الإغفال

وهو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب (معاني القرآن وإعرابه)
لأبي إسحاق الزَّجَّاج
(ت ٣١١ هـ)

تصنيف
العلاَّمة أبي عليٍّ الحسن بن أحمد الفارسيِّ
(ت ٣٧٧ هـ)

تحقيق وتعليق
الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ـ الظهران
قسم الدراسات الإسلامية والعربية

الجزء الأوَّل

المجمع الثقافي ـ أبو ظبي
٢٠٠٣ م ـ ١٤٢٣ هـ

بسم الله الرّحمن الرّحيم

إهـــداء

إلى والدي ووالدتي ، أطال الله عمرهما في صحّةٍ وعافيةٍ ....

إلى أساتذتي الأفاضل في حَلَبَ وطيبَةَ وأمِّ القُرى ....

إلى زوجي وأولادي الّذين أخذتُ من راحتهم الكثيرَ ....

إلى روح أخي أنس (أبي عمرو) الذي فجعني فراقه سائلاً المولى له المغفرة والرضوان

عبد الله

تنبيه :

لم يلتزم المصنف رحمه الله في بعض المواضع بترتيب الآيات حسب ورودها في سورها ، فقدَّمَ بعض الآيات عن مكانها ، ومن ثَمَّ فمَن أراد الوقوف على آية بعينها من الكتاب فعليه الرجوع إلى فهارس الآيات وفهارس المسائل ، والله الموفق .

تقديم

(بقلم معالي الأستاذ جمعة الماجد)

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ إمامِ الأنبياء والمرسَلينَ وعلى آله وأصحابه أجمعينَ ، أمَّا بعدُ :

فإنَّهُ ليُسْعِدُ مركَزَ جمعة الماجد للثَّقافة والتراث أنْ يُسْهِمَ في نَشْرِ عيونِ تراثنا العربيِّ الإسلاميِّ ، وإحياءِ كُنوزِهِ ، ويَكْشِفُ النِّقابَ عن لآلئه المصونَة ، ودُرَرِه المكنونة ، إذ ضاعت جمهرةٌ كبيرةٌ من أعلاقه القيِّمة في غمَرَاتِ الخطُوب ، وسكَرَاتِ المحَنِ ، وبَطَشَتْ به أيدي الحوادثِ والغيرِ التي أدالَتْ منه ، وتحيَّفَتْ خزائنه العامرة ، ومدائنه الزَّاهِرَة .

وقد وضَعَ المركَزُ نُصْبَ عينيه نشْرَ الآثار النَّفيسَة التي قيَّضَ الله تعالى لها المحقِّقينَ الأثباتَ الثِّقاتَ ، الَّذينَ واصلوا السَّيرَ بالسُّرى ، وتفرَّدوا بإحياء تراثِ أمَّتهم على صورةٍ مرضيَّةٍ ، ونصبوا من أجل تحقيقِ هذا المقْصَدِ السَّامي النَّبيل .

وإنَّهُ ليَسُرُّ المركَزَ أن ينشُرَ هذا الأثَرَ البارعَ الماتِعَ القيِّمَ ، كتابَ **(الإغفال)** للعالم الحُجَّة الثَّبْت أبي عليٍّ الفارسيِّ ، بتحقيق الدُّكتور المفضال **عبدِ الله بن عُمَرَ الحاج إبراهيم** ، الذي بَذَلَ غايةَ الجهْدِ في تحرير الكتاب ، وضَبْطِ أبوابه وفصُوله ، وتوثيقِ مسائله وأصولِه ، لِتَقَرَّ به أعينُ طلاَّبِ العربيَّةِ ، والله من وراء القَصْدِ .

جمعة الماجد
رئيس المركز

كلمة
المجمَّع الثَّقافي

في إطار التَّعاون الثَّقَافي بينَ المجمَّعِ الثَّقافيِّ ومرْكَزِ جمعة الماجد للثَّقَافة والتُّرَاثِ ، يأتي إصْدَارُ كتاب « الإغْفَال » لأبي عَليٍّ الفَارسيِّ باكُورَةَ خَير لِذَلِكَ باعتباره مَصْدراً من مَصَادر النَّحْوِ العَربيِّ ، ومُؤَلَّفاً مُهمَّاً لأحَدِ أساطينِ الدَّرْسِ النَّحويِّ العربيِّ .

وقد اجتَهَدَ المحقِّقُ الكريمُ في إظهار كتاب « الإغْفَال » بالمظْهَرِ اللاَّئقِ ، فاجتَهَدَ في المقارَنَةِ بين مخطوطاتِهِ ، وتخريجِ ما فيه من آراءٍ وأقوالٍ وأشعارٍ من مظانِّهَا ، ممَّا يَدُلُّ على اطِّلاعٍ واسِعٍ ، ودِقَّةٍ وتَحَرٍّ سَاهما في إخراج هذا السِّفْرِ المهمِّ بالشَّكْلِ اللاَّئقِ .

وإنَّ المجمَّعَ ليَشْكُرُ مرْكَزَ جمعة الماجد والمحقِّقَ الكريمَ على هذا الجَهْدِ ، متمنِّياً لهم دَوَامَ التَّوفيق والازْدِهَارِ .

المجمع الثقافي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، أحمدُهُ على عظيم مِنَنِه ، وسابغ نِعَمِه ، حمْدَ الشَّاكرين ، وأسألُهُ المزيدَ من فضله . وأُصَلِّي وأُسَلِّمُ على أشرف خَلْقه محمَّدِ بنِ عبدِ الله ، صلواتُ ربِّي وسلامُهُ عليه ، وعلى آله وصحابته الكرام البررة ، والتَّابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين .

وبعد ، فيَسُرُّني أنْ أُقَدِّمَ إلى سَدَنَة كتاب الله العظيم ، وعُشَّاق لغته الغالية ، هذا الأثرَ النَّفيسَ من آثار سَلَفِنَا الصَّالح رضوانُ الله ورحماتُهُ عليهم أجمعين ، هؤلاء الأفذاذ الذين بذلوا الغاليَ والنَّفيسَ ، فضربوا الأكباد، وهجروا لذيذَ الرُّقاد، لصون هذه اللُّغة العظيمة ، لغة القرآن الكريم ، وحمايتها من الاندثار والأفول ، فكان النَّتاجُ آثاراً نفيسةً ، تدلُّ على رسوخِ قَدَمٍ ، وعُلُوِّ كعبٍ ، وسُمُوِّ همَّةٍ . فرحِمَ الله هؤلاء الأعلام ، وأعلى مقامهم في الخالدين .

هذا الأثرُ هو كتاب (الإغفال) وهو ، (المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزّجَّاج) .

أمَّا مؤلِّفُهُ (أبو عليٍّ الفارسيُّ) فهو عَلَمٌ مبرِّزٌ من هؤلاء الأشياخ الذين قلَّ أن يجهَلَهم طالبُ علمٍ ، لِمَا لهم من أيادٍ بيضاءَ سابغة ، يشهد لهم بها القاصي والدَّاني . وقد قيَّضَ الله لأبي عليٍّ باحثينَ وأساتذةً أجلاَّءَ قاموا بنفض غبار الزَّمن عمَّا وَصَلَ إلينا من مؤلفاته ؛ إذ قد طُبِعَ إلى اليوم أكثرُهَا ، وتقبَّلَهَا أهلُ العربيَّة بقَبولٍ حسَنٍ .

إلاّ أنّي رأيتُ بعضَ كتبِ أبي عليٍّ لا تزالُ رهينةَ أرفف المكتبات ، ورأيتُ كثيراً من أهل العربية يُحجِمون عن تحقيقها وإخراجها ، وهي بذلك جديرةٌ ، وله مستوجبة .

ولَمَّا صَحَّت عزيمتي في إخراج بعض تلك الكُتُبِ التي غُمِطَتْ أقدارُها ، وضُرِبَ عنها صفحاً، يَمَّمْتُ نحو كُتُبِ أبي عليٍّ (رحمه الله) لعلّي أكونُ أحدَ خَدَمَتِهَا ، فرأيتُ منها كتابَين جليلَين ، لهما نُسَخٌ متوافرةٌ لَمَّا يَرَيَا النورَ بعدُ، وهما ينتظران العناية والاهتمام :

أولهما: كتابُ « الإغفال » ، وهو موضوع تحقيقنا .

وثانيهما : كتاب « المسائل الشِّيرازيَّات » . وهذا الكتاب قد قَيَّضَ الله له أستاذَنَا الفاضلَ الدُّكتور حسن بن موسى الشَّاعر ؛ حيث ندب نفسه لإخراجه ، فسح الله في مدَّته ، وسهَّلَ أمره لإتمامه .

ولَمَّا كانت لأبي عليٍّ رحمه الله تلك الشُّهرةُ الذَّائعةُ بين أهل العربيَّة، وكان كثيرٌ من الأساتذة والباحثين قد أفاضوا في الحديث عنه ، وعن حياته العلميَّة ، ومؤلَّفاته ، وسائرِ جوانب حياته ، وعلى رأسهم أستاذيَ الفاضلُ الدُّكتور عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي في سِفْره النفيس « أبو عليٍّ الفارسي » ؛ إذ كان وافياً شافياً. أضف إليه مقدِّمات المحقّقين الأفاضل الذين قاموا بنشر كتبه ، وتحدَّثوا في صدر تحقيقاتهم عنه بإسهاب ؛ لهذا سوف أقتضب الحديث عن أبي عليٍّ وسيرته فأعطي منها صورةً مقتضبةً لمن أرادها على طرف الثُّمام .

وإني إذ أحمدُ الله سبحانه على توفيقه لي في تحقيق هذا الكتاب ، ووفاءً لبعض حقِّ أبي عليٍّ علينا ، كلّي أملٌ أن يقع عملي هذا موقع الرِّضَا والقَبُولِ لدى أهل العربيَّة الخالدة . وقد بذلتُ فيه ما وسعني من جهدٍ ، ولم أضنَّ عليه بوقتٍ أو

بحث أو مشورة ، فإن أصبتُ فيما أسلَفْتُ فمن الله سبحانه ، وأسألُهُ أن يجعَلَ عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، ومُدَّخراً لي في صالح العمل ، أزدلفُ به إليه يوم الحشر الأكبر ، وإنْ كنتُ أخطأتُ أو أسأتُ في عملي ، فأستغفرُ الله العظيم منه ، وأُذكِّرُ كلَّ مَن يقفُ على شيءٍ من ذلك بقول الإمام الخطَّابيّ[1] (رحمه الله) : « وكلُّ مَن عَثَرَ منه على حرف أو معنًى يجبُ تغييرُهُ فنحنُ نناشدُهُ الله في إصلاحه وأداءِ حقِّ النَّصيحة فيه ، فإنَّ الإنسانَ ضعيفٌ لا يَسْلَمُ من الخطأ إلاَّ أنْ يعصمَهُ الله بتوفيقه ، ونحنُ نسألُ الله ذلك ، ونَرْغَبُ إليه في دَرَكه ، إنَّه جَوَادٌ وَهُوبٌ » . والشُّكرُ مزجًى إلى كلِّ مَن يقفُ على خطأٍ فيه فيُرشدُني إليه ، ورَحِمَ الله امرأً أهدى إليَّ عيوبي .

والرَّجاءُ مَوصُولٌ لكلِّ مَنْ ينظُرُ فيه أن يخصَّني بدعوة صالحة بظهر الغيب .

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين ، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليماً كثيراً .

قال ذلك وكتبه أبو عمر
عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم
لعشرٍ بقينَ من شهر رجب الأصم من شهور سنة ١٤٢٠
من هجرة المصطفى ﷺ
بمدينة الظهران ـ من المملكة العربية السعودية

---

(١) غريب الحديث ١/٤٩ .

أبو عليٍّ الفارسيُّ

هو الحسنُ بنُ أحمدَ بن عبدِ الغفّار بنِ سليمانَ الفارسيُّ الفَسَويُّ النَّحويُّ ، أبو عليّ[1]، المشهورُ في العالم اسْمُهُ ، المعروفُ تصنيفُهُ ورسْمُهُ ، أوحدُ زمانه في علم العربيَّة . من أكابر أئمَّة النَّحويين . عَلَتْ منزلتُهُ بينهم حتى فضَّله قومٌ من تلامذته على المبرِّد . قال فيه أبو طالبٍ العبديُّ: ما كان بين سيبويه وأبي عليٍّ أفضلُ منه.

وُلد أبو عليٍّ بمدينة (فسا) من مدن بلاد فارس[2] سنة (٢٨٨هـ) ، وتجوَّل في كثير من البلدان ، فقدم بغداد واستوطنها سنة (٣٠٧ هـ) ، ورحل إلى الموصل سنة (٣٣٧ هـ) ، وفيها لقيه ابن جني ، ثم رحل إلى حلب سنة (٣٤١هـ) ، وأقام بها مدة عند سيف الدولة ، ثم عاد إلى فارس وصحب عضد الدولة البويهي ، وتقدم عنده ، وعلت منزلته ، وعنه أخذ عضدُ الدولة النحو حتى قال فيه : أنا غلام أبي عليٍّ النحوي الفَسَوي في النَّحو . وله صنَّف أبو عليٍّ

(١) أبرز مصادر ترجمته :
تاريخ بغداد ٢٧٥/٧ ، ونزهة الألبا : ٢٣٢ ، وإنباه الرواة ٣٠٨/١ ، ومعجم الأدباء ٢٣٢/٧ ، ووفيات الأعيان ٨٠/٢ ، وإشارة التعيين : ٨٣ ، وبغية الوعاة ٤٩٦/١ ، وشذرات الذهب ٨٨/٣، وكتاب « أبو علي الفارسي » للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي . ومراجع أخرى تراها في حواشي تلك الكتب .

(٢) بينها وبين شيراز أربع مراحل . انظر معجم البلدان ٢٦٠/٤ (فسا) .

كتاب « الإيضاح » في النحو ، فلما حمله إليه استقصره عضد الدولة ، وقال له : ما زدتَ على ما أعرفُ شيئاً ، وإنما يصلُحُ للصِّبيان ، فمضى أبو عليٍّ وصنف كتاب « التكملة » وحملها إليه ، فلما وقف عليها عضدُ الدولة قال : غضب الشَّيخُ ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو . ثم رحل أبو عليٍّ إلى بغداد واستقرَّ فيها إلى أن وافته منيَّتُهُ سنة (٣٧٧هـ) ، وقد جاوز التسعين من عمره . رحمه الله رحمةً واسعة .

أخذ أبو عليٍّ عن جلَّةٍ من علماء زمانه ، أشهرهم[١] :

أبو إسحاق الزجَّاج (ت ٣١١ هـ) ، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (ت ٣١٥ هـ) ، وأبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت٣١٦ هـ) ، وأبو بكر بن الخياط (ت ٣٢٠ هـ) ، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١ هـ) ، وأبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ، وأبوبكر مبرمان (ت٣٢٥هـ).

وبرع له تلامذةٌ أجلاَّءُ أشهرُهُم :

أبو الفح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، وأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣ هـ) ، وأبو طالب العبدي (ت ٤٠٦ هـ) ، وأبو عبد الله محمد بن عثمان بن بلبل (ت ٤١٠ هـ) ، وعلي نبن عبد الله السمسمي (ت٤١٥ هـ) ، وأبو الحسن علي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠ هـ) ، وأبوعلي المرزوقي (ت٤٢١ هـ) ، وابنُ أخته أبو الحسين محمد بن الحسين بن

(١) انظر كتاب أبو علي الفارسي : ١١٧ .

عبد الوارث الفارسي النحوي (ت ٤٢١ هـ) ، وغيرهم[١] .

وقد عاصر أبا عليّ ثلّة من العلماء ، كان من أبرزهم :

أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، وأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، وابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) . رحمهم الله جميعاً .

أمّا عن آثاره فقد رحلَ أبو عليٍّ الفارسيُّ (رحمه الله) عن الدُّنيا تاركاً لنا ميراثاً عزيزاً غزيراً ، ومصنَّفاتٍ عجيبةً حسنةً لم يُسْبَقْ إلى مثلها ، نشير إلى أهمّها فيما يلي[٢]:

١ ـ الحجة للقراء السَّبعة[٣] .

٢ ـ الإغفال أو (المسائل المصلحة من كتاب إبي إسحاق الزجاج) . وهو موضوع تحقيقنا .

٣ ـ الإيضاح[٤] .

٤ ـ التكملة[٥] .

٥ ـ المسائل العسكريات[١] .

---

(١) انظر كتاب أبو علي الفارسي : ١٣٢ .

(٢) انظرها مفصلة في كتاب أبو علي الفارسي : ١٤٧ ـ ١٤٨ .

(٣) حققه الأستاذان : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، وطبع بدمشق متتالياً ابتداء من سنة ١٤٠٤ هـ ـ ١٤١٣ هـ .

(٤) حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود ، وطبع بالرياض سنة ١٤٠٨هـ .

(٥) حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود ، وطبع بالرياض سنة ١٤٠١هـ ، كما حققه الدكتور كاظم بحر المرجان ، وطبع بالموصل سنة ١٤٠١هـ .

٦ ـ المسائل البغداديـــات[٢] .

٧ ـ المسائل العضديـــات[٣] .

٨ ـ المسائل الحلبـيـــات[٤] .

٩ ـ المسائل المــنشـــورة[٥] .

١٠ ـ المسائل البصريات[٦] .

١١ ـ المسائل الدمشقية .

١٢ ـ المسائل الكرمانية .

١٣ ـ المسائل الشيرازيات .

١٤ ـ المسائل المجلسيات .

١٥ ـ المسائل الذهبيات .

١٦ ـ المسائل القصرية .

١٧ ـ الهيثيات .

١٨ ـ الأهوازيات .

١٩ ـ العوامل المائة .

---

(١) طبع بثلاثة تحقيقات : بتحقيق الدكتور إسماعيل عمايرة بعمَّان ١٤٠١هـ ، والدكتور علي جابر المنصوري ببغداد سنة ١٤٠٢هـ ، والدكتور محمد الشاطر أحمد بالقاهرة سنة ١٤٠٣هـ .

(٢) حققه صلاح الدين السنكاوي ، وطبع ببغداد .

(٣) حققه الدكتور علي جابر المنصوري ، وطبع ببيروت سنة ١٤٠٦ هـ .

(٤) حققه الدكتور حسن هنداوي ، وطبع بدمشق سنة ١٤٠٧هـ .

(٥) حققه الأستاذ مصطفى الحدري ، وطبع بدمشق سنة ١٤٠٦هـ .

(٦) حققه الدكتور محمد الشاطر أحمد ، وطبع بالقاهرة سنة ١٤٠٥هـ .

٢٠ ـ المقصور والممدود .

٢١ ـ أبيات المعاني .

٢٢ ـ نقض الهاذور (وهو ردٌّ على ابن خالويه في ردِّه على الإغفال الذي قيل : إنه سماه بالهاذور) .

٢٣ ـ إيضاح الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)[1] .

٢٤ ـ التعليقة على الكتاب[2] .

٢٥ ـ التذكرة ، (وهو كبير في مجلدات) . وغيرها .

أمَّا عن قرض الفارسيِّ للشِّعر فيروي لنا تلميذُهُ ابنُ جني (رحمه الله) قائلاً[3] : « لم أسمع لأبي عليٍّ شعراً قطُّ، إلى أن دخل إليه في بعض الأيام رجلٌ من الشُّعراء، فجرى ذِكْرُ الشِّعر ، فقال أبو عليٍّ : إنِّي لأغبطُكُم على قولِ الشِّعر، فإنَّ خاطري لا يواتيني على قوله ، مع تحقُّقي للعلوم التي هي من موارده. فقال له ذلك الرَّجُلُ : فما قلتَ قطُّ شيئاً منه البتَّةَ ؟ فقال : ما أعهد لي شعراً إلا ثلاثة أبياتٍ قلتُها في الشَّيب ، وهي قولي :

خَضَبْتُ الشَّيْبَ لَمَّا كَانَ عَيْباً ... وَخَضْبُ الشَّيْبِ أَولَى أَنْ يُعَابَا

وَلَمْ أَخْضِبْ مَخَافَةَ هَجْرِ خِلٍّ ... وَلاَ عَيْباً خَشِيْتُ وَلاَ عِتَابَا

وَلَكِنَّ المَشِيْبَ بَدَا ذَمِيْماً ... فَصَيَّرْتُ الخِضَابَ لَهُ عِقَابَا

فاسْتَحْسَنَّاها وكَتَبْنَاها عنه » .

---

(١) حققه الدكتور حسن هنداوي ، وطبع بدمشق سنة ١٤٠٧هـ، كما حققه الدكتور محمود الطناحي رحمه الله ، وطبع بالقاهرة سنة ١٤٠٨هـ .

(٢) حققه الدكتور عوض القوزي ، وطبع بالقاهرة متتالياً ابتداءً من سنة ١٤١٠هـ .

(٣) انظر معجم الأدباء ٢٥١/٧ ـ ٢٥٢ .

كتاب الإغفال (موضوعه ، منهجه ، أهميته) :

يُعَدُّ كتابُ « الإغفال » صورةً واضحةً لذلك اللَّون من النَّشاط النَّحوي الذي شاع في القرن الرَّابع الهجري ، والمتمثِّل في تعقُّب النُّحاة وتتبُّع بعضهم بعضاً، كما يُعدُّ الكتابُ صورةً صادقةً لضلاعة أبي عليٍّ وتمكُّنه العلمي وتبحُّره ، ومن ثَمَّ رأينا ابنَ قاضي شهبة (رحمه الله) يصفُ كتابَ « الإغفال » بأنَّه كتابٌ نفيس»[1] .

- يدور موضوع هذا الكتاب حول مسائل أخذها أبو عليٍّ على شيخه أبي إسحاق الزَّجَّاج في كتابه « معاني القرآن وإعرابه » ، فذكَرَ نصَّها ، وأبدى موضع المؤاخَذَة منها ، ثم عرض لها بالتَّفنيد والرَّدِّ والإصلاح ،كما أشار في بداية الكتاب حيث قال : « هذه مسائلُ من كتاب أبي إسحاق الزَّجَّاج في إعراب القرآن ، ذَكَرْنَاها لِمَا اقتضَتْ عندنا من الإصلاح للإغفال الواقع فيها ، ونحنُ نَنقلُ كلامَهُ في كل مسألة من هذه المسائل بلفظه ، وعلى جهته من النُّسخة التي سمعناها منه فيها ، ثم نُتبعُهُ بما عندنا فيه ، وبالله التَّوفيقُ » .

- تناول أبو عليٍّ في الكتاب ما يزيد على مائة مسألة . وهي في مجملها قضايا نحويَّةٌ وصرفيَّةٌ وصوتيَّةٌ تناولها أبو عليٍّ بالشَّرح والتَّحليل . وقد أطنب في بعضها كثيراً بحيث لم يترك زيادةً لمستزيد ، وفي بعضها كان يقتضبُ القول اقتضاباً بما يوضِّحُ موضعَ الإغفال من كلام الزجاج ؛ وفي بعضها الآخر نراه يسكُتُ فلا يُعقِّبُ بشيء بعد ذِكْرِ موضع الإغفال ، ولعله اكتفى بكلامه عنه في مكانٍ آخَرَ .

(١) طبقات النحاة واللغويين : ٢٩٥ ، وانظر كتاب « أبو علي الفارسي » : ٤٨٧ .

ـ كان من منهج أبي عليٍّ في « الإغفال » أنّه يبتدئُ بذكْرِ نصٍّ أبي إسحاقَ، وقد يشير إلى مواضعَ أخرى من (معاني القرآن وإعرابه) تكرَّرَ فيها كلامُ أبي إسحاق، ثمَّ يُتْبِعُ أبو عليٍّ ذلك بكلامه مبتَدِئاً بقوله : « قال أبو عليٍّ »، ثمَّ يأخُذُ بتفنيد رأي أبي إسحاق ، ودحضه بالأدلة والبراهين ، ويصف في بعض الأحيان قولَه بالغلط والنِّسيان ، وأحياناً بالفساد والبُعْدِ عن قول سيبويه .

ـ كتابُ « الإغفال » يصدُرُ عن نزعةِ التَّقدير التي وَقَرَت في صدر أبي عليٍّ لسيبويه ، ومن أجل ذلك هاجم مَن هاجَمَ كالمبرِّد والزَّجَّاج ، وسالَمَ مَن سَالَمَ كأبي زيدٍ وقُطْرُب ، معتبراً في ردِّهِ وهجومه ومسالمته ما يرى أنَّه الحقُّ أوَّلاً ، وما يبدو من موقفِ المهاجم أو المسالم ثانياً[1] .

ـ كتاب « الإغفال » يدلُّ دلالةً واضحةً وصادقةً على تفهُّم أبي عليٍّ لكتاب سيبويه ، وعكوفه عليه ، وتعمُّقه في دراسته ، لذا فقد كان أبو عليٍّ يضمِّنُ كلامَه كثيراً من عبارات سيبويه وأمثلتِه ، حتَّى إنَّكَ لتراه يجري على لسانه كأنَّه يحفظُهُ عن ظهر قلب ، حتى إن عباراته تداخلت مع نص الكتاب في بعض نسخه[2] .

وكثيراً ما يتكلَّمُ بكلام سيبويه ، ويمثِّل بأمثلته دونما إشارة، فإذا عدتَ إلى الكتاب رأيت الكلام لسيبويه . ولَمَّا كان لسيبويه (رحمه الله) المكانة الأولى بين النحاة ، فلا غرابة في أن يجري أبو عليٍّ في فلكه . ويرى الأستاذ الدكتور عبد الفتاح شلبي أنَّ هناك أسباباً خاصة أخرى جعلت أبا عليٍّ يقفُ هذا الموقف من

---

(١) أبو علي الفارسي : ٤٨٣ .
(٢) انظر نهاية المسألة (٣٣) وقارنه بما جاء في الكتاب ١٢٩/٣ الحاشية (١) .

إمام النُّحاة ؛ فكلاهما فارسيٌّ ، بل إن قبر سيبويه موجود بشيراز تلك المدينة التي بقي فيها أبو عليٍّ قرابة عشرين سنة أيام صباه ، ثم عاد إليها بعد رحلته إلى بغداد واتصاله بعضد الدولة ليقيم فيها عشرين سنة أخرى ، فهذه أربعون عاماً قضاها بجوار ذلك الإمام ، ولعلَّ كلَّ ذلك دافعٌ لأنْ يقفَ أبو عليٍّ ذلك الموقف الصُّلب مدافعاً عن إمام النحاة (سيبويه) ضدَّ معارضيه (رحمهم الله جميعاً)[1] . وأقولُ : بل ربما يكونُ الدَّافعُ الأهمُّ في هذه الحملة التي قادها أبو علي ضدَّ شيخه هو الخلاف المذهبي بين أبي إسحاق السني ، وأبي عليٍّ المعتزلي .

« لقد قرأ أبو عليٍّ (رحمه الله) كتاب سيبويه قراءةً فاحصةً واعيةً ، ووازن نسخه بعضها ببعض ، وردَّ ما يُتوهَّمُ في الكتاب من التَّدافع ، وصحَّحَ مذهبه ، واحتجَّ به ، واحتجَّ له ، ونصَّ على أنَّ القولَ قولُ سيبويه ، وبنى على ما يرويه ، وقاس على ما يحكيه »[2]، ومن ثَمَّ فإنَّ أبا عليٍّ يُتعِبُ مَن يتصدَّى إلى تحقيق مؤلفاته، في إرجاع اقتباساته من كلام سيبويه إلى « الكتاب » ، لذا فقد تعبتُ في تتبُّع مسائله في الكتاب ، وأخفقتُ في الوصول إلى بعضها ممَّا حكاه عن سيبويه .

كلُّ هذا في « الإغفال » يدلُّ بوضوحٍ على صدق قول أبي حيَّان التوحيدي في أبي عليٍّ و« الكتاب » حيث قال[3]: « وأما أبو عليٍّ فأشدُّ تفرُّداً بالكتاب ، وأشدُّ إكباباً عليه، وأبعدُ من كلِّ ما عداه مما هو علمُ الكوفيين ، وما تجاوز في اللُّغة كتبَ أبي زيدٍ ، وأطرافاً مما لغيره، وهو متَّقدٌ بالغيظِ على أبي سعيد،

(١) انظر : أبو علي الفارسي ١٣٠ .
(٢) أبو علي الفارسي : ١٢٩ .
(٣) الإمتاع والمؤانسة ١/١٣١ ـــ ١٣٢ .

وبالحسد له، كيف تمَّ له تفسيرُ كتاب سيبويه من أوَّلِه إلى آخرِه بغريبه، وأمثاله، وشواهده، وأبياته ».

ومن ثَمَّ رأينا أبا عليٍّ يدافع عن سيبويه ، وعن آراء سيبويه، ضد المعترضين وبخاصَّة المبرِّدُ الذي اعترض على سيبويه وخطَّأه في كتابه المسمى بـ(الغَلَط) ، ولعلَّ هذا ما جعل الفارسيَّ يعمد إلى الزَّجَّاج تلميذ المبرد فيتعقَّبُهُ في كتابه «معاني القرآن وإعرابه » ويَرُدَّ عليه في هذا الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه ، ولعل ذلك أيضاً كان الحامل على مسالته في الأعم الأغلب لأحمد بن يحيى (ثعلب) خصم المبرد[1]. على أنَّ أبا حيَّان (رحمه الله) أرجَعَ ذلك إلى أنَّ أبا عليٍّ كان محبًّا للرَّدِّ على الزَّجَّاج وتخطئته، قال : « لأنَّه كان مولَعاً بذلك »[2] .

لقد جاء كتاب « الإغفال » شرحاً لكثير من نصوص كتاب سيبويه ، وتطبيقاً للقواعد التي فيه، فقد رأيتُهُ حريصاً بشكل كبير على شرح كلام سيبويه أينما مرَّ به ، وكان يعمدُ ــ في كثير من الأحيان ــ إلى بسط القولِ في المسائل لأنَّ لها ارتباطاً بكلام سيبويه ، فنراه يقول[3] : « ... وإنَّما شَرَحْنَا هذا لأنَّهَا من مسائل الكتاب ، وهذا لفظُ سيبويه، قال : ومِمَّا جاء من هذا الباب في القرآن وغيره قولُهُ : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيْمٍ تُؤْمِنُوْنَ باللهِ وَرَسُوْلِه وتُجَاهِدُوْنَ في سَبِيْلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ ، فلما انقضت الآية قال: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ » .

---

(١) أبو علي الفارسي : ١٣٠ .
(٢) البحر المحيط ١/٣٣١ ــ ٣٣٢ ، وانظر كتاب « أبو علي الفارسي » : ٤٧٧ .
(٣) انظر اللوحة : [٥٠/ب] .

وقد يشرحُ أبو عليٍّ نصاً لسيبويه لا نجدُهُ له في كتبه الأخرى، ولا في تعليقته التي وضعها على الكتاب ، وخاصَّة إذا كان يُوردُ أكثرَ من رواية لنص سيبويه كما هي عادته في كثير من المواطن ، ومن ذلك ما فعله مع نص سيبويه الذي قال فيه[1]: « اعلَمْ أنَّ قولَهم في الشِّعْرِ: إنْ زَيدٌ يَأْتِكَ يكنْ كذا ، إنَّما ارتَفعَ على فِعْلٍ هذا تفسيرُهُ ،كما كان ذلك في قولِكَ : إنْ زَيْداً رَأيتُهُ يكُنْ ذلك ؛ لأنّه لا يُبْتَدأ بعدها الأسماءُ ثُمَّ يُبْنَى عليها » .

قال (أي: سيبويه): « فإنْ قلتَ : إنْ تَأتِني زَيدٌ يَقُلْ ذاكَ ، جاز على قولِ مَنْ قالَ : زَيداً ضَرَبْتُهُ ، وهذا موضعُ ابتداءٍ ــ وفي نسخة أخرى : وليس هذا موضعُ ابتداءٍ ــ ، ألا ترى أنَّكَ لو جئْتَ بالفاء فقلتَ : إنْ تأْتِني فَأنا خيرٌ لكَ ، كان حَسَناً . وإنْ لم تَحملْهُ على ذلك رُفِعَ ، وجاز في الشِّعْرِ كقوله :

* ... ... اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

ومثلُ الأوَّلِ قولُ هِشَامٍ الْمُرِّيِّ :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا »

فقد تكلم الفارسيُّ على هذا النصِّ (في كلتا روايتيه) بإسهابٍ ، وبيَّن مقصوده فيه .

إنَّ أبا عليٍّ يقفُ باقتدارٍ عجيبٍ على دقائق كلام سيبويه ، ونراه (رحمه الله) ينبِّهُ على وجود كلامٍ في كتاب سيبويه يوحي بالتَّناقض بين موضعٍ وآخَرَ ، وأنّه يجب التنبُّه إلى ذلك فيُتَفَقَّدَ ويُمَحَّصَ فلا يحمل على التناقض ، استمع إليه

(١) الكتاب ٣/١١٣ ــ ١١٤ . وانظر اللوحة [٩٣/ أ ــ ب] .

يقولُ[١]: « كثيرٌ من الكتاب يجب أن يُتَفَقَّدَ فلا يُحمَلَ على ما يتناقَضُ . وهو غير قليلٍ » .

ومن مظاهر عنايته واهتمامه وتفرده بالكتاب أنه قد يجمع لنا ما يخص المسألة من كلام سيبويه المتفرق في كتابه ، ويشير إلى ذلك فيقول[٢] : « ... فقد نصَّ كما ترى على أنَّ (فَعَلْتُ) قد وقع موقع (أَفعَلُ) في غير الجزاء ، فإنَّما غرضُهُ في وقوع هذه الأمثلة بعضِها مكان بعضٍ، ما تقدَّمَ حكايتنا له . وهذه المواضع التي جمعناها فيما أردْناه من الاتِّساع في هذه الأمثلة متفرِّقةٌ في « الكتاب » غيرُ مجتمعة، فقِفْ عليها » .

وإذا لم يكن لسيبويه نصٌّ في الموضوع الذي يتحدَّثُ فيه الفارسيُّ نَصَّ على ذلك فقال : « وليس لسيبويه فيه نصٌّ »[٣] .

وربَّما قوَّى رأيَ غيرِ سيبويه عليه ،كما في المسألة السادسةَ عشرَةَ حيث أيَّدَ رأيَ الأخفش في أنَّ الألفَ واللاَّمَ في « الرجل » من قولهم : « ما يحسُنُ بالرَّجُل مثلك » زائدةٌ فقال : « ومذهبُهُ عندي أقوى »[٤] .

ـ عرَضَ أبو عليٍّ في كتابه هذا كثيراً من المسائل النَّحْوِيَّة واللُّغويَّة والصَّرفيَّة، وهذه المسائلُ في أغلبها مسائلُ اعتمد فيها الزَّجَّاجُ على كلام للخليل وسيبويه ، إلاَّ أنــَّه فَهِمَهُ على غير الوجه الذي فَهِمَهُ عليه الفارسيُّ ، ومن هنا كان الطَّابَعُ

---

(١) انظر اللوحة : [١٨/ب] .
(٢) انظر اللوحة : [٥٠/أ] .
(٣) انظر مثلاً المسألة (١٠) اللوحة [٢٤/أ] ، واللوحة [٢٤/ب] .
(٤) انظر المسألة (١٦) اللوحة : [٤٠/ب] .

العامُّ لهذه المسائل طابعاً نحوياً صرفياً،وفي القليل كان تعقُّبُهُ عليه من جهة التَّفسير، ولعلَّ أكبر دليل على ذلك هو أنَّكَ تمضي في الكتاب إلى صفحة (١٠٠) تقريباً فلا تراه يتناول إلا ثلاثَ مسائلَ هي : (لفظ الجلالة وتصريفه) ، و(إيَّا) ، و(حروف التَّهجِّي في أوائل السور) . وقد اقتضب أبو عليٍّ الحديث في بعضها، وأطال في بعضها الآخر واستطرَدَ ، مستشهداً على كل ما يقول في غالب الأحيان بأقوال سيبويه ، والأئمة من اللغويين أمثال أبي زيدٍ وقطرُبٍ ، ومستدلاً على ما يقول بأشعار العرب وأمثالهم .

ـ شخصيَّةُ أبي عليٍّ واضحةٌ غاية الوضوح في « الإغفال » ، فتراه يصحِّحُ ويقوِّي ، ويخطِّئ ويوهِّنُ ما يراه ، وتراه يختارُ مشيراً إلى الأحبِّ من الآراء إليه فيقولُ : « والأول أعجبُ إلينا » ، أو يستبعدُ ما لايراه قوياً فيقول : « ولا أستحسنُ هذا »[1] .

ـ كان أبو عليٍّ (رحمه الله) يُقَدِّرُ العلماءَ الثِّقات ، بل إنــَّه يرى وُجُوبَ اعتبارِ ما رَوَوه وإنْ جاء مخالفاً للعام الشَّائع ، فتراه يقولُ عن قُطْرُب في روايته لــ « إسوار » بالكسر : « فأمَّا ما حكاه قُطْرُبٌ من أنَّه يُقالُ فيه: « إسْوَارٌ » ، فهذا الضَّرْبُ من الأسماء قليلٌ جدّاً، إلاَّ أنَّ الثِّقَةَ إذا حَكَى شيئاً لَزِمَ قَبُولُهُ. ونظيرُهُ قولُهُم : الإعْصَارُ... » .

ـ يعمَدُ أبو عليٍّ في كثيرٍ من الأحيان إلى استقصاء المعنى في مادَّةٍ لغويَّة ما، وذِكْرِ الكَلِمِ المصرَّفة منها ،كما في (شور)[2] و(آن)[3] وغيرها .

---

(١) انظر المسألة (٨٢) اللوحة : [١٠٢/ب ــ ١٠٣/أ] .
(٢) انظر اللوحة : [٤٢/ب] .
(٣) انظر اللوحة : [٤٤/أ] .

ـ يَشيعُ في « الإغفال » النَّزعةُ المنطقيَّةُ الجدليَّةُ التي اتَّسَمَ بها أسلوبُ أبي عليٍّ، ومن ثَمَّ فإنَّكَ واجدٌ عباراته : (فإن قال قائلٌ ... قيل له) و(فإن قيل : ... قيل) ، و(فإن قلتَ ... فالجواب) مبثوثةً في كل مسألة .

أمَّا الاستطرادُ والخروج عن موضوع المسألة المعتَرَضِ عليها فأمر واضحٌ أيضاً ، ولذلك رأيناه يقولُ في غير مكان : « وهذا شيءٌ قد عرض في المسألة ثمَّ عدنا إليها »[١].

ـ يجمَعُ أبو عليٍّ بعضَ المسائل مع بعضها لمناسبة بينها ، ومن ثَمَّ فإن بعض الآيات يتقدَّم ذكرها عن مكانها الحقيقي في سورها ، ولا يعيد أبو علي ذكرها في مكانها ، أو أنه يذكرها ويحيل على ما تقدم فيها ،كما حدث في الآية :
﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ ﴾ ، وهي الآية (١٥٥) من سورة البقرة، فقد أوردها الفارسيُّ حين حديثه عن الآية (٣٨) في المسألة الثامنة ، في حين أن هناك آيات أخرى متقدمة عليها جاءت بعدها ، كما ذَكَرَ في هذا المكان أيضاً قولَه تعالى : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ وهي الآية (١٨٦) من سورة آل عمران ، وقولَه : ﴿ لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ ﴾ وهي الآية (٩٤) من سورة الأنعام وهكذا ، وقد صنعت فهرساً عامّاً للآيات الواردة في الكتاب يمكن من خلاله الوصول إلى مكان أي آية .

ـ يُحيلُ الفارسيُّ كثيراً في كتاب « الإغفال » إلى بعض كتبه الأخرى وخاصةً كتاب : « المسائل المشكلة » المعروف بـــ « البغداديات » ، على أنه تجدُرُ

(١) انظر مثلاً اللوحات : [٤/ب] ، و [٤٤/ب] ، و [٨٣/أ] .

الإشارةُ أيضاً هنا إلى شيء مهمّ وهو أنّ الفارسيّ (رحمه الله) قد أحال أيضاً في كتابه « المسائل المشْكِلَة » المعروف بـــ « البغداديَّات » إلى كتاب « الإغفال » ، وذلك قد أوقع بعضَ الباحثين في حيرةٍ من أمرهم، هل كتاب « المسائل المشْكَلَة » غيرُ كتاب « البغداديَّات » ؟ أم أنّــهما كتابٌ واحدٌ ؟ وإذا كان كذلك ، فكيف وقعت الإحالةُ في كلّ كتابٍ منهما على الآخَرِ ؟

ذهب الدُّكتورُ عبد الفتَّاح شلبي في استنتاجه إلى أنّــهما كتابان : أوَّلهما « المسائل المشْكِلَة » ، وثانيهما « البغداديـــّات » ، ويكونُ ترتيبُ تأليفهما مع « الإغفال » على النحو التَّالي : « المسائل المشْكِلة » أوَّلاً ، ثمّ « الإغفال » ، ثمّ « المسائل البغداديَّات »[(١)].

على أنّ محقِّقَ « المسائل المشْكِلَة » المعروفة بـــ « البغداديَّات » ذهب إلى أنّ كتاب « المسائل المشْكِلَة » هو نفسُهُ كتاب « البغداديَّات » ، فهما كتابٌ واحدٌ ، وفسَّر الإحالة من كلِّ كتابٍ على الآخر بأنّ كتاب « المسائل المشكلة » قد تقدَّمت بعضُ مسائله على كتاب « الإغفال » فأحال منه إليها ، وتأخَّرت بعضُ مسائله عن « الإغفال » فأحال منها إليه ، فتكون فترة تأليف « المسائل المشكلة » أطولَ زمناً من « الإغفال »[(٢)] .

ـ **أمَّا أهميَّة الكتاب** فتكمن في : تعلقه بكتاب الله تبارك وتعالى ، فقد أقامه على مواضع من كلام شيخه أبي إسحاق الزجاج في كتابه « معاني القرآن وإعرابه » ، حيث أصلح مواطن الخطأ والإغفال فيه .

(١) انظر كتاب « أبو علي الفارسي » : ٤٦٧ .
(٢) انظر مقدمة تحقيق المسائل المشكلة (البغداديات) : ٣١ ـــ ٣٤ .

ـ ومن أهميته أيضاً : ذِكْرُهُ لنصوصٍ من كتبٍ مفقودةٍ لم يصل إلينا منها إلاَّ أسماؤها ، ككتاب « الغلط » وكتاب « المسائل المشروحة من كتاب سيبويه »[1] كلاهما لأبي العبَّاس المبرِّد ، وشرحُهُ لهذه النصوص وردُّه عليها ، وإصلاحُهُ لبعض المسائل المشهورة عن أبي العبَّاس المبرِّد ، ومن ذلك النَّصُّ الذي جاء عنه في كتاب « الغلط »[2] الذي نصَّ فيه على جواز نداء (الذي) إذا سُمِّيَ به حيث قال فيه المبرِّدُ[3]: «... وقد صار اسماً فخَرَجَ من أنْ تقولَ فيه : يا أيُّهَا ، ولكن تقولُ : يا الذي رأيتُهُ ،كما تقولُ : يا أللهُ اغفرْ لي » . ويعقِّبُ الفارسيُّ على هذا النَّصِّ بقوله[4]: « وأَظُنُّ أنَّ أبا العبَّاسِ لم يقطَعْ بهذا الذي قالَه في كتابه المترجَم بــ(الغَلَط) ؛ لأنَّ بعضَ مَن أخَذَ عنه حَكَى عنه في هذه المسألة أنَّه قال : يجبُ أن يُنظَرَ فيه ، بل لا أشُكُّ ؛ لأنِّي قرأتُ على أبي بكر بن السَّرَّاج في كتابِ أبي العبَّاس المترجَم بــ(المسائل المشروحة من كتاب سيبويه) ما يخالفُ هذا، وهذا لفظُ ما قال : فأمَّا قولُ سيبويهِ : إنَّهُ إنْ سُمِّيَ رَجُلاً (الرَّجُلُ منطلقٌ) ناداه فقال : يا الرَّجُلُ منطَلِقٌ ، فهو كما قال ؛ لأنَّ هذا ابتداءٌ وخبرٌ سَمَّى بهما رَجُلاً، ليس أحدُهما الاسمَ دون الآخَرِ ، والألفُ واللاَّمُ بهما ثَمَّ للاسم كلِّهِ ، وليسَتَا لــ(الرَّجل) دون (منطَلِقٌ) » .

ـ ومن الكتب التي ذكرها أيضاً كتاب « التهذيب » الذي كتبه إملاءً من

(١) انظر اللوحة : [٤٠/أ] .
(٢) كما نقله ابن ولاَّد في « الانتصار » : ٢٠٨ .
(٣) وهذا المشهور عنه في كتب النحاة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ ، والمساعد ٥٠٢/٢.
(٤) انظر اللوحة : [٤٠/أ] .

شيخه أبي بكر بن السَّرَّاج ، ولم أقف على حقيقته .

كما أن بعض النصوص التي نقلها عن ابن السراج أظنها من شرحه على الكتاب[١]، وهو مفقود .

- ذكر لنفسه كتاباً كرره كثيراً بقوله[٢]: « وفي كتابي عن أبي العباس في تفسير هذه الآية ... » ولم أقف على هذا الكتاب ، أو المقصود به ، والله أعلم .

- ذكر بعض النصوص النادرة عن المازني معترضاً على سيبويه[٣] .

- أشار أبو عليٍّ في بعض المواضع إلى نسخ أخرى من كتاب سيبويه فيها بعض زيادات عن غيرها . كما نصَّ على بعض المصادر التي عاد إليها ككتاب (الغلط) للمبرد ، و(النَّوادر) لأبي زيدٍ وغيرهما .

اسم الكتاب ، وزمن تأليفه :

اسم الكتاب هو « الإغفال » كما هو واضح على مخطوطة الكتاب التركيَّة، وكما تواترت عليه المصادر التي ترجمت لأبي عليٍّ الفارسي ، وأفادت من الكتاب ونقلت عنه . وللكتاب اسم آخر هو : « المسائل المصلحة من كتاب أبي إسحاق الزجاج » ، كما هو واضح من نسخة دار الكتب المصرية ، وكما ذكره الفارسي نفسه في بعض كتبه الأخرى[٤] ،كما ذكره في مكان آخر باسم

---

(١) انظر نهاية المسألة (٨٣) اللوحة : [١٠٥/ب] .
(٢) انظر مثلاً نهاية المسألة [٢٤] اللوحة : (٥٥/أ) .
(٣) المسألة [٤٣] ، اللوحة : [٥٢/٥٩ ـــ ٦٠] .
(٤) انظر المسائل الحلبيات : ٢٦٢ ، ٣٧٧ .

« مسائل إصلاح الإغفال »[1]. والأول هو الأشهر . إلا أنَّ وهماً وقع عند بعض المترجمين، فياقوت الحموي بعد أن ذكر الكتاب باسْمَيه للفارسي عاد وذكر له كتاباً باسم « المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج »[2]، ومعنى ذلك أن للفارسي كتابان في المسائل المصلحة أحدهما على الزجاج ، وثانيهما على ابن السراج، والمعروف أن المسائل التي أصلحها الفارسي هي على شـــيخه الزجاج، وهو المسمى بـــ « الإغفال » .

وفي إنباه الرواة[3] جاء اسم الكتاب : « كتاب الإغفال فيما أغفله الزجاجي من المعاني » ، ولعلَّ ذها الخطأ من وهم النساخ .

وهل هو (الأغفال) بالفتح أو (الإغفال) بالكسر ؟ فهذا ما لم تحدده المصادر، إلاَّ أن الضبط الواضح على مخطوطة (شهيد علي) التركية هو بالكسر ، وسوف أعتمد ما ورد فيها ، ولعلّه الأقرب ، وبخاصَّة أن أبا عليٍّ نفسَهُ قد كرَّره كثيراً في ثنايا الكتاب ، فقال في مفتَتَحه : « هذه مسائلُ من كتاب أبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ في إعراب القرآن ، ذَكَرْناها لِمَا اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها ، ونحن ننقُلُ كلامَه في كلِّ مسألة من هذه المسائلِ بلفظه ، وعلى جهته ، من النُّسخة التي سمِعْناها منه فيها ، ثُمَّ نُتْبِعُهُ بما عندنا فيه ، وبالله التَّوفيقُ » ، ونراه يكرر ذلك كثيراً في المسائل فيقول : « وهذا موضع الإغفال منها » ، ويقول : « موضع الإغفال من هذه المسألة أنه حكى ... »[4]،

(١) انظر المسائل البغداديات : ٣١٢ .
(٢) انظر معجم الأدباء ٢٤٠/٧ ـــ ٢٤١ ، وانظر : الفهرست : ٩٥ .
(٣) إنباه الرواة ٣٠٩/١ .
(٤) انظر بداية كلام الفارسي في المسألة [٦٥] .

ويقول[١]: « ... ثبت موضع الإغفال من المسألة » .

ووجهه أنه من باب الإعجام ، فتكون الهمزة للسَّلب . أما (الأغفال) فهو جمع (غُفْل) ، والله أعلم .

أما زمن تأليف « **الإغفال** » فقد كان مبكراً ، وهو من كتب أبي عليٍّ الأولى ، وكان ذلك قبل ارتحاله إلى حلب ؛ حيث أحال عليه في مسائله « الحلبيَّات » في عدة أماكن[٢] .

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ أبا عليٍّ بإصلاح مسائل الإغفال في هذا الوقت المبكر من حياته ، وبتعقُّبِه شيخِه الزَّجَّاج ـ وهو مَن هو في مكانته بين العلماء والشُّيوخ في عصره ـ جعَلَ لنفسه شهرةً سبقَتْهُ إلى حلب حيث بلاطُ سيف الدولة ، وإلى شيرازَ حيث عضدُ الدَّولة الذي استدعاه فيما بعد[٣] .

عملي في الكتاب ومنهج التحقيق :

ـ قمتُ بنسْخِ الكتاب ، ومعارضته بالنُّسخةِ الأخرى ، وإثباتِ أهمِّ الفروق بين النُّسختين ، والأسقاط الحاصلة فيهما إن وُجِدَت ، وجعلتها بين معقوفين مع الإشارة إلى ذلك أحياناً وتركه أحياناً أخرى . وقد وجَّهتُ أكبر عنايتِي لنصِّ الكتاب ، وإخراجِهِ صحيحاً سليماً قدرَ المستطاع ، وقُمْتُ بضبط أغلب ألفاظِهِ ونصوصِهِ . وقد عانيتُ ـ يعلمُ الله ـ في قراءة نصِّ الكتاب كثيراً، ومن الله أرجو

(١) انظر نهاية المسألة [٩٩] اللوحة : [١٢١/أ] .

(٢) انظر المسائل الحلبيات ص : ٢٦٢ ، ٣٧٧ ، والمسائل البغداديات : ٣١٢ .

(٣) أبو علي الفارسي : ٤٧٧ .

الأجرَ والمثوبَةَ ، وأكثرُ ما أتعبني فيه هو القِسْمُ السَّاقطُ من النُّسخة (ص) ، واعتمادي على النُّسخة (ش) ، وهذه النُّسخةُ كثيرة الأوهام والأغلاط كما سيأتي شرحه ، فاجتهدتُ قدرَ الإمكان من أجل الوصول إلى الوجه الصَّواب في النَّصِّ ، على أنَّني أقول : إنَّ هناك بعضَ المواضع التي ما تزالُ قابلةً للنَّظر .

ـ أرْجَعْتُ غالبَ كلام أبي عليٍّ إلى مقابله من كلام سيبويه ، وإلى مواضعه من كُتُبِ أبي عليٍّ الأخرى .

ـ خرَّجْتُ أقوالَ العلماء والنُّصوصَ المنقولةَ عنهم من مصادرها المعتَمَدَة ، وأشيرُ إلى أنَّني اعتمدتُ في بعض المصادر كـ(كتاب الشعر لأبي عليٍّ) على أكثرَ من تحقيقٍ ، وأشرتُ في الحواشي إلى أحد التحقيقين ، وتركتُ الإشارةَ إلى الآخرِ علامةً عليه ، فليُتَنَبَّهْ لذلك .

ـ خرَّجْتُ الشَّواهدَ والأمثالَ ، وذَكَرْتُ نِسْبَةَ ما ترك أبو عليٍّ نسبَتَهُ منها وهو الأغلب فيها .

ـ تتبَّعْتُ القراءاتِ القرآنيَّةَ التي أشار إليها أبو عليٍّ وأحلْتُهَا إلى مصادرها من كتب القراءات السَّبعيَّةِ والشَّاذة ، وفيما يتعلَّقُ بالقراءات السَّبعيَّة فقد كنتُ أُحيلُ القارِئَ فيها غالباً إلى ما قاله هو في كتابه (الحجَّة للقرَّاء السَّبعة) ، وكثيراً ما يتَّفقُ كلامُهُ هنا وهناك مع زيادة تفصيلٍ في أحدهما .

ـ ترجمتُ للرِّجال المغمورين الذين ورَدَ لهم ذِكْرٌ في الكتاب بما يكشف عن واقعهم ، ويُبيِّنُ حالهم .

ـ صنعتُ فهارسَ متنوعةً تعينُ الباحثين على الإفادة من الكتاب .

نسخ الكتاب المخطوطة :

وقفتُ على مصوَّرَتَين لنسختَين عتيقتَين من هذا الكتاب :

أولاهما : نسخةٌ محفوطةٌ بدار الكتب المصرية برقم (٥٢) تفسير ، وهي نسخةٌ كتبت في القرن السادس الهجري (على وجه التقريب) ، وتقع في ثلاث وعشرين ومائة ورقة ، وهي نسخةٌ صحيحةٌ في الغالب ، قليلةُ التَّحريف والتَّصحيف ، ومن ثَمَّ كان اعتمادي عليها أكثرَ من الثَّانية ، إلاَّ أنَّ خَرْماً وقع في أولها ذهب بلوحة العنوان ، وباللوحة رقم (٣) ، وخَرْماً آخرَ وقع في وسطها في آخر اللوحة (٧٠/أ) ، أقدِّرُهُ بـعشر لوحاتٍ ، ذهب فيها ما يقرب من خمس عشرة مسألةً ، وكان اعتمادي في هذا الجزء على النسخة الأخرى ، وقد عانيتُ في قراءته ما عانيتُ كما أشرتُ سابقاً في منهج التحقيق .

تحتوي كل ورقة من أوراق هذه المخطوطة على (٢٦) سطراً ، في كل سطر (١٨) كلمةً تقريباً . وقد رمزتُ لها بالحرف (ص) .

وثانيتهما : نسخةٌ محفوطةٌ بالمكتبة السُّليمانيَّة باستانبول (مكتبة شهيد علي) برقم : (٢٩٨) ، وهي من مخطوطات القرن السَّابع الهجري ، حيث انتهى ناسخُها منها سنة (٦٥٤ هـ) .

تقعُ هذه النُّسخةُ في جزأين ، عدد أوراقهما (٤٢٥) ورقة ، في الجزء الأول (١٩٦) ، وفي الجزء الثَّاني (٢٢٩) ورقة ، في كل ورقةٍ (١٣) سطراً ، في كل سطر (١٠) كلمات تقريباً . وكتب في لوحة العنوان من الجزأين : « في نوبة الفقير إبراهيم بن إيبك بيك » . وفي لوحة عنوان الجزء الثاني كتب أيضاً بخط حديث : « ملكه الفقير عيسى المغربي لطف الله به من الشيخ إبراهيم البلبيسي وما قبله بثمانية قروش » .

والنَّسخةُ مكتوبة بخطٍّ نسخي جميلٍ جداً ، سالمةً من الخروم ، غير أنَّها مشحونةٌ بالأغلاط والتَّصحيفات ، ولذلك فقد أغفلتُ منها قدراً جماً لم أرَ في ذكره والتَّنبيه عليه فائدةً ، ولم أنبِّه إلاَّ على ما رأيتُ في الإشارة إليه فائدة . وقد رمزتُ لهذه النُّسخة بالحرف (ش) .

ومن ثَمَّ فإني اعتمدْتُ على النُّسختين كلتيهما في إثبات النص مع الاتكاء بشكل أكبر على النسخة (ص) ، وإثبات بعض الفوارق التي تؤثِّرُ في المعنى فيما بين النُّسختَين .

ـ اعتمدتُ في تقسيم الجزأين على التَّقسيم الوارد في النسخة (ش) .

وهناك نسختان أخريَان بدار الكتب المصريَّة حديثتان منقولتان عن نسخة دار الكتب المصرية آنفة الذكر ، وهما مليئتان بالأخطاء والأسقاط ، ومن ثمَّ لم ألتفت إليهما لوجود أصلهما ، والحمد لله رب العالمين

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مسائل من كتاب أبي إسحق الزجاج في إعراب القرآن ذكرناها
لما اقتضت عندنا من الإصلاح منها للأغفال الواقع فيها ونحن نستقل
كلامه في كل مسألة من هذه المسائل بلفظه وعلى جهته من النسخة
التي سمعناها منه فيها ثم نتبعها ما عندنا فيه والله الموفق

مسألة ذكر أبو إسحق الله تعالى فقال أكثر ما ذكر
ما قاله النحويون في هذا الاسم تبيينا لله تعالى ثم قال في تفسير
المشتق في قوله هو الله الخالق البارئ المصور جاء في التفسير أنها
تسعة وتسعون اسما ونحن نبين إن شاء الله تعالى هذه الأسماء واشتقاق
ما ينبغي منها أن نبين قبل تفسير هذا الاسم فقال قال
سيبويه سألت الخليل عن هذا الاسم فقال إلاه
فدخلت الألف واللام بدلا من الهمزة وقال سيبويه مرة أخرى أصل
لاه وأدخلت الألف واللام لازمة انتهى كلام أبي إسحاق

قال أبو علي ما حكاه عن سيبويه عن الخليل سهو ولم
يحك سيبويه عن الخليل في هذا الاسم إلاه ولا قال إنه سأله
عنه لكن قال الزيادة الألف واللام بدلا من همزة في النداء في الباب
المترجم بهذا ما ينتصب على المدح أو التعظيم أو الشتم لأنه لا يكون
وصفا للأول ولا عطفا عليه وأول الفصل اعلم أنه لا يجوز لك
أن تنادي اسما فيه الألف واللام البتة لأنهم قالوا يا الله اغفر لي
من فصل طويل في هذا الباب إذا قرأته وقفت منه على ما قلنا
والقول الآخر الذي حكاه أبو إسحق فقال وقال
مرة أخرى لم ينسبه سيبويه أيضا إلى الخليل لكن ذكره في حد
القسم في أول باب منه وروي عن ابن عباس في ويذرك
وإلاهتك فقال عبادتك فقولنا إله من هذا كأنه ذو
العبادة أي إليه توجه وبها يقصد قال
أبو زيد تأله الرجل إذا نسك وأنشد

صح

اللوحة الأولى من نسخة (شهيد علي)

الجزء الأول من كتاب الإغفال

صنعة أبي علي الفارسي رحمه الله



٢٩٧

لوحة عنوان الجزء الأول من نسخة (شهيد علي) الركية

نسخة دار الكتب المصرية / اللوحة الأولى

اللوحة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية

[النصُّ المحقّقُ] :

الجزء الأوَّل[1]

من كتاب الإغـفـال
صَنْعَةُ أبي عليٍّ الفارسيِّ (رحمه الله)

(١) هذا التقسيم من نسخة (ش) .

[٢/أ] / بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

(صلى الله على محمَّدٍ وآله .

قال أبو عليٍّ أحمدُ بنُ الحسن بنِ عبدِ الغفّار الفَسَوِيُّ الفارسيُّ النَّحْويُّ)[١] :

هذه مسائلُ من كتاب أبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ في إعراب القرآن ، ذَكَرْناها لِمَا اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها ، ونحن ننقُلُ كلامَه في كلِّ مسألةٍ من هذه المسائلِ بلفظه ، وعلى جهته ، من النُّسخة التي سمِعْناها منه فيها ، ثُمَّ نُتْبِعُهُ بما عندنا فيه ، وبالله التَّوفِيقُ .

المسألة الأولى[٢]

[الكلام على أصل لفظ الجلالة]

ذَكَرَ أبو إسحاقَ اسمَ الله تعالى فقال[٣]:

« أَكْرَهُ أنْ أذْكُرَ ما قاله النَّحْوِيُّون في هذا الاسم تنزيهاً لله تعالى » ، ثُمَّ قال

(١) ما بين القوسين من نسخة (ص) ، وقد جاء عنوانُ الكتاب فيها بعد البسملة هكذا : « كتاب المسائل المصلحة من كتاب أبي إسحاق » .

(٢) رقَّمَت النُّسختان المسائلَ ، ولم يستمرَّ التَّرقيمُ إلى نهاية الكتاب ، بل وقف في المنتصف تقريباً ، على أنَّه لم يبتدئ من أولها أيضاً ، بل ابتدأ في نسخة (ص) من المسألة (٢٠) ، وفي نسخة (ش) من المسألة (٣) . وقد قمتُ بترقيم المسائل الرئيسية كلِّها من أول الكتاب إلى نهايته ، دون المسائل الفرعية الواردة في أثناء المسائل الأصلية ، حيث سأفردها بالذكر في فهرس مسائل الكتاب إن شاء الله تعالى .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٣ .

وقد نقل ابن سيده (رحمه الله) هذه المسألة بتمامها في المخصص ١٧/١٣٦ ـ ١٥١ ، كما نقل البغدادي ردَّ ابن خالويه على (الإغفال) ، وردَّ الفارسيُّ عليه في كتابٍ له آخر سمَّاه (نقض الهاذور). انظر الخزانة ٢/٢٨١ - ٢٨٧ ، ١٠/٢٥٦ - ٣٦٠ .

في سورة الحشر[1] في قوله تعالى: ﴿ هُوَ اللهُ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ ﴾: « جاء في التَّفسير أنَّها تسعةٌ وتسعون اسماً ، ونحن نُبَيِّنُ إنْ شاء الله تعالى هذه الأسماءَ ، واشتقاقَ ما ينبغي أن يُبيَّنَ منها » . فبدأ بتفسير هذا الاسم فقال : « قال سيبويه : سألتُ الخليلَ عن هذا الاسمِ فقال : الأصلُ فيه[2] (إلاهٌ)، فأُدْخِلَت الألفُ واللاَّمُ بدلاً من الهمزة . وقال مرةً أخرى : الأصلُ : (لاَهٌ) ، وأُدخِلَت الألفُ واللامُ لازمة » . انتهى كلامُ أبي إسحاقَ .

قال أبو عليٍّ :

ما حكاه عن سيبويهِ عن الخليل سهوٌ ، ولم يحكِ سيبويهِ عن الخليل في هذا الاسم أنَّه « إلاهٌ » ، ولا قال : إنَّه سأله عنه . لكن قال[3]: إنَّ الألفَ واللامَ بدلٌ من الهمزة ، في حدِّ النِّداء في الباب المترجَم بـ(هذا ما ينتصبُ على المدح أو التَّعظيم أو الشَّتم لأنَّه لا يكونُ وصفاً للأوَّل ، ولا عطفاً عليه) . وأوَّلُ الفَصْلِ[4]: « اعْلَمْ أنَّه لا يجوزُ لكَ أنْ تناديَ اسماً فيه الألفُ واللاَّمُ البتَّةَ ؛ إلاَّ أنَّهم قالوا : يا أللهُ اغْفِرْ لي » . وهو فصلٌ طويلٌ في هذا الباب إذا قرأتَهُ وقفْتَ منه على ما قُلْنا .

والقولُ الآخَرُ الذي حكاه أبو إسحاقَ فقال : « وقال مرةً أخرى ... » ، لم ينسبْهُ سيبويه أيضاً إلى الخليل ، لكن ذكَرَه في حدِّ القَسَم في أوَّلِ بابٍ منه[5].

---

(١) من الآية : ٢٤ ، وانظر كلام الزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه ٥/١٥١ ـ ١٥٢ .
(٢) سقطت كلمتا « الأصل فيه» من (ش) .
(٣) انظر الكتاب ٢/١٩٧ .
(٤) الكتاب ٢/١٩٥ .
(٥) الكتاب ٣/٤٩٨ ، ولا دليل فيه على الرأي المنسوب إلى سيبويه . وانظر : اشتقاق أسماء الله للزجاجي : ٢٧ ، ومجالس العلماء له : ٥٧، والبارع للقالي : ١٠٨، والصحاح (ليه) .

قال أبوعليّ: ورُوِيَ عن ابن عبَّاسٍ في قوله تعالى: ﴿ **وَيَذَرَكَ وَإِلاَهَتَكَ** ﴾[١] قال : عِبَادَتَكَ . فقولنا : « إِلاَهٌ » من هـذا كأنَّـه ذو العبـادة ، أي : إليـه تُوَجَّـهُ ، وبها يُقصَدُ ويُعتَمَد . قال أبو زيدٍ[٢]: تألَّهَ الرجُلُ إذا نَسَكَ ، وأنشَدَ :

سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي[٣]

ونظيرُ هذا في أنّه في الأصل اسمُ حَدَثٍ ، ثـمَّ جَرى صفـةً للقديـم سبحانه قولُنا : السَّلام . وفي التّنزيل : ﴿ **السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ** ﴾[٤] فالسَّلام مِـن سَلَّمَ كـالكلام مـن كَلَّـمَ[٥]، والمعنـى : ذو السَّـلام ، أي : يُسَلِّـمُ مـن عذابـه مَـنْ لم يستحقَّهُ ،كما أنَّ المعنى في الأوَّل : أنَّ العبادةَ تجبُ له .

فإن قلتَ : فأَجزِ الحالَ عنه وتَعلُّقَ الظَّرفِ به ،كما يجوزُ ذلك في المصادر.

فإنّ ذلك لا يَلزَمُ ؛ ألا ترى أنّهـم أَجْـرَوا شيئاً مـن المصـادر واسـمِ الفـاعل مُجْـرَى الأسمـاء الـتي لا تُناسِـبُ الفعـل ، وذلـك قولُهـم : « للهِ دَرُّكَ »[٦]، وزَيـدٌ

---

(١) سورة الأعراف : من الآية : ١٢٧ . وهي قراءةٌ شاذة رُويت عن بعض الصحابة ، انظرها في تفسير الطبري (جامع البيان) ١٣/٣٩ ـ ٤٠ ، ومختصر الشّواذّ : ٤٥ ، والمحتسب ١/٢٥٦ . وانظر كتاب العين ٤/٩١ ، وتفسير ابن عباس: ٢٣٢ .

(٢) كتاب الهمز : ٩ ـ ١٠ .

(٣) البيت لرؤبة في ديوانه : ١٦٥، وقبله :

للهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّهِ

وأنشده أبو زيد في كتاب الهمز : ٩ ـ ١٠ . وانظر : العين ٤/٩٠ ، والمسائل الحلبيات : ٣٣٦ ، والمحتسب ١/٢٥٦ ، وشرح المفصل ١/٣ .

(٤) سورة الحشر : من الآية : ٢٣ .

(٥) أي : أنه اسم مصدر .

(٦) قال ابن دريد في جمهرة اللغة ١/١١٠: « وفسَّر بعض العلماء باللغة قولهم: (لله درك) قال : أرادوا صالح عملك ؛ لأن الدر أفضل ما يُحتَلَبُ » . وانظر : الفاخر : ٥٥، والزاهر ١/٣٩١، وجمهرة الأمثال ٢/٢١٠ .

صاحبُ عمرٍو ، (فلم يجيزوا إعمالَهما عملَ الفعل وإنْ كانا في مواضعهما)[١] .

وأمَّا ما حكاه أبو زيدٍ من قولهم : « تَألَّهَ الرَّجُلُ » ، فإنَّه يَحتَمِلُ عندي ضربَين من التأويل :

يجوزُ أنْ يكونَ كقولهم : تَعَبَّدَ والتَّعَبُّد .

ويجوزُ أنْ يكونَ مأخوذاً من الاسم دون المصدر على حدِّ قولكَ : اسْتَحْجَرَ الطِّينُ ، واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ ، فيكونُ المعنى : يفعَلُ الأفعالَ المقرِّبَةَ إلى الإلهِ ، والمستحقَّ بها الثَّوابَ .

وتُسَمَّى الشَّمسُ إلاهَةَ والإلاهَةَ[٢] ، رُوِيَ لنا عن قُطْرُبٍ ذلك ، وأنشَدَ :

تَرَوَّحْنَا مِنَ اللَّعْبَاءِ قَصْراً ... وَأَعْجَلْنَا الإِلاهَةَ أَنْ تَؤُوبَا[٣]

فكأنَّهم سَمَّوها « إلاهَةَ » على نحو تعظيمهم لها ، وعبادَتِهم إيَّاها . وعن ذلك نهاهُمُ الله تعالى ، وأمَرَهُم بالتَّوجُّهِ / في العبادة إليه (جلَّ وعزَّ) دون ما خلَقَهُ وأوجَدَه بعد أنْ لم يكُنْ ، فقال : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لاَ تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلاَ لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا للهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ ﴾[٤] .

[٢/ب]

ويدلُّكَ على ما ذَكَرْنا من مذهب العرب في تسميتهم الشَّمسَ « إلاهَةَ » ما

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، ومن نص المخصص ١٧/١٣٧ .

(٢) انظر : الجيم لأبي عمرو الشيباني ٣/٢٢٥ ، والصحاح (ألَه) . وفي تكملته للصغاني (ألـه) : أنَّ « الإلاهة » اسمٌ للهلال أيضاً عن أبي عمرو .

(٣) البيت من الوافر لميَّة بنت عتيبة بن الحارث (أم البنين) كما في الجيم لأبي عمرو الشيباني ٣/٢٢٥ ، وقيل : لبنت عبد الحارث اليربوعي ، ويقال : لنائحة عتيبة بن الحارث . انظر جمهرة اللغة ٢/٩٩١، وسر الصناعة ٢/٧٨٤، والمحتسب ٢/١٢٣، ومعجم البلدان ٥/١٨، و التاج (أله) . (وراجع تخريج البيت في الجمهرة ١/٣٦٧) . واللعباء : موضع بالبحرين .

(٤) سورة فصلت : من الآية : ٣٧ .

ومن قوله: « روي عن ابن عباس » إلى هنا ، نقله ابنُ سيده في المخصص ١٣/٩٦-٩٧.

حكاه أحمدُ بنُ يحيى[1] من أنّهم يُسَمُّونها « إلاهةَ » غيرَ مصروفٍ ، فقرَّبَ ذلك أنّه منقولٌ ؛ إذ كان مخصوصاً . وأكثرُ الأسماء المختصّة الأعلام منقولةٌ نحو[2] : أَسَدٍ وزَيدٍ ، وما يكثُرُ تعدادُهُ من ذلك . فكذلك « إلاهةُ » ، يكونُ منقولاً من « إلاهةٍ » التي هي العبادةُ لِمَا ذكَرْنا . وأُنْشِدَ البيتُ :

وَأَعْجَلْنَا إِلاَهَةَ أَنْ تَؤُوبَا

غيرَ مصروفٍ[3] ، وبلا ألفٍ ولامٍ .

فهذا معنى « الإلاهةَ » في اللُّغة ، وتفسيرِ ابنِ عبَّاسٍ لِمَنْ قرأ : « وإلاَهَتَكَ » . وقد جاء على هذا الحدِّ غيرُ شيءٍ ؛ قال أبو زيدٍ[4] : « لَقِيْتُهُ النَّدَرَى ، وفي النَّدَرَى ، وفَيْنَةً ، والفَيْنَةَ بعد الفَيْنَةَ » . وفي التَّنزيل : ﴿ **وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً** ﴾[5] . وقال الشَّاعرُ[6] :

أمَا وَدِمَاءٍ لاَ تَزَالُ كَأَنَّهَا ... عَلَى قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْرِ عَنْدَمَا

فهذا مثلُ ما ذكَرْنَاه من « إلاهةَ » و « الإلاهةَ » في دخولِ لامِ المعرفة الاسمَ مرَّةً ، وسقوطِها أخرى .

---

(١) ثعلب ، و لم أقف على حكايته هذه مع أنه تعرض للكلام على قوله تعالى في قراءة : ﴿ **وَيَذَرَكَ وَإِلاَهَتَكَ** ﴾ وقال : « وإلاهَتَكَ أي : عبادتك ، ومَن قرأ : ﴿ **وإلاهتَكَ** ﴾ أراد : أنك تعبَدُ ولا تَعْبُدُ ، ومَن قرأ : ﴿ **وآلِهَتَكَ** ﴾ أراد التي يعبدها » . انظر مجالس ثعلب ١/١٨٠ ـ ١٨١ .

(٢) العبارة في (ش) : « منقولة من أسماء الأجناس نحو ... » .

(٣) قوله : « غيرَ مصروفٍ » ساقطٌ من (ش) .

(٤) النوادر : ٤٠٣ .

(٥) سورة نوح : من الآية : ٢٣ .

(٦) هو عمرو بن عبد الجن. والبيت من الطويل، وقد أنشده أبو علي في المسائل الحلبيات : ٢٨٧ ، وانظر : سر الصناعة ١/٣٥٩، وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٥ ، ٣/١٢١، والإنصاف : ٣١٨ ، والخزانة ٧/٢١٤ . وقنة العزى : أعلاها ، والعَنْدَمُ : صبغٌ أحمر، ويُسَمَّى البقَّمُ ، فارسيٌّ معرَّبٌ . انظر المعرَّب : ٥٩ ، وقصد السبيل ١/٢٩٢ .

فأمَّا مَنْ قرأ[١]: ﴿ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ﴾ فهو جمعُ « إلاهٍ » ، كقولك : إزارٌ وآزرةٌ ، وإناءٌ وآنيةٌ. والمعنى على هذا : أنّه كان لفرعونَ أصنامٌ يعبدُها شِيْعَتُهُ وأتباعُهُ ، فلمَّا دعاهم موسى عليه السلام إلى التّوحيد حَضُّوا فرعونَ عليه وعلى قومه، وأغْرَوه بهم . ويُقوِّي هذه القراءةَ : ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ﴾[٢]، ففي هذا دلالةٌ على تعظيمهم لها ، وعبادَتِهم إيَّاها في ذلك الوقت .

وأمَّا قولُنا : « الله » فقد حمله سيبويهِ على ضَرْبَين[٣]:

أحدهما : أنْ يكونَ أصلُ الاسم « إلاه »[٤]، ففاءُ الكلمة على هذا همزةٌ ، وعينُها لامٌ ، والألفُ ألفُ (فِعَالٍ) الزّائدةُ ، واللاّمُ هاءٌ .

والقولُ الآخَرُ: أن يكون أصلُ الاسم « لاَهٌ » ، ووزنُهُ (فَعَلٌ) .

فأمَّا إذا قَدَّرْتَ أنَّ الأصلَ « إلاهٌ »[٥] ، فيَذهبُ سيبويه فيه عندي إلى أنّهُ حُذِفَت الفاءُ حذفاً لا على التّخفيف القياسيِّ على حدِّ قولكَ : « الخَبُ » في الخبْءِ ، و« ضَوٌ » في ضَوْءٍ[٦] .

فإن قال قائل : ولِمَ قدَّره هذا التّقديرَ ؟ وهلاّ حَمَلَهُ على التّقدير القياسيِّ ؛

---

(١) وهي قراءة السّبعة .

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ١٣٨ .

(٣) انظرهما في الكتاب ٢/١٩٤ ـ ١٩٦ و ٣/٤٩٨ ، وانظر مجالس العلماء : ٥٦ ـ ٥٧ .

(٤) وهذا القول هو أعلى قولَي سيبويه رحمه الله كما قال ابن جني في الخصائص ٣/١٥٠ ، وراجع التعليقة على الكتاب ١/٢٧٨ .

(٥) في (ش) : « لاه » .

(٦) انظر الكتاب ٣/٥٥٦ .

إذ تقديرُ ذلك سائغٌ فيه ، غيرُ ممتنعٍ منه ، والحملُ على القياس أَولى من الحمل على الحذف الذي ليس بقياسٍ ؟

قيل له : إنَّ ذلك لا يخلو من أنْ يكونَ على الحذف كما ذهب إليه سيبويه، أو على تخفيف القياس في أنّه إذا تحرَّكت الهمزةُ وسَكَنَ ما قبلها حُذِفَت ، وأُلقِيَتْ[١] حَرَكَتُهَا على السَّاكن ، فلو كان طَرْحُ الهمزة على هذا الحدِّ دون الحذف ، لَمَا لَزِمَ أنْ يكونَ منها عِوَضٌ ؛ لأنّها إذا حُذِفَت على هذا الحدِّ فهي وإنْ كانت مُلْغاةً من اللّفظ مبقّاةٌ في النيّة[٢]، ومعاملةٌ معاملةَ المثبَتَةِ غيرِ المحذوفة . يدلُّ على ذلك تَرْكُهُم الياءَ مُصَحَّحةً في قولهم : « جَيْأَل » إذا خَفّفوا فقالوا : « جَيَل »[٣] ، ولو كانت محذوفةً في التّقدير كما أنّها محذوفةٌ من اللّفظ لَلَزِمَ قَلْبُ الياء أَلِفاً. فلمَّا كانت الياءُ في نيَّةِ سُكُونٍ لم تُقلَبْ ،كما قُلِبَتْ في « نابٍ »[٤] ونحوِهِ . ويدلُّ على ذلك تحريكُهُم الواوَ في « ضَوٍ » وهي طَرَفٌ إذا خُفِّفَتْ ، ولو لم تكُنْ في نيَّةِ سكونٍ لقُلِبَت ياءً ، ولم تَثْبُتْ آخِراً . ويدلُّ عليه أيضاً تَبْيِيْنُهُم للواو في « نُوْيِ » إذا خفّفَ « نُؤْيِ » ، ولولا نيَّةُ الهمزة لقُلِبَتْ ياءً وأُدغِمَتْ ،كما فُعِلَ في « مَرْمِيٍّ »[٥] ونحوه ، فكما أنَّ الهمزةَ في هذه المواضع لَمَّا كان حذفُها على

(١) كلمة « ألقيت » ساقطة من (ش) .

(٢) العبارة في (ش) : « فهي وإن كانت ملقاة متقاة في النية ... » .

(٣) جَيْأَلُ وجَيْأَلَةُ : الضَّبُعُ . انظر : التعليقة على الكتاب ١٢/٤ ، واللسان (جأل)، وفيه : « قال أبو عليٍّ النحويُّ : وربما قالوا : جَيَل بالتخفيف ، ويتركون الياء مصحَّحَةً ؛ لأن الهمزة وإن كانت ملقاةً من اللفظ ، فهي مُبَقّاةٌ في النيَّة معاملةٌ معاملةَ المثبَتةِ غير المحذوفة » .

(٤) في (ش) : باب ، وفي (ص) : « قاب » .، ولعل ما أثبته الصحيح .

(٥) حيث إن الأصل : مرموي ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء فأصبح مرميّ .

التَّخفيف القياسيّ ، كانت /[1] منويَّةً في المعنى ، كذلك لو كان حذفُها في اسم «الله» تعالى على هذا الحدِّ ، لَمَا لَزِمَ أنْ يكونَ مِنْ حَذْفِها عِوَضٌ ؛ لأنَّها في تقدير الإثبات للأدلَّة التي ذَكَرْناها . [٣/أ]

وفي تعويضهم من هذه الهمزة ما عَوَّضوا ما يَدُلُّ على أنَّ حَذْفَها عندهم ليس على حدِّ القياس كـ « جَيَلٍ » في « جَيْأَل » ، ونحوِ ذلك ، بل يَدُلُّ العِوَضُ منها على أنَّهُم حَذَفوها حَذْفاً على غيرِ هذا الحدِّ .

فإن قالَ : فما العِوَضُ الذي عُوِّضَ من هذه الهمزة[2] لَمَّا حُذِفَت على الحدِّ الذي ذَكَرْتَ ، وما[3] الدلالة على كونه عِوَضاً ؟

قيلَ : أما العِوَضُ منها فهو الألفُ واللاَّمُ في قولهم : الله .

وأمَّا الدَّلالةُ على أنَّها عِوَضٌ فاستجازَتُهُم لقَطْعِ الهمزة الموصولة الدَّاخلةِ على لام التَّعريف في القَسَم والنِّداء ، وذلك قولُهُم : « أفأَ الله لَتَفْعَلَنَّ » ، و « يا أ الله اغْفِرْ لي »[4] ؛ ألا ترى أنَّها لو كانت غيرَ عِوَضٍ لم تَثْبُتْ ، كما لم تَثْبُتْ في غير هذا الاسم ، فلمَّا قُطِعَت هنا واسْتُجيزَ ذلك فيها ، ولم يُسْتَجَزْ في غيرها من الهَمَزَات الموصولة ، عِلِمْنَا أنَّ ذلك لمعنًى اختَصَّتْ به ليس في غيرها . ولا شيءَ أَولى بذلك المعنى من أنْ يكونَ العِوَضَ من الحرف المحذوف الذي هو الفاء .

فإن قال قائلٌ : فما أنكَرْتَ ألاَّ يكونَ ذلك المعنى العِوَضَ ، وإنَّما يكونُ

---

(١) اللوحة (٣/أ - ب) سقطت بكاملها من النسخة (ص) ، وهي تبدأ من اللوحة (٥) في نسخة (ش).

(٢) أي : التي في « إله » .

(٣) في (ش) : « وأما الدلالة » ، وانظر المخصَّص ١٣٩/١٧ .

(٤) انظر الكتاب ١٩٥/٢ ، ٥٠٠/٣ ، والتعليقة عليه لأبي علي ٣٤٠/١ .

كَثْرَةَ الاستعمالِ ، فغُيِّرَ بهذا كما يُغَيَّرُ غيرُهُ مِمَّا يَكْثُرُ في كلامهم عن حال نظائره وحَدِّه ؟

قيلَ : لا يخلو من أنْ يكونَ[1] ذلك العِوَضَ ، كما ذَكَرْناه ، أو يكونَ كثرةَ الاستعمال ، أو يكونَ لأنَّ الحرفَ ملازمٌ للاسمِ لا يفارقُهُ .

فلو كان كثرةُ الاستعمال هو الذي أوجَبَ ذلك دون العِوَض ، لَلَزِمَ أنْ تُقطَعَ الهمزةُ أيضاً في غير هذا مِمَّا يَكْثُرُ استعمالُهُ .

ولو كان لِلُزُومِ الحرفِ ، لَوجَبَ أن تُقطَعَ هَمْزَةُ « الذي » للزومها ، ولكثرة استعمالها أيضاً ، ولَلَزِمَ قَطْعُ هذه الهمزةِ فيما كَثُرَ استعمالُهُ . وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّه قد يَكْثُرُ استعمالُ ما فيه هذه الهمزةُ فلا تُقطَعُ ، فإذا كان كذلك ثَبَتَ أنَّه للعِوَض، وإذا كان للعِوَض لم يَجُزْ أنْ يكونَ حَذْفُ الهمزة من الاسم على الحدِّ القياسيِّ ؛ لِمَا قَدَّمْناه ؛ فلهذا حَمَلَهُ سيبويه على هذا الوجه دون الوجه الآخَرِ فقال[2]: « كأنَّ الاسمَ - والله أعلمُ - إلاهٌ ، فلَمَّا أُدخِلَ فيه الألِفُ واللاَّمُ حَذَفُوا الألِفَ ، وصارت الألِفُ واللاَّمُ خَلَفاً منها ، فهذا أيضاً مِمَّا يُقَوِّيه[3] أنْ يكونَ بمنزلة ما هو من نَفْسِ الحرف » .

فإن قال قائلٌ : أَفَلَيسَ قد حُذِفَت الهمزةُ من « النَّاس » ، كما حُذِفَت من هذا الاسم حذفاً ، فهل تقولُ : إنَّهَا عِوَضٌ منها ، كما أنَّ الألفَ واللامَ عِوَضٌ من الهمزة المحذوفة من اسم « الله » ﷻ ؟

---

(١) قوله : (من أن يكون) ساقطٌ من (ش) .
(٢) الكتاب ١٩٥/٢ .
(٣) في (ش) : (مما يقربه) ، وانظر الكتاب ١٩٥/٢ .

قيلَ له : ليس الألِفُ واللامُ عِوَضاً في « النَّاس » كما كانا عوضاً في هذا الاسم ، ولو كانا عِوضاً لَفُعِلَ بهما ما فُعِلَ بالهمزة في اسم « الله » لَمَّا جُعِلَت [في] الكلمة التي دخلت عليها عوضاً من الهمزة المحذوفة[1].

فإن قلتَ : أليس قد قال سيبويهِ بعد الكلام الذي ذكَرْتَهُ له : « ومثلُ ذلك (أُناسٌ) ، فإذا أَدْخَلْتَ الألِفَ واللاَّمَ قُلْتَ : النَّاس » ؟

قيلَ : إنَّه قال هذا ، ومعنى قوله : « ومثلُ ذلك أُناسٌ » أي : مثلُهُ في حَذْفِ الهمزة منه في حال دُخُولِ الألِفِ واللاَّمِ عليه ، لا أنَّه بدلٌ من المحذوف كما كان في اسم « الله » ﷻ بَدَلاً . ويُقوِّي ذلك ما أنشَدَه أبو العبَّاسِ عن أبي عثمانَ :

إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْـــنَ على الأُناسِ الآمِنِينَا[2]

فلو كان عوضاً لم يكن ليجتمع مع المعوَّضِ منه . فإذا حُذِفَت الهمزةُ مِمَّا لا يكونُ الألِفُ واللاَّمُ عِوَضاً منه ، كان حذْفُهَا فيما يَثْبُتُ أنَّ الألفَ واللامَ عوضٌ منه أولى وأَجْدَرَ. فتبيَّنَ من هذا أنَّ الهمزةَ ـ التي هي فاءٌ ـ محذوفةٌ من هذا الاسم .

فإن قال قائلٌ : فما أنكَرْتَ أنْ يكونَ قَطْعُ الهمزة في هذا الاسم في الوصل لا لشيءٍ مِمَّا ذكَرْتَ من العِوَض ، وكَثْرَةِ الاستعمال ، ولا لِلُزُومِ الاسمِ ، ولكن

(١) لابن خالويه رد على أبي علي في مسائل هذا الكتاب ، ولأبي علي ردٌّ عليه في كتاب سماه « نقض الهاذور » . وقد أورد العلامة البغدادي منه قدراً مهماً فيما يخص هذه الفقرة . انظر الخزانة ٢٨١/٢ ، وراجع التعليقة على الكتاب ٢٧٨/١ .

(٢) البيتُ من مجزوء الكامل ، وهو لذي جَدَن الحميري كما نصَّ السِّجستاني في كتابه (المعمَّرون والوصايا) ص : ٤٣ ، وانظر : مجالس العلماء : ٥٧ ، والخصائص ١٥١/٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٨٨/١ ، ١٩٣/٢ ، والخزانة ٢٨٠/٢ .

لشيءٍ آخَرَ غير ذلك كلِّهِ ؛ وهو أنَّها همزةٌ مفتوحةٌ وإنْ كانت موصولةً ، والهمَزَاتُ الموصولةُ في أكثرِ الأمر على ضربَين : مكسورةٌ ومضمومةٌ ، فلمَّا خالف هذا ما عليه الجمهورُ والكثرةَ ، اسْتُجيزَ في الوصل قطعُها ؛ لمشابهتها بانفتاحها الهمزةَ في « أحمر » ونحوه من المقطوعة ، فقُطِعَت لمشابهتها إيَّاها في انفتاحها لا لغير ذلك .

قيلَ له : إنَّ كونَهَا مفتوحةً[1] لا يُوجِبُ في الوصل قَطْعَهَا وإنْ شابَهَتْهَا في الزِّيادة والانفتاح ؛ ألا ترى أنَّ الهمزةَ في قولهم : « ايْـمُ [ا للهِ] » ، و « ايْمُنُ ا لله » همزةُ وصلٍ ، وأنَّها مفتوحةٌ مثلَ المصاحِبَةِ لـلام التَّعريف ، ولم تُقطَعْ في موضعٍ من مواضع وَصْلِها كما قُطِعَت هذه ، فهذا يدلُّ على أنَّ قطعَهَا ليس لانفتاحها ، ولو كان قَطْعُهَا لانفتاحها لوجبَ أن تُقطَعَ في غير هذا الموضع ؛ لدُخُولِ الانفتاح، فلمَّا لم تُقطَعْ في الحرف الذي ذَكَرْنَاهُ وهو « اَيْـمُ » و « اَيْمُنُ » ، ولم تُقطَعْ في غير هذا الاسم ، علِمْنَا أنَّ الانفتاحَ ليس بعلَّةٍ مُوجِبةٍ للقطع ، وإذا لم يكن ذلك ثَبتَ ما ذَكَرْناه من العِوَضِ .

فإنْ قدَّرْتَه على التَّخفيف القياسيِّ فكأنَّ الأصلَ « الإلاه » ، ثُمَّ خَفَّفْتَ الهمزةَ وما قبلها ساكنٌ فحذَفْتَهَا وألْقَيْتَ حَرَكَتَهَا على السَّاكن ، فاجتمع مِثْلان ، فسَكَّنْتَ الأوَّلَ وأدْغمْتَ . وعلى هذا التَّقدير قولُهُ ﷻ : ﴿ لَكِنَّا هُوَ ا للهُ رَبِّي ﴾[2] إلاَّ أنَّ توجيهَ الاسم على ما ذهب إليه سيبويه القولُ ؛ لِمَا ذكرْتُ لكَ .

---

(١) كلمة « مفتوحة » ساقطة من (ش) .

(٢) سورة الكهف : من الآية : ٣٨ .

وذكَرَ أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس أنَّ الكِسَائيَّ[1] أجازَ : ﴿ بِمَـا أُنْزِلَّيْـكَ ﴾ في قولـه : ﴿ بِمَا أُنْـزِلَ إِلَيْكَ ﴾[2] فأدغَمَ اللاَّمَ الأُولى في الثَّانيـة ، وشَبَّهَهُ بقولـه : ﴿ لَكِنَّا هُوَ ا للهُ رَبِّي ﴾. قال أبو العبَّاس[3] : هذا خـطأٌ ؛ لأنَّ ما قبلَ الهمزة مـن « لكنْ أنا » ساكنٌ ، فإذا خَفَّفْتَ حَذَفْتَ فَأَلْقَيْتَ الحركةَ على السَّـاكن . وما قبل الهمزةِ في ﴿ أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ متحرِّكٌ ، فإذا خَفَّفْتَ لم يَجُزِ الحـذفُ ،كمـا جـاز في الأوَّلِ ، لكن تجعَلُ الهمزةَ بين بين[4] ، فإذا لم يَجُزِ الحذفُ لم يَجُزِ الإدغامُ لحجـز الحرفِ بين المِثْلَين . وهذا الذي قاله أبو العبَّاس ظاهرٌ بيِّنٌ .

فإن قال قائلٌ : تُحذَفُ الهمزةُ حذفاً كما حُذفت من « الناس » .

قيلَ : أماَّ الخطأُ في التَّشبيه فحاصلٌ ؛ إذ شَبَّهَ بين مختلِفَيـن مـن حيـثُ شَبَّهَ . أمَّا هذا الضَّرْبُ من الحذف فلا يجوزُ تسويغُهُ حتَّى يتقدَّمَهُ سماعٌ . ألا ترى أنَّـه لا يجوزُ حَذْفُ الهمزةِ من « الإباء » و « الإيـاب » ،كمـا كـان في « النَّـاس » ، وليـس كذلك الحذفُ فيما كان من الهمَزَات ما قبلـه سـاكنٌ ؛ لأنَّ حَـذْفَ ذلـك قيـاسٌ مُطَّرِدٌ مستمرٌّ .

---

(١) أورد هذا التشبيه ابن كيسان انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٨٣/١ ، والخصائص ١٤١/٣ . وراجع : إعراب القراءات للعكبري ١١١/١، والتبيان ١٩/١ ، والبحر المحيط ٤١/١ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٤ وغيرها .

(٣) لم أقف على قوله في المقتضب والكامل اعتماداً على فهارسهما .

(٤) انظر الكتاب ٥٤١/٣ ، قال السيرافي : « معنى قولنا : بين بين في هذا الموضع وفي كل موضع يرد بعده من الهمز أن تجعلها من مخرج الحرف الذي منه حركة الهمـزة ، فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة إخراجها بين الهمزة وبين الألف ؛ لأن الألف من الفتحة ، وذلك قولك : سـال إذا خففنـا سأل ، وقرا يا فتى إذا خففنا قرأ ، وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين بـين أخرجناهـا متوسـطة بـين الهمزة والواو كقولنا : لوم تخفيف لؤم ، وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة » انظر شرح الكتاب ٥/٥ ـ أ (مخطوط) .

فإن قال قائلٌ : أفليس الهمـزةُ قـد حُذِفـت مـن قولهـم : « وَيْلِمِّـهِ »[١] ، وفي قولهم : « ناسٌ »[٢] ، وفي اسم « الله » ﷻ ، وكـلُّ ذلـك قـد حكـاه سيبويه[٣] ، وذهَبَ إلى حذْفِ الهمزة فيه ، فما أنكَرْتَ أنْ يكونَ حَذْفُ الهمـزة المبتـدَأَةِ كثـيراً يجـوزُ القياسُ عليه ، وردُّ غيره إليه . وقد ذهب الخليلُ[٤] إلى حذفِ الهمزةِ مـن « أنْ » في قولهم : لَنْ يَفْعَلَ ، وقال : هو « لاَ أَنْ » ؟

قيلَ له : ليست هذه الحروفُ من الكثرة والسَّعةِ بحيث يُقاسُ غيرُها عليهـا ، إنَّما هي حروفٌ كثُرَ استعمالُها فحُذِفَ بعضُهـا ، وعُـوِّضَ مـن حَذْفِـهِ . وليسـت الهمزةُ في الآيـة إذا حُذِفَتْ عند الكِسَائيِّ بمعُوَّضٍ منها شيءٌ ، بل يُحذَفُ معهـا غيرُها من الكلام للإدغام ، والقياسُ / على هذه الحروفِ لا يُوجبُ حَذْفَها ؛ إذ لا [٤/أ] عِوَضَ منها ، كما حُذِفَت من هذه الحروف لمَّا عُوِّضَ منها .

فإن قلتَ : فإنَّ [في] قولهم : « وَيْلِمِّهِ » حَذْفٌ ، ولم يُعوَّضْ منه شيءٌ ؟

فإنَّ القياسَ على هذا الفَذِّ[٥] الشَّاذِّ غـيرُ سـائغٍ ، ولاسيَّما إذا كـان المقيسُ عليه فيه معنًى أوجَبَهُ شيءٌ ليس في المقيس مثلُهُ ؛ وهو كثرةُ الاستعمال . ألا ترى أنَّكَ تقولُ : لا أدْرِ ، ولم أُبَلْ[٦] فتَحْذِفُ لكثرَةِ الاستعمال ، ولا تقيسُ عليه غيرَهُ إذا كـان متعـرِّياً من المعنى المـوجبِ في هذا الحـذفَ . وكذلك لا تقيسُ علـى

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥ ، وسر الصناعة ١/١١٣، ١١٨، ٢/٧٤٥ ، واللسان (ويل) .

(٢) في (ش) : « أناس » .

(٣) الكتاب ٢/١٩٥ ـ ١٩٦، ٣/٥ .

(٤) العين ٨/٣٥٠ ، وانظر الكتاب ٣/٥ .

(٥) الفَذُّ : جاء في اللسان (فذذ) : « وكلمةٌ فذَّةٌ وفاذَّةٌ : شاذةٌ » .

(٦) انظر الكتاب ٢/١٩٦ ، والمنصف ٢/٢٢٧ .

« وَيْلِمِّهِ » ما في الآية من حذْفِ الهمزة ؛ إذ لا يخلو الحذفُ فيها من أنْ يكونَ لكثرة الاستعمال كما ذَكَرْنا ، أو لأنَّهَا همزةٌ مبتدَأَةٌ ، فلو كان الحذْفُ لأنها همزةٌ مبتَدَأَةٌ لوجَبَ حذْفُ كلِّ همزةٍ مبتَدَأَةٍ ، وذلك ظاهرُ الفساد . فثَبَتَ أنَّه كما ذَكَرْناه .

ويَفْسُدُ حَذْفُ هذه الهمزة من جهةٍ أخرى ؛ وهي أنَّهُ إذا سَاغَ الحذفُ في بعض الأسماء أو الأفعال لكَثْرَةِ الاستعمال ، أو الاستثقال ، أو ضَرْبٍ من الضُّروب ، لم يَجُزْ حَذْفُ الحروف قياساً عليها ؛ لأنَّها قَبيلٌ غيرُها ونوعٌ سواها ، فحُكْمُهُ في الحذف غيرُ حُكمها ؛ ألا ترى أنَّ الحذفَ لم يجئ في شيءٍ من الحروف إلاَّ في بعض ما كان مضاعَفاً نحو : « رُبَّ » و « إنَّ » و « كأنَّ » ، ولم يجئ في كل ذلك ، لم نعلَمْهُم حذفوا مِن « ثمَّ » ولا « لعلَّ » ، وليس « إلى » بمضاعَفٍ فيجوزُ ذلك فيه[1] . ولهذا ذهب أهلُ النَّظَرِ في العربيَّةِ[2] إلى تغليب معنى الاسم على « مُذْ » لِمَكان الحذْفِ ، وتغليبِ معنى الحرف على « مُنْذُ » لتمامها ، فلو جاء الحذفُ في الأسماء في نحو ذا لم يَجُزِ الحذفُ من الحروف قياساً عليها ؛ لقلَّةِ الحذفِ من الحروف . ولم نَعْلَمِ الحروفَ حُذِفَ منها شيءٌ إلاَّ ما ذَكَرْناه ، والألِفَ من « ها » التي للتَّنبيه في قولهم : « هَلُمَّ »[3] ، وذلك لكَثْرَةِ استعماله ، وبنائِهِ مع غيره . وليس في الحرْفِ الذي في الآية شيءٌ من ذلك ، فتجويزُ هذا فاسِدٌ في العربيَّةِ وقياسِهَا لِمَا ذَكَرْناه .

فأمَّا ما ذهب إليه الخليلُ في « لَنْ » ، فلم يَتْبَعْهُ في ذلك سيبويهِ[4] ، ولا أحدٌ

---

(١) يردُّ على الكسائي الذي حذف الهمزة من « إليك » في النقل المتقدم عنه ص: ٤٩ .

(٢) انظر المقتضب ٣/٣١ ، ورصف المباني : ٣٨٧ ، والجنى الداني : ٣٠٤ .

(٣) لأنها مركبةٌ من « ها » للتنبيه » و « لُمَّ » فعلُ أمرٍ من لمَّ الله أمرَه أي: جمعه .

(٤) قال : « ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلتَ : أما زيداً فلن أضربَ ؛ لأن هذا اسمٌ والفعل صلةٌ، فكأنه قال : أما زيداً فلا الضربُ له » . الكتاب ٣/٥ .

مَّمن رواهُ من أصحابهِ ، وذهبوا كلُّهُم إلى فسادِهِ[١] .

ويَفْسُدُ قياسُ حَذْفِ الهمزة من « إلى » على التي في « وَيْلِمِّهِ » ، وعلى الألف في « هَلُمَّ » من جهةٍ أخرى ؛ وهي : أنَّ هذَين الحرفَين لَمَّا ضُمَّا إلى الاسمين غيرهما ، وكَثُرَ استعمالُهُما ، صارا كالكلمة الواحدة المتَّصلة من أجل اللُّزُوم ، والحذْفُ وسائرُ حروفِ التَّغيير والاعتلالِ إلى المتَّصلِ أسْرَعُ[٢] ، وفيه أوْجَدُ منه إلى المنفصل . فالحذفُ في هذَين الحرفَين يَسُوغُ ما لا يَسُوغُ في غيرهما ؛ لِمَا ذَكَرْنَاه من شِدَّة الاتِّصال . ويدلُّكَ على شدَّةِ اتِّصَالهما : أنَّهُم اشتقُّوا منهما وهما مُرَكَّبَان ، كما يُشتَقُّ من المفرَدَين ؛ قال أبو زيدٍ[٣]: يُقالُ : « هو رَجُلٌ ويْلِمَّةٌ » ، والوَيْلِمَّةُ من الرِّجال : الدَّاهيةُ .

وقال الأصمعيُّ[٤]: إذا قال لكَ: هَلُمَّ ، فقُلْ : لا أَهَلُمُّ . فهذا يدلُّ على إجرائهم الكلمتَين في الموضعَين مُجْرَى المفرَد، فاشْتُقَّ منهما كما اشْتُقَّ من المفرَد، فعلى حسَبِ هذا حسُنَ الحذْفُ منهما ، كما يُحْذَفُ من الكَلِمِ المفرَدة .

والمفرَدُ والمتَّصِلُ وما جرى مَجْراهما يكونُ فيهما من الحذْفِ ما لا يكونُ في غيرهما من المنفصل في جميع أبواب العربيَّة ، ألا ترى أنَّكَ تُدغِمُ مثل : مَدَّ وفَرَّ ، وما أشْبَهَ ذلك ، لا يكونُ فيه غيرُ الإدغام[٥]، وأنتَ في « جَعَل لَّكَ » و « فَعَل

---

(١) العبارة في (ش) : « سيبويه ولا كثير من أصحابه ويفسد قياس ... » .

(٢) في (ش) : « أسوغ » .

(٣) النوادر : ٥٨٣ ، وانظر الكتاب ٥/٣ .

(٤) نقله ابن جني في سر الصناعة ٢٣٤/١ عن شيخه أبي علي .

(٥) في (ش) : « لا يكونُ فيه الإدغام » .

لُبِدٌ »[1] ونحوِ ذلك مخيَّرٌ بين الإدغام والبَيان ، فكذلك ما في الآية ، يمتنعُ الحذفُ من الحرف فيه لأنّه منْفَصِلٌ . فهذه جهةٌ أخرى يمتنعُ لها الحذفُ من الحرفِ ويَضْعُفُ .

فأمّا مثلُ: ﴿ وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الجَبَلِ ﴾[2]، و﴿انْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللهِ﴾[3] / و﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾[4] . فحَذْفُهُ مُطَّرِدٌ قياسيٌّ ، وليس من هذا الباب . [٤/ب]

فهذا شيءٌ عَرَضَ في هذه المسألة مما يَتَعَلَّقُ بها ، ثمَّ نعودُ إليها :

فأماَّ القولُ الآخَر الذي قاله سيبويهِ في اسم « الله » تعالى ، فهو أنَّ الاسمَ أصلُهُ « لاهٌ » ، وَزْنُهُ على هذا (فَعَلٌ) ، اللاَّمُ فاءُ الفعل ، والألفُ منقلبةٌ عن الحرف الَّذي هو عينٌ ، والهاءُ لامٌ . والذي دلَّهُ على ذلك أنَّ بعضَهم يقول : « لَهْيَ أبوكَ » ، قال سيبويه[5] : « فقَلَبَ العينَ وجعلَ اللامَ ساكنةً ؛ إذْ صارت مكانَ العَين ،كما كانت العينُ ساكنةً، وتركوا آخِرَ الاسم مفتوحاً ،كما تركوا آخِرَ « أيْنَ » مفتوحاً . وإنَّما فعلوا ذلك به حيث غيَّروه لكَثْرَتِهِ في كلامهم ، فغَيَّرُوا إعرابَهُ كما غَيَّرُوهُ » . فالألفُ على هذا القول في الاسم منقلبةٌ عن الياء[6]؛ لظهورها في موضع اللاَّمِ المقلوبةِ إلى موضع العَين ، وهي في الوجه الأوَّلِ زائدةٌ

(١) انظر الكتاب ٤/٤٣٧ .
(٢) سورة الأعراف : من الآية : ١٤٣ .
(٣) سورة الروم : من الآية : ٥٠ .
(٤) سورة المائدة : من الآية : ٢٤ .
(٥) الكتاب ٣/٤٩٨ ، وانظر : الانتصار: ٢٣٣، والتعليقة على الكتاب ١/٢٧٨ ، وكتاب الشعر : ٤٥ وما بعدها (تحقيق د . الطناحي) ، والمسائل البصريات ٢/٩٠٩، والصحاح (ليه) .
(٦) قوله : « عن الياء » ساقطٌ من (ش) .

لـ(فِعَال) ، غيرُ منقلبةٍ عن شيءٍ ، واللَّفْظَتان على هذا مختلفتان ، وإنْ كان في كلٍّ واحدةٍ منهما بعضُ حروف الأخرى .

وذَكَرَ أبو العبَّاس هذه المسألةَ في كتابه المترجَم بـ « الغَلَط » ، فقال[1]: « قال سيبويه فيه : إنَّ تقديره (فِعَالٌ) ؛ لأنَّه « إلاهٌ » ، والألفُ واللاَّمُ في « الله » بدلٌ من الهمزة ، فلذلك لَزِمَتا الاسمَ مثل : « أُناس » و « النَّاس » ، ثمَّ قال : إنَّهم يقولون: « لَهْيَ أبوكَ » في معنى : للهِ أبوكَ ، فقال : يُقَدِّمون اللاَّمَ ، ويؤخِّرُونَ العينَ » .
قال أبو العبَّاس[2]: « وهذا نقضُ ذلك؛ لأنَّه قال أوَّلاً : إنَّ الألفَ زائدةٌ؛ لأنَّها ألفُ (فِعَال) ، ثمَّ ذَكَرَ ثانيةً أنَّها عينُ الفعل » .

قال أبو عليٍّ : وهذا الذي ذَكَرَهُ أبو العبَّاس من أنَّ هذا القولَ نَقْضٌ مغالَطةٌ، وإنَّما كان يكونُ نَقْضاً لو قال في حرفٍ واحدٍ من كلمةٍ واحدةٍ وتقديرٍ واحدٍ : إنَّه زيادةٌ ، ثمَّ قال فيها نفسِها : إنَّها أصلٌ ، فهذا لو قاله في كلمةٍ بهذه الصِّفة لكان لا محالةَ فاسداً ، كما أنَّ قائلاً لو قال: إنَّ التَّاءَ في « تَرْتُب »[3] زائدةٌ ، ثمَّ قال : إنَّها في « تَرْتَبَ » أصلٌ ، والكلمةُ لمعنًى واحدٍ من حروفٍ بأعيانها في الكلمة الأُولى ، لكان فاسداً منتَقِضاً ؛ لأنَّه جعلَ حرفاً واحداً من كلمةٍ واحدةٍ

(١) انظر قولَ أبي العبَّاس وردَّ ابن ولاَّدٍ عليه في الانتصار : ٢٣٣ ، وانظر كلام سيبويه في الكتاب ١٩٥/٢ - ١٩٦ ، ٤٩٨/٣ . والعبارة في (ش) : « فقال سيبويه : إن تقدير فعال ... » .
(٢) النص في الانتصار : ٢٣٣ .
(٣) ويقال أيضاً (تُرْتَب ، وتُرْتُب) . ومعناها : الأمر الثَّابت . والتاء الأولى فيها زائدة لأنه ليس في الكلام كجَعْفرٍ ، وكذلك الاشتقاق يدل عليه لأنها من الشيء الراتب . الكتاب ١٩٦/٣ ، والتعليقة عليه لأبي علي ١١/٣ - ١٢. وانظر : المسائل البصريات ٧٩٤/٢، وسر الصناعة ١٢٠/١، ١٥٨، ١٦٨ ، والصحاح (رتب) .

زائداً أصلاً ، وهاتان حالتان يتنافى اجتماعُهُما في حرفٍ واحدٍ من كلمةٍ واحدةٍ في تقديرٍ واحدٍ . فلا يستقيمُ لذلك أنْ يُحكَمَ بهما عليه .

فأمَّا إذا قَدَّرَ الكلمةَ مُشْتَقةً من أصلَين مختلفَين ، لم يمتنع أن يُحكَمَ بحرفٍ فيه أنَّهُ أصلٌ ، ويُحكَمَ على ذلك الحرفِ أنَّهُ زائدٌ ؛ لأنَّ التَّقديرَ فيهما مختلفٌ وإنْ كان اللَّفظُ فيهما متَّفقاً ؛ ألا ترى أنَّكَ تقولُ : مَصِيرٌ ومُصْرَانٌ ومَصَارِينُ ، و « مَصِيرٌ » مِن صَارَ يَصِيرُ ، فتكونُ الياءُ من الأُولى زائدةً[1] ، ومن الثَّانية أصلاً ، فلا يمتنعُ لاتِّفاقِهما في اللَّفظ من أنْ يُحْكَمَ على هذا بالزِّيادة ، وعلى هذا بأنّه أصلٌ[2] .

وكذلك « مَسِيلٌ » إن أخذْتَهُ مِن سَالَ يَسِيلُ [كان مَفْعِلاً][3] ، و« مَسِيلٌ » إنْ أخذْتَه مِن مَسَلَ[4] كان (فَعِيلاً) .

وكذلك مَوْأَلَةٌ إنْ جعلْتَهُ (مَفْعَلَة)[5] مِن وَأَلَ ، وإنْ جعلْتَه مِن قولهم: « رَجُلٌ مَأْلٌ وامرأةٌ مَأْلَةٌ »[6] ، كان (فَوْعَلَة) .

وكذلك « أُثْفِيَّةٌ » ، إنْ أخذْتَه من قولهم : « هو يَثْفُوهُ »[7] ، و « أُثْفِيَّةٌ » إن

---

(١) حيث هي من (مَصَرَ) . والمصير منها هو المِعَى ، والجمع : أمصرةٌ ومُصران مثل : رغيف ورُغفان . انظر اللسان (مصر) .

(٢) قوله : « وعلى هذا بأنه أصل » ساقط من (ش) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) والمَسَلُ والمسيلُ بمعنى المكان الذي يسيل فيه ماء السيل، والجمع : أمسلة ومُسُل ومُسلان ومسايل . انظر اللسان (سيل ، مسل) .

(٥) وهو قول سيبويه . انظر الكتاب ٤/٩٣ ، وسر الصناعة ١/١٥٤ .

(٦) رجلٌ مأْلٌ : ضخمٌ كثير اللحم تارٌّ . اللسان (مأل) .

(٧) أي : يتبعه .

أخذْتَه مِن تَأَنَّفْنا بالمكان[١] .

وكذلك « أرْوَى » [٢] إن نوَّنْتَهُ جاز أنْ يكون (أَفْعَل) مثـل « أفْكَـل » [٣]، وأن يكون (فَعْلَى) مثل « أرْطى » [٤]، فإنْ لم تنوِّنْـهُ كان (فَعْلَى) والألفُ فيه مثـلُ ألـفِ حُبْلَى[٥] .

وكذلك « أُرْبِيَّةٌ » لأصل الفَخِذِ[٦]، إن أخذْتَهُ من الأَرَبِ الذي هو التَّوَفُّرُ من قولكَ : أَرَّبْتُ الشَّيءَ إذا وَفَّـرْتَهُ ، وقولِهـم : « فـلانٌ أريـبٌ » / أرادوا أنَّـه ذو [٥/أ] توفُّـرٍ وكمالٍ ، (لأنَّه عضوٌ لـه مـن التَّوفُّـر والكمـال مـا ليـس لغـيره) [٧] ، وإنْ أخذْتَهُ من رَبَا يرْبُو إذا ارتَفَعَ ؛ لأنَّهُ عُضْوٌ مرتفعٌ في القَصَبَـة والخِلْقَـة ، فاللَّفظتـان متَّفقتان ، والمعنيان مختلفان . وهذا كثيرٌ جداً ، تتَّفِقُ الألفاظُ فيه ، وتختلفُ المعاني والتَّقديرُ.

---

(١) فعلى الأول (هو يثفوه) معناه : هو يَتْبَعُهُ ، ووزنه على هذا (أُفْعُولَة) ، والثاني (تأنَّفنـا بالمكـان) قـال أبو زيد في النوادر : ٣٢٥ : « يقال: تأنَّفنا بالمكان تأنُّفاً إذا أَلِفُوهُ فلـم يـبرحوهُ » ووزنـه علـى هـذا (فُعْلُوِيَّـة) . وانظر كلام الفارسي على « أثفيَّة » فيما يأتي من هذا الكتاب عند قول الشاعر :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

وراجع : المنصف ١٨٥/٢ ، واللسان (ثفا) ١١٤/١٤ .

(٢) الأروى : جمع أُروية ، وهي أنثى الوعول . وانظر المسائل البغداديات : ١٢٧ .

(٣) الأفْكل : رِعْدةٌ تعلو الإنسـان . ولا فعلَ له . اللسان (فكل) .

(٤) الأرطى : شجرٌ ينبت بالرمل .

(٥) انظر اللسان (روى) ٣٥١/١٤ .

(٦) انظر : المنتخب ٨٥/١ ، والصحاح (ربا) والتاج (أرب ، ربو) .

(٧) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

فكذلك هذا الاسم الذي نقولُ : « لَهْيَ »، عند سيبويه يُقدِّرُهُ مقلوباً من (لاهٍ) . و(لاهٌ) على هذا الألفُ فيه عينُ الفعل[1] غير التي في « الله » إذا قدَّرْتَه محذوفاً منه الهمزة التي هي فاءُ الفعل ، فحُكِمَ بزيادة الألف من غير الموضع الذي حُكِم فيه بأنَّهَا أصلٌ ، وبأنَّها أصلٌ من غير الموضع الذي حُكِمَ فيه بأنَّها زائدةٌ ، فإذا كان كذلك سَلِمَ قولُهُ من النَّقض ، ولم يكُنْ فيه دَخَلٌ[2] .

فإن قال قائلٌ : ما تُنكِرُ أنْ يكونَ « لاهٌ » في قول مَن قال : « لَهْيَ أبوكَ » هو أيضاً من قولكَ : « إلاهٌ » ، ولا يكونُ كما قدَّره سيبويهِ من أنَّ العينَ ياءٌ ؛ لكن تكونُ الياء[3] في « لَهْيَ » منقلبةً عن الألِفِ الزَّائدَةِ في « إلاهٍ » ؟

قيلَ : الذي يمتنعُ له ذلك ويَبعُدُ أنَّ الياءَ لا تنقلِبُ عن الألِفِ الزَّائدةِ على هذا الحدِّ ، إنَّما تنقلِبُ[4] واواً في « ضَوَارِبَ » ، وهمزةً في « كنائنَ »، وياءً في « دنانير » ، فأمَّا أنْ تنقلِبَ ياءً على هذا الحدِّ فبعيدٌ ، لم يجئْ في شيءٍ عَلِمْنَاه .

فإن قلتَ : فقد قالوا : زَبَانيٌّ[5] وطائيٌّ ، فأبدلوا الألفَ من ياءَين زائدَتَين ، فكذلك تُبدَلُ الياءُ من الألِفِ الزَّائدةِ في « لَهْيَ » .

فالجوابُ : أنَّ إبدالَهُم الألِفَ من الياء في « زَبَانيّ » ليس بإبدالِ ياءٍ من

---

(١) قوله : « عين الفعل » ساقط من (ش) .

(٢) الدَّخَلُ : العيبُ .

(٣) في (ش) : « لكون الياء » .

(٤) أي : الألف .

(٥) نسبة إلى « زبينة » اسم قبيلة . انظر الكتاب ٣/٣٣٥ ـ ٣٣٦ .

الألفِ ، فيَجُوزُ عليه « لَهْيَ » ، ومَن أبدلَ الياءَ من الألِف في نحو قوله :

لَنضْرِبَنْ بسَيْفِنَا قَفَيْكَا[١]

لم ينبغ لكَ أن تُجيزَ هذا قياساً عليه ؛ لأنَّ ذلك لغةٌ ليست بالكثيرة ؛ ولأنَّ ما قبل المبدَلِ قد اختَلَفَ[٢] . ألا ترى أنَّ العينَ في « قَفَيكا » متحرِّكةٌ ، وما قبلَ الياء في « لَهْيَ » ساكنٌ . ومما يُبعِدُ ذلك أنَّ القلبَ ضَرْبٌ من التَّصريف تُردُّ فيه الأشياءُ إلى أصولها . ألا ترى أنَّكَ لا تَكادُ تجدُ مقلوباً محذوفاً منه ، بل قد يُرَدُّ منه في بعض المقلوب ما كان محذوفاً قبلَ القلب كقولهم : « هارٍ »[٣]، وذلك لأنَّهُ لَمَّا أُزيلَتْ حُرُوفُ الكلمة فيها عن نَظْمها ونَضْدِها ـ كما فُعِلَ ذلكَ بالتَّكسير والتَّصغير ـ أشبَهَهُمَا . فإذا أشبَهَهُمَا من أجل ما ذَكَرْنا[٤]، وجَبَ رَدُّ المحذوفِ إليه من أجل هذا الشَّبَه ،كما رُدَّ إليهما .

فلهذه المضارَعَةِ التي في القلْب بالتَّحْقير والتَّكسيرِ تَرَجَّحَ عندنا قَولُ مَنْ قال في « أَيْنُقٍ » : إنَّهَا (أعْفُل) ، قُلِبَتْ العينُ فيها فاءً[٥] على غير قياسٍ على قولِ مَنْ

---

(١) رجزٌ لرجل من حِمْيَر كما في النوادر : ٣٤٧ ، وقد أنشده أبو علي في المسائل العسكريات: ١١٤، وقبله :

يَا بْنَ الزُّبيرِ طَالَمَا عَصَيْكَا
وَطَالَ مَا عَنَيْتَنا إلَيْكَا

وانظر سر الصناعة ١/٢٨٠ ، والخزانة ٤/٤٢٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية: ٤٢٥ .

(٢) في (ش) : « قد اختلف فيه » .

(٣) في الصحاح (هور) : « هار الجرفُ يهور هوراً وهُؤوراً ، فهو هائرٌ ، ويقالُ : جرفٌ هارٍ، خفضوه في موضع الرفع وأرادوا هائرٌ ، وهو مقلوبٌ من الثلاثي إلى الرباعي ، كما قلبوا شائك السلاح إلى شاكي السلاح » .

(٤) في (ش) : « فيما ذكرنا » .

(٥) فأصل الكلمة على هذا (أَنْوُق) على (أَفْعُل) ، قدمت الواو على النون فصارت : (أَوْنُق) ، ثم قلبت =

قالَ : إنّهَا (أَيْفُل) وذهب إلى الحذفِ وتعويضِ الياء منها[١].

ويُقَوِّي الوجهَ الأوَّلَ ثَبَاتُهُ في التّكسير في قولهم : أَيَانِق . أنشَد أبو زيدٍ[٢]:

لَقَدْ تَعَلَّلْتُ عَلَى أَيَانِقِ

صُهْبٍ قَلِيلاَتِ الْقُرَادِ اللاّزِقِ

فإن قلتَ : فإذا كان الاسمُ على هذا التّقدير (فَعَلاً) بدلالة انقلاب العين ألفاً ، فهلاّ كان في القلب أيضاً على زِنَتِهِ قبل القلب ؟ [٣]

قيلَ : إنَّ المقلوبَ قد جاء في غير هذا الموضع على غير زِنَةِ المقلوب عنه. ألا ترى أنّهُم قالوا : « له جاهٌ عند السُّلطان » ، فجاء على (عَفَلٍ)[٤]، وهو مقلوبٌ عن «الوجه » ، فهذا وإنْ كان عكسَ ما ذَكَرْناه من القلب الذي ذهب إليه سيبويه في الاسم في الزِّنَةِ ، فإنّه مثلُهُ في اختصاص المقلوب ببناءٍ غيرِ بناء المقلوب عنه ، وهذا يؤكّدُ ما ذكَرْناه من مشابهة القلب بالتّحقير / والتّكسير . ألا ترى أنَّ البناءَين اختَلَفَا ،كما اختَلَفَ التّحقيرُ والتّكسيرُ . [٥/ب]

الواو ياء فأصبحت (أَيْنُق) على (أَعْفُل) . انظر شرح التصريف للثمانيني : ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، وشرح الشافية ١/٢٢ .

وفي نسخة (ش) : « ياء » .

(١) وهو الذي ذهب إليه المصنف في تعليقته على الكتاب ٤/٢٦٤ ، وهو قول سيبويه في الكتاب ٤/٢٨٥ حيث قال : « كما جعلوا ياء أينق وألف يمان عوضاً » . وانظر شرح التصريف للثمانيني : ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، والنكت ٢/١١٦٦ .

(٢) النوادر : ٣٩٢ دون نسبة ، وهما في المخصص ١٤/١١٨ ، ١٧/١٤٥ ، واللسان.(زهق) . ويروى معهما بيتٌ ثالث هو :

وذاتِ أَلْيَاطٍ وَمُخٍّ زَاهِقِ

(٣) انظر هذا التساؤل والجواب عنه في إيضاح الشعر : ٥٧ .

(٤) في النسختين (فعل) .

ومثلُ ذلك قولُهُم : فُوْقٌ وفُقًا[1]، قال :

وَنَبْلِي وَفُقَاهَا كَـ ـعَرَاقِيبِ قَطًا طُحْلِ[2]

ومثلُ ذلك في البناء دون القلب : نُوْيٌ ونُؤْيٌ .

فأمَّا بناءُ الاسم فلأنّه تَضَمَّنَ معنى لامِ المعرفة كما تَضَمَّنَها « أمسِ » ، فبُني كما بُني ، ولم يُجعَل في القلب على حدِّ ما كان قبل القلب ، فكما اختلَفَ البناءان ، كذلك اختلف الحذفان ، فكان في القلب على حدِّه في « أمسِ » دون « سَحَر » ، وقبلَ القلبِ على حدِّ الحذف من اللَّفْظِ للتَّخفيف لاجتماع الأمثال وتقديرِ الثَّبات في اللَّفظ ، نحو : ﴿ تَذَكَّرُوْنَ ﴾[3] في مَن خَفَّف ، و « يَسْطِيع » وما أشبه ذلك .

وحَكَى أبو بكرِ بنُ السَّرَّاج أنَّ أبا العبَّاس اختارَ في هذا الاسم أنْ يكونَ أصلُهُ : « لاهاً » ، وأنْ يكونَ « لَهْيَ » مقلوباً ، وأنَّ القولَ الآخَرَ الذي لسيبويه فيه من أنّه من قولهم : « إلاهٌ »[4]، وتشبيهَ سيبويه إياه بـ « أُناس » ليس كذلك ، وذلك أنّهُ يقال : أُناسٌ والأُناسُ[5] ، فإذا أدخَلَ الألِفَ واللاَّمَ ثبَتَت الهمزةُ .

---

(١) في اللسان (فوق) : « الفُوقُ من السَّهم : موضع الوتر ، والجمع : فُقًا ، مقلوبٌ » وأنشد البيت .

(٢) من الهزج ، وهو للفِنْدِ الزِّمَّاني (شهل بن شيبان) في شعره : ٣١٠ ، وينسب إلى امرئ القيس بن عابس ، وهو في شعره : ٣٧٧ (ضمن أشعار المراقسة) . وقد أنشده الفارسي في المسائل البصريات ٩٢٠/٢ .

(٣) من الآية : ١٥٢ من سورة الأنعام ، وسور أخرى . وانظر السبعة : ٢٧٢ .

(٤) في (ش) : « لاه » .

(٥) « الأناس » سقطت من (ش) .

قال : وأنشَدَني أبو عثمانَ المازنيُّ :

إنَّ الْمَنَـايَـا يَطَّلِعْـــــــــنَ على الأُنَاسِ الآمِنِيْنَا[1]

فكذلك ثبَتَت الهمزةُ في « الإلاه » .

قال أبو عليٍّ : وقد قدَّمْتُ في هذا الفصل[2] ما يُستَغنَى به عن الإعادة في هذا الموضع ، وصحَّةَ ما ذهب إليه سيبويه من حَذْفِ الهمزة التي هي فاءٌ ، وكونَ الألِفِ واللاَّمِ عِوَضاً منها ؛ ألاَ ترى أنَّكَ إذا أثْبَتَّ الهمزةَ في « الإلاه » ولم تحذِفْ، لم تكن الألفُ واللاَّمُ فيه على حدِّها في قولنا : « الله » ؛ لأنَّ قَطْعَ همزةِ الوصل لا يجوزُ في « الإلاه » كما جاز في قولنا : « الله » ؛ لأنَّهُمَا ليسا بعِوَضٍ من شيءٍ ، كما أنَّها في اسم « الله » تعالى عِوَضٌ بالأدلَّة التي أَرَينا .

فأمَّا قولُهُم : « لاهِ أبوكَ » فقال سيبويه[3]: « حذفوا إحدى اللاَّمَين من قولهم: « لاهِ أبوكَ » ، حَذَفوا لامَ الإضافة ، أو اللاَّمَ الأخرى »[4] .

وذَكَرَ أبو بكرِ بنُ السَّرَّاج عن أبي العبَّاس أنَّه قال : « إنَّ بعضَهم قال : إنَّ المحذوفَ من اللاَّمَين الزَّائِدَةُ ، وقال آخَرون : المحذوفُ الأصلُ ، والمُبَقَّى الزَّائِدُ خلافَ قولِ سيبويه .

قال : فمِن حُجَّتِهم أنْ يقولوا : إنَّ الزَّائِدَ جاء لمعنًى ، فهو أَولى بأنْ يُترَكَ فلا يُحذَفَ ؛ إذ الزَّائِدُ لمعنًى إذا حُذِفَ زالت بحَذْفِهِ دلالتُهُ التي جاء لها ، وقد

---

(١) سبق في صفحة : ٤٧ .

(٢) انظر صفحة : ٤٣ وما بعدها .

(٣) الكتاب ٣/٤٩٨ .

(٤) في (ش) : « حذفوا اللامين من قولهم : لاه أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى » .

رأيناهم يحذفون من نفس الكلمة في قولهم : لَم يَكُ ، ولا أَدْرِ ، و لم أُبَلْ[1]؛ إذا كان الذي أُبقِيَ يدلُّ على ما أُلغِيَ ، فكذلك يكونُ المحذوفُ من هذا الاسم ما هو من نَفْسِ الحرف ، ويكونُ المَبَقَّى الزَّائِدَ ، وأيضاً فما يُحذَفُ من هذه المكرَّراتِ إنَّما يُحذَفُ للاستثقال ، وإنَّما يقعُ الاستثقالُ فيما يتكرَّر لا في المبدوءِ به الأوَّلِ ، فالأولى أنْ يُحذَفَ الذي به وقَعَ الاستثقالُ ، وهو الفاءُ وحرفُ التَّعريف. ألا ترى أنَّهُم يُبدِلونَ الثَّانيَ مِن نحو : « تَقَضَّيتُ » ونحوِهِ ، و « آدَمَ » وشبهِهِ ، وكذلك حُذِفَتِ النُّونُ التي تكونُ مع علامةِ المتكلِّم المنصوبِ[2] من « كأنِّي » لَمَّا وقَعَت بعد النُّونِ الثَّقيلةِ .

وأيضاً فإنَّ الحرفَين إذا تكرَّرا فكان أحدُهما لمعنًى ، وكان الآخَرُ من كلمةٍ ، حُذِفَ الذي من الكلمة ، وتُرِكَ الذي جاء لمعنًى وذلك نحو : « تكَلَّمُ » ، فالمحذوفُ تاءُ (تَفَعَّلُ) لا التَّاءُ التي فيها دليلُ المضارَعَةِ ، وكذلك يكون قولُهُم : « لاهِ أبوكَ » . انتهت الحكايةُ عن أبي العباس .

قال أبو عليٍّ : والجوابُ عن الفصل الأوَّل : أنَّ حرفَ المعنى قد حُذِفَ حذفاً مُطَّرِداً[3] في نحو قولهم: « واللهِ أفعلُ » ، إذا أرَدْتَ: واللهِ لا أفعلُ، وحُذِفَ أيضاً في قولهم : « لأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أو مَكَثَ » ، وحُذِفَ أيضاً في قول كَثيرٍ من النَّحْوِيِّين [من] نحو : هذا زيدٌ قَامَ ، تريدُ : قد قام[4] / ، و﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ** [٦/أ]

---

(١) انظر الكتاب ١٩٦/٢ ، والمنصف ٢٢٧/٢ .

(٢) في (ش) : « علامة المنصوب » .

(٣) انظر كلام أبي علي عن هذه المسألة في كتابه إيضاح الشعر : ٥٠ .

(٤) في (ش) : « جاءني زيد قامَ ، تريدُ : قد قام زيدٌ » .

با للهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً ﴾[١] . وليس في هذه الضُّرُوب المطَّردةِ الحذفِ دلالةٌ تدلُّ عليها من اللّفظ . فإذا ساغ هذا فحذفُ الذي يبقى في اللّفظ دلالةٌ عليه منه أَسْوَغُ .

وقد حُذفت همزةُ الاستفهام في نحو قول عِمرانَ بنِ حِطّانَ[٢]:

فَأَصْبَحْتُ فِيهم آمِناً لاَ كَمَعْشَرٍ … أَتَونِي فَقَالُوا مِنْ رَبِيْعَةَ أَو مُضَرْ

وأبياتٍ أُخَرَ[٣] . وحُذِفَت اللاّمُ الجازمةُ في نحو قول الشّاعر[٤]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ … إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ قَومٍ تَبَالاَ

وأنشَد أبو زيدٍ[٥] :

فَتُضْحِي صَرِيْعاً مَا تَقُومُ لِحَاجَةٍ

وَلاَ تُسْمِعُ الدَّاعِي وَيُسْمِعْكَ مَنْ دَعَا

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٢٨ . التقدير : « وقد كنتم » انظر معاني القرآن للفراء ٢٤/١ .

(٢) الخارجي ، يمدح قوماً من الأزد نزل بهم متنكراً فأكرموه. والبيت من الطويل وهو في شعر الخوارج: ١٨٢ ، وراجع تخريجه هناك. وقد أنشده الفارسي في إيضاح الشعر : ٦٨، ٤٢٠، وانظر أمالي ابن الشجري ٤٠٧/١ .

(٣) كقول الكميت :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلى الْبِيْضِ أَطْرَبُ … وَلاَ لَعِباً مِنّي وَذُوْ الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أراد : أوَ ذو الشيب يلعب . وكقول عمر بن أبي ربيعة :

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْراً … عَدَدَ الْقَطْرِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ

أراد : أتحبها ، يدل عليه ما قبله . وانظر كلام ابن جني على ذلك في الخصائص ٢٨١/٢ .

(٤) من الوافر ، وقد اختلف في نسبته، فنسب إلى أبي طالب ، وإلى حسّان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، ولم أقف عليه في شعرهما . وانظر : الكتاب ٨/٣ ، والمقتضب ١٣٠/٢، وسر الصناعة ٣٩١/١ ، والإنصاف ٥٣٠/٢ ، وشرح المفصل ٣٥/٧ ، والمغني : ٢٩٧ ، وشرح أبياته ٣٣٥/٤ ، والخزانة ١١/٩ .

(٥) من الطويل ، ولم أجده في النوادر اعتماداً على فهارسه ، وقد أنشده أبو علي في المسائل البغداديات: ٤٦٩ منسوباً إلى عمران بن حطان الخارجي ، ولم أجده في شعره ، ونقله عنه تلميذه ابن جني في سر الصناعة ٣٩٠/١. وانظر: شرح المفصل ٦/٧، ٢٤/٩ .

وأنشَدَ البغداديُّونَ[1] :

وَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي ... وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيرِ مِنْكَ نَصِيبُ

وأنشَدوا[2] :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فإِنَّ أَنْدَى ... لَصَوتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وقال الكِسَائيُّ في قولِهِ تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا يَغْفِرُوا ﴾[3] إنما هو لِيَغْفِرُوا[4]، فحَذَفَ اللاَّمَ . وقياسُ قوله هذا عندي أنْ تكونَ اللاَّمُ محذوفةً من هذا القَبِيْلِ ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِيْنَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ ﴾[5]،

(١) من البسيط ، يخاطب الشاعر به ابنه لما سمع أنه يتمنى موته. انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٥٩ ، ومجالس ثعلب ٢/٤٥٦ ، وسر الصناعة ١/٣٩٠ ، والمغني : ٢٩٧ ، وشرح أبياته ٤/٣٣٣ .

(٢) من الوافر ، وهو لدِثار بن شيبان النَّمَري ، ونُسِبَ في الكتاب ٣/٤٥ إلى الأعشى ، ونسبه القالي في أماليه ٢/١٠٢ إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانيهما . قال الأعلم في تحصيل عين الذهب : ٣٩٩ : ويروى للحطيئة ، وهو في ملحق ديوانه : ٣٣٨ . وفي شرح المفصل ٧/٣٣ هو لربيعة بن جشم . وانظر: معاني الفراء ٢/٣١٤ ، ومجالس ثعلب ٢/٤٥٦، ومختارات ابن الشجري : ٤١٥ ، والإنصاف ٢/٥٣١ ، وضرائر الشعر : ١٥٠، والمغني : ٥١٩ ، وشرح أبياته ٦/٢٢٩ ، وشرح الشواهد للعيني ٤/٣٩٢ . والنَّدى : بُعْدُ الصوت ، والتقدير : لتدعي ولأدعُ على معنى الأمر .

(٣) سورة الجاثية : من الآية : ١٤ .

(٤) قال الفراء في معاني القرآن ٣/٤٥ : « فهذا مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط كأنه قولك : قم تصبْ خيراً » . ومثل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ وقل لعبادي يقولوا ﴾ [الإسراء : ٥٣] . والجزم في (يغفروا) و(يقيموا) و(يقولوا) مختلف فيه على أقوال انظرها في التبيان ٢/٧٦٩ ، والدر المصون ٤/٢٦٩ (وهو أوفاها) ، والمغني : ٢٩٨ ، ٨٤٠ .
وانظر : الكتاب ٣/٩٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٤٢٥ ، والمقتضب ٢/٨١ ـ ٨٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/١٦٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤/١٤٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٤٠٥ ، والمحرر الوجيز ١٣/٣٠٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٧٧ ، وشرح الكافية ٢/٢٤٨ ، والبحر المحيط ٥/٤٢٦ .

(٥) سورة إبراهيم : من الآية : ٣١ . وقد نسب السمين الحلبي إلى أبي علي أنه يقول : « إنه مضارع صرف عن الأمر إلى الخبر ، ومعناه : أقيموا » قال : « وهذا مردود ... » . الدر المصون ٤/٢٧٠ .

وقالوا: « اللهِ لأفعَلَنَّ »[١].

وحُذِفَ الحرفُ في ما كان من نحو: « ما كان لِيَفْعَلَ » ، ومع الفاء والواو وأو وحتّى .

فإذا حُذفَ في هذه الأشياء لم يمتنعْ حذفُهُ في هذا المواضعِ أيضاً ؛ لأنَّ الدلالةَ على حذفه قائمةٌ . ألا ترى أنَّ انجِرَارَ الاسمِ يدلُّ عليه ،كما أنَّ انتصابَ الفعلِ في المواضع التي ذكَرْنا يدلُّ عليه .

فالحذفُ في هذا الحرفِ الزَّائدِ كالحذف في الحروف الأصليَّة ؛ إذ الدلالةُ قائمةٌ على حَذْفِهِ ،كالدَّلالة على الحذْفِ من الأصل نحو : « لم أُبَلْ » وأَبْلَغُ ؛ لأنَّ الجرَّ في الاسم يدلُّ على الجارِّ المحذوفِ ، وقد حُذِفَ الحرفُ الزَّائدُ كما حُذِفَ الأصل نحو : إنّي ولعلّي ، وكحَذْفِهِم التّاءَ من « استطاع »[٢]. وكذلك يَسُوغُ حَذْفُ هذا الزَّائدِ الجارِّ . وقد حذفوا الجارَّ أيضاً في قولهم : « مَرَرْتُ برَجُلٍ إنْ صالِحٍ وإنْ طالِحٍ »[٣] .

فليس في شيءٍ ذَكَروهُ في الفصل الأوَّلِ ما يمتنعُ له حَذْفُ الحرفِ من قولهم : « لاهِ أبوكَ » .

وأمَّا ما ذَكَروه في الفصل الثّاني من أنَّ الحذفَ إنما يكونُ فيما يتكرَّرُ من الحروفِ ؛ لأنَّ الاستثقالَ به يكونُ ، فقد حُذِفَ الأوَّلُ من الحروف المتكرِّرَة ، كما حُذِفَ الثّاني منها ، وذلك قولُهُم : ظَلْتُ ومَسْتُ[٤] ونحو ذلك .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤٩٨ .

(٢) انظر الكتاب ١/٢٥ ، ٤/٢٨٥ ، ٤٨٣ ، وسر الصناعة ١/١٩٩ ، ٢٠٢ .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٦٢ ، والأصول ٢/٢٤٨ ، وإيضاح الشعر: ٦٣ .

(٤) انظر الكتاب ٤/٤٨٢ ، والأصول ٤/٤٣٢ .

فإن قلتَ : فما الدَّليلُ على أنَّ المحذوفَ الأوَّلُ ، وما يُنكِرُ أنْ يكونَ الثَّانيَ ؟

فالدَّليلُ على أنَّهُ الأوَّلُ قولُ مَن قال في « ظَلِلْتُ » : ظِلْتُ، وفي « مَسِسْتُ » : مِسْتُ[1]، فألْقَى حركةَ العينِ المحذوفةِ على الفاءِ ،كما ألقاها عليها في « خِفْتُ » و « هِبْتُ » و « طُلْتُ » [2] .

ويدلُّ أيضاً سُكُونُ الحرف قبلَ الضَّمير في « ظِلْتُ » و « طُلْتُ » ،كما سُكِّنَ في « ضَرَبْتُ » . ولو كان المحذوفُ اللاَّمَ دون العين لَتَحَرَّكَ ما قبلَ الضَّمير، ولم يُسَكَّن[3] . فقد دلَّكَ هذا على أنَّ المحذوفَ الأوَّلُ لا المتكرِّرُ . وقالوا : « عَلْمَاءِ بنو فلان »[4]، يريدونَ : على الماء ، و « بَلْحَارث »[5] ، فحذفوا الأوَّلَ .

وأمَّا ما ذَكَرُوه في الفصل الثَّالث : من أنَّ التَّخفيفَ والقلبَ يَلْحَقُ الثَّانيَ من المكرَّرِ دون الأوَّلِ ، فقد يَلْحَقُ الأوَّلَ من المكرَّر[6]،كما يلحقُ الثَّانيَ وذلك قولُهُم : دينارٌ وقِيراطٌ ودِيوانٌ ونحو ذلك ؛ ألا ترى أنَّ القَلْبَ لَحِقَ الأوَّلَ كما لَحِقَ الثَّانيَ في « تَقَضَّيْتُ » و « أَمْلَيْتُ » ونحوِ ذلك ، وقد خُفِّفَت الهمزةُ الأُولى

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٨٢ ، ٤٨٤ .

(٢) هِبت وخِفت على (فَعِلتُ) ، وطُلْتُ على (فَعُلْتُ) لقولهم: طويل . انظر المنصف ١/٢٣٨ ، ٢٤٧ .

(٣) في (ش) : « ولم يسكن في ضربت ، ولو كان المحذوف فقد دلّك ... » .

(٤) قال سيبويه : « ومثل هذا قول بعضهم: « علْمَاءِ بنو فلان ، فحذف اللام ، يريد: على الماء بنو فلان. وهي عربية » . الكتاب ٤/٤٨٥ . وانظر الأصول ٣/٤٣٤ .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٤/٤٨٤ : « ومن الشّاذ قولُهُم في بني العنبر وبني الحارث : بَلْعَنْبَر وبَلْحَارث بحذف النون » ، والأصل : بني الحارث ، وبني العنبر ، واللام والنون قريبتا المخارج . وانظر الأصول ٣/٤٣٣ .

(٦) في (ش) : « المكرر من الأول » .

كما خُفِّفَت الثَّانيةُ في نحو : ﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾[١] ونحو ذلك .

وأمَّا ما ذَكَرُوه من قولهم : « كَأَنِّي » ، فقد حُذِفَ غيرُ الآخِرِ من الأمثال إذا اجتمعت / نحو قولِهِم : « إِنَّا نَفعلُ » ، فالمحذوفُ ينبغي أنْ يكونَ الأوسطَ دون الآخِرِ . ألا ترى أنَّ النُّونَ الثَّانيةَ قد حُذِفَتْ من « أنَّ » في نحو : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾[٢] . والنُّونُ من « فَعَلْنَا » لم تُحْذَفْ في موضعٍ ، فلذلك جَعَلْنَا المحذوفةَ الوسْطَى[٣] . وعَمِلَتِ المخفَّفَةُ في المضمَرِ على حدِّ ما عَمِلَت في المظهَرِ[٤] في نحو : إنْ زيداً منطلقٌ ولَمُنْطَلِقٌ ، وقد أجازه سيبويه[٥] ، وزعم أنها قراءةٌ . وقد يجيء على قياسِ ما أجازَهُ في الظَّاهر هذا البيتُ الذي أنشَدَهُ البغداديُّون[٦] : [٦/ب]

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَومِ اللِّقَاءِ سَأَلْتِنِي   فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

إلاَّ أنَّ هذا القياسَ إنْ رُفِضَ كان وجهاً ؛ لأنَّ ما يُحذَفُ مع المظهَرِ أو يُبدَلُ

---

(١) سورة محمد ﷺ : من الآية : ١٨ . وتخفيفُ الهمزة الأولى رواه سيبويه عن أبي عمرو . انظر الكتاب ٥٤٩/٣ ، والإقناع ٣٨٠/١ .

(٢) سورة المزمل : من الآية : ٢٠ .

(٣) من (كأنّي) حيث إن الأصل : كأنّني ، فحُذفت النون الوسطى .

(٤) عمل (إنْ) المخففة في الاسم الظاهر مسألة خلافية . انظر الإنصاف ١٩٥/١ ـ ٢٠٨ ، والتبيين : ٣٤٧ ـ ٣٥٢ .

(٥) أي : أجاز عمل (إنْ) المخففة في المضمَر . وليس سيبويه الذي زعم أنها قراءةٌ ، بل نقل ذلك فقال في الكتاب ١٦٦/٣ : « وزعموا أنّها في مصحف أُبيٍّ : ﴿ أَنْهُمْ لا يَقْدِرُونَ ﴾ » . والضَّبطُ في الكتاب (أنّهم) بتشديد النون ، وهو خطأ .

(٦) من الطويل ، وهو مجهول القائل ، انظر : معاني القرآن للفراء ٩٠/٢ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والأزهية : ٦٢ ، والإنصاف ٢٠٥/١ ، ورصف المباني : ١٩٦ ، والخزانة ٤٢٦/٥ ، وغيرها . قال ابن جني بعد الاستشهاد بالبيت : « خففها وأعملها في المضمر ، وهذا بعيدٌ ؛ لأن الإضمار يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها ، وكان حكمُهُ إذا أعملها في المضمر أن يثقّلها ، ولكنه حمل المضمر على المظهر ، وهو شاذ » .

إذا وُصِلَ بالمضمَرِ رُدَّ إلى الأصل ؛ ألا ترى أنَّهم يقولونَ : « مِن لَدُ الصَّلاةِ[1] » ، فإذا وَصَلوا بالمضمَرِ قالوا : « مِن لَدُنْهُ » ، و « مِن لَدُنِّي » ، وقالوا : « وا للهِ لأفعلنَّ » ، فلما وُصِلَ بالمضمَرِ قالوا : « به لأفعلنَّ »[2] .

ويذهب سيبويه إلى أنَّ « أنَّ » المفتوحَةَ إذا خُفِّفَت أُضمِرَ معها القِصَّةُ والحديثُ ، و لم يَظهَرْ في موضعٍ[3] . فلو كان اتِّصالُ الضَّمير بها مخفَّفَةً سائغاً لكان خليقاً أنْ يتَّصِلَ بالمفتوحةِ مخفَّفةً .

وقالوا : ذيَّا وتيَّا في تحقير « ذا » و « تا » . فاجتمعوا على حذفِ الأوَّل من الأمثال الثَّلاثة .

فليس في هذا الفصل أيضاً شيءٌ يمنعُ جوازَ قولِ سيبويه .

وما قالوه من الحذف في « تَكَلَّمُ » و « تَذَكَّرُ » فإنَّما كان الحذْفُ في الثَّاني دون الأوَّل ؛ لأنَّهُ الذي يعتلُّ بالإدغام في نحو : « تَذَكَّرُ » ، ولأنَّه لو حُذِفَ حرفُ المضارَعَة لوَجَبَ إدخالُ ألفِ الوصلِ في ضَرْبٍ من المضارع نحو: تَذَكَّرُ ، ودُخُولُ ألفِ الوصلِ لا مسَاغَ له هنا ، كما لا يدخُلُ على أسماء الفاعِلِين والمفعولِين ، ولأنَّ حذفَ الجارِّ أقوى من حذْفِ حرفِ المضارَعَة ؛ للدَّلالة عليه بالجرِّ الظَّاهرِ في اللَّفظ . فلهذا حُذِفَ الثَّاني في هذا النَّحو دون حرفِ المضارَعَة ،

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٠٥ ، والمسائل البغداديات : ١٦٢ ، وسر الصناعة ٢/٥٤٦ .

(٢) في (ش) : « بك لأفعلن » .

(٣) قال سيبويه (رحمه الله) في الكتاب ٣/١٦٣ - ١٦٤ : « لا تُخفِّفُها في الكلام أبداً وبعدها الأسماءُ إلاّ وأنتَ تريدُ الثَّقيلةَ مضمراً فيها الاسم » .

(لا لأنَّ الحذفَ غيرُ سائغٍ في الأوَّل ممَّا يتكرَّر)[1]، لأنَّكَ قد رأيتَ مساغ الحذف في الأوَّلِ في هذه المتكرِّرَةِ .

فليس في شيءٍ ممَّا احتجُّوا به في أنَّ المحذوفَ الآخِرُ دون الأوَّل حُجَّةٌ .

ويَثبُتُ قولُ سيبويه في أنَّ المحذوفَ الأوَّلُ[2] بدلالةٍ وهي أنَّ اللاَّمَ منفتحةٌ ، ولو كانت اللاَّمُ في الكلمة لامَ الجرِّ لوَجَبَ أنْ تَنْكَسِرَ ؛ لأنَّ الاسمَ مُظهَرٌ ، وهذه اللاَّمُ تُكسَرُ مع المظهَرَة في الأمر الأكثرِ، فكما لا يجوزُ لِتحرُّكِ اللامِ أنْ يُقَالَ : إنَّها لامُ التَّعريف ؛ لأنَّ تلك ساكنةٌ ، كذلك لا يجوز لِتحرُّكِهَا بالفتح أن يُقَالَ : إنَّها الجارَّةُ ؛ لأنَّ تلك تُكسَرُ مع المظهَر ولا تُفتَحُ[3].

فإن قلتَ : فقد فُتِحَت في قولهم :

يَا لَبَكْرٍ ... ...[4]

ونحوِهِ ، فما يُنكِرُ أنْ تكونَ مفتوحةً في هذا الموضع أيضاً ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك لا يجوزُ هنا من حيث جاز في قولهم : « يا لَبَكْرٍ » ، وإنَّما جاز فيه لأنَّ الاسمَ في النِّداء واقعٌ موقعَ المضمَر ، ولذلك بُنِيَ المفرَدُ المعرفةُ فيه ، فكما جاز بناؤُهُ ، جاز انفتاحُ اللاَّمِ معه .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) أي :من « لاه » ، فالمحذوف على قول سيبويه لام الجر ؛ لأن الأصل : لله ، وراجع ما سبق في صفحة : ٦١ .

(٣) في (ش) : « لا تكسر مع المظهر ولا تفتح » . وانظر إيضاح الشعر : ٥٦ .

(٤) من بيت مهلهل بن ربيعة :

يا لَبَكْرٍ أنشِرُوا لي كُلَيباً ... يَا لَبَكْرٍ أيْنَ أيْنَ الفِرَارُ

وهو من المديد في ديوانه: ٣٢، وانظر الكتاب ٢/٢١٥ ، وشرح أبياته ١/٤٦٦ ، واللامات : ٨٧ ، والخصائص ٣/٢٢٩ ، والخزانة ٢/١٦٢ .

فإن قلتَ : تكونُ اللاَّمُ الجارَّةُ هنا مفتوحةً لمجاوَرَتها الألِفَ ؛ لأنَّها لو كُسِرَت كما تُكسَرُ مع سائر المظهَرِ ، انقلب الحرفُ الذي بعدها .

قيل : هذا القولُ لا يستقيمُ لقائله أنْ يقولَهُ ؛ لِحُكْمِهِ فيما يُتَنَازَعُ فيه بما لا نظيرَ له ، ولا دلالةَ عليه ، وسائرُ ما لحقَتْهُ هذه اللاَّمُ في المظهَرِ يدفَعُ ما قاله لمخالفته له .

ويمتنعُ من وجهٍ آخَرَ : وهو أنّه إذا جَعَلَ هذه اللاَّمَ هي الجارَّةُ فهي غيرُ ملازمةٍ للكلمة ، وإذا لم تكن ملازمةً للكلمة لم يُعتَدَّ بها ، وإذا لم يُعتَدَّ بها فكأنَّهُ [٧/أ] / قد ابتدأ بساكنٍ، فمِن حيث يمتنع الابتداءُ بالسَّاكن، يمتنع ما ذَهَبَ إليه في هذا.

ومِمّا يؤكِّدُ ذلك : أنَّ أهلَ التَّخفيف لم يخفِّفُوا الهمزةَ المبتدَأَةَ ؛ لأنَّ التَّخفيفَ تقريبٌ من السَّاكن ، فإذا رفضوا ذلك لتقريبه من السَّاكن مع أنّه في اللَّفظ ووَزْنِ الشِّعر بمنزلة المتحرِّك ، فألاَّ يُبتَدَأَ بالسَّاكن المحْضِ ويُرفَضَ في كلامهم أَجْدَرُ . ألا ترى أنَّ مَنْ كان مِن قوله تخفيفُ الأُولى من الهمزتين إذا التَقَتَا[1] وافَقَ الذين يخفِّفُون الثَّانيةَ[2]، فتَرَكَ قولَهُ في نحو: ﴿ **أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ** ﴾[3]؛ لِمَا كان يَلْزَمُهُ من الابتداء بالحرف المقرَّبِ من السَّاكن ، وإذا كانوا قد حَذَفوا الألفَ من « هَلُمَّ »؛ لأنَّ اللاَّمَ التي هي فاءٌ لَمَّا كانت متحرِّكةً بحركةِ غيرها ، صار كأنّه في تقدير السُّكون ، فحُذِفَ كما كان يُحذَفُ مع السَّاكن ، مع أنَّ الحرفَ بُني مع الفعل حتّى صار كالكلمة الواحدة . فأنْ تكونَ اللاَّمُ في « لاهٍ » هي الجارَّةُ أَبْعَدُ ؛ لأنّه

(١) وهو مذهب أبي عمرو فيما حكاه عنه سيبويه . انظر الكتاب ٣/٥٤٩ ، والإقناع ١/٣٨٠ .

(٢) تخفيف الثانية قراءة ورش وقنبل . انظر الإقناع ١/٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ .

(٣) سورة هود : آية : ٧٢ .

يَلْزَمُ أنْ يُبْتَدَأَ بساكنٍ ؛ لأنَّ اتِّصَالَ الجارِّ بـه ليـس كاتِّصـالِ حـرْفِ التَّنبيـه بذلـك الفعل ؛ ألا ترى أنَّه قد بُنِي معه على الفتح ،كما بُني مع النُّون في « لأفْعَلَنَّ » علـى الفتح ، فإذا قدَّرُوا المتحرِّكَ في اللَّفظ تقديرَ السَّاكنِ فيما هو متَّصِلٌ بالكلمة لمكان البناء معها ، فالسَّاكنُ الذي ليس بمتحرِّكٍ مع ما هو في تقدير الانفصال منه أجدرُ أن يَبْعُدَ في الجواز .

فأمَّا ما أنشَدَهُ بعضُ البصريِّين من قول الشَّاعر :

أَلاَ لاَ بَـارَكَ اللَّهُ في سُـهَيلٍ إِذَا مَا اللَّهُ بَارَكَ في الرِّجَالِ[1]

فمِمَّا يجوزُ في الشِّعر دون الكلام . وينبغي أنْ يُوَجَّـه هـذا علـى أنَّـه أخرَجَـهُ على قول مَنْ قال : إنَّ أصلَ الاسم « إلاهٌ » فحَذَفَ الألـفَ الزَّائِـدَةَ ،كمـا يُقصَرُ الممدودُ في الشِّعر ، ولا نَحمِلُهُ على الوجه الأخير فيَلْزَمُهُ فيـه أنَّهُ حَـذَفَ العيـنَ ؛ لأنَّ ذلك غيرُ مستقيمٍ ، ولا موجودٍ إلاَّ في شيءٍ قليلٍ .

فهذا مما يُبيِّنُ لكَ أنَّ الأَوْجَهَ من القولين هو أنْ يكونَ أصلُ الاسم « إلاهٌ » .

قال أبو عليٍّ : فأماَّ الإمالةُ في الألف من اسم « الله» تعـالى فجـائزٌ في قيـاس العربيَّة . والدَّليلُ على جوازها فيه أنَّ هـذه الألِـفَ لا تخلو مـن أنْ تكـونَ زائـدةً لـ(فِعَال) كالتي في « إزارٍ » و « عِمَادٍ » ، أو تكونَ عينَ الفعل . فإن كـانـت زائـدةً لـ(فِعَال) جازت فيها الإمالةُ من جهتَين :

إحداهما : أنَّ الهمزةَ المحذوفةَ كانت مكسورةً ، وكسرُها يُوجِبُ الإمالـةَ في الألِفِ ،كما أنَّ الكسرةَ في « عِمادٍ » تُوجِبُ إمالةَ أَلِفِهِ .

---

(١) من الوافر ، ولم أقف على نسبته . وانظر : سر الصناعة ٧٢١/٢ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، والمحتسب ١٨١/١، ٢٩٩، والممتع ٦١١/٢ ، وضرائر الشعر : ١٣١ ، ورصف المباني : ٣٤١ ، والخزانة ٣٥٥/١٠ . وجه الاستشهاد أنه حذف الألف التي بعد اللام من لفظ الجلالة في الشطر الأوّل .

فإن قلتَ : كيف تُمالُ الألِفُ من أجل الكسرة وهي محذوفةٌ ؟

فالقولُ فيها : إنّهَا وإنْ كانت محذوفةً مُوجبةٌ للإمالة ،كما كانت تُوجِبُهَا قبلَ الحذف ؛ لأنّهَا وإنْ كانت محذوفةً فهي من الكلمة ، ونظيرُ ذلك ما حكاه سيبويهِ[1] من أنَّ بعضَهُم يُمِيلُ الألِفَ في « مَادٌّ » و « شَادٌّ »[2] للكسرة المَنْويَّةِ في عين (فَاعِلٍ) المدغَمَةِ ، قال[3] : « ومنهم مَن يقولُ : هذا مَاشٍ فَيُمِيلُ الألِفَ في الوقف وإن لم يكنْ في لفظِهِ بالكلمة كسرةٌ » . فكذلك الألِفُ في اسم « الله » ﷻ ، يجوزُ إمالَتُهَا وإنْ لم تكن الكسرةُ ملفوظاً بها .

ويجوزُ إمالَتُهَا من جهةٍ أخرى ؛ وهي أنَّ لامَ الفعلِ منجَرَّةٌ[4]، فتجوزُ الإمالةُ لانجِرَارِهَا . قال سيبويه[5]: « سمعناهم يقولونَ : مِنْ أَهْلِ عَادٍ » . قال: « وقالوا[6]: مَرَرْتُ بِعَجْلانِكَ ، فأَمَالُوا » ، فكذلكَ أيضاً تجوزُ الإمالة في الألِفِ من اسم « الله » . فإنْ كانت الألفُ في الاسم عَيناً ليست بزائدةٍ ، جازت إمالَتُهَا وحَسُنَتْ فيها ؛ إذ كان / انقلابُهَا عن الياء بدلالةِ قولهم : « لَهْيَ أبوكَ » ، وظهورُ الياء لَمَّا قُلِبَت إلى موضع اللاّمِ . [٧/ب]

فإذا لم تَخلُ الألِفُ من الوجهَين اللّذَين ذَكَرْنَا ، وكان جوازُ الإمالَةِ فيها على ما أَرَيْنَا ، عَلِمْتَ صحَّتَهُ ، فإنْ ثَبَتَت بها قراءةٌ ، فهذه جهةُ جوازِهَا .

* * *

---

(١) الكتاب ٤/١٣٢ .
(٢) الذي في الكتاب ٤/١٣٢ : مادٌّ وحادٌّ .
(٣) انظر الكتاب ٤/١٢٢ ، ١٣٢ بغير لفظه ، وانظر التعليقة عليه لأبي عليٍّ ٤/١٩٠ .
(٤) في (ش) : « متحركة » .
(٥) الكتاب ٤/١٢٢ .
(٦) في الكتاب : «وقالوا في الجرّ ... » .

[سورة الفاتحة]

المسألة الثانية

قال[1] في قوله ﷻ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الآية : ٤][2] :

« [موضعُ] (إيَّاك) نصبٌ بوقوع الفعل عليه ، وموضع الكاف في (إيَّاكَ) خفضٌ بإضافة (إيَّا) إليها ، و(إيَّا) اسمٌ للمضمَر المنصوب إلاَّ أنه ظاهرٌ يُضافُ إلى سائر المضمَرَات[3] نحو قولكَ : إياكَ ضربتُ ، وإيَّاه حَدَّثتُ[4]، ولو قلتَ: إيَّا زيدٍ حَدَّثْتُ كان قبيحاً ؛ لأنه خُصَّ به المضمَرُ، وقد رُوِيَ عن العرب رواه الخليلُ[5]: «إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ » ومَن قال: إنَّ (إيَّاكَ) بكماله الاسمُ ، قيل له: لم نرَ اسماً للمضمَر ولا للمظهَر يُضَافُ ، وإنَّما يتغيرُ آخِرُهُ ، ويبقى ما قبل آخِرِه على لفظٍ واحدٍ ، والدَّليلُ على إضافته قولُ العرب : « إيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ » ، وإجراؤُهُمُ الهاءَ في (إيَّاه) مُجراها في (عصاه) » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١ ـ ٤٩ .

(٢) جاء الحديث عن الآية (٧) من سورة الفاتحة في المسألة [١٧] حيث جمعها الفارسيُّ مع الآية (٧١) من سورة البقرة كما هي عادته في جمع بعض الآيات مع غيرها لمناسبة بينها .

(٣) هذا رأي الخليل ، وأغلب البصريين على أنه اسمٌ مضمرٌ والضمائر المتصلة به حروف لا موضع لها . وذهب الكوفيون إلى أن الضمائر المتصلة به هي الضمائر المنصوبة، وأن (إيا) عماد، وبعضهم ذهب إلى أنه بكماله هو الضمير . والمسألة خلافية انظرها في الإنصاف ٦٩٥/٢ . وراجع : إعراب القرآن للنحاس ١٧٣/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٩/١ ـ ٧٠ .

(٤) في (ص) : إياك .

(٥) انظر الكتاب ٢٧٩/١ ، والإنصاف ٦٩٥/٢ . والشوابُّ : جمع شابّة .

قال أبوعليٍّ (أيَّدهُ الله)[١] : الدَّليلُ على أنَّ هذا الاسمَ مضمَرٌ ليس بمظهَرٍ أنَّه في جميع الأحوال منصوبُ الموضع ، وليس في الأسماء الظَّاهرة اسمٌ يَلزَمُهُ الانتصابُ ، ولا يَرتَفِعُ إلاَّ ما كان ظرفاً ، وليس (إيَّا) بظرفٍ فيَلزَمَ إجازةُ هذا الحكمِ عليه ، فكونُهُ منتصباً أبداً دليلٌ أنَّه ليس بظاهر[٢] .

ويدلُّ أيضاً على أنه ليس بظاهر تغيُّرُ ذاتِهِ ، وامتناعُ ثباته في حال الرَّفع والجرِّ ، وليس كذلك الأسماءُ الظَّاهرَةُ ؛ ألا ترى أنَّها تَعتَقِبُ عليها الحركاتُ في آخِرِها ، ويُحكَمُ لها بها في موضعها من غير تغيُّر نفسِهَا ، فمخالفةُ هذا الاسمِ في هذا الذي وصَفْناه للمظهَر تدلُّ على أنَّه مُضْمَرٌ ليس بمظهَر .

فإن قلتَ : ما يُنكِرُ أن يكونَ هذا الاسمُ محكوماً له في موضعه بالنَّصْب ، وأنْ يكونَ حرفُ العلَّة آخِرَهُ في موضع نَصْبٍ ،كما أنَّهُ من « عَصًا » ونحوه من المعتلِّ كذلك ، فلا يكونُ حينئذٍ خارجاً ممَّا عليه جملةُ الأسماءِ الظَّاهرة ؟

فالقول : إنَّ هذا التَّقديرَ فيه غيرُ سائغٍ ؛ ألا ترى أنَّ « عصًا » وما أشبهها ممَّا يُحكَمُ في حرف العلَّة منه بالنَّصب ، يَثْبُتُ في حال الرَّفع والجرِّ ثَباتَهُ في حال النَّصْب ، وليس « إيَّا » كذلك ؛ لأنَّها تقعُ في موضع النَّصْبِ دون الموضعَين الآخَرَين[٣]، (فليس « إيَّا » إذاً مثلَ « مِعْزى » ونحوِهِ ، فيكونُ الآخِرُ منه في موضع

(١) عبارة « قال أبو علي رحمه الله » أو « أيده الله » تكررت كثيراً في نسخة دون أخرى ، ولن أكرر الإشارة إليها .

(٢) انظر الحديث عن (إيا) مفصلاً في سر الصناعة ١/٣١٢ ، ٢/٦٥٥ .

(٣) قوله : « دون الموضعين الآخرين » وضعت في (ش) بعد كلمة (النصب) السابقة .

نَصْبٍ)[١] ، كما أنَّ الأواخِرَ من الظَّاهرة كذلك لكنَّه في موضع نصبٍ ، (كما أنَّ الكافَ مِن « رأيتُكَ » في موضع نَصْبٍ)[٢] ، وكما أنَّ « هُوَ » و « أنتَ » في نحو : « ما جاء إلاَّ أنتَ » ، و « ما قام إلاَّ هُوَ » في موضع رَفْعٍ ؛ لأنَّ « إيَّا » كنايةٌ لازمةٌ لموضعٍ ، كما أنَّ الكافَ و « هُوَ » و « أنتَ » ونحوَها كناياتٌ لازمةٌ لمواضِعَ، فكما لا يُحكَمُ لآخِرِ « هُوَ » و« أنتَ » ونحوِهما بحركةٍ تكونُ بها في موضع رَفْعٍ ، كذلك لا يُحكَمُ لآخِرِ « إيَّا » بحركةٍ تكونُ بها في موضع نَصْبٍ .

وقولُ أبي إسحاقَ في آخِرِ الفصل : « إنَّ الهاء في (إيَّاهُ) مَجْرَاها كالَّتي في عَصَاهُ » إنْ أرادَ به شرحَ ما ذهب إليه من أنَّ « إيَّا » اسمٌ ظاهرٌ في موضع نَصْبٍ، كما أنَّ الأواخِرَ من المعتلَّة نحو : « عصًا » و « مِعْزًى » محكومٌ في مواضعها بحَسَبِ الإعراب الذي يستحقُّهَا ، فهو فاسدٌ لِمَا ذَكَرْنَاه ، وإنْ أرادَ أنَّ اتصالَهُ بالهاء على حدِّ اتصالِ « عصًا » به في أنَّ الألِفَ تبقى على سكونها وصورتها ، كما يكونُ في « عصًا » كذلك ، ولا تنقلبُ ياءً كما تنقلب التي في «إليه » و « عليه » فهو صحيحٌ .

ويدل أيضاً على أنَّه اسمٌ مضمَرٌ أنَّه في المنصوب / نظيرُ « أنتَ » في المرفوع ، فكما أنَّ « أنتَ » مضمَرٌ ، كذلك قولُنا : « إيَّاكَ » مضمَرٌ . [٨/أ]

فإن قال قائلٌ : إذا كان اسماً مضمَراً فكيف جاز إضافتُهُ في قولهم : إيَّاكَ وإيَّاهُ ونحوِ هذا ، والمضمَرُ لا يُضافُ ؛ لأنَّ الإضافة للتخصيص ، والمضمَرُ أشدُّ

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

المعارف تخصيصاً ؟

فالقولُ : إنَّ النُّظَّارَ في العربيَّة اختلفوا في ذلك[١]؛ فحَكَى أبو بكر محمَّدُ بنُ السَّرِيِّ السَّرَّاج ، عن أبي العبَّاس محمَّدِ بنِ يزيدَ أنَّ الخليل[٢] يذهب إلى أنَّ « إيَّا » مضمَرٌ مضافٌ . وحُكِيَ عن المازنيِّ مثلُ هذا القول المحكيِّ عن الخليل في أنه اسمٌ مضمَرٌ مضافٌ .

وحَكَى أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس[٣] عن أبي الحسن الأخفشِ ، وأبو إسحاقَ عن أبي العبَّاس غيرَ منسوبٍ إلى الأخفش أنَّه اسمٌ مفرَدٌ[٤] مضمَرٌ ، يتغيَّرُ آخِرُهُ كما يتغيَّرُ أواخِرُ سائر المضمَرات لاختلاف أعداد المضمَرين ، وأنَّ الكافَ في « إيَّاكَ » كالتي في « ذلك » في أنَّه دلالةٌ على الخِطاب فقط مجرَّدةً من كونها علامةً للمضمَر .

ولا يجيزُ أبو الحسن فيما حُكِيَ عنه : إيَّاكَ وإيَّا زيدٍ ، وإيَّايَ وإيَّا الباطلِ ، فقال قائلٌ مُنْكِراً عليه قولَه و رَادّاً : إنَّ الكافَ التي في « إيَّاكَ » ليست كالَّتي في «ذلك »؛ لأنَّ « إيَّا » قد تُضافُ إلى الهاء فيقالُ : إيَّاهُ وإيَّاهما ، وتُضافُ إلى المتكلِّم أيضاً في « إيَّايَ » ونحوِهِ ، فاعتقابُ هذه الأوصافِ[٥] عليه يدلُّ أنَّه ليس

---

(١) في هذه المسألة خلاف واسع بين العلماء انظر تفصيله في: سر صناعة الإعراب ٣١٢/١ ـ ٣١٨ ، ٦٥٥/٢ ، حيث نقل ابن جني عن أبي عليٍّ حلَّ كلامه هنا ، والإنصاف ٦٩٥/٢ ، وراجع كتاب من آراء الزجاج النحوية ص: ٣٧ ـ ٤٦ ففيه بسطٌ للمسألة .

(٢) انظر العين ٤٤٠/٨ ـ ٤٤١ . والمرجع السابق .

(٣) في (ش) : وحكى أبو العباس عن أبي الحسن ...

(٤) أي : غير مضاف .

(٥) في (ش) : الإضافات .

بمنزلة الكاف في « ذلك » وأنّه ضميرٌ .

والجوابُ : أن لأبي الحسن أنْ يستَدِلَّ بترْكِهم تأكيدَ هذا المضمَرِ في « إيَّاكَ » وقلّةِ إضافتِهم له إلى المظهَرِ أنَّ سائرَ علامـاتِ الضَّمير في « إيـَّا » سوى الكاف حروفٌ غيرُ أسماءٍ . ألا تَرَى أنّه لم يُسْمَعْ : إيـَّاكُم كُلُّكُم ، وإيـَّاكَ نفسِكَ .

فإن قلتَ : فقد قال سيبويه[1] عن الخليل : « لو أنَّ قائلاً قال : إيـَّاكَ نفسِكَ لم أعنِّفْهُ » فليس ذلك بروايـةٍ ، ولا محضَ إجازةٍ ، وهو قياسٌ على ما حكاه سيبويه من قوله[2]: « حدَّثني مَن لا أتَّهِمُ عن الخليل أنّـه سمِعَ أعرابيـاً يقولُ : إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ » ، وكأنَّ أبا الحسن استقلَّ هذه الروايـةَ و لم يجدها كثيرةً ، فلم يَقِسْ عليها ، و لم يعتَدَّ بها . ألا تَرَى أنَّه لم يُجزْ : إيـَّاكَ وإيـَّا الباطلِ ، ولا يَستَحْسِنُ الجميعُ إضافـةَ هـذا الاسـمِ إلى الظَّاهر . فهـذان الأمـران يُقَوِّيَـان أنَّ هذه العلاماتِ في هذا الاسمِ ليست بأسماءٍ .

وبعدُ ، فإذا جاز أن تكونَ الكافُ والياءُ والألِفُ والواوُ تارةً أسمـاءً ، وتـارةً حروفاً ، جاز ذلك في سائر هذه العلامات و لم يمتنع ، فتكونُ الكافُ[3] والهـاءُ في هذا الاسم لعلامة الخطاب والغيبة فقط ،كما كانت تلك الحروفُ الأُخَرُ لهما من غير أن تكون اسماً ، فيكون تغيُّرُ هذا الآخِرِ بتغيُّرِ المضمَرين كتغيُّرِ « ذلـك » ومـا أشبهه من علامات الخطابِ .

(١) الكتاب ٢٧٩/١ .
(٢) الموضع السابق .
(٣) في النسختين : « التاء » ، ولعل ما أثبت الصواب .

فما اعتلَّ به مَنْ ذَكَرَ أنَّه اسمٌ ظاهرٌ من الإضافة ليس بحجَّةٍ ؛ لاحتماله أنْ يكونَ غيرَ مضافٍ بما ذَكَرْنَاه ، وثبتَ بما قدَّمْنَاه من الأدلَّة أنه مضمَرٌ ليس بمظهَر.

وشَبَّهَ هذا القائلُ في « إيَّا » : إنَّه اسمٌ مظهَرٌ هذا الاسمَ بـ « كِلا » ، فذَكَرَ أنَّه مثلُ « كِلا » في أنَّه يُتَوصَّلُ به إلى المضمَر كما يُتَوصَّلُ بـ « كِلا » إليه .

قال أبو عليٍّ : وليس « كِلا » مثل « إيَّا » ؛ لأنَّهَا تَتصَرَّفُ ، وتُضافُ إلى المظهَرِ إضافةً مطَّردةً كما تُضافُ إلى المضمَر ، وتُضَافُ إلى المفرَدِ الذي يُرادُ به الكثرةُ، وينقلب حرفُ الإعراب فيه كما ينقلب في « أخيك » و« أبيك » و« فيك » والتثنيةِ والجمعِ،/ ويؤنَّثُ، ويُبدَلُ من لامِ فِعْلِهِ التَّاءُ. فليس « إيَّا » مثلَ « كِلاَ »؛ لأنَّ « كِلاَ » اسمٌ مُفْرَدٌ مُظْهَرٌ يَدلُّ على الاثنين[1]، كما أنَّ « كُلاًّ » اسمٌ مفرَدٌ مُظْهَرٌ يدلُّ على الجميع ، والذي يَلْزَمُنَا أنْ نُفصِّلُ من حيث شَبَّهَ ، فنرى أن «كِلاَ» ليس بوُصْلَةٍ إلى المضمَرِ ؛ لإضافَتِهِم إيَّاه إلى الظَّاهر ، نحو قولِهِ : كِلاَ الفريقَين ، وأنشَدَ :

[٨/ب]

وَكِلاَهُمَا في كَفِّه يَزَنِيَّةٌ وَالهُنْدُوَانِيَّاتُ يَخْطَفْنَ الْبَصَرْ[2]

---

(١) البصريون يرون أن (كِلا) ومثله (كلتا) اسمٌ مفرَدٌ لفظاً مثنى معنى ، أما الكوفيون فيرون أنهما مثنى لفظاً ومعنى . انظر تفصيل ذلك في شرح أبيات الإيضاح للقيسي ٤٠٤/١-٤٠٨ ، والإنصاف ٤٣٩/٢ ، وقد استوفى الفارسي رحمه الله الحديث عن (كلا) وما تضاف إليه في « المسائل الشيرازيات » : ١٠٨ - ١٢٥ (مخطوط) .

(٢) العبارة من قوله قبل الشاهد : « نحو قوله » إلى هنا من نسخة (ش) ، وفي ص : جاءت العبارة هكذا: « نحو قوله :

وَكِلاَهُمَا في كَفِّه يَزَنِيَّةٌ كِلاَ الفريقَين اشتَهَرْ
والسُّرَيْجِيَّاتُ يَخْطَفْنَ الْقَصَرْ

وقال الشَّمَّاخُ :

كِلاَ يَوْمَي طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ ، آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ[1]

ونحو هذا ، فليس « كِلاَ » متوَصَّلاً به إلى المضمَر، لكنّه اسمٌ ظاهرٌ؛ لإبدالهم اللاّمَ منه كإبدالهم إيّاه من « أُخْت » ، ولِلَحاق علامةِ التّأنيث به . وبَدَلُ الحروف ، والتّأنيثُ ، وانقلابُ حروفِ الإعراب لا يلحَقُ شيءٌ منه الأسماءَ

وقال الشماخ : ... » . ويظهر أن فيه خلطاً وتحريفاً .

وقوله : « والسُّرَيْجِيَّاتُ يَخْطَفْنَ الْقَصَرْ » بيتٌ للعجاج في ديوانه : ٤٢ ، وصحة روايته :

« وبالسريجيات يخطفن القصر »

والسُّريجياتُ : ضربٌ من السُّيوف منسوبةٌ إلى شيء . ورواها ابن سيده : «السريجيات » بالجيم المعجمة ، قال : « والسُّريجيات (بالجيم) منسوبةٌ إلى قينٍ يقالُ له : سُرَيجٌ ، قال العجاج :

والسُّرَيجيَّات يخطفنَ القَصَر »

والقَصَرُ : أصولُ الأعناق ، الواحد : قَصَرَة . انظر جمهرة اللغة ١٢٨١/٣ ، والمخصص ٢٥/٦ . ويَزنيَّةٌ : رماحٌ منسوبةٌ إلى ذي يزن (أحد ملوك حمير) ، تنسب إليه لأنه أول من عملت له . اللسان (يزن) . والهندوانيَّات : السُّيوفُ المنسوبة إلى حديدِ بلاد الهند .

وقد أنشد الفارسي الشطر الأول من الشاهد في مسائله الشيرازيات : ١١٠ (مخطوط) ، والشطر الثاني في اللسان (خطف) .

(١) من الوافر ، وهو للشَّمَّاخ بن ضرار الغطفاني في ديوانه: ٣١٩، وهو مطلع قصيدة له في مدح عَرَابةَ بن أوس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (من بني مالك بن الأوس ، صحابي جوادٌ ، من سادات المدينة المشهورين ، أدرك حياة النبي ﷺ وأسلم صغيراً ، وفد الشام في أيام معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وله معه أخبارٌ ، توفي بالمدينة نحو سنة (٦٠ هـ) ، اتصل به الشماخ ومدحه ، وهو الذي يقول الشماخ فيه :

إِذَا مَا رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةُ بِالْيَمِينِ

فأجزل عَرَابةُ عطاءه . انظر الاصابة ترجمة : ٥٥٠٠ ، والخزانة ٣٤٩/٤ ، ٣٥٣) .

والبيت في : المحتسب ٣٢١/١ ، والإنصاف ٦٧/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٣ . وطُوالةُ: موضعٌ بيرقان فيه بئرٌ ... وقال نصر : طُوالةَ : بئرٌ في ديار بني فزارة لبني مرة وغطفان قال الشماخ ... » وأنشد البيت . انظر معجم البلدان ٤٥/٤ . وأروى : اسم محبوبته .

المضمَرَةَ، فَبَيَّنٌ أنَّ « إيَّا » ليس كـ « كِلا »؛ إذ لم نجدْ شيئاً مماً وجَدْناه في « كِلا » فنَستَدِلَّ به على أنَّه اسمٌ ظاهرٌ ، ويَبْطُلُ أنْ يكونَ « إيَّا » مثل « كِلاَ » في أنَّه مُتَوَصَّلٌ به إلى المضمَر؛ لاطِّراد إضافة « كِلا » إلى الظَّاهر ، وامتناع إضافة « إيَّا » إليه مطَّرداً .

وقولُ أبي إسحاقَ[1]: « مَن قال : إنَّ (إيَّاكَ) بكماله الاسم[2]، قيلَ له : لم نرَ اسماً للمضمَر ولا للمظهَر يُضافُ ، إنما يَتغَيَّرُ آخِرُهُ ، ويبقى ما قبل آخِره على لفظٍ واحدٍ » . في عبارته اختلالٌ ، وأحسَنُ ما نصرِفُهُ إليه أن نوجِّهَهُ على أنه يريد به تضعيفَ قول أبي الحسن[3]: « إنَّه اسمٌ مفرَدٌ مضمَرٌ » ، وقد قدَّمْنَا ذِكْرَ ما لَهُ أن يَحتَجَّ به .

فأمَّا ما حكاه أبو العبَّاس عن الخليل أنه مضمَرٌ مضافٌ ، وما حَكَيْتُهُ عن المازنيِّ من ذلك ، فهو مستبعَدٌ لا أعلَمُ له سماعاً يَعْضُدُهُ ، ولا قياساً يُثْبِتُهُ .

وحُكي عن أبي عثمانَ أنَّه قال : « لولا قولُهُم : (وإيَّا الشَّوابِّ) ، لكانت الكافُ للمخاطبة كالتي في (ذلك) » .

والذي عندي أنَّ حَمْلَ هذه الحكايةِ على الشُّذوذ أسهلُ من إضافته إلى المضمَر ؛ إذ الغرضُ في الإضافة التَّخصيصُ ، والمضمَرُ على نهاية التَّخصيص ، فلا وجهَ إذاً لإضافته .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٩ .
(٢) وهو قول الكوفيين . انظر مشكل إعراب القرآن ١/٧٠ ، والإنصاف ٢/٦٩٥ .
(٣) انظر ما سبق في صفحة : ٧٦ .

ويُقَوِّي قولَهُم - يعني (المازنيَّ والخليلَ في أنَّ « إيـَّا » مفـرَدٌ مضمَـرٌ)[1] ـ مـا حكاه سيبويهِ[2] من أنَّ بعضَهُم سمِـعَ : « خَرَجْـتُ مَعَهُـم » ، فقـال : مـعَ مَنِـينَ ؟ فاستفهَمَ عن المضمَرِ كما يُستَفهَمُ عـن المنكـور . ألا تـرى أنَّ « منًـا » و « مَنِـينَ » ونحوَه يقَعُ استفهاماً عن النَّكِرات دون المعارفِ والمختَصَّاتِ .

* * *

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) انظر الكتاب ٢/٤١٠ - ٤١١، والذي في الكتاب : « وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول : ضَرَبَ مَنٌ مَنًّا » .

[سورة البقرة] :

المسألة الثّالثة

قال[1] في قوله ﷻ : ﴿ الم * ذَلِكَ ﴾ [الآيتان : ١ ، ٢] :

« ففي فتح الميم قولان :

أحدهما: لجماعة من النَّحْويين[2] وهو أنَّ هذه الحروفَ مبنيةٌ على الوقف ، فيجب بعدها قطعُ ألفِ الوصل فيكون الأصلُ : ﴿ الـــمْ * أَللهُ ﴾[3]، ثمَّ طُرِحَت فتحةُ الهمزة على الميم ، وسَقَطَت الهمزة ، كما تقول : واحـــدْ ، إِثْنَـــان ، وإنْ شئْتَ قلتَ: واحد اثْنان ، فأَلْقَيْتَ كسرةَ همزة « إِثنين » على الدَّال .

وقال قومٌ من النَّحْويين: لا يَسُوغُ في اللَّفظ أن يُنطَقَ بثلاثة أحرفٍ سَوَاكِنَ، فلا بدَّ من فتحة الميم التي في : ﴿ الـــمَ * الله ﴾ لالتقاء السَّاكنين ، (أعـــني الميمَ واللاَّمَ التي بعدها) . وهذا القولُ صحيحٌ لا يمكنُ في اللَّفظ غيرُه[4] .

وأمَّا مَنْ زعَمَ أنَّه إنَّما أُلْقَى حركةَ الهمزة فيجبُ أن يقرأَ : ﴿ الـــمْ * أَلله ﴾، وهذا لا أعلَمُ أحداً قرأ به إلا الرُّؤَاسيَّ[5]، فأمَّا مَن رواه عن عاصمٍ فليس بصحيح الرِّواية .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٦٥ — ٦٦ . وفي (ش) جاء في البداية قوله : « ومن السورة التي يذكـــر فيها البقرة قال في قوله عز وجل » .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٥٩ .

(٣) سورة آل عمران : ١ ــ ٢ .

(٤) وهو قول سيبويه كما سيمر بعد قليل ، وانظر الكتاب ٤/١٥٣ .

(٥) محمد بن الحسن بن أبي سارة الكوفي ، أستاذ الكسائي والفراء ، كان رجلاً صالحاً ، وهو أول من وضع كتابا في النحو من الكوفيين . انظر أخباره في : طبقات اللغويين والنحويين : ١٢٥، ونزهـــة الألبا : ٥٤ ، وبغية الوعاة ١/٨٢ . وهذه القراءة منسوبة إليه في معاني القرآن للفراء ١/٩ .
وانظر قراءة عاصم في معاني القرآن للفراء ١/٩ ، والسبعة : ٢٠٠ ، ومختصر الشواذ : ١٩ . وهي كقراءة الرؤاسي بتسكين الميم وقطع الألف ، وفي معاني الزجاج ضبطت بكسر الميم ، وهو خطأ .

وقال بعضُ النحويين : لو كانت متحرِّكةً لالتقاء السَّاكنين لكانت مكسورةً . وهذا غَلَطٌ بَيِّنٌ ، لو فعلنا ذلك في التقاء السَّاكنين إذا كان الأوَّلُ ياءً لَوَجَبَ أن تقول : أينِ زَيدٌ ، وكيفِ زَيدٌ ، وإنَّما وقع الفتح[1] لِثِقَلِ الكسرة بعد الياء » .

قال أبو عليٍّ / (أيَّده الله) : [٩/أ]

هذه الحروفُ موضوعةٌ على الوقف عليها دون الوصل بها ، والدَّليلُ على ذلك قولُهُم في التَّقطيع والتَّهجِّي : قاف ، صاد ، لام ، ونحو ذلك مِمَّا جاء على أكثرَ من حرفَين فلم تُحرَّك أواخِرُهُنَّ . ونظيرُ هذه الحروف في أنَّها موقوفةٌ غيرَ موصولةٍ أسماءُ العدد نحو : ثلاثه ، أربعه ، وما بعد ذلك ، فإذا أَخبَرْتَ عن حروف الهجاء أو أسماءِ الأعداد فقد أخرجْتَهَا بذلك من حيِّزِ الأصوات ، وأدْخلْتَهَا في جملة الأسماء المتمكِّنَةِ ، واستَحَقَّتْ أنْ تُعرَبَ للإخبار عنها ، وأنَّه لا معنى للحرفيَّة فيها ؛ إذ زال إرادةُ الحكاية بها، فدخَلَتْ بذلك في حدِّ المتمكِّنات، وخَرَجَتْ من باب الأصوات ، (وكذلك العددُ إذا أردْتَ به معدوداً ولم تُرِدِ العددَ وحدَه دون المعدود أعْرَبْتَ)[2] .

وكذلك إذا عَطَفْتَ ؛ لأنَّ الأصواتَ ليس حكمُها أن تُعطَفَ بحروف العطف ؛ إذ حالُ[3] العطف كالتَّثْنِيَةِ .

---

(١) في (ش) : « وقع الفعل » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٣) في (ش) : « إدخال » .

وأمّا قولُهُ عَجَّلَّ : ﴿ الم * الله ﴾ فمذهبُ سيبويهِ[١] فيه أنّه حُرِّكَ لالتقاء السَّاكنين ، والسَّاكنُ الذي حُرِّكَ له الميمُ هو لامُ التّعريف . والدَّليل على صحة ذلك أنه لا يخلو من أن يكون محرّكاً لالتقاء السَّاكنين كما ذهب إليه ، أو حُرِّكَ لأنَّ فتحةَ الهمزة أُلقِيَت عليه ،كما قال مَن خالفَه[٢]، فتبيَّنَ انه لا يجوزُ أنْ تكونَ[٣] الحركةُ للهمزة ؛ إذ هذا الحرفُ رَسْمُهُ وحُكْمُهُ أن يُجتَلَبَ[٤] في الابتداء إذا احتِيجَ إلى اللّفظ بحرفٍ ساكنٍ دون الصِّلة والإدراج . فإذا اتّصل السَّاكنُ المجتَلَبُ له هذا الحرفُ بشيءٍ قبلَه ، استُغنِيَ عنه فحُذِفَ ، ولم يُحتَجْ إليه فاطُّرِحَ . فإن كان المتّصلُ به السَّاكنُ متحرّكاً بقي على حركته ، نحو : ذَهَبَ ابنُكَ ، وإن كان حرفاً ساكناً غيرَ لِينٍ أو مضارِعاً لِلّين حُرِّكَ نحو : ﴿ عَذَابٍ ارْكُضْ ﴾[٥] و﴿ أَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا ﴾[٦] وزَيدُنِ العاقلُ ، ونحو ذلك ، فكذلك الهمزةُ في اسم « الله » من قوله : ﴿ الم * الله ﴾ إذا اتَّصَلَ بما قبلها لَزِمَ حذفُها ،كما لَزِمَ إسقاطُها فيما ذَكَرْنا ، فإذا لَزِمَ حذفُها لَزِمَ حَذْفُ حركتها أيضاً ؛ لأنكَ لا تجدُ

---

(١) الكتاب ١٥٣/٤ .

(٢) أجازه الأخفش مع إجازته قولَ سيبويه أيضاً ، انظر معاني القرآن ٢٢/١ ـ ٢٣ . قال : « فلما كانت (ميم) ساكنة وبعدها حرفٌ مقطوعٌ مفتوحٌ جاز أن تحرك الميم بفتحة الألف ، وتحذف الألف في لغة من قال : مَنَ بُوكَ ؟ فلا تقطع » . وانظر ما يأتي في صفحة : ٩١ وما بعدها .

(٣) في (ش) : تخفيف .

(٤) في (ص) : يختلف .

(٥) سورة ص: الآيتان : ٤١ ـ ٤٢ .

(٦) سورة الجن : آية : ١٦ .

هذه الهمزةَ المجتَلَبَةَ في موضعٍ مُلقاةٌ[١] وحَرَكَتُها مُبقاةٌ ، فإذا لَزِمَ حَذْفُها من حيث ذَكَرْنا، لم يَجُزْ إلقاؤها على الحرف السَّاكن . فليس حركةُ الميم إذاً بحركة الهمزة، وإذا لم تكن[٢] حركةَ الهمزة بدلالة ما ذَكَرْنا ، ثَبَتَ أنَّها حركةُ التقاء السَّاكنين ؛ إذ لا قِسمَ ثالثاً .

ويدلُّ أيضاً على امتناع قولِ مَن قال بذلك : أنَّ (هذه الهمزةَ في الابتداء)[٣] في التوصُّلِ إلى النُّطق بالسَّاكن نظيرُ الهاء التي تلحَقُ في الوقف لتَبْيين الحركة وإثباتِها ، فكما أنَّ الحرفَ الذي تُجتَلَبُ له الهاءُ في الوقف إذا اتَّصَلَ بشيءٍ بعده لم تَتَبَيَّن حركتُهُ بها ؛ لقيام ما يتَّصِلُ به مَقَامَه ، فحَذَفْتَهَا ساكناً كان أو متحرِّكاً ، كذلك يَلْزَمُ أنْ تُحذَفَ الهمزةُ إذا اتَّصل ما اجتُلِبَت لسكونه بشيءٍ قبلَه ، وإثباتُها في الوصل خطأٌ ، (كما أنَّ إثباتَ الهاء في الوصل خطأٌ)[٣] .

فإنْ قال : إنَّ هذه الحروفَ موضوعةٌ على الوقف (دون الوصل)[٣] ، فإذا كان كذلك وَجَبَ أنْ تَثْبُتَ الهمزةُ ولا تُحذَفَ ،كما تَثْبُتُ في الابتداء مفتوحةً ، فإذا لَزِمَ ألاَّ تُحذَفَ كما لا تُحذَفُ في الابتداء ، لم يمتنع أن تُلقَى حركَتُها على ما قبلها .

قيلَ : إنَّ وضْعَ هذه الحروفِ على الوقف دون الوصل لا يُوجِبُ قطعَ ألِفِ الوصل وإثباتَه في المواضع التي يسقُطُ فيها ، كما لا يُوجِبُ / تغييرَ حركتِهِ ، [٩/ب]

(١) في (ص) : ملغاة .

(٢) في (ش) : وإذا أمكن .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

وكما لا يُوجِبُ أن يجتلبه لمتحرِّكٍ ، وأنت إذا ألقيتَ حركتَها على السَّاكن فقد وصَلْتَ الكلمة التي فيها بما قبلها (وإن كان ما قبلها)[1] موضوعاً على الوقف . فقولُكَ : ألقَيْتُ حركتَه عليه ، بمنزلة قولكَ : وصَلْتُهُ ؛ إذ لا تُلقَى حركةُ الهمزة على ساكنٍ قبلَها إلاّ في الوصل ؛ ألا ترى أنّكَ إذا خَفَّفْتَ : « مَنْ أَبُوكَ » قلتَ : مَنَ بُوْكَ[2]، ولو وَقَفْتَ لم تُلْقِ الحركةَ عليها ، فإذا وصَلْتَهَا بما قبلها لزمَ إسقاطُها، وكان إثباتها مخالفاً لأحكامها في سائر متصرَّفَاتها وفاسداً من أجل ذلك .

فإن قال قائلٌ: إذا جاز أن تَثْبُتَ هذه الهمزةُ إذا تحرَّكَ ما بعدها[3] في نحو قولهم: أَلَحْمَر[4]، وإن كانت الحركةُ فيما بعدها قد تحذفُها في نحو: « سَلْ » و « رَهْ »[5]، فلِمَ لا يجوزُ ثَباتُها إذا اتَّصَلَ بما قبلها في الآية ، وإنْ كان قد يُحذَف إذا اتَّصَلَ بما قبلها في مثل : ﴿ لَوِ اسْتَطَعْنَا ﴾[6] ونحوِهِ من السَّواكن ؟

قيلَ : إنّما جاز ثَباتُهَا في هذا الموضع وحَسُنَ من حيث كانت النيَّةُ بما بعدها السُّكونَ ، فكما ثبتت إذا كان ما بعدها ساكناً ، كذلك تثبُتُ إذا كان في نيَّةِ سكون ، وكما أُجْرِيَ المتحرِّكُ مُجْرَى السَّاكن إذا كان التَّقديرُ به السُّكونَ ، كذلك أُجْرِيَ السَّاكنُ مُجْرَى المتحرِّك إذا كان التَّقديرُ به الحركةَ . ألا تراهم

---

(١) ساقط من (ش) .

(٢) انظر الكتاب ٣/٥٤٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٣ .

(٣) في (ش) : « قبلها » .

(٤) انظر الكتاب ٣/٥٤٥ .

(٥) في (ش) : سدورة . وانظر المسائل المشكلة (البغداديات) : ١٩٠ .

(٦) سورة التوبة : آية : ٤٢ .

قالوا : « لَقَضْوَ الرَّجُلُ »[١] ، فتركت الياءُ على انقلابها مع زوال الضَّمَّة التي قَلَبَتْهَا في اللَّفظ ، وإنَّما لم يُعتَدَّ بالحركة في لام التَّعريف وبالسُّكون في عين (فَعُلَ) لكونهما زائلَين غيرَ ثابتَين . ألا ترى أنَّ مَن حقَّقَ أَسْكَنَ اللام في « الأحمر » ، ومَن لم يخفِّف الضَّمَّة حَرَّكَ العين[٢]، فلما كانا غيرَ لازمَين لم يُعتَدَّ بها ،كما لم يُعتَدَّ بواو « وُوْرِيَ » وواو « نُوْي »[٣] ، ونحو ذلك ممَّا لا يَلْزَم . فلا يجوزُ قَطْعُ الألِفِ في ﴿الم * الله﴾ من حيث تَثْبُتُ في هذا الموضع . ألا ترى أنَّ مَن يقولُ : « اَلْحَمَر » فيُثْبِتَهَا مع تحرُّكِ ما بعدها ، لا يُثبتُهَا إذا اتَّصَلَ بشيءٍ قبلَهَا ساكناً كان أو متحرِّكاً، فيقولُ : هذا لَحْمَرُ[٤] فيَحذِفُ ،كما يقولُ : عُمَرُ لَحْمَر فلا يُثْبِتُ .

فإلقاءُ الحركة من اسم « الله » على الميم السَّاكنة لا يجوزُ من حيث جاز قطعُ الهمزة وإثباتُها في قولهم: « اَلْحَمَر » ، وقد قالوا: « لَحْمَر » ، فأَسْقَطوا الهمزةَ لتحرُّكِ ما اجتُلِبَت له ، وإن كانت الحركةُ غيرَ لازمة ،كما قالوا : « رُيَّا »[٥]

---

(١) يقال : « لَقَضْوَ الرَّجُلُ » إذا بالغتَ في الخبر عنه بجودة القضاء . قُلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، حيثُ إن الأصل (لقَضُوَ الرجل) بضم الضاد ، ثم أسكنت ونويت الضمة فيها .

(٢) من « لقَضْوَ » فيقال : لَقَضُوَ .

(٣) مخفف « نؤي » حيث أقروا الواو وإن كانت ساكنة قبل ياء ، وإنما هو لما فيها من نية الهمزة. انظر المنصف ١٢٥/٢ ، وسر الصناعة ٤٨٦/٢ . والنُّؤي : الحفير حول الخيمة يمنع عنها ماء المطر . انظر اللسان (نأى) .

(٤) انظر التكملة : ٢١٤ ، والمسائل البغداديات : ١٨٩ ، وسر الصناعة ٤٨٥/٢ .

(٥) الأصل : « رُوْيا » تخفيف « رؤيا » ، إلا أنهم أجروا الواو في « رويا » وإن كانت بدلاً من الهمزة مجرى الواو اللازمة ، فأبدلوها ياءً وأدغموها في الياء بعدها فقالوا : رُيَّا ،كما قالوا : طويتُ طَيًّا ، =

فأَدْغَموا وإن كانت الواوُ غيرَ لازمةٍ .

فإن قال : إذا كانت النيَّةُ بهذا الحرف السُّكونَ ، ومِن أجل ذلك ثَبَتَت الهمزةُ في قولهم : « أَلَحْمَر » ، فكيف وَجْهُ قراءة أبي عمرٍو : ﴿ عَاداً لُّولَى ﴾[1] بإدغام النُّون في اللاَّم ، والمدغَمُ فيه لا يكونُ إلاَّ متحرِّكاً ، فإذا كان التَّقديرُ باللاَّم الإسكانَ ، فهلاَّ امتنع الإدغامُ فيها ، كما يمتنع في الحرف السَّاكن ؟

قيل : إنَّها وإنْ كان منوِيّاً بها الإسكانُ ، فإنَّ الإدغامَ غيرُ ممتنع ؛ ألا تراهم أَدْغَموا « عَضَّ » و « فِرَّ » ونحوَ ذلك ، والحرفُ الثَّاني ساكنٌ لوقوعه موقوفاً للأمر، فكما لم يمتنع الإدغامُ في هذه اللاَّمات لسكونها ، كذلك لا يمتنع في لام التَّعريف في « الأُولى » ، وإنْ كان التقديرُ بها الإسكانَ . وقد ذَكَرْنَا ذلك بأبسَطَ من هذا في موضَعٍ آخَرَ[2]. قال أبو عثمانَ : وإليه ذهب أبو عمرٍو[3] .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ جاز إلقاءُ حركة هذه الهمزة على ما قبلها في الوصل كما جاز ثَبَاتُها فيه في قولهم: « يا أَللّهُ اغْفِرْ لي »، وفي قولهم: « أفأَللّهِ لَتَفْعَلَنَّ »[4]، وقولهم : « أَالرَّجُلُ قال ذا » . ألا ترى أنَّ الهمزةَ قد ثبتت في هذه المواضعِ وهي

= وشويتُ شيًّا ، وأصلها : طوْياً وشوْياً ، ثم أبدلوا الواو ياءً ، وأدغموها في الياء فصارت طيّاً وشيّاً، فعلى هذا قالوا : رِيّا . انظر سر الصناعة ٤٨٦/٢ .

(١) سورة النجم : آية : ٥٠ ، وانظر السبعة : ٦١٥ ، والحجة لأبي علي ٢٣٧/٦ ، والمسائل البغداديات : ١٩١ - ١٩٢ .

(٢) بسطه في المسائل البغداديات : ١٩٠ - ١٩٤ ، والحجة ٢٣٧/٦ - ٢٤٠ .

(٣) انظر التكملة : ٢١٥ ، والمسائل البغداديات : ١٩١ ، والحجة ٢٣٧/٦ .

(٤) انظر الكتاب ٤٤٥/٤ ، والمسائل البغداديات : ١٨٩ ، والنكت ١٢٥٣/٢ .

مُدرَجَةٌ ليست بمبتدَأَةٍ ، فكذلك تقديرُ إثباتِهَا موصولةً في الآيـة، / وإذا ثبتت [١٠/أ] موصولةً ولم يلزَمْ حذفُها ، لم يمتنع أن تُلقَى حركتُهَا على السَّاكن الذي قبلها في الآية ؟

قيل : إنَّ ثباتَ الألِفِ في هذه المواضع نادرٌ شاذٌ عمَّا عليه الكثيرُ وجاء عليه الجمهورُ، فلا يجب أن يُترَكَ الكثيرُ إلى القليل[1]، والشَّائعُ إلى النَّادر ، ومع ذلك ففي كل موضعٍ من هذه المواضع التي أُثبِتَت فيها الهمزةُ في الوصل معنًى له جاز قطعُ هذه الألف وإثباتُها في الصِّلة والدَّرْجِ ليس بموجودٍ في الآية ، (فإذا لم يوجد شيءٌ من هذه المعاني في الاسم الذي قبله)[2] لم يجز أن يُجعَلَ حُكْمُهُ حُكْمَ ما بعد فاتحة السُّورة في القطع .

أمَّا قولُهُم : « أفأللّهِ » فإنَّما جاز إثباتها في الصلة لمعاقبتها حرفَ القَسَم ، وقيامها مَقَامه ، وكونها بدلاً منه ، فلما كانت بدلاً مما يَثبُتُ ثَبَتَتْ لتدلَّ عليه . وهذا مذهبُ سيبويه .

وأمَّا ثَبَاتُها مع همزة الاستفهام فللفصل بين الخبر والاستخبار .

وأمَّا قولهم : « يا أَللّهُ » فلأنَّ النِّداءَ مَوضِعُ تغييرٍ، يُغيَّرُ فيه الشَّيءُ بالزِّيادة والنُّقصان منه، والتَّغيير عمَّا يكونُ عليه في غيره . وليس شيءٌ من هذه المعاني التي ذَكَرْنَاها في هذه المواضع في الفاتحة ، فيجوزُ قطعُ الهمزة فيها وإلقاءُ حركَتِهَا منها على السَّاكن قبلها .

---

(١) في (ص) : القليل إلى الكثير .

(٢) ساقط من (ش) .

فإن قال : إنَّ هذا الاسمَ فيها[1] محذوفٌ منه الهمزةُ ، والألفُ واللاَّمُ عِوَضٌ من المحذوف عندكم ، فهلاَّ جاز ثَبَاتُها في الوصل لكونها عِوَضاً ،كما جاز ثَبَاتُهَا فيه لَمَّا كان عِوَضاً في قولك : أفأ للهِ لَتَفعَلَنَّ ؟

قيل : إنَّ قطْعَهَا[2] في الفاتحة لا يَلزَمُ ؛ لكونها بدلاً من الهمزة ، ولو وجب ذلك لَلَزِمَ أن تُقطَعَ وتَثْبُتَ في اسم « الله » في كلِّ مَوضِعٍ ؛ إذ كانت الهمزةُ منها محذوفةً في سائر المواضع ، كما أنَّها في هذا الموضع محذوفةٌ ، فلو كان ذلك عِوَضاً لثَبَتَت غيرَ[3] موصولةٍ في كلِّ مَوضِعٍ ،كما ثبتت في قولهم : « أفأ للهِ » ، فإذا لم تَثْبُتْ في موضِعٍ عِوَضاً من حذف الفاء في الدَّرْجِ ، كذلك لا يلزَمُ أنْ تثْبُتَ مُدْرَجَةً في الفاتحة . على أنَّ أبا عثمانَ يذهبُ (فيما حكاه أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس) [4] إلى أنَّ حرفَ التَّعريف في هذا الاسمِ وفي « النَّاس » ليس بعِوَضٍ من حذف الهمزة[5]، واستدلَّ على ذلك بقول الشَّاعر :

إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْـ　　ـنَ على الأُنَاسِ الآمِنِينَا[6]

[7]فقد ثبت فيما قدَّمْناه أنَّ هذه الهمزةَ إثباتُها غيرُ جائز في الوصل ، وإذا لم

---

(١) أي : في الفاتحة .

(٢) أي : همزة الوصل من (أل) التعريف .

(٣) في (ش) : لثبتت موصولة .

(٤) جاءت هذه العبارة في (ش) بعد البيت مع زيادة غير واضحة كما سيأتي .

(٥) انظر ماسبق في صفحة : ٤٦ - ٤٧ .

(٦) سبق ذكره في صفحة : ٤٧ .

(٧) جاء النص في نسخة (ش) : « وهذا حكاه أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس عن أبي عثمانَ ، وحكى حكايةً عن زيادٍ فيها رالالا فيه » .

يجُزْ إثباتُهَا لم يجُزْ إلقاءُ حركَتِهَا على الميم وتحريكُهَا بها .

فأمَّا ما احتجَّ به مَنْ زعَمَ أنَّ الميمَ من قوله تعالى : ﴿ الم * الله ﴾ متحرِّكةٌ بحركة الهمزة من أنَّه بمنزلة قولكَ : « واحدِ اثْنان » في أنْ أُلْقى حركةَ الهمزةِ من «اثنين » على آخِرِ « واحد » فحُرِّكَ بالكسر، فلم يحكِهِ سيبويه ، لكنَّهُ زعَمَ[1] أنهم يُشِمُّون الآخِرَ من « واحد » الضَّمَّ ، وأنَّهم فعلوا ذلك به دون غيره من أسماء العدد لتمكُّنِهِ .

فإن ثَبَتَ ما حَكَى من الكسر من « واحد » فلالتقاء السَّاكنَين دون إلقاء حركةِ الهمزة الموصولة من « اثنين » على آخِرِ الاسم . وكلُّ ما دفَعَ أنْ تُلقَى حركةُ الهمزةِ الدَّاخلةِ على لام التَّعريف في اسم « الله » على الميم ، فهو بعينه يدفَعُ أن تُلقَى حركةُ هذه الهمزةِ على آخِرِ هذا الاسم ؛ لأنه مثلُهُ وداخلٌ في حُكْمِهِ ، وإن كان وضعُ العدد على الوقف ، كما أنَّ وضعَ حروف التَّهجِّي على الوقف[2] .

ألا ترى أنَّ السَّاكنين في امتناع اللَّفظ بهما مُدْرَجَين / في الكلام كامتناع الثَّلاثة، [١٠/ب] فمن حيث لَزِمَ (أنْ تُحرَّكَ الميمُ بعد الياء للدَّرْجِ والوصل بما بعده ، كذلك لَزِمَ)[3] أنْ يُحرَّكَ السَّاكنُ الأوَّلُ من « واحدِ اثْنان » لإدراج السَّاكن الثَّاني من « اثنين » بما قبله ، فليس لهم في هذا حجَّةٌ ، ولا للقول بذلك قوَّةٌ .

---

(١) قال في الكتاب ٣/٢٦٥: « فإن قلتَ: ما بالي أقول: واحدُ اثنان فأُشِمُّ الواحد ، ولا يكون ذلك في هذه الحروف ؟ فلأن الواحد اسم متمكنٌ ، وليس كالصوت » .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١/١٩ .

(٣) ساقط من (ص) .

فإذا لم يجز أن تكونَ الحركةُ في الميم لإلقاء حركة الهمزة عليها ، عُلِمَ أنّها لالتقاء السَّاكنَين ، وإذا كان لالتقاء السَّاكنَين فلا يخلو من أن يكونَ للسَّاكن الثّالث كما ذهب إليه سيبويه[1] ، أو للسَّاكن الثّاني ، فالذي يدُلُّ على أنَّ الحركةَ للسَّاكن الثّالث دون الثّاني ما تقدَّمَ[2] أنَّ هذه الحروفَ مبنيَّةٌ على الوقف دون الوصل ، وإذا كان كذلك لم يمتنع فيها الجمعُ بين السَّاكنَين . ألا ترى أنَّه لو كانت الحركةُ للثّاني لَزِمَ أن تُحَرَّكَ له سائرُ الفواتِحِ الّتي اجتمع فيها ساكنان نحو : ﴿ الم ﴾ ، و﴿ حم * عسق ﴾[3] ونحو ذلك ، فامتناعُهُم من تحريك هذه الحروفِ وجمعُهُم بين السَّاكنين فيها ، دليلٌ على أنّها في ﴿ الم * الله ﴾ ليس بمتحرِّكٍ للسَّاكن الثّاني لكنّه للسَّاكن الثّالث لِما أعْلَمْتُكَ ؛ (إذ لو كان للثّاني لم يُحَرَّك كما لم يُحَرَّك سائرُ ما أَعْلَمْتُكَ مِمَّا أشبهه. فإذا لم يَجُزْ أن تكون الحركةُ في الميم للسَّاكن الثّاني لِمَا أَعْلَمْتُكَ، ثبتَ أنه للسَّاكن الثّالث)[4] كما ذهب إليه سيبويه .

فأمَّا ما حكاه أبو إسحاقَ عن بعض النّحْويين من أنَّ هذا الحرفَ لو كان متحرِّكاً لالتقاء السَّاكنين لوجب أن يُكسَرَ ، وتغليطُهُ له في ذلك ، فقد قال بإجازة الكسر في هذا الحرف بعينه لالتقاء السَّاكنين أبو الحسن[5] ، و لم يَحْكِ

(١) الكتاب ١٥٣/٤ .
(٢) انظر بداية كلام أبي علي .
(٣) سورة الشورى : الآيتان : ١ - ٢ .
(٤) ساقط من (ص) .
(٥) معاني القرآن ٢٢/١ قال الأخفش: « ولو كانت كُسِرت لجاز ، ولا أعلمها إلا لغة » .

سيبويهِ[١] الكسرَ في شيءٍ من ذلك لالتقائهما، وذَكَرَ[٢] قراءةَ مَنْ قَرَأَ : قَافَ ، فزَعَمَ أنَّ الذي فتحَهُ جعلَهُ اسماً للسورة كأنه قال : أَذْكُرُ[٣]. وأجاز أيضاً أنْ يكونَ اسماً غيرَ متمكّنٍ فأُلزِمَ الفتحَ كما حُرِّكَ نحو : كيفَ وأينَ وحيثُ وأمسِ[٤]. وهذه الأشياءُ التي حُكِيَتْ بها هذه الأصواتُ المتقطِّعةُ في مدارجها ليس يمتنعُ تحريكُها لالتقاء السَّاكنين بضربٍ من الحركات ،كما لم يمتنع تحريكُ ما حُكِيَ به غيرُ ذلك من الأصوات نحو: « مَاءٍ » و « غَاقٍ » في حكاية صوت الشَّاة والغُراب. فمَن قرَأَ : « قافَ » فجائزٌ أنْ يكونَ فتحَهُ لالتقاء السَّاكنين ، كما أنَّ مَن قَرَأَ : « قافِ » حرَّكه بالكسر لهما ، فلم يكن يمتنع على قول مَن قال : « قافِ » فكسَرَ لالتقاء السَّاكنين أن يقولَ : « ميمِ »[٥] فيَكسِرُ الميمَ لسكون الياء . قال أبو الحسن: « ولا أعلَمُهُ إلا لُغةً »[٦].

فأمَّا ما ذَكَرَه أبو إسحاقَ[٧] من أنَّ ذلك غَلَطٌ بَيِّنٌ ، وأنه لو جاز ذلك لجاز: كيفِ الرَّجُلُ ، فخطأٌ لا يَلزَمُ ، ولو ورد بذلك سماعٌ لم يدفعه قياسٌ ، بل كان يُثْبِتُهُ ويقوِّيه ويَعْضُدُهُ ولا ينافيه ؛ ألا تراهم قالوا : « جَيْرِ » ، و « كان من الأمر

---

(١) في (ش) : ولم يحك عن سيبويه .

(٢) الكتاب ٢٥٨/٣ ، وهي قراءة عيسى بن عمر . انظر : معاني القرآن للأخفش ٢٠/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٩/٣ ، ومختصر الشواذ : ١٤٤ ، والمحتسب ٢٨١/٢ .

(٣) انظر إعراب القراءات الشواذ ٣٨٨/٢ ، ٥٠٥ .

(٤) قال في الكتاب ٢٥٨/٣ : « ويجوزُ أيضاً أن يكون (ياسينُ) و(صادُ) اسمين غير متمكنين ، فيُلزَمان الفتحَ ، كما ألزمْتَ الأسماءَ غير المتمكنة الحركاتِ نحو : كيفَ ، وأينَ ، وحيثُ ، وأمسِ » .

(٥) يقصد كسر الميم من ﴿ الم ا الله ﴾ .

(٦) معاني القرآن ٢٢/١ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٦٦/١ .

ذَيْتِ وذَيْتِ » ، و « كَيْتِ وكَيْتِ » ، و « حيثِ » ، فحُرِّكَ السَّاكنُ بعد الياء بالكسر ،كما حُرِّكَ بعدها بالفتح في « أَيْنَ » ، فكما جاز الفتحُ بعد الياء لقولهم: « أَيْنَ » ،كذلك يجوزُ الكسرُ بعدها لقولهم : « جَيْرِ » . ويدلُّ على جواز التَّحريك بالكسر لالتقاء السَّاكنين فيما كان قبلَه ياءٌ جوازُ تحريكِهِ بالضَّمِّ كقولهم : « حَيْثُ » ، فإذا جاز الضَّمُّ كان الكسرُ أسهَلَ وأجْوَزَ .

ولو قال له قائلٌ : لو جاء[1] ميمٌ مفتوحةٌ بعد الياء لالتقاء السَّاكنين ، لَمَا جاز لقولهم : « جَيْرِ » وأخواته ، فقَلَبَ عليه ما ذَكَرَه ، وعَكَسَ قولَه ، **لَمَا اتَّجَهَ له عليه برهانٌ** ، ولا وجَدَ لقوله مِن بيان . والقولُ في هذا : إنَّه لو جاء مكسوراً لالتقاء السَّاكنين كان جيِّداً ، كما أنَّه لو وَرَدَ مفتوحاً لاجتماعهما كان حَسَناً .

ويدلُّ على جواز الكسر في هذا الحرف لو أُدْرِكَ في سَمْعٍ أنَّ أصلَ التَّحريك لالتقاء السَّاكنين الكسرُ ، وإنما يُترَكُ إلى غيره في الأسماء والأفعال لِمَا يَعرِضُ في بعض المبنيَّات / من كونه متمكِّناً قبل حاله المُفْضِيَةِ به إلى بنائه ، أو لاتِّباعِ الْمُشاكِلِ مُشَاكِلَهُ ، أو لخلاف هذا الوجه من كراهية اجتماع المِثْلِ مع المِثْلِ ، فإذا جاء الشيءُ على بابه فلا وجهَ لرَدِّه ولا مساغَ في دفْعِهِ ، على أنَّه لو جاء مخالفاً لبابه لَلَزِمَ أنْ نَتَّبِعَهُ ، ولم يجز لنا أن ندفَعَهُ فيما نُعَلِّمُهُ ونُدَوِّنُهُ من هذه القوانين ، إنَّما هو أن نتوصَّلَ بها إلى النُّطق باللِّسَان ، ونُسوِّيَ بين مَن لم يكن من أهل اللغة بتعلُّمِهِ إيَّاها وتمسُّكِهِ بها ، بأهل الفصاحة والبيان ، فإذا ورد السَّمعُ في　[١١/أ]

(١) في (ش) : جاز .

نحو هذا بشيءٍ وجَبَ اتّباعُهُ ، ولم يَبْقَ غَرَضٌ مطلوبٌ بعده .

فإن قال قائلٌ : ما تنكِرُ أنْ يكونَ في منعه الميمَ أن يكونَ محرّكاً لالتقاء السّاكنين بالكسر مصيباً ؛ إذ كان « جَيْرِ » وما ذكَرْتَهُ من الشّاذّ عن القِياس ، وإنْ كان مطّرداً في الاستعمال ، فلا يَسُوغُ أن يُجيزَ تصحيحَ العينِ في نحو : « استقام » ، وإنْ جاء « استَحْوَذَ » مُطّرِداً في الاستعمال .

قيل له : إنّما كان يجب أن يُحكَمَ بشذوذِ « جَيْرِ » ونحوه عن القياس مّما حُرِّكَ بالكسر في التقاء السّاكنين وقبله ياءٌ لو كان المتحرِّكُ بالفتح أكثرَ منه وأشْيَعَ ، فأمَّا والمتحرِّكُ بالكسر مما قبلَه الياءُ أكثَرُ من المتحرِّك بالفتح ، أو مثلُهُ ، أو قريبٌ منه ، فلا يَسُوغُ أن يُحْكَمَ عليه بالشُّذوذ عن الاستعمال؛ ألا ترى أنَّ « استحْوَذَ » و « أغْيَلَت »[1] وبابَه إنما قلنا فيه: إنه شاذٌّ عن القياس لكثرة المعتل في هذا الباب وقلّة الصَّحيح ، ولو كان المصحَّحُ أكثَرَ من المعتلِّ لَمَا قلنا فيه: إنه شاذٌّ في الاستعمال . فتَبَيَّنَ أنَّ منْعَ مجيءِ الميمِ مكسورةً لالتقاء السّاكنين غيرُ سائغٍ من هذا الوجه ؛ إذ كانت المتحرّكاتُ بالكسر من نحوه مثلَ المتحرّكات بالفتح ، بل أكثرُ منه .

* * *

(١) يقال : أغيلت المرأة ولدها : سقته الغَيل وهو لبن المأتية أو لبن الحبلى ، وأغْيَلَت الغنم إذا نُتِجت في السنة مرتين . اللسان (غيل) .

المسألة الرّابعة

وَقال أبو إسحاق[1]:

« فأمَّا « صاد » فقرأها الحسن[2]: ﴿ صَادِ * وَالقُرْآنِ ﴾ فكَسَرَ الدَّالَ ، فقال أهلُ اللُّغة : معناه : صَادِ القرآنَ بعملك ؛ أي : تَعَمَّدْهُ ، وسقطت الياءُ للأمر » .

قال : « ويجوز أنْ يكونَ كُسِرَت الدَّالُ لالتقاء السَّاكنين إذا نَوَيْتَ الوَصْلَ . وكذلك قرأ عبدُ الله بنُ أبي إسحاقَ[3] لالتقاء السَّاكنين ، وقرأ عيسى[4] : ﴿صادَ * والقُرْآنِ﴾، وكذلك : ﴿ نُونَ ﴾ و﴿ قَافَ ﴾ بالفتح أيضاً لالتقاء السَّاكنين » .

قال : « وقال أبو الحسن[5] : يجوزُ أن تكونَ « صَادَ » و « قَافَ » و « نُونَ »

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٦٣/١ - ٦٥ . من باب فواتح السور ، وهذه المسألة متقدمة على سابقتها عند الزجاج ، حيث إنه قدم قبل البدء بسورة البقرة بباب عن حروف التهجي ذكر فيه (ص) وغيره من الحروف التي افتتحت بها بعض السور .

(٢) الحسن بن يسار البصري ، إمام أهل زمانه علماً وعملاً ، توفي سنة ١١٠ هـ . غاية النهاية ٢٣٥/١. وانظر القراءة في : معاني القرآن للأخفش ٢٠/١ ، ومختصر الشواذ : ١٣٩ ، والمحتسب ٢٣٠/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣٨٦/٢ ، والبحر المحيط ٣٨٣/٧ .

(٣) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مولاهم ، المقرئ النحوي البصري . توفي سنة ١١٧ هـ . أخبار النحويين البصريين : ٤٢ ، ومراتب النحويين : ٣١ ، وإنباه الرواة ١٠٤/٢ .

(٤) عيسى بن عمر الثقفي ، المقرئ النحوي البصري ، أخذ عن ابن أبي إسحاق ، وعنه أخذ الخليل بن أحمد . من تصانيفه الإكمال والجامع في النحو ، وهما مفقودان . توفي سنة ١٤٩ هـ . أخبار النحويين البصريين : ٤٩، وإنباه الرواة ١٠٤/٢ ، ومعجم الأدباء ١٤٦/١٦ .

(٥) معاني القرآن ٢٠/١ .

أسماءً للسُّوَر منصوبةً إلاَّ أنَّها لا تُصرَفُ كما لا تُصرَفُ جملةُ أسماء المؤنَّث » .

قال[1] : « والقولُ الأوَّلُ أعني الفتحَ والكسرَ من أجل التقاء السَّاكنين أَقْيَسُ ؛ لأنه[2] يزعُمُ أنه يَنصِبُ هذه الأشـياءَ كأنه قال : اذْكُرْ صادَ ، وكذلك يُجيـزُ في « حم » و « طس » و « يس » النَّصبَ أيضاً على أنهـا أسمـاءٌ للسُّـوَر ، ولـو قـرأَ بهذا قارئٌ لكان وجهُهُ الفتحَ لالتقاء السَّاكنين » .

قال أبو عليٍّ (أيَّده الله)[3] :

أقـولُ : إنَّ ما حكاه أبو إسحاقَ من أنَّ أهلَ اللغة قالوا في قـراءة الحسـن : ﴿ صَادِ ﴾ معناه : « صادِ القرآنَ بعَمَلِكَ » تمثيلٌ ليس بـالجيِّد ؛ ألا تـرى أنَّ الـواوَ على التمثيل غيرُ متعلِّقٍ بشيءٍ ، فلا يَعرِفُ المبتدِئُ ومَن فَوقَهُ أيضـاً مـا معناهـا، وبـأيِّ شـيءٍ تَعَلُّقُهَـا . والجيِّـدُ في مثـالِ هـذا أن يُقـالَ : معنـاه : صـادِ بـالقرآن عَمَلَكَ[4]؛ لِيُعلَمَ بالمثال من الاستدلال أنَّ الواوَ عِوَضٌ من البـاء الجـارَّة على هـذا التَّأويل[5]،كما أنَّـها عِوَضٌ منها في القَسَم ، وأنَّ قولَهُ : ﴿ وَالقُرْآنِ ﴾ في موضع / نصبٍ بالـفـعـل الظَّاهر ، وليس بالفعل المضمَر كقراءة مَنْ أَسْكَنَهَا أو فَتَحَهَـا ، [١١/ب]

(١) أي : الزجاج .

(٢) أي : الأخفش . انظر معاني القرآن ١/٢٠ .

(٣) في (ش) : (قأ أقول) وهو رمز للفارسي نفسه كما ورد في مصنفاته الأخرى كالبصريات كثيراً .

(٤) انظر المحتسب ٢/٢٣٠ . وفي معاني القرآن للأخفش ١/٢٠ : « كأنه قال : صاد الحقَّ بعملك أي : تعمَّده » .

(٥) انظر معاني الحروف المنسوب إلى الرماني : ٦١ ، وجواهر الأدب: ١٩٨ ، والجنى الداني: ١٥٤ .

و« صَادِ » على هذا التّأويل مأخوذٌ من الصَّدَى[1] الذي هو اسمٌ لما يُعارِضُ الصَّوتَ في الجَبَلِ ونحوِه من الأجسام الصَّقيلة والكثيفة (كأنّه صوتٌ آخَرُ)[2].

قال الشّاعرُ[3]:

صَمَّ صَدَاهَا وعَفَا رَسْمُهَا وَاسْتَعْجَمَتْ عَنْ مَنْطِقِ السَّائِلِ

فكأنَّ المعنى - والله أعلَمُ - : ليَتّبعْ عَمَلُكَ القرآنَ مطابقاً وموافِقاً له، كقوله: ﴿ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾[4]. وهذا القولُ[5] إن ثَبَتَتْ رِوَايةٌ به عن الحسن فهو الذي لا يُدفَعُ عن التّأويل والعلمِ بوجوه التّنزيل، وإن لم تثبُتْ به روايةٌ عنه، وإنّما تأوَّلَهُ أهلُ اللُّغةِ، فحَمْلُهُ على أنَّ كَسْرَهُ لالتقاء السّاكنين كما أنَّ فتْحَهُ لذلك أجْوَدُ؛ إذ لم نجد الواوَ تُبدَلُ من الباء الجارَّةِ في غير القَسَم، ووجدْنا هذه الفواتِحَ في أوائل السُّوَرِ قد حُرِّكَت لالتقاء السّاكنين، وكُسِرَت كما فُتِحَت، فحَمْلُها على ما عليه غيرُها أحسَنُ من إخراجها عن جملتها إلى ما لا نظيرَ له. ألا ترى أنّكَ إذا تأوَّلْتَ الكسرَ في ذلك على أنّه أمرٌ بزِنَةِ (فَاعِلْ) خالفْتَ بها قراءةَ مَن فتَحَها بعَينِها، ومَن كسَرَ ﴿ قَافِ ﴾، وجعَلْتَ الواوَ بَدَلاً من الباء في غير القَسَم،

---

(١) نقله عنه ابن جني في المحتسب ٢/٢٣٠.

(٢) وردت هذه العبارة في (ش) عقب البيت مباشرة.

(٣) من السريع لامرئ القيس في ديوانه: ١١٩، وانظر الخصائص ٧٦/٣. وهو ثاني أبيات قصيدته التي مطلعها:

يَا دَارَ مَاوِيَّةَ بِالحَائِلِ فَالسَّهْبِ فَالخَبْتَيْنِ مِنْ عَاقِلِ

(٤) سورة القيامة: آية: ١٨.

(٥) أي: المروي في معنى قراءة الحسن البصري « صادِ » وهو: صادِ القرآن بعملك.

وكانت الواوُ[١] خلافَ التي في قول مَن فَتَحَ فقرأ : ﴿ صَادَ * وَالقُرْآنِ ﴾ ، وإذا قدَّرْتَ الكسرةَ للسَّاكنين ، تشاكَلَت القراءتان وتطابَقَتا ، ولم تخالِفْ واحدةٌ منهما الأخرى ، ومع هذا فليس بممتنعٍ في اللَّفظ ، ولا بمردودٍ في المعنى ، بل كِلا الأمرَين يَعْضُدُه ويُثْبِتُهُ ولا يَدفَعُهُ .

أمَّا اللَّفظُ فلأنَّ الكلمةَ على زِنَةٍ[٢] لا تُنكَرُ ، والواوُ من الباء في غيره قد أُبدِلَ .

وأمَّا المعنى فلأنَّ ما أشبَهَهُ من الأمرِ في التَّنزيل قد ثَبتَ وحُضَّ عليه وكُرِّرَ كقوله ﷻ : ﴿ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾[٣]، ونحو ذلك من الآي .

وزعمَ الفرَّاءُ[٤] أنَّ قولَهُ : ﴿ صَاد ﴾ معناها كقولِكَ : وَجَبَ وا للهِ، كأنَّهُ قالَ : وَجَبَ والقرآن ، فإنْ كان ذلك رُوِيَ عن بعض المفسِّرين ، وإلاَّ فلستُ أعرِفُهُ . فأمَّا تمثيلُهُ إيَّاه بـ « وَجَبَ » فرديءٌ ؛ لأنه ذَكَرَ فِعْلاً لم يُسْنِدْهُ إلى فاعلٍ ، فليس يُعلَمُ ما فاعلُ الوجوب ، ولا بم يتعلَّقُ ، وإذا كان ذلك كذلك لم يكن كلاماً .

فإن قال قائلٌ : فيكونُ فاعلُهُ المصدَرَ ، كأنَّهُ وجَبَ الوُجُوبُ ، كما قُلْتُمْ في قوله : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾[٥] المعنى :

---

(١) في (ش) : القراءة .
(٢) في (ش) : وجه .
(٣) سورة الأحزاب : آية : ٢ .
(٤) معاني القرآن ٢/٣٩٦ .
(٥) سورة يوسف : آية : ٣٥ .

ثُمَّ بدا لهم بَدْوٌ[١] .

قيلَ له : لا يُشْبهُ هذا « وَجَبَ » ؛ لأنَّ « بدا لهم بَدْوٌ » بمنزلة ظَهَرَ لهم رَأْيٌ ، ثم فُسِّرَ ذلك الرَّأْيُ ما هو بالجملة التي هي « لَيَسْجُنُنَّهُ » ، فلذلك كان حسناً مفيداً ؛ إذ كان في المعنى بمنزلة قولكَ : ثمَّ بَدَا لهم سَجْنُهُ ، فإنْ شَبَّهَ « وَجَبَ الوجوب » بما تَلَوناه ، فقدجَمَعَ بين مختلفَين ، ووفَّقَ بين أمرين غير مشتبهين .

وزعَمَ[٢] أنه يُقَالُ : إنَّهُ أرادَ : لَكَمْ أهلكنا ، فلمَّا فصَلَ بينهما حَذَفَ اللاَّمَ ، مثلُ قولِهِ : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾[٣] بعد قوله : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ .

[دخول اللامات على (كم)]

وهذا الذي ذَكَره[٤] غيرُ جائزٍ البتّةَ[٥] عندنا ؛ وذلك أنه لا مَدخَلَ لشيءٍ من اللاّمات على « كم » ، أمَّا التي للابتداء فتمتنعُ من الدُّخول عليها من جهتَين :

إحداهما : لانتصاب « كم » بالفعل الذي بعده ، وهي لا تَدخُلُ على المفعولات .

---

(١) وهذا قول أبي العبَّاس المبرد حيث اعترض على سيبويه ، وخطَّأ تفسيره ، وأبدى رأيه قائلاً : « كأنه والله أعلم : ثم بدا لهم بَدْوٌ ، قالوا : ليسجننه ، ولم يذكر (قالوا) لدلالة الكلام عليه » . انظر : الانتصار : ١٨٧ .
وهناك قولان آخران : أولهما : لسيبويه وهو أنَّ الفاعل (ليسجننه) .
وثانيهما : أن معنى بدا له في اللغة ؛ أي : ظهر له ما لم يكن يعرفه ، فالمعنى : ثم بدا لهم أي : لم يكونوا يعرفونه ، وحذف هذا لأن في الكلام عليه دليلاً ... انظر الكتاب ١١٠/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٩/٢ .

(٢) أي الفراء في كلامه عن جواب القسم . انظر معاني القرآن ٣٩٧/٢ .

(٣) سورة الشمس : آية : ٩ .

(٤) في (ش) : « ذكرناه » .

(٥) في (ش) : « في النية » .

والجهةُ الأخرى : أنَّ هذه اللاَّمَ إنَّما تدخُلُ على المبتدأ الذي تتسلَّطُ عليه الأفعالُ الدَّاخلةُ على المبتدأ والخبر وما ضارعها ، فإذا لم يَجُزْ دخولُ هذه الأفعالِ عليه ، لم يَجُزْ دخولُ لامِ الابتداء ؛ لأنها تبقى متعلِّقةً ، و « كم » في كلتا جهتيها الخبرِ والاستفهامِ لا يَعمَلُ فيها ما قبلها ، ولا تُبنَى عليه ، وإنَّما تُبنَى الجملةُ التي هي فيه على ما قبلها،/ فالحكْمُ لها من دونها . وأمَّا الداخلةُ على الأفعال دون [١٢/أ] الأسماء نحو: لَيَنْطَلِقَنَّ ، ولقد قام زَيدٌ ، فإنها تختصُّ بالدُّخول على الأفعال دون الأسماء ، وإذا كان كذلك لم يكن لها على «كم » مَدْخَلٌ ؛ إذ كانت اسماً.

فإن قال قائلٌ : فما يُنكِرُ أنْ تكونَ اللاَّمُ التي تَدخُلُ على الأفعال مُرَادةً في «كم » محذوفةً لطول الكلام ، وأنَّ دخولها في «كم » العاملُ فيه « أهلَكْنا » بمنزلة دخولِهَا على « إلى » المعلّقة بالفعل المنتصبةِ الموضعِ في قوله تعالى : ﴿ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُوْنَ ﴾[1] فكما جاز دخولها على الجارِّ المنتصب الموضع ، كذلك يجوز دخولها على « كم » المنتصبة ؟

فالجوابُ عندي : أنَّ التَّقديرَ بهذه اللاَّم في قوله ﷻ : ﴿ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُوْنَ ﴾ أن تكون داخلةً على « تُحشَرون ». ألا ترى أنَّ القَسَم إنما وقع على أنهم يُحشَرون لا على الجارِّ والمجرور، فالمقسَمُ عليه الفعلُ، وهو المؤكَّدُ باللاَّم والمتلَقِّي للقَسَم . وإنَّما دخلت اللاَّمُ على الجارِّ لتقدُّمِهَا عليه ، ولم تدخل إحدى النُّونَين على الفعل لوقوعه على الحرف ،كما لم تدخُلْ في قوله : ﴿ فَلَسَوْفَ

---

(١) سورة آل عمران : آية : ١٥٨ .

﴿ تَعْلَمُونَ ﴾[١] لوقوعه على الحرف ، وجاز دخولها على الحرف في كلا الموضعين؛ إذ المرادُ به التَّأخيرُ، كما جاز دخولُ لام الابتداء في مثل: إنَّ زيداً لطَعَامَكَ آكِلٌ، إذ المرادُ به التَّأخيرُ إلى الخبر . فإذا كان التَّقديرُ ما ذَكَرْنَا ، لم يجز أن يكونَ ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ بمنزلة ﴿ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُوْنَ ﴾ في جواز دخول اللاَّم عليها ،كدخولها في « كم »؛ إذ كان دخولها في قوله تعالى : ﴿ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُوْنَ ﴾ بمنزلة دخوله على الفعل حسب ما تكون عليه هذه اللامُ في سائر مواضعها ومتصرَّفاتها. وليس يَسُوغُ تقديرُ دخولها على الفعل في «كم » .

فإن قال قائلٌ : فقَدِّرْ دخولَهَا على الفعل الذي هو « أهلَكْنَا » وبعد «كم » كما قَدَّرْتَ دخولَهَا على الفعل الذي بعد الجارِّ .

فالجوابُ : أنَّ اللاَّمَ التي للقَسَم لا يجوزُ تقديرها بعد «كم » ، ووقوعُهَا على الفعل النَّاصب له ؛ لأن « كم » لا تخلو من أن تكون خبراً أو استفهاماً ، وفي كلتا جِهَتَيْهَا لا يتعلَّقُ شيءٌ مما قبلها بها، فلو قَدَّرْتَ اللاَّمَ داخلةً على قوله: « أهلَكْنَا »، لم يجُزْ أنْ تكونَ جواباً ؛ لِمَا ذَكَرْتُ من انقطاع ذلك في كِلاَ وجهَيه مما قبله .

فإذا امتنع بما ذَكَرْنَا دخولُ واحدةٍ من اللاَّمَين على « كم » ، ولم يَسُغْ تقديرُها فيها لِمَا بَيَّنَّا ،كما جاز تقديرُها في قوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ ، تبيَّنَ أنَّ قولَ الفرَّاء : « ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ جوابٌ للقَسَم » خَطَأٌ .

وقد ذَكَرْنَا وجوهَ اللاَّماتِ في هذا الكتاب عند ذِكْرِنَا لقوله ﷻ: ﴿ يَدْعُو

---

(١) سورة الشعراء : آية : ٤٩ . وفي (ش) : « ولسوف » .

﴿لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾[١] ذِكْراً يستوفيها بوجوهها قريباً من تقصِّيها .

قال الفرَّاءُ : وقيل[٢]: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾[٣] قال : وذلك بعيدٌ لذِكْرِ قَصَصٍ مختلفةٍ جَرَتْ بينهما[٤] .

وليس يمتنع عندي لِجَرْيِ هذه القَصَصِ أن تكون عليه ، وإن كان الأحسَنُ غيرَه ، وليس الفصلُ بهذه القَصَصِ بينهما بأبعَدَ من ذِكْرِ أمرٍ في سورةٍ يكونُ الجوابُ عنه في سورةٍ أخرى ، كقوله ﷻ حكايةً عن قائِلِه: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَراً مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذاً لَخَاسِرُونَ﴾[٥]، وقوله : ﴿وَقَالُوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الأَسْوَاقِ﴾[٦]، و﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً مَسْحُوراً﴾[٧]، ثمَّ قال : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾[٨]، و﴿مَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لاَ يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[٩] ونحو هذا ، فكذلك هذا لا يمتنع ، والله أعلم .

---

(١) سورة الحج : آية : ١٣ . وانظر المسألة [٨٩] .

(٢) أي: في جواب القسم . انظر معاني القرآن ٢/٣٩٧ .

(٣) سورة ص: آية : ٦٤ . وقد أقحم في نسخة (ش) بعد الآية كلمة (فالجواب) .

(٤) عبارته في معاني القرآن ٢/٣٩٧ : « فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية والله أعلم » .

(٥) سورة المؤمنون : آية : ٣٤ .

(٦) سورة الفرقان : آية : ٧ .

(٧) سورة الإسراء آية : ٤٧ ، وسورة الفرقان : آية : ٨ .

(٨) سورة يوسف : آية : ١٠٩ ، والنحل : آية : ٤٣ . وفي (ش) : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلاَّ رِجَالاً﴾ وهي في الأنبياء : ٧ .

(٩) سورة الأنبياء : آية : ٨ .

فأمّا ما حكاه أبو إسحاقَ[١] عن أبي الحسن[٢] مِن جواز كـونِ « صـادَ » و« قافَ » و « نونَ » أسماءً للسُّوَرِ منصوبةً ، إلاَّ أنَّهَا لا تنصرفُ كمـا لا تنصرفُ أسماءُ المؤنَّث . فقد قاله سيبويهِ[٣]، وزعم أنَّ انتصابه على « اذكُرْ » . وينبغي أنْ يُعلَمَ أنَّ سيبويهِ (لم يُرِدْ)[٤] بتمثيله انتصابَ / هـذا أنَّهُ علـى جهـة القَسَـم بهـذه الفواتح كقوله[٥]: [١٢/ب]

أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ - اللهَ - نَاصِحُ

لأنَّ ذلك ممتنعٌ غيرُ سائغ .

فإن قلتَ : فمِنْ أينَ امتنع وهذه السُّوَرُ قرآنٌ ، وقد أقسَمَ اللهُ ﷻ به ظاهراً وعلى ما لا إشكالَ فيه كقوله تعالى : ﴿ **وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ** ﴾[٦] ﴿ **وَالْقُرْآنِ**

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٦٤ .

(٢) معاني القرآن ١/٢٠ ، وانظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٨٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٤٥٠ . وراجع ما سبق من حديث عن « صاد » وقول أبي الحسن فيها في المسألة السابقة .

(٣) الكتاب ٣/٢٥٨ . قال سيبويه : « وقد قرأ بعضهم: ﴿ ياسينَ والقرآنِ ﴾، و﴿ قافَ والقرآنِ ﴾، فمَن قال هذا فكأنه جعله اسماً أعجمياً ، ثم قال : اذكُر ياسينَ . وأما صادُ فلا تحتاج إلى أن تجعله اسماً أعجمياً ، لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ، ولكنه يجوز أن يكون اسماً للسورة فلا تصرفه » .

(٤) ساقطٌ من (ش) .

(٥) صدرُ بيتٍ لذي الرمة في ملحق ديوانه ٣/١٨٦١ ، وهو بتمامه :

أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللهَ نَاصِحُ　　　وَمَن قلبُهُ لي في الظِّبَاءِ السَّوَانِحِ

وانظر : الكتاب ٢/١٠٩ ، ٣/٤٩٨ ، وتحصيل عين الذهب : ٥١٣ ، والمخصص ١٣/١١١ ، وشرح المفصل ٩/١٠٣ . والشاهد فيه : نصب المقسَم به وهو لفظ الجلالة لما حذف حرف الجر ، وأوصل إليه الفعلَ المقدرَ ، والتقدير : أحلف بالله ، ثم حذف الجارَّ ، فعملَ الفعلُ فنصَبَ . والسانحُ من الظباء : ما أخذَ عن ميامن الرامي فلم يمكنه رميُهُ حتى يتحرَّفَ له فيتشاءمَ به .

(٦) سورة ص : آية : ٢ .

الْمَجِيْدِ ﴾[1] ونحو ذلك ؟

فالذي يمتنع هذا له من الجواز أنَّ القَسَمَ على هذا التّأويل يبقى غيرَ متعلّقٍ بمُقْسَمٍ عليه . ألا ترى أنَّهُ إذا قال : « قافَ » و « صادَ » فنصبَه بأنَّهُ مُقْسَمٌ بـه ، لم يتلَقَّهُ محلوفٌ عليه . يدلُّكَ على ذلك استئنافُكَ باسمٍ آخرَ لا يجوز عطفُهُ على هذا الاسم الأوَّلِ إذا قدَّرْتَهُ مُقْسَماً به لانجراره بالواو .

فهذا التّأويلُ الذي ذكَرْنا امتناعَهُ في هذه الفواتح لا يخلو الاسمُ المنجَرُّ فيه من أحد أمرَين : إمَّا أنْ يكونَ معطوفاً على ما قبله ، وإمَّا أن يكون مستأنَفاً منه منقطعاً . فلا يجوز أن يكون معطوفاً على ما قبله ؛ لانجراره وانتصاب المعطوف عليه . فإذا لم يجز ذلك ثبَتَ أنه منقطعٌ مما قبله ، وأنَّ الواوَ للقَسَم لا للعطف ، وإذا كان كذلك لم يكن الأوَّلُ قَسَماً . ألا ترى أنَّ الخليلَ وسيبويهِ لم يُجيزا في قوله تعالى : ﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى** ﴾[2] كونَ الواوَين اللّتَين بعد الأولى قَسَماً كالأولى ، فقالا فيهما[3]: إنَّهما للعطف لمَّا كان يلزَمُ في إجازة ذلك من بقاء القَسَمِ الأوَّلِ غيرَ متعلّقٍ بمُقسَمٍ عليه .

فإن قلتَ : فما يُنكِرُ أنْ يكونَ قولُهُ : « اُذْكُرِ القرآنَ » مَخرَجُهُ على غير القَسَم ، وأنَّهُ مُقسَمٌ عليه ،كأنَّهُ قال : اُذْكُرْ صادَ والقرآنِ . فتكونُ هذه الأشياءُ

---

(١) سورة ق : آية : ٢ .
(٢) سورة الليل : الآيات : ١ ـ ٣ .
(٣) انظر الكتاب ٥٠١/٣ .

مُقسَماً عليها ، ويكون ما بعدها قَسَماً كقولك : اُذْكُرْ زَيداً وا للهِ ؟

فذلك غيرُ جائزٍ من أجل أنَّ هذه الأسماءَ المقسَمَ بها المنْجَرَّةَ بالواو قد تُلُقِّيَتْ بما هو أجوبةٌ لها ؛ ألا ترى أنَّ قولَهُ تعالى : ﴿ **وَالْقَلَمِ** ﴾[1] قد أُجيب بقوله : ﴿ **مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ** ﴾ .

وكذلك ﴿ **صَاد** ﴾ وسائرُ هذه الأسماء المقسَم بها .

فالوجْهُ عندنا فيمَن فَتَحَ شيئاً من هذه الفواتح أنْ تُحْمَلَ على التقاء السَّاكِنَين، كما أنَّ مَنْ كَسَرَ لم يكُنْ إلاَّ كذلك .

* * *

(١) سورة القلم : آية : ٢ .

المسألة الخامسة

قال[١] في قوله ﷻ : ﴿**الَّذِيْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيْمُوْنَ الصَّلَاةَ**﴾ [البقرة : ٣] بعد كلامٍ كثيرٍ ذَكَرَه في حذف الهمزة من (أَفْعَل) الذي هو فعلٌ ماضٍ في المضارع :

« الأصلُ في (يُقِيم) : يُؤَقْيِمُ ولكنَّ الهمزة حُذِفَت لأنَّ الضَّمَّ دليلٌ على ذوات الأربعة ، ولو ثَبَتَ لوَجَبَ إذا أنبأتَ عن نفسِكَ (أن تقولَ)[٢] : أنا أُؤَقْيِمُ[٣] ، فتجتمعُ همزتان فاستُثْقِلَتَا ، فحُذِفَت الهمزةُ التي هي فاءُ الفعل ، وتبعَ سائرُ الفعل ذلك » .

قال أبو عليٍّ (أيَّدَهُ الله)[٤]:

[الأفعال التي تحذفُ منها أحرف العلة]

اعْلَمْ أنَّ الأفعال لا تخلو من أن تكون ثلاثيةً أو رباعيةً ، والثلاثيةُ لا تخلو من أن تكون أصولاً أو ذواتَ زوائِدَ وكذلك الرباعيُّ ، وجميعُ هذه الأصناف في اختلافها تَنْتَظِمُ أبنيَةُ مُضَارِعِهَا ما يتضمَّنُ أمثلةَ ماضيها إلاَّ أنْ يكونَ الأوَّلُ حرفاً مجتَلَباً في الابتداء لسُكُونِ ما بعدَه ، أو حرفَ علَّةٍ . وحروفُ العلَّةِ : الواوُ والياءُ

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٧٢ - ٧٣ .
(٢) ساقط من (ش) .
(٣) في (ش) : أقيم .
(٤) عبارة : « قال أبو علي أيده الله » ساقطة من (ش) .

والهمزةُ . فالأوَّلُ الذي يُحذَفُ فيه حرفُ العلَّةِ في المضارع على ضربَين :

أحدهما : أنْ يكونَ الحرفُ أوَّلَ ثلاثيٍّ أصلٍ .

والآخَرُ : أن يكون أوَّلَ ثلاثيٍّ ذي زيادةٍ .

فالحرفُ الأوَّلُ المعتلُّ من بنات الثَّلاثة ينقسمُ بانقسام حروف العلَّة وهي : الياءُ والواوُ والهمزةُ ، والذي يطَّرِدُ حذفُهُ من ذلك الواوُ من المضارع إذا كانت فاءً واقعةً بين ياءٍ وكسرةٍ ، ثمَّ يتبَعُ سائرُ حروف المضارَعَةِ الياءَ ، فتُحذَفُ الواوُ معهنَّ كما حُذِفَت معها ، ولا تُحذَفُ في غير (يَفعَلُ) .

[حذف الواو في المضارع]

فأمَّا الياءُ إذا كانت فاءً ، فلا يُحذَفُ في المضارعة كيف كان بناؤُهُ . وحَكَى سيبويهِ[1] على جهة الشُّذوذ: « يَئِسُ » مثل : يَعِدُ .

[١٣/أ] ونظيرُ هذا في القلَّةِ ما حَكَى من / قولهم في مضارع « وَجَدَ » : يَجُدُ[2] .

والهمزةُ مثل الياء في الإتمام وتركِ الحذف إلاَّ ما جاء من قولهم : كُلْ وخُذْ .

[حذف الهمزة في المضارع]

والضَّرْبُ الآخَرُ الذي يُحذَفُ فيه الحرفُ الأوَّلُ من الثُّلاثيِّ ذي الزِّيادة الثَّابتِ في الماضي من المضارع هو بناءُ (أَفْعَلَ) نحو : أَكْرَمَ ، وأَعْطَى ، وآمَنَ ، وهذه الهمزةُ تُحذَفُ في المضارع كراهيةً لاجتماع الهمزتَين ،كما ذَكَرَ سيبويهِ[3] ،

---

(١) الكتاب ٤/٥٤ ، قال سيبويه (رحمه الله) : « وزعموا أنَّ بعضَ العرب يقولُ : يَئِسَ يَئِسُ فاعلم ، فحذفوا الياءَ مِن (يفعِلُ) لاستثقال الياءات ههنا مع الكسَرَات ، فحذف كما حذف الواو ، فهذه في القلّة مثلُ : يَجُدُ » .

(٢) الكتاب ٤/٥٤ - ٥٥ ، قال سيبويه (رحمه الله) : « وإنَّما قلَّ مثلُ (يَجُدُ) لأنهم كرهوا الضَّمَّةَ بعد الياء ،كما كرهوا الواوَ بعد الياء فيما ذَكَرْتُ لكَ ، فكذلك ما هو منها ، فكانت الكسرةُ مع الياء أخفَّ عليهم ، كما أنَّ الياءَ مع الياء أخفُّ عليهم ... » .

(٣) الكتاب ٤/٢٧٩ ، وانظر : التعليقة عليه ٤/٢٦٠ - ٢٦١ ، والنكت ٢/١١٦٥ .

ثمَّ أُتبِعَ سائرُ الحروف الهمزةَ ،كما أُتبِعَ في باب « وعَدَ » الياء[١].

والدَّليلُ على أنَّ حذْفَهَا لكراهيـة التقائهمـا : أنَّـهُ حيـثُ أُبـدِلَ منهـا حـرفٌ مُقارِبٌ لها أُتِمَّ و لم يُحْذَفْ ، فقالوا : يُهَرِيقُ ، (وجاء على ما كان يَلزَمُ أن يكونَ عليه هذا المثالُ ، هذا في مَـنْ فَتَـحَ فقـالَ : يُهَريـقُ)[٢]. فأمَّـا مَـنْ أسْكَنَ فقـالَ : أَهْرَقْتُ أُهْرِيقُ ، فإنَّهَا عنده مِثْلُ : أَسْطَعْتُ وأُسْطِيعُ . جعَلَ الهاء عِوَضاً مِمَّا دخـل الكلمةَ مـن الضَّعـف والتَّهيُّـؤ للحـذف في الجـزم والوقف ، كـما أنَّ السِّينَ في « اسْطَعْتُ » كذلك ، وحذفُها مطَّرِدٌ في الكلام ، وربَّما أثبَتَهَا الشَّاعرُ في الضَّرورة. أنشَدَ سيبويهِ[٣]:

كُرَاتُ غُلَامٍ في كِسَاءٍ مُؤَرْنَبِ

فأمَّا قولُهُ[٤]:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

فعلى هذا وجْهُهُ . و « أُثْفِيَّةٌ » على قياس قوله هذا (أُفْعُولَةٌ)[٥] . قال : أحمـدُ

---

(١) يقصد أن الواو تسقط من المضارع في مثل (يَعِدُ) ، قالوا: لأن الواو وقعت بين الياء والكسـرة ، أما في مثل: (أعِدُ ، ونعِدُ ، وتعِدُ) فلا ياء قبل الواو ، قالوا: هنا أتبعت هذه الحروف الياءَ فحذفت الـواو معها كما حذفت مع الياء في (يعد) . وانظر دقائق التصريف ٢٢٣ .

(٢) ساقط من (ص) .

(٣) الكتاب ٢٨٠/٤ ، وهو عجز بيت من الطويل لليلى الأخْيَلِيَّة في ديوانها : ٥٦ ، وفيه (مرنب) بـدل (مؤرنب) . وصدره :

تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ الرؤُوسِ كَأَنَّهَا

تصفُ قَطاةً تدلَّت على فراخها وهي حُصُّ الرُّؤوس لا ريش لها ، والحُصُّ: جمع أحص وحصـاء مـن حصَّ شعره إذا انجرد وتناثر . وكرات: جمع كرة .

وانظر الشاهد في : المقتضب ٣٨/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ .

(٤) من السريع، وهو لخُطام المجاشعي ، انظر: الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٨٠/٤ ، والمنصف ١٩٢/١، وشرح شواهد شرح الشافية: ٥٩. والبيت أنشده المصنف في المسائل البغداديـات: ٣٩٨، والمسـائل البصريات ٥٣٨/١، وراجع الخزانة ٣١٣/٢ وأماكن أخرى منه .

(٥) انظر المنصف ١٩٣/١ ، وسر الصناعة ١٧٣/١ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٩ ـ ٦٠ .

ابنُ يحيى[١] عن ابن الأعرابيِّ[٢]: جاء فلانٌ يَثْفُوهُ ، ويَثْفِيهِ ، ويَثِفُهُ ، ويَكْسُوهُ ، ويَذْنُبُهُ ، ويَدْمُرُهُ ، كُلُّهُ بمعنًى واحدٍ . فـ « يُؤَثْفَيْنْ » على هذا (يُؤَفْعَلْنْ) ، ويجوزُ أنْ يكونَ (يُفَعْلَيْنْ) مثل : يُسَلْقَيْنْ[٣] .

قال أبو زيدٍ[٤]: «[يقال]: تأثَّفنا بالمكان إذا أَلِفوهُ و لم يَبْرَحُوهُ » ، فـ« يُؤَثْفَيْنْ » على هذا (يُفَعْلَيْنْ) ، وأُثْفِيَّة (فُعْلِيَّة) ، ومن كلا المعنيين يجوز أن نأخذَ أُثْفِيَّةً ؛ لأنَّهُم يَصِفُونها في أشعارهم بالخُلُود والإقامة والعَكْفِ والرُّكُود. وتأثَّفنا : أقَمْنَا ، كما أنَّ يَثْفُوهُ : قَامَ مَقَامَه . وحَمْلُهَا على أنَّهَا (أُفْعُولَة) والهمزةُ زائدةٌ كأنَّهُ أقوى؛ لأنَّ هذه الكلمةَ أكثَرُ تصرُّفاً ، ولا يمتنعُ الوجهُ الآخَرُ .

ويجوزُ في « أُثْفِيَّة » في مَنْ جعلَها (أُفْعُولَة) أنْ تكونَ اللاَّمُ ياءً إذا أخَذَه مِن « يَثْفِيه »، ويجوزُ أنْ تكونَ واواً . وكونُهُ من الواو أكثَرُ ؛ لأنَّ « يَثِفُهُ » لا يكونُ إلاَّ من الواو .

فإن قلتَ : هلاَّ قلتَ : إنَّهُ من الياء[٥] مِن قولِ مَنْ قال : يَثْفِيه ؛ إذ لو

---

(١) ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ . و لم أقف على نقله هذا فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٢) هو محمد بن زياد الأعرابي ، نحويٌّ عالم باللغة والشعر ، راويةٌ كثيرُ الحفظ . سمع الأعرابَ واستكثر منهم . قرأ على المفضل ، وجالس الكسائيَّ . من أشهر تصانيفه (النوادر) . توفي سنة ٢٣١ هـ . انظر أخباره في : طبقات النحويين : ١٩٥ ، وإنباه الرواة ١٢٨/٣ ، ومعجم الأدباء ١٨٩/١٨ ، ووفيات الأعيان ٣٠٦/٤ .

(٣) المنصف ١٩٣/١ .

(٤) النوادر : ٣٢٥ . وكلمة « يقال » ساقطة من النسختين ، والتوجيه من النوادر .

(٥) في (ص) : الواو .

كانت من الواو[١] لَصَحَّت ؛ لأنَّهُ لا شيءَ يُوجِبُ قلبَهَا ياءً من كسرةٍ وياءٍ مُدغَمٍ فيها ؟

قيل له : إنَّ (أُفْعُول) قد تُقلَبُ اللامُ فيه إذا كانت واواً كثيراً ؛ ألا تراهم قالوا : « أُدْحِيُّ النَّعَامِ »[٢] وهو مِن دَحَا يَدْحُو . وحروفٌ كثيرةٌ مثله ، فكذلك « أُثْفِيَّة » .

فأمَّا قولهم : « الأُرْوِيَّة » للأنثى من الوُعُول ، فقد شرحناه في « المسائل المشكلة »[٣] .

وأمَّا « الأُرْبِيَّة » [لأصلِ الفَخِذِ][٤] فتكون (أُفْعُولَة) مِن رَبَا يَرْبُو أُرْبِيَّةً لارتفاعِهِ على سائر أعْظُمِ الرِّجْلِ في النِّصْبَةِ ، أو لزيادتها عليه في الخِلْقَة .

وإنْ شئتَ كان (فُعْلِيَّة) من « الإِرْب » الذي هو بمعنى التَّوَفُّر[٥] ، من قوله في الحديث : « أنَّهُ أُتِيَ بِكَتِفٍ مُؤَرَّبَةٍ »[٦] ، ومن قولهم : « فلانٌ أَرِيبٌ »[٧] إذا وُصِفَ بالكمال وتوفُّرِ العقل . وقال أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسنِ بنِ دُرَيد[٨] : « قالوا:

(١) في (ص) : الياء .
(٢) أُدْحِيُّ النعام : هو موضعها الذي تفرخ فيه . وهو (أُفعولٌ) على هذا ، انظر الصحاح (دحا) . قال ابن سيده في المحكم : « يكون من الياء والواو » المحكم ٣/٣٢٩ .
(٣) وهي المسائل المعروفة بـ(البغداديات) : ١٢٧ - ١٣٠ .
(٤) تكملة يستقيم بها السياق ، وانظر اللسان (ربا) .
(٥) انظر اللسان (أرب) ، والتاج (أرب) ١/٣٠١ .
(٦) انظر غريب الحديث لابن الجوزي ١/١٨ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/٣٦ . وتكملته : « أنَّهُ أُتِيَ بِكَتِفٍ مُؤَرَّبَةٍ فأكلها وصلَّى ولم يتوضَّأْ » . ومؤرَّبة : أي متوفرة لم ينقص منها شيءٌ .
(٧) انظر الصحاح واللسان (أرب) .
(٨) المتوفى سنة ٣٢١ هـ ، ولم أقف على قوله هذا في الجمهرة ، وانظر اللسان (ربا) ١٤/٣٠٧ .

جاء فلانٌ في أُرْبِيَّةٍ ؛ إذا جاء في جماعةٍ من قومه » .

فأمّا « الأُثْبِيَّةُ » للجماعة فـ(أُفْعُولَة) ؛ لقولهم : ثُبَةٌ ، فالمحذوفُ اللامُ، وقالوا : « ثَبَّيْتُ الرَّجُلَ »[1] إذا جمعْتَ محاسِنَهُ ، فالهمزةُ زائدةٌ ولا تكون فاءً .

* * *

[الكلام على (أَيْبُلي)]

مسألةٌ من هذا الباب[2] :

أنشدَنا مَن نَثِقُ بروايته عن الدِّمَشْقيِّ[3] عن قُطْرُبٍ[4] للأعْشَى[5]:

وَمَا أَيْـبُلِيٌّ عَلَى هَيْكَلٍ   بَنَاهُ وَصَلَّبَ فِيْهِ وَصَارَا

---

(١) انظر اللسان (ثبا) .

(٢) أي باب « أُربيَّة » و « أثفيَّة » و « وأُرويَّة » التي سبق الحديث عنها آنفاً .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بـ(قطرب) ، لازم سيبويه وكان يدلج إليه ، فإذا خرج رآه على بابه فقال له: ما أنت إلا قطرب ليلٍ ، فلقب به . توفي سنة ٢٠٦ هـ. انظر معجم الأدباء ٥٣/١٩ ، وبغية الوعاة ٢٥٢/١ .

(٥) من المتقارب ، في ديوانه : ١٠٣ ، يمدح قيس بن معديكرب . وقد أنشده أبو علي في المسائل البصريات ٢٦٧/١ ، والمسائل الحلبيات : ٣٦٨ ، ٣٧٤ . وانظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٩٣ ، والخصائص ١٩٤/٣ ، والمحتسب ٦٣/١ ، والمنصف ١٦٣/١ ، والمخصص ١٠١/١٣ ، والخزانة ٢١٨/٧ (عرضاً) .

وأَيْبُليٌّ (ويقال: أبيلي): صاحب أيبل وهي العصا التي يُدَقُّ بها الناقوس، وفيها لغاتٌ انظرها في الخزانة نقلاً عن صاحب القاموس . والهيكل: موضعٌ في صدر الكنيسة يقرب فيه القربان. وصُلِّب : صُوِّرَ فيه الصليب . (الديوان) ، وانظر المعرب : ٣١ .

قال أبو عليٍّ :

فقوله: « أَيْبُـلِيٌّ » لا يخلو من أحد أمرين :

إمَّا أن يكونَ الاسمُ أعجمياً أو عربيّاً ، فإن كان الاسمُ أعجميّاً فـلا إشـكالَ فيـه ؛ لأنَّ الأعجمـيَّ إذا عُـرِّبَ لا يُوجِـبُ تعريبُـهُ أن يكـونَ موافقـاً / لأبنيـة العربيّ[1]، وإن كان عربياً جاز عندي أن يكونَ أَيْبُـلِيٌّ (فَيْعُلِيٌّ)[2] من قوله[3]: [١٣/ب]

بِهِ أَبَلَتْ شَـهْرَيْ رَبِيْعٍ ...

ونحوِه ، إذا اجتزَأَتْ بالرُّطْب عن الماء[4]. فكذلك هذا الرَّاهِبُ قد اقتصر بمـا على هَيكَلِهِ ، واجتزأ به ، وانقطَعَ عن غيره .

فإن قلتَ : فقد قال سيبويهِ[5]: ليس في الكلام على مثل : (فَيْعُل) ، فكيـف يصحُّ ما ذَكَرْتَه من « أَيْبُلِيٌّ » ؟

---

(١) انظر المسائل البصريات ٢٦٧/١ ، والمعرب : ٣١ .

(٢) قال أبو علي في المسائل البصريات ٢٦٧/١: « وإن كان على (أَفْعُلِيٍّ) فهو خارجٌ عن أمثلتهم ... ولو قيل : هو (أَفْعُلِيٌّ) ولكنه جاز لأن فيه ياءي النسب ، وهما يشبهان هاء التأنيث بدلالة : زنجيٌّ وزنج ، ورومي وروم ، وقد جاء في هاء التأنيث (مَفْعُلَة) ، وليس في الأصول (مَفْعُل) ، فكذلك يجوز: أَفْعُلِيٌّ وإن لم يكن في الأصول (أَفْعُل) لكان وجهاً » .

(٣) من الطويل ، وهو جزء من صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح ديوان الهذليين ٧٢/١ وفيه: « بها أَبَلَتْ ... » ، والضمير راجع إلى الظبية المتقدم ذكرها . وتكملة البيت :

فَقَدْ أَبَلَتْ شَهْرَيْ رَبِيْعٍ كليهِمَا		فَقَدْ مَارَ فيها نَسْؤُهَا واقتِرَارُهَا

مارَ : ماج وذهب وجاء . ونسؤها : بدء سمنها . واقترارها : يقال: تقرَّرت الإبل إذا أكلت اليبيس والحِبَّة فعقدت عليها الشحمَ ، فخثرت أبوالها فيتجسَّدُ على أفخاذها . (شرح الديوان).

(٤) انظر جمهرة اللغة ١٠٢٧/٢ .

(٥) الكتاب ٢٦٦/٤ ، قال رحمه الله : « ولا نعلمُ في الكلام فَيْعُل ولا فَيْعِل في الاسم والصفة » .

فإنّهُ يجوزُ أنْ يكونَ لم يَعْتَدَّ بهذا الحرف لقلّتِهِ،وقد فعل مثلَ ذلك في حروف نحو: « إنْقَحْل »[١]. وأيضاً ففي النِّسبة مثل: تَحَوِيٌّ إذا أضفْتَ إلى « تحيَّـة »، فهـذا لكَ فيه بعضُ الاستئناس أنه قد يجيء في بناء النِّسبة ما لا يجيءُ في غيره . ولا يَبعُدُ هذا ،كما جاء مع الهاء بناءٌ لم يجئ بلا هاءٍ ، والتّاءُ وياءُ النِّسبة أختـان . ألا تـرى أنَّ « زنجيّاً » و « زنجاً » كثيرٌ ، مثل شَعِيرةٍ وشعير[٢]. فكما جاء (مَفْعُلَة) مع الهاء ، ولم يجئ بلا هاءٍ ، كذلك يجوز أن يكون مع ياءَي النِّسب ما لا يجيءُ مع غيرهما لمشابهتهما لهما فيما ذَكَرْنا[٣].

ولمّا كانت الفاءاتُ من ذوات الثّلاثة كما ذَكَرْنا في انقسامها بعدد حروف العلّة ، وكان هذا البناءُ يُنقَلُ إلى (أَفْعَلَ) بالهمزة لمعـان سِوَى الإلحـاق ، نُقِلَ مـا كان الفاءُ منه هَمْزةً ،كما نُقِلَ غيرُهُ وزيدَتْ فيه الهمزةُ وذلـك نحـو : آمَـنَ وآتـى وآذَنَ . وشَرْطُ المضارع أنْ ينتظِمَ حروفَ الماضي إلا ما استُثْنِيَ مـن هـذه الهمـزة وغيرِها ، فكما أنَّ المحذوفَ من نحو : « أَكْرَمَ » و « أَقْعَدَ » في المضارع الهمزةُ دون الفاء ، كذلك المحـذوفُ ممّا كانت فاؤُهُ همزةً هذا الحرفُ الزّائـدُ دون الـذي هـو فاءٌ .

---

(١) رجلٌ إنقَحْل وامرأةٌ إنقحْلَةٌ : مخلَقان مـن الكـبر والهرم ، أنشـد الأصمعي في كتـاب الإبـل : ١٦٣ (ضمن الكنز اللغوي) :

لَمَّا رأتْني خَلَقاً إنقَحْلا

قال ابن جني: ينبغي أن تكون الهمزة في (إنقحل) للإلحاق بما اقترن بها من النون في باب (جِرْدَحْل). انظر الخصائص ٢٢٩/١ ، وشرح التصريف للثمانيني : ٢٦٣ .
وجاء رسم العبارة في نسخة (ش) : « وذلك في حروف حري واسمل » .

(٢) ياء النسب عديلة هـاء التأنيث في السقوط ، فتثبت في المفرد ، وتسقط في الجمع . انظر المحكم ٢١٣/٧ ، والمخصص ١٠١/١٦ .

(٣) من قوله: « أنشدنا » في أول المسألة ، إلى هنا نقله ابن سيده في المخصص ١٠١/١٣ .

فقولُهُ في آخرِ الفصل الذي كتبناه : « حُذِفَت الهمزةُ التي هي فاءُ الفعـل[١] » سَهْوٌ بَيِّنٌ ، والتَّذكير بما ذَكَرْنَاه من هذا يُجزِئُ عن الاحتجاج والإكثـار ، ولـولا أنَّ غَرَضَنَا في هذه المسائل إصلاحُ مواضعِ السَّـهْو لَتَرَكْنَـا ذِكْـرَ هـذا ومـا أشبَهَه لوُضُوحِهِ ، وتجاوَزْنَاهُ إلى غيره .

ألا ترى أنَّ آمَنَ مثلُ أَقْعَدَ، فكما تقولُ : يُقْعِدُ فتَحْذِفُ الهمزةَ وتُثبتُ الفاءَ ، كذلك في قولك : يُؤْمِنُ ، تحذِفُ الهمزةَ الزَّائدةَ لـ(أَفْعَلَ) ، وتُثْبتُ التي هي فاءٌ .

ولكَ في مضارع آمَنَ وآذَنَ[٢] واسمِ الفاعل منه وفي نحوه ضربان : تخفيفُهَـا وتحقيقُهَا ، ولكِلا الأمرين وَجْهٌ ؛ فجهةُ التَّحقيق أنَّـكَ كنـتَ خفَّفْـتَ في المـاضي لاجتماع همزتين ، وفي المضارع لاجتمـاع همزتـين أو ثـلاثٍ . فـإذا زال المعنـى الموجِبُ للتَّخفيف رَجَعْتَ إلى التَّحقيق ، فقُلْتَ : يُؤْمِنُ ، ومُؤْمِن ، فخفَّفْتَ الفاءَ التي كنتَ أبدَلْتَ لاجتماع الهمزتين لزوال اجتماعهما ، والتَّخفيفُ عنـدي أقـوى في مقاييس العربيَّة وأَوْجَهُ ؛ لأنَّ الأفعالَ المعتلَّةَ إذا لَحِقَ بناءً منها علَّةٌ لمعنى ، أُتبِـعَ سائرُ الأبنيةِ العاريةِ من تلك العلَّة المعتلَّ . يَدُلُّكَ على ذلك قولُهُم : يقومُ ، ويبيعُ، وأَقَالَ ، ويُقِيلُ ، ويَعِدُ ، ونَعِدُ ، وأَعِدُ ، ويُكرِمُ ، فكما تُعَلُّ هذه الأشـياءُ لإتبـاع بعضها بعضاً ، كذلك يُعَلُّ « يؤمِنُ » و « مؤمن » لإتباعـه « آمَـنَ » . بـل الإعـلالُ للإتباع في هذا يزدادُ قوَّةً وحُسْناً على غيره ؛ لأنَّهُ يَلزَمُهُ أيضاً الاعتلالُ في قولهم : « أُؤْمِنُ » للإبدال .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/٧٣ .

(٢) في (ص) : آزر .

فإذا أُتبعَ ما اعتلّ في موضعٍ واحدٍ سائرَ الأبنية نحو ما مثّلنا ، فما اعتلّ في موضعَين أَولى بالإتباع[1]، وما ذَكَرْنَاهُ من الحجَّة لإيثار التّخفيف حُجَّةٌ لأبي عمرٍو في قراءته : ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾[2]، واختيارُهُ ذلك على التّحقيق ، وذلك أنَّ حرفَ المضارَعَة المضمومَ صادَفَ حرفاً ينقلبُ أَلِفاً قبلَ أن يَلحَقَهُ ، فلمَّا وَلِيَ المضمومَ ، انقلبت الألِفُ واواً، فعلى هذه الجهة يُوَجَّهُ التّخفيفُ في قوله ، لا على مَن قال: « جُونَة » في تخفيف « جُؤْنَة »[3]، وإنْ كان[4] اللّفظان واحداً ، ومِن ثَمَّ قَرَأَ : ﴿ يَا صَالِحُ ائْتِنَا ﴾[5] فترَكَ الفاء مُعَلَّةً للزوم العلّة لها في غير هذا الموضع ، كما تركها مُعلَّةً / في : ﴿ يُوْمِنُوْنَ ﴾ ، ولم يحقّق الهمزةَ ولم يُرْجِعْهَا ، كما لم يحقّقْهَا في ﴿ يُوْمِنُوْنَ ﴾ . (وقد ذَكَرْنا هذا مستقصًى في موضعٍ آخر[6]، وذَكَرَ الشّيخُ أنَّ هذه المسألةَ فيها زيادةٌ لم تتمَّ)[7] .

[١٤/أ]

* * *

(١) في (ش) : بالاعتلال .

(٢) هي كثيرة في القرآن ، وانظر: السبعة : ١٣٣ ، والإقناع ١/٤٠٨ .

(٣) قال ابن سيده في المحكم ٧/٣٤١ : « الجونة : سُلَيلة مستديرة مغشّاة أَدَماً يُجعل فيها الطيب والثياب، والجمع : جُوَن ، وكان الفارسيُّ يختار جونة بغير همز ، ويقول : هو من الجَوْن الذي هو أسود ؛ لأن الجونة موضعُ الطيب ، والغالب على لون الطيب السواد » ، وانظر الصحاح (جون) .

(٤) كلمة « كان » ساقطة من (ص) .

(٥) سورة الأعراف : آية : ٧٧ ، وسورة هود : آية : ٦٢ . قال سيبويه رحمه الله في كتابه ٣٣٨/٤ : « وزعموا أن أبا عمرو قرأ : ﴿ يَا صَالِحُيْتِنَا ﴾ جعل الهمزةَ ياءً ، ثم لم يقلبها واواً ، ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليسَ منفصلاً . وهذه لغةٌ ضعيفةٌ ؛ لأنَّ قياسَ هذا أن تقولَ : يا غلامُوجَلْ » .

(٦) تحدث الفارسي عن تخفيف الهمز في المسألة [١٠٧] فلتنظر .

(٧) ما بين القوسين لم يرد في (ش) .

المسألة السَّادسة

قال[1] في قوله ﷻ: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ [البقرة:٢٤]:

« جَزَمَ ﴿ لم تفعلوا ﴾ ؛ لأنَّ (لم) أحْدَثَتْ في الفعل المستقبَلِ معنى المضيِّ فجَزَمَت ، وكلُّ حرفٍ لَزِمَ الفعلَ فأحدَثَ فيه معنًى فله من الإعراب على قِسْطِ معناه ، فإنْ كان ذلك الحرفُ (أنْ) وأخواتِها نحو : ﴿ لَنْ تَفْعَلُوا ﴾ و﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ ﴾[2] فهو نَصْبٌ ؛ لأنَّ (أنْ) وما بعدها بمنزلة الاسم ، فقد ضارَعَت (أنَّ)[3] وما بعدها ؛ لأنَّكَ إذا قلْتَ : ظننتُ أنَّكَ قائمٌ فمعناه : ظننتُ قيامَكَ ، وأرجو أنْ تقومَ معناه : أرجو قيامَكَ ، فمعنى (أنْ) وما عَمِلَت فيه كمعنى (أنَّ) الشَّديدةِ وما عَمِلَت فيه ، فلذلك نَصَبَت هي . وجَزَمَت « لم » ؛ لأنَّ ما بعدها يَخرُجُ من تأويل الاسم ، (فكذلك هي وما بعدها يَخرُجان من تأويل الاسم)[4] » .

قال أبو عليٍّ (أيَّده الله) :

أقولُ : إنَّ ما ذَكَرَه من أنَّ « لم » جَزَمَ قولَه تعالى : ﴿ يَفْعَلُوا ﴾ ؛ لأنَّ « لم »

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٠٠ ـ ١٠١ .

(٢) سورة التوبة : آية : ٣٢ .

(٣) العبارة في المعاني ١/١٠٠ : « ضارعت أن الخفيفةُ (أنّ) المشدَّدةَ » .

(٤) ساقط من (ش) .

أحْدَثَتْ في الفعل المستقبَل معنى المضيِّ فجزَمَتْهُ . فإحداثُ « لم » معنى المضيِّ في الاستقبال صحيحٌ ، ولكن يَلْزَمُ إنْ كانت « لم » جزَمَتْ - لأنَّ فيه أنَّهُ جعَلَ المستقبَل بمعنى الماضي - ألاَّ ينجزمَ بـ « لا » في نحو : لا تفعَلْ ، وباللاَّم في نحو : ﴿ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾[1]؛ لأنَّ واحداً منهما لم يجعل الفعلَ المستقبَل ماضياً .

وعلَّةُ الجزم على ما وُضِعَ إنما هو هذا . وليس الأمرُ كذلك ؛ لأنَّ هذَين الحرفَين يجزمان الفعلَ ، وليس يجعلان المستقبَل بمعنى الماضي ؛ ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: لا تفعلْ ولا تضربْ زيداً ، فإنَّما تنهاه عن ألاَّ يفعلَ فيما يُستقبَلُ من أوقاته دون الماضي ، (وكذلك قولُهُ : ﴿ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ أمرٌ بما يُستأنَفُ دون الماضي)[2] ، ولو كان (لم) إنَّما جزَمت لهذا المعنى الذي ذَكَرَ، لَلَزِمَ ألاَّ يُجزَمَ إذا دخَلَ عليه حرفُ الجزاء ؛ لأنَّ حرفَ الجزاء يُحيلُ معنى الكلام في النَّفي - وإنْ كان في المعنى ماضياً - إلى الاستقبال ، (كما أحال معناه في الإيجاب وإنْ كان ماضياً إلى الاستقبال)[3] فكما أنَّ قولَكَ : « إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ » في معنى : « إنْ تَفعَلْ أَفعَلْ » ، كذلك قولُكَ : إنْ لم يَفعَلْ لم تَفعَل ، في معنى : إلاَّ تَفعَل ، فيصيرُ معنى « لم » مع الفعل العامل فيه معنى الاستقبال ، وإلاَّ لم يصحَّ معنى الشَّرط والجزاء فيه ، فيلزمُهُ على هذا ألاَّ يُجزَمَ به إذا كان مع « إنْ » ؛ لعدم المعنى الذي ذَكَرَه فيه ، وتعَرِّيهِ منه ، وذلك كلُّهُ يدلُّ على فساد هذا القول[4] .

(١) سورة الحج : آية : ٢٩ .
(٢) ساقطٌ من (ص) .
(٣) ساقطٌ من (ش) .
(٤) في (ص) : المعنى .

وأيضاً فلو كانت « لم » إنّما جزَمَت لأنها جَعَلَت المستقبَلَ في معنى الماضي ، لوجب ألاَّ يَجزِمَ شيءٌ من حروف الجزاء ؛ لأنهنَّ عكسُهَا وخلافُهَا ؛ ألا ترى أنهنَّ يجعَلْنَ الماضيَ في معنى المستقبَل ، فهنَّ عكسُ « لم » ؛ لأنها تجعلُ المستقبَلَ في معنى الماضي ، فلو كان ما قاله في « لم » صحيحاً، لم يجب أن تجزِمَ حروفُ الجزاء ؛ لأنها خلافُها كما رأيتَ . فهذا أيضاً مما يدلُّ على انتقاض القول الذي ذَكَرَه في « لم » وفسادِهِ .

وأمّا قولُهُ : « وكلُّ حرفٍ لَزِمَ الفعلَ فأحدث فيه معنًى فله من الإعراب على قِسْطِ معناه » فكلامٌ ليس بصَحيحٍ عندي ؛ لأنَّ « سوف » و « قد » يَلزَمَان الفعلَ ، ويُحدِثُ كلٌّ منهما فيه معنًى، وليس لشيءٍ منهما إعرابٌ فيه ؛ أمَّا « قد » فمعناه التَّوقُّعُ والتَّقريبُ من الحال ، وأمَّا « سوف » فتخصيصُهُ الفعلَ بالاستقبال ، وليس لواحدٍ منهما عملٌ في الفعل ، ولا يُتَقرَّبُ بهما ، فهو كلامٌ كما تراه .

وقوله : « فإن كان ذلك الحرفُ « أنْ » وأخواتِهَا نحو : ﴿ **لَنْ تَفْعَلُوا** ﴾[1]، و﴿ **يُرِيْدُوْنَ أَنْ يُطْفِئُوا** ﴾[2]، فهو نَصْبٌ؛ لأنَّ « أنْ » وما بعدها / بمنزلة الاسم » [١٤/ب] ليس بصحيحٍ ، ولو كان علّةُ النّصب في الفعل هو أن يكونَ الحرفُ العامل في الفعل مع الفعل بمنزلة اسمٍ ، لوجب ألاَّ تنصِبَ « لن » و « إذن » ؛ لأنّهما ليسا مع ما بعدهما بمنزلة الاسم كـ « أنْ » ، فقد خلَت « لن » و « إذن » من العلّة التي زَعَمَ أنّها الموجِبَةُ للنّصب في الفعل ، فإذا خَلَتَا منه وجَبَ ألاَّ تنصِبَا الفعلَ ، فَنَصْبُ

(١) سورة البقرة : آية : ٢٤ .
(٢) سورة التوبة : آية : ٣٦ .

هذَين الحرفين للفعل مع أنهما ليسا معه بمنزلة الاسم دليلٌ على فساد ما قال .

فإن قال قائلٌ: في « لن » و « إذن » الفعلُ ينتصبُ بعدهما بإضمار « أنْ » ؟

فقد ذَكَرَ سيبويهِ[1] فسَادَ هذا القول ، وبيَّنَهُ بما يُستَغْنَى عن ذِكْرِهِ في هذا الموضع .

ويدلُّ أيضاً على فساد قوله : أنَّ « أنْ » إنَّمَا نصبَت الفعلَ لأنَّها معه بمنزلة الاسم وجودُنا لِمَا هو مع الفعل بمنزلة الاسم غيرَ ناصبٍ له ، وذلك الشَّيءُ هو « ما » التي تكون مع الفعل بمنزلة المصدر ، وذلك كالتي في قوله ﷻ: ﴿ **وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ** ﴾[2] ، و﴿ **مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ** ﴾[3]، و﴿ **بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ** ﴾[4] فهذه حرفٌ كما أنَّ « أنْ » حرفٌ ، وهو مع الفعل بمنزلة اسمٍ ،كما أنَّ « أنْ » كذلك ، و لم تنصب الفعلَ[5] كما نصَبَتْهُ « أنْ » . فهذا أيضاً يدلُّ على فساد ما ذَكَرَهُ في هذا الفصل .

فأمَّا الدَّليلُ على أنَّ « ما » التي هي مع الفعل بمنزلة المصدر حرفٌ ليس باسم وُقُوعُ[6] صِلَتِهَا بعدها خاليةً من ذِكْرٍ يعودُ إليها حيثُ لا يُحصَى كثرةً في التَّنزيل والشِّعر[7]، فمن ذلك قولُهُ تعالى : ﴿ **بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونْ** ﴾ ، ومنه قولُهُ تعالى :

---

(١) انظر الكتاب ٣/١٦ .
(٢) سورة المائدة : آية: ١١٧ .
(٣) سورة البقرة : آية : ٣ ، وآيات أخرى . وهذه الآية سقطت من (ش) .
(٤) سورة البقرة : آية : ١٠ ، والتوبة : آية : ٧٧ .
(٥) في (ص) : « وانتصب الفعل » .
(٦) في (ص) : مرفوع .
(٧) انظر الأزهية: ٨٣ ـ ٨٨ ، ورصف المباني : ٣٨٠ ، والجنى الداني : ٣٣٠ ، والمغني : ٣٩٩.

﴿ مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ . أفلا ترى أنَّ « ما » ههنا لا تكون بمعنى الذي ؛ لأنَّكَ إنْ قدَّرْتَهَا بمعناه، لَزِمَ أن يكونَ له في الصِّلَة عائدٌ إليه ، وذلك العائدُ ينبغي أنْ يكونَ الهاءَ التي هي ضميرُ الغائب ، ولا يَسُوغُ تقديرُها هنا ؛ لأنه يلزم منه أنْ يكونَ « دُمْتُ » متعدِّياً إلى مفعولٍ، فمن حيث لم يتعَدَّ « دُمْتُ » إلى مفعولٍ لم تكن « ما » هذه اسماً . وقد دَلَلْنا على ذلك في مكانٍ آخَرَ[1] .

وما قلناه من أنَّ « ما » هذه كـ « أَنْ » حرفٌ ليس باسم ،كما أنَّ « أنْ » حرفٌ ليس باسم مذهبُ سيبويهِ[2] والمازنيِّ وأبي العبَّاس[3] .

[وقال بعضُهُم : إنها اسمٌ][4]، وقد ذهب إليه الأخفشُ[5]، وإلى ذلك ذهب فيه أحمدُ بنُ يحيى[6]، ولم يحكِ عن أصحابه فيه خلافاً .

وقولُهُ في « أنْ » : « فقد ضارعت أنَّ وما بعدها ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : ظننتُ أنَّكَ قائمٌ فمعناه: ظننتُ قيامَكَ،كما أنَّكَ إذا قلتَ: أرجو أن تقومَ فمعناه : أرجو قيامَكَ ، فمعنى (أنَّ) الشَّديدة كمعنى (أنْ) الخفيفة فلذلك نَصَبَت » .

فأقولُ : لا تخلو المضارَعَةُ التي ذَكَرَها في « أنْ » لـ « أنَّ » من أن تكونَ في

---

(١) انظر المسائل البغداديات : ٢٧٧ .

(٢) الكتاب ٣/١١ ، ١٥٦ .

(٣) انظر المقتضب ٣/٢٠٠ . وقد نقل بعض النحاة عن المبرد أنه يقول بقول الأخفش في أن (ما) المصدرية اسم . راجع تعليق الشيخ عضيمة رحمه الله على المقتضب .

(٤) زيادة ليستقيم الكلام .

(٥) المنقول عن الأخفش مع ابن السراج والكوفيين أنهم يقولون : إنها اسم . انظر : رصف المباني: ٣٨١ ، والجنى الداني : ٣٣٢ . وراجع معاني القرآن للأخفش ١/٢٢٥ .

(٦) لم أقف على قوله مع أنه تكلم على (ما) وإدخال النون معها في مجالسه ٢/٥٥١ .

لفظها، أو في عملها، أو في معناها، أو في أنّه مع الفعل[١] بمنزلة المصدر، كما أنَّ « أنْ » مع الفعل والفاعل كذلك .

فلا يجوز أنْ تكونَ المشابَهَةُ بينهما في اللَّفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف ، و « أنْ » على حرفين .

ولا يجوز أن تكون مخفَّفَةً[٢] من « أنَّ » الشَّديدةَ ؛ لعمل هذه في الأسماء ، وعملِ الخفيفة في الأفعال، وما دخل من هذه الحروف عاملاً في أحد النَّوعَين لم يدخل على الآخَر ، كما أنَّ[٣] المضارَعَةَ اللَّفظيَّةَ لا يجب أن يُعتَدَّ بها في الحروف خاصَّةً ؛ لأنها لا تكون مشتقة.

ولا يجوز أيضاً أن تكون المشابَهَةُ في المعنى .

وقولُهُ : « فمعنى (أنَّ) الشَّديدةِ كمعنى (أنْ) الخفيفة » إنْ أراد به المعنى الذي يدلُّ عليه كلُّ واحدٍ منهما ، فغيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ معنى كلِّ واحدٍ غيرُ معنى الآخَرِ ، بل هو مخالفٌ لصاحبه . ألا ترى أنَّ « أنْ » معناها : أنها تدلُّ على الشَّيءِ غيرِ الثَّابت في الوقت ، و « أنَّ » تدلُّ على الشَّيء الثَّابت (في الوقت)[٤]، فهي خلافُهَا / في الدَّلالة على المعنى ، ولذلك لم يَجُزْ : عَلِمْتُ أن تقومَ ؛ لأنَّ الكلام [١٥/أ] به كان يؤدِّي إلى المناقضة وخلافِ المطابقة ؛ ألا ترى أنَّ « أنَّ » معناه : ثباتُ

---

(١) في (ش) : الاسم .

(٢) في (ص) : « محذوفة » .

(٣) في (ص) : « إلا على أن المضارعة » .

(٤) ساقطٌ من (ش) .

الشَّيء وتحقيقُهُ ، ومعنى « أنْ » خلافُ ذلك ، فلهذا لم تدخل « عَلِمْتُ » وما أشبهه عليها ، وإنما المستعمَلُ بعد « عَلِمْتُ » أنَّ الشّديدةُ لموافقتها له في المعنى ؛ لأنّه يدلُّ على ثبات الشَّيء ، و « عَلِمْتُ » كذلك ، فاستُعْمِلَت « أنَّ » بعد هذا الضَّرب من الأفعال ، أعني أفعالَ اليقين والتّحقيق ، واستُعمِلَت « أنْ » بعد الأفعال غيرِ الثّابتة المحقّقة نحو: « خِفْتُ » و« رَجَوتُ » وما أشبه ذلك من الأفعال. فقد بَانَ من ذلك أنَّ مشابهتها في المعنى غيرُ جائزٍ، ولا صحيحٌ تشبيهُ أنْ بـ « أنَّ » في المعنى .

ولا يجوزُ أيضاً أنْ تكونَ مشابَهَةُ « أنْ » لـ « أنَّ » (في العمل)[1]؛ لأنَّ هذه تعملُ في الأسماء ، وهذه تعملُ في الأفعال ، والجهةُ التي يَحدُثُ منها النّصْبُ في الأسماء مخالفةٌ للجهة التي يَحْدُثُ منها النّصْبُ في الأفعال ؛ لأنَّ النّصْبَ في الأسماء إنّما يكونُ عن الفعل ، عما شُبِّه به من الأسماء والحروف[2]، وعن نوعٍ من الأسماء، والنّصبُ في الأفعال يكونُ بالحروف، فقد اختلفت جهتا النّصب ، وتبيَّنَ ذلك .

فإذا اختلفا لم تكن مشابَهَةٌ، اللّهمَّ إلاَّ أن يُعتَبَرَ اللّفظُ لفظ النّصبَةِ وللنّصبَة[3]، وإذا كان كذلك فليس لـ « أنْ » مشابَهَةٌ لـ « أنَّ » ،.[كما][4] ليست لـ « لن »

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) في (ص) : « وعن الحروف المشابهة به » .

(٣) هكذا العبارة في (ش) ، وفي نسخة (ص) : « إلا أن تغيير لفظ النصبة وللنصبة » .

(٤) تكملة يستقيم بها السابق .

و « إذن » ، فيجب إن اعتُبِرَ ذلك أن تكونَ « لن » أيضاً مشابهَةً لـ « أنَّ » ، وهذا فاسدٌ .

وإذا بَطَلَ أن تكون المشابَهَةُ في اللّفظِ أو في المعنى أو في العمل ، ثبت أنَّ المشابهةَ إنَّما هو من جهة أنَّ « أنْ » مع الفعل بمنزلة المصدر ، كما أنَّ « أنَّ » مع الاسمين اللّذَين تَعمَلُ فيهما بمنزلته ، وقد تقدَّمَ من قولنا أنَّ هذه المشابَهَةَ التي بينهما لا تُوجِبُ لـ« أنْ » نصبَ الأفعال ، وليست بعلّةٍ لنصب الأفعال ؛ لوجودنا حرفاً آخَرَ هو أيضاً مع الفعل بمنزلة المصدر غيرَ عاملٍ في الفعل النّصْبَ ولا غيرَه ، وهو « ما » التي تكون مع الفعل بمنزلة المصدر، ودَلّلْنا[1] على ذلك في تفسير قوله: ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ وغير ذلك ، على أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يكونَ لها صلةٌ ، وأنَّها حرفٌ كـ « أنْ » ، فأغنى ذلك عن الإعادة هنا .

وقد بَانَ فسادُ القول بأنَّ « أنْ » إنَّما نَصَبَت الأفعالَ لمشابهتها لـ « أنَّ » ووضَحَ .

وقولُهُ : « وجَزَمَت « لم » لأنَّ ما بعدها يخرُجُ من تأويل الاسم » ، فهذا انتقالٌ من العلّة الأُولى وهو قوله : إنَّ « لم » أحدَثَتْ في الفعل المستقبَلِ معنى المضيِّ فجَزَمَت، وقد قدَّمْنَا فسادَ ذلك[2]. ونذكُرُ فسادَ هذا القول الآخَرِ فنقولُ: لو أنَّ « لم » جزَمَتْ لأنَّ ما بعدها يخرُجُ من تأويل الاسم، وكان هذا علّةُ جزْمِهِ لَلَزِمَ أن تجزِمَ « لن » و « إذن »؛ لأنَّ ما بعدهما خارجٌ عن تأويل الاسم ، وإلاّ

(١)　صفحة : ١٢١ .

(٢)　انظر أول المسألة صفحة : ١١٨ - ١١٩ .

يَنصِبَا ؛ لأنَّهُمَا ليسا كـ « أَنْ » التي هي مع الفعل بمنزلة الاسم . فكونُ هذَين الحرفين غيرَ جازمين للفعل مع خروجهما أن يكونا معه بمنزلة الاسم دليلٌ على أنَّ قوله : « لم » إنما جَزَمَ لخروجه عن أن يكون مع الفعل بمنزلة اسمٍ فاسدٌ ، كما أنَّ قولَهُ: إنَّ « أَنْ » إنما نَصَبَت لأنَّهُ (مع الفعل بمنزلة المصدر فاسدٌ؛ لأنَّ « لنْ » و« إذن » قد نَصَبَا ، وليستا كذلك . فقد)[1] تبيَّنَ فسادُ ما ذَكَرَهُ في هذا الفصل ووَضَحَ[2] .

* * *

(١) ساقط من (ص) .

(٢) جاء بعد ذلك في (ص) عبارة : « تمّ الجزء ولله الحمد . بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على محمد وآله . قال في قوله تعالى ... » .

المسألة السَّابعة

قال[1] في قوله ﷻ : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ [البقرة : ٣٨] :

« إعرابُ « إمَّـا » في هـذا الموضـع إعـرابُ حـروف الشَّـرط والجـزاء ، إلا أنَّ الجزاء إذا جاء في الفعل معه النُّونُ الثَّقيلةُ والخفيفةُ لَزِمَهَا « ما »[2]. وفُتِـحَ مـا قبـل النُّون في « يَأْتِيَنَّكُمْ » لسُكون الياء وسكونِ النُّونِ الأُولى » .

قال أبو عليٍّ (أيَّده الله) :

أقولُ : ليس الشَّرطُ والجزاءُ من مواضِعِ النُّونَـين ، إنَّمـا يَدخُـلان علـى الأمـر والنَّهي وما / أشبههما من غير الواجب ، ففي قوله : « إلاَّ أنَّ الجـزاءَ إذا جـاء في [١٥/ب] الفعل معه النُّونُ الثَّقيلةُ والخفيفةُ [لزمها] ما » يُوهِمُ أنَّهُ من مواضعهما في الكلام ، وأنَّ لدخولهما مَسَاغاً فيه ، وإنَّما تَلحَقُ الشَّرطَ في ضرورة الشِّعر كقوله[3]:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١١٧ .

(٢) مذهب الزجاج والمبرد أن الفعل الواقع بعد (إن) الشرطية المؤكدة بـ(ما) يجب تأكيده بالنون ، قالا : ولذلك لم يأت التنزيل إلا عليه . ومذهب سيبويه أنه جائزٌ لا واجبٌ . انظر : الكتاب ٣/٥١٥ ، والمحرر الوجيز ١/٢٦٣ ، والبحر المحيط ١/١٦٨ ، والدر المصون ١/١٩٧ .

(٣) من الكامل ، وهو لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي قالته مع بيتين آخرين لما قَتَلَت باهلةُ أباها . وتمامه :

مَنْ تَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبٍ　　أَبَداً وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

أنشده سيبويه في الكتاب ٣/٥١٦ ، واستشهد به على توكيد فعل الشرط في الضرورة ؛ لأن (ما) غير مقترنة بأداة الشرط . وانظر : شرح أبياته ٢/٢٦٢ (وفيه : قالت بنت أبي الحصين من مِذحَج)، والمقتضب ٣/١٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٦٩ ، وضرائر الشعر : ٣٠ ، والمقرب :

مَنْ تَثْقَفَنْ مِنهُمْ فَلَيْسَ بآئِبٍ أَبَداً ... ...

وكذلك في الجزاء، كقوله[1]:

وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ

وهذا كقوله[2]:

٤٢٩، والخزانة ١١/٣٩٩ . وتثْقَفَنْ : تُدرِكَنْ . يقولُ : مَن ظُفِرَ به من آل قتيبة فليس يرجع إلى أهله ؛ لما في قتلهم من الشفاء للنفوس . قال الأعلم في (تحصيل عين الذهب : ٥٢٣) : إن قتيبة هذا هو قتيبة بن مسلك الباهلي ، واستدرك عليه البغدادي رحمه الله في الخزانة ١١/٤٠٠ وقال بأنه قتيبة ابن معن بن مالك بن أعصر ، وقد حصل للأعلم اشتباه من تشارك الاسمين .

(١) صدر بيت من الطويل ، نسب في الكتاب ٣/٥١٥ لعوف بن عطية بن الخَرِع التيمي، (شاعرٌ جاهليٌّ، عده ابن سلام في الطبقة الثامنة من الجاهليين) ، والبيت بتمامه :

فَمَهْمَا تَشَأْ منهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

قال البغدادي في الخزانة ١١/٣٨٩: « والبيت غير موجود في ديوان ابن الخَرِع ، وإنما هو من قصيدة للكميت بن ثعلبة أوردها أبو محمد الأعرابي في (ضالة الأديب) وهي ... » .

ونُسب إلى الكميت بن معروف الأسدي في حماسة البحتري: ١٥، كما نسب إلى الكميت بن ثعلبة وأكده البغدادي في الخزانة ١١/٣٨٩ كما في نصه السابق ، وهو في ذيل شعره المطبوع : ١٩٥ .

كما نُسب في المقاصد النحوية ٤/٣٣٠ إلى الكميت بن معروف أو الكميت بن ثعلبة ، ومن قبلُ نسبه أبو عبد الله بن الأعرابي إلى الكميت بن معروف ، نقل البغدادي عن أبي محمد الأعرابي قولَه: « وقد أخطأ أبو عبد الله بن الأعرابي في هذا الشعر من جهتين : أولاهما : أنه نسب هذا الشعر إلى الكميت بن معروف ، وهو للكميت بن ثعلبة ، والكميت بن ثعلبة مخضرم وجد كميت ابن معروف » .

وانظر : معاني القرآن للفراء ١/١٦٢ ، والمسائل البصريات ٢/٨٠٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٧٢ ، والضّرائر لابن عصفور : ٣٠ ، والخزانة ١١/٣٧٨ .

أراد : تمنعَنْ بالنون الخفيفة ، وهو جواب الشرط وأكده الشاعر ضرورةً لأنه ليس من مواضع النون.

(٢) رجزٌ اختلف في نسبته ، فقيل: هو لابن جُبابة اللص ، وقيل: لأبي حيان الفقعسي ، وقيل: هو للدُّبيري ، وقيل: لمساور بن هند العبسي ، وقال ابن السيرافي: للعجاج قصيدة يشبه أن يكون منها . راجع تفصيل ذلك في الخزانة ١١/٤١٨ .

وانظر: الكتاب ٣/٥١٦ ، وشرح أبياته ٢/٢٦٦ ، والنوادر: ١٦٤ ، ومجالس ثعلب ٢/٥٥٢ ، وسر الصناعة ٢/٦٧٩، وأمالي ابن الشجري ٢/١٦٥، والإنصاف ٢/٦٥٣ ، وشرح المفصل

يَحْسَــبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

وإن كان في الجزاء أَمثَلَ[١]؛ لأنَّهُ بغير الواجب أشبَهُ ؛ ألا ترى أنَّــهُ خــبرٌ غـيرُ مُثْبَتٍ[٢]كسائر الأخبار .

وفي هذا الكلام مرمًى آخَرُ وهو أنَّ قولَـه : « الجـزاءُ إذا جـاء في الفعـل معـه النُّونُ الخفيفةُ والثَّقيلةُ لَزِمَهُ (ما) » ، يُوهِمُ أنَّ « مـا » لزمـت لدخـول النُّـون ، وأنَّ لَحَاقَ النُّون سـببُ لحاق « ما » ، والأمر بعكس ذلك وخلافُهُ ؛ لأنَّ السَّبب الذي له دخلت النُّونُ الشَّرطَ في قوله :﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾[٣]و﴿ إِمَّا تَرَيِنَّ مِـنَ الْبَشَرِ أَحَداً ﴾[٤] و﴿ إِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُم ﴾[٥] ونحو ذلك عند النَّحْوِيِّين ، إنَّما هــو لَحَاقُ « ما » أوَّلَ الفعل بعد « إنْ » ، فلذلك صار مَوضعاً للنُّونَين بعد أنْ لَمْ يَكُــنْ لهما مَوضعاً .

وإنَّما كان كذلك عند سيبويه[٦] وأصحابِهِ لمشابهة فعلِ الشَّرط بلَحَاق « ما » به بعد « إنْ » دون أخواتها الفعلَ المقسَمَ عليه . وجهةُ المشابهة : أنَّ « ما » حـرفُ توكيدٍ كما أنَّ اللاَّمَ تكونُ توكيداً ، والفعلُ وقع بعدهــا كمـا وقـع بعـد الـلاَّم ، فلمَّا شابَهَت اللاَّمَ في ذلـك ، لَـزِمَ الفعـلَ معهـا في الشَّـرط النُّـونُ كمـا لَزِمَتْـهُ في

٩/٤٣، وضرائر الشعر : ٢٩، والمقرب : ٤٢٩، والخزانة ١١/٤٠٩ .
والشاهد فيه : دخول النون في (يَعْلَمَنْ) ، وهو ضرورة ؛ لأن الفعـل هنـا ليـس مـن مواضـع دخـول النون .

(١) في (ش) : مثل .
(٢) في (ش) : مبت .
(٣) سورة البقرة : آية : ٣٨ .
(٤) سورة مريم : آية : ٢٦ .
(٥) سورة الإسراء : آية : ٢٨ .
(٦) قال في الكتاب ٣/٥١٥ : « وذلك أنهم شبهوا « ما » بـاللام الـتي في لتفعلنّ لما وقـع التوكيـد قبـل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام » . وانظر: ٥١٨ منه، والمقتضب ٣/١٣.

«لِيَفْعَلَنَّ» . فسببُ لَحَاقِ النُّون دخولُ « ما » على ما يذهب إليه النَّحْوِيُّون .

وكان لُزُومُ النُّونِ لفعل الشَّرط الوجْهَ ؛ لدخول الحرف قبله إذ كان في خبرِ غيرِ مُثْبَتٍ[1]، ووجَدْنَا أخباراً مثبتةً لَزِمَتْهَا النُّونُ لدخول هذا الحرف أوائِلَهُنَّ وذلك قولهم: « بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ »[2] و « وبأَلَمٍ مَا تُخْتَنَنَّهْ »[3] و « بجَهْدٍ ما تَبْلُغَنَّ »[4] و :

في عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيْرُهَا[5]

فإذا لَزِمَت النُّونُ هذه الأخبارَ الصَّرِيحَةَ لمكان الحرف ، فلزومها في فعل الشَّرط أوجَبُ .

هذا ما اعتلَّ به أصحابُنَا في دخول النُّون هذا الموضِعَ ، ولُزُومِهَا له[6].

وللسَّائل بعدُ أن يسألَ فيقولَ : لِمَ لَزِمَت النُّونُ فعلَ الشَّرط مع « إنْ » إذا لحقَتْهَا « ما » دون سائر أخواتها ؟ وهلاَّ لَزِمَت سائرَ أفعال الشَّرط إذا دخلت

---

(١) في (ش) : في خبر غير واجب مبت مثبت .

(٢) مثلٌ يضرب للحث على ترك البطء ؛ أي: اعملْ كأني أنظر إليك . انظر الكتاب ٥١٧/٣ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وجمهرة الأمثال ٢٣٦/١ ، والمستقصى ١١/٢ ، ومجمع الأمثال ١٧٥/١ .

(٣) أي : لا يكون الختانُ إلا بألم ، ومعنى المثل : لا يُدرَكُ الخير ولا يُفعَلُ المعروف إلا باحتمال المشقة . انظر : الكتاب ٥١٧/٣ ـ ٥١٨ ، والمقتضب ١٥/٣ ، ومجمع الأمثال ١٨٨/١ .

(٤) انظر الكتاب ٥١٦/٣ ، والنكت ٩٥٩/٢ . وفي (ش) : « تفعلنَّ » .

(٥) يُرْوَى صدراً لبيتٍ ، وتمامه :

في عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيْرُهَا ... قديماً ويُقتَطُ الزِّنادُ من الزَّنْدِ

ويروى عجزاً لبيت آخر تمامه :

إذا ماتَ منهم سيِّدٌ سرقَ ابنُهُ ... في عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيْرُهَا

انظر الكتاب ٥١٧/٣ ، شرح المفصل ١٠٣/٧ ، ٥/٩ ، ٤٢ ، والمقرب : ٤٢٩، والخزانة ٢٢/٤، ٤٠٣/١١ ، وهو أيضاً من أمثال العرب يضرب في تشبيه الولد بأبيه ، انظر المستقصى ٣٨٢/٢ ، ومجمع الأمثال ٤٤٥/٢ .

(٦) انظر المقتضب ١٣/٣ ـ ١٥ ، والأصول ٢٠٠/٢ .

على حرف المجازاة « ما » ، كما لَزِمَتْهُ مع « إنْ » ؛ إذ ما ذكروهُ من الشَّبَهِ بـ « لَيَفْعَلَنَّ » موجودٌ في سائر الحروف ، وقد جاء : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾[1] و﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللهُ ﴾[2] و﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾[3] وكلُّ ذلك لا نونَ معه ؟

فالجوابُ : أنَّ النُّونَ لم تَلْحَق الشَّرطَ مع سائر حروف الجزاء كما لحقت مع « إنْ » ؛ لاختلاف موضِعَي « ما » المؤكِّدَة ، وذلك أنه استُقْبِحَ أنْ يُؤَكَّدَ الحرفُ ولا يُؤَكَّدَ الفعلُ، وله من الرُّتبةِ والمزيَّةِ على الحرف ما للاسم على الفعل ، فلمَّا أُكِّدَ الحرفُ والفعلُ أشَدُّ تمكناً منه قَبُحَ تَرْكُ تأكيدِهِ مع تأكيد الحرف ، وليس سائرُ الحروف التي للجزاء مثلَ « إنْ » في هذا الموضع ؛ لأنها أسماءٌ وهي حرفٌ ، فلا يُنكَرُ أنْ تُؤَكَّدَ هي دون شرطها . ألا ترى أنَّ للاسم من القِدْمَةِ على الفعل مثلَ ما للفعل على الحرف ، فلا يَقْبُحُ لذلك تركُ (توكيدِ الفعل مع الاسم ، كما يَقْبُحُ تركُ)[4] توكيدِهِ مع الحرف .

فإن قلتَ : ما الذي يدلُّ على أنَّ التّوكيدَ لاحقٌ للحرف ، وما يُنكِرُ أنْ يكونَ لَحَاقُهُ للفعل دون حرف الجزاء ، فيكونُ الفعلُ مُؤَكَّداً من أوَّله وآخِرِه مثل « لَتفْعَلَنَّ » ؟

فالذي يدلُّ على لَحَاقه حرفَ الجزاءِ دون الشَّرط أنَّ الوقفَ عليه ، وأنَّ

(١) سورة النساء : آية : ٧٨ .
(٢) سورة البقرة : آية : ١٤٨ .
(٣) سورة الإسراء : آية : ١١٠ .
(٤) ساقط من (ص) .

أحداً لم يقفْ على « إنْ » وحدَها في نحو: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾[١] / فيستأنفوا بـ « ما » مع الفعل ، (كما استأنفوا بـ « لا » مع الفعل)[٢] كقوله تعالى: ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾[٣] . [١٦/أ]

ويدلُّ أيضاً على لَحَاقها للحرف دون الفعل أنَّهَا قد لَحِقَت الحروفَ أيضاً في نحو :

... أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا[٤]

وفي الإدغام أيضاً تقويةٌ ؛ لأنَّ الكلمة لو نُوِيَ فيها الانفصالُ لجاز فيه الإخفاءُ ،كما جاز في : « من مَالِك » وما أشبهه . فكلُّ هذا يدلُّ على أنَّ التَّأكيدَ لاحِقٌ للحرف ، وإذا أُكِّدَ الحرفُ الذي لا يستقلُّ إلاَّ بالفعل بعد « إنْ » (صَحَّ أنَّهُ)[٥] لا يُؤَكَّدُ الفعل ، فافترق فعلُ شَرْطِ « إنْ » وفعلُ شرطِ سائر الحروف التي للجزاء في لزوم النُّون لهما مع « ما » ؛ لافتراقهما فيما ذَكَرْنَاه .

فهذا الذي ذَكَرْنَاه يصلُحُ أن يَحْتَجَّ به مَن زَعَمَ أنَّ النُّونَ لازمةٌ للشَّرط إذا

---

(١) سورة الأنفال : آية : ٥٨ .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) سورة القيامة : آية : ١ .

(٤) من صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه : ٢٤ ، وتمامه :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... إِلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

وانظر البيت في الكتاب ١٣٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٩٧/٢ ، والخزانة ٢٥١/١٠ .

ويأتي البيت في كتب النحاة شاهداً على إلغاء (ليت) للحاق ما لها ، ولذلك يرفع ما بعدها ، ويروى إعمالها فيه أيضاً . (انظر تحصيل عين الذهب : ٢٨٨) .

(٥) ساقطٌ من (ص) .

لحقت « ما » « إنْ » الجزاء . وقد قال ذلك أبو العبَّاس محمَّدُ بنُ يزيدَ[(١)] .

فأمَّا قولُ سيبويهِ في هذا فهو: أنَّ « ما » لمَّا لحقَتْ « إنْ » الجزاءَ ، تبعه الفعلُ منوَّناً بإحدى النُّونَين ، وغيرَ منوَّن بها ، كما أنَّ سائرَ الحروف كذلك . وإذا لم تلزم النُّونُ مع (إنْ كما لم تلزم)[(٢)] في الحروف الأُخَرِ نحو : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا ﴾ ، لم يلزم على قوله الفصلُ بينهما ، كما لزم في قولِ مَن زَعَمَ أنَّ النُّونَ لازمةٌ[(٣)] .

قال سيبويهِ[(٤)]: « من مواضعها - يعني مواضعَ إحدى النُّونَين - حروفُ الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتَّوكيد ، وذلك أنَّهم شبَّهوا (ما) باللاَّم التي في (لَيَفْعَلَنَّ) لمَّا وقع التَّأكيدُ قبلُ على الفعل أَلْزَمُوا النُّونَ آخِرَه ، كما أَلْزَمُوا هذه اللاَّمَ . وإنْ شِئتَ لم تُقْحِمِ النُّونَ كما أنَّكَ إنْ شئتَ لم تجئ بـ(ما) . فأمَّا اللاَّمُ فهي لازمةٌ في اليمين ، فشبَّهوا (ما) هذه إذا جاءت توكيداً قبلَ الفعل بهذه اللاَّم التي جاءت لإثبات النُّون . فمِن ذلك قولُكَ : إمَّا تأْتِيَنِّي آتِكَ ، وأيُّهم مَا يَقُولَنَّ ذلك تَجْزِهِ . وتصديقُ ذلك: ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ ﴾[(٥)]».

فقد دلَّكَ قولُهُ : « وإنْ شئتَ لم تُقحِمِ النُّونَ » على ما ذَكَرْتُ في أنَّكَ في قوله مخيَّرٌ بين إلحاقِ النُّونِ وحذفِهَا في الفعل بعد « إنْ » إذا لحقَتْهَا « ما » ، كما

---

(١) هذا هو المنسوب إليه في كتب النحاة (انظر شرح المفصل ٤١/٩، والهمع ٣٩٩/٤)، ولعل الفارسي هو أول من نسبه ، والذي يتضح لنا من كلام المبرد في الكامل ٣٧٨/١ - ٣٧٩، والمقتضب ١٣/٣-١٥ أنه لا يقول بلزوم النون في هذا الموضع وهو رأي سيبويه . وراجع تعليق الشيخ عضيمة في حاشية المقتضب (٢) ١٣/٣ .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) وهو المبرد كما مرَّ قبل قليل .

(٤) الكتاب ٥١٥/٣ .

(٥) سورة الإسراء : آية : ٢٨ .

أنّكَ مخيَّرٌ في ذلك بعد سائر حروف الجزاء .

ويدلُّكَ أيضاً توفيقُهُ بين « إنْ » و « أي » في تمثيله على ما وصفتُ لكَ ، وهذا هو القياسُ ؛ إذ كان وجهُ لَحَاقِ هذه النّون هذا الموضعَ شَبَهَهُ بـ « لَيَفْعَلَنَّ » كما ذَكَرَه ، وقولُهُم : « لَيَفْعَلَنَّ » نفسُه قد جازَ فيه ألاّ تَلزَمَهُ النُّونُ ـ أعني « ليفعَلَنَّ » ـ إذا أُريدَ به الفعلُ الآتي في المستقبل دون فعلِ الحال (والمشاهَدَةِ كالتي في قوله)[1]: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[2] ؛ لأنَّ أحكامَ هاتَين اللاّمَين ومعانِيَهُمَا مختلِفةٌ وإن اتّفقَت ألفاظُهُما . وقد بسَطْنَا ذلك في كتابٍ آخرَ[3] وشرحناه .

فإذا جاز ذلك في « لَيَفْعَلَنَّ » فهو في : « إمَّا تَفْعَلَنَّ » أَجْوَزُ ؛ لأنَّ التّأكيدَ هنا لم يَلْحَق نفسَ الفعل ، كما لحق في « لَيَفْعَلَنَّ » ، إنّما لَحِقَ شيئاً غيرَه . وأيضاً فاللاّمُ إذا لحقت الفعلَ المقسَمَ عليه فصَلَتْ بين معنَيَي الإيجاب والنّفي ؛ ألا ترى أنّكَ لو قلتَ : واللهِ تَفْعَلُ ، فلم تجِئْ باللاّم لالتَبَسَ بالنّفي[4]، فإذا لم يَلزم النُّونُ في الموضع الذي يجب لُزُومُ اللاّم فيه ، فألاّ يجبَ لُزُومُهُ في « إمَّا تَفْعَلَنَّ » أولى .

فإن قلتَ : بِمَ تَعْلَمُ أنَّ هذا الفعلَ المستقبَلَ المقسَمَ عليه يجوزُ حذفُ النُّون منه كما ذَكَرْتَه ؟

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) سورة النحل : آية : ١٢٤ .

(٣) هو المسائل البغداديات ، انظر : ١٠٣ ـ ١٠٨ ، ١٧٥ ـ ١٨٥ ، ٣٣٥ .

(٤) انظر الكتاب ٥١٨/٣ .

فإنَّ سيبويه قد حكاه فقال[١]: « وقد يستقيمُ في الكلام : إنَّ زيداً لَيضْرِبُ ولَيَذْهَبُ ، ولم يقع ضَرْبٌ (ولا ذَهابٌ)[٢] . والأكثرُ على ألسنتهم كما خبَّرْتُكَ في اليمين » ، يعني أنَّ النونَ تلزمُهُ ، فالقياس إجازةُ خُلُوِّ الشَّرط من إحدى النُّونَين في «إمَّا تَفْعَلَنَّ »،/كما جاز:﴿ **أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ** ﴾[٣] ونحوُهُ . [١٦/ب]

فإن قيل : فما جاء من هذا في التّنزيل كلُّهُ بالنُّون نحو: ﴿ **وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً** ﴾[٤] و﴿ **إِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُم** ﴾[٥] فقد يجيء في التّنزيل ما يجوزُ فيه وجهان على وجهٍ واحدٍ، ولا يُوجِبُ أن يكون غيرُ ذلك غيرَ جائز وإنْ عُلِمَ أنه الوجهُ الأجْوَدُ، فكذلك مجيء الفعل منوَّناً مع « إمَّا » لا يُوجِبُ أنَّ غيرَه لا يجوز ، وإذا عَضَدَ هذا القياسَ الذي ذَكَرْنَاهُ سَمَاعٌ في نَظْمٍ أو نَثْرٍ من كلامهم ، صار قولُ مَن قال : إنَّ هذه النُّونَ تلزَمُ الشَّرطَ بعد « إمَّا » كالسَّاقط .

أمَّا مجيؤُهُ في النَّثر فلا كلامَ فيه ولا خلافَ[٦]. وأمَّا وُرُودُهُ في الشِّعر ففيه حُجَّةٌ أيضاً ؛ إذ لا مَسَاغَ (لحمله على الضَّرورة ، والقياسُ يَعْضُدُهُ ، وسائرُ ما أشبهه يثبتُهُ ، ولا مَسَاغَ)[٧] لأنْ يُحْكَمَ لِمَا اطَّرَدَ في القياس وكَثُرَ في الاستعمال بأنَّهُ الشَّاذُّ ، بل هذه الصِّفةُ إذا كانت في شيءٍ كان بها في نهاية الجودة والتَّقدُّمِ ، أعني الاطِّرادَ في القياس والاستعمال .

---

(١) الكتاب ٣/١٠٩ ، وانظر التعليقة عليه ٢/٢١٥ .
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، وهو غير موجود في الكتاب المطبوع بتحقيق الأستاذ (هارون) .
(٣) سورة النساء : آية : ٧٨ .
(٤) سورة الأنفال : آية : ٥٨ .
(٥) سورة الإسراء : آية : ٢٨ .
(٦) في (ص) : ولا إشكال .
(٧) ساقط من (ش) .

فأمَّا جهةُ القياس فقد قدَّمْنَا ذِكْرَهَا . وأمَّا الاستعمالُ منه فكثيرٌ جدّاً ، فممَّا جاء قد دخلت فيه « إنْ » « ما » المؤكِّدَةُ ، ولم يَلزَم الفعلَ النُّونُ[١] قولُ الأعشى أنشَدَه سيبويه[٢]:

فَـإمَّـا تَـرَيْـنِـي وَلِي لِـمَّـةٌ ... فَـإنَّ الـحَـوَادِثَ أَوْدَى بِـهَـا

وأنشَد أبو زيدٍ[٣]:

زَعَـمَـتْ تُمَاضِـرُ أَنَّنِي إمَّا أَمُتْ ... يَسْـدُدْ أُبَيْـنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وأنشد أيضاً[٤]:

إمَّا تَرَىْ شَمَطاً فِي الرَّأْسِ لاَحَ بِهِ ... مِنْ بَعْدِ أَسْـوَدَ دَاجِي اللَّوْنِ فَيْنَانِ

فَـقَـدْ أَرُوْعُ قُلُوْبَ الغَانِيَاتِ بِهِ ... حَتَّى يَـمِـلْـنَ بِـأَجْـيَـادٍ وَأَعْـيَـانِ

وأنشَد أيضاً[٥]:

---

(١) تكلم الفارسي على هذه المسألة في المسائل البغداديات: ٣١١ ـ ٣١٢ ، وأحال إلى الإغفال.

(٢) الكتاب ٢/٤٦ ، والبيت من المتقارب ، وهو في ديوان الأعشى : ٢٢١ ، وروايته:

فَـإنْ تَـعهَدِيني وَلِي لِـمَّـةٌ ... فَإنَّ الحَوَادِثَ أَلْـوَى بِـهَـا

وقد أنشده أبو علي في المسائل البغداديات : ٣١٢ . وانظر شرح المفصل ٩/٦ ، ٤١ .

(٣) النوادر : ٣٧٥ . والبيت من الكامل، وهو لِسُلْمِيِّ بنِ ربيعةَ الضبي (أو سلمان) كما في الخزانة ٨/٣٦ . والشّاهد من قصيدة في الحماسة ١/٢٨٦ ، والأصمعيات : ١٦١ منسوباً إلى عِلباء بن أرقم . وانظر الشاهد في شرح المفصل ٩/٥، ٤١ ، والهمع ٤/٣٤٠ .

والخَلَّةُ بالفتح : الحاجة والفقر ، والخصلة ، وهي هنا بمعنى الثلمة والفرجة التي يتركها بعد موته .

(٤) النوادر : ١٩٢ ، وفيه : « فإن تَرَى شَمَطاً ... » . والبيتان من البسيط وقائلهما رُومِيُّ بن شَريك الضبي ، قال أبو زيد : (أدرك الإسلام) .

(٥) النوادر : ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ، مع أبيات أخرى واختلاف في الترتيب ، والرجز لرجل من بني فزارة . وانظر الصحاح (لهزم) . والأغثم : الذي قد غلب بياضُهُ سوادَهُ . واللِّهزِمتان : عظمان ناتئان في اللَّحيين تحت الأذنين . والفَينان : رجلٌ فينان الشَّعر أي : حسَنُ الشَّعر طويله .

إمَّا تَرَيْ شَيْباً عَلاَنِي أَغْثَمُهْ
لَهْزَمَ خَـدَّيَّ بِـهِ مُلَهْزِمُهْ
فَرُبَّ فَيْنَـانٍ طَوِيلٍ لِمَمُهْ

وأنشَد أبو عُبَيْدَةَ[١] لبعض الهذليِّين[٢] :

فَـإِمَّا تَـنْجُوَا مِـنْ حَتْفِ أَرْضٍ　　فَـقَـدْ لَحِقَا لِحَتْـفِهِـمَـا لِـزَامَـا

وقال جرير[٣]:

إِمَّا تَرَيْنِي وَهَـــذَا الدَّهْرُ ذُو غِيَرٍ　　فِي الْمَنْكِبَينِ وَفِي الأَصْلاَبِ تَحْنِيبُ
فَقَدْ أَمُدُّ نِجَـادَ السَّـيْفِ مُعْتَدِلاً　　مِـثْـلَ الـرُّدَيْـنِـيِّ هَـزَّتْهُ الأَنَابِيْبُ

وهذا كثيرٌ في الشِّعر جداً ، ففيه دليلٌ على صحَّة قول سيبويهِ[٤]: « إنَّ (إنْ) إذا لحقتها (ما) الزَّائدةُ ، فإلحاقُ النُّونِ الفعلَ وتركُ إلحاقها جيِّدٌ » . فهـذا وكـلٌّ ليس يختلـفُ أنَّ النـونَ إذا دخلـت الشَّـرطَ بعـد « إمَّـا » لازمـةً أو جـائزةً حذفُهَـا وإثباتُهَا ، فإنَّما تَدخُلُ من أجل دخول « ما » ، وأنَّها هي الـتي وَطَّأَت للنُّون هـذا الموضعَ بعد أنْ لم يكن له بموضعٍ .

---

(١) مجاز القرآن ٨٢/٢ . وفي نسخة (ش) : « وأنشد أبو عُبيد » وفيها أيضاً : « من حتف قوم » وفي المجاز : « من حتف يوم » .

(٢) من الوافر . والبيت لصخر الغَيِّ الهذلي يرثي ابنه تَليداً من قصيدة مطلعها :

أَرِقْتُ فَبِـتُّ لم أَذُقِ المَنامَا　　وَلَيْلِي لا أُحِسُّ لَـهُ انْصِرَامَا

انظر شرح أشعار الهذليين ٢٩١/١ والرواية فيه :

فإمَّا يُنْجُوَا مِن خوفِ أرضٍ　　فَقَـد لَقِيَـا حُتُوفَهُما لِزَامَا

(٣) من البسيط في ديوانه : ٣٤٨/١ .
والتحنيبُ : الانحناءُ . والرديني : الرمح المنسوب إلى رُدَينةَ (اسم امرأة) . انظر الصحاح (ردن) .

(٤) سبق ذكرُ نص سيبويه في صفحة : ١٣٢ .

فقولُ أبي إسحاقَ[١]: « أنَّ الجزاءَ إذا جاء في الفعل معه النُّونُ الثَّقيلةُ والخفيفةُ لَزِمَهَا (ما) » رديءٌ ؛ لِمَا فيه من إيهامِ الأمر بعكس ما عليه وخلافِهِ .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أن يكونَ أراد به التَّقديمَ والتَّأخيرَ كأنَّهُ : إنَّ الجزاءَ إذا جاء فيه « ما » أي : إنَّ حرفَ الجزاء إذا لحقَتْهُ « ما » ، لَزِمَ الفعلَ معه النُّونُ الخفيفةُ أو الثَّقيلةُ ، كقوله : ﴿ **إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا** ﴾[٢] و﴿ **إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ** ﴾[٣] .

فإنّا نُحسِنُ الظَّنَّ به ، وعلى الأجْمَلِ نحمِلُ الأمرَ ، إلاّ أنَّ هذا الموضعَ الذي ذُكِرَ ذلك فيه ممَّا لاَ يحتَمِلُ الاتِّسَاعَ الذي احتَمَلَتْهُ الآيُ للعِلْم بها والدَّلالةِ على ما كُلِّفَ فيها ، فيجب أن يُوضَعَ الشَّيءُ فيه موضِعَه وعلى جهته؛ لأنَّ الجميعَ لا يعرفُ هذا تلك المعرفةَ .

وقال أحمدُ بنُ يحيى[٤] في قوله تعالى : ﴿ **فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى** ﴾[٥]: أُدخِلَت النُّونُ هنا لِيُفرَقَ بينها[٦] أن تكونَ حشواً ، وبينها أن تكونَ في معنى

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/١١٧ .

(٢) سورة المائدة : آية : ٦ .

(٣) سورة النحل : آية : ٩٨ .

(٤) قال في المجالس ٢/٥٥١ - ٥٥٢ : « إذا كانت (ما) صلة أدخلوا معها النون الخفيفة والثقيلة ، تقول: اذهب نم عيناً ما أرَيَنَّكَ ، أي : كأنك لم تغب ، وكثيراً ما أرَيَنَّكَ ، أي : كثيراً أرَيَنَّكَ ، وإلى ساعةٍ ما تندمَنَّ . فإذا لم يدخلوا (ما) لم تدخل النون . قال : وإنما فرقوا بين دخول (ما) وخروجها بذلك ... » .

(٥) سورة البقرة : آية : ٣٨ .

(٦) أي : ما .

الذي ، وكذلك : « بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ »(١) و « بعينٍ أَرَاكَ » إذا أسقطوا « ما » أسقطوا النُّونَ .

[١٧/أ] وهذا الذي ذَكَره يُعْرَفُ من قُرْبٍ فَسَادُهُ؛ وذلك أنَّ النُّونَ لو لم تدخل / هنا لعُلِمَ انجزامُ الفعل لفظاً ، أو موضعاً إن كان ممّا لا ينجزمُ في اللّفظ يلزَمُ الجواب . وغيرُ ذلك : أنَّ « ما » في « إمَّا » غيرُ موصولة ، ولم يدخل في ذلك إشكالٌ بغيره، ولا التباسٌ بسواه ؛ ألا ترى أنَّ الموصولةَ لا ينجزِمُ الفعلُ بعدها ، وأنَّ ذلك فيه ممتنعٌ مستحيلٌ ، فلا وجهَ لحمْلِ دخولِ هذه النُّونِ لفَصْلٍ بين معنَيين كلُّ واحدٍ منهما متخلِّصٌ من الآخرِ غيرُ ملتَبِسٍ به . ويدلُّكُ على أنَّ هذه النُّونَ لم تدخل في هذا الموضع للفصل الذي ذَكَرَه بين « ما » أن تكونَ موصولةً وأن تكونَ زائدةً أنَّ الماضِيَ يقع بعدها في نحو : إمَّا ذَهَبْتَ فإنّي ذاهِبٌ ، ونحوِ قولِ الهذليّ(٢):

إمَّا صَرَمْتِ جَدِيْدَ الْحِبَا ... لِ مِنَّا وَغَيَّرَكِ الآشِبُ

فَيَا رُبَّ حَيْرَى جُمَادِيَّةٍ ... تَنَزَّلُ فِيهَا نَدًى سَاكِبُ

ولفظُ الماضي إذا كان صلةً لموصولٍ مثلُهُ إذا كان معمولاً لجازمٍ ، فإذا لم يُحْتَفَلْ بالالتباس في هذا الموضع الذي تتَّفِقُ فيه الصُّورتان في اللّفظ ، فألاَّ يَحْتَفِلوا حيث يختلفُ اللّفظان وتتباينُ الصُّورتان أَجْدَرُ .

---

(١) سبق في صفحة : ١٢٩ .

(٢) هو مَعْقِل بن خويلد الهذلي ، وقال الأصمعي : بل قائل القصيدة خويلد بن واثلة بن مِطْحَل (والد مَعْقِل) . والبيتان من المتقارب ، وهما في شعر أشعار الهذليين ٣٨٩/١ . والآشِبُ : العائبُ ، وأَشَبَهُ بذلك القولِ : عابه به ، وأصله : الذي يخلطُ أي : يخلطُ الكذب بالحقّ ، وعن أبي عمروٍ : الآشبُ: المحرِّشُ .

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ[1]: « وفُتِحَ ما قبل النُّونِ في : ﴿ يَـأْتِيَنَّكُمْ ﴾ لسُكُون الياء وسُكُونِ النُّونِ الأُولى » . فلا تخلو حركةُ الياء بـالفتح من أنْ تكـونَ حركـةً لالتقاء السَّاكنين ، أو تكونَ حركةً بُنِيَ الفعلُ عليها لانضمام الحـرفِ إليـه ، فلـو كانت الحركةُ بالفتح لالتقاء السَّاكنين في: ﴿ يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ ونحوِه ، لَمَـا حُـرِّكَ بهـا في: هَلْ يَضْرِبَنَّ ، ولا تَذْهَبَنَّ . ألا ترى أنَّ السَّاكنين لا يلتقيان في هذا النَّحو كما يلتقيان في المعتَلِّ ، والمتحرِّكُ بالفتح مع ذلـك لازمٌ ، فلـو كـانت الحركـةُ لالتقـاء السَّاكنين ما لَزِمَت هنا ، ففي تحرُّكِ هذا الضَّرْبِ بالفتح - أعني الـذي لا سـاكنَين فيه - ما يدلُّ أنَّ المتحرِّكَ في: ﴿ يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ بالفتح ونحوِه للبناء دون ما ذَكَرَهُ عـن التقاء السَّاكنَين . فإذا ثبتَ أنَّ هذه الحركةَ للبناء بما استَدْلَلْنَا به دون ما ذَكَرَه مـن التقاء السَّاكنَين ، ثَبَتَ فَسَادُ قوله في ذلك . ويدلُّ على أنَّ هـذه الفتحـةَ حركـةُ بناءٍ في: ﴿ يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ ونحوِه من المعتَلِّ والصَّحيـحِ : سـقوطُ عَلَـمِ الإعـرابِ مـن الفعل إذا ثُنِّيَ فيه الفاعلُ أو جُمِعَ نحو : هل تَضْرِبَانِّ وهل تَضْرِبُـنَّ . فلـو لم يكـن الفعلُ مبنياً لَثَبَتَتْ فيه علامـةُ الإعـراب ، ولم يجُزْ سُقُوطُها . وفي امتنـاع علامـةِ الإعراب من لحاقها في هذه المواضع ما يـدُلُّ أنَّ الحركـةَ في فعـل الفـاعل الواحـد حركةُ بناءٍ ، وأنَّ فعلَ الفاعلَين أو الفاعِلِين مبنيٌّ أيضاً مع الحرف كفعل الواحـد ، لولا ذلك لكانت علامةُ الرَّفع ودلالَتُهُ ثابتةً غيرَ مختَزَلَةٍ .

ويدلُّ أيضاً على أنَّ الحركةَ في « هَلْ تَضْرِبُنَّ » و « هَلْ تَأْتِيَنِّي » ونحوِه حركـةُ بناءٍ لا حركةً لالتقاء السَّـاكنَين قولهم : « قُولَـنَّ ذَاكَ » ، و « بِيْعَـنَّ هـذا » ، فـلا تخلو اللامُ من « قُولَنَّ » و « بِيْعَنَّ » من أن تكونَ محرَّكَةً بـالفتح لالتقـاء السَّـاكنين،

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١١٧ .

محرَّكَةٌ لبناء الفعل مع الحرف بالفتح . والذي يُفسِدُ القولَ بأنَّها محرَّكَةٌ للسَّاكنين رَدُّكَ للعينَ في « قُولَنَّ » و « بِيْعَنَّ » . ألا ترى أنَّ اللاَّمَ لو كانت حركتُهَا للسَّاكنَين لم يلزم ردُّ العين ، كما أنَّ حركتَهَا لَمَّا كانت في : « قُلِ الحقَّ » و « بِعِ الثَّوبَ » و « خَفِ اليَومَ » لالتقاء السَّاكنَين ، لم يلزَمْ رَدُّ العين فيه . فرَدُّنَا العينَ في « قُولَنَّ » ونحوه ، وحذفُهَا في « قُلِ الحقَّ » دليلٌ بيِّنٌ أنَّ الحركةَ في « قُولَنَّ » لبناء الفعل مع الحرف على الفتح؛ إذ لو كانت فيه لالتقاء السَّاكنين لَحُذِفَت العينُ وما رُدَّتْ ، كما لم تُرَدَّ في « قُلِ الحقَّ » لَمَّا كانت الحركةُ فيه لالتقاء السَّاكنين . وإنَّما لم تُرَدَّ العينُ المحذوفةُ للسَّاكنَين في « قُل » ونحوِه وإنْ تحرَّكت اللاَّمُ ؛ لأنَّ النيَّةَ بحركتها السُّكُونُ ، وما تحرَّكَ لها من السَّاكن الثَّاني غيرُ لازمٍ ؛ ألا تراكَ / تقولُ : « قُلْ قولاً » فلا تلزَمُ الحركةُ . فاللاَّمُ من « قُلِ الحقَّ » وبابِهِ مثلُ قولِهم : « ضَوٌ »[1] في التَّخفيف ، لَمَّا كان السُّكُونُ مَنْوِيّاً في الواو ثَبَتَتْ آخِراً وحُرِّكَتْ ، وما قبلها متحرِّكٌ ، كما أنَّهُ لَمَّا كان مَنْوِيّاً في « قُلِ الحقَّ » وبابِهِ لم تُرَدَّ العينُ . فلو كانت الحركةُ في لام « قُولَنَّ » وبابِهِ حركةَ التقاء السَّاكنين لم تُرَدَّ العينُ ؛ لِمَا كان يلزَمُ من تقدير السُّكُون في اللاَّم ، كما لم تُرَدَّ في « قُلِ الحقَّ » ، وكما ساغت الحركةُ في الواو المتحرِّكَةِ هي وما قبلها ، ووقوعُهَا طَرَفاً لتقدير السُّكون في كلِّ ذلك ، فرَدُّ العينِ في « قُولَنَّ » ونحوِه دليلٌ واضحٌ أنَّ الحركةَ فيه لغير التقاءِ السَّاكنَين .

[١٧/ب]

فإن قال قائلٌ : ألَسْتُمْ تقولون : إنَّ اللاَّمَ من « اخْشَوُنَّ » محذوفةٌ لالتقاء

---

(١) تخفيف « ضوء » . انظر الكتاب ٣/٥٥٦ .

السَّـاكنَين ، وهو فعلٌ قد لَحِقَهُ النُّونُ ، فهلاّ أجَزْتُمْ على ذلك أن تكون الـلاّمُ في « يـأتِيَنَّ »[١] محرَّكـةً لالتقـاء[٢] السَّـاكنَين ، (كمـا قلـتـم إنّهـا مــن « اخشَــوُنَّ » و « اخشَيِنَّ » ياءُ هذه محذوفةٌ لالتقاء السَّاكنَين)[٣] ؟

فالقولُ : إنَّ الحكْمَ على حركة اللاّم من : ﴿ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ بأنَّـهُ لالتقـاء السَّاكنَين غيرُ سائغٍ من حيثُ قلنا : إنَّ اللاّمَ من « اخْشَوُنَّ » و « اخْشَيِنَّ » محذوفةٌ لالتقاء السَّاكنَين ، وذلك أنَّ النُّـونَ في « اخْشَـوُنَّ » لم تلْحَـقْ لامَ الفعـل فيـلْزَمُ أنْ يُبْنَى معها على الفتح ،كما لحقت في « هَلْ يَأْتِيَنَّكَ » الفعلَ فبُنِيَ معه على الفتـح ، إنَّما لحقت علامةَ الضَّمير ، وقد كانت اللامُ حُذِفَت قبلها ؛ لأنَّهَا سـاكنةٌ مثلهـا ، فلَحِقَت النُّونُ علامةَ الضَّمير ، وقد حُذِفَت الـلاّمُ لالتقائهـا معهـا ، ثـمَّ حُرِّكَـت علامةُ الضَّمير بالضَّمِّ لسكونها وسكون الأُولى . ومن شأن هذه الواو إذا حُرِّكَت لالتقائها مع ساكنٍ أن تُضَمَّ كقوله : ﴿ وَلاَ تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾[٤]. فلحقت النُّونُ العلامةَ ، وقد حُذِفَت اللاّمُ قبلها ، ثمَّ حُرِّكَت بـالضَّمِّ علامـةُ الضَّمـير لِمَـا وَصَفْنَا ، و لم يَلْزَمْ رَدُّ اللاّمِ المحذوفةِ لتحرُّكِ السَّاكنِ الذي من أجله حُذِفَـت ؛ لأنَّ السُّكونَ (في العلامة مَنْوِيٌّ مُرَادٌ ،كما كان في « قُلِ الحقَّ » و « قُمِ اللَّيْـلَ » مُـرَاداً. ألا ترى أنَّ السَّاكنَ الثَّانِيَ)[٥] غيرُ لازمٍ ،كما لا يلزَمُ « بِعِ الثَّوْبَ » ونحـوَه ، فلم

(١) في (ش) : « أن تكون اللام في بابه »

(٢) في (ش) : « لا لالتقاء الساكنين » .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

(٤) سورة البقرة : الآية : ٢٣٧ .

(٥) ساقطٌ من (ص) .

تُرَدَّ اللاَّمُ المحذوفَةُ من « اخْشَوُنَّ زَيداً » لتحرُّكِ علامة الضَّمير، كما لم تُرَدَّ لتحرُّكِهِ في : ﴿ وَلاَ تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ . و لم تَلْحَق النُّونُ في : ﴿ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾[1] علامةَ ضمير، إنَّما تَلْحَقُ نفسَ اللاَّمَ . و لم يمنع شيءٌ من بنائِهِ معه على الفتح ، كما أنَّهَا في « اخْشَوُنَّ » إنَّما لَحِقَ علامةَ الضَّمير دون لام الفعل ، فمَنَعَ لَحَاقُهَا عينَ الفعل من بنائه معها على الفتح ، ولو دخلت على لام الفعل لَبُنِيَ معه على الفتح ؛ ألا ترى أنَّكَ تقولُ : هل تَخْشَيَنَّ زَيداً يا هذا ، ولَتَخْشَيَنَّ زَيداً، فتَبْنِيْهِ على الفتح ،كما يُبْنَى عليه سائرُ الأفعال الدَّاخِلُهَا هذه النُّونُ .

ونظيرُ لَحَاقِ هذه النُّون علامةَ المذَكَّرين في « اخْشَوُنَّ » ، لَحَاقُهَا بعد ضميرِ الجماعة المؤنَّث في « اخْشَيْنَانِّ زَيداً » .

وما ذَكَرْنَاه من بناء الفعل مع النُّون مذهبُ أبي عثمان وأبي العبَّاس[2] وأبي بكرٍ[3]. وقد قال سيبويه[4] (في يَفْعَلُ: «إنَّهُ مع ذلك بُنِيَ على الفتح في لَيَفْعَلَنَّ»)[5]، قال أبو العبَّاس[6]: و لم أرَ القياسَ يجيزُ غيرَ ذلك .

وأخبَرَنا أبو بكرٍ عن أبي العبَّاس أنَّ أبا عثمان قال[7]: إنَّ الفعلَ بُنِيَ مع النُّون على الفتح في « يَفْعَلُ » .

---

(١) سورة البقرة : الآية : ٣٨ .
(٢) المقتضب ٣/١٩ .
(٣) الأصول ٢/١٩٩ .
(٤) الكتاب ١/٢٠ .
(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) ، والعبارة التالية : «قال أبو العبَّاس : و لم أرَ القياسَ يجيزُ غيرَ ذلك » تأخرت فيها إلى ما بعد قول أبي عثمان الآتي .
(٦) انظر الانتصار : ٢٣٤ وفيه: « فهذا القياس » .
(٧) الانتصار : ٢٣٤ . وانظر المقتضب ٣/٢٠ .

فإن قال قائلٌ : فهل لِمَا ذَكَرْتَ من بناء الفعل مع الحرف نظيرٌ يُثْبِتُهُ ويُؤْنِسُ به ؟

فالقولُ : إنَّ إيجادَ نظيرِ الشَّيء إذا ثَبَتَ بدلالةٍ لا يَلزَمُ ؛ لأنَّ قيامَ الحُجَّةِ عليه تُثْبِتُهُ وإنْ تَفَرَّدَ من الأشياء . وقد نصَّ سيبويه على ذلك بقوله[1]: « ولأنّها مع ذلك تُبْنَى على الفتح » إلاّ أنّا مع ذلك نُوجِدُ له غيرَ نظيرٍ ، فمن ذلك قولهم : « يَفْعَلْنَ الهِنْدَاتُ »[2]. ألا ترى أنَّ الفعلَ لَمَّا لحقه هذا الحرفُ بُنِيَ، فهذا فعلٌ بُنِيَ مع حرفٍ وإن لم يكن البناءُ على الفتح .

ومنه أيضاً قولُهُم : « هَلُمَّ » هي عندهم مبنيَّةٌ مع الحرف في قول الجميع من أهل الحجاز وبني تميم[3]؛ ألا ترى أنَّ لغةَ / أهل الحجاز إظهارُ التَّضعيف فيما [١٨/أ] سَكَنَ آخِرُهُ لِجَزْمٍ أو وَقْفٍ نحو: لم يَرْدُدْ وارْدُدْ ، وقالوا في هذا الحرفِ[4] بالإدغام ، وحَرَّكُوهُ بالفتح ليدلُّوا أنّها حركةُ بناءٍ لا حركةَ التقاءِ السَّاكنين . ولا يجوز أن تكونَ الحركةُ فيها لالتقاء السَّاكنين على قولهم ؛ لأنَّ هذَين السَّاكنَين لا يلتقيان في كلامهم ، ومتى لَزِمَ التقاؤُهُما أزَالُوهُ بالبيان وتَرْكِ الإدغام، فلو كانت الحركةُ لالتقاء السَّاكنَين لم تكن في لغتهم و لم تُوجَد ، فإذا لم تكن الحركةُ للسَّاكنين كانت للبناء .

وكذلك قولهم فيها في قول بني تميم ؛ألا ترى أنَّهم مُجْمِعُونَ على أنَّهُ إذا

---

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) هذا التمثيل على لغة أكلوني البراغيث ، وهي لغة حكاها البصريون ونُسبت إلى طيِّئ ، وبعضهم نسبها إلى أزد شنوءة . انظر سر الصناعة ٤٤٦/٢ ، وأوضح المسالك ٩٨/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٥٢٩/٣ ، ٥٣٤ .

(٤) أي : (هلمَّ) .

اتَّصَلَ بالمضاعَفِ المجزوم أو الموقوفِ ضميرُ المفردِ المذكَّرِ أو المؤنَّثِ الغائبِ حرَّكُوهُ في المذكَّرِ بالضَّمِّ ، وفي المؤنَّثِ بالفتح ، فيقولون : مُدُّهُ ومُدَّهَا يا فتى[١]. وهم في ذلك متَّفِقون على « هَلُمُّوا » . ويختلفون بعد ذلك ؛ فأكثرُهُم يُحرِّكُ المجزومَ أو الموقوفَ بالكسر إذا لَقِيَتْهُ ألفُ الوصل[٢]، مثل[٣]:

فَغُضِّ الطَّرْفَ ... ...

وهم على ذلك مُجمِعُونَ على « هَلُمَّ الرَّجُلَ » .

وبعدُ ، فإذا جاز بناءُ الاسم مع الحرف ، كان بناءُ الفعل مع الحرف أجْوَزَ ؛ إذ كان الفعلُ في البناء أَقْعَدَ [٤] وإليه أَقْرَبَ ، والاسمُ منه أَبْعَدَ .

* * *

(١) انظر الكتاب ٥٣٢/٣ ، والتعليقة عليه ٣٩/٤ .

(٢) انظر الكتاب ٥٣٢/٣ - ٥٣٣ .

(٣) جزء من بيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه : ٨٢١/٢ من قصيدته الطويلة :

أَقِلِّي اللَّومَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا　　وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

والبيت بتمامه :

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ　　فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا

وانظر الكتاب ٥٣٣/٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٦٣ .

(٤) في (ص) : « أبعد » .

المسألة الثَّامنة

وذَكَـرَ أبـو إسـحاقَ بـعـد هـذه المسألة في كتابه فقال[1] في قولـه ﷻ : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ ﴾ [البقرة : ١٥٥][2] :

« اختلف النَّحْوِيُّون في فتح هذه الواو ؛ فقال سيبويهِ : إنَّهـا مفتوحـةٌ لالتقـاء السَّاكنَين . وقال غيرُهُ من أصحابه : إنَّهَا مبنيَّةٌ على الفتح ، وقد قـال سـيبويهِ في لام « يَفْعَلَنَّ » : ولأنَّهَا مع ذلك تُبْنَى على الفتحة ، فـالذين قـالوا : « إنَّهـا مبنيَّـةٌ » غيرُ خارجين من قولٍ له ، وكلا القولَين جائزٌ » .

قال أبو عليٍّ :

أقولُ : إنَّ ما حكاه من قول سيبويه : « إنَّهَـا مفتوحـةٌ لالتقـاء السَّـاكنين » ليس لسيبويهِ فيه نصٌّ على هذا اللَّفظ ، بل قد قَدَّمَ في أوَّلِ الكتاب[3] القولَ بنائه باللَّفظِ الذي حَكَيْنَـاهُ[4]، وحيـث لا يجـوزُ أنْ يُتَـأَوَّلَ إلاَّ علـى إرادة البنـاءِ ؛ لأنـه قايَسَ[5] ببنائهم المضارِعَ (يَفْعَلْنَ) ببنائهم إيَّاهُ في (فَعَلْنَ) [6] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٣٠ . وقد قدَّم أبو علي هذه الآية على سابقاتها لتعلقها بما قبلها .

(٢) تقدمت المسألة في النسختين على آيات هي أسبق منها ترتيبا ، وقد آثرتُ إبقاءها على حالها كما أشرتُ سابقاً . والآية التالية والتي رقمها (١٥٦) تحدث عنها الفارسي عرضاً في أواخر المسألة [١٠] صفحة : ١٨٧ .

(٣) الكتاب ١/٢٠ ، وانظر ما سبق ص : ١٤٢ .

(٤) انظر صفحة : ٧٦ .

(٥) في (ش) : « آنسَ » .

(٦) في النسختين : « يفعلن » ، والمفهوم من كلام سيبويه أنه قاس بناء (يفعلْنَ) على (فعلْنَ) حيث قال :

وذَكَرَ[1] في « باب النُّونَين » في حَدِّ الحروف التي قبل النُّونَين : « أنَّ الفعلَ المجزومَ يُحَرَّكُ ؛ لأنَّ الخفيفةَ ساكنةٌ ، والثقيلةَ نونان : الأُولى منهما ساكنةٌ ، والحركةُ فتحةٌ، ولم يكسِرُوا فيلتَبِسُ المذَكَّرُ بالمؤنَّث ، ولم يضُمُّوا فيلتَبِسُ الواحدُ بالجمع » .

قالَ[2]: « وإذا كان فِعْلُ الواحد مرفوعاً ثمَّ لَحِقَتْهُ النُّونُ صَيَّرْتَ الحرفَ المرفوعَ مفتوحاً؛ لئلاَّ يلتبسَ الواحدُ بالجميع » . فذِكْرُ سيبويهِ وقولُهُ : إنَّ حركةَ لامِ (يَفْعَلن) حركةُ بناء في موضِعٍ وبلفظٍ لا يَحتَمِلان غيرَه ، ولا يُجيزان سواه ؛ أمَّا اللَّفظُ فهو : « فلأنَّهَا[3] مع ذلك قد تُبْنى على الفتحة في قولك: هَلْ تَفْعَلَنْ ». وهذا تصريحٌ منه ببنائه بَيِّنٌ .

وأمَّا الموضعُ فلأنَّهُ أراد أن يستشهدَ ويونُس[4] ببناء المضارع (في هذا الموضع)[5] ،كبنائه مع جميع ضميرِ المؤنَّثِ أو علامَتِهِ . فقد حَصَلَ من قول سيبويهِ في هذا الموضعِ أنَّهُ مبنيٌّ .

وأمَّا ما ذَكَرَه في باب « أحوال الحروف التي قبل النُّونَين » من قوله : « إذا كان فعلُ الواحدِ مرفوعاً ثمَّ لحقَتْهُ النُّونُ صَيَّرْتَ الحرفَ المرفوعَ مفتوحاً » فليس في قوله : « صَيَّرْتَهُ مفتوحاً » ما يدلُّ على أنَّهُ أرادَ أن تكونَ الفتحةُ لالتقاء

- « فالنون هنا في (يفعلنَ) بمنزلتها في (فَعَلْنَ) ، وفُعِلَ بلام (يفعلُ) ما فُعِلَ بلامِ (فَعَلَ) لما ذكرتُ لك ، ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك : هل تفعَلَنَّ ؟ » .

(١) أي : سيبويه ، انظر الكتاب ٥/٥١٨ - ٥١٩ .

(٢) الكتاب ٥/٥١٩ . وانظر : المقتضب ٣/١٩ - ٢٠ ، والتعليقة على الكتاب ٤/٢٢ .

(٣) أي : لام (يفعلُ) التي في نص سيبويه .

(٤) انظر الكتاب ٣/٥٢٢ - ٥٢٣ .

(٥) ساقطٌ من (ش) .

السَّاكنين دون البناء ، بل يمنع من توهُّمِ هذا عليه ما نصَّ من بنائه باللَّفظ الذي لا يتوجَّهُ إلى غيره . وليس فيما ذَكَرَه أيضاً في الفعل المجزوم أنَّهُ يُحَرَّكُ ؛ لأنَّ الخفيفةَ ساكنةٌ والثَّقيلةُ نونان من قوله : « الأُولى منهما ساكنةٌ ، والحركةُ فتحةٌ » / ما يدلُّ أنَّ الفتحةَ عنده لالتقاء السَّاكنين دون البناء ، لكن يجوزُ أنْ يكونَ أشار [١٨/ب] بذلك إلى أنَّ البناءَ على الفتح في هذا الموضع يزدادُ حُسْناً ؛ إذ قد يُحَرَّكُ فيه ما لا يَلْزَمُ على الفتح ، (وأنْ يُعْلَمَ اختلافُ الحركات في أواخرِ هذه الأفعالِ لاختلاف فاعِلِيها .

والتَّأوُّلُ في هذه الحركةِ من هذه اللاّمِ أنَّهُ لالتقاء السَّاكنين يمنع منه في مذهبه ما قدَّمَهُ من قوله : « إنَّهَا مع ذلك تُبْنَى على الفتحة »)[١]؛ إذ كان توجيهُهُ إلى الوجه الآخَرِ فاسداً ؛ لِمَا ذَكَرْنَاه مِمَّا دلَّ على فساده .

فإضافةُ القول إلى سيبويهِ بتحرُّكِ هذه اللاّمِ لالتقاء السَّاكنين عندي فاسدٌ ، ويلزمُ مَن نَسَبَ هذا القولَ إليه من أجل ما ذَكَرَه في باب « أحوال الحروف التي قبل النُّونِ » أنْ يَنْسُبَ إليه أنَّ الفعلَ بعد « حتّى » عنده منتصِبٌ بها[٢] لا بإضمار « أنْ » ؛ لقوله في بعض فصول أبوابها[٣]: « فالنَّاصبةُ للفعل هي الجارَّةُ للاسم » ، ولقوله[٤] : « إنَّ حتّى لا تَنصِبُ إلاَّ ما يليها » ، ونحو ذلك .

فإن قال قائلٌ : لا يجوزُ أنْ تكونَ « حتّى » ناصبةً للفعل على قوله ؛ لأنَّهُ قد

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٢) وهو ما عليه الكوفيون . انظر معاني القرآن للفراء ١/١٣٢ ، وشرح التسهيل ٤/٢٤ .

(٣) الكتاب ٣/١٧ .

(٤) لم أقف عليه في مظانه من الكتاب .

ذَكَرَ[١] أنَّ الفعلَ بعد حتّى ينتصبُ بإضمار « أنْ » ، وقد قامت الدلالةُ على انتصابه بإضمار « أنْ » دون حتّى ، و لم يقُلْ أحدٌ من حُذّاق أصحابه : إنَّ «حتّى» ناصبةٌ للفعل .

قيل له : وكذلك الحركةُ في « تأتيَنَّ » ونحوه ، لا يجوزُ أنْ تكونَ لالتقاء السّاكنَين عنده ؛ لأنَّهُ قد ذَكَرَ أنّه للبناء باللّفظ الذي أثْبَتْنَاهُ عنه ، وقامت الدَّلالةُ من أنَّهُ للبناء دون التقاء السّاكنين ، و لم يقل أحدٌ من أصحابه : إنَّ اللاّمَ[٢] متحرِّكٌ لالتقاء السّاكنين ، فإنْ لم يجُزْ أنْ يكونَ قولُ سيبويه : إنَّ « حتّى » ناصبةٌ للفعل مع ما ذكرْنَاهُ من لفظه : « أنَّ النّاصِبَةَ للفعل هي الجارَّةُ للاسم » ،كذلك لا يجوزُ أنْ تكونَ هذه اللاّمُ محرّكةً لالتقاء السّاكنين مع ما ذَكَرَه في باب « أحوال الحروف بعد النُّونَين » . وإنْ جاز كونُ هذا من قوله لِمَا ذَكَرَه في هذا الباب ، جاز نصبُ « حتّى » الفعلَ في قوله لِمَا ذَكَرْنَاهُ من لفظه ، لا فصلَ بينهما .

فإضافةُ هذا القول إليه غيرُ جائزٍ عندنا لِمَا ذَكَرْناه من لفظه ، وهذا اللّفظُ وما يُقيِّدُهُ في موضعٍ تقييداً لا يَحتَمِلُ اللّفظُ معه تأويلاً سوى ما عليه الظّاهرُ. كثيرٌ من « الكِتابِ » يجب أن يُتَفَقَّدَ فلا يُحمَلَ على ما يتناقضُ ، وهو غيرُ قليلٍ . ألا ترى أنّكَ إنْ حَمَلْتَ هذه الحركةَ على التقاء السّاكنَين تَنَاقَضَ فلم يُجامِع القولَ بأنّهُ مُحرَّكٌ للبناء . وكذلك إنْ جَعَلْتَ « حتّى » النّاصبةَ للفعل ، لم يجامع القولَ بأنَّ الفعلَ بعده منتصبٌ بإضمار « أنْ » .

---

(١) الكتاب ٣/٥ - ٦ .

(٢) في (ص) : الكلام .

فقولُ أبي إسحاق[١]: « والّذين قالوا : إنّها مبنيَّةٌ على الفتح غيرُ خارجين من قولٍ له » فاسدٌ ، وقد دَلَلْنا على فسادِ كونِ ذلك قولاً له بما لا يُنكَرُ ، ودَلَلْنا أيضاً في الفصل الأوَّل على فساد القول بأنَّ حركةَ هذه اللاّم لالتقاء السَّاكنين ، فيُستَغْنَى عن إعادة ذِكْرِه عند قولِ أبي إسحاقَ في هذا الفصل[٢]: « وكِلاَ القولَين جائزٌ » .

وذَكَرَ أبو إسحاقَ أيضاً هذه المسألة في سورة (آل عمران) [٣]، فقال في قوله تعالى : ﴿ **لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ** ﴾[٤] : « هذه النُّونُ دَخَلَت مؤكِّدةً مع لام القَسَم ، وضُمَّت الواوُ لسُكُونها وسُكُون النُّون . ويقالُ للواحد: لَتُبْلَيَنَّ ، وتُفتَحُ الياءُ من « لَتُبْلَيَنَّ » في قول سيبويه لسُكُونها وسُكُونِ النُّون ، وفي قولِ غيرِهِ مبنيٌّ على الفتح لضمِّ النُّون إليها ،كما يُبْنَى ما قبل هاء التَّأنيث » .

وذَكَرَ أيضاً في سورة (المائدة)[٥] في قوله : ﴿ **لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ** ﴾[٦]: « هذه اللاَّمُ لامُ القَسَم ، والواو مفتوحةٌ لالتقاء السَّاكنين في قول بعضهم في مثل : « اُغْزُوَنَّ » . فأمَّا « لَتُبْلَوُنَّ » فزَعَمَ سيبويهِ أنّها مبنيَّةٌ على الفتح . وقد أَحْكَمْنَا شرح هذا قبلَ هذا الموضع » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٣٠ .
(٢) الموضع السابق .
(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٩٥ - ٤٩٦ .
(٤) الآية : ١٨٦ . وقد أعاد أبو عليٍّ (رحمه الله) ذِكْرَ هذه الآية في مكانها وأحال إلى كلامه هنا .
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٠٦ .
(٦) من الآية : ٩٤ .

قالَ أبو عليٍّ :

أمَّا ما ذَكَرَه من قوله: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ ﴾ من أنَّ هذه الواوَ ضُمَّت لسكونها وسكونِ النُّون فصحيحٌ ، وكذلك مذهبُ سيبويه[1] فيه والنَّحْويين ، وليست هي بلام الفعل ، لكنَّه / علامةُ الضَّمير ، (كما أنَّ الياءَ في (لَتُبْلَيِنَّ) ياء هذه علامة الضمير)[2]. [١٩/أ]

وقولُ أبي إسحاقَ : « فأمَّا (لَتُبْلَوُنَّ) فزَعَمَ سيبويهِ أنها مبنيَّةٌ على الفتح ، وقد أحكَمْنَا شرح هذا قبل هذا الموضع » فهو سَهْوٌ ؛ لأنَّ « لَتُبْلَوُنَّ » ونحوَهُ لا يُبْنَى فيه الفعلُ مع النُّون على الفتح ، (كما يُبْنَى مع فعل الفاعل المفرَد من هذا النَّحْو ، و لم يقل ببناء الفعل مع النُّون في « لَتُبْلَوُنَّ » ونحوِهِ) ممَّا يلحقُهُ النُّونُ بعد ضمير الفاعل على الفتح سيبويهِ ، ولا أحدٌ من أصحابه عَلِمْتُهُ .

وقد ذَكَرَ هذا الفصلَ الذي كَتَبْنَاهُ من سورة (آل عمران) في قوله : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ أنَّ الواوَ[3] الأُولى ضُمَّت لسكونها وسكونِ النُّون الأُولى . وهذا هو الصَّحيحُ ، وما ذَكَرَه بعدُ ونسَبَهُ إلى سيبويه سَهْوٌ .

فإن قال قائلٌ : فكيف لا يكونُ الفعلُ مبنيّاً مع النُّون على الفتح إذا لحقت بعد ضمير الفاعل في الفعل ،كما يكونُ مبنيّاً معها إذا لحقت الفعلَ نفسَهُ من غير أن تفصِلَ بينهما (الواوُ التي هي)[4] علامةُ ضميرٍ ، وقد يُبْنَى الفعلُ للحاقها إيَّاه

---

(١) الكتاب ٣/٥٢١ .
(٢) ساقط من (ش) .
(٣) في (ش) : النون .
(٤) ساقط من (ش) .

مفصولاً بينه وبين النُّون بعلامة الضَّمير ، كما يُبْنى لِلَحَاقها إيَّاه موصولةً به ؟

فالقولُ : إنّهُ إنْ جَعَلَ الفعلَ مبنياً معها على الفتح مع الانفصال من الضمير كما كان مبنياً معه في الاتصال بغير ضمير ، خَرَجَ إلى ما لا نظيرَ له يُوافِقُـهُ ، ولا مثالَ يُشابِهُهُ ، وذلك أنَّ جميعَ ضُرُوبَ الكَلِمِ المبنيَّةِ لا تجدُ فيـه ثلاثـةَ أشياء شيئاً واحداً، إنما هو اسمٌ مع اسم ، أو اسمٌ مع حرفٍ ، أو حرفٌ مـع فعـلٍ ، أو فعـلٌ مع اسمٍ في قول النَّحْويين ، أو صوتٌ مع (حرفٍ ، أو صوت مع)[1] صوتٍ ، أو حرفٌ مع حرفٍ ، فالمبنيُّ من هذه المركَّبةِ كلِّها شيئان ، وليس فيها ثلاثةُ أشياء ، فلا يجوز ذلك لخروجه عن حدِّ ما أشبهه من المبنيَّة .

فإن قال قائلٌ : فقد قالوا : « لا ماءَ باردَ لَكَ » ، و « لا رجلَ ظريـفَ »[2] ، وهذه ثلاثةُ أشياءَ جُعِلَت شيئاً واحداً ، فكيف لا يجوز على هذا أن يكـون الفعـلُ وعلامةُ الضَّمير والنُّونُ مبنيَّةً على الفتح كما بَنَيْتَ هذا في النفي ؟

قيل : لا يجوزُ هذا كما جاز: « لا رجلَ ظريفَ » ؛ لأنَّ ذلـك لم يُجعَـل فيه ثلاثةُ أشياءَ شيئاً واحداً، إنما جُعِلَ « رجلَ » مع « ظريفَ » اسماً واحداً، ثم أُدخِلَـت عليها « لا » على حدِّ ما تدخُلُ في المفرَدَ ، وإنَّما حَسُنَ هذا فيمـا كـان الثّـاني فيـه الأوَّلَ في المعنى . والدَّليلُ على دخول « لا » في ذلك على الحدِّ الذي ذَكَرْنَاه : أنَّ الذي يقولُ : لا رجـلَ ظريـفَ لـكَ ، ولا مـاءَ بـاردَ لَـكَ ، لا يقـولُ : لا رجـلَ ظريفَ عاقلَ لكَ ، ولا يقولُ : لا ماءَ مـاءَ بـاردَ لَـكَ ؛ لأنَّ ثلاثـةَ أشياءَ لا تُبنـى

---

(١) ساقطٌ من (ش) .
(٢) انظر الكتاب ٢/٢٨٩ .

على حدِّ ما يُبنى عليه شيئان[1]، ولو جاز ذلك التّقديرُ في : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ لجاز هذا .

وأيضاً فكما أنَّ الحرفَ إذا فُصِلَ بينه وبين الاسم الذي بُنِيَ معه في نحو : « لا رجلَ » ، لم يجز البناءُ فيه على الفتح ، كذلك الحرفُ والفعلُ إذا فُصِلَ بينهما لم يجز البناءُ .

فإن قال قائلٌ : فإنَّ الفعلَ عندكَ له من الاتّصال بالفاعل ما يُجريه بمنزلة الشّيء الواحد ، فأَجِزْ على هذا أن يكونَ الفعلُ والفاعلُ مبنياً مع النّون كما جاز مع الفعل وحدَه .

قيلَ له : لا يجوزُ هذا ، وذلك أنَّ اتّصَالَ الفاعل بالفعل ليس بأشدَّ من اتصال المضاف إليه بالمضاف، بل اتّصَالُ المضاف إليه بالمضاف أشدُّ منه ؛ ألا ترى أنَّ الفصلَ بينهما أقبَحُ من الفصل بينهما[2]، وأنّهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ مُظهَراً كان المضافُ إليه أو مُضمَراً ، وليس الفعلُ والفاعل كذلك . ولم يُجِزْ أحدٌ من البصْرِيِّين عَلِمْتُهُ أن يكون « لا رجلَ حَرْبٍ » و « لا غلامَ رجلٍ » مبنيّاً مع « لا » كما كان المفرَدُ مبنيّاً معها ، فكذلك لا يجوزُ ذلك في ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ وما أشبهه من جهة اتّصال الفاعل ؛ إذ لم يَجُزْ فيما هو أشدُّ اتصالاً منه .

فإن قال قائلٌ : فهلاّ امتنع بناءُ الفعل مع النّون على الفتح إذا كان فيه ضميرُ

---

(١) هذا كلام سيبويه في الكتاب ٢٨٩/٢ حيث قال: « فإذا قلتَ: لا غلامَ ظريفاً عاقلاً لك ، فأنت في الوصف الأول بالخيار ، ولا يكون الثاني إلا منوناً ؛ من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد » .

(٢) أي: بين الفعل والفاعل .

فاعلٍ غيرُ ظاهرٍ / بعلامة ،كما امتنع بناؤُهُ مع الظّاهر بعلامة ؟ [١٩/ب]

قيل له : لم يمتنع بناؤُهُ في هذا الضَّرب نحـو: لَيَفْعَلَـنَّ ، وزيـدٌ لَيَقُومَـنَّ ؛ لأنَّ علامة الضَّمير لا تظهَرُ هنا ،كما لا تَظهَرُ في الخالي من الضَّمير، فشابَهَ بذلـك مـا لا علامةَ ضميرٍ فيه، كما أنَّ اسم الفاعل إذا دخل عليه الألفُ واللاّمُ بمعنى الذي لَمَّا كان الضَّميرُ فيه لا يَظهَـرُ، شَـابَهُ مـا لا ضمـيرَ فيـه مـن الأسمـاء نحـو: الغـلام والرَّجل، فثُنِّيَ وجُمِعَ على ذلك الحدِّ، ولو كان يَظهَرُ فيه ضميرٌ مَا ، جـاز تثنيتُـهُ وجَمعُهُ على حدِّ تثنية الاسم وجمعه ،كما لم يَجُزْ ذلـك في الفعـل إذا كـان صلـةً للذي ، فكذلك هذا الفعلُ ، لَمَّا لم يكُنْ للضَّمـيرِ فيـه لفـظٌ ظـاهرٌ ، شَـابَهَ مـا لا ضميرَ فيه ، فجاز بناؤه مع النّون على الفتح .

فإن قال قائلٌ : أَرَاني أجدُ هذا الفعلَ مع لَحَاق علامةِ الضَّمير به (مبنياً غـير معرَبٍ ،كما كان مبنياً قبلَ لحاقِ علامةِ الضَّمـير بـه)[١] ، فـإذا لم يَجُـزْ إذا لحقَتْـهُ علامةُ الضَّمير تقديرُ بنائه على الفتح ، فكيف وجهُ البناء فيه ؟

فإنّا نقول : إنَّ هذا الفعلَ كان يُبْنَى لِلَحَاق هذه النُّونِ له قبل اتّصال الضَّمير به على الفتح ، فلمَّا اتَّصَلَ الضَّميرُ لم يجُزْ فيه البناءُ علـى الفتـح لِمَـا قلنـاه ، فبُنِـيَ كما كان يُبْنَى « قبلُ » و « بعدُ » ، وليس إذا لم يجُز فيه البناءُ على الفتـح بموجـبٍ له أن يَخرُجَ عن جملة البناء إذا لحقه النُّونُ بعـد الضَّمـير، وإنَّمـا امتنـع البنـاءُ علـى الفتح لخروجه عن حدِّ ما جاء عليه هذا الضَّرْبُ من كلامهم .

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ امتنع البناءُ في هذا الفعل ؛ إذ قد فصَلَ الحرف الذي كان يُبْنَى معه على الفتح بينه وبينه ،كما امتنع البناءُ في : « لا رجلَ » إذا فَصَلْتَ بينهما بشيء نحو : لا فيها رجلٌ ؟

قيلَ له : إنَّما امتنع البناءُ في « لا فيها رجلٌ » من حيث صارت « لا » لا تعمل فيما بعدها النّصبَ ، ثم يُبْنَى معها . ولا سبيلَ إلى بنائها مع « لا » إلاَّ بعد عملها النّصبَ . والدَّليلُ على انتصابه عطفُكَ المنصوبَ عليه نحو: لا أبَ وابناً ، فإذا نصَبَتْ « لا » بُنِيَت بعدُ مع الاسم ، ولا سبيلَ إلى نصبها للاسم مع فصلِكَ بينه وبينها لمشابهتها « عشرين » وبابَهُ ؛ ألا ترى أنه يعمَلُ في نوعٍ واحدٍ ، (كما يعملُ « عشرون » في نوعٍ واحدٍ)[1] ، فإذا لم يَجُز الفصلُ بين « عشرين » ومعموله ، لم يَجُزْ بين « لا » ومعمولها ، بل كان الفصلُ بينهما أبْعَدَ ؛ لأنَّ « عشرين » أشبَهُ بما يعملُ ، وأقْرَبُ نسبةً إلى الفعل وما أصل العمل له من « لا » إليه في اللّفظ . فإذا امتنع ذلك في « عشرين » وبابِهِ ، كان في ذلك أشدَّ امتناعاً .

فإذا كان لا سبيلَ إلى بناء « لا » مع الاسم حتى تعملَ فيه ، ولم يَجُزْ أنْ تعمَلَ فيه مع الفصل ، ثَبَتَ أنَّهُ لا يجوزُ بناؤها مع الفصل ، فمتى فُصِلَ بينهما بطَلَ البناءُ لبُطلان عملِهَا وكونِ رتبةِ بناءِ الاسم معها (بعدَ عمَلِهَا)[2] ، وليس كذلك سبيلُ النُّون مع الفصل ؛ ألا ترى أنّه لم يجب البناءُ مع النُّون في الفعل بشيء يُوجِبُهُ اتّصالُها بالفعل ،كما وجَبَ البناءُ في « لا رجلَ ظريفَ » ؛ لاتّصالها

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) ساقطٌ من (ص) .

بعد عملها النَّصبَ فيه نافية نفياً عن غير إيجابٍ ، وليس في الفعل شيءٌ يحجُزُ عن البناء مع الفصل ، كما يحجُزُ عنه في « لا رجُلَ » مع الفصل ؛ لامتناع النَّصب معه . فإذا كان ذلك كذلك ، لم يلزم أن يكونَ حُكْمُهُ حُكْمَهُ، فيمتنعُ البناءُ مع الفصل بالفاعل في الفعل ،كما امتنع في « لا فيها رجُلٌ » ونحوه ، بل يجبُ إذا بُنِيَ معه مجرَّداً من ضمير الفاعل (أنْ يُبْنَى معه متَّصلاً بضمير الفاعل)[1]؛ لأنَّ ضميرَ الفاعل نِسْبَتُهُ من لفظ الفعل نِسبَةُ بعضِ أجزائه منه . يدلُّكَ على ذلك وقوعُ الإعراب بعدَه في نحو : « تَضْرِبَان » و « تَضْرِبين » . وحُكْمُ الإعراب أنْ يقع أواخِرَ الكَلِمِ .

ويدلُّكَ أيضاً على ذلك أنَّهُ إذا اتَّصلَ بـ « ضَرَبَ » ونحوه أَسْكَنَ اللاَّمَ التي كانت محرَّكةً ، وقد علِمْنَا أنَّ أربعَ متحرِّكاتٍ لا يُوجَدُ في كلامهم إلاَّ فيما كان التَّقديرُ فيه غير النَّضَدِ الذي هو عليه مثل : عُلَبِطٌ[2] وذَلَذِلٌ[3]، فجاء هذا لأنَّ التَّقديرَ به : عُلاَبِط[4]، ولم يُتْرَكْ لامُ الفعل فيما ذَكَرْتُ لك على التَّحريك فيُقَدَّرُ / فيه الانفصالُ من الضَّمير إذا اتَّصَلَ به ،كما توالى في مثل : ضَرَبَكَ زَيدٌ وكَبَتَكَ، لَمَّا كان التَّقديرُ به الانفصالَ ، فتسكينُهُم لـ « ذَهَبْتُ » ونحوِهِ مع [٢٠/أ]

---

(١) ساقطٌ من (ص) .

(٢) العُلَبِط : الغليظ ، وهو أيضاً الشَّربة الثقيلة من اللبن الخاثر . انظر تفسير غريب الكتاب للسجستاني: ١٢٠ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٢٨ : « ويقول بعضهم: جَنَدِل وذَلَذِل ، يحذف ألف جنادل وذلاذل ، وينونون ، يجعلونه عوضاً من هذا الحرف » . وذَلاذِلُ القميص : ما يلي الأرض من أسافله. اللسان (ذلل) .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٨٩ : « لأنه ليس حرفٌ في الكلام تتوالى فيه أربعُ متحركات ، وذلك عُلَبِط ، إنما حذفت الألف من علابط ... » .

تحريكهم لـ « ذَلَذِلٍ » ونحوه ، دليلٌ على أنَّ الضَّميرَ مع الفعل جَرَى مَجْرَى الكلمة الواحدة التي لا يُقَدَّرُ فيها الانفصالُ ؛ إذ لو قُدِّرَ فيه الانفصالُ وغيرُ الاتِّصال لَمَا أُسْكِنَ ، كما لم يُسَكَّنْ « ذَلَذِلٌ » ونحوُهُ لَمَّا كان التَّقديرُ فيه غيرَ النَّضَدِ الذي هو عليه . فإسكانُهُم لـ « ذهبْتُ » ونحوِهِ دليلٌ على إجرائهم إيَّاه مُجْرَى الكلمة التي لا يُقَدَّرُ انفكاكُهَا عَمَّا هي عليه من بنائها .

فإذا كان هذا الذي وصَفْنَا حالَ ضمير الفاعل مع الفعل في الاتِّصال ، لم يُستَنْكَرْ إذا اتَّصَلَ به النُّونُ وهو فيه أنْ يُجرَى في البناء مُجراه قبل أنْ يتَّصِلَ به الضَّميرُ . وفي ذلك أدلَّةٌ أُخرُ تَرَكْنَا ذِكْرَهَا استغناءً بما ذَكَرْنَاهُ عَمَّا تَرَكْنَاهُ .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ أَجَزْتَ لهذا الذي تَرَكْتَهُ من الاتصال وأنَّهُ مع الفعل كالشَّيء الواحد أن يُقَدَّرَ فيه البناءُ على الفتح، كما يكون كذلك إذا لم يتَّصِلْ بالفعل الضَّميرُ ؟

فقد قَدَّمْنَا أنَّ ذلك لا يجوزُ ، وشِدَّةُ اتِّصاله ليست بِمُخرجةٍ عن أن يكونَ كلمةً ثلاثةَ أشياءَ ، فيخرُجُ بذلك إلى ما لا نظيرَ له ، وإذا لم يَجُز ذلك في الحروف نحو : « صباحَ مساءَ » في قول مَن قال : أتَيْتُهُ صَبَاحاً ومَسَاءً إذا أَدْخَلَ الواوَ ، فأَقَلُّ ما يلزَمُ ألاَّ يكونَ الاسمُ في هذا أنقصَ مرتبةً من الحرف .

* * *

المسألة التّاسعة

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ [البقرة : ٤١] :

« قال البصريُّون : في هذا قولَين :

قال الأخفش[2] : معناه أوَّلَ مَنْ كَفَرَ به ، وكذلك قال غيرُ البصريِّين : إنَّ معناه أوَّلَ مَن كَفَرَ به .

وقال البصريُّون أيضاً : معناه : ولا تكونوا أوَّلَ فريقٍ كافرٍ به[3] ؛ أي بالنبي ﷺ . وكِلاَ القولَين صوابٌ حَسَنٌ » .

قال أبو عليٍّ (أيّده الله) :

أقولُ : إنَّ الأسماءَ المفرَدَةَ الدَّالَّةَ على الكثرة على ضربَين : اسمٌ مَصُوغٌ[4] للجمع مبنيٌّ له ، واسمٌ أصلُ بنيَتِهِ ووَضْعِهِ للواحد ، ثم يقترنُ به ما يُستَدَلُّ منه على تناوله الكثرةَ ووقوعه[5] عليها .

فالضَّرْبُ الأوَّلُ وهو الاسمُ الذي صِيغَ للجمع وبُنِيَ له ينقسمُ قِسْمَين :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٣ .

(٢) لم أقف عليه في معانيه .

(٣) في (ش) : « أول من كفر به » .

(٤) في (ص) : موضوع .

(٥) في (ش) : لوقوعه .

أحدهما : أن يكون من غير لفظ الواحد المجموع بهذا الاسم المفرَدِ المصوغِ للكثرة نحو كلٌّ مِن جزءٍ وبعضٍ ، ونحو قومٍ مِن رَجُلٍ ونساءٍ ، وإبلٍ من ناقةٍ وجملٍ ، وأُولآءِ من ذا ، واللائي من التي . ونظيرُ الجمع في هذا الباب من التثنية : كِلاَ من اثنين ، وكلتا من اثنتين .

والآخَرُ : أنْ يكونَ من لفظ الواحد المجموع بالاسم المفرَدِ المصوغ للكثرة نحو: الجامل والباقر من جَمَلٍ وبَقَرةٍ[١]، وحَرْفٍ ورَكْبٍ من حَارِفٍ ورَاكِبٍ[٢] في قول سيبويه[٣]، ونحو : العَبِيد والكَلِيب والضَّئِين من عَبْدٍ وكَلْبٍ وضَأْن[٤] . و « أشياءُ » عند الخليل وسيبويه جمعٌ من « شيءٍ » من هذا الباب[٥]، وطَرْفَاءُ وحَلْفَاءُ وقَصْبَاءُ[٦] في قول بعضهم كـ « أشياءَ » .

والضَّربُ الثَّاني من القِسمة الأُولى وهو الاسمُ الذي أصلُ بِنْيَتِهِ ووَضْعِهِ

(١) انظر الكتاب ٣/٦٢٥ .

(٢) في (ص) : « وحرفٍ وتجرٍ وركبٍ » .

(٣) انظر الكتاب ٣/٦٢٤ ، ٦٢٥ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٥٦٧ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٥٦٤ ، ٤/٣٨٠ ، والمنصف ٢/٩٤ ، والإنصاف ٢/٨١٢ ، والممتع ٢/٥١٣ .

(٦) قال سيبويه : « وذلك قولك في الجميع : حلفاءُ ، وحلفاءُ واحدةٌ ، وطرفاءُ للجميع ، وطرفاءُ واحدةٌ » . الكتاب ٣/٥٩٦ ، ٤/٢٥٧ ، وانظر : التعليقة ٤/٨٣ ، والممتع ٢/٥١٣ ، قال الأعلم في النكت ٢/١٠٠٨ : « وقد ذكر أهل اللغة للطرفاء والحلفاء واحداً على غير هذا اللفظ ، قالوا : طرفاءُ وطرَفةٌ ، وقصباءُ وقصَبَةٌ ، واختلفوا في الحلْفاء فقال الأصمعي : حلفاءُ وحِلِفةٌ بكسر اللام ، وقال أبو زيد والفراء وغيرهما : حَلَفة على غير قياس طرَفَةٍ وقَصَبةٍ ، وقد كُسِّرَ حلْفاء فقالوا : حلافي حلافَى، ذكره أبو عمر الجرمي » .

وقال ابن سيده : « الطرَفة : شجرةٌ ، وهي الطَّرَف ، والطرْفاء : جماعة الطرَفة : شجرٌ ، وبها سمي طرفة بن العبد » . اللسان (طرف) .

أن يكونَ للواحد ، ثمَّ يقترنُ به ما يُستَدَلُّ منه على تناوله الكثرةَ ووقوعِـهِ عليهـا ، ينقسم أيضاً قِسمَين :

أحدهما : أن يكون اسماً موصولاً مبهَماً لا يُقتَصَرُ به على إمَّةٍ[1] .

والآخَرُ : أن يكونَ اسماً متمكّناً أوَّلَ مقصوراً على إمَّةٍ .

فمثالُ الأوَّلِ : « الذي » و « ما » و « مَن » و « أي » . ألا ترى أنَّ كلَّ اسـم من هذه الأسماء يقع تحته الآحادُ نحو: الذي في الدَّارِ زيدٌ ، والذي رَكِبْتُ فَـرَسٌ ، وما أَكَلْتُ خُبْزٌ ، فتجاوزُ نوعاً إلى نوعٍ آخَرَ ، ثمَّ تقترنُ بصِلاَتِهَا وأخبارهـا ، أو غيرِ ذلك ممَّا يتّصلُ بها ما يُستَدَلُّ به على مُرَادِ الكثرة به ،كقوله : ﴿ **وَالَّذِيْ جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ** ﴾[2] ، ثم قال / : ﴿ **أُوْلَئِكَ هُمْ** ﴾ ، وكقوله تعـالى:﴿ **مَـنْ آمَـنَ بـا للهِ** [**وَالْيَـوْمِ الآخِرِ**] **وَعَمِـلَ صَالِحـاً فَلَهُـمْ أَجْرُهُـمْ عِنْـدَ رَبِّهِـمْ** ﴾[3] ، و﴿**مِنْهُمْ مَنْ يَسْـتَمِعُ إِلَيْـكَ** ﴾[4] و﴿**يَعْبُـدُونَ مِـنْ دُوْنِ ا للهِ مَـا لاَ يَضُرُّهُـمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ وَيَقُوْلُوْنَ هَؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنَا**﴾[5] و﴿ **مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِـنَ السَّـمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئاً وَلاَ يَسْتَطِيْعُوْنَ** ﴾[6]. ونحوُ هذا كثيرٌ جدّاً .

[٢٠/ب]

ومثالُ الآخَرِ: وهو أن يكونَ الاسمُ متمكّناً أوَّلَ مقصـوراً علـى إمَّـةٍ نحـو :

---

(١) الإمَّة : الهيئة ، وهي أيضاً الحال والشأن . اللسان (أمم) .

(٢) سورة الزمر : آية : ٣٣ .

(٣) سورة البقرة : آية : ٦٢ . وفي النسختين : « من آمن با لله وعمل صالحاً فلهم » وهو خطأ .

(٤) سورة الأنعام : آية : ٢٥ ، وسورة محمد ﷺ : آية : ١٦ . وفي (ص) : ﴿ **ومِنْهُم مَنْ يَسْـتَمِعُونَ إِلَيْكَ** ﴾ ، وهي في سورة يونس : ٤٢ .

(٥) سورة يونس : آية : ١٨ .

(٦) سورة النحل : آية : ٧٣ .

الإنسانِ والفَرَسِ والرَّجُلِ والمرأةِ . فهذا الضَّربُ من أسماء الأجناس على ضربَين : نكرةٍ ومَعْرِفَةٍ . وكلُّ واحدٍ من هذه الأسماء في حالِ تعريفه وتنكيره يقعُ على الجماعات دون الأفراد؛ وذلك إذا اتَّصَلَ بها ما يُعلَمُ أنَّه للجماعات دون الأفراد.

فالأسماءُ المعرفَةُ المتمكِّنَةُ المرادُ بها الكثرةُ وهي بلفظِ المفـرَدِ : مـا كـان اسـمَ جنسٍ فأُريدَ بتخصيصه تعريـفُ الجماعـات[1] كقولـك : « أَهْلَـكَ النَّـاسَ الدِّينَـارُ والدِّرْهَمُ » ، و « كَثُرَ الشَّاةُ والبَعيرُ » ، وليس يُـرادُ بهـا شـاةٌ بعينهـا ، ولا درهـمٌ بعينه، ولكنَّ المعنى: كَثُرَ هذا النَّوعُ ، وأهلَكَ النَّاسَ هذا الضَّرْبُ . ومن هذا قولُهُ تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً ﴾[2] ثـمَّ قـال تعـالى : ﴿ إِلاَّ الْمُصَلِّيْـنَ ﴾ ، و[3]﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[4] ، ثمَّ قالَ : ﴿ إِلاَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا ﴾ .

وفي استثناء الجماعةِ من هذا الاسمِ المفرَدِ في اللَّفـظ دلالـةٌ بيِّنـةٌ أنَّ المـرادَ بـه العمومُ والكثرَةُ ، وبوقوع المفرَدِ موضعَ الجمع في كلِّ هذا القَبيلِ دلالةٌ من اللَّفـظ أو العُرْفِ يُعْلَمُ بها أنَّ المرادَ به الجمعُ والكَـثْرَةُ ، والمـرادُ بهـذا التَّعريـفِ والتَّقديـمِ الإشارةُ إلى ما ثَبَتَ في النُّفوس ، وعُقِلَ من معرفة الأنواع ، فليس الدِّرهمُ في هذا ونحوه كدرهمٍ واحدٍ إذا عهدتَهُ وعلِمْتَـهُ مخصوصـاً ، ثـمَّ أشَـرْتَ إليـه بعـدُ ؛ لأنَّ معرفةَ الأنواع من هذه الجهةِ ممتنعةٌ ، غـيرُ مُجَـوَّزٍ أنْ يعلَـمَ العـالمُ منّـا أحـدَ هـذه الأنواعِ محسوساً ،كما يَعْلَمُ بعضَ الأشخاص كذلك . فهذا الفصلُ بين التَّعريفَـين

---

(١) في (ص) : « تعريف الجنس » ، وفي هامشها إشارة إلى ما في النسخة الأخرى .

(٢) سورة المعارج : آية : ١٩ ، ٢٢ .

(٣) سقط من هنا إلى نهاية المسألة من نسخة (ش) .

(٤) سورة العصر : الآية : ٢ .

وإن اتّفَقَ بينهما صورةُ اللّفظَين .

فإنْ قلتَ : قد زعَمْتَ أنَّ الألفَ واللاَّمَ في نحو هذا التّعريفِ للنّوع والتّكثير دون المفرَدِ والتّخصيص ، وأنتَ قد تقولُ : خرجتُ فرأيتُ الأسدَ ، فتعرِّفُهُ ذلك التّعريفَ ، ولا تريدُ به التّكثيرَ ؛ إذ لا يجوزُ أنْ تعنيَ بـ « الأسد » جميعَ النّحو في نحو هذا ، وإنّما جاز هذا في نحو ذا عندي من المفرَدَات لمشابهتِهِ للنّوع في أنّه ليس بمعهودٍ حسّاً ، كما أنَّ النّوع ليس كذلك ، وكذلك قد وَضعْتَ الجنسَ موضِعَ المفرَدِ لوقوعِ الاسمِ عليه ، كوقوعه على الجنس ، ولأنَّ العامَّ يُسْتَعمَلُ موضعَ الخاصِّ ، كما تقولُ : سِيرَ عليه الأبد[1]، ونحو هذا ، وكان هذا أحسَنَ ؛ لأنَّ المرادَ به واحدٌ من هذا الصِّنف ، كما تقولُ : هو يفرقُ الأسدَ ، ويركبُ الفرسَ ، فلا تُريدُ به واحداً بعينه . ولهذه المناسَبَةِ التي بين المفرَدِ والكثْرَةِ حَسُنَ أنْ تقولَ لِمَن ملَكَ عبداً أو وهبَ ديناراً : صِرْتَ تَملِكُ العَبيدَ وتهبُ الدَّنانيرَ ، فكما جاز أنْ تُوقِعَ الأسماءَ المعَدَّةَ للجمع في موضع هذه المفرَدَات ، كذلك جاز أنْ تُوقِعَ الاسمَ المعرَّفُ تعريفَ الجنس موقِعَهَا . فهذا ما جاء من هذا القبيل مُعَرَّفاً مُفْرَداً واقعاً موقِعَ الجميعِ .

* * *

(١) كذا في الأصل .

المسألة العاشرة

قال[1] في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ [البقرة : ٤١] :

« (كافر) على الإمالة جيِّدٌ ؛ لأنَّ فاعلاً إذا سَلِمَ من حروف الإطباق والحروف المستَعْلِيَةِ، كانت الإمالةُ فيه سائغةً إلاَّ في لغة أهل الحجاز . والإمالةُ في لغة بني تميمٍ وغيرِهِم من العرب[2]، فالعربُ تقولُ : هذا عَابِدٌ ، وعِابِدٌ ، فيَكسِرُونَ الألِفَ لانكسار ما بعدها[3]، إلاَّ أنْ تدخُلَ حروفُ الإطباقِ[4] وهي : الطَّاءُ والظَّاءُ والصَّادُ والضَّادُ . ولا يجوزُ في « ظالم » : ظِالِم ، ولا في « طالب » : طِالِب ، ولا في « صابر » : صِابِر، / ولا في « ضابط » : ضِابِط ، وكذلك حروفُ [٢١/أ] الاستعلاء وهي : الخاءُ والغينُ[5] والقافُ ، لا يجوزُ في « خادم » : خِادِم ، ولا في « قاهر » : قِاهِر، (ولا في « غالب » : غِالِب)[6]. وبابُ الإمالة بابٌ يَطُولُ شرحُهُ، إلاَّ أنَّ هذا في هذا الموضعِ هو القَصْدُ وقَدْرُ الحاجة » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/١٢٣ - ١٢٤ . مع اختلاف في بعض الألفاظ .

(٢) جاء هنا في معاني الزجاج ١/١٣٤ زيادة قوله : « ولسان العرب الناس الذين هم بالعراق جارٍ على لفظ الإمالة » .

(٣) في (ش) : « ما قبلها » .

(٤) انظر الكتاب ٤/١٢٨ ، والمقتضب ٣/٤٦ .

(٥) في (ش) : « بالعين » .

(٦) ساقطٌ من (ش) .

قال أبو عليّ (أيّده ا لله) :

أقولُ : إنَّ بابَ الإمالة بابٌ يقتضي كلاماً طويلاً إذا ذُكِرَ على حدِّ التَّقَصِّي له، إلاّ أنَّ ذلك لا يليقُ بهذا الموضع ، وإذا كان كذلك ذَكَرْنَا جُملَةً منها يَسْهُلُ بها تفصيلاتُهَا بعد أن نَذْكُرَ ما حقيقتُهَا ، ثمَّ نُصْلِحُ موضعَ السَّهْوِ من الفصل فنقول :

إنَّ معنى قولنا : « إمالةُ الألف » هو أن يُنْتَحَى بالفتحة التي قبل[1] الألفِ المرادِ إمالَتُهَا نحو الكسرةِ انتحاءً خفيفاً كأنّه واسِطَةٌ بين الفتحة والكسرة ، فتُمِيلُ الألِفَ من أجل ذلك نحوَ الياءِ ، ولا تَسْتَعْلِي كما كانت تَسْتَعْلِي وتَصْعَدُ قبلَ إمالَتِكِ الفتحةَ قبلها نحو الكسرة . فهذه الألفُ المُمَالَةُ هي كالواسطة بين الألف والياء . ألا تراها أنّهَا ليست بألفٍ محضةٍ ،كما لم تكن الفتحةُ التي هي سببُ حدوث ذلك فيها فتحةً مُشْبَعَةً ، (ولا كسرةً مشبَعَةً)[2]. ولذلك جعلها سيبويهِ[3] من الحروف التي هي فروعٌ مستَحْسَنَةٌ للتّسعَةِ والعشرين حرفاً ، وعدَّها في جملة ما زاد على هذه الحروف من الفروع المستَحْسَنَةِ ، وهي ستّةُ أحرُفٍ : هذه الألفُ أحَدُها . ويدلُّكَ على أنها واسطةٌ بين الحرفين وليس واحداً منهما

---

(١) في (ش) : « التي تلي الألف » .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) قال رحمه ا لله في الكتاب ٤٣١/٤ - ٤٣٢ : « فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً : الهمزة والألف والهاء ... وتكون خمسةً وثلاثين حرفاً بحروفٍ هن فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين ، وهي كثيرة يؤخذ بها ، وتُستحسن في قراءة القرآن والأشعار وهي: النون الخفيفة ، والهمزة التي بين بين ، والألف التي تُمالُ إمالةً شديدةً ... » . وانظر الأصول ٣٩٩/٣ .

أنَّكَ لو أشبَعْتَ الكسرة قبل الألف لانقلبت ياءً محضاً ، ولو أشبَعْتَ الفتحةَ (لخرَجَت مستعليةً غيرَ ممالةٍ نحو الياء ، فإذا لم تُشبع الكسرةَ ولا الفتحةَ لكن أملْتَ بالفتحة)[1] نحو الكسرة خرجَت الألفُ واسطةً بين الحرفين ، وذلك ما إن اعتبرْتَه لم تُجزِ العبرةُ غيرَه .

فأمَّا ما يُوجِبُ الإمالةَ فأسبابٌ محصورةٌ ، قد ذُكِرَت مفصولةً ، إلاَّ أنَّ الذي يَجمَعُ ذلك كلَّه ويستوعِبُهُ هو إرادة تقريب الحرف من الحرف . وعددُ تلك الأسباب التي تُمالُ لها هذه الألفُ نحوَ الياء ستَّةٌ فيما أخَذْنَاهُ عن أبي بكرٍ[2] ، وهي :

أن يكونَ قبل الحرف أو بعده ياءٌ أو كسرةٌ ، فإنَّ الألِفَ تُمَالُ لكلٍّ واحدٍ منهما ، أو تكونَ الألفُ منقلبةً إلى ياءٍ نحو : رَمَى وحُبْلى ، أو تكونَ مشبَّهةً بالمنقلبة عن الياء وإن كان الانقلابُ عن الواو نحو : غزا واستغزى ، أو يكونَ الحرفُ الذي قبلَ الألف قد يُكسَرُ في حالٍ ، أو إمالَةٌ لإمالةٍ[3].

فهذه هي الأسبابُ الموجِبَةُ للإمالة ما لم يقارِنْهَا حرفٌ مُسْتَعْلٍ ، أو راءٌ غيرُ مكسُورةٍ . وذِكْرُ تفصيلِ هذه الجُمَلِ ليس مما قُصِدَ له في هذا الموضع ، فلذلك نتجاوزُهُ ، إلاَّ أنَّه يجبُ أنْ نفْهَمَ أنَّ هذا الحدَّ يُشْبِهُ حدَّ الإدغام ؛ لأنَّهُ يُقَرَّبُ فيه حرفٌ من حرفٍ مُشَابِهٍ ،كما أنَّ الإدغامَ يُقَرَّبُ فيه الحرفُ من الحرف المشابِهِ له

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) انظر الأصول ١٦٠/٣ .

(٣) انظر الأصول ١٦٠/٣

نحو: مظَّلِمٌ ومُصَّبِرٌ[1]، فكما أنَّ الإدغامَ يُقرِّبُ فيه تارةً الحرفُ الأوَّلُ من الثّاني ، وتارةً الحرفُ الثّاني من الأوّل[2]، فكذلك قد يُقرَّبُ الألفُ من الياء ومن الكسرة إذا وقعتا قبلها أو وقعتا بعدها .

فالمشتَمِلُ على الإمالة والإدغام أنّهُ تقريبُ حرفٍ من حرفٍ ؛ لأنَّ الإدغامَ لا يخلو من أحد أمرين: إمّا أن يكونَ إدغامَ مقاربٍ في مقارِبِهِ ، فتقريبُ المقارِبِ من مقارِبِهِ ظاهرُ الأمر؛ لأنّكَ تقلبُهُ إليه ، ثمَّ تُدغِمُهُ فيه ، فهذا هو الأكثر في الإدغام ، أو تقلبُ الثّانيَ إلى الأوّلِ فتُدغِمُ نحو : مُثَّرِدٌ[3]، هو (مفتَعِلٌ) من الثّريد، فالتّقريبُ في هذا بيِّنٌ كما أعلَمْتُكَ .

وإمّا أن يكونَ إدغامَ مِثْلٍ في مِثْلٍ . والتّقريبُ في هذا الضَّرْبِ أنّه إذا / كان الأوّلُ متحرِّكاً أسْكَنْتَهُ لتُدغِمَه ،كما أنّه إذا كان ساكناً فيه قرَّبْتَهُ برَفْعِكَ اللّسانَ عنهما رفعةً واحدةً . ففي هذا الضَّرْبِ أيضاً تقريبٌ لأحد الحرفَين من الآخَر. [٢١/ب]

وإذا وازَنْتَ بين ضَرْبَي الإدغام الأمثال والمقارِبَة وَجَدْتَ كلَّ واحد منهما قد قُرِّبَ من الآخَرِ بقدر ما قُرِّبَ الآخَرُ منه .

فإن قلتَ : كيف ذلك والمقاربةُ يُقلَبُ فيه الحرفُ قلباً ، والأمثالُ لا يُفعَلُ فيها ذلك ، إنّما تَرفَعُ اللّسَانَ عنهما رفعةً واحدةً ؟

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٦٧ ـ ٤٦٨ .

(٢) انظر كلام سيبويه عن الإدغام في الكتاب ٤/١٠٤ ، ٤٤٦٩ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤/٤٦٧: « فمن ذلك قولهم في مثترد : مُثّرد ؛ لأنهما متقاربان مهموسان ، والبيان حسَنٌ . وبعضهم يقول : مُتّرِدٌ ، وهي عربيةٌ جيدةٌ ، والقياس : مُثّردٌ ؛ لأن أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخِر » .

فيُبَيِّنُ ما **أَعْلَمْتُكَ** أنَّ الحرفَ المقارِبَ إذا اجتَمَعَ مع مثلِهِ وكان الأوَّلُ متحرِّكاً امتنعَ الإدغامُ (في أكثر الأمر)[١]، وإذا اجتمعَ المِثْلُ مع المِثْل وكان الأوَّلُ متحرِّكاً لم يمتنع الإدغامُ ؛ وذلك أنَّ بين الحرفَين المِثْلَين إذا كان الأوَّلُ متحرِّكاً فاصلٌ هو الحركةُ ، إلاَّ أنَّها فاصلٌ صوتُهُ دون صوت الحرف غير الحركة ، فيرجعُ اللِّسانُ إلى موضع المدغَمِ فيه أسرَعَ من رجوعه لو كان الفاصلُ حرفاً تامّاً ، فلذلك لم يُعتَدَّ بالحركة في الحرف الأوَّلِ ، ولم يُجعل فاصلاً[٢] .

فأمَّا إذا كان الحرفان متقاربَين غيرَ مِثْلَين ففصَلَت[٣] الحركةُ بينهما في كلمةٍ واحدةٍ، لم يُدغَمَا كما يُدغَمُ المِثْلان إذا فَصَلَت بينهما الحركةُ ؛ لأنَّه ينضمُّ إلى الفاصل الذي هو أضعَفُ من سائر الحروف ، فإنَّ الحرفَين ليسا مِثْلَين فلا يتقاربان قربَهُمَا ، (ولا يقومان مَقَامَهما)[٤]، فالمبايَنةُ في المخرج مع الفاصل الذي هو الحركةُ كأنهما يقومان مَقامَ فاصلٍ تامٍّ فيمنَعُ الإدغامَ .

وإذا سَكَنَ المقارِبُ لم يمتنع من الإدغام في مقارِبِهِ ؛ لأنَّ المقارَبَةَ التي بينهما في مخارجهما في باب منع الإدغام وانفصالِ كلٍّ واحدٍ منهما به كانفصال المِثْلَين بالحركة ، فكما تُدغِمُ المِثْلَين إذا تحرَّكَ الأوَّلُ ، كذلك تُدغِمُ المقاربَين إذا سَكَنَ الأوَّلُ . فكونُ المقارِبِ ساكناً قبل مقارِبِهِ في التّنزيل ككون تحرُّكِ المِثْلِ ، (لا يمنع

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) في (ش) : « ولم تجعلها فاصلة فاصلا » .

(٣) في (ص) : « فوصلت » .

(٤) ساقطٌ من (ص) .

الإدغامَ ،كما لا يمنع تحرُّكَ المِثْلِ)[١]، وتحرُّكُ المقارِبِ يمنعُهُ كما يمنَعُ إدغامَ المِثْلِ في المِثْلِ إذا فَصَلَ بينهما حرفٌ ؛ لأنَّ المبايَنَةَ في المخرج مع الحركة في قوَّتِهَا في الفصل ومنعِ الإدغام كحرفٍ ،كما كان السُّكونُ في المبايَنَةِ بحذاء التَّحرُّكِ في المماثلة .

فالمشتَمِلُ على هذَين القبيلَين[٢] إنَّما هو تقارُبُ الحروف وتماثُلُهَا ، فإذا أُمِيْلَت الألفُ لكسرةٍ قبلها أو ياءٍ فهو مثل : مُثَّرِدٌ[٣]، وإذا أَمَلْتَهَا من أجل ما بعدها فهو مثل : مُثّرِد[٤] (بنقطتين) .

ولمَّا كان العامُّ لهذين النَّوعَين من أنواع العربية تشابُهُ الحروف وتشاكُلُهَا كما وصَفْنا ، شابَهَا[٥] أيضاً ما يَقْرُبُ فيه الحرفُ من الحرف لغير الإمالة والإدغام، وهو الذي يُسمَّى المضارَعَةَ بالحروف ، وذلك نحو قولهم في « مَصْدَر »: مَزْدَر ، وفي « التَّصْدِير » : التَّزْدِير[٦] . قَرُبَ فيه الحرفُ المهموسُ (من المجهور)[٧]،

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) في (ش) : « الفنين » .

(٣) أي : مثله في قلب تاء (افتعل) ثاء ، حيث إنَّ الأصل : مثترد ، فقلب الثاني للأول . انظر سر الصناعة ١٧١/١ .

(٤) فيمن قلب الأول للثاني ، فقلبت الثاء من (مثترد) تاءً لأنهما أختان في الهمس ومتجاورتان في المخرج ، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد . انظر سر الصناعة ١٧١/١ . وكلمة (بنقطتين) ساقطة من (ش) .

(٥) في (ش) : « شانها » .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٤٧٨/٤ : « وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زاياً خالصة ، كما جعلوا الإطباق ذاهباً في الإدغام ، وذلك قولك في التَّصدير : التَّزدير ، وفي القَصْد : القَزْد ، وفي أَصْدَرْتُ : أزدرت » . وانظر الأصول ٤٢٩/٤ ـ ٤٣٠ ، وسر الصناعة ٨١٦/٢ ، وشرح الشافية ٢٣١/٣ ـ ٢٣٢ .

(٧) ساقطٌ من (ش) .

كما قَرُبَ الحرفُ من الحرف في بابَي الإدغام والإمالة. ومن هذا النَّحو قولُهم[1]: « صَبَقْتُ » و « صَوِيق » و « صَمْلَق »[2]، ونحو ذلك مما أُبدِلَ فيه السِّينُ صاداً لتُوافِقَ القافَ في الاستعلاء .

وهذا البابُ ونحوُه ــ أعني « صَمْلَق » و « صَالِغ »[3] ــ يُشابهُ الإمالةَ من جهتَين ، ويُشابهُ الإدغامَ من جهةٍ ؛ أمَّا مشابهةُ الإدغام من الجهة الواحدة فهو التَّقريبُ والتَّوفيق بين الحرفين في الشَّبَه . وأمَّا شبَهُ الجهتين في باب « صَمْلَق » ونحوه فإحداهما: تقريبُ الحرف من الحرف ، والأخرى : أنَّه يُقَرَّبُ منه وإن بَعُدَ عنه وحَجَزَ فيه بين الحرفين حاجزٌ أو أكثرُ ،كحَجْزِ اللاَّم والميم في « صَمْلَق » بين الصَّاد والقاف ، وليس ذلك في الإدغام ؛ لأنَّ الإدغامَ إنَّما يقع فيه التَّقريبُ إذا وَلِيَ الحرفان أحدُهُما الآخَرَ، فكما أنَّكَ تُقَرِّبَ الحرفَ من الحرف في « صَمْلَق » ونحوه وإن بَعُدَ أحدُ الحرفَين المضارعَين / عن الآخَر ،كذلك تُميلُ الألفَ من أجل [٢٢/أ] الكسرة والياء وإن بَعُدَتَا عنها في مثل « شِملال »[4] و « جلْبَاب » ، وما أشبه ذلك مِمَّا يَبْعُدُ فيه الحرفُ المميلُ عن الممال له[5]. فتدبَّرْ هذه الجملَ فإنَّها تُسَهِّلُ أمرَ

---

(١) وهي لغة بني عمرو بن تميم كما في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي : ٣٢ ، وانظر الكتاب ١١٧/٤ ، ٤٧٩ ، والأصول ٤٣١/٣ .

(٢) وأصلها : سبقت ، وسويق ، وسملق . انظر سر الصناعة ١٨٦/١ ، ٨١٦/٢ . والسويق : وهو طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير . والسملق وهو : الأرض المستوية ، وقيل : القفر الذي لا نبات فيه . اللسان (سملق).

(٣) وأصلها : سالغ ، يقال : سلغت الشاة والبقرة تسلغ سلوغاً ؛ إذا أسقطت السنُّ التي خلف السَّديس، فهي سالغ ، وصلغت فهي صالغ . انظر اللسان (سلغ) .

(٤) الشِّملال : لغة في الشمال .

(٥) كذا في النسختين .

تفصيلاتها، وتُشرِفُ على أصول أبوابها إنْ شاء الله تعالى .

فأمّا قولُ أبي إسحاقَ: « الإمالةُ في (كافر) جيِّدَةٌ؛ لأنَّ فاعلاً إذا سَلِمَ من حروف الإطباق والحروف المستَعْلِيَة كانت الإمالةُ فيه سائغةٌ » فـ(فاعل) تَسُوغُ فيه الإمالةُ وإنْ كان فيه حرفٌ مستَعْلٍ نحو : طَارِدٍ وغَارِمٍ ونحو هذا . وقد لا تَسُوغُ فيه الإمالةُ وإنْ سَلِمَ من حروف الإطباق نحو: راشِدٍ وراتب وراجز ، و﴿ زَبَداً رَابِياً ﴾[١]، ونحو هذا مما أوّله الرَّاءُ[٢].

وإذا كان كذلك لم يكن في قوله : « إذا سَلِمَ من حروف الإطباق » كبيرُ إفادةٍ ، ولا توصُّلٌ إلى إصابة . ألا ترى أنك لو أملْتَ : « راشداً » ونحوَه متمسِّكاً بقوله: « إنَّ فاعلاً إذا سَلِمَ من حروف الإطباق ساغَت إمالَتُهُ » لأدَّاكَ ذلك إلى غير الصَّواب، وأجَزْتَ غيرَ جائز ، وكذلك لو امتنعْتَ من إمالة « طارد » وبابه فقلتَ : إنّه غيرُ سالم من الإطباق ، لمَنَعْتَ جائزاً . والجيِّدُ في هذا أنْ يُقَسَّمَ اسمُ (فاعل) فيقال : هو علي ضربين :

سالمٌ من الحروف المستَعْلِيَةِ والرَّاءِ ، وغيرُ سالمٍ منها . فما سَلِمَ من أسماء الفاعِلِين من الحرف المستَعْلِي أو الرَّاء منها، فالإمالةُ فيه جائزةٌ نحو : ذاهبٌ وجالسٌ وساجدٌ وآكلٌ .

وما كان فيه المستَعْلِي أو الرَّاءُ منها فعلى ثلاثة أضْرُبٍ :

---

(١) سورة الرعد : آية : ١٧ .

(٢) انظر الكتاب ١٣٦/٤ قال سيبويه: « قالوا : هذا راشد ، وهذا فراش فلم يميلوا ؛ لأنهم كأنهم تكلموا براءين مفتوحتين ... » .

إمَّا أنْ تكونَ الرَّاءُ بلا حرفٍ مستَعْلٍ ، أو الحرفُ المستَعْلِي بـلا راءٍ ، والـرَّاءُ مع حرفٍ مستَعْلٍ .

فما كان فيه الرَّاءُ وحدَها من ذلك فعلى ثلاثةِ أضرُبٍ :

إمَّا أن يكون فاءً أو عيناً أو لاماً ؛ فمـا كـان الفـاءُ فيـه راءً ، لم تكـن فيـه الإمالةُ وذلك نحو: راشِد وراجِز .

وما كان العينُ منه راءً فعلى ضَرْبَين : إمَّا أنْ تكون العـينُ راءً بعدهـا مثلُهـا فتُدغَمُ فيه ، وإمَّا أن تكونَ العينُ راءً واللامُ غيرَ راءٍ .

فإذا كانت العينُ راءً واللاَّمُ غيرَ راءٍ حَسُنَت الإمالةُ في اسم الفاعل ، وكـان لحُسْنِهَا مَزِيَّةٌ بَيِّنَةٌ على إمالة « عابد » ونحوِه مِمَّا لم تكن عينُهُ راءً ؛ لأنَّهـا إذا مُنِعَـت الإمالةَ أوَّلاً مفتوحةً لِمَا فيها من التَّكرير، ولأنَّكَ كأنَّكَ تكلَّمْتَ براءَين مفتوحَتَين جَلَبْتَ الإمالة مكسُورةً ؛ لأنَّكَ كأنَّكَ تكلَّمْتَ براءَيـن مكسُـورَتَين . فكمَـا تمنَـعُ الإمالةَ مفتوحةً ،كذلك تجلبها مكسورةً . وأيضـاً فـإذا قَوِيَـتْ مكسُـورةً عينـاً في اسم فاعل حتَّى يُمَالَ لها ما هو حرفٌ مستَعْلٍ ، تُمنَعُ الإمالةُ في غير الرَّاء نحـو : « طارد » و « قارِب »[1] ، وحَسُنَت إمالةُ ما لم يكن في أوله مُسْتَعْلٍ إذا انكسَـرَت عيناً نحو: « وارِد » و « شارِد » و « عارِف » و « جارِف » وما أشبه ذلك .

وإذا كان العينُ راءً وبعدها لامٌ مثلُها ، فحُكْمُ العين الإدغامُ في اللاَّم ، فـإذا أُدغِمَ لم تَجُزِ إمالةُ الألف في حالتي الرَّفع والنَّصب ، لا تجـوزُ في : « هـذا فـارٌّ » ،

---

(١) انظر الكتاب ٤/١٣٦ .

و« رأيتُ فارّاً » إمالةُ الألف ؛ لأنكَ إنّما أمَلْتَ في : « شارِدٍ » وبابِهِ من أجل الكسرة على الرّاء ، فلمَّا زالت بالإدغام ، وارتفع اللِّسَانُ عن الحرفين رَفْعَةً واحدةً، وكانا بذلك كحرفٍ واحدٍ ، صار الغلَبَةُ للثّانية التي هي لامٌ دونها ، فامتنعت إمالةُ ألف (فاعل) في هاتَين الحالتين .

وإذا امتَنَعَت الإمالةُ عند الأكثر في هذا النَّحْو من المضاعَف غيرِ الرّاء نحو : « مَادٌّ » و « جَادٌّ »[1]، كان امتناعُها في الرّاءِ أجدَرَ ؛ لتشبيههم لها بالمستَعْلِي المانِعِ للإمالة في « راشِدٍ » ونحوِهِ ، وإجرائهم لها مُجرَى « طالِبٍ » .

فإن قلتَ : فهل تجوزُ الإمالةُ في: هذا فَارٌّ وبَارٌّ ، ورأيتُ فارّاً وبارّاً ، كما أمالَ قومٌ على كلِّ حالٍ: هذا جادٌّ ؟

فإنَّ ذلك في الرّاء لا يجوزُ[2]، / قال سيبويه[3]: « مَن قالَ : [هذا] جادٌّ لم يَقُلْ : هذا فِارٌّ ؛ لقوَّةِ الرَّاء هنا » . يريدُ يقوِّيها ما ذَكَرْنا من تشبيههم لها بالمستَعْلِي .　[٢٢/ب]

فأمَّا إمالةُ الألف في هذا النَّحْوِ في حال الجرِّ نحو: « مررْتُ بفِارٍّ »، و« ايْتِنِي

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١٣٢/٤ : « ومما لا تمال ألفه فاعلٌ من المضاعف ومفاعلٌ وأشباههما ؛ لأن الحرف قبل الألف مفتوح ، والحرف الذي بعد الألف ساكن لا كسرة فيه ، فليس هنا ما يميله ، وذلك قولك : هذا جادٌّ ومادٌّ وجوادٌّ - جمع جادّة - ، ومررت برجل جادٍّ ، فلا يميل ، يكره أن ينحو نحو الكسرة فلا يميل ؛ لأنه فرٌّ مما يحقق فيه الكسرة ، ولا يميل للجر ... » . وانظر التعليقة على الكتاب ١٩٨/٤ وما بعدها .
وفي نسخة (ص) : « ماد وجاد ومحاد » .

(٢) في (ص) : « يجوز » .

(٣) الكتاب ١٤٠/٤ .

بعارٍ » فجيِّدٌ حسَنٌ لا يدفعُهُ شيءٌ ولا يردُّهُ .

وما كان الرَّاءُ منه لاماً نحو : باترٍ وفاترٍ وكافرٍ ونادرٍ ، ففيه ثلاثةُ مذاهبَ :

أحدها : أن يكونَ الاسمُ مُمَالاً بمنزلة ما لا شيءَ فيه يمنعُ من الإمالة في حالٍ .

والآخَرُ : أنْ يُجعَلَ بمنزلة ما لا يُمالُ في حالٍ .

والثَّالثُ : أنْ يكونَ في بعض أحواله ممَّا لا يُمالُ ، وفي بعضها ممَّا يُمَالُ ؛ فالمذهبُ الأوَّلُ فيما كان الرَّاءُ منه لاماً أن يكونَ الاسمُ مُمَالاً بمنزلة ما لاشيءَ فيه يمنعُ الإمالةَ في حالٍ ، وذلك قولُ قومٍ من العرب : « الكِافرون » و « رأيتُ الكِافرين » ، و« الكِافرُ »[1] ، و « في المنِابرِ » ، أمالُوا الألفَ في (فاعل) ونحوه في أحواله الثَّلاثِ لَمَّا بَعُدَت الرَّاءُ عنها ، ولم يكن لها من القوَّة في منع الإمالة ما للحرف المستَعْلِي في فتحه الألفَ بعد حرفٍ بعد أَلِفٍ[2]، ومنعِهِ إمالتَهَا نحو : نافِقٍ وناشِطٍ ، فلم تَجْرِ الرَّاءُ في هذا لَمَّا بَعُدَت عن الألف مَجْرَى المستَعْلِي ؛ إذ كانت حرفاً لا يتصَعَّدُ تَصَعُّدَ المستَعْلِيَةِ .

وإنَّما مُنِعَت الإمالةُ في : « راشِدٍ » و « عِرَاكٍ » ونحو ذلك ؛ لأنَّ في مخرجها كالتَّكرير، فإذا انفتَحَت أو انضمَّت كان كأنَّهُ قد تَوَالَى حرفان مضمومان أو مفتوحان، فتُكرَهُ الإمالةُ ليكونَ الكلامُ نَمَطاً واحداً بذلك ؛ لا بأنَّها[3] تَصَعَّدُ

---

(١) قال سيبويه : « واعلم أن قوماً من العرب يقولون: الكافرون ، ورأيت الكافرين ، والكافرُ ، وهي المنابر ، لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرفٌ لم يقوَ قوة المستعلية ... » الكتاب ١٣٧/٤ .

(٢) في (ش) : « الألف بعد ألف » .

(٣) في (ش) : « لأنها تصعد » .

كما تَصَعَّدُ المستَعْلِيَةُ والألفُ[1]، وليس يُخرِجُهَا ممّا فيها من تكرُّرِها من أنْ تكونَ حرفاً مفرَداً مقارِبَةَ المخرَجِ من اللامِ ،كما لا يُخرِجُ الألفَ والواوَ والياءَ في : « المالِ » و « القُوتِ » و « المِيلِ » ما فيهنَّ من زيادةِ المدَّة أن تكونَ بمنزلة الواو في « ثَوبٍ » ، والياء في : « حَيْبٍ » ، وإن كان المدُّ فيهما أقلَّ . ألا ترى أنّكَ تُدغِمُ « حَيْبْ بَّكْرٍ »[2] كما تُدغِمُ « المالْ لَّكَ »[3]. فكذلك الرّاءُ لا يُخرِجُهَا من كونها حرفاً وقُربِهَا من اللامِ ما في خروجها من التّكرير، فإذا كان كذلك لم يمتنع ألاّ تَمنَعَ الإمالةَ بعيدةً ، وتعمَلُ الكسرةُ قبلها في اسم الفاعل عَمَلَها ولا راءَ بعدها .

وممّا يُقَرِّبُ شَبَهَهَا باللاّم أنّ بعضَ اللُّثْغ بها قد يَجعلُهَا ياءً ،كما جَعَلَ بعضُ اللُّثْغ باللاّم اللاّمَ ياءً[4].

والمذهبُ الثاني : أن تُجعَلَ بمنزلة ما لا يُمالُ في حال، وذلك قولُ بعضهم: مررْتُ بالكافر، فَنَصَبَ الألفَ و لم يُمِلْ ؛ لأنّها راءٌ أُجْرِيَت مُجْرَى القاف وسائرِ المستَعْلِيَة في أكثر أحوال هذا الاسم وهو الرَّفعُ والنَّصبُ ، فلمَّا أَجْرَوها مُجْرَى المستَعْلِي في الأكثر إجراءً في الجرِّ أيضاً مُجْرَاه فلم تُمَلْ ؛ إذ لم يميلوا نحو : عَابِد وعَالِم مِمَّا لا حرفَ فيه مُشْبِهٌ للقاف وأخواتِهَا ، فتُرِكَت أيضاً في الجرِّ على حالها في الرَّفع والنَّصب ، و لم تجلُبِ الرَّاءُ منجَرَّةً الإمالةَ في الألف عندهم[5]؛ لبُعْدِها

---

(١) في (ش) جاء بعد قوله : « المستعلية » فراغ ، ثم ابتدأ بـ « والألف ليس يخرجها » .

(٢) قال سيبويه : « وتقول : هذا ثوب بكر ، البيان في هذا أحسن منه في الألف؛ لأن حركة ما قبله ليس منه فيكون بمنزلة الألف ، وكذلك : هذا حيب بكر ... » . الكتاب ٤/٤٤٠ .

(٣) انظر الكتاب ٤/٤٣٨ .

(٤) انظر البيان والتبيين ١/٣٤ وما بعدها .

(٥) في (ش) : « و لم تجلب الحركة منجرة للإمالة في الألف » .

عنها بالحرف الفاصل بينها وبين الألف ،كما لم تَجلُبِ الرَّاءُ التّفخيمَ في الرَّفـع في قول مَن قال: هذا كافِرٌ؛ لبُعْدِها عنها بالحرف الفاصل . فكمـا لم يجب التّفخيـمُ في الرَّفع للفصل في « هذا كافر » ،كذلك لم تَجب الإمالـةُ في الجـرِّ في : « مـرَرْتُ بكافر » في هذا المذهـب للفصل بالحرف .

والمذهب الثَّالثُ : أنْ قوماً نَصَبوا[1] الألفَ في النَّصب والرَّفع فقـالوا : هـذا كافرٌ ، ورأيتُ كافراً ، فجعلوا الرَّاءَ في هذا بمنزلتها إذا لم يَحُلْ بينها وبـين الألـف كسرةٌ ، وجعلوا الحرفَ الذي بين الألـف والـرَّاء لا يمنَـعُ التَّفخيـمَ ،كمـا لم يمنَـعُ الحرفُ الذي بين الألف وبـين القـاف التّفخيـمَ في « ناشِطٍ » و « نـافِقٍ » ونحـوِه . وأمالَ هؤلاء في الجرِّ فقالوا : بكِافر ،كما أمالوا حيث لم يكن بين الـرَّاء والألـف حرفٌ في الجرِّ نحو: « مِن عَوَارِهِ »[2]. وكأنَّ إمَالَـةَ نحو « كـافر » في الجـرِّ عندهـم أَولى؛ حيث كان قبل الرَّاء حرفٌ مكسُورٌ يُمَالُ له / الألِفُ لو لم تكـنْ بعـده راءٌ [٢٣/أ] مجرورةٌ . فلمَّا كان كذلك كانت إمالتها مع الرَّاء المجرورة أَولى عندهم وأحسَـنَ. فهذا شأنُ الرَّاءِ إذا كان في اسم الفاعل .

فأمَّا الحرفُ المستَعْلِي بلا رَاءٍ فينقسـم أيضًـا بأقسـام الفـاء والعـين والـلاَّم ، وذلك نحو: طالِبٍ وغائبٍ وصاعدٍ وناقدٍ وعاطسٍ ونـاظرٍ، والـلاَّمُ نحـو : نـاهضٍ وشاحطٍ وناشطٍ . وإنَّما امتنعت الإمالةُ في هذه الحروفِ، وفُتِحَت الألفُ معها من

---

(١) أي : لم يميلوا .

(٢) قال سيبويه : « وأما في الجر فتميل الألـف ، كـان أولُ الحـرف مكسـوراً أو مفتوحـاً أو مضمومـاً ؛ لأنها كأنها حرفان مكسوران ، فتميل ههنا كما غلبت حيـث كـانت مفتوحـة ، فنصبـت الألـف ، وذلك قولك: من حمارك ، ومن عَوَاره .. » الكتاب ١٣٦/٤ .

حيث جازت في سائر الحروف وساغت ، وذلك أنَّ الألفَ تَصَعَّدُ إلى الحنك (وتَسْتَعْلي ،كما تصَعَّدُ هذه الحروف)[١] وتستَعْلِي إليه ، فلمَّا كان كذلك أُشبِعَت الألفُ و لم تُمَل ؛ لئلاَّ يَنْقُصَ تصَعُّدُهَا بالإمالة وتستَعْلِيَ ،كما استَعْلَت هذه الحروفُ ، فيكونُ الكلامُ نَمَطاً واحداً ، والعملُ من وجهٍ واحدٍ ، (ولا يتنافى)[٢]. فكما اختير فيما لا يَصَّعَّدُ معه من الحروف إذا كان مكسُوراً الإمالةُ والتّقريبُ بها من الياء ؛ ليكونَ العملُ من وجهٍ واحدٍ، ويتشابَهُ الصَّوتُ بذلك ولا يتنافرُ ،كذلك اختير تَرْكُ الإمالة واطِّراحُهَا مع هذه المستعْلِيَةِ .

فإن قال قائلٌ : فكيف جازت الإمالةُ في نحو : « قِفافٍ »[٣] و « صِفَافٍ »[٤] وما أشبه ذلك ممَّا وقع الحرفُ المستَعْلِي فيه أوَّلاً مكسُوراً ؟ وهلاَّ جازت الإمالةُ على هذا في « شاطِرٍ »[٥] ونحوِه ؛ لأنَّ المستَعْلِيَ مكسُورٌ ،كما جازت في « صِفافٍ » وبابِهِ ؛ لأنَّكَ تلفَظُ بالمستَعْلِي مكسُوراً ثمَّ تُصَوِّبُ[٦] بالإمالة ؟

فاستُجيز هذا لِمَا فيه من الخفَّة ؛ لأنَّ الانحدار بعد الاصِّعادِ مستَخَفٌّ ، فلذلك لم تمتنع الألفُ من الإمالة ، و لم تكن بمنزلة ما يكون بعد الألف نحو :

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) مكانها بياضٌ في (ش) .

(٣) قِفاف: جمع قُفٍّ ؛ وهو ما ارتفع من الأرض ، كذلك القفة . (الصحاح - قفف) .

(٤) جمع صفّة ، وهي البهو الواسع الطويل السمك . اللسان (صفف) عن الليث .

(٥) في (ش) : « شاطن » .

(٦) التّصوُّبُ : الانحدار . وفي النسختين : تصوّت .

« واقِدٍ » و « نَاقِدٍ » ، و « مررْتُ بناشطٍ »[١]؛ لأنَّكَ في « قِفَافٍ » وبابِهِ تَضَعُ اللّسانَ موضع المستَعْلِيَة ، ثمَّ تُصَوِّبُ ، فالانحدارُ بعد الاصّعاد في « قِفَافٍ » وبابِهِ أَخَفُّ من الاصّعاد بعد الانحدار في « واقِدٍ » لو أُميل ؛ لأنَّكَ لو أَمَلْتَ نحو « واقِدٍ » و « ناشِطٍ » لانحدَرْتَ بإمالَتِكَ الألفَ ، ثمَّ أَصْعَدْتَ بعد الانحدار ؛ للفظِكَ بالحرف المستَعْلِي . فالانحدارُ بعد الاصّعاد في « قِفافٍ » و « صِفافٍ »[٢] أخفُّ من الاصّعاد بعد الانحدار في « واقِدٍ » و « ناشِطٍ » لو أُميلا . فمِن ههنا افترَقَ « صِفافٌ » و « واقِدٌ » و« ناشِطٌ » ، فجازت الإمالةُ في « صِفافٍ » مع المستَعْلِي المكسُورِ أوّلاً، وامتنعت من « واقِدٍ » ونحوه .

ومِمّا يدلُّ على امتناع الإمالة في « واقِدٍ » وبابِهِ وجوازِها في « صفاف » و« قفاف » أنّهم قالوا : « صَبَقْتُ » و « صُقْتُ » و « صَوِيق » لَمَّا كان يَثْقُلُ أنْ يتصعَّدَ معه بالمستَعْلِي بعد التَّسفُّل بالسِّين أَبْدَلَ منها مُسْتَعْلِياً ؛ ليكون نَمَطاً واحداً، والصَّوتُ ملائماً . وكذلك تمتنع الإمالةُ في « واقِدٍ » ؛ لأنَّها تُوقِعُ ما كُرِهَ في «سَبَقْتُ » من التَّصَعُّد بعد التَّسَفُّل لو لم يُبْدَل ، فكذلك تُكرَهُ إمالةُ « واقِدٍ » للتَّصَعُّد بالحرف المستَعْلِي فيه بعد التَّصَوُّبِ[٣] بالإمالة لو أُجيزَ فيه ، فكما فَرُّوا منه إلى الإبدال في « سَبَقْتُ » ،كذلك فرُّوا منه هنا إلى ترك الإمالة ، ولم يكن ذلك في « قِفافٍ » وبابِهِ. ألا تراهم يقولون : قِسْتُ وقَسَوْتُ ، فلا يُبْدِلُون بعد

---

(١) في (ش) : « بناظر » .

(٢) في (ش) : « ضعاف » .

(٣) في (ص) : « الصوت » .

القاف ،كما أبدلوا قبلها في : « صَبَقْتُ » ، فكما لم يُبْدِلوا من السِّين الصَّادَ في « قَسَوْتُ » ، كذلك لم يَكرهوا الإمالةَ .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ جازت الإمالةُ في « واقِدٍ » ونحوِهِ ،كما جاز تركُ الإبدال في « سَبَقْتُ » ونحوِهِ ، فاحتُمِلَ التَّصَعُّدُ بالمستَعْلِي بعد التَّصَوُّبِ بالإمالة ، كما احتُمِلَ في ترك الإبدال في « سَبَقْتُ » ؟

فالقولُ : إنَّ الإبدالَ وتركَ الإبدال في « سَبَقْتُ » كالإمالة في « مساجد » ونحوه من الحروف المتعرِّيَةِ[1] من المستَعْلِيَةِ والإطباق . لكَ أن تُبدِلَ ذلكَ ، ولكَ ألاَّ تُبدِلَ ،كما أنَّ لكَ أن تُمِيلَ في « مساجد » ، ولكَ / ألاَّ تُمِيلَ . وليس كذلك [٢٣/ب] المستُعْلِي مع الألف ؛ لأنّه قد كان لكَ تركُ الإمالة سائغاً مع غير المستَعْلِي ، فلمَّا كان تركُ الإمالة سائغاً مع غير المستَعْلِي لم يَجُزْ مع المستَعْلِي غيرُهُ . وعلى هذا طُرُقُ العربيَّة ، وهو قياسٌ مستمرٌّ كثيرٌ .

من ذلك : أنّكَ تقولُ : رُسُلٌ ورُسْلٌ في جمع رسول ، فإذا جَمَعْتَ « عَوَاناً » و « نَوَاراً » لم تقل فيه إلاّ بتسكين العَين لا غيرُ ، وهذا كثيرٌ نجتَزِئُ بما ذَكَرْنا منه عمَّا تَرَكْنا كراهةَ الإكثار .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ كان هذا كباب « يصنع » و « يقرأ » ممَّا فُتِحَ العينُ فيه من مضارع « فَعَل » لكون العين أو اللام حرفاً حلقياً طلباً للتَّشاكل ؛ لأنَّ الفتحة من مخارج هذه الحلقيَّة، ففَتَحَ لذلك دون ما لم تكن عينُهُ أو لامُهُ حلقيَّةً ، ومع

(١) في (ص) : « المتقاربة » .

ذلك فقد جاء في أشياءَ منه غيرُ الفتح نحو : يُصْبِحُ ويُقِيمُ[١]، فهلاَّ جازت على هذا الإمالةُ مع هذه المستَعْلِيَةِ التي مُنِعَت الإمالةُ معها ،كما جاء هذا القبيلُ من المضارع على الفتح ، وعلى غير الفتح ؟

فالقولُ : إنَّ الإمالة مع هذه المستَعْلِيَة لا تجوزُ من حيث جاز غيرُ الفتح في هذا الضَّرب من المضارع ؛ لأنَّ المشاكَلَةَ والمماثَلَةَ بالفتح في غير المضارع أقلُّ منها في الألف مع المستَعْلِي ؛ ألا ترى أنَّ الفتحةَ بعضُ الألف ، فلا يلزمُ إذا لم تحتَفِلْ بيسيرِ الخلاف ألاَّ تحتَفِلَ بكثيرِهِ ، فيُترَكُ الكثيرُ من المشاكَلَة كما تُرِكَ القليلُ منها ؛ ألا ترى أنَّ المضارَعَةَ كلَّما كان الحرفُ منه أدخَلَ في الحلق كان غيرُ الفتح فيه أقلَّ ، فهذا مما يدلُّكَ على أنّه ليس حكمُ القليل من الخلاف حكمَ الكثير ، فهذا شأنُ حروفِ المستَعْلِيَة إذا كان منها في اسم (فاعل) بلا راءٍ .

فأمَّا المستَعْلِي إذا كان مع الرَّاء في اسم (فاعل) فلا تخلو الرَّاءُ من أن تكونَ مع حرفٍ مستَعْلٍ، أو تكونَ مع حرفَين مستَعْلِيَين، أو يكونَ الحرفُ المستَعْلِي مع راءَين .

فإذا كان الرَّاءُ مع حرفٍ واحدٍ مُسْتَعْلٍ ، فلا يخلو أن تكونَ الرَّاءُ فاءً والمستَعْلِي عيناً نحو: « راقِد »[٢]، أو تكونَ الرَّاءُ عيناً والمستَعْلِي فاءً نحو: « طارِد» ، أو يكونَ المستَعْلِي لاماً والعينُ راءً نحو: « مارِق » ، أو يكونَ المستَعْلِي عيناً واللامُ راءً نحو: « فاقِر » ، أو يكونَ المستَعْلِي فاءً واللاَّمُ راءً نحو: « قادِر » ، أو يكونَ

---

(١) في (ش) : يصنع وينم .

(٢) في (ص) : « واقد » .

المستَعْلِي لاماً والفاءُ راءً نحو: « رامِق » .

فمثالُ الأوَّل : راقِدٌ وراطِنٌ وراقِمٌ ، الإمالــةُ فيــه لا محالــةَ ممتنعــةٌ ؛ لأنَّ كــلَّ واحدٍ من هذَين الشَّيئين المجتمِعَين يمنعُ الإمالةَ على حِدَةٍ ، فإذا اجتمعا كــان آكَــدَ للمنع . ألا ترى أنَّ مثلَ : « راشِدٍ » و « فاقِدٍ » لا يكونُ فيه الإمالةُ .

وإذا كان الرَّاءُ عيناً والمستَعْلِي فاءً نحو: « طارِدٍ » فالإمالةُ فيه جائزةٌ لانكسار الرَّاءِ ، ولأنَّكَ تَنْحَدِرُ بالرَّاء المكسُورة بعد تَصَعُّدِكَ بالحرف المستَعْلِي . وهذا قــولُ سيبويهِ[1] .

وإذا كان المستُعْلِي لاماً والعينُ راءً نحو : « مارِقٍ » و « فــارِقٍ »[2]، فالإمالــةُ ممتنعةٌ وغيرُ جائزةٍ ؛ لأنَّ في الإمالة هنا اصِّعاداً بعد الانحدار ، فهو عكسُ « طارِدٍ » وبابِهِ . قال سيبويهِ[3]: « تقولُ : ناقةٌ فارِقٌ ، وأَيْنُقٌ مَفَارِيقُ فتنصبُ ،كمــا فعلــتَ ذلك حيث قلتَ: ناعِقٌ ومفارِقٌ ومناشِطٌ » .

وإذا كان المستَعْلِي عيناً واللاَّمُ راءً نحو: « فاقِرٍ » و « ماطِرٍ » ، فلا نظَرَ في أنَّ الإمالةَ تــمتنــعُ في حال الرَّفع والنَّصب، (كما امتنع)[4] في « نــاقِدٍ » و « عــاطِسٍ » و « عاضِدٍ » ونحوِ ذلك ، وتزدادُ الإمالة في نحو: « ماطِرٍ » وبابــهِ امتناعــاً في الرَّفــع

(١) قال في الكتاب ٤/١٣٦ - ١٣٧ : « وممــا تغلــب فيــه الراء قولــك : قــارِبٌ وغــارِمٌ ، وهــذا طــارِدٌ، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف التي تليها ، وذلــك لأن الــراء لمــا كــانت تقوى على كسر الألف في (فِعال) في الجر، و(فُعال) ، لما ذكرنا من التضعيــف ، قويــت علــى هــذه الألفات ، إذ كنتَ إنما تضع لسانك في موضع استعلاءٍ ثم تنحدر ، وصارت المستعلية ههنــا بمنزلتهــا في قِفاف » .

(٢) ناقةٌ فارق هي التي أخذها المخاض فندَّت في الأرض . الغريب المصنف : ٨٣٥/٢ .

(٣) الكتاب ١٣٧/٤ ، وفيه : « ... ناعقٌ ومنافِقٌ ومناشيطٌ » . وفي (ش) : « ناشط » .

(٤) ساقطٌ من (ش) .

والنَّصب لمكان الرَّاءِ . ألا ترى أنَّ الرَّاءَ قد تجري مَجْرَى المستُعْلِي في منع الإمالة، فتمنعُ « راشِداً » الإمالةَ ،كما تمنعُ « ظالِماً » .

فأمَّا في حال الجرِّ نحو: « مِن مَـاطِرٍ » و « بِنَـاقِرٍ » ، فمَنْـعُ الإمالـة مذهـبٌ ، وإجازتها مذهبٌ ؛ أمَّا منعُهَا فمِن أجل الحرف / المستَعْلِي ، وأنَّ الإمالـةَ لم تَجُـز [٢٤/أ] في هذا الاسم في الرَّفع والنَّصب ، وهو أكثرُ حالِ الحرف ، فكما لم تَجُز فيهما ، كذلـك لا تجـوزُ في الجـرِّ . ويقـوِّي هـذا أنَّ قومـاً يُمِيلـون « الكـافِر » في أحوالـه الثَّلاث، فيُجْرُونَ الرَّاءَ مُجْرَى غيرها من الحروف ، فكذلك يُجْرونها هنا مُجْـرَى غيرها، فتُمنَعُ الإمالةُ معها للمستَعْلِي كما تُمنَعُ من غيرهـا . وأمَّـا إجـازةُ الإمالـة فلانكسار المستَعْلِي وانكسار الرَّاء بعدها، وإذا انكسَرَ المستَعْلِي أو جاور الكسرةَ، جاز في الألف معه الإمالةُ . ألا تـرى أنَّكَ تُمِيلُ « صِفافاً » و « قِـفـافاً » ونحـوَه ، وتُمِيـلُ « طارِداً » وبابَه ، فكذلك تجوزُ الإمالةُ في « ماطِرٍ » ونحوه في حال الجـرِّ ؛ لأنَّكَ لا تَصعَّدُ بعد تَصوُّبٍ ، لكنَّ الرَّاءَ تلـي المستَعْلِيَ مكسُـوراً مجـاوِراً، وليـس الرَّاءُ فيها مثلَها في « كافِرٍ » في لغة مَن أجاز إمالَتَها في الأحوال الثَّلاث ؛ لأنَّهَا قد بَعُدَت في « كافِرٍ » ونحوِه عن الألف ، وقد جـاورت في « مـاطِرٍ » هنـا الكسـرةَ ؛ فالإمالةُ فيها تزدادُ حُسْناً ؛ لأنَّ العملَ يصيرُ من وجهٍ واحدٍ، ويصيرُ الصَّوتُ نمطـاً واحداً . ويُقوِّي إجازةَ الإمالة هنا أنَّ بعضَهم يقولُ : مـررْتُ بقِـادِرٍ، فيُمِيـلُ مـع بُعْدِ الرَّاء عن المستَعْلِي، والمستَعْلِي مفتوحٌ ، فإذا أُمِيلَ مع بُعْدِهَـا عنـه وانفتاحِـهِ ، فالإمالةُ مع القرب منها وانكساره أولى . ولكلٍّ مذهبٌ ، وليس لسيبويه في ذلك نصٌّ ، وقياسُه ما ذَكَرْنَا .

وإذا كان المستُعْلِي فاءً واللاَّمُ راءً نحو: « قادِرٍ » فالإمالةُ ممتنعةٌ في حال الرَّفـع

والنّصب للمستَعْلِي . قال سيبويه[١]: « والذين قالوا: هذا قارِبٌ ، يقولون: مررْتُ بقادِرٍ، ينصبون الألفَ، و لم يجعلوها حيث بَعُدَت تَقْوَى ،كما أنَّهـا في لغـة الذيـن قالوا: مررْتُ بكافِرٍ لم تَقْوَ على الإمالة حيث بَعُدَت ؛ لِمَا ذَكَرْنَا من العلّةِ » . يريد بما ذَكَرَهُ[٢] من أنَّ الرَّاءَ وإنْ كان فيها تضعيفٌ ، فهو حرفٌ واحدٌ . وقـد ذَكَرْنَـا ذلك مشروحاً[٣].

قال[٤]: « وقد قال قومٌ تُرْضَى عَرَبِيَّتُهُـم: مـررْتُ بقـادِرٍ قَبـلُ ؛ لـلرَّاءِ حيـث كانت مكسُورةً » .

قال[٥]: « وسَمِعْنَا مَنْ نثِقُ به من العرب يُنشِدُ :

عَسَـى ا للهُ يُغْـنِي عَنْ بِلاَدِ ابْـنِ قَادِرٍ
بِـمُنْـهَمِـرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ[٦] »

قال[٧]: « ومَن يقولُ : مررْتُ بكافِرٍ أكْثَرُ مِمَّن يقولُ : مررْتُ بقَادِرٍ » .

وإذا كان المستَعْلِي لاماً والفاءُ راءً نحو: « رَامِقٌ » ، فالإمالةُ لا محالـةَ ممتَنِعَـةٌ ؛

---

(١) الكتاب ٤/١٣٨ .

(٢) في (ش) : « يريدها ذكره » .

(٣) انظر ما سبق في صفحة : ١٧١ .

(٤) أي سيبويه ، انظر الموضع السابق .

(٥) الكتاب ٤/١٣٩ .

(٦) من الطويل ، في الكتاب ٤/١٣٩ ، وقد سبق وأنشده سيبويه في ٣/١٥٩ .
والبيتُ منسوبٌ في الكتاب إلى هُدْبَةَ بن خَشْرَم ، وهو في ديوانه : ٧٦ ، ونُسب في شرح أبيات الكتاب ٢/١٤١ إلى سماعة النعامي ، وانظر: المقتضب ٣/٤٨ ، ٦٩ ، واللمع : ٣١٥ ، وشرح المفصل ٧/١١٧ ، ٩/٦٢ . والرباب : سحابٌ أبيضٌ ، ويقال : إنه السحاب الذي تراه كأنه دون السحاب ، قد يكون أبيض وقد يكون أسود ، الواحدة : ربابة . الصحاح (ربب) .

(٧) الكتاب ٤/١٣٩ .

لأنَّ كلَّ واحدٍ من الرَّاء والمستَعْلِي في هذا الموضع يَمنَعُ الإمالةَ ، فإذا اجتمعا كان أَمْنَعَ . ويدلُّكَ على امتناع الإمالة أنَّكَ لو أَمَلْتَ لَصَعَّـدْتَ بعـد التَّصَـوُّبِ . فهـذا حكمُ الرَّاء إذا كان معَ حرفٍ مُسْتَعْلٍ .

فأمَّا إذا كانت مع[1] حرفين مُسْتَعْلِيَين ، فلا يخلـو مـن أن تكـونَ الـرَّاءُ أوَّلاً نحـو : « رَاقِطٌ » والإمالةُ في هذا ممتنعةٌ ، أو ثانيةً نحـو : « قـارطٍ » أو « طـارِقٍ » ، أو ثالثةً نحو: « قاطِرٌ » .

فأمَّا « قارِطٌ » و« طارِقٌ » ونحوُه ، فـقـد جازت الإمالةُ في « طارِدٍ » ونحـوِه ، ولا يجب من حيث جازت الإمالةُ في « طارِدٍ » وبابِهِ عندي أنْ يجوزُ في « طـارِقٍ » ونحوِه ؛ لأنَّكَ في « طارِدٍ »[2] تَصَوَّبُ بعد التَّصعُّد ، ولـو أَمَلْـتَ « طارقـاً » ونحـوَه لصَعَّدْتَ بالمستَعْلِي الذي هو لامٌ بعـد أنْ صَوَّبْـتَ بالإمالـة ؛ فلهـذا يمتنـعُ ، ولأنَّ المستَعْلِيَ إذا تكـرَّرَ ضَعُفَ الإمالةُ معه وقَبُحَ ، ولا يَبْلُغُ من قوَّةِ الرَّاءِ ـ وهو حرفٌ لا استعلاءَ فيه ـ أن يغلبَ مستَعْلِيَيْن .

فأمَّا « قاطِرٌ » ونحوُه فلا نظَرَ في امتناع إمالته في الرَّفع والنَّصب .

فإن قلتَ : فهل تجوزُ إمالتُهُ[3] في قول مَن قال :

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابْنِ قَادِرٍ[4] ؟

---

(١) في (ش) : « بعد » .

(٢) في (ش) : « طارق » .

(٣) أي : « قاطر » .

(٤) سبق ذكرُهُ في صفحة : ١٨١ .

فإمالةُ هذا ينبغي أن تكونَ أقبحَ من إمالة « قادِرٍ » لتكرُّرِ المسْتَعْلِي ، وليس ذلك أيضاً بالعامِّ ، فينبغي أن يكون هذا غيرَ مستحسَنٍ ، وليس له[(١)] عليه نصٌّ علمْتُهُ . فهذا حكمُ الرَّاءِ إذا كان مع مُسْتَعْلِيَين .

فأمَّا إذا كان المسْتَعْلِي مع راءَين نحو: « قارٌ » و « طارٌ » و « غارٌ »[(٢)]، فلا نظرَ أنَّ الإمالة في النَّصب والرَّفع ممتنعةٌ، / قال سيبويه[(٣)]: « ومِمَّا لا تُمالُ أَلِفُهُ [٢٤/ب] (فاعلٌ) من المضاعَف و(مفاعِلٌ) وأشباهُهما ؛ لأنَّ الحرفَ قبل الألف مفتوحٌ ، والحرفُ الذي بعد الألف ساكنٌ لا كسرةَ فيه ، فليس هنا ما يُمِيلُهُ ؛ وذلك قولُكَ : هذا جادٌّ ، ومِن جَادٍّ ، كَرِهَ أن ينحُوَ نَحْوَ الكسرة ؛ لأنَّه فرَّ مِمَّا تحقَّقت فيه الكسرةُ ، ولا يُمِيلُ للجرِّ ؛ لأنَّه إنَّما كان يُمِيلُ في هذا من أجل الكسرة بعد الألف ، فلمَّا فَقَدَهَا لم يُمِل . وقد أمالَ قومٌ في الجرِّ شبَّهوها بـ « مالكٍ » إذا جَعَلْتَ الكافَ اسمَ المضاف إليه . وقد أمال قومٌ على كلِّ حالٍ ، كما قالوا : « هذا ماشٌ » ليبيِّنُوا الكسرةَ في الأصل » .

قال[(٤)]: « ومَن قال : [هذا] جادٌّ ، لم يَقُلْ : هذا فِارٌّ ؛ لقوَّةِ الرَّاء هنا ، كما ذَكَرْنَا ».

فأمَّا الإمالةُ في « فارٌّ » و« طارٌّ » ونحوِه فلا يكونُ في الرَّفع والنَّصب كما قلنا، وإذا كان مَن يقولُ : هذا جادٌّ لا يقولُ : هذا فارٌّ ، فإذا دَخَلَ المسْتَعْلِي نحو :

---

(١) أي : سيبويه .

(٢) يومٌ قارٌّ : باردٌ ، وطرَّ شارب الغلام فهو طارٌّ أي : نبت . ، والغارُّ : الغافلُ .

(٣) الكتاب ٤/١٣٢ .

(٤) الكتاب ٤/١٤٠ .

« قارٌ » ، كان أنْ تُمنَعَ الإمالةُ فيه أجْدَرَ .

وأمّا إمالتُهُ في الجرِّ فلا يمتنعُ ؛ لأنّه ليس هنا شيءٌ يَمنعُ الإمالةَ غيرُ المسْتَعْلِي المفتوحِ ، وقد أُمِيلَ ذلك في نحو : « طارِدٍ » و « غارِمٍ » . وقد أمال قومٌ « جادٌّ » على كلِّ حالٍ ، كما يُميلُ « عالِم » ، فإذا كان « جادٌّ » بمنزلة « عالِم » كان « قارٌّ » في الجرِّ لا يمتنعُ أن يكونَ بمنزلة « طارِدٍ » في جواز الإمالة فيه ، فأمَّا في حال الرَّفع والنَّصب فلا يكونُ مثلُهُ ؛ لأنَّ الرَّاءَ غيرُ مكسُورةٍ ، فلا كسرةَ في الاسم فتجبُ لها إمالةٌ ، كما يكون في « قارٌّ » إذا جَرَرْتَ ، وقد قالوا : « هذا صَعَارِرُ »[1] ، وقال تعالى[2]: ﴿ كَانَتْ قَوَارِيْرَا * قَوَارِيْرَا مِنْ فِضَّةٍ ﴾ ، فجازت[3] الإمالةُ في كلِّ هذا مع المستَعْلِي لانكسار الرَّاء ، فكذلك يكون في قولكَ : « بِقَارٍّ » في حال الجرِّ .

فإنْ قلتَ : إنَّ الاسمَ هنا لا كسرةَ فيه ثابتةٌ ، كما ثبتت في « قواريرَ » ، وقد منَعْتَهُ الإمالةَ في أكثر أحواله ، وقد قَرُبَ من المستَعْلِي ، فليس كـ « صَعَارِرَ » ونحوِ ذلك ممَّا بَعُدَ الرَّاءُ فيه عن المستَعْلِي .

فليس حكمُ القريب كالبعيد، ولا حكمُ المنفصل كالملازِمِ ؛ ألا تراهم فرَّقُوا بينهما في هذا الباب وغيرِه . فلا أستَحْسِنُ فيه الإمالةَ لذلك ، فهو قولٌ ولا أحفَظُ له عليه نصّاً .

---

(١) جمع « صُعْرورة » وهي الصمغة الصغيرة المستديرة ، وأصل الجمع : صعارير بالياء ، وانظر الكتاب ١٤٠/٤ .

(٢) سورة الإنسان آية : ١٥ ـ ١٦ .

(٣) في (ش) : « فجاءت » .

فهذا حكمُ اسم الفاعل في الإمالة)[١] إذا تعرَّى من المستَعْلِي والرَّاء، أو كان فيه راءٌ بلا مُستَعْلٍ، أو مُسْتَعْلٍ بلا راءٍ، أو مُسْتَعْلٍ مع راءٍ، أو راءٌ مع مُسْتَعْلِيَين، أو مُسْتَعْلٍ مع راءين. فعلى هذا حكمُهُ في الإمالة ومَجْرَاهُ. وقد قدَّمْنَا ما في قوله[٢]: « لأنَّ فاعلاً إذا سَلِمَ من حروف الإطباق » من الدَّخَل[٣].

فأمَّا قوله[٤]: « إذا سَلِمَ من حروف الإطباق (والحروفِ المستَعْلِيَة » فقد كان يُجْزِئُ من ذكْرِ حروف الإطباق)[٥] الاقتصارُ على الحروف المستَعْلِيَة؛ لأنَّ الإمالة إنما امتنعت في هذه الحروف للاستعلاء لا للإطباق، فالحروف المطبَقَةُ تَصْعَدُ إلى الحنك كما تَصْعَدُ الخاءُ والغينُ والقافُ، ومن أجل ذلك امتنعت الإمالةُ معهنَّ لا للانطباق، ألا ترى أنَّ الإمالةَ إنَّما كُرِهَت معها لتصعُّدِ الألفِ وتصعُّدِها، فاجتُنِبَت الإمالةُ معها، وكُرِهَت من حيث استُحسِنَت مع غيرها من الحروف التي لا تَصَعُّدَ فيها ولا استعلاءَ إلى الحنك للإطباق. ويدلُّكَ أيضاً على ذلك اجتنابُهُم الإمالةَ مع الخاء والغين والقاف، فلو كان للإطباق حظٌّ في منع الإمالة لَمَا مُنِعَت هذه الحروفُ، كما لم يُمنَعْ غيرُها ممَّا ليس من الاستعلاء، أو كانت الإمالةُ مع المطبَقَة أحسَنَ منها مع هذه المستَعْلِيَة التي ليست بمنطَبِقَةٍ، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ الإمالةَ تمتنع معها كما تمتنع مع المطبَقَة، وتجوزُ كما تجوزُ فيها،

---

(١) ساقطٌ من (ص).

(٢) أي الزجاج، انظر نصه أول المسألة.

(٣) الدَّخَل: العيبة والريبة.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٣ ـ ١٢٤.

(٥) ساقطٌ من (ش).

وحيث تجوزُ فيها لا فصلَ بينهما، فإنّما امتنعت الإمالةُ مع المطبَقَة كما امتنعت في هذه الحروف لِمَا فيها من الاستعلاء، فالمطبَقَةُ مثلُ هذه في التَّصَعُّد ، وتفارِقُهَا في الإطباق . والمعنى المانعُ للإمالة التَّصَعُّدُ لا الإطباقُ ، فليس لذِكْره كبيرُ فائدةٍ ، اللَّهُمَّ إلاَّ أنْ يُريدَ تعليمَ كيفيَّةِ هذه الحروفِ ، وليس هذا موضعُهُ ؛ لأنَّهُ يُوهِمُ امتناعَ الإمالة من أجل الانطباق ، وليس للانطباق في منعها عمَلٌ ، إنَّما المانعُ الاستعلاءُ .

[٢٥/أ] فأمَّا / قوله[١]: « ولا يجوزُ في صابرٍ: صِابرٌ، ولا في قاهرٍ: قِاهرٌ » ففيه إلباسٌ؛ لأنَّهُ يُوهِمُ أنَّ الإمالةَ لا تجوز فيها في حالٍ ، كما لا تجوزُ في سائر الأسماء التي ذَكَرَها معهما من أجل المستَعْلِي ، فيُعتَقَدُ مِن هذا أنَّ « صابراً » لا تجوزُ إمالتُهُ في حالٍ ،كما لا تجوزُ إمالةُ « ظالم » و « خادم » ، وليس كذلك ؛ لأنَّ « قادِراً » و « صابِراً » تجوزُ إمالتُهما في الجرِّ. قال سيبويه[٢]: « قد قالَ قَومٌ تُرْتضَى عَرَبيَّتُهُم: مررْتُ بقِادِرٍ قبلُ ، للرَّاءِ حيثُ كانت مكسُورةً » . قال: « وسَمِعْنَا مَنْ نثقُ به من العرب يُنشِدُ :

عَسَى ا للهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ[٣]

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ[٤]: « فيَكسِرُون الألفَ لانكسار ما بعدها إلاَّ أن

---

(١) أي : الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٤ ، ولم يَرد فيه التمثيل بـ(صابر) ، بل بـ(خادم وغافل وقاهر) .

(٢) الكتاب ٤/١٣٨ - ١٣٩ .

(٣) سبق إنشاده في صفحة : ١٨١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٤ وفيه سقطت بعضُ الألفاظ ، ولفظه : « والعرب تقول: هذا عابد وهو عابد فيكسرون ما بعدها إلا أن تدخل حروف الإطباق » .

تدخُلَ حروفُ الإطباق » فتجاوُزٌ في اللّفظ وتَسامُحٌ ، والحقيقةُ على ما قدَّمْنا ذِكْرَه في أوَّلِ الفصل ، وقد كان التّحقيقُ أبْلَغَ من خلافه وأفْضَلَ ، لاسيِّما وقد عابَ مثلَ ذلك على مَن ذَكَرَه :

[الكلام عن الآية (١٥٦) من سورة البقرة]

فقال أبو إسحاق[١] في قوله : ﴿ إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُوْنَ ﴾[٢]:

« والأكثَرُ في (إنّا) تفخيمُ الألف ولزومُ الفتح ، وقد تجوزُ إمالةُ الألف إلى الكسر، وكان ذلك في هذا الحرفِ لكثرة الاستعمال . وزعَمَ بعضُ النّحْويّين أنَّ النُّونَ كُسِرَت ، ولم يَفْهَمْ ما قالَهُ القومُ ، إنّما الألفُ مُمَالَةٌ إلى الكسرِ » .

(قال : « وزَعَمَ أنَّ هذا إمالةٌ إلى الكسر)[٣] مثل : ﴿ الْحَمْدِ لِلّهِ ﴾ » .

قال : « فهذا ـ أعني ﴿ إِنَّا للهِ ﴾ ـ صَوَابٌ ، وقولُهُم : (الحمدِ لِلّهِ) من أعظَمِ الخطأ . فكيف [يُجعَلُ][٤] ما يكونُ صَوَاباً بإجماعٍ مثلَ الخطأ » ؟ .

قال أبو عليٍّ (أيَّده الله) :

أمَّا الإمالةُ في « إنَّا » فقد حكاه سيبويه[٥]، وزَعَمَ أنَّ الذين يُمِيلُونه بنو تميمٍ وقومٌ من قيسٍ وأَسَدٍ .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٢) سورة البقرة : آية : ١٥٦ .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

(٤) ساقطة من النسختين .

(٥) الكتاب ٤/١٢٥ . قال : « واعلَمْ أنَّ الذين قالوا : « رأيتُ عِدًا » ، الألفُ ألفُ نصب ، و « يريد أن يضربها » ، يقولون : « هو منّا » ، و « إنا إلى الله راجعون » ، وهم بنو تميم ، ويقوله أيضاً قومٌ من قيسٍ وأسدٍ ممن ترتضى عربيتُه » .

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ في الفصل الأوَّلِ[١]: « يكسِرُون الألفَ لانكسار ما قبلها » ، وقولُهُ في هذا الفصل[٢]: « وقد تجوزُ إمالةُ الألف إلى الكسر » ، فقولُهُ : « يكسرون الألفَ » بعيدٌ من الصَّوابِ في التَّحقيق ؛ لأنَّ الألفَ لا تُكسَرُ ، وقولُهُ: « تجوز إمالةُ الألف إلى الكسرة » ، فالألفُ مُمَالةٌ إلى الكسرِ، [وهو] أشبَهُ من الأوَّل؛ لأنَّ الألفَ في الإمالة يُنحَى بها نحوَ الياء ، ولا تَصَعَّدُ تَصَعُّدَها إذا لم تُمَل، والكسرةُ بعضُ الياء ، فإذا قال : أمَلْتَهُ إلى الياء وأمَلْتَهُ إلى الكسرة ، كان قريباً لذلك . والأجوَدُ في العبارة والتَّعليم على التَّحقيق أن يُقالَ : الألفُ مُمَالةٌ إلى الياء لإمالة الفتحة إلى الكسرة ، ليُعَادَل الحرفُ بالحرف: الألفُ بالياء ، والفتحةُ بالكسرة ، فإذا أطلقْتَ لفظَه على التَّسامُح لِمَن فَهِمَ هذا المعنى لم يكن خطأً ، وقد أطلق أبوإسحاقَ مثل هذه اللَّفظَةِ التي أنكرَهَا على مَن قال : كُسِرَت النُّونُ من ﴿ إنَّا للهِ﴾ ، فقال في قوله تعالى : ﴿ **وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ** ﴾[٣]: « كُسِرَت الجيمُ لكذا ولكذا[٤] »، وكان من الإنصاف ألاَّ يعيبَ ما فَعَلَ مثلَه ، أو لا يَدخُلَ فيما عابَه . وقد قدَّمْنا ذِكْرَ هذا محقَّقاً في أوَّلِ الفصل .

فأمَّا ما حكاه عن بعضِ النَّحْوِيِّين من أنه زَعَمَ أنَّ الألفَ من « إنَّا » مُمالَةٌ إلى الكسر مثل : « الحمْدِ للهِ » ، وإنكارُهُ لذلك بقوله : « إنَّ الإمالةَ في (إنَّا)

---

(١) انظر صفحة : ١٦٢ .

(٢) انظر الصفحة السابقة .

(٣) سورة البقرة : آية : ٨٩ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/١٧٠ . ولفظه: « تقرأ: ﴿ جَاءَهُمْ ﴾ بفتح الجيم والتَّفخيم ، وهي لغةُ أهل الحجاز ، وهي اللُّغةُ العُلْيَا القُدْمَى ، والإمالةُ إلى الكسر لغةُ بني تميمٍ وكثيرٍ من العرب ، ووجهُهَا : أنها الأصلُ من ذوات الياء ، فأُمِيلَت لتدلَّ على ذلك » .

صوابٌ، و(الحمدِ للهِ) خطأٌ ، فكيف يُجعَلُ ما يكونُ صواباً بإجماعٍ مثلَ الخطأ » .

فالقولُ في ذلك : إنَّ الشَّبَهَ بين هذَين إنْ أرادَ التَّشبيهَ بينهما فقط فقولُهُ صوابٌ ؛ وذلك أنَّ الذي يَكسِرُ الدَّالَ[١] من « الحمدِ للهِ » إنَّما يكسِرُهُ من أجل ما بعدها من الكسرة[٢]،كما أنَّ الذي يُميلُ الألفَ في « إنَّا » إنَّما يُميلُ للكسرة ؛ ليتشابَهَ الكلامُ ويتجانَسَ الصَّوتُ ، فالتَّشبيهُ بين هذَين واقعٌ لا محالةَ قَصَدَهُ القائلُ لذلك أو لم يَقْصِدْهُ ، ولا وجهَ لإنكار التَّشبيه ؛ إذ كان موجوداً معلوماً ، ولا لإنكار قول مَن شبَّهَ بين هذَين إلاّ أن تقولَ: إنَّ هذا التَّشبيهَ في الصَّواب والجواز كهذا التَّشبيه ، فإنَّ ذلك فاسدٌ غير جائزٍ، و لم يَحْكِ ذلك مِن قولِ هذا الرَّجُل .

فإن قال قائلٌ : إذا أَشْبَهَ هذا الذي قلتَ: إنَّه صَوَابٌ هذا الذي قلتَ: إنَّه فاسدٌ ، فهلاَّ كان صواباً غيرَ فاسدٍ من حيث أشبَهَ الصَّوابَ الجائزَ ؟

[٢٥/ب] **فالجوابُ** : أنَّ ذلك غيرُ جائزٍ؛/ ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: « هذا إِطِلِ بِشْرٍ »[٣]، و « هذا قَدَمَ حَسَنٍ » ، فأَبْدَلْتَ من حركة الإعراب حركةً من جنس ما قبلها أو بعدها لم يَجُزْ، ولَئِن كان في ذلك تَمَاثُلٌ بين الحروف وتَشَابُهٌ ، فكذلك لا يجوزُ « الحمدِ للهِ » .

فإن قالَ : كيف جاز هذا التَّقريبُ في « إنَّا » ونحوِه ، و لم يَجُزْ فيما كان مُعْرَباً ؟

---

(١) في (ش) : « اللام » .

(٢) انظر المحتسب ١/٣٧ ـ ٣٨ .

(٣) الإطِل والإطْل والأيطل : منقطع الأضلاع من الحَجَبَة ، والحَجَبَةُ : رأس الورك ، والحجبتان : حرفا الورك اللذان يشرفان على الخاصرتين ، وقيل : هما العظمان فوق العانة .

فالقولُ : أنَّ مَا يقعُ فيه هذا التّقريبُ والتّجنيسُ على ضربَين :

أحدهما : حركاتٌ أو حروفٌ في أنفُسِ[١] الكلمة وذواتِها لا دلالةَ فيها على إعرابٍ .

والآخَرُ : حركاتٌ أو حروفٌ في أواخِرِ الكلمة تدلُّ على الإعراب . فهذا الضَّربُ الثّاني لا يجوز فيه الإتباعُ ؛ لأنّه يؤدِّي إلى الإخلال بعَلَمِ الإعراب ، ولا يَبلُغُ من قوَّة الإتباع في كلامهم وعندهم أنْ تُترَكَ دلالةُ الإعراب إليه ؛ إذ الغرضُ في النُّطق إفهامُ المراد ، والتّوصُّلُ إلى ذلك بالإعراب ، فإذا أُزِيلَ استَبْهَمَ الغرضُ وأشْكَلَ ، فأدَّى إلى خلاف ما اعتُرِضَ ، فالإتباعُ في هذا النّحو فاسدٌ غيرُ جائز ؛ لِمَا أدَّى إليه من النّقض وخلافِ القصد . وأيضاً فإذا لم يلزم التّشابُهُ في الحكم والتّجانُسُ في الضَّربِ الأوّلِ حيثُ لا يُؤدِّي إلى نقصٍ وإفسَادِ قَصْدٍ ، بل يُشابهُ تارةً ويُخالِفُ تارةً ، فالأَولى ألاّ يُشابهَ حيثُ يؤدِّي إلى الإشكال ، وأنْ يُطَّرَحَ ذلك فلا يُحمَلَ . هذا الذي عليه مذهبُهُم ؛ وهو القصدُ في التّدبُّر ، والصَّحيحُ في التّأمُّلِ وعند التّصفُّحِ .

فإن قلتَ : وأينَ تَرْكُ المشابَهَةِ بين الحروف من ذواتِ الكَلِمِ حتّى شابَهُوا تارةً وخالَفوا تارةً ؟

فالقولُ : إنَّ هذه المواضعَ كثيرةٌ ، إن تُقُصِّيَتْ كَثُرَت وطالت ، ولكنّا نَذْكُرُ منها مواضِعَ ؛ فمن ذلك قولُهُم : ظُلُمَاتٌ وظُلَمَات ، وسِدِرَات

---

(١) في (ش) : « أواخر » .

وسِدَرَات، فَأَتْبَعُوا مرةً ، وخالَفوا أُخرى[١].

ومنه قولُهم في رَحًى : رَحَوِيٌّ ، فأَبْدَلوا من اللاّم الواوَ ، وقالوا : رائِيٌّ وآيِيٌّ[٢] فلم يَقلب الياءَ كلُّهم .

وقالوا : نَمَرِيٌّ وشَقَرِيٌّ[٣]، فأبدلو الفتحةَ من الكسرة ، وقالوا: صَعَقِيٌّ[٤] .

وقالوا : أُمَيِّيٌّ ، وكرهوا الجمعَ بين الياءات فقالوا : أُمَوِيٌّ[٥].

وقالوا : عَابِد وعِابِدٌ ، وقالوا : طَالِبٌ وطَالِمٌ ، وطَابَ وخَابَ وصَارَ .

وكَرِهوا الكسرةَ قبل الضَّمَّة في باقي بِنائهم حتَّى لم يُوجَدْ (فِعُلٌ) ، ولا إذا فُصِلَ بينهما بفاصل نحو : (اِفْعُل) .

وجَمَعُوا بين الواو وبين الياء في : « يَوْم » و « حَيْوَة »[٦].

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٩٧ ، ٥٨١ .

(٢) نسبة إلى « راية » و « آية » ، قال سيبويه: « وسألتُهُ [أي الخليل] عن الإضافة إلى رابة وطاية وثاية وآية ونحو ذلك فقال: أقول: رائي وطائي وثائي وآئي ، وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف ، والألف تشبه بالياء ... ومن قال: أمَيِّيٌّ قال: آيِيٌّ ورايِيٌّ بغير همز ؛ لأن هذه لامٌ غير معتلة ، وهي أولى بذلك لأنه ليس فيها أربع ياءات ، ولأنها أقوى » .

(٣) انظر الكتاب ٣/٣٤٣ . نسبة إلى النَّمِر ، والشَّقِرة : وهي شقائق النعمان ، وقيل : نبتٌ .

(٤) قال سيبويه : « وقد سمعنا بعضهم يقول ي الصَّعِق: صِعِقِيٌّ ، يدعه على حاله وكسر الصاد ؛ لأنه يقول : صِعِقٌ ، والوجه الجيد فيه: صَعَقِيٌّ . وصِعِقِيٌّ جيدٌ » .

(٥) قال سيبويه : « وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: أمَيِّيٌّ ، فلا يغيرون لما صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل شبهوه به كما قالوا: طَيِّئِيٌّ » الكتاب ٣/٣٤٤ - ٣٤٥ ، وانظر التعليقة عليه ٣/١٦٣ - ١٦٥ .

(٦) قال سيبويه: « وقالوا: حَيْوَة كأنه من حَيْوْتُ وإن لم يُقَل ؛ لأنهم قد كرهوا الواو ساكنةً وقبلها الياءُ فيما لا تكون الياء فيه لازمة في تصرف الفعل » . وانظر التعليقة على الكتاب ٣/١٦٢ - ١٦٣ .

وكرهوا الواوَين أوّلاً حتّى فرُّوا منها إلى الهمزة والتاء في « أَوَاصِل »، و« أُوَيْصِل » ، و « تَولَج » .

وقالوا : الغُوُوْرُ والسُّوُوْرُ[1] فجَمَعُوا بينهما ، والأولى مضمُومةٌ .

وقالوا : أَحْوَوِيٌّ[2] ولَوَوِيٌّ[3]، ونحو ذلك ممّا يَكثُرُ .

فهذه جملةٌ استُعمِلَ فيها الإتباعُ والمشابَهَةُ، واستُعْمِلَ خِلافُهُ ، فإذا كان على ما أَرَيْنَا حيثُ لا فسادَ يَدخُلُ ، ولا خَلَلَ يَعرِضُ ، فالواجبُ الاطِّرَاحُ مع فسادِ الغرض ودخولِ الخَلَلِ ، فَقِفْ عليه ، وتَبَيَّنْ منه أنَّ « الحمدِ لِلّهِ » ونحوَه من الشّواذّ عن القياس لِمَا ذَكَرْنَاه ، ومن الشّاذّ عن الاستعمال أيضاً لقلّةِ ما يليه .

ومثلُ ذلك ممّا لا يجبُ أنْ يُعَرَّجَ عليه قولُهُم : « مَصَائِب » في جمع مُصِيبة[4]، وكقولهم[5]:

---

(١) من غارت عينُهُ غووراً ، وسرتُ سُؤُوراً . انظر الممتع ٤٦١/٢ وما بعدها .

(٢) قال سيبويه: « وتقول في أحوى: أحْوَوِيٌّ، وكذلك سمعنا العرب تقول » . وانظر التعليقة ١٦٢/٣ .

(٣) نسبة إلى « ليّة » قال سيبويه في الكتاب ٣٤٥/٣: « فإن أضفتَ إلى (ليّة) قلتَ: لَوَوِيٌّ ؛ لأنك احتجتَ إلى أن تحركَ هذه الياء كما احتجت إلى إلى تحريك ياء (حيّة) ، فلما حركتها رددتَها إلى أصلها إلى الأصل كما تردها إذا حركتَها في التصغير » . وانظر التعليقة ١٦٤/٣ .

(٤) قال ابن جني رحمه الله : « وأما قول العرب : مصائب فغلطٌ ؛ لأن الياء في (مصيبة) عين الفعل ، وهي منقلبة عن واو ، وأصلها : مصْوِبة ، وأصلها الحركة ، وقياسها : مصاوِب » . انظر الكتاب ٣٥٦/٤ ، والمنصف ٣٠٩/١ ، والممتع ٣٤٠/١ ، ٥٠٧/٢ ، وشرح الشافية ١٣٤/٣ .

(٥) جزء من بيت لذي الخِرَق الطُّهَويّ ، وهو بتمامه :

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً ... إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

وقد أنشده أبو علي في المسائل العسكريات : ١١٢ ، والعضديات : ١٠٣ ، وانظر : النوادر :

... ... الـيُجَدَّعُ

ونحوُ هذا مِمَّا يجبُ أنْ يُعلَمَ استقباحُهُ .

فأمَّا قولُهُم : «أَمْسِلَةٌ» في جمع مَسِيلٍ ، فهو مثلُ هذا الباب إنْ أخذْتَهُ من سَالَ يَسِيْلُ فجَعَلْتَهُ (مَفْعِلاً) منه كـ« المَقِيْل » . وحَكَى يعقوبُ[1]: أنَّهم يقولون للمَسِيل : مَسَلٌ ومَسْلٌ . فعلى هذا يكونُ قولُهُ : « أَمْسِلَةٌ » (أَفْعِلَة) ، ومَسِيلٌ (فَعِيلٌ) ليس بـ(مَفْعِل) .

* * *

- ٢٧٥ ، واللامات للزجاجي : ٥٣ ، وشرح الكتاب ٩٦/١ (مخطوط)، والمقتصد ٧٢/١ ، والإنصاف ١٥١/١ ، وشرح المفصل ٢٥/١ ، ١٤٤/٣ ، والضرائر لابن عصفور : ٢٨٩ ، وشرح الكافية ١٣/١ ، والمغني : ٧٢ ، وشرح أبياته ٢٩٢/١ ، والهمع ٢٩٤/١ ، والخزانة ٣٤/١.

(١) إصلاح المنطق : ٣٧١ ونصه : « وتقول : هومسيلُ الماء ، والجمعُ : أَمْسِلَةٌ ومُسُلٌ ومُسْلانٌ ومسايِل. ويقال للمسيل : مَسَلٌ » ، وزاد التبريزي في تهذيب الإصلاح : ٧٦٧ : « ويقال للمسيل: مَسَلٌ ومَسْلٌ ... » . وفي اللسان (مسل) : « وزعم بعضهم أن ميمه زائدة من سال يسيل ، وأن العرب غلطت في جمعه ، قال الأزهري : هذه الجموع على توهم ثبوت الميم أصلية في المسيل كما جمعوا المكان أمكنة ... » . وسبق للمصنف أن تحدث عن هذه الكلمة في المسألة الأولى.

المسألة الحادية عشرة

قال[١] في قوله ﷻ : ﴿ الَّذِيْنَ يَظُنُّوْنَ أَنَّهُمْ مُلاَقُوْا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُوْنَ ﴾ [البقرة : ٤٦] :

« (أَنَّهُم) هنا لا يَصْلُحُ في موضعها (إِنَّهُم) ؛ لأنَّ الظَّنَّ واقعٌ ، فلا بُدَّ مِن أنْ يَلِيَهُ أَنَّ ، إلاَّ أنْ يكونَ في الخبرِ لامٌ . ويَصلُحُ في: ﴿ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُوْنَ ﴾ الفتحُ والكسرُ؛ إلاَّ أنَّ الفتحَ هو الوجْهُ الذي عليه القراءةُ . فإذا قلتَ : « وإِنَّهُم » في الكلام ، حَمَلْتَ الكلامَ على المعنى ، كأنَّه قال : وهُم إليه راجعون . ودخلت أَنَّ مؤكِّدَةً ، ولولا ذلك لَمَا جاز إبطالُ الظَّنِّ / مع اللاَّم إذا قلتَ : ظننْتُ إِنَّكَ لَعَالِمٌ » . [٢٦/أ]

قال أبو عليٍّ (أَيَّدَه الله)[٢]:

قوله: « ولولا ذلك » : ليس يخلو « ذلك » في قوله: « ولولا ذلك لَمَا جاز إبطالُ الظَّنِّ مع اللاَّم » من أنْ يكونَ إشارةً إلى قوله: « ودخلَتْ أنَّ مؤكِّدَةً » ، أو إلى قوله : « حَمَلْتَ الكلامَ على المعنى » ، أو إليهما جميعاً .

فإنْ كان إشارةً إلى قوله : « ودخَلَتْ أنَّ مؤكِّدَةً » ،كان خَلْفاً ؛ لأنَّ تعليقَ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) هذه العبارة بأكملها ليست في (ش) .

الفعل مع اللاّم لم يكن من حيث كان (أنّ) مؤكّدَةً ، لو كان ذلك لَصَلُحَ تعليقُهُ وإبطالُ عمله في لفظِ مفعولَيْهِ بغير اللاّمِ ؛ لأنّهَا مؤكّدَةٌ بغيرها ، كما أنّهَا مؤكّدَةٌ معها ، فثَبَتَ من هذا أنَّ التّعليقَ وإبطالَ العمل (في اللفظ لم يكن من أجل أنَّ اللاّمَ مؤكّدةٌ ، ولا من أجل دخولِ التّأكيدِ الكلامَ ، وإنّما كان التّعليقُ[1]) من أجل أنَّ التّقديرَ باللاّم التّقديمُ . فمُحَالٌ أن تكونَ الإشارةُ إلى قوله: « دخلَتْ أنَّ مؤكّدَةً[2] » .

[الكلام عن التعليق والإلغاء]

فإن قال قائلٌ : ما ينكر أنْ يكونَ تعليقُ الفعل إنّما جاز من أجل التّأكيد ؛ إذ اللاّمُ مؤكّدَةٌ في قولكَ : « علِمْتُ لَزيدٌ مُنطَلِقٌ » ، وقد أُجْرِيَ « أنَّ » مُجْرَى اللاّم في أنْ عُلِّقَ الفعلُ بعده ، كما عُلِّقَ بعد اللاّم . وأجاز أبو العبّاس الكسرَ في « إنَّ » في مَنْ قرأ[3]: ﴿ وَلاَ يَحْسِبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُمْلِيْ لَهُمْ ﴾ على أنْ تكونَ « إنَّ » كاللاّم ، فلمّا جاز الإلغاءُ مع « إنَّ » جوازَهُ مع اللاّم ، عُلِمَ أنَّ الإلغاءَ إنّما جاز للتّأكيد ، فليس يمتنعُ على هذا أن يكونَ « ذلك » في قوله: « ولولا

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) في (ش) بزيادة (لها) ، وهي غير موجودة في نص معاني القرآن .

(٣) سورة آل عمران : آية ١٧٨ . وقد سقط لفظتا « الذين كفروا » من (ش) .
والقراءةُ بكسر السين من « يحسِبنّ » منسوبة إلى الكسائي . انظر: السبعة : ٢٢٠ . قال أبو علي في الحجة ١٠٢/٣ : « وكسرُ (إنَّ) في قول من قرأ : ﴿ يَحْسِبَنَّ ﴾ بالياء لا ينبغي ، وقد قرئ فيما حكاه غير أحمد بن موسى ، ووجه ذلك : أن (إنَّ) يتلقى بها القسم كما يتلقى بلام الابتداء ، ويدخل كل واحد منهما على الابتداء والخبر فكسَرَ (إنَّ) بعد « يحسِبَنَّ » ، وعلق عليها الحِسبان كما يُعلق باللام ... » .

ذلك لَمَا جاز إبطالُ الظّنِّ » إشارةً إلى قولِهِ: « ودخلَت (أَنَّ) مؤكِّدَةً » ؛ لأنَّ التّأكيدَ هو الذي يُوجِبُ اللّغْوَ في الفعل ؟

قيلَ له : إنَّ التّأكيدَ ليس مِمَّا يُوجِبُ في الفعل التّعليقَ ، ولم يُعلّقِ الفعلُ قبل اللاّم حيث كان تأكيداً ، ولو كان كذلك لَلَزِمَ تعليقُهُ قبل « أنَّ » المفتوحةِ ؛ لأنَّ فيها من التّأكيد ما في « إنَّ » المكسورةِ . يدلُّكَ على ذلك أنَّهَا لا تجتمع معها كما لا يجتمعُ الحرفان إذا كانا[1] بمعنًى ، ومع ذلك فالفعلُ لا يُعَلّقُ قبلها. ألا ترى أنَّهَا في نحو: « عَلِمْتُ أنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ »[2] في موضع نَصْبٍ بالفعل. وإنما عُلِّقَ مع اللاّم من حيث كان حُكْمُها أنْ تَقَعَ صَدْراً داخلاً على المبتدأ غيرَ صائرٍ في تأويلِ اسمٍ ، كما أنَّ الاستفهامَ وحرفَ النّفي ونحوَ ذلك حُكْمُهُ أنْ يَقَعَ صَدْراً ، فَعُلِّقَ الفعلُ معها كما عُلِّقَ مع هذه الأشياء .

فإن قال قائلٌ: فـ « إنَّ » أيضاً تَقَعُ صَدْراً ، فهلاّ سَاغَ التّعليقُ للفعل بعدها ، كما سَاغَ بعد اللاّم ؟

فالقولُ : إنَّ التّعليقَ للفعل قبحُهُ قبلَهُ كقُبْحِ « زَيدٌ ضَرَبْتُ » في الخبر ؛ وذلك أنَّ الفعلَ يتسلّطُ عليه وإنْ لم يكن يتسلّطُ على ما بعد اللاّم ؛ لأنَّ المكسورةَ في المعنى كالمفتوحة ، فلذلك فارَقَ اللاّمَ في تسلُّطِ الفعل عليه وامتناعِهِ من التّسلُّطِ على ما بعدَ اللاّمِ ، فلَمَّا كان الفعلُ يتناولُهُ ويعمَلُ فيه، لم يَحْسُنْ أن يُعَلّقَ بعدها،

---

(١) في (ش) : « كان » .

(٢) في (ش) : « علمتُ لزيدٌ منطلقٌ » .

كما لا يَحْسُنُ في « زَيْدٌ ضَرَبْتُ » ونحوه ألاّ يَعمَلَ ؛ إذ لا شيءَ يمنعُ مِن تَسَلُّطِ الفعل على « زَيدٍ » ،كما يمنعُ إذا شَغَلْتَ الفعلَ بضميره .

فأمّا قراءةُ مَن كَسَرَ (إنَّ) في الآية فليست بالقَوِيَّةِ في العربيَّةِ ، كما أنَّ « زَيدٌ ضَرَبْتُ » ليست[1] بالقويّةِ ، وإنّما حُكْمُهُ أن يجوزَ في الضَّروراتِ، وقد أجازه سيبويهِ في الضَّرورة على نيَّةِ اللاّم[2]، فهذا كإجازة « زَيدٌ ضَرَبْتُ » فيها على نيَّةِ الضَّمير. ووجهُ الجواز لها : مشابهةُ « إنَّ » اللامَ في أنَّها تقعُ مكسُورةً صَدْراً ، وأنَّها تأكيدٌ ، وقد يُتَلقَّى به القَسَمُ كاللاّمِ ، فمِن أجل هذه المشابَهَةِ جاز التَّعليقُ قبلها[3] على إرادة اللاّم ، (كما جاز « زيدٌ ضربتُ » على إرادة الهاء)[4]. وهو رديءٌ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ من جواز تَسَلُّطِ الفعل عليه .

فالتَّعليقُ لم يكن في الفعل قبل اللاّم من أجل التّأكيد ، لو كان كذلك لَمَا جاز التَّسليطُ في « عَلِمْتُ أَنَّ زَيداً لَمُنْطَلِقٌ » ، ولكان الوجهُ : « عَلِمْتُ أنَّ زَيداً ينْطَلِقُ »[5] من غير أنْ تُقدَّرَ اللاّمُ فتحذَفَ . ولَمَا جاز التعليقُ مع النَّفي والاستفهام ونحوِ ذلك ممّا لا مَدْخَلَ معها للتّأكيد فيه ، / فليس يجوز أنْ يكونَ [٢٦/ب] « ذلك » إشارةً إلى قوله: (« وَدَخَلَتْ أَنَّ مؤكّدَةً » ، إذ إبطالُ عملِ الفعل في اللّفظ

(١) في (ش) : « ليس » .
(٢) العبارة في (ص): « وقد أجازه سيبويه في الضرورة على نية الكلام » .
(٣) في (ش) : « فيها » .
(٤) ساقطٌ من (ش) .
(٥) ساقطٌ من (ص) .

لم يأتِ من جهة التّأكيد .

ويَفسُدُ أيضاً أن يكون « ذلك » إشارةً إلى قوله)[١]: « حَمَلْتَ الكلامَ على المعنى » ؛ لأنَّ تعليقَ الظَّنِّ والعِلْمِ ونحوِهما قبلَ « أنَّ » إذا كانت اللامُ معها لم يكن من أجل حَمْلِ الكلام على المعنى ، وإنَّما جاز لِمَا أخبَرْنَا به مِن أنَّ التّقديرَ في اللاّم أنْ تكونَ قبل « أنَّ » .

فقولُهُ : « ولولا ذلك لما جاز إبطالُ الظَّنِّ » كلامٌ غيرُ سَديد ، ومن الإفادةِ بعيد .

فإن قلتَ : فما ينكِرُ أن يكونَ « ذلك » إشارةً إلى قوله: « حَمَلْتَ الكلامَ على المعنى »، والحملُ على المعنى في هذا هو أن تَكْسِرَ « إنَّ » ، فإذا كُسِرَتَ حَمَلْتَ الكلامَ على المعنى ،كما أنَّكَ إذا قلتَ : « قد عَرَفْتُ زَيدٌ أَبُو مَنْ هُوَ[٢]»، فقد حَمَلْتَ الكلام على المعنى ، فكما أنَّ قولَكَ : « عَلِمْتُ أنَّ أحَداً لا يقولُ ذاكَ إلاّ زيدٌ[٣]» حُمِلَ الكلامُ فيه على المعنى ، فكذلك إذا كُسِرَت « إنَّ » يُحمَلُ الكلامُ على المعنى ؛ لأنَّ المعنى في قولكَ[٤]: « زَيدٌ مُنطَلِقٌ » و « إنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ » واحدٌ ، فكأنَّكَ قلتَ : إنَّ زيداً مُنطَلِقٌ في عِلْمِي ، أو تحمِلُهُ على معنى اللاّمِ ؛ لأنَّ اللاّمَ كـ « إنَّ » في المعنى ؟

---

(١) في (ش): « كان » .

(٢) انظر الكتاب ١/٢٣٧ ، والتعليقة عليه ١/١٥٥ .

(٣) قوله: « إلا زيدٌ » ساقط م (ش) .

(٤) قوله: « في قولك » ساقط من (ش) .

قلتُ : لا يُنكَرُ أنَّ معنى « زَيدٌ مُنْطَلِقٌ » كمعنى « إنَّ زَيداً مُنْطَلِقٌ » ؛ لأنَّ تعليقَ الفعل ليس سبَبُهُ حَمْلَ الكلام على المعنى ، إنَّما هو فصلٌ ما ، يَفصِلُ بين الفعل وما بعده من معموله ، ويحجُزُه عن أن يعمَلَ فيه . وليس يَجوزُ التَّعليقُ في نحو: « عَلِمْتُ زَيداً مُنْطَلِقاً[(١)] » ـ إذا لم يحجُزْهُ شيءٌ ـ من حيث جاز : « عَلِمْتُ زَيدٌ أَبُو مَنْ هُوَ[(٢)] » ؛ لأنَّ[(٣)] « زيداً » داخلٌ في الاستفهام في المعنى ، فحَمَلْتَ الكلامَ على المعنى . وكذلك : « إنَّ أحداً لا يقول ذاكَ »[(٤)]. « أحَدٌ » في المعنى داخلٌ في النَّفي ، وليس في « عَلِمْتُ زَيداً مُنْطَلِقاً » فَصْلٌ بين اللَّفظ ، ولا فيما يؤولُ إليه معنى اللَّفظ .

و لم يجز التَّعليقُ في « عَلِمْتُ إنَّ زَيداً لَمُنْطَلِقٌ » و « عَلِمْتُ لَزَيدٌ مُنْطَلِقٌ » من أجل الحمل على المعنى[(٥)]، إنما جاز للتَّقدير باللاَّم التقديم . فالجملةُ إذا عَلَّقْتَ الفعلَ في موضع نصبٍ ، فكلُّ ما حُمِلَ فيه الكلامُ من هذا الذي ذَكَرْنا على المعنى ، لم يُعَلَّقِ الفعلُ عنه من أجل الحمل على المعنى فقط دون اعتراضِ شيءٍ في الكلام مُوجِبٍ للتَّعليقِ ، فالاستفهام في « عَلِمْتُ زَيدٌ أَبُو مَن هُوَ » هو المعلِّقُ ، والنَّفيُ في « مَا عَلِمْتُ أنَّ أَحَداً يقولُ ذَاكَ إلاَّ زَيدٌ » هو الذي دَخَلَ من أجله

---

(١) في (ص) : « علمت زيدٌ منطلقٌ » .

(٢) في (ش) : « زيداً » . وفي الكتاب ٢٣٧/١ : « وتقول : عرفتُ زيداً أبو مَن هو ، وعلمت عمراً آأبوك هو أم أبو غيرك ، فأعملتَ الفعلَ في الاسم الأول لأنه ليس بالمدخل عليه حرفُ الاستفهام ... وإن شئتَ قلتَ : قد علمتُ زيدٌ أبو مَن هو ... » . وانظر الكتاب ٣١٨/٢ ، والتعليقة ١٥٥/١ .

(٣) في (ش): « أبوه مَن هو ، أنَّ ... » .

(٤) انظر الكتاب ٣١٨/٢ ، قال سيبويه : « وهو ضعيف خبيث » ، وانظر التعليقة ٥٢/٢ .

(٥) كلمة « المعنى » ساقطة من (ش) .

« أَحَدٌ » في الكلام ، فلا وجهَ لإجازةِ تعليقِ الفعل وإبطالِ عملِهِ في اللفظ للحَمْـلِ على المعنى دون أنْ يدخُلَ الكلامَ معنًى يُوجِبُ التَّعليقَ من استفهامٍ أو نفـيٍ ، أو نحـوِ هـذا مـمَّا يلـزَمُ ذلك معه . فإطلاقُ لفظةِ « الإبـطـال » في نحو ذا أَجْوَدُ منـه « التَّعليقُ »؛ لأنَّ هذه الأفعالَ لا تَبْطُلُ أعمالُها - إذا عُلِّقَت - في مواضِعِ معمولاتها وإن لم تَظْهَرْ في اللَّفظ .

فأمَّـا إجازتُـهُ الكسـرَ في « إنَّ » الثَّانيـةِ فبعيـدٌ في المعنـى ؛ لأنَّ « إنَّ » الثَّانيـةَ معطوفةٌ على الأُولى ؛ ألا ترى أنَّ المراد : الَّذينَ يبتغُونَ لقاءَ ربِّهِم والرُّجُوعَ إليه ، وقد أشارَ هو أيضاً إلى أن ضعيفٌ ما أجاز من ذلك .

* * *

المسألة الثّانية عشرة

وقال[١] في قوله ﷻ : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِيْ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ [البقرة : ٤٨] :

« معناه : لا تَجزي فيه ، وقيل لا تَجزيه. وحذْفُ « فيه » ههنا سائغٌ ؛ لأنَّ « في » مع الظَّرْفِ محذوفةٌ، تقولُ[٢]: أَتَيْتُكَ اليومَ ، وأَتَيْتُكَ في اليوم ، فإذا أضمَرْتَ قلتَ : أَتَيْتُكَ فيه، ويجوزُ: أَتَيْتُكَهُ » . وأنشَدَ :

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً　　... ... ...[٣]

قال : « وقال الكِسَائيُّ : إنَّ المحذوفَ هنا الهاءُ ؛ لأنَّ الظروفَ لا يجوزُ حذفُها بهذه ، والبصريُّون وجماعةٌ من الكوفيِّين يقولون[٤]: إنَّ المحذوفةَ « فيه » .

وفصَّلَ النَّحويُّون في الظُّروف وفي الأسماء غيرِ الظُّروف فقالوا: إنَّ الحذفَ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٢٨/١ .

(٢) كلمة « تقول » ساقطة من (ش) .

(٣) صدر بيت من الطّويل لرجل من بني عامر كما في الكتاب ٢٧٨/١، وعجزه :

قَلِيْلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

وانظر: المقتضب ١٠٥/٣، ٣٣١/٤، والكامل ٤٩/١ ، والتبصرة ٣٠٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ٧/١ ، والمغني : ٦٥٤ ، وشرح أبياته ٨٤/٧ . وسُليم وعامرٌ قبيلتان من قيس عيلان ، والنوافل : الغنائم .

(٤) كلمة « يقولون » ساقطة من (ش) .

مع الظرف جائزٌ كما كان في ظاهره ، وكذلك الحذفُ في مضمَره لو قُلتَ: الذي سِرْتُ اليومَ، تُريدُ: الذي سِرْتُ فيه ، جازَ ؛ لأنكَ تقولُ: سِرْتُ اليومَ، وسِرْتُ فيه، ولو قلتَ : الذي تكلَّمْتُ فيه زَيدٌ ، لم يَجُز فيه : الذي تكلَّمْتُ زيدٌ[1] ؛ لأنّكَ تقولُ : تَكَلَّمْتُ اليومَ ، ولا يجوزُ في قولكَ : (تكلَّمْتُ في زَيدٍ) تكَلَّمْتُ زَيداً » . انتهى كلامُهُ .

قال أبو عليٍّ (أيّده الله) :

[٢٧/أ] في هذه المسألة / اختلافٌ[2]: ذهب سيبويه[3] إلى أنَّ « فيه » محذوفٌ من الكلام، قال في قولهم[4] : « أمَّا العبيدُ فذو عَبيدٍ » : المعنى : « أمَّا العبيدُ فأنت فيهم ، أو منهم[5] ذو عَبيدٍ » ، كما قال: ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً** ﴾[6] أي : فيه .

وقال أبو الحسن[7] في ذلك : « اتَّقوا يوماً لا تَجزِي فيه » . **قال**[8]: « وقال

---

(١) كلمة « زيد » ساقطة من (ش) .

(٢) انظره في: معاني القرآن للفراء ٣١/١ - ٣٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٩٢/١ - ٩٤ ، وأمالي ابن الشجري ٦/١ - ٧ ، والمغني : ٦٥٤ ، ٨٠٣-٨٠٤ .

(٣) الكتاب ٣٨٦/١، ٣٨٨ . ونسب ابن الشجري في الأمالي ٦/١ إلى سيبويه جواز الأمرين : أن يكون المحذوف (فيه) ، أو أن يكون المحذوف (الهاء) ، والذي في الكتاب هو الأول كما نص أبو علي . وانظر المغني : ٦٥٤ ، ٨٠٤ .

(٤) « في قولهم » ساقط من (ش) . وانظر القول في الكتاب ٣٨٨/١ وما بعدها .

(٥) في الكتاب : « أو أنت منهم ... » .

(٦) سورة البقرة : آية : ٤٨ ، ١٢٣ .

(٧) معاني القرآن ٩٢/١ - ٩٣ ، ٤٤٦/٢ .

(٨) أي : أبو الحسن . معاني القرآن ٩٤/١ .

قومٌ لا يجوز إضمار (فيه)[1] . ألا ترى أنّكَ لا تقولُ : هذا رَجُلٌ قَصَدْتُ ، وأنتَ تريدُ (إليه) ، ولا رأيتُ رجلاً أَرْغَبُ ، وأنت تريدُ (فيه)، فالفرقُ بينهما أنَّ أسماءَ الزَّمان يكونُ فيها ما لا يكونُ في غيرها » . **قال:** « وإنْ شِئْتَ حَمَلْتَهُ على المفعول في السَّعَة كأنَّكَ قلتَ : واتَّقوا يوماً لا تَجزيهِ ، ثمَّ ألقيتَ الهاءَ ،كما تقولُ: رأيتُ رجلاً أُحِبُّ ، تُريدُ : أُحبُّهُ » .

وحدَّثَنا أبو بكرٍ أنَّ أبا العبَّاس[2] قال في ذلك : « معناه على غير ما قاله سيبويه تقديرُهُ : واتَّقُوا يَوماً لا تَجزيهِ ، فحَذَفَ الهاءَ من الصِّفَةِ »[3]. وإلى هذا القول كان يَذهبُ أبو بكرٍ .

[الكلام عن الظرف]

قال أبو عليٍّ : والظَّرفُ نوعٌ من أنواع المفعولات المنتصبةِ عن تمام الكلام ، وهو : زمانٌ ومكانٌ أو مشبَّهٌ بهما .

فأمَّا أسماءُ الزَّمان فالفعلُ يتعدَّى إلى مختصَّهِ ومبهَمهِ ومعرفتِهِ ونكرتِهِ وكلِّ نوعٍ منه[4]،كما يتعدَّى إلى المصدَرِ وكلِّ ضَرْبٍ منه . وإنَّما كان كذلك لاجتماعهما في دلالة الفعل عليهما. ألا ترى أنَّ في لفظ الفعل دلالةً على الزَّمان،

---

(١) وهو قول الكسائي ، حيث يرى أنّه لا يجوز أن يكون المحذوفُ إلا الهاء ، وقد ردَّ الفراء وأبو جعفر النحاس . انظر معاني القرآن للفراء ٣١/١ ـ ٣٢ ، وإعراب القرآن ٢٢١/١ ، وأمالي ابن الشجري ٦/١ ، والمغني : ٦٥٤ .

(٢) الذي في الكامل ٤٩/١ ـ ٥٠ والمقتضب ٣/ ١٠٥ أنه يقول بقول سيبويه ، ولعل قوله هذا من مسائل رده على سيبويه .

(٣) قال أبو عليٍّ في الحجة ٤٤/٢: « وحَذْفُ الهاء من الصِّفة يحسُنُ ، كما يحسُنُ حذفها من الصلة. ألا ترى أن الفعل لا يتسلطُ بحذف المفعول منه على الموصوف كما لا يتسلط بذلك على الموصول » . وانظر كتاب الشعر ٢٣٤/١ (تحقيق د. الطناحي) ، والمسائل العسكريات : ١٢٨ .

(٤) انظر الإيضاح : ٢٠٣ .

كما أنَّ في لفظه دلالةً على الحدث .

وأمّا أسماءُ المكان فإنَّ الكائنَ منها ظرفاً والمنتصِبَ منها على أنَّهُ ظَرْفٌ ما كان مُبْهَماً شائعاً دون ما كان مختصّاً محصوراً ، ومعنى المبهَمِ منها: مالم يكن له حدودٌ معلومةٌ ولا نهاياتٌ محصُورةٌ يُوقَفُ عندها فيُحَدَّدُ بها[1] نحو: خَلْف ، وقُدَّام ، وسائرِ الجهات الستِّ ، وعندَ ، ونحو ذلك . ألا ترى أنَّه لا حدودَ لهذه المسَمَّيات تقفُ عندها فتَحصِرُها بها كما تحصُرُ بها المختصَّةَ منها نحو: المسجد والسُّوق والبيت وبغداذ والبصرة .

وإنَّما خالَفَ هذا القِسمُ الأوَّلَ فصار أخَصَّ منه في باب تعدِّي الفعل إليه ؛ لأنَّهُ لا دلالةَ في لفظ الفعل عليها ،كما أنَّ في لفظه دلالةً على الحدث والزَّمن ، فلمَّا كان كذلك تعدَّى الفعلُ إلى هذه المبهَمَة منها ؛ لِمَا فيه من قرب الدَّلالة في المعنى وإنْ لم يكن في اللَّفظ ، وصارت المختصَّةُ منها كسائر المختصَّات نحو الأَناسيِّ وغيرهم ، لا يتعدَّى الفعلُ الذي ليس بمتعدٍّ إليها كما لا يتعدَّى إليهنَّ ، ولا يَعملُ الفعلُ فيها إلاَّ على حدِّ عمله فيهنَّ .

وقد شذَّت أسماءٌ من المختصَّة فأُجرِيَت مُجْرَى المبهَمَة كقولهم : « ذَهَبْتُ الشَّامَ » ، و « دَخَلْتُ البيتَ » في مذهب سيبويه[2]. وتَقَصِّي ذلك مِمَّا لا يليقُ بهذا

---

(١) انظر الإيضاح : ٢٠٦ .

(٢) قال في الكتاب ١/٣٥ ـ ٣٦ : « وقد قال بعضهم: (ذهبتُ الشامَ) ، يشبهه بالمبهم ؛ إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذٌ ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليلٌ على (الشام) ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل (ذهبتُ الشام): (دخلتُ البيتَ) ... » ، وانظر: المقتضب ٤/٣٣٧ ، والأصول ١/١٧٠ ـ ١٧١ ، ٢/٥٤ ، والانتصار ٤٦ ـ ٤٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/١٣٧ ـ ١٣٨، والمقاصد الشافية (المجلد الثالث) ١/٢٦٨ ، ٢٩٨ .

الموضع .

والأسماءُ التي تُستَعمَلُ ظُروفاً تجتمعُ كلُّها في أنَّ حرفَ الظَّـرف مُـرَادٌ معهـا وإنْ كان محذوفَ اللَّفظِ فيها، فمِن أجل ذلك تمتنعُ الإضافةُ إليها والحديثُ عنهـا، وأن تجعَلَها مفعولاً بها في حالِ ما هي ظروفٌ ؛ لأنَّ ما يُقَـدَّرُ مـن الحـرف المـراد يَمنَعُ ذلك ويَحْجزُ عنه .

فإن قلتَ : كيف يجوز تقديرُ الحرف مع أسماء الزَّمان والمبهَمَةِ من المكـان ، وقد زَعَمْتَ أنَّ الفعلَ يتعدَّى إليها كلِّها ، فهلاَّ استُغْنِيَ بتناول الفعل لها ، وتعدِّيـهِ إليها ، عن تقدير ذلك فيها ؟

فالقولُ : إنَّ أسماء الزَّمان والمبهَمَةَ من المكان لَمَّا كان الفعلُ على ما ذَكَرْنـا من قوَّةِ الدَّلالةِ عليها ، تعدَّى إليها بغـير توسُّطِ الحـرفِ ، خِـلافَ المختصَّـة مـن المكان، و لم يخرجها ذلك عن أن يكونَ الحرفُ مراداً معها. وإنَّما خالفت المختصَّةُ في أنَّ الفعلَ لا يتعدَّى إليها إلاَّ[1] على حسب تعدِّيه إلى سـائر الأسمـاء ، والمبهَمَـةُ لقوَّةِ دلالةِ الفعل عليها تَعَـدَّى إليهـا بغير حـرفٍ، فبهـذا انفصَلَـت أسمـاءُ الزَّمـان والمبهَمَةُ من المكان من هذه المختَصَّة . فأمَّا اجتماعُهَـا كلِّهَـا في أنَّ الحـرفَ مُـرَادٌ معها فما لا بدَّ منه في المعنى ، وإنَّما حذفُهُ في اللَّفظ لِمَـا في / الكـلام مـن الدَّلالـة عليه ، ولأنَّه معلومٌ من أنَّه في المعنـى مُـرادٌ . ويدلُّـكَ على إرادة الحـرفِ في كـلِّ ذلك إظهارُكَ إيَّاهُ في جميع ذلك إذا كَنَيْتَ عنها[2] . تقولُ إذا كَنَيْتَ عن « خلْـف » {٢٧/ب}

(١) سقطت « إلاّ » من (ش) .
(٢) أي : الظروف .

ونحوه في قولك: « قُمْتُ خَلْفَكَ » : خَلْفَكَ قُمْتُ فيه ،كما تقولُ : السُّوقَ قُمْتُ فيه ، ولِمَا أَعْلَمْتُكَ من إرادة الحرف معها إذا كانت ظروفاً كثيراً ما ترى سيبويهِ إذا عَلِمَ أنَّها مفعولةٌ على الاتِّساع يَذْكُرُها مُضافاً إليها لِيُرِيَ بذلك أنَّ الظَّرفيَّةَ زَائِلٌ عنها.

والجائزُ عندي في هذه الأقاويل التي قيلت في الآية قولُ مَن قال: إنَّ « اليومَ » جُعِلَ مفعولاً على السَّعة ، ثمَّ حُذِفَت الهاءُ من الصِّفَة كما تُحذَفُ من الصِّلَةِ[1]؛ لأنَّ حذفَها منها في الكثْرَةِ والقياسِ كحذفِها منها ؛ أمَّا القياسُ : فلأنَّ الصِّفَةَ تُخصِّصُ الموصوفَ ، كما أنَّ الصِّلَةَ تخصِّصُ الموصولَ ، ولا تعمـلُ في الموصوف ولا تَتَسَلَّطُ عليه ،كما لا تَعمَلُ الصِّلَةُ في الموصول ، ومرتَبَتُهَا أن تكونَ بعد الموصوف كما أنَّ مرتبَةَ الصِّلَةِ كذلك . وقد تَلزَمُ الصِّفَةُ في أماكِنَ كما تَلزَمُ الصِّلَةُ ؛ وذلك إذا لم يُعْرَف الموصوفُ إلاَّ بها ، ولا تَعْمَلُ فيما قبلَ الموصوف ، كما لا تَعمَلُ الصِّلَةُ فيما قبل الموصول ، وتتضمَّنُ ذِكْراً من موصوفها ، كما تتضمَّنُهُ الصِّلَةُ من موصولها . فكَثْرَةُ[2] مشابَهَةِ الصِّفة للصِّلة على ما تراه .

وقد كَثُرَ مجيءُ الصِّلَة محذوفاً منها العائدُ إذا كان مفعولاً في التَّنزيلِ وجميع النَّثرِ والنَّظم ، حتَّى إنَّ الحذفَ منها في التَّنزيل أكثَرُ من الإثبات فيها ، والصِّفَةُ

(١) وهو قول الكسائي الذي يرى أنّه لا يجوز أن يكون المحذوفُ إلا الهاء . انظر معاني القرآن للفراء ٣١/١ - ٣٢ . وانظر ما سبق في التعليق على أول كلام المصنف في المسألة ، وراجع الحجة لأبي علي ٤٤/٢ .

(٢) في (ش) : « فتمثيله مشابهة الصفة للصلة » .

كالصِّلة فيما ذَكَرْتُ لَكَ من جهاتِ الشَّبه، فإذا كان كذلك حَسُنَ الحذفُ منها، كما حَسُنَ من الصِّلة .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أن يكونَ المحذوفُ من الآية « فيه » دون الهاء على التّأويل الذي ذَكَرْتَهُ، وأنَّ حذفَ الجارِّ والمجرور في هذا ونحوِه كحذفِها في قولهم: « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ »[1]، وما شبَّهَ به سيبويهِ ؟

قيلَ : ليس يَسُوغُ حذفُهُمَا ، وحُسْنُهُ في خبر المبتدأ [ليس][2] كحذفهما من الصِّفَة ؛ لأنَّ خبرَ المبتدأ قد يُحذَفُ بأسرهِ حتى لا يُذكَرُ[3] منه شيءٌ فيما يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ ، فإذا حَسُنَ حذْفُ الخبر بأسْرِهِ وجاز ، كان حذْفُ بعضِهِ أسْوَغَ وأَجْوَزَ، وإبقاءُ[4] البعض في باب الدَّلالة على المحذوف وإرادتُهُ أقوى من حذف الكلِّ ، وليس كذلك الصِّفةُ ؛ ألا ترى أنَّ الصِّفةَ لا تُحذَفُ كما يُحذَفُ الخبَرُ فيَسُوغُ حَذْفُ هذا البعض منها ،كما حَسُنَ حَذْفُ كلِّها ، فلا يجوزُ تقديرُ حذْفِ الجارِّ والمجرور هنا من حيث جاز حذفُهُما في الخبر لما ذَكَرْنَا .

فإن قال قائلٌ : إذا جاز حذفُ الضَّمير المتَّصلِ من الصِّفةِ في نحو: « هذا رَجُلٌ ضَرَبْتُ » ، و « النَّاسُ رَجُلان رَجُلٌ أكْرَمْتُ ورَجُلٌ أهَنْتُ » ، فَلِمَ لا يجوزُ حذفُ الجارِّ والمجرور من حيث جاز حذفُ الهاء ؟

---

(١) قولٌ للعرب انظره في : الأصول ١/٦٩ ، ٢/٣٠٢ ، وكتاب الشعر ١/٢٤٧، ٣١٤ ، ٢/٥٤٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٧٦ .

(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .

(٣) في (ش) : « يترك » .

(٤) في (ش) : « من إبقاء » .

قيلَ : إنَّما جاز حذفُ الضَّمير المتّصلِ من الصِّفة[١] في نحو ما ذَكَرْتَ وحَسُنَ لِمَا ذَكَرْنَا من مشابهة الصِّفَةِ للصِّلة ، (وقد كثُرَ حذفُ ذلك في الصِّلـة)[٢]، فلمَّا كثُرَ ذلك في الصِّلَةِ وشابهَتْهَا الصِّفةُ[٣] فيما ذَكَرْنَا ، شُوبِهَت بها أيضاً في حـذف الضَّمير منها . ولا اختلافَ بين الجميع من البصريِّين في أنَّ الضَّميرَ إذا خَـرَجَ عـن الفعل إلى الحرف فلم يتّصِلْ به لم يُحذَفْ من الصِّلة ، فمَنْ قال : « الذي ضَرَبْـتُ زَيدٌ » ، لم يقُلْ : « الذي زعمتُ[٤] زَيدٌ » ، ولا « الـذي مَـرَرْتُ زَيـدٌ » ؛ إذ المـرادُ (فيه) و(به) . فإذا لم يَجُزْ ذلك في الأصل الذي هو الصِّلَةُ المشبَّهُ به الصِّفَة ، كـان في الصِّفة أبْعَدَ من الجواز وأشَدَّ امتناعاً ؛ لأنَّ الحذفَ من الصِّلة أقْوَى وأكْثَرُ . ألا ترى أنَّ مَجْرَى الصِّلَة والموصول مَجْرَى الاسم الواحد ، فلذلـك لا يخلـو منهـا ، ولا يُحذَفُ معها ، وليس الصِّفةُ كذلكَ ؛ لأنَّكَ قد تحذِفُهَا ولا تُلْزِمُهـا الموصـوفَ إلزامَكَ الصِّلةَ للموصول[٥] .

وأيضاً فإنَّ الحذفَ في الصِّلة له من المزيَّة في الْحُسْنِ على الحذف من الصِّفَـةِ أنَّ الصِّلةَ مع الموصول بمنزلة اسمٍ طويلٍ ، فيُحْذَفُ منهـا كمـا يُحْـذَفُ في نحـو : « اشْـهِيْبَاب » ، فحَسُـنَ الحـذفُ معـه لذلـك . فـإذا لم يحسُنُ الحـذفُ في الجـارِّ

---

(١) في (ش) : « الصلة » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٣) في (ش): « وشابهتها الصلة » .

(٤) في (ش): « رغبت » .

(٥) جاء في (ص) : « تم الجزء الثاني بحمد الله وعونه » ، ثم أكمل بعده تكملة المسألة ، وكـانت بداية هذا الجزء حسب تقسيم هذه النسخة من بداية المسألة السابعة .

والمجرور مع الصِّلَةِ ،كان / ألاّ يجوزَ مع الصِّفةِ أَولى . وهذا ممّا لا يلْتبِسُ عند التّأمُّلِ . [٢٨/أ]

فإن قال قائلٌ : فهلاّ جاز حذفُ « فيه » من الآية من حيث كان ظرفاً لا من حيث كان صفةً ؛ لأنَّ الظّرفَ قد يُحذَفُ معه حرفُ الجرِّ ؟

قيل : أمّا « يوماً » في قوله : ﴿ **وَاتَّقُواْ يَوْماً** ﴾ فليس انتصابُهُ انتصابَ الظّرفِ ، إنّما انتصابُهُ انتصابَ المفعول ؛ ألا ترى أنَّ المعنى : اتّقوا هذا اليومَ واحذَرُوه ، وليس المعنى : اتّقوا في هذا اليوم ؛ لأنَّ ذلك اليومَ لا يُؤمَرُ فيه بالاتّقاء ، إنّما يُؤمَرُ في غيره من أجله . فأمّا التّكليفُ في ذلك اليوم فمرتفعٌ ، فـ(اليوم) مفعولٌ به ، وليس انتصابُهُ انتصابَ الظُّرُوف ،كما أنّكَ إذا قلتَ: أُحِبُّ يومَ الجمعة وأُبغِضُ زمَنَ كذا ،لم يكن انتصابُهُ انتصابَ الظّروف ، ولكن انتصابَ المفعول به ، على أنّه لو كان ظرفاً لم يَجُز حذفُ الجارِّ والمجرور من حيث جاز حذفُ الجارِّ مع الظُّروف ؛ لأنّه إذا حُذِفَ الحرفُ الجارُّ مع هذه الظُّروف في المظهَرِة ،لم يلزم حذفُ ما ينجرُّ به من المضمَرِ ،كما لم يلزَمْ حذفُ المظهَرة[1] لَمّا حُذِفَ معها الحرفُ الجارُّ لها.

وقولُ أبي إسحاقَ في هذا[2]: « حذفُ (فيه) هنا سائغٌ ؛ لأنَّ (في) مع الظّرف محذوفةٌ » ، وقولُهُ بَعْدُ : « وفصَّلَ النّحويُّون في الظُّروف وفي الأسماء غيرِ الظُّرُوف فقالوا : إنَّ الحذفَ مع الظّرف جائزٌ ،كما كان في ظاهره ، فكذلك

(١) العبارة في (ش) : « كما لم يلزم حذفُ المظهَر في المظهرة لما حذف ... » .

(٢) « في هذا » ساقط من (ص) . وانظر معاني القرآن وإعرابه ١٢٨/١ .

الحذفُ في مضمَرِهِ » دَعْوَى لا بُرْهَانَ معه ولا بيانَ ، والأمرُ بخلاف ذلـك[1] . ولا يَلزَمُ من أجل حذفِهِم الجارَّ مع المظهَرَ أن يحذفوا الجارَّ مع المضمَر ، وليس عُرُوضُ حذفِهِم الجارَّ مع المظهَرِ ولا القيـاسُ عليه أن يُحـذَفَ الحـرفُ والاسـمُ جميعـاً في المضمَرِ ، بل عُرُوضُ ذلك أن يُحذَفَ الحرفُ وحدَهُ مع المضمَر ،كما حُذِفَ مع المظهَر ليكونَ المضمَرُ على قياس المظهَرِ في الحذف معه .

فإن قال : لَمَّا كُنتَ لو حذَفْتَ الحـرفَ وحـدَه في المضمَـر كمـا حذَفْتَـه في المظهَر ، لَزِمَ منه أن يبقى ضميرُ المجـرور غـيرَ متَّصـلٍ بشـيء ، وضمـيرُ المجـرور لا يكونُ إلا متَّصلاً باسـمٍ أو حـرفٍ حَذَفْـتَ الحـرفَ مـع مـا اتَّصَـلَ بـه ؛ إذ كـان مَجْرَاهما كالشَّيء الواحد .

قيلَ له : لا يجوز ذلك على حدِّ ما فُعِلَ في المظهَر؛ لأنَّ المظهَـرَ حُـذِفَ معـه الحرفُ لِمَا كان فيه من الدَّلالة عليه ، ولأنَّه قد كان يُعلَمُ من أحوال هذه الأسمـاء التي هي ظروفٌ أنَّ انتصابَهَـا انتصـابَ الظُّـروف ، فحُـذِفَ الحـرفُ الـدَّالُّ علـى الظَّرف لذلك ، فإذا حُذِفا جميعاً لم يَسُغْ ؛ لأنَّهُ لم يبْقَ دَالٌّ ولا مدلولٌ عليه ، فـلا يجوزُ حذفُهُ لخروجه عن حدِّ الحذف[2] في المظهَر .

ويدلُّكَ على ما ذَكَرْنا من حذفهم الحرفَ للدَّلالـة أنَّهـم إذا كَنَـوا عنـه رَدُّوا الحرفَ ؛ لأنَّ الضَّميرَ تُرَدُّ معه الأشياءُ إلى أصولها ، ولأنَّهُ ليس في لفظ المضمَرِ مـا في لفظ المظهَر من الدَّلالة ؛ لأنَّ ضميرَ الاسم الذي هو ظرفٌ مثلُ ضمـير الاسـم

(١) في (ص) : « والأمر بخلافه بخلاف ذلك » .
(٢) في (ش) : « عن حد الظرف ... » .

الذي هو غيرُ ظرفٍ ، فلمَّا كان كذلك رُدَّ ما دلَّ عليه من[1] المضمَر وإن حُذِفَ في المظهَر. فقد تبيَّنَ فسَادُ تشبيهه ، وإجازَتِهِ الحذفَ في المضمَر من حيث جاز في المظهَر .

ويدلُّ أيضاً على امتناع ما ذَكَرَهُ في هذا وإجازَتِهِ له أنَّ المحذوفَ من هذا النَّحو لا يُقاسُ . ألا ترى أنَّهُ لا يجوزُ حذفُ الواو من المفعول معه كما حَذَفْنَا الحرفَ من المفعول فيه ، فكذلك لا يجوزُ حذفُ الحرف مع المضمَر وإنْ جازَ في المظهَر. هذا لو كان الحذفُ في المظهَر (إذا حُذِفَ معه)[2] لغير دلالةٍ عليه، فكيف وإنَّما حُذِفَ لدلالةٍ تَبطُلُ مع المضمَر إذا حُذِفَ معه .

فأمَّا قولُهُ : « لو قلتَ : الذي سِرْتُ اليومَ ، تُريدُ : الذي سِرْتُ فيه جازَ ؛ لأنَّكَ تقول : سِرْتُ اليومَ ، وسِرْتُ فيه .. » إلى آخِر الفصل ، فلَم يُوردْ فيه حُجَّةً على ما تقدَّمَ ، وليس في قولنا : سِرْتُ اليومَ ، وسِرْتُ فيه ، ما يدلُّ على جواز ما تقدَّمَ حذفُ (فيه) من الموضع الذي ذَكَرَهُ واعتَرَضَهُ ، وقد تقدَّمَ إفسَادُنا لذلك .

وإنَّما جوازُ « الذي سِرْتُ اليومَ » على أنْ تُقَدِّرَ « اليومَ » مفعولاً على السَّعة ، ثمَّ تَحذَفُ / الهاءُ بعد أنْ قُدِّرَ اتصالُها بالفعل . ولم يُوردْ حُجَّةً ولا ثَبْتاً في ذلك . [٢٨/ب]

وعلى هذا التَّأويل عندنا قولُهُم: « شَهْرٌ ثَرَى وشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرْعى[3] » ،

---

(١) في (ش) : « مع » .
(٢) ساقطٌ من (ش) .
(٣) قال الأصمعي في كتاب النبات للأصمعي : ٣٠ : « وحدَّثني من أثق به عن رؤبة بن العجاج أنه قال: شَهْرٌ ثَرَى وشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرْعى وشَهْرٌ اسْتَوَى » ، وانظر: الكتاب ٨٦/١ ، وأدب

معناه: شَهْرٌ تراهُ ، ثمَّ حُذِفَ الضَّميرُ من الصِّفة كما يُحذَفُ من الصِّلة بعد تقدير اتِّصالِهِ بالفعل . وكذلك قولُهُ[1] :

وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ

فليس شيءٌ من هذا إلاَّ وقوله مطَّرِدٌ فيه[2] .

ومَن ادَّعَى حَذْفَ الجارِّ والمجرورِ ، فلا دلالةَ على قوله ؛ إذ الحذفُ مع المضمَر ليس يجوزُ من حيث جاز في المظهَرِ ؛ لِمَا قدَّمْنَا ، بل لا يجوزُ غيرُ الرَّدِّ مع المضمَرِ ؛ لأنَّ المضمَرَ تُرَدُّ معه الأشياءُ المحذوفةُ في اللَّفظ ، فلا تُحذَفُ معه كما حُذِفَتْ مع المظهَرِ .

على هذا مذاهبُهُم في العربيَّةِ وسَنَنِهَا ؛ فمن ذلك أنَّهُم يحذفون الواوَ اللاَّحقةَ للميم في علامة الجمع للاستخفاف ، ولدلالةِ المبَقَّى على الملْقَى . فإذا اتَّصَلَ بالضَّمير رَدَّ الواوَ ، فلم تُحذَفْ ، فكذلك حرفُ الجرِّ محذوفٌ مع المظهَر، مرادٌ في المعنى بدلالة امتناع الإضافة إليه ، فإذا أُضمِرَ لَزِمَ أنْ يُرَدَّ الحرفُ المحذوفُ مع

الكاتب: ٩٦ ، وأمالي ابن الشَّجري ١/١٤٠ ، ونتائج الفكر : ٤٣٧ .

قال الميداني في مجمع الأمثال ٢/١٧٣: « يعنون شهور الربيع؛ أي: يمطر أولاً، ثم يطلع النبات ، ثم يطول فترعاه النعم ». ثم قال: « وإنما حُذف التنوين من (ترى) و(مرعى) في المثل لمتابعة (ترى) الذي هو الفعل » .

وقوله: « شهرٌ ترَى » ساقط من (ش) .

(١) من المتقارَب ، وهو للنَّمِرْ بن تولَب في ديوانه : ٣٤٧ (ضمن شعراء إسلاميون) ، والبيت بتمامه :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا ... وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ

وانظر : الكتاب ١/٨٦ ، وتحصيل عين الذهب : ١٠٥ .

(٢) العبارة في (ش): « وليس في شيءٍ من هذا إلا قولنا مطرد » .

في المعنى بدلالة امتناع الإضافة إليه ، فإذا أُضمِرَ لَزِمَ أنْ يُرَدَّ الحرفُ المحذوفُ مع المظهَر ، كما رُدَّت في علامة الضَّمير ، ولا يجوز حذفُ المجرور مع الحرف ؛ لأنَّ الضَّميرَ يُرَدُّ فيه ما كان محذوفاً مع المظهَر ، فإذا كان كذلك لم يَجُز أن يُحذَفَ ما كان مُثْبَتاً قبل الإضمار ؛ لأنَّ ذلك عكسُ ما عليه طريقتُهُم ومذهبُهُم ؛ وذلك قولُهُم : أَعْطَيْتُكُمُوهُ[1] في قول مَن قال : أَعْطَيتُكم ذَلكَ ، فحَذَفَ . فكما تُرَدُّ الواوُ، كذلك يُرَدُّ حرفُ الجرِّ المحذوفُ مع المظهَر. فأمَّا ما حكاه عن يونُس[2] مِن قولِ مَن قال : أَعْطَيْتُكُمْهُ ، فكالنَّادِرِ الذي لا يُعمَلُ عليه قياسٌ ، لكنَّهُ يُسَلَّمُ للسَّماع ، والجيِّدُ الرَّدُّ كما قال تعالى[3] : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ .

وممَّا رُدَّ مع الإضمار إلى الأصل اللامُ في قوله : « ولكم » كُسِرَ مع المظهَرِ لِلَّبسِ ، ورُدَّ مع المضمَر إلى الأصل .

ومنه أيضاً إبدالُهُم من الباء الجارَّةِ الواوَ في نحو : والكعبةِ ، واللهِ . فإذا أضمَرُوا رُدَّ إلى الأصل فقالوا : بكَ لأَفْعَلَنَّ[4]، وبه لأفعَلَنَّ . وأنشَدَ أبو زيدٍ[5]:

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٧٧ .

(٢) الكتاب ٢/٣٦٤ غير منسوب إلى يونس ، وفي ٢/٣٧٧ قال سيبويه: « وزعم يونس أنه يقول : أعطَيتُكُمْهُ وأعطَيتُكُمْهَا كما يقول في المظهَر ... » .

(٣) سورة هود : آية : ٢٨ . وكلمة « تعالى » ساقطة من (ش) .

(٤) في (ش) : « لا أفعل » .

(٥) النوادر : ٤٢٢ ، من الوافر ، وقائله عمرو بن يربوع بن حنظلةَ . ويروَى عن عمرو هذا أنه تزوج =

رَأَى بَرْقاً فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ	فَلاَ بِكَ مَا أَسَالَ وَلاَ أَغَامَا

وأنشدَنَا أبو بكرٍ[1]:

أَلاَ نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالِ	لِتَحْزُنَنِي فَلاَ بِكَ مَا أُبَالِي

ومنه أيضاً قولُهُم : « مِنْ لَدُ الصَّلاةِ[2] » ، و :

حَيَّةً تدعى (السِّعْلاَة) ، فقال له أهلها: إنك تجدها خيرَ امرأةٍ ما لم ترَ برقاً فسَتِّرْ بيتَكَ ما خفتَ ذلك ، فمكثَتْ عنده حتى ولَدت له بنين ، فأبصرت ذات يوم برقاً فقالت :

الْزَمْ بَنِيْكَ عَمْرُو إِنِّي آبِقُ	بَرْقٌ عَلَى أَرْضِ السَّعَالِي آلِقُ

فقال عمرٌو :

أَلاَ لِلّهِ ضَيْفُكِ يا أُمَامَا

والضمير في (رأى) عائدٌ على الضَّيْفِ المذكور قبلُ ، والضِّيفُ بالكسر هو: النَّاحيةُ والمَحَلَّةُ ، و(أوضَعَ): أي سار الإيضاع ؛ وهو ضربٌ من السير ، و(البَكر): الفتيُّ من الابل ، (فلا بك ما أسالَ ولا أغاما): أي: فلا بِكِ ما وافَقْتِ سَيَلانَهُ وإغامَتَهُ، وأرادَ الغيمَ الذي رأتْ فيه البرقَ (النوادر).

وانظر البيت في: المسائل العسكريات : ٧٩ ، والشيرازيات : لوحة (٤) ، وسر الصناعة ١٠٤/١ ، والخصائص ١٩/٢ ، واللآلي : ٧٠٣ .

(١) من الوافر ، وهو لغُوَيَّةَ بنِ سُلْميٍّ بن ربيعة كما في الحماسة ٤٩٧/١ (وهو شاعرٌ جاهليٌّ، انظر معجم الشعراء : ١٧٥) من مقطوعة له ، وبعده :

فَسِيرِيْ مَا بَدَا لَكِ أَوْ أَقِيمي	فَأَيّاً مَا فَعَلْتِ فَعَنْ تَقَالِ

وانظر: المسائل العسكريات : ٧٩ ، والخصائص ١٩/٢ ، وسر الصناعة ١٠٤/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠١/٢ ، وشرح المفصل ٣٤/٨ .

(٢) انظر الكتاب ٢٦٥/١ .

« مِن لَـدُ شَـوْلاً ... ... »[(١)]

فيَحذفون من الحرف ، فإذا أُضْمِرَ رُدَّ إلى الأصل فقيـلَ : مِـن لَدُنْـهُ ، ومِـن لَدُنّا . وقال تعالى[(٢)]: ﴿ مِنْ لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِيْنَ ﴾ ، فرُدَّ في الإضمارِ المحذوفُ في حال الإظهار ، وكذلك قال سيبويه[(٣)].

فإذا كان ما عليه مذهبُهُم وسُنَنُهُم رَدُّ المحذوف مع الإضمـار ،كـان[(٤)] قـولُ مَن قال: إنَّ حذفَ الحرف يجوزُ مع (المضمَر كما يُحذَفُ مع)[(٥)] المظهَـر خطـأً ؛ لأنّه خلافُ ما عليه حقيقةُ الشَّيء ، فلـو كـان الحـذفُ في الحـرف وحـدَه لكـان ممتنعاً غيرَ جائزٍ ، ولَلَزِمَ الرَّدُّ كما رُدَّ في نظـائره الـتي يُحـذَفُ منهـا للاستخفاف والدَّلالةِ على المحذوف ، فلمَّا أُضْمِرَ رُدَّ ، فكيف وعلى قوله يَحذِفُ الحرفَ الذي كان محذوفاً مع المظهَر وشيئاً آخَرَ معه . هذا بعيدٌ من الصَّوابِ ، وذلك فيه مُتَبَيَّنٌ بأدنى تَأمُّلٍ .

---

(١) رجزٌ لم أقف على قائله ، وتتمته :

« مِنْ لَـدُ شَـوْلاً فَإلى إتلائِهَا »

وانظر : الكتاب ١/ ٢٦٤ ، وشرحه ٢/٦٢ (مخطوط)، وسر الصناعة ٢/٢٦٦ ، وشرح المفصل ٤/١٠١ ، ٨/٣٥ ، وشرح التسهيل ١/٣٦٥ ، والمغني : ٥٥١ ،. وشرح أبياته ٦/٢٨٧ ، والهمع ٢/١٠٥ ، والخزانة ٤/٢٣ . والشَّوْلُ : جمعٌ واحدُهُ (شائلة) ، وهي الناقة التي خفَّ لبنهـا ، وارتفع ضرعها ، وأتى عليها من نَتاجها سبعة أشهر أو ثمانية .

(٢) سورة الكهف : آية : ٢ ، وقوله: « قال تعالى » ساقطٌ من (ش) .

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٧٣ وما بعدها ، و٣/٣٧٧ وما بعدها .

(٤) في (ش): « كذلك » .

(٥) ساقطٌ من (ش) .

فإن قلتَ : فَقَوْلُ سيبويه في هذا مثلُ قول مَن قال : « إنَّ الحذفَ وَجَبَ فيه من حيث وَجَبَ في المظهَرِ » في البُعْدِ من الصَّواب ؟

فالجوابُ : أنَّ قولَ[1] سيبويه أقربُ إلى الصَّواب وأَبْعَدُ من الخطأ ؛ وذلك أنَّهُ لم يَذكُرْ أنَّ الحذفَ في هذا وَجَبَ من حيث حُذِفَ في المظهَرِ ، لكنَّه شبَّهه بما يُحذَفُ للدَّلالة عليه كخبر المبتدأ ونحوِ ذلك ، فكأنَّه عنده حُذِفَ حَذْفاً لذلك لا من حيثُ حُذِفَ في المظهَرِ. وقد بيَّنا الفصلَ بين هذا وبين خبر المبتدأ[2]، وأنَّ الحذفَ فيه أَسْوَغُ من الحذف في هذا؛ لأنَّهُ صفةٌ، وليس الوصفُ من المواضع التي يَسُوغُ فيها الحذفُ . ألا ترى أنَّ / الوصفَ لا يخلو من أحد أمرَين: إمَّا أن يكونَ للتَّخليص والتَّمييز، أو للثَّناء والتَّعظيم ، أو الذَّمِّ ، فإذا وَصَفْتَ للفصل والتَّخليص[3] لم يَسُغِ الحذفُ ؛ لامتناعِكَ بذلك من الغرض الذي تقصِدُ من الفصل الذي تُوقِعُ ، فالحذفُ في ذا نقضُ ما يَقصِدُهُ وضِدُّهُ . [٢٩/أ]

وإذا أَثْنَيْتَ[4] فمَدَحْتَ ، أو ذَمَمْتَ فشَتَمْتَ ، لم يكن للحذف مساغٌ أيضاً؛ لأنه موضعٌ للإكثار والبسطِ دون الاختصار والحذف . ألا ترى أنَّهم في هذا الموضع يَقطَعون بعض الكلام من بعضٍ لِمَا يَؤُمُّونَ من تفخيم الأمر ببسْطِ القول، كقول الشَّاعرِ[5]:

(١) في (ش) : « فالجواب أن أقول: إنَّ قولَ سيبويه ... »

(٢) في (ش): « فقد قدَّمنا الفصل بين وبين خبر ... » .

(٣) في (ش): « التخصيص » .

(٤) في (ص) : « أثبت » .

(٥) من البسيط ، وقائله مالكُ بنُ خيَّاطِ بنِ مالكِ بنِ أقيش العُكْليُّ (شاعرٌ جاهليٌّ . انظر معجم الشعراء : ٢٥٨) . من أبيات يهجو فيها بني نمير، وقبل البيت :

الظَّاعِنُونَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَداً وَالْقَائِلِيْنَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيْهَا

وكقول الآخَرِ[1]:

النَّازِلِيْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

ونحو ذلك مِمَّا يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ . فإذا كان كذلك لم يَسُغْ حذفُ الصِّفَةِ ولا ما اتَّصَلَ بها ؛ لأنَّ المتَّصِلَ بها منها . ألا تراهم لم يُرَخِّمُوا الموصوفَ ؛ لأنَّ التَّرخيمَ حَذفٌ واختصارٌ ، فتَجَنَّبُوهُ مع الوصف ؛ إذ كان موضعَ إكثارٍ ، فكذلك حذفُ « فيه » يَبْعُدُ على حدٍّ ما أجاز في هذا الموضع .

وكلُّ ما دَفَعَ هذ القولَ ، يَدفَعُ قولَ أبي إسحاقَ في هذه الآية . وفيه من الإغفال الذي ليس في هذا ما ذَكَرْنَاهُ ؛ وهو ما ذَكَرَهُ من أنَّ الحذفَ في المظهَرِ على حدِّ الحذف في المضمَر .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ جاز حذفُ « فيه » من الصِّفة في هذا القول ،كما جاز حذفُ الهاء ، وامتنع حذفُ الهاء كما امتنع حذفُ « فيه » ؟

فقد قدَّمْنَا الجوابَ عن هذا وذِكْرَ الجهة التي منها جاز حذفُ الهاء ؛ وهو مشابَهةُ الصِّفةِ للصِّلة ، وذلك يُغني عن الإعادة هنا .

= وَكُلُّ قَومٍ أَطَاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ إِلاَّ نُمَيْرٌ أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيْهَا

وفي الخزانة ٤٢/٥ (ابن حَماط) . وانظر : الكتاب ٦٤/٢ ، ومجاز القرآن ١٧٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٢٦٢ ، والإنصاف ٤٧٠/٢ . وفي (ش) : « نخليها » بالخاء.

(١) من الكامل ، وهو للخِرْنِق بنت بدر بن هفَّان البكريَّة ، في ديوانها : ٢٩ ترثي زوجها بشر بن عمرو ومَن قتل معه يوم قلاب . وانظر الكتاب ٢٠٢/١ ، ٦٤/٢ ، والأصول ٤٠/٢ ، والإنصاف ٤٦٨/٢ ، والخزانة ٤١/٥ .

فأمَّا ما احتجَّ به أبو الحسن[١] على مَن منعَ جوازَ إضمار « فيه » في الآية عند قولهم: لا يجوزُ هذا كما لا يجوزُ « هذا رَجُلٌ قَصَدْتُ » ، وأنتَ تريدُ « إليه » ، ولا « رأيتُ رَجُلاً أَرْغَبُ » وأنتَ تريد « فيه » ، الفرقُ بينهما: أنَّ أسماء الزَّمـان يكـونُ فيها ما لا يكون في غيرها ، فالذي في أسماء الزَّمان ممَّا لا يكون في غيرها ما جـاز فيها من إضافتها إلى الفعل ، وتعدِّي الفعلِ إلى كل ضَرْبٍ منها مختَصِّهَا ومبهَمِهَا. فأمَّا إضافةُ الفعل فليس فيه شيءٌ يُوجِبُ حذفَ هـذا[٢] ، وإنْ أرادَ أنَّ قـوَّةَ دلالـةِ الفعل عليها يُسَوِّغُ الحذفَ فيها ، فهو كأنَّهُ شبيهٌ بما ذهب إليه سيبويهِ أنَّهُ حُـذِفَ حَذْفاً . وليس في قوَّةِ دلالةِ الفعل على أسماء الزَّمان ما يُوجِبُ الحذفَ من الصِّفَـةِ كما قدَّمْنَا ، إلاَّ أنَّ هذا القولَ أَقْرَبُ إلى الصَّوابِ من غيرِه كما ذكرتُ لَكَ .

*　　*　　*

(١)　معاني القرآن ١/٩٤ .

(٢)　في (ش) : « يوجب حذفه » .

المسألة الثّالثة عشرة[١]

قال[٢] في قوله ﷻ : ﴿ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾ [البقرة : ٤٩] :

« أبناءَكم جمعُ ابن ، والأصلُ كأنَّهُ إنَّما جمعَ (بَنـاً) و(بِنْـواً) ، فهـو يَصْلُـحُ أنْ يكون (فَعَلٌ) و(فِعْلٌ) ، كأنَّ أصلَه (بَناً) . والذين قـالوا : بَنُون ، كـأنَّهُم جَمَعُوا (بَنَا) ، فـ(أبناء) جمعُ (فَعَل) أو (فِعْل) ، و(بِنْتٌ) يدلُّ[٣] على أنَّهُ يستقيمُ أنْ يكونَ (فِعْلاً) ، ويجوزُ أنْ يكونَ (فَعَل) نُقِلَت إلى (فِعْل) ،كما نُقِلَت (أُخْت) من (فَعَل) نُقِلَت إلى (فُعْل) . فأمَّا (بنات) فليس بجمع (بِنْـتٍ) علـى لفظهـا، إنَّمـا رُدَّت إلى أصلهـا، فجُمِعَـت بَنَـاتٌ علـى [أنَّ][٤] أصـل بِنـت (فِعْلَـة) مِمَّـا حُذِفَـت لامُــهُ ، والأخفشُ يختارُ أن يكون المحذوفُ من (ابن) الواوَ ، قال : لأنَّ الأكثَرَ ما يُحذَفُ الواوُ لِثِقَلِهَا » .

قال أبو إسحاق[٥]: « والياءُ تُحذَفُ أيضاً لأنَّها تَثْقُلُ . الدَّليلُ على ذلـك أنَّ

---

(١) نقل ابن سيده هـذه المسألة بأكملها في المخصص ١٣/١٩٣ ـ ١٩٧ ، كما نقل كثيراً منها في ١٧/٨٧ ـ ٩٠ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٣٠ ـ ١٣١ .

(٣) في (ش): « وبنت ويدلك على أنه ... » .

(٤) ساقطة من النسختين ، والتصحيح من المعاني .

(٥) في (ش): « قال أبو الحسن » .

(يداً) قد أجمعوا أنَّ المحذوفَ منه الياءُ ، ولهم دليلٌ قاطعٌ مـن[1] الإجمـاع ؛ يقـال: يَدَيْتُ إليه يَداً ، و(دَمٌ) محذوفٌ منه الياءُ ، يُقالُ : دَمٌ ودَمَيَان ، وأنشَدَ[2]:

جَرَى الدَّمَيَان بالخَبَرِ اليَقِيْنِ

[٢٩/ب] والبُنُوَّةُ ليس بشاهدٍ قاطِعٍ في الواو ؛ لأنَّهم يقولون: الفُتُوَّة/، والتَّثنيةُ: فَتَيَان ، فـ(ابن) يجب أن يكونَ المحذوفُ منه الواوَ أو الياءَ، وهما عنـدي[3] متسـاويان » . انتهى كلامُهُ .

قال أبو عليٍّ (أيَّدَهُ ا لله)[4]:

في هذا الفصل إغفالٌ في غير موضعٍ؛ فمِن ذلك قولُهُ في « ابن » : « يَصلُحُ أنْ يكونَ (فَعَل) و(فِعْل) » . ولا يجوزُ في « ابـن » أن يكـونَ وزنُـهُ (فِعْـلاً) ؛ لأنَّـه لا دلالةَ على أنَّ الفاءَ منه مكسورةٌ، بل الدَّليلُ قد قام على أنَّ الفاء مفتوحةٌ ، وذلك في قولهم: بَنُون، فلو كان أصلُهُ (فِعْلاً) لم تُفتَح الفاءُ[5] .

(١) في (ش): « مع » .

(٢) من الوافر ، وقد اختلف في نسبته ؛ فقيل : هو للمثقب العبدي ، وهو في الملحق بشعره ص: ٢٨٣، ونسب إلى علي بن بدال السلمي ، وإلى مرداس بن عمرو ، وإلى سحيم بن وُثيل ، وإلى أبي زُبيد . انظر تفصيل ذلك في حاشية ديوان المثقب ٢٨١ .
وانظر البيت في : الوحشيات : ٨٥ ، والمقتضب ٣٦٦/١ ، ٢٣٦/٢ ، ١٥٣/٣ ، والأصول ٣٢٤/٣ ، ومجالس العلماء : ٢٥١ ، والمسائل العضديات : ٢١٧ ، والمنصف ١٤٨/٢ ، والتبصرة ٥٩٩/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٢٨/٢ ، ١٢٦/٣، والإنصاف ٣٩٣/١، وشرح التصريف الملوكي: ٤٠٩ ، والممتع ٦٢٤/٢ ، والخزانة ٤٨٢/٧ . وعبارة « بالخبر اليقين » سقطت من نسخة (ش) .

(٣) « عندي » ساقطة من (ش) .

(٤) في (ش): « فآ » وهو رمزٌ للفارسي .

(٥) انظر المقتضب ٣٦٥/١، وأمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢ ، وشرح التصريف الملوكي : ٤٠٠، وشرح الشافية ٢٥٥/٢ .

فإن استَدَلَّ على أنَّهُ (فِعْل) مكسُورُ الفاء بقولهم: أفعالٌ ، وأفعالٌ يكونُ جمعاً لـ(فِعْلٌ) نحو: عِدْلٌ وأعدالٌ ، وقِنْوٌ وأقناءٌ[1]، لَزِمَه أن يُجيزَ في بنائه (فِعَلٌ) و(فُعُلٌ) وغيرَ ذلك ؛ لأنَّ هَذَين البناءَين يُجمَعَان على (أفعال) أيضاً ، فإنْ حَكَمَ على « ابن » أنَّهُ (فِعْلٌ) بهذا الدَّليل ، فَلْيَحْكُمْ أيضاً بأنَّه يَجُوزُ أنْ يكونَ (فِعَلاً) و(فَعَلاً) بهذا الدَّليل نفسِهِ ؛ لأنَّ دَلالتَهُ ليس على أحدِ ذلك دون الآخَر ، فإذا استوى (فِعْلٌ) وغيرُه في أنَّهُ يُجمَعُ على (أفعال) ، لم يَجُز أن يُجعَلَ الحكمُ لأحدِ هذه الأبنية دون الآخَرِ ؛ إلاَّ أن يَغْلِبَ (أفعالٌ) بدليلٍ على بناءٍ من هذه الأبنية ، فيكونُ بابُهُ أن يُجمَعَ عليه ، فليس (أفعالٌ) بدليلٍ على أنَّ « ابن » أصلُهُ (فِعْل) ؛ لِمَا أَعْلَمْتُكَ . فقد ثَبَتَ أنَّ الفاءَ مفتوحةٌ لقولهم : بَنُون[2] .

فأمَّا العينُ فالدَّليلُ على أنَّها مفتوحةٌ أيضاً قولُهُم في جمعه: أَفْعَال[3]. وأَفْعَالٌ بابُهُ أن يكون لـ(فَعَل) نحو: جَبَلٍ وأَجْبَالٍ ، وليس يجب أنْ يُعدَلَ بالشَّيء عن بابه وأصلِهِ حتَّى يقومَ دليلٌ على تسويغ ذلك، ولم نَعْلَمْ شيئاً دلَّ على أنَّ العينَ ساكنةٌ من (ابن)، وعَلِمْنَا أنَّهُ ينبغي أن تكونَ متحرِّكَةً لقولهم: أَفْعَالٌ ، وأنَّ (أفعالٌ) بابُهُ (فَعَل) ،كما أنَّ (فَعْل) المعتلَّ العين بابُهُ (أفعال)[4] مثل : حَوْضٍ وأَحْوَاضٍ ، وسَوْطٍ وأسواطٍ .

---

(١) القِنْو : العِذق بما فيه من الرطب .

(٢) انظر المقتضب ١/٣٦٥ .

(٣) انظر سر الصناعة ١/١٥٠ .

(٤) سقطت بعض كلمات هذه الفقرة من نسخة (ش) فجاءت مضطربة ، ونصها: « ولأن أفعال بابه فعل المعتل بابه أفعال مثل حوض ... » . وانظر المخصص ١٣/١٩٣ .

وكذلك قلنا في « فَمٍ » : إنَّ أصلَ بنائه (فَعْل)[1]، وكما أنَّ (فَعْلٌ) نحو: فَرْخ حُكمُهُ[2] (أَفْعُل) .

وهذا الذي ذَهَبْنَا إليه في ذلك مذهَبُ سيبويه وقياسُ قوله[3]، ومذهَبُ أبي العبَّاس[4]، وما لا يَجوزُ غيرُهُ .

فإن قال قائلٌ : فأَجزْ في « ابن » أن يكونَ وزنُهُ (فِعْلاً) و(فَعَلاً) لجمعِكَ له على أَفْعَال ،كما أَجزْتَ في « اسم » أن يكونَ (فُعْلاً) و(فِعْلاً) لجمعِكَ له على أَفْعَال ؛ لأنَّ (أفعالاً) بناءٌ يُجمَعُ به بين الصِّنفين .

فالجوابُ : أنَّا لم نَقُلْ في « اسم » أنَّهُ يَحتَمِلُ أن يكونَ (فِعْلاً) و(فُعْلاً) لقولهم: أسماء ، ولكن لَمَّا سمعناهم يقولون: سِمُهُ وسُمُهُ[5]، حَمَّلْنَا الكلمةَ الوزنَين جميعاً ، ولو حَمَّلْنَا الفاءَ حركةً ثالثةً ، لكان خطأً ومخالَفَةً للَفْظِ العرَبِ فيه ، كما أنَّ مَن حَمَّلَ الفاء من « ابن » حركةً غيرَ الفتحة ،كان مخالفاً للَفْظِ العرب بذلك ،

---

(١) حيث إنَّ أصل فم : فَوْهٌ على (فَعْل) ، تقول: هذا فو زيدٍ إذا أضفتَ ، فإذا لم تضف لم يصلح اسمٌ على حرفين أحدهما حرف لين ؛ لأن التنوين يُذهب حرف اللين فيبقى الاسم على حرف، فتقول في الإفراد: فمٌ ، فتبدل من الواو ميماً لأنهما من مخرجٍ واحد . انظر الكتاب ٣/٣٦٥ ، ٤٥٣ ، والمقتضب ٣/١٥٨ ، والمسائل البغداديات : ١٤٩ - ١٦٣ .

(٢) في النسختين هكذا، ولعل الصواب « جمعُهُ أفْعُل » .

(٣) قال في الكتاب ٣/٣٦٣ - ٣٦٤ : « وزعم أن أصل بنت وابنة (فَعَل) كما أن أصل أخت (فَعَل) ، يدلك على ذلك أخوك وأخاك وأخيك ، وقول بعض العرب فيما زعم يونس: آخاء ... وقولهم: ابن ، ثم قالوا : بَنون ففتحوا يدلُّكَ أيضاً » .وانظر ٣/٤٠٠ .

(٤) المقتضب ١/٣٦٥ .

(٥) انظر اللغات الواردة في لفظة « اسم » في: إصلاح المنطق : ١٣٤ ، والصحاح (سما) ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٨٠ ، وأسرار العربية : ٨ .

ولا يجوزُ له مخالفتُهَا فيه ، ولا الحكمُ عليها بحركةٍ غيرَ الفتحة ، كما لا يجوزُ إذا سَمِعَ الفاء من « حَبْلٍ » و « عَبْل »[1] وما أشبهه مفتوحاً أن يُجَوِّزَ فيه غيرَ الفتح المسموع . فإنَّما أَجَزْنَا في « اسم » أن يكونَ (فِعْلاً) و(فُعْلاً) لِمَا ذَكَرْتُ لكَ[2] .

فأمَّا قولُهُ : « وبِنْتٌ يدلُّ على أنّه يستقيمُ أن يكونَ ابنٌ (فِعْلاً) » ، فلا دلالةَ في قولهم: « بِنْت » على أنَّ ابناً وزنُهُ (فِعْل) ؛ لأنَّ بنتاً من ابن ليس كـ(صَعْبَة) من صَعْب فيُحْكَمُ بأنَّ الفاء من « ابن » مكسورةٌ[3]، كما أنَّها في « بِنْت » مكسورةٌ[4]؛ لأنَّ هذا البناءَ صِيغَ للتأنيث على غير بناء التّذكير، فهو كـ(حمراء) من أَحْمَر ليس كـ(صَعْبَة) من صَعْبٍ ، وغُيِّرَ البِنَاءُ عمَّا كان يجبُ أن يكونَ عليه في أصل التّذكير ، وأُبدِلَ من الواو تاءٌ ، فأُلحِقَ الاسمُ بـ(شِكْسٍ)[5] و(نِكْسٍ)[6] وما أشبَهَ ذلك، فلا دلالةَ في « بنت » إذاً على أنَّ « ابناً » أصلُ وزنِهِ (فِعْل) .

وشيءٌ آخَرُ يدلُّ على أنَّ بنتاً لا يدلُّ على أنَّ أصلَ « ابن » (فِعْل) وهو أنَّا

---

(١) رجلٌ عبلُ الذراعين أي : ضخمهما ، وفرسٌ عبل الشَّوَى أي: غليظ القوائم .

(٢) بين البصريين ومتأخري الكوفيين خلافٌ في وزن « اسم » . انظر ذلك مفصَّلاً في اشتقاق أسماء الله للزجاجي : ٢٥٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٨٠ ، والإنصاف ٦/١ ، والتبيين : ١٣٢ ، وائتلاف النصرة : ٢٧ . وتأمل الحاشية (٣) من التبيين : ١٣٢ ، وانظر كلاماً جيداً للدكتور محمد خير الحلواني في كتابه الخلاف النحوي : ٢١٦ حول هذه القضية .

(٣) انظر سر الصناعة ١٥٠/١ .

(٤) قوله: « كما أنها في بنت مكسورة » ساقطة من نسخة (ش)، وانظر المخصص ١٩٤/١٣ .

(٥) في الصحاح (شكس): « رجلٌ شَكْسٌ ؛ أي : صعب الخُلُق ... وحكى الفراءُ : رجلٌ شِكْسٌ ، وهو القياسُ » .

(٦) النِّكْسُ : أضعف السِّهام ، وقيل: هو السَّهْمُ الذي يُنَكَّسُ أو ينكسر فُوقُهُ فيجعل أعلاه أسفله. وهو أيضاً : الرجل الضعيفُ (اللسان ـ نكس) .

وجَدْنَاهم يقولون[1]: أُخْتٌ ، فلو كان « ابنٌ » (فِعْلاً) لقولهم: بِنْتٌ ، لكان « أَخٌ » (فُعْلاً) لقولهم: أُخْتٌ ، فكما لا يجوزُ أن يكونَ « أَخٌ » (فُعْلاً) وإنْ جاء أُخْتٌ ، كذلك لا يجوزُ أن يكون « ابنٌ » (فِعْلاً) وإن قيلَ: بِنْتٌ . وكما لا يجوزُ / لِقَائِلٍ [٣٠/أ] أنْ يقولَ: إنَّ « أَخٌ » (فُعْلٌ) لفتحةِ الفاء منها ،كذلك لا يجوزُ أن يُقال في « ابن »: إنّها (فِعْلٌ) لفتحةِ الفاء منها في قولهم: بَنُون ، وكما دلَّ على قولُهُم : آخَاء فيما أَنْشَدَنَاهُ أبو بكرٍ[2] عن أبي العبَّاسِ[3]:

وَجَدْتُمْ بَنِيكُمْ دُوْنَنَا إذْ نَسَبْتُمُ　　وَأَيُّ بَنِي الآخَاءِ تَنْبُو مَنَاسِبُهْ

على أنَّ « أَخٌ » (فَعَل) ،كذلك يدلُّ « أَبْنَاء » على أنَّ ابناً أصلُ وزنِهِ (فَعَل) ؛ لِمَا ذَكَرْنا من أنَّ باب أَفْعَال (فَعَل) ، فكما أنَّ « أيدياً » حُكِمَ من أجله أنَّ « يَداً » (فَعْلٌ) للحَمْلِ على الأكثر ،كذلك حُكِمَ لـ« أبناء » أنَّ واحدَهُ (فَعَلٌ) ؛ لأنَّ (أَفْعُلٌ) بابُهُ (فَعْل) ،كما أنَّ (أفعال) بابُهُ (فَعَل) .

فأمَّا قولُهُم: بَنَاتٌ في جمع بِنْت ، فهو ممَّا يدلُّ على ما قلنا من أنَّ أصلَ الفاء من « ابن » الفتحُ ، ورُدَّ في الجمع إلى أصل بِنَاءِ المذكَّر ،كما رُدَّ « أُخْت » إلى أصل بِنَاءِ المذكَّر (فقيلَ : بَنَاتٌ كما قيل : أَخَوَاتٌ ؛ لأنَّ أصلَ بناء المذكَّر)[4] من

---

(١) في (ش) : « يقول » .

(٢) في (ش) : « فيما أنشدناه عن أبي العباس عن أبي عمر » ، وفي (ص) : « فيما أنشدناه عن أبي العباس عن أبي بكر » ، والتصحيح من المخصص ١٣/١٩٤ .

(٣) من الطويل ، وقد نسبه السيرافي في شرح الكتاب ٤/١٦١ (مخطوط) إلى الفرزدق ، ولم أقف عليه في ديوانه المطبوع ، ونسبه ابن جني في الخصائص ١/٢٠١ إلى بشر بن المهلب ، وفي ١/ ٣٣٨ منه نسبه إلى بعض آل المهلب . وانظر الشاهد في: المسائل العضديات : ٦٣، والشيرازيات : ٨٦ (مخطوط) ، وسر الصناعة ١/١٥٠ ، وشرح التصريف الملوكي : ٣٩٨، واللسان (أخو) .

(٤) ساقط من نسخة (ص) .

كلٌّ واحدٍ منهما (فَعَلٌ) لِمَا قدَّمْنا .

وهذا الضَّرْبُ من الجمع أعني الجمعَ بالألف والتَّاء قد يُرَدُّ فيه الشَّيءُ إلى أصله كثيراً ،كرَدِّهِم اللاَّماتِ السَّاقِطَةِ في الواحد له نحو قولهم في « عِضَةٍ » : عِضَوَاتٌ ، و « أُخْتٌ » : أَخَوَاتٌ ، فكما رُدَّ الحرفُ الأصليُّ فيه ،كذلك رُدَّت الحركةُ التي كانت الأصلَ في بِنَاءِ المذكَّر . فقد تبيَّنَ مِمَّا ذَكَرْنا أنَّ ابْناً أصلُ بنائِهِ (فَعَلٌ) .

أمَّا الدَّلالةُ على أنَّ حركة الفاء بالفتحة فقولُهُم : بَنُون .

وأمَّا الدَّلالةُ على حركة العين بالفتح فـ(أَفْعَالٌ) .

فتبيَّنَ أنَّ تجويزَه في « ابن » أنَّهُ (فِعْلٌ) خطأٌ ، وكذلك تبيَّنَ أنَّ استدلالَه بقولهم : بِنْتٌ على أنَّ أصلَ وزنِ « ابن » يجوزُ (أن يكون فِعْلاً خطأٌ .

فأمَّا قولُهُ في اللاَّم المحذوفة من « ابن » : إنَّه يَحتَمِلُ عنده أن يكونَ واواً أو ياءً ، وإنَّهما عنده متساويان في الحذف)[1]، فليس الأمرُ عندي كما قال ، والمحذوفُ الواوُ دون الياء لِمَا أَذْكُرُهُ لَكَ[2] . الدَّليلُ على أنَّ المحذوفَ (من « ابن » واوٌ : أنَّ هذه الأشياءَ المحذوفةَ إذا أُريدَ عِلْمُ المحذوف منه)[3] أَهُوَ ياءٌ أو واوٌ أو غيرُ ذلك ، وَجَبَ أن يُنظَرَ في تثنيتِهِ، أو جمعِهِ بالتَّاء، أو فِعْلٍ مأخوذٍ منه، أو جمعِهِ المكسَّر. فإنْ وُجِدَ في أحد ذلك ياءٌ أو واوٌ أو غيرُ ذلك ، حُكِمَ على أنَّ المحذوفَ في الواحد هو ما يَظْهَرُ في أحد هذه الأشياءِ ،كما حَكَمْتَ بـ « إِخْوَة » أنَّ

[معرفة الحرف المحذوف]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ش) . وانظر المخصص ١٣/١٩٥ .

(٢) في (ش): « لِمَا ذكرتُ لك » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ش) . وانظر المخصص ١٣/١٩٥ .

المحذوفَ واوٌ، وبـ « غَدَوْتُ » (أنَّ المحذوفَ من « غدٍ » واوٌ)[1]، وبـ« دَمَيَان » أنَّ المحذوفَ من « دَمٍ » ياءٌ ، وبـ« عِضَوَات »[2] أنَّ المحذوفَ من « عِضَةٍ » الواوُ ، وليس في « ابن » شيءٌ من ذلك فيُستَدَلُّ منه على أنَّ المحذوفَ ياءٌ[3] أو واوٌ . فإذا لم يكن شيءٌ من هذا ،كان أولى الأشياء أن يُحمَلَ على نظيره ، فيُجعَلَ المحذوفُ كالمحذوف من نظيره ، ونظيرُهُ « أُخْتٌ » ؛ لأنَّه صفةٌ قد أُلحِقَت في التَّأنيث بـ « قُفْل » ،كما أُلحِقَت « بِنْتٌ » بـ « عِدْل »[4]. فالمحذوفُ من « أُخْت » الواوُ ؛ لقولهم: إِخْوَةٌ ، فكذلك ينبغي أن يكونَ المحذوفُ من « بِنْت » واواً .

[التاء في (بنت) بدل من الواو]

وشيءٌ آخَرُ يدلُّ على أنَّ المحذوفَ منه الواوُ دون الياء ، وهو قولُهُم: بِنْتٌ ، وإبدالُهُم التَّاءَ من لامه ، وهذه التاءُ[5] لا تخلو من أن تكون بدلاً من لام الفعل ، أو علامةً للتَّأنيث ، فلو كانت علامةً للتَّأنيث لانفتَحَ ما قبلها ،كما ينفتحُ ما قبلها في غير هذا الموضع ، فلمَّا لم ينفتح عَلِمْنَا أنَّهُ بدلٌ[6]، وأنه ليس على حدِّ طلحةٍ وثُبَةٍ[7]. وإذا كان بدلاً فلا يخلو من أن يكونَ من ياءٍ أو من واوٍ ، فلا يجوزُ أن يكونَ من الياء ؛ لأنّا لم نجدهم أبدَلُوا التَّاءَ من الياء إلاَّ في (افتَعَلَ) من اليسار

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) . وانظر المخصص ١٣/١٩٥ .

(٢) في (ش) : « ويعضد ذلك أن المحذوف ... » .

(٣) في (ش): « تاءٌ » وهو خطأ .

(٤) انظر سر الصناعة ١/١٤٩ .

(٥) في (ش) : « الواو » .

(٦) قال ابن جني في سر الصناعة ١/١٤٩: « وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث كما يظنُّ مَن لا خبرةَ له بهذا الشَّأن ؛ لسكون ما قبلها ، هكذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح ... على أن سيبويه قد تسمَّحَ في بعض ألفاظه في الكتاب فقال: هما علامتا تأنيثٍ ، وإنَّما ذلك تجوُّزٌ منه في اللَّفظ ؛ لأنَّه أرسله غُفْلاً ، وقد قيَّده وعلَّله في باب ما لا ينصرف » .

(٧) الثُّبة : الجماعة ، وهو أيضاً: وسطُ الحوض الذي يثوبُ إليه الماء . الصحاح (ثبا) .

ونحوِه[١]، وفي حرفٍ واحدٍ وهو قولُهُم: « أَسْنَتُوا »[٢].

فأمَّا أصلُ إبدال التَّاء من الواو دون الياء فذلك كثيرٌ جدّاً، فعَلِمْنَا بذلك أنَّ التَّاءَ في « بِنْت » بدلٌ من واوٍ، كما كانت في « أُخْتٍ » كذلك، وكما كانت في « هَنْتٍ » كذلك. والدَّليلُ على أنَّ التَّاءَ في « هَنْت » بدلٌ من الواو قوله[٣]:

... ... عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعُ

فالتَّاءُ بدلٌ من الواو وذلك / فيه وفي « أُخْتٍ » بيِّنٌ؛ لأَخَواتٍ وهَنَوَاتٍ، [٣٠/ب] وكذلك في « بِنْت »، تقول في بِنْت: إنَّهَا بدلٌ من الواو قياساً على هذا الكثير، وكذلك في « كِلْتَا » تقول: إنَّهَا بدلٌ من الواو، وأنَّ الألفَ في « كِلا » منقلبةٌ عن واوٍ لإبدالِكَ التَّاءَ منها في « كِلْتَا »، ولذلك مثَّلَهُ سيبويه[٤] بـ« شَرْوَى ».

---

(١) قال ابن جني: « وقد فعلوا هذا أيضاً في الياء، وأجروها مُجرى الواو، فقالوا في (افتعل) من اليُبْسِ واليُسْر: اتَّبَسَ واتَّسَرَ، وذلك لأنهم كرهوا انقلابها واواً متى انضمما قبلها في نحو: مُوتَبِس، وألفاً في: ياتَبِس، فأجروها مُجرى الواو فقالوا: اتَّبَسَ واتَّسَرَ ». سر الصناعة ١٤٨/١.

(٢) انظر الكتاب ٢٣٩/٤، ٤٢٤. قال أبو سعيد في شرح الكتاب ٢٠٤/٥ - ٢٠٥: « وذلك قولهم: أسنتوا إذا صابهم القحط والسنة، وكان ينبغي أن يكون: أسنى القومُ يُسنون؛ لأنه أفعل من (سنه)، وأصلها على هذه اللغة: (سَنَوَة)، ألا ترى أنه يقال: سنةٌ وسنوات، ولكنهم قلبوا منها تاءً فرقاً بين معنيين؛ وذلك أنه يقال: أسنى القومُ يُسنون إذا أتى الحول عليهم، وهو السنة، فإذا أصابتهم السنةُ الشديدةُ قالوا: أسْنَتوا؛ لأنهم لو قالوا: أسنوا في القحط والسنة المجدبة لالتبس بحلول السنة عليهم ... ». وانظر: المسائل الحلبيات: ٣٤٥، والمفردات: ٤٣٠، والتاج (سنو).

(٣) عجز بيتٍ من الكامل، وهو في الكتاب ٣٦١/٣. وتصدره:

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي

وانظر: المقتضب ٢٧٠/٢، والمنصف ١٣٩/٣، وسر صناعة الإعراب ١٥١/١، وتحصيل عين الذهب: ٤٩٧، وشرح التصريف الملوكي: ٢٩٩، وشرح المفصل ٤٤/١٠. وهنوات: كناية عن الأفعال التي يستقبح ذكرها.

(٤) قال: « وصارت التاءُ بمنزلة الواو في (شَرْوَى) ». الكتاب ٣٦٤/٣، وهي عنده (فِعْلَى)، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنها (فِعْتَل)، وأن التاء فيها علَمُ تأنيثها، فهي زائدة. قال أبو علي في المسائل البصريات ٧٩١/٢: « فأما قول أبي عمر: إنه (فِعْتَل) فلا يتجه؛ لأن التاء لا تزاد في الأوساط في الأسماء ... »، وقال ابن جني في سر الصناعة ١٥١/١: « ويشهد بفساد هذا القول أن التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا وقبلها فتحة ...» وانظر: شرح التصريف الملوكي: ٣٠٠.

فإن قال قائلٌ : إذا كانت (التاء في « أُخْت »)[١] ومـا أشبهه للإلحـاق كمـا ذَكَرْتَ[٢] دون التَّأنيث ، فهلاَّ أَتيتَ في الجمع بالتَّاء في نحو « أَخَوَات » و « بَنَات»، و لم تَحذِفْ كما لا تَحْذِفُ سائرَ الحروفِ الملحَقَةِ في هذا الجمع ولا في الإضافةِ ؟

فالجوابُ : أنَّ هذه التَّاءَ للإلحاق كما قلنا . والدَّليلُ عليه مـا قدَّمْنـا . وإنَّما حُذِفَ في الإضافة وهذا الضَّرْبِ من الجمع ؛ لأنَّ هذا البناءَ الذي وقع الإلحاقُ فيه إنَّما وقع في بناء المؤنَّث دون المذكَّر ، فصار البناءُ لَمَّا اختصَّ به المؤنَّـثُ بمنزلـة مـا فيه علامةُ التَّأنيث، فحُذِفَت التَّاءُ في الموضعين (لذلـك ، لا لأنَّـه للتَّـأنيث . وغُـيِّرَ البناءُ في هذين الموضعَين)[٣]، ورُدَّ إلى التَّذكير من حيث حُذِفَت علاماتُ التَّـأنيث في هذين الموضعين ؛ لأنَّ الصِّيغةَ قامت مَقامَ العلامة ، فكمـا غُـيِّرَ مـا فيـه علامـةٌ بحذفها ،كذلك غُيِّرَت هذه الصِّيغةُ بردِّها إلى المذكَّر ؛ إذ كانت الصِّيغةُ قد قامت مَقامَ العلامة[٤] . فمِن حيث وَجَبَ أن يقالَ: طَلَحَاتٌ وطَلْحِيٌّ ، وجَبَ أن يقالَ: أَخَوَاتٌ وأَخَوِي ، فَافْهَمْ ذلك .

وأمَّا قولُ يُونُس[٥] في الإضافة إلى أُخْت : أُخْتِيٌّ ، فلا يجـوزُ ،كمـا لا يجـوزُ في الإضافة إلى طَلْحَة (إلاَّ الحذفُ)[٦]؛ لِمُعَاقَبَةِ الياءَين هاءَ التَّأنيث في مثل قولهم :

---

(١) ما بين القوسين ساقط من النسخة (ش) .

(٢) العبارة في (ش) : « كما ذكرت لك » .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

(٤) كلمة « العلامة » ساقطة من النسخة (ش) ، وفي المخصص ١٣/١٩٦: « مقام المذكر » .

(٥) الكتاب ٣/٣٦١ . قال سيبويه: « وأما يونس فيقول: أختيٌّ ، وليس بقياس » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ش) . وانظر المخصص ١٣/١٩٦ .

زِنْجِيٌّ وزِنْجٌ ، ورُومِيٌّ ورُومٌ[1] ، فصار بمنزلة « تَمْرة ، وتَمْر » ؛ لأنَّ حذفَهَا يدلُّ على التكثير، وإثباتَهَا يدلُّ على التَّوحيد ، فلهذا لم تثبُت التَّاءُ مع ياءَي الإضافة ، وأُلحِقَت علامتا التَّأنيث الأُخْرَيَان بالتَّاء ، فأزِيلَتَا في الإضافة ،كما حُذِفَت هي .

فأمَّا حذفُ هذه العلاماتِ في الجمع بالألف والتَّاء فلِئلاَّ تجتمعَ علامتان للتَّأنيث . وقد بيَّنْتُ هذا الفصلَ بأكثَرَ من هذا[2].

فإن قال قائلٌ : فقد قالوا ثِنْتَين[3]، وقد أنشَدَ سيبويه[4]:

ظَرْفُ عَجُوْزٍ فِيْهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

فأَبْدَلُوا التَّاءَ من الياء التي هي لامٌ ؛ لأنَّهَا من ثَنَيْتُ ، فهلاَّ جاز عندك على هذا أن تكونَ التَّاءُ في « بنت »[5] بدلاً من الياء ،(كما كانت في « ثِنْتَين » بدلاً من

---

(١) زنج وروم اسم جنس جمعي ، وهو مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً ، وهو هنا بالياء لأنها تشبه تاء التأنيث في هذا الموضع .

(٢) قال أبو علي في المسائل البصريات ٧٩١/٢: « ألا ترى أن علامة التأنيث إذا لحقت مع علامة التأنيث كان أفحشَ من أن تلحق علامة النسبة ؛ لأن علامة النسبة وإن كانت عاقبت تاءَ التأنيث فنزلت منزلتها في (رومي) و(روم) كما قالوا: شعيرة وشعيرٌ فتعاقبا لجريِ أحدهما مجرى الآخر ، ولم يجتمعا ... » .

(٣) انظر الكتاب ٣٦٣/٣ .

(٤) الكتاب ٥٦٩/٣ ، ٦٢٤ . والبيت لخطام المجاشعي ، ويُنسب لدُكين ، ولجندل بن المثنى الطهوي، ولسَلْمى الهذلية ، ولشماء الهذلية ، وقيل غير ذلك . وانظر : إصلاح المنطق : ١٨٩ ، والمقتضب ١٥٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦١/٢ ، والتنبيهات للبصري : ٢٩١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٨/١ ، وشرح المفصل ١٤٤/٤ ، والخزانة ٤٠٠/٧ . (وراجع تخريج الدكتور الطناحي الوافي للبيت في حاشية أمالي ابن الشجري)

والظرف : وعاء كل شيء ، وخص ظرف العجوز لأنها لا تستعمل طيباً ولا غيره مما تتصنع به النساء للرجال، ليأسها منها ، وإنما تدخر فيه ما تتعانى به من الحنظل وغيره .

(٥) قوله : « في بنت » ساقط من (ش) .

الياء)[١]، وكما أنّهَا في « أسْنَتُوا » بدل منها ؟

فالجوابُ : أنّهُ لا يَلزَمُ أن تكونَ التّاءُ في « بِنْت » بدلاً من الياء ،كما كانت في « ثِنْتَين » بدلاً منها . وإنْ أجازَهُ مُجيزٌ لهذا ،كان غيرَ مُصيبٍ ؛ لِتَرْكِهِ الأكثَرَ إلى الأقلِّ ، والشَّائعَ إلى النّادرِ . ألا ترى أنَّ إبدالَ التّاء من الواو قد كثُرَ ، فحَمْلُ « بِنْت » على الأكثر أولى من حَمْلِهِ على الأقلِّ . ألا ترى أنَّ القياسَ يجبُ أن يكونَ على الأكثر حتّى يَمْنَعَ منه شيءٌ ، ولم يمْنَعْ شيءٌ في « بِنْت » من حَمْلِ لامِهِ على أنّهُ واوٌ ، بل قَوَّاه قولُهُم: أُخْتٌ وهَنْتٌ وكِلْتَا ، وكثرةُ إبدالِ التّاء من الواو في غير هذا الموضع . فأمَّا « أسْنَتُوا » فالتّاءُ مبدَلَةٌ عن ياءٍ منقلبةٍ من واوٍ ، فليس إبدالُ التّاءِ من الياء بكثير فَيَسُوغُ أن يُحمَلَ عليه هذا الحرفُ .

فإن قال قائلٌ : فقد قالوا : كانَ من الأمرِ كَيَّة وكَيَّة ، وذَيَّة وذَيَّة[٢]، ثمَّ خفّفُوا فقالوا : كَيْتَ وكَيْتَ ، فأبْدَلُوا التّاءَ من الياء ، فهلاَّ أَجَزْتَهُ في « بِنْتٍ » على هذا ؟

فالجوابُ عن ذلك : أنَّ ذلكَ لا يجوز من أجلِهِ في « بِنْتٍ » إبدالُ التّاء من الياء؛ لأنَّ هذه أسماءٌ غيرُ متمكّنة ، والأسماءُ التي ذَكَرْنَاهَا من « أُخْتٍ » و « هَنْتٍ » متمكّنَةٌ ، فحَمْلُ المتمكّنِ على المتمكّنِ أَولى من حَمْلِهِ على غير المتمكّنِ ؛ لأنّهُ أقرَبُ إليه ، وأَشْبَهُ به .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، ومن عبارة المخصص أيضاً ١٩٦/١٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٧٠/٢ ، ٣٦٣/٣ ، والمسائل العضديات : ١٤٣ ، والمخصص ١١٩/١٦ .

فأمَّا حكايةُ أبي إسحاقَ[1] عن الأخفش أنّـهُ يختـارُ أن يكـونَ المحـذوفُ مـن « ابن » الواوَ ، فما أَعْلَمُ الأخفشَ نصَّ على هـذه المسـألة أنَّ الاختيـارَ / عنـده أنْ [٣١/أ] يكونَ الواوَ ، وأنَّهُ يُجيزُ أنَّ المحذوفَ اليـاءُ ، لكنّـهُ قـال في جملـة المحذوفـات : إنَّ الاختيارَ أن يُحمَلَ على أنَّهُ الواوُ ؛ لأنَّهُ أثْقَلُ ، وحذفُهَا أَولى . ولا أعْلَمُهُ أجاز في نفس هذه المسألة الأمرَين جميعاً ، وإنْ أجازه فإنَّما قاسَهُ على هـذا الـذي قلنـا: إنَّ القياسَ لا ينبغي[2] أن يكونَ عليه .

فأمَّا قولُهُ[3]: « الياءُ تُحذَفُ أيضاً لأنَّهَا تَثْقُلُ » فغيرُ مدفوعٍ .

فأمَّا ما استدلَّ به على ذلك من قوله: « لأنَّهُم قد أجمعوا أنَّ المحذوفَ اليـاءُ ، وأنَّ لهم مع الإجماع دليلاً قاطعاً وهو (يَدَيْتُ إليه يداً) » . فالإجماعُ منهم لم يسبق هذا الدَّليلَ ، وإنَّما الإجماعُ عنه[4] وقَعَ ، ولولا هذه الدَّلالةُ ما وقَعَ هذا الإجماعُ ، فلا وجهَ لتقديم الإجماع على السَّبب الذي عنه وقَعَ ، وعلى مـا لـو خـالَفَ معـه مُخالِفٌ لم يَسُغْ له الخلافُ من أجله .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٣١ .
(٢) في (ش) : « لا يمنع » .
(٣) أي : أبو إسحاق الزجاج .
(٤) في (ص) : « عنده » ، وكذلك في الموضع التالي .

المسألة الرَّابعة عشرة

قال[1] في قوله ﷻ : ﴿ وَيَقْتُلُوْنَ النَّبِيِّيْنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [البقرة : ٦١] :

« القراءةُ الْمُجْمَعُ عليها في « النَّبِيِّين » و « الأنبياء » طرحُ الهمزة ، وجماعةٌ من أهل المدينة يهمِزُون جميعَ ما في القرآن من هذا[2]، يقرؤون : ﴿ النَّبِيْئِيْنَ ﴾ و﴿الأَنْبِئاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾[3]، واشتقاقُهُ من[4] نَبَّأَ وأنبأ أي : أَخْبَرَ ، والأجْوَدُ تركُ الهمزة ؛ لأنَّ الاستعمالَ يُوجبُ أنَّ ما كان مهموزاً من (فَعِيل) فجمعه (فُعَلاَء) مثل: ظَرِيفٌ وظُرَفَاءٌ ، ونَبِيءٌ ونُبآءٌ[5]. فإذا كان من ذوات الياء فجَمْعُهُ (أَفْعِلاَء) نحو: غَنِيٌّ وأَغْنِيَاءٌ ، ونَبِيٌّ وأُنبِيَاءٌ .

وقد جاء (أَفْعِلاء) في الصَّحيح، وهو قليلٌ ، قالوا : خميسٌ وأَخْمِسَاء ، ونَصِيبٌ وأَنْصِبَاءٌ . فيجوزُ أن يكونَ « نَبِيٌّ » من « أنبأتُ » مِمَّا تُركَ همزُهُ لكثرة الاستعمال ، ويجوزُ أن يكونَ من « نَبَا يَنْبُو »[6] إذا ارتفَعَ ، فيكونُ (فَعِيلاً) من الرِّفْعَة » .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٤٥ .

(٢) ومنهم الإمام نافع رحمه الله . انظر السبعة : ١٥٧ ، والحجة لأبي علي ٢/٨٧ .

(٣) سورة آل عمران : آية : ١١٢ . وفي نسخة (ص): « بغير الحق » وهو خطأ .

(٤) « من » ساقطة من (ش) .

(٥) كلمة « نبآء » ساقطة من (ش) .

(٦) في المعاني المطبوع : « نبأ ينبوءُ » .

قال أبو عليٍّ (أيَّدَهُ الله)[١] :

لا يخلو قولُهُم: « النَّبيُّ » من أن يكونَ مأخوذاً من « النَّبأ » أو من « النَّبْوَة »[٢] التي هي ارتفاعٌ ، أو يكونَ مأخوذاً منهما ، فحَمْلُ اللاّمِ مرَّةً على أنَّهُ ياءٌ منقلبةٌ عن الواو ، ومرَّةً على أنّها همزةٌ كـ « سَنَةٍ » و « عِضَةٍ » . فلا يجوز أن يكونَ مأخوذاً من « النَّبوَةِ » ؛ لأنَّ سيبويه حَكَى أنَّ جميعَ العرب يقولون[٣]: « تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَةُ » . فلو جاز أن يكون مأخوذاً من « النَّبْوَةِ » التي هي بمعنى الارتفاع ، لَمَا أجمعَ الجميعُ على الهمز فيه ، وفي إجماعهم جميعاً على همز اللاّم من « تَنَبَّأَ » دليلٌ على أنَّ اللاّمَ همزةٌ .

ولا يجوزُ أن يكونَ مأخوذاً (من « النَّبْوَة » ، إذ لو كان مأخوذاً)[٤] منه لكان همزُهُ غلطاً ،كما أنَّ قولَ مَن قال : ﴿ وَلاَ أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ ﴾[٥] في : ﴿ وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ غَلَطٌ[٦]. فقد بَطَلَ بهذا أن يكونَ مأخوذاً من « النَّبْوَة » .

---

(١) في (ش) : « فا » رمزٌ للفارسي .

(٢) وبه قال ابنُ دريد في الجمهرة ١٠٢٨/٣ قال: « واشتقاق النبي من النُّبوِّ ، وهو العلو والارتفاع ، ومن همز اشتقه من النبأ ، وليس بالمأخوذ به ... » . وانظر حديثاً للفارسي في هذه المسألة في كتاب الحجة ٨٨/٢ - ٩٤ .

(٣) الكتاب ٤٦٠/٣ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٥) سورة يونس : آية : ١٦ . وهذه قراءةٌ منسوبة إلى ابن عباس رَضي الله عنهما والحسن وابن سيرين. انظر: مختصر الشواذ : ٥٦ ، والمحتسب ٣٠٩/١ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٦٤٠/١ .

(٦) وقال أبو عليٍّ في الحجة ٢٦٢/٤ : « فاما الهمز في « أدراكم » على ما يُروَى عن الحسن ، فلا وجهَ له ؛ لأن الدرءَ الدفعُ ... » .
وعلّق العلامة أبو الفتح بنُ جني في المحتسب ٣٠٩/١ على هذه القراءة بكلام نفيس قال فيه: « هذه قراءةٌ قديمةُ التناكرِ لها والتعجُّبِ منها . ولَعَمْري إنها في بادئ أمرها على ذلك ، غيرَ أنَّ لها وجهاً وإن كانت فيه صنعةٌ وإطالةٌ ؛ وطريقُهُ: أن يكون أراد: ولا أدريتكم به ، ثم قلب الياء لانفتاح ما

ولا يجوزُ أيضاً أن تكونَ لامُهُ على وجهَين مرَّةً ياءً منقَلِبَةً عن الـواو ، ومـرَّةً همزةً كسَنَةٍ وعِضَةٍ ؛ لأنَّه لو كان كذلك لَمَا أجمَعَ الجميعُ على « تَنَبَّـأَ » ، ولَقَـالَ البعضُ: تَنَبَّا ، والبعضُ : تنبَّأَ ،كما أنَّ البعضَ يقولون : مُسَانَاةٌ ، والبعضُ يقولُ : مُسَانَهَةٌ. فإجماعُ الجميع على الهمز في « تَنَبَّأَ مُسَيلِمَةُ » دليلٌ على أنَّ اللاَّمَ همزةٌ .

ولا يجوز أن تكونَ واواً على حالٍ . ألا ترى أنَّه لو أجمَعَ الجميـعُ في العِضَـةِ والسَّنَةِ على « بَعِيرٌ عاضِـهٌ »[1] و « مُسَـانَهَةٌ » وسـائرِ تصـاريفِ هـذا ، لعُلِـمَ[2] أنَّ اللاَّمَ هاءٌ ، ولم يجز على كلِّ حالٍ أنْ يكونَ اللاَّمُ حرفَ لِينٍ ، فكذلك إذا أجمَعوا على الهمز في « تَنَبَّأَ » عَلِمْتَ أنَّ اللاَّمَ لا يجوزُ (أنْ تكونَ غيرَ الهمزة . فقد ثَبَتَ بمـا ذَكَرْنَا أنَّ « تنبَّأَ[3] » لا يجوزُ أنْ تكونَ)[4] لامُهُ حرفَ لِينٍ على حالٍ، وأنَّهـا همـزةٌ أُلزِمَت التَّخفيفَ .

ويدلُّ أيضاً على أنَّ اللاَّمَ همزةٌ [قولُهُم] : النُّبْآء ، ولو كانت الـلاَّمُ حـرفَ

- قبلها - وإن كانت ساكنةً - ألفاً، كقولهم في يَئِسَ : ياءَسُ ، وفي يَبِسَ : يابَسُ ، وكقولهم : ضـربَ عليهم سابَة ، وإنما يريد سيَّة ، وهي (فَعلة) من سوَّيتُ ، فقُلبت الواو ياءً ، وأدغمت في الياء فصار: سيَّة ، ثم قُلبت الياء الأولى لانفتاح ما قبلهـا - وإن كـانت سـاكنةً - ألفـاً . وقـالوا في الإضافة إلى الحِيرة: حاريٌّ ، وإلى طيِّئ : طائيٌّ ، وقـالوا : حـاحيتُ وعـاعيتُ وهـاهيتُ . والأصـل : حيحيتُ وعيعيتُ وهيهيتُ، فقلبت الياءات السواكن في هذه الأماكن ألفاتٌ ، فكذلك قلبت ياء « أَدْرَيْتُكُمْ » ألفاً فصارت: أدْرَاتُكُم ، وعلى ذلك أيضاً ما رَوَيناه عن قطرب: أن لغة عقيل أن يقولوا في أعطيتُكَ: أعطَاتُكَ ، فلما صارت « أدريتُكم » إلى « أدْرَاتُكُم » ، هُمِزَ على لغة مَن قـال في البـاز : البـأز ، وفي العالم : العألم ، وفي الخاتم : الخأتم ، وفي التابل وتابلْتُ القِدرَ : التأبل ، وتأبلْتُ القِدرَ ... فهـذا وإن طالت الصنعة فيه أمْثَلُ من أن تُعْطَى اليد بفساده وتركِ النظر في أمره » .

(١) إذا أكل العِضاه . الكتاب ٣٣٦/٣ .

(٢) كلمة « لعُلِمَ » ساقطة من (ش) .

(٣) في الأصل: « بنتاً » وهو تصحيف .

(٤) ما بين القوسين ساقط من النسخة (ص) .

لِينٍ ما جاز همزُها[١]، وقد تقدَّمَ[٢] أنه لا يجوزُ أن تكون كـ « سَنَة » .

فإن قلتَ : قد جاء في جمعِهِ « أنْبِياء » ، وهذا الجمعُ في أكثر الأمر للمعتلِّ اللاَّم كـ « صَفِيٍّ » و « أصفياء » ، و « غَنِيٍّ » و « أغنياء » .

فالقولُ فيه : إنَّ الأصلَ في اللاَّم الهمزُ كما تقدَّمَ ، ولكن لمَّا أُبدِلَ / وأُلْزِمَ الإبدالَ ، جُمِعَ جمعَ ما أصلُ لامِهِ حرفُ علَّةٍ ،كما أنَّ « عِيْداً » لَمَّا أُلْزِمَ البدلَ جُمِعَ على « أَعْيَادٍ » ، وخالف « رِيحاً » و « أرواحاً » . فـ « أَنبياء » لا يدلُّ على أنَّ (أصلَ اللاَّم من « نبيٍّ » حرفُ علَّةٍ ،كما أنَّ « أعياداً » لا تدلُّ على أنَّ)[٣] « عيداً » أصلُ عينِهِ ياءٌ ، لكنَّ الأصلَ الهمزُ ، وأُلزِمَ الإبدالَ ،كما أنَّ أصلَ « عِيدٍ » الواوُ ، وأُلزِمَ إبدالُها ياءً، ومع ذلك فقد قُرِئَ « أنبئاء » بالهمز[٤]، فهذا يدلُّ على أنَّ الأصلَ الهمزُ؛ إذ لو كان حرفَ علَّةٍ ما جاز همزُها، فـ « أنبئاء » نظيرُ « أَخْمِساء » في جَمْعِ «خَمِيس »، و « أَنْصِبَاء » في جمع « نَصِيب » . وهذا الذي أَذهَبُ إليه في أنَّ « النَّبِيِّ » أصلُ لامه الهمزُ مذهبُ سيبويهِ[٥]، وهوالصَّحيحُ الذي لا يجوزُ غيرُهُ .

[٣١/ب]

---

(١) أي : إذا كانت اللام في المفرد حرف لين كـ(نبيٍّ وصفيٍّ) لم يجز همزها في الجمع ، وكان الجمع : أنبياء لا غير . وبما أنه قد جاء عنهم الهمز في الجمع فقالوا : النُّبآء ، قال العبَّاسُ بن مرداس :

يَا خَاتَمَ النُّبَــآءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ   بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا

فالمفرد إذن مهموزٌ (نبيءٌ) . ومَن قال في جمع المهموز أنبياء ـ والقياس نُبآء ـ فقد شبهه بجمع فعيل إذا كان اسماً كنصيب وأنصباء . انظر الكتاب ٤٦٠/٣ ، وشرحه للسيرافي ٢١٠/٤ ، وراجع الحجة لأبي علي ٩٠/٢ .

(٢) في (ش) : « أو تقدم » .

(٣) ساقط من (ص) .

(٤) وهي قراءة نافع كما تقدم . انظر : السبعة : ١٥٧ .

(٥) الكتاب ٤٦٠/٣ ، وانظر التعليقة عليه ٥٦/٤ .

فإن قلتَ : فكيف حَكَى سيبويهِ[1] أنَّ بعضَ أهلِ الحجازِ يقولُ : النَّبيءُ فيَهمزُ ، وقال فيه : « إنَّها ليست بجيِّدة » . ولو كان الأصلُ عنده الهمزَ، لكان « النَّبيُّ » عنده إذا هُمِزَ هو الجيِّدُ ؟

فالقولُ فيه : إنَّهُ إنَّما لم يَستَجِدْهُ لِشُذُوذِهِ عن الاستعمال وإنْ كان مطَّرداً في القياس ، فمن هنا لم يَستَجِدْهُ كما لم يَستَجِدْ « وَدَعَ » و « وَذَرَ » في ماضي: يَدَعُ ويَذَرُ ؛ لِشُذُوذِهِ عن الاستعمال وإنْ كان مطَّرداً في القياس ، فمن أجل هذا قال في قول مَن هَمَزَ « النَّبيَّ » : « إنَّهُ غيرُ جيِّدٍ » ، لا لأنَّ الأصلَ عنده غيرُ الهمز ، وكيف يكونُ الأصلُ عنده غيرَ الهمز ، وهو لا يُجيزُ في تحقير[2] « النُّبُوَّة » إلاَّ الهمزَ، وكذلك في تكسيره .

قال سيبويه[3]: « لو حَقَّرْتَ « النُّبُوَّة » لَهَمَزْتَ وذلك قولكَ : كانَ مُسَيْلِمَةُ نُبُوَّتُهُ نُبَيِّئَةُ سَوءٍ ؛ لأنَّ تحقيرَ « النُّبُوَّةِ »[4] على القياس عندنا ؛ لأنَّ هذا البابَ لا يَلزَمُهُ البَدَلُ . وليس من العربِ أَحَدٌ إلاَّ وهو يقولُ : تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَةُ ، وإنَّما هو من أَنْبَأْتُ » .

وذهب[5] في قول مَن قال : « أنبياء » إلى أنَّهُ مثل : عِيدٍ وعُيَيْدٍ وأعيادٍ ، كما

---

(١) قال في الكتاب ٥٥٥/٣ : « وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيءٌ وبريئة، وذلك قليلٌ رديءٌ » .

(٢) قوله: « في تحقير » ساقط من نسخة (ش) .

(٣) الكتاب ٤٦٠/٣ ، وانظر التعليقة عليه ٣١٠/٣ ، ٥٦/٤ .

(٤) في نسخة (ش) : « لأن تكسير النبوة » ومثله في الكتاب ٤٦٠/٣ ، وما أُثبت من (ص) وهو الصواب ، وانظر شرح السيرافي ٢١١/٤ .

(٥) أي : سيبويه .

قدَّمْنَا ، فقال : « ومَن قالَ : أَنْبِيَاءٌ فإنّه يقولُ : كان مُسَيْلِمَةُ نُبَيُّ سَوءٍ » ، كما قال في عِيدٍ حين قال أَعْيَادٌ : عُيَيْدٌ .

قال[1] **أبو عليّ** : وماذَكَرْنَا من قول مَن قال : « أنبياء » أحدها[2] يدلُّ أيضاً على أنَّ اللاَّم همزةٌ ، ولم يحكِهِ سيبويه . فَبَيِّنٌ من جميع ما ذكَرْنَا أنَّ مَن أجاز في « النُّبُوَّة » أنَّ لامَهُ حرفُ لِينٍ ، وأنَّهُ يجوزُ أن يكونَ مأخوذاً من « النَّبْوَةِ » مخطئٌ.

* * *

(١) « قال » ساقطة من (ص) .
(٢) كذا في (ص) ، وفي (ش) : أحد ما ...

المسألة الخامسة عشرة[1]

قال[2] في قوله تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة : ٦٨] :

« و(بين) لا يكون إلاّ مع اثنين ؛ لأنَّ « ذلك » يَنُوبُ عن الجُمَل ، تقولُ: ظَنَنْتُ زَيداً قائماً ، فيقولُ القائلُ : قد ظَنَنْتُ ذاكَ ، وقد ظَنَنْتُ ذلكَ » .

قال أبو عليّ (رحمه الله) :

[الكلام على (بين)]

أقولُ : « بين » اسمٌ يُستَعْمَلُ على ضربَين : مصدرٍ وظرفٍ ، وهما عندي وجميعُ بابهما يرجعُ إلى أصلٍ واحدٍ ؛ وهو الافتراقُ والانكشافُ .

فأمَّا الذي هو مصدرٌ فقالوا : بَانَ الْخَلِيْطُ بيناً[3].

وأنشَدَ أبو زيدٍ[4]:

فَبِيْنِي إنْ بَدَا لَكِ أَنْ بَيْناً ... إذَا لَمْ تُقْلَ عِشْـرَتُهُ جَمَالُ

وقد قالوا : « بِنتُهُ » . وأنشَدَ أبو زيدٍ[5]:

---

(١) في (ص) تأخرت هذه المسألة فجاءت برقم [١٧] .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٥٠ .

(٣) قال أبو علي في الحجة ٣/٣٥٧ : « البينُ : مصدرُ بان يبينُ إذا فارق ، قال :

بَانَ الخَلِيْطُ برامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا ... أَوَكُلَّمَا ظَعَنُوا لِبَيْنٍ تَجْزَعُ

وانظر اللسان ١٣/٦٤ (بين) .

(٤) النوادر : ١٨١ مع أبياتٍ أخرى منسوبة إلى جابر بن قَطَن النَّهشليّ .

(٥) النوادر : ٢٦٢ دون نسبة ، وهو في : المنصف ٣/٢٤ ، والخصائص ٢/١٤٩ ، والمخصص ١٢/٣٨. والغرب : دلوٌ عظيمة ، والجدول : النهر الصغير ، والمنجنون : الدولاب .

كَأَنَّ عَيْنَيَّ وَقَدْ بَانُوْنِي
غَرْبَانِ فِي جَدْوَلٍ مَنْجَنُوْنِ

قال أبو عليٍّ : فهذا يتّجهُ على وجهَين :

أحدهما : أن يكونَ من باب سَارَ وسِرْتُهُ .

والآخَرُ : أن يكونَ أراد الحرفَ (فحذَفَهُ ، فلمَّا حذَفَ الحرفَ)[1] أوصَلَ الفعلَ .

وقال سيبويه[2]: « أَبَانَ [الشَّيءُ] وأَبَنْتُهُ ، واستَبَانَ واستَبَنْتُهُ ، والمعنى واحدٌ ، وذا ههنا بمنزلة حَزِنَ وحَزَنْتُهُ في فعلتُ[3]، وكذلك بيَّنَ وبيَّنْتُهُ » .

وقولُهُم : بَانَ الأمرُ وأَبَانَ[4] إنَّما معناه انكشَفَ وفارَقَهُ ما كان غَشِيَهُ من الإشكال بغيره ، والالتباسِ بسواه ، وكذلك : « بَانَ خليطُهُ » إذا فارقه .

وقال أبو زَيدٍ[5]: البَيُونُ : البئرُ الواسعةُ الرَّأسِ ، الضَّيِّقَةُ الأسفل ، التي إذا قامَ السَّاقي على شَفَتها لم يَرَ الماءَ . وأنشَدَ[6]:

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) الكتاب ٤/٦٣ .

(٣) « في فعلت » ساقط من (ش) .

(٤) انظر الجمهرة ٣/١٢٥٧ ، وما جاء على فعلتُ وأفعلتُ للجواليقي : ٢٧ .

(٥) لم أقف عليه في النوادر اعتماداً على فهارسه ، وعنه في المخصص ١٠/٣٦ ، وفيه : « بئر بيون : عميقة ، وقال مرة [أي : أبو زيد] : هي الواسعة ما بين الجيلين ، وأنشد ... » .وانظر التاج (بين)١٨/٨٠ وفيه : « وقال أبو مالك : هي التي لا يصيبها رشاؤها ؛ وذلك لأن جراب البئر مستقيم » .

(٦) رجز لم أقف على قائله ، وهو في سر الصناعة ٢/٧٤٦ عن أبي علي، وأنشده ابن سيده في المخصص ١٠/٣٦ نقلاً عن أبي زيد ، وشرح أبيات المغني ٧/٢٠٩ .

إنَّـكَ لَـو دَعَـوتَـنِي وَدُونِـي
زَوْرَاءُ ذَاتُ مَـنْـزَعٍ بَـيُــوْنْ
لَـقُـلْتُ لَـبَّـيْـهِ لِمَنْ يَدْعُـوْنِي

فهـذا أيضـاً ممـا ذَكَرْنَـاه لأنَّ أعلـى البئر فـارَقَ أسـفلَها ؛ لانهيـاره بـوُرُودِ السَّابلة[١] عليها والمسْتَقِينَ منها ، هذا الأكثرُ مـن أمـر الآبـار ، لا يكـادُ يُوَسَّعُ / [٣٢/ب] أعلى البئر ويُضَيَّقُ أسفلُهُ في الحفر قصداً .

وقال أبو زيدٍ[٢]: « يقالُ : طَلَبَ الرَّجُلُ البائنةَ من أبويـه ؛ إذا طَلَـبَ إليهمـا أن يبيِّناه بمال[٣]، فيكون له على حِدَةٍ أو صدقة وحدها ، ولا تكون البائنةُ إلاَّ من الوالدين أو أحدهما . وقد أبانَهُ[٤] أبواه إبانةً حتَّى بانَ هـو بذلـك يَبِـينُ بُيُونـاً » . فهذا أيضاً منه ؛ لمفارقة هذه الهبةِ أو الصَّدقةِ الهبـاتِ والصَّدقـاتِ الـتي تكـون مـن سائر الواهبين والمتصدِّقِين سوى الوالدين أو أحدِهما .

و « بَيْنُونَةُ » لاسمِ موضعٍ[٥]، منقولٌ من مصدَرِ « بـان » ، كزيـدٍ في النَّقـل . أنشَدَ محمَّدُ بنُ الحسنِ[٦] عن أبي زيدٍ[٧]:

---

(١) السابلة : أبناء السبيل المختلفون على الطرقات في حوائجهم .

(٢) لم أقف عليه في النوادر ، والنص في التاج (بين) ٨٤/١٨ عن الفارسي عن أبي زيد .

(٣) في (ص) : « يبيناه بحال ومال » .

(٤) في (ص) : « بانه » .

(٥) وهو موضعٌ بين عُمان والبحرين ، وبينه وبين البحرين ستون فرسخاً . قال الأصمعي : « هـي آخر حدود اليمن من جهة عُمان ، وقيل : هي أرضٌ فوق عُمان تتصل بالشجر » . انظر معجم البلدان ٥٣٦/١ ، والتاج (بين) ٨٣/١٨ .

(٦) ابن دُريد ، ولم أقف عليه في الجمهرة .

(٧) أنشده ابن سيده في المخصص ٦٣/٢ عن ابن دريد ، وفي ١٢٩/١٥ عن أبي علي . والذَّماء : بقيَّةُ

-

يَـا رِيْـحَ بَيْـنُـوْنَـةَ لاَ تَذْمِيْنَا
جِئْـتِ بِأَلْـوَانِ الْمُـصَـفْرِيْنَا

قال أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسن بنِ دُرَيدٍ[1]: « بَيْنُونَةُ : اسمُ موضعٍ بين عُمَانَ والبحرَين سِتُّونَ فَرسَخاً » ، وقال: « جئتِ بألوانِ المصفَّرينا » [أي] : إنَّ هذا الموضعَ كَدِرُ الهواء ، فأهلُهُ مُصْفَرُّوا الوجوه .

وقال أبو زيدٍ : « ذَمَتْهُ الرِّيحُ تَذْمِيه ذَمْياً إذا قَتَلَتْهُ »[2]، وهذا يدلُّ على أنَّ الهمزةَ في قولهم « الذَّماء » منقلبةٌ عن الياء ؛ لأنَّ معنى ذَمَيْتُهُ : أَصَبْتُ ذَمَاهُ ، كما أنَّ رَأَسْتُهُ ورَأَيْتُهُ أَصَبْتُ رأسَه ورِئَتَهُ[3]. ولهذا المعنى الذي ذَكَرْنا أنَّهُ أصلُ هذا الكَلِمِ ، أُضِيفَ « بين » إلى ما دلَّ على أكثرَ من الواحد في الأسماء ، ولم يُضَف إلى الاسم المفرَد الدَّالِّ على الواحد ؛ لأنَّ ذلك ممتنعٌ في معناه . ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : اجتماعُ زَيدٍ ، أو جمَعْتُ زيداً ، لم يَسُغْ حتَّى تُضِيفَ عليه ما يزيدُ به على الإفراد ، وإنَّما مثَّلتُهُ بهذا ؛ لأنَّ الأشياءَ قد تُقَرَّبُ وتُوَضَّحُ بضمِّهَا إلى أضدادها أوخلافها ، فكما لا يَسُوغُ إضافةُ الافتراق إلى المفرَد غيرِ الدَّالِّ على الكثرة ، كذلك لم يَسُغ أنْ يُضافَ « بين » إلى المفرَد الدَّالِّ على الإفراد دون الكثرة والزِّيادة على المفرَدِ .

- النَّفس ، وهي الحركةُ أيضاً من ذَمَى يَذْمي . همزتُهُ منقلبة عن ياء ، كأنه قال : أيتها الريح لا تنزعي ذَمَاءَنا . انظر المقصور والممدود للفراء : ١١١ ، والجمهرة ١٠٦٤/٢ ، والمقصور والممدود لابن ولاد : ٤٣ .

(١) الذي وقفتُ عليه في الجمهرة ١٠٢٨/٣ قوله: « وبينونةُ : موضعٌ » فقط .

(٢) انظر اللسان (ذمى) ٢٩٠/١٤ .

(٣) انظر الملاحن لابن دريد : ١٩ .

فإن قلتَ : فقد أقولُ : افتراقُ الجسمِ ، وبينَ الجسمِ ، فأُضيفُ إلى مفرَدٍ .

فإنَّما هذا لأنَّه جملةُ أجزاءٍ ، فهو كما تقولُ : بين القوم ، وافتراقُ القوم ، فكما أنَّ الافتراقَ يكون بين الشَّيئين فصاعداً ،كذلك « بين » ، حكمُـهُ أن يكونَ بين اثنين فصاعداً . هذا أصلُ (« بين » في اللُّغة[١]، ثمَّ لا يمتنع أن يُتَّسَـعَ فيه كما اتُّسِعَ في غيره ، فيُستَعْمَلُ بغير هذا المعنى .

والذي[٢] استُعمِلَ ظرفاً أصلُه الذي هو مصدرٌ ؛ لأنَّ المصادر هي الأُوَلُ لغيرها من المشتقَّات ، ولأنَّ المصادر قد استُعمِلَت ظروفاً في مواضعَ كثيرةٍ .

فإن قال قائلٌ : فهل تكونُ الأسماءُ الـتي تُستَعْمَلُ ظروفاً مشتقَّةً ؟ وكيف يَسُوغُ ذلك فيها ؟

فالقولُ : إنَّ ما كان منها يُستَعمَلُ تارةً اسماً وتارةً ظرفاً فلم تلزم الظرفيَّةَ ، فتَبعُدُ بذلك من المتمكِّنة كـ « إذ » ونحوه ، لا يمتنع أن تكون مشتقة كسائر الأسماء التي لا تكون ظروفاً . ألا ترى أنَّ « أمام » و « خلف » و « قدَّام » و« وراء » و« أعلى » و « أسفل » و « وسْط » و « سواء » كلُّها مشتقَّةٌ ، وهي مع ذلك ظُرُوفٌ ، وقد استُعمِلَت اسماً كما استُعمِلَت ظُرُوفاً ، وكذلك « بين » في نحو قوله: ﴿ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾[٣] قد استُعْمِلَت اسماً كما استُعمِلَت ظرفاً في نحو : بينهما مالٌ .

---

(١) في (ش) : « السعة » .

(٢) « الذي » ساقطة من (ش) .

(٣) سورة فصلت : آية : ٥ .

فأمّا قوله ﷻ : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[١]، فَمَن نصَبَ فالمعنى فيه : لقد تقطّعَ الاشتراكُ بينكم ، ونصبُهُ على الظّرف . وهذا كقوله : ﴿ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَدْعُونَ مِن قَبْلُ ﴾[٢]، وقوله : ﴿ وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ ﴾[٣]، و﴿ مَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ ﴾[٤]، و﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا ﴾[٥] في آيٍ كثيرةٍ تدلُّ على انقطاع الأسباب / بين الكفّار والفُسَّاق ، وبين مَن كانوا يُظَاهِرُون معه على الكفر والفِسْق من رئيسٍ لهم يُعظِّمُونه ، أو وَثَنٍ يعبُدُونه ، أو خليلٍ يُخالُّونَهُ . [٣٣/أ]

فأمّا مَن رَفَعَ فقال : ﴿ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ ﴾[٦] فهو عندي على أنّه جعل « بين » المستعمَل ظرفاً اسماً غيرَ ظرفٍ كقوله : ﴿ وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ ، والدَّليلُ على ذلك : أنّه لا يخلو من أمرَين : إمّا أن تكون التي هي مصدرُ « بانَ بَيْناً » ، وإمّا أن تكون التي بمعنى الظّرف .

فلا يَسُوغُ أن تكون التي هي مصدَرُ « بانَ » في المعنى ؛ ألا ترى أنَّ المرادَ تَقطَّعَ الآن وَصْلُكُمْ[٧]، وليس يُرادُ : تَقطَّعَ افتراقُكم . هذا فاسدٌ في المعنى ، فإذا

---

(١) سورة الأنعام : آية : ٩٤ .
(٢) سورة فصلت : آية : ٤٨ .
(٣) سورة القصص : آية : ٦٤ . وفي (ش) كتبت : « وقل ادعوا » وهو خطأ .
(٤) سورة هود : آية : ١٠١ .
(٥) سورة البقرة : آية : ١٦٦ .
(٦) وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن عامر ، وحمزة . انظر السبعة: ٢٦٣ ، والحجة لأبي علي ٣/٣٥٧ . و « بينكم » هنا بمعنى وصلكم ، وهي من ألفاظ الأضداد تكون بمعنى الفراق ، وتكون بمعنى الوصال . انظر الأضداد للأصمعي : ٥٢ ، والأضداد لابن الأنباري : ٧٥ . وراجع درة الغواص : ٢٦٨ .
(٧) في (ش) : « تقطع الآن وصلكم قبلُ » .

كان كذلك ، ثَبَتَ أنَّهُ الذي يُستَعْمَلُ ظرفاً فاستُعمِلَ اسماً ورُفِعَ كما جُرَّ .

فإن قيلَ : فكيف جاز أنْ يُستَعْمَلَ الذي هو ظرفٌ بمعنى الوصل ، وقد قدَّمْتَ أنَّ أصلَ هذا الباب راجعٌ إلى الافتراق ، والوصلُ اجتماعٌ (وخلاف الافتراق) ؟[1]

فالجوابُ : أنّا قد قدَّمْنَا هذا وذَكَرْنَا مع ذلك أنَّهُ لا يمتنعُ أنْ يُتَّسَعَ فيه فيُستَعمَلَ في غير ذلك ، وهذا ممَّا اتُّسِعَ فيه ؛ وذلك أنَّ « بين » لَمَّا كان أصلُها ما وصَفْنَاهُ ، وكَثُرَ استعمالُها ظرفاً بين الشَّيئين ومع الشَّيئين اللَّذَيـن بينهما ملابَسَةٌ ومخالَطَةٌ ، صار لذلك بمنزلة الوُصْلَةِ والاقترابِ بين الشَّيئين وإن كان أصلُهُ ومعناه الافتراقَ . فذاك الأصلُ ثمَّ اتُّسِعَ فيه بَعْدُ ، وهذا الاتِّساعُ إنَّما هو في المستَعْمَل ظرفاً دون التي هي مصدَرٌ ؛ لأنَّهُ في الاستعمال أكثَرُ . وهذا التَّوسُّعُ في الظُّرُوف وفي غيرها كثيرٌ .

[ما تضاف إليه بين]

والكَلِمُ التي تقَعُ بعد « بين » متَّصلةً بها على ضربَين : اسمٌ وجملةٌ ، والمفرَدُ لا يخلو أن يكون دالاًّ على واحدٍ أوعلى أكثَرَ من واحدٍ أو مثنًّى أو مجموعاً .

فإذا كان الاسمُ المضافُ إليه « بين » اسماً مفرَداً دالاًّ على الواحد غيرَ دالٍّ على أكثَرَ منه عُطِفَ عليه اسمٌ آخرُ ، لا يكونُ إلاَّ كذلك ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ من اقتضائها في إضافتها لمعناها الذي قدَّمناهُ أكثَرَ من الدَّالِّ على الواحد . وكان العطفُ عليه بالواو دون غيرها من الحروف العاطفة ، وذلك قولُنَا : المالُ بينَ زَيدٍ وعَمْرٍو، وبين رَجُلٍ وامرأةٍ ونحو هذا . وإنَّما كان العطفُ عليه بالواو لِمَا فيها من

(١) ساقطٌ من (ص) .

معنى الاجتماع ؛ ولأنَّ ذلك حقيقتَها وأصلُهَا ، وليس ذلك موجوداً في شيءٍ غيرِها من الحروف العاطفة ، وهذا موضعٌ يُحتاجُ فيه لِمَا قدَّمْنَا ذِكْرَه من معنى « بينَ » التي تدلُّ على الاجتماع .

فلو عُطِفَ فيه على المفرَدِ الاسمُ بحرفٍ غيرِ الواو ، لبَقِيت إضافتُها كأنَّهَا إلى المفرَد . ألا ترى أنَّكَ لو جعَلْتَ موضعَ الواو الفاءَ ، لكان لِمَا فيها من معنى اتِّباع الثَّاني الأوَّلَ ، لا يكونُ مجتمعاً مع المعطوف عليه ، وإذا لم يجتمع معه حَصَلَت الإضافةُ إلى مفرَدٍ دالٍّ على واحدٍ ، وإضافتُهَا إلى الواحدِ ممتنعٌ . ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : مرَرْتُ بزيدٍ أخِيكَ وصاحِبِكَ ، وأنت تريدُ نَعْتَهُ بالأُخُوَّةِ والصُّحْبَةِ جميعاً لكان العطفُ بالواو دون سائر أخواتها ؛ إذ كان الغرضُ أنَّهُ مستَحِقٌّ لهما معاً ، وكذلك الأفعالُ التي لا تقع إلاَّ من فاعلَين لا يجوزُ[1] العطفُ فيها لأحد الفاعلَين على الآخَرِ إلاَّ بالواو دون غيرها ؛ لأنَّكَ لو عطَفْتَ فيها لصارَتْ كأنَّها مُسنَدَةٌ إلى فاعلٍ واحدٍ ، وذلك فيها فاسدٌ ، وذلك نحو : الاشتراك ، والاختصام ، والاقتتال ، وما أشبه هذا . وما امتنَعَ مِمَّا ذَكَرْنَاه من العطف[2] بالفاء ، فهو من ثَمَّ أشدُّ امتناعاً ؛ إذ كان معناها من معنى الاجتماع أبْعَدَ ، وإلى الافتراق أقْرَبَ ؛ لِمَا تدلُّ عليه من التَّراخي والمهلة ، وليس ذلك في الفاء .

ومِمَّا يدلُّكَ على ما أَعْلَمْتُكَ من استعمالهم الواوَ حيث لا تَصْلُحُ الفاءُ : استعمالُهُم الفاءَ في جواب الشَّرْطِ إذا لم يَصْلُحْ ارتباطُ / الجملة التي بعدها [٣٣/ب]

---

(١) في (ش) : « ولا يكون » .

(٢) « من العطف » ساقط من (ش) .

بالشَّرط؛ لكونها من جملةٍ غيرِ مركَّبَةٍ من الفعل والفاعل ؛ لَمَّا كان الغرضُ فيه اتّباعَهُ الشَّرطَ ، واتّصالَهُ به بلا مُهْلَةٍ ، ولم يُريدوا اجتماعَ الثّاني مع الأوَّلِ ؛ لأنَّ ذلك خلافُ ما وُضِعَ عليه الشَّرطُ ، فكما لم تُستَعْمَل الواوُ حيث تُستَعْمَلُ الفاءُ في جواب الشَّرط لفَسَاد المعنى بذلك ،كذلك لا يجوزُ أن تُستَعْمَلَ الفاءُ[1] حيث تُستُعْمَلُ الواوُ فيما ذكَرْناه لفَسَادِ المعنى به ، وبُطلانِ الغرضِ المقصودِ له ، فلهذا عُطِفَ هذا الاسمُ هنا بالواو دون غيره .

فهذا جملةٌ من حكم هذا الحرف ، وأنا أذْكُرُ لكَ[2] من الزِّيادة في شرحها ما يُقرِّرُ عندي من أصلها[3]؛ لِمَا وصفتُ من أمرها ؛ إذ كان القولُ عليها غيرَ مبسُوطٍ في كُتُبِ أصحابنا ، **فأقُولُ** :

[الكلام على الواو]

إنَّ الواوَ ([4]إذا لم يكن بَدَلاً من حرفِ الجرِّ حرفٌ يَلزَمُ الدَّلالةَ على معنى الاجتماع ، كما أنَّ الفاءَ تختصُّ بمعنى الإتباع . وتكونُ على ضَرْبَين[5]:

ضَرْبٌ تجيءُ فيه بمعنى الاجتماع مُعَرَّى من العطف كقولهم : مَا صَنَعْتَ وأَبَاكَ[6]، وكقوله ﷻ : ﴿ **فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ** ﴾[7]، وما أنْشَدَهُ

---

(١) في (ص) : « أن تستعمل الفاء في جواب الشرط » .

(٢) في « ش » : « ذلك » ، وهي غير موجودة في (ص) .

(٣) في (ش) : « عندك » ، وفي (ص) سقط : « من أصلها » .

(٤) من هنا إلى قوله: « في موضع نصبٍ في ذلك الموضع » في صفحة : (٢٣٠) نقله ابن سيده في المخصص ١٤/٤٧ - ٤٨ دون عزوٍ مع تغيير في بعض ألفاظه .

(٥) انظر التعليقة ١/١٧٢ .

(٦) انظر الكتاب ١/٢٩٧ ، وسر الصناعة ١/١٢٦ .

(٧) سورة يونس : آية : ٧١ .

سيبويهِ من قوله[١]:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ ... مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

وجميعُ ما ذَكَرَه في هذا الباب[٢] وما يتَّصِلُ به .

وضَرْبٌ آخَرُ تجيءُ فيه عاطفةً دالَّةً على الاجتماع كقولنا : أكرمْتُ زيداً وعمراً . فهذا الضَّرْبُ يوافقُ الأوَّلَ في الدَّلالة على الاجتماع ، ويُخالفُهُ في العطف ؛ لأنَّها في الأوَّل لم تُدخِلِ الاسمَ الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها ،كما فَعَلَت ذلك في الوجه الثَّاني . وإذا كان كذلك عُلِمَ أنَّ معناها الذي تختصُّ به الاجتماعُ ، فالدَّليلُ على أنَّ الواوَ في الوجه الأوَّلِ الذي ذَكَرْنا ليست للعطف ، وأنَّها للاجتماع دونه: أنَّهَا لا تخلو عاطفةً من أحد أمرَين :

إمَّا أن تَعطِفَ مفرَداً على مُفرَدٍ يَشْرَكُهُ في إعرابه .

وإمَّا أن تَعطِفَ جملةً على جملة .

ولا قِسمَ لها ثالثاً في العطف ، فبَيِّنٌ أنَّهَا في قولهم: « ما صَنَعْتَ وأبَاكَ » وجميعِ الباب الذي يُسَمَّى « باب المفعول معه » لم تُشْرِك ما بعدها في إعراب ما

---

(١) من الوافر ، في الكتاب ١/٢٩٨ دون نسبة . وانظر مجالس ثعلب : ١/١٠٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٢٩ ، وسر الصناعة ١/١٢٦ ، ٢/٦٤٠ ، وشرح المفصل ٢/٤٨ . وفي النسختين جاء « كونوا » بدون الفاء ، وعليه ينكسر الوزن .
ويروى :

وَإِنَّا سَوفَ نَجْعَلُ مَوْلَيَيْنَا ... مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

وينسب إلى شعبة بن قمير كما في النوادر : ٤١٤ (وهو شاعر جاهلي أدرك الإسلام) ، وإلى الأقرع ابن معاذ بن سنان القشيري كما في اللآلي : ٩١٤ ، واسم الأقرع (معاذ) ، و « الأقرع » لقبٌ جرى عليه ، (وهو شاعرٌ أُمويٌّ) .

(٢) أي : سيبويه ، وانظر الكتاب ١/٢٩٧ - ٢٩٨ . وفي (ص) : « ما ذكره في هذا اللفظ » .

قبلها ، لكن تُعَدِّي الفعلَ إلى ما بعدها عند سيبويه[1] بتوسُّطِهَا ، كما يُتَعَدَّى إلى الاسم المستثنَى في الاستثناء بتوسُّطِ حرفه ، وبَيَّنَ أيضاً أنَّ الاسمَ المنتصبَ المفرَدَ المسمَّى مفعولاً معه ليس بجملةٍ فتكونُ الواوُ عاطفةً جملةً على جملةٍ .

فقد بَانَ من ذلك أنَّ الحرفَ هنا للمعنى الذي ذَكَرْنَاه دون العطف . وإنَّما قال النَّحويُّون في هذه الواو: إنَّهَا بمعنى « مع » ؛ لأنَّ معناها المصاحبةُ ، والمصاحبةُ كالاجتماع ، فلهذا قالوا: إنَّهَا بمعنى « مع » ، وسَمَّوا الاسمَ المنتصِبَ بعدها مفعولاً معه .

وقد جاءت لغير العطف أيضاً في نحو قوله ﷻ : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾[2]، فهي في هذا الموضع لغير العطف . والدليل على ذلك أنَّ الجملة الواقعةَ بعدها[3] ليست بداخلةٍ في إعراب الاسم الذي قبلها في اللَّفظ ولا الموضِعِ ، ولا معطوفةً على الجملة التي قبلها . إنَّما الكلامُ بمجموعُهُ في موضع نصبٍ لوُقُوعِهِ موقِعَ الحال . وكان هذا المعنى في الواو وحدَها ـ أعني

(١) قال في الكتاب ٢٩٧/١ : « والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها » ، وقال أبوسعيد السيرافي : « ومذهبه [أي: سيبويه] أنك إذا قلتَ:ما صنعتَ وأباكَ أن الأب منصوب بـ(صنعت)، وكان الأصل فيها: ما صنعتَ مع أبيك، ومعنى مع والواو يتقاربان ؛ لأن معنى مع الاجتماع والانضمام ، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه ، فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف في اللفظ ، والواو حرف لا يقع عليه الفعل ، ولا يعمل في موضعه، فجعلوا الإعراب الذي كان مع « مع » من النصب في الاسم الذي بعد الواو لما لم تكن الواو معربة ولا في موضع المعرب كما قالوا: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ... وكان الزجاج يقول : إنّا إذا قلنا : ما صنعتَ وأباكَ إنّا ننصبُ بإضمار كأنه قال : ما صنعتَ ولابَسْتَ أباكَ ... » شرح الكتاب ٧٩/٢ (مخطوط) ، وانظر النكت ٣٦٠/١ .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١٥٤ .

(٣) « بعدها » ساقطة من (ش) .

كونَهَا في الحال دون سائر أخَوَاتِهَا من الحروف العاطفة ــ لمطابقة معناها معنى الحال ، وتَعَرِّي سائرِ أخواتِهَا من ذلك . ألا ترى أنَّ الحالَ حُكمُهَا أن تكونَ مصاحِبَةً لذي الحال ، فإذا جاء منها شيءٌ ظاهرُهُ بخلاف الاجتماع ، رُدَّ تأويلُهَا إليه ،كقول أهل العربيَّة في قولهم: « مَرَرْتُ برَجُلٍ معَهُ صَقْرٌ صَائِداً بهِ غَداً »[1]، وفي نحو قوله تعالى: ﴿ **فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا** ﴾[2]، وقوله: ﴿ **يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ** ﴾[3] ونحوِ ذلك أنَّ المعنى: مُقَدَّراً به الصَّيدُ غداً ، ومُقَدَّراً لهما الخُلُودُ ، ومُقَدَّراً / هَدْياً . فلمَّا كان معنى الواو ما [٣٤/ب] ذَكَرْتُ من الاجتماع ، وكان حُكمُ الحال ما وَصَفْتُ لكَ ، وقَعَت الجُمَلُ بعدها، وصارت هي معها في موضع الحال ، ومن أجل ما ذَكَرْتُ لكَ من تَعَلُّقِ الجملة التي دخَلَت الواوُ عليها في قوله : ﴿ **وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ** ﴾ بما قبلها ، وكونِهَا معها في موضع نصبٍ مثَّلَهَا سيبويهِ بـ« إذ » فقال[4]: « كأنَّهُ قال: إذ طائفةٌ منهم » . فإنَّما مَثَّلَه هذا التَّمثيلَ لِيُعْلَمَ أنَّ تَعَلُّقَهَا مع ما دَخَلَت عليه بما قبلها ،كتَعَلُّقِ « إذ » مع ما يتَّصِلُ بها بما قبلها ، وكونُها في موضع نَصْبٍ ،ككون الواو مع ما بعدها في موضع نَصْبٍ به في هذا الموضع[5]) .

ولهذا المعنى الذي فيه عُطِفَ بها - دون أخواتها - أَحَدُ الفاعِلَين على الآخَرِ

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٩ ، والمسائل المنثورة : ٥٢ .

(٢) سورة الحشر : آية : ١٧ .

(٣) سورة المائدة : الآية : ٩٥ .

(٤) « فقال » ساقطة من (ص) . وانظر الكتاب ١/٩٠ .

(٥) إلى هنا نهاية نقل ابن سيدة في المخصص ، انظر ما سبق في حاشية ص: (٢٢٧) .

في الأفعال التي لا تكون إلا باجتماع اثنين فصاعداً نحو: اختَصَمَ زَيدٌ وعَمْرٌو ، واشتَرَكَ بَكْرٌ وخالدٌ ، والمال بين عبدا لله وزَيدٍ . لا يجوز في شيءٍ من هذا دُخولُ حرفٍ من حروف العطف سواها ؛ لِمَا فيها من الاجتماع ؛ ولأنَّ هذه الأفعالَ وهذا الاسمَ ـ أعني « بين » ـ تقتَضِي هذا المعنى دون ما يُوجِبُ المهلَةَ والتَّرَاخِيَ وغيرَ الاجتماع بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، ودون المعاني التي تدُلُّ عليها سائرُ الحروف العاطفةِ ، إلاَّ أنَّ الواوَ مع هذه الأفعالِ وفاعليها وهذا الاسمِ مع كونها بمعنى الاجتماع عاطفةٌ . وقد قَدَّمْنَا أنَّ دلالَتَهَا علىالاجتماع فيها أَعَمُّ ؛ لأنَّهَا إذا كانت عاطِفَةً ، فهذا المعنى لازمٌ لها ، وقد تكونُ لِغَير العطف ، وهذا المعنى غيرُ مُفَارِقٍ لها . فقد تبيَّنَ من هذا أنَّ المعنى المختصُّ به هذا الحرفُ الاجتماعُ ، ولذلك لم يكن فيها دلالةٌ[1] على التَّرتيب ، ولذلك يستعملونها أيضاً في الموضع الذي يَقصِدُونَ فيها الجمعَ دون سائرِ حروفِ العطفِ كقولهم: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ .

قال سيبويهِ[2]: « الواوُ التي في قولكَ : مَرَرْتُ بعَمْرٍو وزَيدٍ إنَّما[3] جئتَ بهما لتضمَّ الآخِرَ إلى الأوَّلِ وتجمَعَهُمَا ، وليس فيه دليلٌ على أنَّ أحدَهما قبلَ الآخرِ » . وقد ذَكَرَ هذا المعنى فيها في عدَّةِ مواضِعَ من كتابه ، وهو قولُ جميعِ أصحابهِ ، ولا أعلم للكوفيِّين خلافاً في ذلك . فليس في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا

(١) العبارة في (ش) : « ولذلك لم يكن فيه ما يعطف عليه دلالةٌ ... » .
(٢) الكتاب ٢١٦/٤ ، وانظر : ٢٩١/١ ، ٤٣٨ .
(٣) في (ش): « إذا » .

الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾[١] دلالةٌ من اللّفظِ تدلُّ على أنَّ المذكورَ أوّلاً يجبُ أنْ يُبْدَأَ بهِ[٢] .

فإن قال قائلٌ : فما ذَكَرْنَاهُ من قوله : المالُ بينَ زَيدٍ وعَمْرٍو ، من أنَّهُ إذا أُضِيفَ إلى اسمٍ مفرَدٍ دالٍّ على الواحِدِ لَزِمَ أنْ يُعطَفَ عليه بالواو دون الفاء ؛ لأنَّ الواوَ تَجمَعُ ، والفاءُ لا تَجمَعُ ، بل تُفرِدُ[٣] أحدَ الشَّيئَين أوالأشياءَ بعد الآخَرِ ، وقد جاء : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ﴾[٤] ، وقد قال تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[٥] ، و « ذلك » اسمٌ مفردٌ[٦] ، وقد رُوِيَ قولُهُ[٧] :

بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فكيف أُضِيفَ « بين » في كلِّ ذلك إلى اسمٍ مفرَدٍ ؟

فالقول في ذلك : أنَّ « بينَ » أمرُهُ في الإضافة كما ذَكَرْناه لا يُضافُ إلى اسمٍ مفرَدٍ غيرِ دالٍّ على زيادةٍ على الواحد ؛ إذ إضافَتُهَا إلى الواحد ممتنعٌ في فحواه ومعناه والغرضِ فيه ؛ لِمَا ذَكَرْنَاه . فأمَّا قولُهُ ﷻ : ﴿ ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ﴾، فلمَّا كانت الهاءُ فيه ضميراً يَعُودُ إلى اسمٍ يُرَادُ به الجمعُ ، جازت الإضافةُ إليه من

---

(١) سورة المائدة : آية : ٦ .

(٢) في (ص) : « يجب ألاّ يبتدأ به » .

(٣) في (ش) : « تقرّ أحد الشيئين والأشياء ... » .

(٤) سورة النور : آية : ٤٣ .

(٥) سورة البقرة : آية : ٦٨ .

(٦) وهو إشارة إلى أوصافٍ وألوانٍ . التعليقة على الكتاب ٣/٢٥٤ .

(٧) من الطويل لامرئ القيس في ديوانه : ٨ ، وهو مطلع معلقته . وصدره :

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ

حيث جازت إضافةُ « بين » إلى الاسم الذي هذه الهاءُ عائدةٌ[١] إليه ، وكنايةٌ عنه؛ وذلك قولُه تعالى: ﴿ سَحَاباً ثِقَالاً ﴾[٢]. ألا ترى أنَّ « سحاباً » جمعُ سَحَابَةٍ ، وهو كـ « جَرَادٍ » و « جَرَادَةٍ » ، وما أشبَهَ ذلك من الأسماء الدَّالَّةِ على الجمع ، ومنه قولُهُ تعالى : ﴿ فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ ﴾[٣] بعد قوله : ﴿ فَتُثِيرُ سَحَاباً ﴾[٤] / فمِن حيث صَلُحَت إضافةُ « بين » إلى « سَحاب » ؛ لأنه جمعُ سَحَابةٍ ، صَلُحَت الإضافةُ إلى ضميره . وأمَّا قولُهُ : [٣٤/ب]

... ... بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فالرِّوايةُ التي لا نَظَرَ فيها بالواو ، وكذلك رواه الأصمعيُّ[٥]. ومَن رواه بالفاء فلأنَّ « الدَّخُول » اسمٌ يقَعُ على مواضِعَ وأماكِنَ شتَّى ، فكأنَّهُ قال : بين هذه الأماكن[٦].

وأمَّا قولُهُ : « بيني وبينه مالٌ » ، فمذهبُ سيبويه فيه[٧] أنَّ « بين » الثَّاني متكرِّرٌ للتَّأكيدِ ، كما يُكَرِّرُ الشَّيءُ له ، ومعناه عندنا : بينَنَا مالٌ ، وهو بمنزلة

---

(١) في (ش) : « غاية » .

(٢) سورة الأعراف : آية : ٥٧ .

(٣) سورة الروم : آية : ٤٨ .

(٤) في (ش) : « بعد قوله: بينه » وهو خطأ .

(٥) وقال : « لا يقال: رأيتك بين زيد فعمرو » . انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ١٩، وانظر : التعليقة على الكتاب ٢٥٤/٣ .

(٦) في التعليقة ٢٥٤/٣: « فإنه ذهب بـ(حومل) مذهب المبهَم لما كان يقع على أماكن شتى، فكأنه قال: بين هذه الأماكن ، كقوله عز وجل: ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ وهو إشارةٌ إلى أوصافٍ وألوان » . قال الفراء : معناه: بين أهل الدَّخول فحومل ، وقال هشام بن معاوية الضرير : المعنى : بسقط اللوى ما بين الدَّخول إلى حومل ، فأسقطَ . شرح القصائد السبع الطوال : ١٩ .

(٧) الكتاب ٤٠٢/٢ .

قوله: « أَخزَى اللهُ الكاذبَ مِنّي ومنكَ »[١] ، وإنّما هو: مِنّا ، وكقول الشّاعر[٢]:

فَأَيِّي مَا وَأَيُّكَ كَانَ شَرّاً فَقِيدَ إلى الْمَقَامَةِ لاَ يَرَاهَا

وكقول الآخرِ[٣]:

فَأَيِّي وَأَيُّ ابْنِ الْحُصَيْنِ وَعَثْعَثٍ

غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ بِالْحِلْفِ أَغْدَرَا

وإنّما هو فأَيُّنا ؛ ألا ترى أنَّ « أيّاً » لا تُضافُ إلى المفرَد إنّما هو كبعضٍ من كُلٍّ ، فإضافتُهُ لا تكونُ إلى الواحد ، كما لا تكونُ إضافةُ « بين » إلى المفرَد ، والمرادُ به الواحدُ ، وإنّما أُضِيفَا هنا إلى المفرَدِ المرادِ به الواحدُ ؛ لأنَّ الكلامَ محمولٌ على المعنى دون اللّفظ ، وهو في المعنى مضافٌ إلى جمعٍ ،كما أنَّ « أيّاً »كذلك ، فلا يكون « بين » مضافاً إلى اسمٍ مفرَدٍ دالٍّ على الواحد إلاّ أن يُعطَفَ عليه بالواو، كما لا يُضَافُ « أيٌّ » إلى المفرَدِ .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٠٢، ٤/٢٢٥ .

(٢) من الوافر ، وهو للشاعر المخضرم العبّاس بن مرداس السُّلمي رضي الله عنه . انظر ديوانه : ١٦٣ . وراجع : الكتاب ٢/٤٠٢ ، وشرح أبياته ٢/٩٣ ، وتحصيل عين الذهب : ٣٨٤ . والْمَقامة بالفتح : المجلس والجماعة من الناس ، وضبطها بعض الباحثين بالضم (الْمُقامة) ، وقد نصَّ ابن السيرافي على أنها (الْمَقامة) بالفتح . وروى ابن السيرافي والبغدادي بعد هذا البيت:

وَلاَ وَلَدَتْ لَهُمْ أَبَداً حَصَانٌ وَخَالَفَ مَا يُرِيدُ إذَا ابْتَغَاهَا

وهو مما قد أخل به ديوان العباس بن مرداس المجموع .

(٣) من الطويل ، وهو لِخِدَاش بن زهير ، انظر : الكتاب ٢/٤٠٣ ، وتحصيل عين الذهب : ٣٨٥ ، ورواية العجز في الكتاب :

غَداةَ التَقَيْنَا كَانَ عِنْدَكَ أَعْذَرَا

والحِلْفُ : تعاهد القوم واصطلاحهم ، وأصله من اليمين لأنه يؤكدها .

فأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[1] فإنَّما أُضِيفَ « بين » إلى « ذلك » من حيث جاز إضافتُهُ إلى القوم ، وما أشبهَ « ذلك » من الأسماء التي تدلُّ على الكثرة وإنْ كانت مفرَدَةً . وإنَّما جاز أن يكونَ قولُنَا « ذلك » يُرادُ به مرَّةً الإفرادُ ومرَّةً الجمعُ والكثرةُ ؛ لمشابهته الموصولةَ كـ« الذي » و« ما » ؛ ألا ترى أنَّ القبيلَين يشتبهان في دلالةِ كلٍّ واحدٍ منهما على غير شيءٍ بعينه[2] . (و « الذي » و « ما » يَدلاَّن على [غير][3] شيءٍ بعينه)[4] ؛ ألا ترى أنَّهُ لا يَدُلُّ على زَيدٍ دون عَمْرٍو ، ولا على الفرس دون الرَّجُل ، كما أنَّ قولَنَا : « ذلك » وسائر المبهَمَة كذلك ، فلمَّا كان « الذي » و « ما » و « مَن » على ما وَصَفْتُ لكَ في باب الدَّلالة على الجموع والإفراد، وكانت مفرَدَةً، والمرادُ في إفرادها الجمعُ في نحو:﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾[5]، وكمثل : ﴿ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾[6]، و﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُوْنِ اللهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ وَيَقُوْلُوْنَ هَؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ ﴾[7] ونحوِ ذلك مِمَّا يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ ، وكانت المبهَمَةُ مثلَها في أنَّهَا لا تختصُّ بالدَّلالة نوعاً ولا شخصاً بعينه ، أُجرِيَت مُجْرَاها في أنَّ المرادَ فيما استُعمِلَ منه مُفرَداً (قد يكونُ لجماعةٍ)[8] كالمبهَمَةِ الموصولة .

وهذا الذي ذَكَرْتُهُ لكَ من إجرائهم الأسماءَ التي لا تختصُّ بالدَّلالة شيئاً

(١) سورة البقرة : آية : ٦٨ .
(٢) انظر المسائل البغداديات : ٢٤٩ وما بعدها .
(٣) تكملة يستقيم بها السياق .
(٤) ساقط من (ش) .
(٥) سورة الزمر : آية : ٣٣ .
(٦) سورة البقرة : آية : ١٧ .
(٧) سورة يونس : آية : ١٨ .
(٨) ساقط من (ش) .

بعينه مُجْرَى الجمع وإن كان مُفرَدَ اللّفظ واسعٌ مستَحْسَنٌ في جميع المبهَمات ، وقد جاء في المختصّ كرَجُلٍ والرَّجُلِ في نحو قوله تعالى : ﴿ إنَّ الإنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً ﴾[1] ، هذا سِوَى ما كان منه في غير الإيجاب ، فمن المبهَمَةِ « كم » في قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمٰوَاتِ لاَ تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً ﴾[2]، قال : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾[3]، ثمَّ قال: ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُوْنَ ﴾ ، وقال : ﴿ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾[4] بغير جمع اللّفظ ، وقال: ﴿ ثُمَّ لاَ يَكُوْنُوْا أَمْثَالَكُمْ ﴾[5].

فهذا ليس كقوله[6]:

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِيْنَا

لِمَا فيه من الحسن والإبهام . وقال تعالى : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِيْنَ ﴾[7] ، وقال : ﴿ إنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ إلاَّ آتِي الرَّحْمٰنِ

---

(١) سورة المعارج : آية : ١٩ .

(٢) سورة النجم : آية : ٢٦ .

(٣) سورة الأعراف : آية : ٤ .

(٤) سورة الطلاق : آية : ١٢ .

(٥) سورة محمد ﷺ : آية : ٣٨ .

(٦) رجزٌ قائله طُفَيلٌ كما في الجمهرة ١٠٤١/٢ ، والمحتسب ٨٧/٢ ، ونُسب في شرح أبيات سيبويه ٢١٢/١ إلى المسيب بن زيد مناة . وقد أنشده سيبويه في الكتاب ٢٠٩/١ . وانظر : المقتضب ١٧٠/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ١٦٩ . وقبله :

لاَ تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِيْنَا

الشاهد فيه وضع (الحلق) موضع الحلوق .

(٧) سورة الحاقة : آية : ٤٧ .

عَبْداً ﴾[1]. ألا ترى أنَّ هذه الأسماءَ حَسُنَ فيه هذا لَمَّا لم تكن لواحدٍ بعينه ، ولا لنوعٍ وحدَه ، فكذلك « ذلك » لَمَّا كان مُبهَماً ، جاز أن يُرَادَ به الواحدُ مرَّةً ، وأكثرُ من الواحد مَرَّةً . وعلى هذا الحدِّ صار[2] فاعلاً لـ « حَبَّ » في قولهم : حبَّذَا ؛ ألا ترى أنَّه موضِعٌ يَقَعُ فيه الاسمُ العامُّ ، كما أنَّ فاعلَ « نِعْمَ وبِئْسَ » عامٌّ، قيلَ : حبَّذَا هندٌ ، كما قيلَ : نعمَ زَيدٌ؛ / لأنَّه لَمَّا كان القصدُ به الجماعةَ أُجْرِيَ مُجرَى أُولي وأُلاَء ، فلم يُغيَّر للتَّأنيث ، كما لم تُغيَّر هذه الأسماءُ له ، وقد ذَكَرْتُ ذلك في المسائل[3]. [٣٥/أ]

ويدلُّكَ على ما ذَكَرْتُ من قصدهم بذلك الجمعَ وما زاد على الواحد ، أنَّ رؤبَةَ لَمَّا قيلَ له في قوله[4]:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ
كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ

إنْ أردْتَ الخطوطَ وجَبَ أن تقولَ: كأنَّها ، وإن أردتَ السَّوَادَ والبَلَقَ وجَبَ أن تقولَ: كأنَّهما ، قال: أردتُ كأنَّ ذاكَ[5]. فعُلِمَ بهذا أنَّ العَرَبَ يَقصِدُون بـ « ذلك » غيرَ المفرَدِ ، وأنَّهُ قَصَدَ هذا المعنى ، وعليه حَمَلَ كلامَهُ

---

(١) سورة مريم : آية : ٩٣ .

(٢) « صار » سقطت من (ش) .

(٣) أي : المسائل البغداديات : ٢٤٩ وما بعدها وراجع منها أيضاً ص : ٢٠٢ ففيها إشارة إلى آية المسألة ، وانظر المسائل الشيرازيات : ١١٨ (مخطوط) ، والمسائل العضديات : ٥٣ ـ ٥٤ .

(٤) ديوانه : ١٠٤ . والبَلَق : سوادٌ وبياضٌ ، والتوليع : هو ضروبٌ من الألوان ، والبَهَق : هو سوادٌ يعتري الجلد ، أو لونٌ يخالف لونه . المحمل ١٣٧/١ ، وفي المصباح المنير (بهق) : هو بياضٌ يخالفُ للون الجسد وليس ببرص .

(٥) المروي أن أبا عُبيدة هو الذي سأل رؤبة . انظر: مجالس العلماء : ٢١١ ـ ٢١٢ ، وتخليص الشواهد: ٥٣ ، والخزانة ٨٩/١ .

وأضْمَرَه لدَلالة ما تقدَّم عليه ممَّا ذَكَرَه . ويَصلُحُ أن يَقَعَ قولُهُ « ذلك » عليه .

ويدلُّ أيضاً على ما ذَكَرْتُ من قصدهم بـ « ذلك »[1] إلى أكثرَ من الواحد قولُ القائل[2]:

إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى ... وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

ألا ترى أنَّ « كِلاَ » لا تُضافُ إلى المفـرَدِ، فلـولا أنَّ المـرادَ بـ « ذلـك » غيرُ الإفراد ما أضافَ « كِلاَ » إليه[3]، فكذلك قولُنا في : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[4]: إنَّ « بين » إنَّما أُضِيفَ إلى « ذلك » لأنَّ المرادَ بـه الزِّيـادةُ علـى الواحـد . ألا تـرى أنَّـهُ إشارةٌ إلى ما تَقَدَّمَ من قوله ممَّا دَلَّ على الفُرُوضِ والبكارة ، فلهذا أُضِيفَ « بـين » إليه ، كما أُضِيفَ إلى ضمير « سَحَاب »[5] لَمَّا كان دالاًّ على الكـثرة ، وإلى غير ذلك من الأسماء التي القصدُ فيها أكثرُ من الواحد .

فأمَّا قولُ أبي إسـحاقَ[6]: « إنما جاز: بين ذلك ، و(بين) لا يكون إلاَّ مع اثنين » ، فعبارةٌ أطلَقَهـا علـى جهـة التَّسـامُحِ . والتَّحقيـقُ في ذلـك أن يُقـالَ : لا يُضَافُ من الأسماء إلاَّ إلى ما دلَّ على أكثرَ من الواحد ، وهذا ما لاتضايُفَ فيه .

فأمَّا قولُهُ : « لأنَّ (ذلك) ينوبُ عن الجمل كقول القائل : ظَنَنْـتُ ذلـك » ،

---

(١) العبارة في (ش): « من قصدهم بقولنا بذلك إلى أكثر ... » .

(٢) من الرَّمَل ، وقائلهُ عبد الله بن الزِّبَعْرَى في ديوانه : ٤١ ، وقد أنشده المصنف في المسائل البغداديات : ٢٠٢ ، والمسائل الشيرازيات : ١١٩ (مخطوط) حين حديثه عن هذا الموضوع ، وانظر: شرح أبيات المغني ٤/٢٥١ .

(٣) قوله: « ما أضاف (كلا) إليه » ساقط من (ش) .

(٤) سورة البقرة : آية : ٦٨ .

(٥) في قوله تعالى : ﴿ ألم تَرَ أنَّ الله يُزجي سَحَاباً ثُمَّ يُؤلِّفُ بينَهُ ﴾ ، وقد سبق ذكرها .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١/٥٠ .

فلا يخلو « ذلك » فيما ذَكَرَه من قولهم : « ظننتُ ذلك » من أن يكـونَ إشـارةً إلى المصدر ، كمـا ذَهَـبَ إليـه سيبويهِ ، أويكـونَ نائبـاً عـن الجمـل ،كمـا قالـه أبـو إسحاقَ، أو يكونَ إشارةً إلى أحد المفعولين اللّذَين يقتضيهما « ظننتُ » . لا تحتَمِلُ القِسمةُ غيرَ ذلك ، فلا يجوز أن يكونَ إشارةً إلى أحـد المفعولَـين ؛ لأنـه لـو كـان إشارةً إلى واحدٍ منهما لَلَزِم أن يُذكَرَ الآخَرُ ،كما أنّكَ لو ذَكَرْتَ اسمَ المشار إليـه لَلَزِمَ فيه ذلك ،كما أنّكَ لو ذَكَرْتَ المبتدأ لَزِمَـكَ فيـه ذِكْـرُ الخـبر ، أو يُعْلَـمُ مـن الحال ما يقومُ مَقَامَ ذِكْرِهِ[1]. فلا يجوزُ إذاً أن يكونَ إشارةً إلى واحدٍ منهمـا ، ولم يذهب إلى ذلك أيضاً أحدٌ عَلِمْنَاهُ . ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ نائباً عن الجملة هنـا ولا إشارةً إليها ، كما لم يَنُبْ عنها في غير هذا الموضع ؛ لأنّهُ لو كان نائبـاً عنهـا لَلَزِمَ أن ينوبَ عنها في صلة « الّذي » وأخواتها، وفي وصْفِ النّكِـرَاتِ، والمواضـعِ التي تَقَعُ فيها الجمَلُ . ألا ترى أنَّ ما هذا نائبٌ عنه عند مَنْ ذَهَـبَ إلى هـذا مـن الجمل، يجوزُ ذلك كلُّهُ فيه ، ولم يمتنع منه .

فإن قال قائلٌ : إذا كانت الجمَلُ تَقَعُ موقِعَ المفرَدة في مثل : مَـرَرْتُ برَجُـلٍ (يقومُ ، ومررتُ برجل)[2] يَقُومُ أَخُوهُ ، ورأيـتُ رَجُـلاً أبـوهُ مُنْطَلِـقٌ ، و﴿ **هَـذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ** ﴾[3] فهَلاّ جاز وُقُوعُ المفرَدِ أيضاً موقع الجُمَلِ ، ولم يمتنع ؟

قيل له : لا يجوزُ هذا ؛ لأنَّ الجملةَ لَمَّا وَقَعَـتْ موقِـعَ المفـرَدِ لم يَبْطُـلْ عنهـا

(١) في (ص) : « الخبر » .
(٢) ساقط من (ش) .
(٣) سورة الأنعام : آية : ٩٢ .

التَّركيبُ ، ولم تَخرُجْ إلى الإفراد ، (فكذلك يَلزَمُ أنْ لو وَقَعَت المفرَدَةُ موقِعَ الجُمَلِ ألاّ تخرُجَ إلى التَّركيب ، ولا يَبطُلُ ما فيه من الإفراد[1]) ، كما لم تخرُج الجملُ فيما ذُكِرَ إلى الإفراد ، وإذا لم يجز أنْ يُوقَعَ عنه[2] الإفرادُ ، لم يجز وقوعُهُ موقِعَ الجملِ ونيابَتُهُ عنها . ألا ترى أنَّكَ لو أوقَعْتَهُ موقِعَ الجمل لوُصِفَت به النَّكِرَةُ كما وُصِفَت بالجمل ، فكان يَلزَمُ أن تصِفَ بـ « ذلك » النَّكِرَةَ ، وهذا فاسِدٌ .

/ **فإن قال قائلٌ** : إنَّما لم يجز الوصفُ بذلك لأنَّهُ معرفةٌ ، ولولا ذلك ما امتنع . [٣٥/ب]

قيل له: لو وقع موقِعَ الجُمَلِ لوَجَبَ أن يكون نكرةً مثلَها، ولَمَا امتنع ذلك، فامتناعُهُ دليلٌ على أنَّهُ لم يقع موقِعَ الجُمَل ، وكما لم يجُزْ أنْ يقَعَ قولُنَا « ذلك » موقع الجملة ، ويسُدُّ مسَدَّهَا ، وينُوبُ مَنَابَهَا ، فكذلك لو كان اسماً نكرةً لَمَا جاز أنْ يقعَ موقعَ الجملة لِمَا قدَّمْنَا من أنَّ المفرَدَ لو وقع موقِعَ الجُمَل لوجَبَ ألاَّ يخرُجَ عن الإفراد ،كما أنَّ الجُمَلَ لَمَّا وقعت موقِعَ المفرَدِ (لم تخرجْ عن التَّركيب إلى الإفراد ، فالاسمُ المفرَدُ)[3] معرفةً كان أو نكرةً ، لا يجوزُ أن يَقَعَ موقِعَ الجملة ؛ لأنَّه يلزمُ لِمَا ذكَرْنا ألاَّ يخرُجَ عن الإفراد . والقصدُ في إقامته مُقامَ الجملة أن يكونَ ناشئاً عنها ، وسَادّاً مَسَدَّها ، فيَلْزَمُ من هذا أن يكون مفرَداً مُرَكَّباً ، وهذا محالٌ .

فإن قال قائلٌ : أليس الجُمَلُ لا تخلو من أن تكونَ من شيئين ، وقد زعمتَ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) أي : عن (ذلك) .

(٣) ساقطٌ من (ش) .

أن « ذلك » يقعُ على الاثنين في نحو قوله:

وَكِلاَ ذَلِكَ ... ...

وفي : ﴿ **عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ** ﴾ ، وعلى أكثرَ منه عندك في حبَّذا ، فهلاَّ جاز عندكَ أنْ تقَعَ عن الجُمَل ، وتنوبَ عنها من حيث جاز عندك أن تقعَ على ما هو أكثرَ من الواحد ؛ إذ قد وافقَت الجُمَلُ ما ذكرتَهُ من هذه الأشياء في أنّهَا لا تخلو من أن تكون من شيئين ؟

قيل له : لا يجوز وقوعُهُ على الجُمَلِ ونيابتُهُ عنها من حيث جاز أنْ يقعَ على ما ذَكَرْنَا ؛ لأنّهُ في ذلك كالأسماء المفـرَدَةِ اللّفـظ ، الدّالّـةِ علـى الكـثرة ، وذلـك واسعٌ كثيرٌ . وقد جاء من ذلك ما يدلُّ على الاثنين أو أكثرَ ، وليس في شيءٍ من ذلك ما يدلُّ علـى حديـثٍ ومُحَدَّثٍ عنـه ،كمـا أنَّ الجُمَـلَ تـدلُّ علـى حديـثٍ ومُحَدَّثٍ عنه ، فلا يجوزُ أن يكونَ « ذلك » نائباً عن الجُمَلِ من حيث ذَكَرْنَا . ألا ترى أنَّ « ذلك » في قوله :

وَكِلاَ ذَلِكَ ... ...

يدلُّ على ما زاد على الواحد ، وليس فيه دلالةٌ على أنَّ الزائدَ علـى الواحـد مُسنَدٌ إلى الواحد ، ولا أنَّ[1] أحدَهما حديثٌ عن الآخَرِ ، وكذلك « الذي » ومـا ذَكَرْنَاه من الأسماء المبهَمَة ، إنَّما تدلُّ على الكثرة ، ولا يدلُّ شيءٌ منها على إسناد خبرٍ إلى مخبَرٍ عنه ،كما يكونُ ذلك في الجُمَلِ ، فتَبَيَّنَ أنّهُ لا يجوزُ أن يكونَ قولُنا : « ذلك » نائباً عن الجُمَلِ من حيث يسألُهُ السَّائِلُ .

---

(١)　في (ص) : « إلاَّ أن » .

فإن قال قائلٌ : أليس قد جاز عندك في أسماءٍ مفرَدَةٍ أنْ تقعَ مواقعَ الجُمَلِ في هذا الباب ، وتَسُدُّ مَسَدَّهَا ، و لم يلزم من ذلك أن تصِفَ بها النَّكرةَ ، ولا أن تَصِلَ بها « الذي » وأخواتِهَا ، وإنْ كانت قد وقَعَت مواقعَ الجُمَلِ ؟

كذلك ما يُنكرُ أن يَقَعَ قولُنا : « ذلك » موقِعَ الجُمَلِ ويَنُوبُ عنها ، ولا يَلزَمُ أن يكون للنَّكرةِ صفةٌ ولا للموصولة صلةٌ ، وذلك قولُكَ: ظَنَنْتُ أنَّ عَمْراً يَقُومُ ، وظَنَنْتُ أنْ يقومَ عَمْروٌ ؟

قيل له : لا يجوزُ هذا في « ذلك » من حيث جاز في « أنَّ » و « أنْ » لِتَعَرِّي « ذلك » من المعنى الذي جاز له هذا في « أنَّ » و « أنْ » ، وذلك أنَّ قولَ النَّاس وما يحكُونَهُ من القِسمة في ظَنَنْتُ أنَّ زيداً مُنطَلِقٌ ونحوِه على ضَرْبَين :

أحدهما : أنَّهُ في موضع الأوَّلِ ، والمفعولُ الثَّاني مضمَرٌ محذوفٌ لعِلْمِ[1] المخاطَبِ .

والآخَرُ : أنَّ الفعلَ متَعَدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، أعني في ظَنَنْتُ أنَّ زَيداً مُنْطَلِقٌ ؛ لأنَّ الغرضَ فيه إذا تعدَّى إلى مفعولَين في ظَنَنْتُ زَيداً ذاهباً إنَّما هو ذَهَابُ زَيدٍ ، لا نَفْسُ زَيدٍ ؛ لأنَّ زَيداً مَعلُومٌ معروفٌ ، فلَمَّا وقَعَ الفعلُ على الذَّهَابِ نفسِهِ ، وجرى ذِكْرُ المسنَدِ إليه « ذلك » في الصِّلَةِ في نحو : ظَنَنْتُ أنَّ زَيداً مُنطَلِقٌ ، وعلِمْتُ أن يقومَ بَكْرٌ ، و﴿ أَحَسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾[2] ونحو ذلك ، استُغْنِيَ / عن المفعول الثَّاني ، و لم يُحتَج إليه ، وكِلاَ الأمرَين مَذْهَبٌ ، وليس في المذهبين [٣٦/أ]

---

(١) في (ص) : « لعلة المخاطب » .

(٢) سورة الروم : آية : ٢ .

ما يُوجبُ أن يَجريَ قولُنا : « ذلك » مَجْرَاهُ .

أمَّا مَن ذَهَبَ إلى أنَّ المفعولَ الثَّاني مُضْمَرٌ فلم يُوقِعْ مُفرَداً موقِعَ جُملةٍ ، لكنه حَذَفَ المفعولَ للدَّلالة عليه ،كما يُحذَفُ الخبَرَ لدلالة المبتدأ عليه ، والشَّرطَ لدلالة الجزاءِ عليه .

وأمَّا مَن ذَهَبَ إلى استغناء الكلام عن المفعول ، فلا يَلزمه إجازةُ هذا في قولنا: « ذلك » ، ولا في غيره من الأسماء ؛ لأنَّه ليس فيهما ما فيهما من جَرْيِ ذِكْرِ المحدَّثِ عنه في الصِّلة ، والاستغناءِ بذِكْرِهِ في الصِّلة ، وإسنادِ الحديث إليه فيها عن ذِكْرِهِ أوَّلاً ، وإسنادِ الحديث إليه ، وطولِ الكلام بذِكْرِ الموصول بصِلته، وليس شيءٌ من هذا في قولنا: « ذلك » فيجوزُ فيه ما جاز فيها .

فإن جاز هذا في قولنا : « ذلك » مع تعرِّيهِ مِمَّا ذَكَرْنَاه مِمَّا أوجَبَ الإجازةَ في « أنَّ » و « أنْ » ، جاز فيما عَدَاها من الأسماء ، ولم يصِرْ « ذلك » أبعَدَ[1]، بأن يُضافَ إليه « بين » من سائر الأسماء ، وجاز في كلِّ اسمٍ أنْ ينوبَ عن الجملة ويُستَغْنَى به عن ذِكْرِ المفعول الثَّاني في « ظَنَنْتُ » وبابِهِ إذا عُدِّيَا إليه . فهذا بيِّنُ الفسادِ ، وظاهرُ الشَّناعةِ ، ونحنُ وإن كان عندنا أنَّ إقامة « ذلك » مُقَامَ الجملة فاسِدٌ في قولهم : ظَنَنْتُ ذاكَ ، وكان قولُنا فيه قولَ سيبويهِ[2] من أنَّه إشارةٌ إلى المصدر ، وكانت المفرَدَةُ عندنا لا تقومُ مَقامَ الجُمَلِ ، فالاختيارُ عندنا في قولهم :

---

(١) في النسختين : « أسعد » .

(٢) انظر الكتاب ١/١٢٥ قال: « كأنك قلتَ : زيدٌ منطلقٌ أظن ذاك ، لا تجعل الهاء لعبد الله ، ولكنك تجعلها ذاك المصدر » .

« ظَنَنْتُ أنَّ زَيداً مُنْطَلِقٌ » أن يكونَ المفعولُ الثّاني مستَغْنًى عنه ، مختزَلاً من الكلام غيرَ مضمَرٍ ، وأنَّ هذا الكلامَ لِمَا ذَكَرْنَاه سَدَّ مَسَدَّه ،كما أنَّ الفاعلَ في : « أقائمٌ الزَّيدان »[١] سَدَّ مَسَدَّ الخبر ؛ لطُولِ الكلام به ، والاستغناء به عنه ، وأنَّ معنى الكلامِ : ظَنَنْتُهُ مُنطَلِقاً ،كما أنَّ معنى هذا : أيقومُ الزيدان[٢] . وكذلك القولُ في: ظَنَنْتُ أنْ يقومَ زيدٌ ، ويُقَوِّي أنَّ المفعولَ الثّاني غيرُ مُرَادٍ أنَّهُ لم يجئْ مُظْهَراً في شيءٍ ، فهذا تَقْوِيَةٌ وتَقْرِيبٌ ، وليست بدلالةٍ قاطعةٍ . ألا ترى أنَّ كثيراً من المضمَرَاتِ المرَادَةِ التي يَفْسُدُ الكلامُ باطِّرَاحها والامتناعِ من تقديرها لا تَظْهَرُ أيضاً، ويَلزَمُ مَنْ قال : إنَّ « ذاك » في قولهم : « ظَنَنْتُ ذَاكَ » إشارةٌ إلى معنى الجملة ، وأنَّهُ مُسْتَغْنًى به عن المفعول الثّاني ، أن يكونَ « ذاك » عنده كلاماً تامّاً ، فيكونَ عنده كالمبتدأ والخبر إذا لم يَدخُلْ عليه « ظَنَنْتُ » ، كما يكونُ مثلَهُمَا عنده في « ظَنَنْتُ ذاكَ » .

فإن قالَ قائلٌ : لو لَزِمَنَا هذا لَلَزِمَكَ إذا أجَزْتَ « ظَنَنتُ أنَّ زيداً منطلقٌ » و« حَسِبْتُ أنْ يقومَ زَيدٌ » على أنَّهُ سَدَّ مَسَدَّ الخبر، أنْ تُجيزَهُ مبتَدِئاً أيضاً على أنْ يَسُدَّ مَسَدَّ خبر المبتدأ .

قيلَ له : قد جاء ذلك في قولهم : « لولا أنَّكَ مُنطَلِقٌ لانطَلَقْتُ » ، ولو لم يجئْ هذا لما لَزِمَنَا ذلك[٣] إذا أجَزْنَاهُ على هذا الوجه ؛ لأنَّ ذِكْرَ المحدَّثِ عنه الذي

---

(١) في (ش) : « أقائمٌ أخوك » .

(٢) في (ش) : « يقوم أخواك » .

(٣) في (ش) : « ولو يجئ ذلك لزمنا هذا » .

هو المفعولُ الأوَّلُ في المعنى جاء بعد « ظَنَنْتُ » في كِلا الموضِعَين ، ولو لم يَجرِ ذِكْرُهُ في قولهم : « ظَنَنْتُ ذَاكَ » ، وجَرَى ذِكْرُهُ آخِراً ، يُستَغْنَى بِهِ عن ذِكْرِهِ أَوَّلاً وإسنادِ الخبر إليه إذا كان فيه دَلالةٌ عليه . ونظيرُ ذلك قراءةُ مَن قَرأَ[1] : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ ﴾ ، ألا ترى أنَّ المعنى إنَّما هو : ولا تَحسَبَنَّ بُخْلَ الذين يَبْخَلُونَ خيراً ، فاستَغْنَيتَ عن ذِكرِ البُخْلِ لِمَا يَجيءُ بعدُ من الدَّلالة عليه ، (فكذلك يُستغنى عن هذا المفعول الآخر لِمَا يجيءُ بعدُ من الدَّلالة عليه)[2] ، وليس في قولهم : « ذاك » ذِكْرُ فاعلٍ في المعنى فيُغنِي عن المفعول الأوَّلِ الذي هو المبتدأُ والمحدَّثُ عنه في المعنى، / فإذا جاز فيه ذلك عنده مع تعرِّيهِ مِمَّا ذَكَرْنَاه في « أنَّ » و « أنْ » إذا بناه على « ظَنَنْتُ » ، فلْيَجُزْ ذلك فيه أوَّلاً أيضاً إذا لم يبْنِهِ على « ظَنَنْتُ »[3] ؛ لأنَّهُ وهو مبتدأٌ ، مثلُهُ وهو مبنيٌّ على « ظَنَنْتُ » في أنَّهُ لم يتَّصِلْ به المحدَّثُ عنه في المعنى . [٣٦/ب]

فإن قال قائلٌ : فإنَّ البُخْلَ الذي هو المفعولُ الأوَّلُ محذوفٌ في اللَّفظِ ، مُقَدَّرٌ إثباتُهُ في المعنى ، فقُلْ في « ظَنَنْتُ أنَّ زَيداً منطلقٌ » : إنَّ المفعولَ الأوَّلَ محذوفٌ في اللَّفظِ ، مُرَادٌ في المعنى .

قيلَ له : إنَّما أردنا بهذا التَّشبيه والتَّوفيق أن نُرِيَ أنَّ ما في الكلام من الدَّلالة على المحذوف مع هذه الموصولات ، يُحَسِّنُ الحذفَ ويُسَوِّغُهُ ،كما أنَّ ما في الآية

---

(١) سورة آل عمران : آية : ١٧٨ ، و « تحسبنَّ » بالتاء قراءة حمزة . انظر السبعة : ٢٢٠ .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) في (ش) : « لم ينبه على ظننت » .

من الدَّلالة عليه يُسَوِّغُهُ . فأمَّا اختلافُ المحذوفَين في أنَّ أحدَهما مُقَدَّرٌ إثباتُهُ في اللَّفظِ ، مُرَادٌ في المعنى ، والآخرُ مُرادٌ في المعنى ، مُختزَلٌ في اللَّفظِ ، فمِن أجلِ أنَّ لُزُومَ المحدَّثِ عنه في المعنى للموصول ، وإسنادَ الحديث إليه في الصِّلَة يُسَهِّلُ اختزالَه من اللَّفظ ويُسَوِّغُهُ ، وليس لزومُ المفعولِ الأوَّلِ للثَّاني في « ظَنَنْتُ » وبابِهِ، واتصالُهُ به كاتِّصَالِ الصِّلَةِ والموصول، فيَلْزَمُ أنْ يُقَدَّرَ أنَّ المفعولَ الأوَّلَ فيمَن قرأَ: ﴿ **وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ** ﴾ مختزَلٌ في اللَّفظ كما كان في « ظَنَنْتُ أنَّ زَيداً مُنْطَلِقٌ » كذلك ، فلمَّا كان المتَّصِلُ بالصِّلَةِ هو المحدَّثُ عنه في المعنى في « ظَنَنْتُ » ، وكان لا بدَّ منه في الصِّلَةِ ، حَسُنَ اختزالُهُ ، وليس كذلك الآيةُ ، ولا قولُهُم: « ظَنَنْتُ ذَاكَ » فَيَسُوغَ اختزالُ المفعولِ معه ، فانْفَصَلاَ من هذا الوجه لهذا الذي أَرَيْتُكَ ، واشتَبَهَا في الوجه الأوَّلِ من باب الدَّلالة على كلِّ واحدٍ منهما إذا جرَى ذِكْرُهُما بَعْدُ. ألا تَرَى أنَّ « يبخلون » يَدُلُّ على البُخْلِ المضمَرِ في قوله : ولا تَحْسَبَنَّ بُخْلَ الذين يبخلون ،كما أنَّ زيداً ونحوَه في صِلَةِ « أنَّ » و « أنْ » يدلُّ على أنَّ المعنى في « ظَنَنْتُ أنَّ زَيداً مُنطَلِقٌ » : ظَنَنْتُ زَيداً منطلقاً ، فجاز هذا حملاً على المعنى ،كما جاز: « المالُ بيني وبينك »، فأُضِيفَ « بين » إلى الواحد لَمَّا كان المعنى بيننا.، وما يُحمَلُ على المعنى في كلامهم كثيرٌ .

فإذا فَسَدَ بما ذَكَرْنَا أنْ يكون « ذاك » في قولهم: « ظَنَنْتُ ذاك » إشارةً إلى الجُمَلِ أونائباً عنه ، وفَسَدَ أن يكونَ إشارةً إلى أحد المفعولَين أيضاً ، ثَبَتَ أنَّهُ

إشارةٌ إلى المصدر كما ذهب إليه سيبويه ؛ **قال سيبويه**[1] : « (ذاك) في قولهم : « ظَنَنْتُ ذاكَ » هو: الظَّنُّ ، كأنَّكَ قلتَ: ظَنَنْتُ ذاكَ الظَّنَّ » . وقد دَلَّلْنا على صحَّة قولِهِ وفسادِ خلافِهِ ، فإذا كان إشارةً إلى المصدر لم يحتج إلى مفعولٍ ثانٍ، كما أنَّ « ضَرَبْتُ » وغيرَه من ضروب الأفعال المتعدِّيَةِ ، إذا عدَّيْتَهُ إلى المصدر لم يلزَمْ أنْ تُعَدِّيَهُ إلى مفعولٍ بِهِ ، فـ « ذاك » إذاً من قوله: « ظَنَنْتُ ذاك » لم يَقَعْ موقِعَ الجملة ، وهذا بَيِّنٌ . ولا يجوزُ أن يقَعَ اسمٌ مُفردٌ موقِعَ جملةٍ لِمَا قدَّمْنَاه .

وهذا الذي ذَكَرْنَاهُ إصلاحُ إحدى جِهَتَي السَّهْوِ ؛ وهو ما ذهب إليه من أنَّ « ذاك » قام مَقَامَ الجملة ، وذَهَابُهُ عمَّا قال سيبويه فيه .

وفيها سهوٌ من جهةٍ أخرَى وهو قولُنا : إنَّ « ذلك » لو ناب عن الجمل ، وكان ذلك سائغاً فيه غيرَ ممتنعٍ من حيث ذَكَرْناه ، لَمَا جاز وُقُوعُهُ هنا؛ لأنَّ هذا الموضعَ ليس من مواضع الجمل ، ولا من الأماكن التي يتَّجهُ فيها دُخُولُ الجُمَلِ ؛ ألا ترى أنَّ « ذلك » إشارةٌ إلى ما تقدَّمَ مِمَّا دلَّ عليه قوله : ﴿ **لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ** ﴾[2]، وهو البِكارةُ والفُرُوضُ ، فإنَّما قولُهُ : « ذلك » يدلُّ عليهما ، فلو كان واقعاً موقعَ / جُمَلَةٍ ما دلَّ عليهما؛لأنَّ الجملةَ يُسنَدُ فيها الحديثُ إلى المحدَّث عنه، وليس واحدٌ من الفُرُوضِ والبِكارة مُسنَداً إلى الآخَر ؛ ألا ترى أنَّ المعنى : بين　　[٣٧/أ]

---

(١)　انظر الكتاب ١/١٢٥ مع اختلاف في اللفظ .

(٢)　سورة البقرة : آية : ٦٨ . والفارض: المسنُّ من البقر ، وقيل غير ذلك .انظر المفردات للراغب: ٦٣١ .

هذَين الوصفَين[1]، وهذا واضحٌ لِمَن تأمَّلَهُ أدْنَى تَأَمُّلٍ ، فَيُسْتَغْنَى بذلك عن الاحتجاجِ له والإكثارِ فيه أكثرَ من التّنبيه عليه .

فإن قال قائلٌ : أَفَلَيسَ الجُمَلُ قد وقَعَتْ بعد « بين » في نحو ما في « الكتاب » من قوله[2]:

بَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ

فما أَنْكَرْتَ أن يجوزَ وقوعُ الجملة بعد « بين » هنا جائزاً ، لو جاز أن يكونَ قولُنا : « ذلك » بمعنى الجملة ونائباً عنها ، فلا يكونُ هذا سهواً ثانياً ؟

قيل له : قد علِمْنَا أنَّ « بين » قد يقعُ بعدها الجُمَلُ في نحو ما ذَكَرْتَ ، ونحنُ نَصِفُ ذلك بعون الله بَعْدُ ، إلاَّ أنَّ هذا الموضِعَ لا مَدْخَلَ لدُخُولِ الجملة فيه ؛ لِمَا أَعْلَمْتُكَ من أنَّ القصد إنَّما هو إلى الفُرُوضُ والبِكارةُ ، وليس ذانكَ اسمين مُسْنَدَين إسنادَ الجُمَلِ ، بل هما منفصلان .

فإن قال قائلٌ : إنَّ هذه الأسماءَ المفرَدَةَ التي تدلُّ على الكثرة أكثرُ ما تكونُ دلالَتُهَا على الجُمُوع دون التّثنية ، وما قدَّمْتَهُ من ذلك دالٌّ على الجمع ، فكيف

---

(١) في النسخة (ش) : « الموضعين » .

(٢) الكتاب ١/١٧١ . وهو منسوب فيه لرجلٍ من قيس عيلان . والبيت لأبي محجن نُصيب بن رباح الأموي في ديوانه: ١٠٤ ، وقد ورد فيه منفردا ، ولم يتقدمه ما يشير إلى مناسبته . واستشهد به سيبويه على نصب « زناد » حملاً على موضع « وفضة » ؛ لأن معناه: يعلق وفضةً وزنادَ راع . والوفضةُ: الكنانةُ توضع فيها السّهام .
وقد أنشده أبو علي في كتاب الشعر ١/٢٥٩ ، وانظر: شرح أبيات سيبويه ١/٤٠٥ ، وسر الصناعة ١/٢٣ ، والمحتسب ٢/٧٨ ، وشرح المفصل ٤/٩٧ ، والهمع ٣/٢٠١ .

جازَ أن يقع « ذلك » على اثنين ؟

[إجراء التثنية مجرى الجمع]

قيل له : إنَّ التّثنيةَ قد أُجريَت مُجْرَى الجمع في كثيرٍ من أحوالها ومواضعها؛ فمن ذلك: أنّها يُخبَرُ عنها كما يُخبَرُ عن الجمع في قوله: ﴿ **إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُم** ﴾[1] ، ثمَّ قال : ﴿ **خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ** ﴾ ، ونحو : ﴿ **فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ** ﴾[2]، ونحو قولهم: « فَعَلْنَا » وهم اثنان،كما يقولونه وهم جماعةٌ . وقد اطَّرَدَ في نوعٍ منه الجمعُ وهو ما كان شيئان من شيئين نحو : ﴿ **فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ﴾[3] و﴿ **فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا** ﴾[4]، وقد قالوا هذا أيضاً فيما كان شيئَين منفردَين نحو ما حكاه[5] عن يونُسَ في قوله : « وَضَعَا رِحَالَهُمَا » ، و « هم غِلْمَانُهُمَا » ، وهم يريدون غلامَين ، ورَحْلَي راحلَتَين.

وقد صيغ للتّثنية اسمٌ مفردٌ،كما صيغ للجمع نحو قَومٌ ونَفَرٌ وذلك « كِلاَ » . وقيل في قوله : ﴿ **فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ** ﴾[6]: إنَّهم إنْ كانوا اثنين حَجَبَوا[7] الأمَّ . وأُجْرِيَ في مواضِعَ كثيرةٍ مُجْرَى الجمع . وكذلك في هذا الموضع جاز أن يكونَ

---

(١) سورة ص : آية : ٢٢ .

(٢) سورة الشعراء : آية : ١٥ .

(٣) سورة المائدة : آية : ٣٨ .

(٤) سورة التحريم : آية : ٤ .

(٥) أي: سيبويه ، ونصه في الكتاب ٦٢٢/٣ : « وزعم يونس أنهم يقولون : ضع رحالهما وغلمانهما ، وإنما هما اثنان » .

(٦) سورة النساء : آية : ١١ .

(٧) في (ش) : « حجبا » .

مضافاً إليه « بين » كما أُضِيفَ « كِلا » إليه في البيت الذي أنْشَدْنَاهُ[1]، وإذا جاز وسَاغَ وُقُوعُهُ على التّثنية ، فوُقُوعُهُ على الجمع فيما ذَهَبْنَا إليه في « حبَّذَا » أَسْوَغُ؛ لأنَّ وُقُوعَ الأسماء المفرَدَةِ على الجماعة والكثرةِ أَشْهَرُ من أن تحتاجَ إلى استشهادٍ عليه ، فأمَّا وُقُوعُهُ على التّثنية فَأَغْمَضُ ، وهو سَائِغٌ حَسَنٌ . وعلى هذا وجهُ الآية عندنا ، لا مجازَ له غيرُه .

لكلام مرة أخرى على (بين)

قال أبو عليٍّ : وقد كنّا قلنا في بعض ما تقدَّم[2] من هذه الفصولِ : إنَّ الكَلِمَ الواقعَ بعد « بين » على ضَرْبَين: مُفْرَدٍ وجملةٍ ، وقد ذَكَرْنا المفرَدَ مستقصًى؛ فأمَّا وُقُوعُ الجملة بعدها فنحو قوله ـ وهو بيتُ الكتاب ـ[3]:

بَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ

ونحو قولِ الآخَرِ[4]:

---

(١) وهو قوله :

إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

وقد تقدم ص : ٢٥٧ .

(٢) انظر صفحة : ٢٤٤ وما بعدها .

(٣) سبق ذكره قبل قليل .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للعُجير السَّلولي في شعره : ٢٢٩ والقافيةُ فيه (طويلُ) ، وينسب إلى المخلب الهلالي أيضاً . انظر : القوافي للأخفش : ٤٧ ، والأصول ٤٣٩/٣ ، ٤٦٠ ، والتكملة : ٢٠٨ ، والمسائل العسكريات : ١٣٢ ، والخصائص ٦٩/١، والنكت على الكتاب ١٦٠/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٧٠ ، وأمالي ابن الشجري ٥٠٦/٢ (وانظر تخريج محققه ففيه غنية) ، والإنصاف ٢٦٧ ، وضرائر الشعر : ١٢٦ ، والخزانة ٢٥٧/٥ .
يصف بعيراً ضلَّ عن صاحبه فيئس منه وجعل يبيع رحله ، فبينا هو كذلك سمع منادياً يبشر به ، وإنما وصف ما عليه من السرور بعد الأسف والحزن . والمِلاط : ما ولي العضُد من الجنب . ويشري : بمعنى يبيع ، وهو من الأضداد .

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ　　لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ

يريدُ : بَيْنَا هو ، قال أبو الحسن[١]: سمعْتُهُ من العرب ، وهو قولُ العُجَيرِ السَّلُولي[٢].

[٣٧/ب] قال أبو / العبَّاس فيما أخذتُهُ عن أبي بكرٍ بن السَّرَّاج[٣] عنه : « إذا قلتَ : بينا نحن كذلك إذ طَلَعَ فلانٌ ، فالمعنى: بين الأمر الذي تعرفه والأمر الذي لا تعرفه ، فحَذَفْتَ الاسمين ، واكتفيتَ بالباقي ؛ لأنَّ « بين » لا تكون إلا لاثنين » . هذا لفظُ كتابه .

قال أبو عليٍّ : أقولُ : إنَّ هذا الكلام إذا حَمَلْتَه على هذا التَّقدير ، بَقِيَت[٤] الجملةُ التي هي « نحن كذلك » مُعَلَّقةً لا اتِّصَالَ لها بالعامل والمعمول فيه . ألا ترى أنَّ العاملَ في « بين » في قوله :

بَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ ....

إنَّما هو « أتانا » ، ولا متعلَّقَ لـ « نحن نطلبُهُ » به، ولا بـ « بين » ، وإذا كان كذلك بعد دخوله لم يكن[٥] له معنًى ولا متَّجَهٌ .

فإن قلتَ : فعلامَ يُحمَلُ ، وكيف تقديرُهُ ؟

---

(١) في كتابه « القوافي » : ٤٧ . قال الأخفش: « وهذه القصيدة كلها على اللام ، والذي أنشدها أعرابيٌّ فصيحٌ لا يَحتشِمُ من إنشاده ، ونهيناه غير مرة فلم يستنكر ما يجيء به » .

(٢) العُجير بن عبد الله السَّلولي ، من شعراء الدولة الأموية . انظر طبقات فحول الشعراء ٥٩٣/٢ ، ٦١٦ ، والخزانة ٢٦٣/٥ .

(٣) لم أقف على نص لابن السراج ولا للمبرد في ذلك ، مع أن ابن السراج ذكر البيت « فبيناه يشري رحله » في الأصول ٤٣٩/٣ ، ٤٦٠ .

(٤) في (ش) : « إذا حُمِلَ على هذا التقدير وبقيت الجملة ... » .

(٥) في النسختين: « ولم يكن » .

فالذي عندي فيه : أنه أُريدَ به بين أوقاتٍ مختلفةٍ نحن نطلُبُهُ، أو أحيانٍ نحن نطلُبُهُ، فحُذِفَ الأوقاتُ وما أشبهه من أسماء الزَّمان ، وأُقِيمَت الجملةُ التي كانت الأوقاتُ مضافةً إليها مُقَامَهَا ، فاتّصَلَت « بين » بالجملة ، وانضافت إليها بواسطةِ اسمِ الزَّمان المحذوف ، والمعنى على ذلك . ولولا هذا لَمَا صحَّ إضافةُ « بين » إليه؛ لأنّه ليس من الزَّمان ، والذي يُضَافُ إلى الجمل من الأسماء إنّما هو أسماءُ الزَّمان دون ما عداها من أنواع الأسماء ، إلاّ قولَهُم: « افْعَلْ بذِي تَسْلَمْ »[1]، و:

بِآيَةِ يُقْدِمُوْنَ الْخَيْلَ ... ...[2]

وجاء :

... ... عَوْضُ لاَ نَتَفرّقُ[3]

و :

---

(١) انظر الكتاب ٣/١١٨ ، ١٢١ ، ١٥٨ .

(٢) من شواهد سيبويه في الكتاب ٣/١١٨ ، وفيه منسوب إلى الأعشى ، ولم أجده في ديوانه ، قال البغدادي في الخزانة ٦/٥١٤ : « لم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه » . وتمام البيت :

بآيةِ يُقدِمونَ الخيلَ شُعثاً　　كأنَّ عَلَى سَنابِكِهَا مُدَاما

(٣) جزء من عجز بيت للأعشى في ديوانه : ٢٧٥ ، وهو من قصيدة طويلة يمدح فيها المحلّق بن حنتم بن شداد الكلابي، وكان له بناتٌ لا يخطبهن أحدٌ ، فمرَّ به الأعشى فنحر له ناقة لم يكن عنده غيرها، وأطعمه وسقاه ، فلما أصبح الأعشى قال له : ألكَ حاجةٌ ؟ قال: نعم ، تشيد بذكري فلعلي أُشهر، ويُرغب في بناتي ، فنهض الأعشى إلى (عكاظ) وأنشد القصيدة التي مطلعها :

أرِقْتُ وَمَا هَـذَا السُّهَادُ المؤرِّقُ　　وَمَا بِيَ مِنْ سُقْمٍ وَمَا بِيَ مَعْشَقُ

فلم يمسِ حتى خطبت إليه جميعُ بناته . وتمام الشاهد :

رَضِيعَي لِبَانٍ ثَدْيِ أُمٍّ تَقَاسَمَا　　بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ

والبيت مشهور في كتب النحاة . والأسحم : الدَّمُ الذي تُغمس فيه اليد عند التحالف ، وقيل فيه غيرُ ذلك . انظر الحلل في شرح أبيات الجمل : ١٠٥ - ١٠٦ .

لاَ يُمْسِكُ الْخَيْرَ إلاَّ رَيْثَ يُرْسِلُهُ[(١)]

فإن قال قائلٌ : فـ « بين » إذاً مضافٌ إلى الجملة على قولـك ؛ لأنَّ المضـافَ إذا حُذِفَ قام المضافُ إليه مَقَامَه ، فيَلزَمُكَ أنْ تجيزَ[(٢)] إضافةَ غيرِ أسماء الزَّمـان إلى الجُمَلِ قياساً على هذا .

قيلَ له : لا يَلزَمُنا أن نُجيزَ إضافةَ غيرِ أسمـاء الزَّمـان إلى الجُمَـلِ قياسـاً علـى هذا ، ولو لَزِمَنا هذا لَلَزِمَ أن نقولَ: إنَّ « لا » تَعمَلُ في المعرفة فتُبْنَـى (معهـا ،كمـا تَعمَلُ في النَّكرة فتُبْنَى)[(٣)] معها ،كقولهم : « قضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ »[(٤)]، وكقولهم :

لاَ هَيْـثَـمَ اللَّيْـلَـةَ لِلْمَطِيّ[(٥)]

وقولِ الآخَرِ[(٦)]:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِـدْنَ وَلاَ أُمَيَّـةَ بِالْبِـلاَدِ

فكما لا يجوزُ أن نقولَ: إنَّ « لا » النَّافيةَ تَعمَلُ في المعـارِفِ لانتصـابِ هـذه

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) « تجيز » ساقطة من (ش) .

(٣) ساقطٌ من (ص) .

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٩٧ .

(٥) أنشده أبو علي في المسائل الحلبيات : ٢٠٤ ، والمسائل المنثورة : ٩٧ . وانظر الشاهد في الكتاب ٢/٢٩٦ ، والمقتضب ٤/٣٦٢ ، والأصول ١/٣٨٢ ، والخزانة ٤/٥٧ . وهيثم المذكور في البيت قيل: إنه هيثم بن الأشتر ، وكان مشهوراً بين العرب بحسن الصوت في حدائه الإبل ، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات وسوق الإبل .

(٦) البيت لعبد الله بن الزَّبير (بفتح الزاي) الأسدي ، ديوانه : ١٤٧ . وهو في الكتاب ٢/٢٩٧ ، والمقتضب ٤/٣٦٢ ، والأصول ١/٣٨٣ ، والمسائل المنثورة : ٩٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٦٥، والخزانة ٤/٦١ . ونسب في نهج البلاغة ٤/٤٩٣ وبعض المصادر الأخرى إلى عبد الله بن فضالة بن شريك الأسدي (انظر حاشية الديوان : ١٤٦) .

الأسماءِ في هذه المواضعِ ،كذلك لا يجوزُ أن يُضَافَ غيرُ أسماء الزَّمان إلى الجُمَلِ. وحَسُنَ هذا الحذفُ في « بين » للكثرة ؛ ولأنَّها من الأسماء التي لا تخلو من الإضافة ، وليست الجُمَلُ مِمَّا تُضَافُ هي إليها ، فإذا جاءت متَّصِلَةً بجُمْلَةٍ ، عُلِمَ أنَّ ذلك بواسطةِ غيرِها، وحُكمُ ما يُضافُ إليه وهو محذوفٌ،كحُكْمِ المضافِ إليه وهو مُثبَتٌ في أنَّهُ يكونُ اسماً دالاًّ على أكثرَ من واحدٍ، وليس المضافُ إليه « بين » هنا ممَّا أُلزِمَ الحذفَ والإضمارَ، فلم يَظْهَرْ ، لكنَّها يظهرُ فيها تارةً المضافُ إليه ، ويُحذَفُ أُخرى . ألا ترى أنَّ قولَهُ[1]:

بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

في أنَّ العامل فيه ما قبله ، وأنه على الظَّرف ، وانتصابُهُ مثل قوله :

بَيْنَا نحنُ نَطْلُبُهُ أتانا[2]

وأخبرَنَا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسن[3] عن الأصمعيِّ عن أبي عمرٍو قال : بَيْنَا زَيدٌ قائماً طَلَعَ فلانٌ ، ولا يُقالُ : إذ طَلَعَ فُلانٌ .كذا كان في كتابنا « قائماً » ، وأَظُنُّ أنَّ ذلك سهوٌ مِنَّا في الضَّبط ؛ إذ الصَّوابُ : بَيْنَا زَيدٌ قائمٌ / بالرَّفع ، ولا [٣٨/أ] مجازَ للنَّصب ؛ إذ لا عاملَ للنَّصب هنا ، ولا فيه معنى فعلٍ ، اللهمَّ إلاَّ أن يُحمَلَ

---

(١) من الكامل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣٧/١ . وانظر كتاب الشعر ٢٥٧/١، وسر الصناعة ٢٥/١، ٧١٠/٢، والخصائص ١٢٢/٣ ، والمغني : ٤٨٥ ، ٦٧٧، وشرح أبياته ١٥٦/٦ .
وفي (ش) : « تعنّقه » وهي رواية الأصمعي كما في شرح أشعار الهذليين . والسَّلفعُ : الجريءُ الواسعُ الصَّدر .

(٢) سبق في صفحة : ٢٦٧ .

(٣) ابن دريد ، جمهرة اللغة ١٢٩٢/٣ . ونصه: « وليس في كلامهم: بينا فلانٌ قاعداً إذ قام ، إنما يقولون: بينا فلانٌ قاعداً قام ».

على إضمار شيءٍ نحو: بَيْنَا زيدٌ ثَبَتَ قائماً أو أقبلَ قائماً ونحو هذا . فأمَّا ما قرَأتُهُ على أبي بكرٍ[١] عن أبي العبَّاس من قوله[٢]:

بَيْنَا نَحْنُ مِنْ بَلاكِثَ بِالْقَا ... عِ سِرَاعاً وَالْعِيسُ تَهْوِي هُوِيَّا

فليس مثل: « بينا زَيدٌ قائماً » ؛ لأنَّ بعد قوله : « بينا » جملةً وكلاماً تامّاً . ألا ترى أنَّ قوله: « نحن من بلاكِثَ بالقاع » كلامٌ تامٌّ ، فيكون « سراعاً » حالاً عن معنى الفعل ، وليس في الحكاية كلامٌ تامٌّ ، وتقديرُ هذا البيت أيضاً تقديرُ ما قبله من حذف المضاف وإقامةِ المضافِ إليه مُقَامَهُ ،كأنّه قال : بَيْنَا أوقاتٌ نحنُ من بلاكِثَ بالقاع ، فحَذَفَ ودَخَلَت « ما » زائدةً على حدِّ دُخُولها في: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾[٣] ونحوِهِ .

وأمَّا ما ذَكَره عن أبي عمرٍو من إنكار إدخال « إذ » في هذا الكلام ، فَلَعَمْرِي إنَّ الكلامَ إنْ حُمِلَ على ظاهرِهِ لم يَجُزْ ؛ ألا تَرَى[٤] أنَّ « إذ » مضافةٌ إلى « طَلَعَ » ، والعامل في « بين » في هذا الكلام هو « طَلَعَ » ، وما بعد المضاف إليه لا يَعمَلُ فيما قبله . ألا ترى أنَّ أهلَ العربيَّة لا يُجيزُونَ : « هذا زَيداً مثلُ ضَارِبٍ » ،

---

(١) في (ش) جاءت هنا العبارة التالية : « ألا ترى أنّهُ لا يكون : بَيْنَا زَيدٌ كلاماً تاماً » .

(٢) من الخفيف ، وهو منسوب إلى كثيِّر مع بيتين آخرَين في ملحق ديوانه : ٥٣٨ ، ونسب في الحماسة ١٩/٢ ، والشعر والشعراء ٥٦٨/٢ إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن مخرمة ، وفي اللسان (بين) نسب إلى ابن هرمة، و لم أجده في ديوانه المطبوع . وفي الأزمنة والأمكنة للمرزوقي نسب إلى محمد بن أبي بكر بن مسور . وانظر أمالي ابن الشجري ٥٠٤/٢، وشرح المفصل ١٣١/٨ . وبلاكث : اسم موضعين ، أولهما: فوق خيبر من طريق مصر ، والثاني : بين غزة ومدين ، وكلاهما على طريق مصر . انظر معجم ما استعجم ٢٧٧١ ، ٢٧٥ ، ومعجم البلدان ٤٧٨/١ .

(٣) سورة آل عمران : آية : ١٥٩ .

(٤) في (ش) : « ألم تر إلى قوله ألا ترى أن إذ ... » .

يُريدون : هذا مثلُ ضاربٍ زَيداً .

فأمَّا « أنا زيداً غيرُ ضاربٍ » ، **فحدَّثنا أبو بكرٍ أنَّ أبا العبَّاس** أجازَهُ ، وقال: أَحمِلُهُ على معناه إذ كان معناه معنى لا ، فكأنّي قلتُ : أنا زيداً لا ضاربٌ . **وكان أبو بكرٍ** يقول: القياسُ عندي أن يُحمَلَ على فِعلٍ مُضمَرٍ يفسِّرُهُ « غيرُ ضاربٍ » .

قال أبو عليٍّ (رحمه الله): فكذلك ما بعد « إذ » ينبغي ألاَّ يعملَ فيما قبله، كما أنَّ ما بعد « ذا » كذلك ، وكما أنَّ ما بعد جميعِ المضافات كذلك . فإنْ كَرِهَهُ كارِهٌ من هذا الطَّريقِ ، فهو وَجْهٌ ، إلاَّ أنَّ له مجازاً في ألاَّ يُحمَلَ على هذا ، بل يُحمَلُ على غيره ، وقد حكى هذا سيبويه في أوَّلِ الأبنية فقال(١): « وتكونُ (إذ) مثلَها أيضاً » ، يعني تكونُ مثلَ « إذا » التي تُسَمَّى: إذا المفاجَأة . قال: « ولا يليها إلاَّ الفعلُ الواجبُ ، وذلك قولُكَ: بَيْنَا أنا كذلك إذ جاءَ زَيدٌ(٢)، وقَصَدْتُ قَصْدَهُ إذ انتفخ عليَّ فلانٌ ، فهذا لِمَا تُوافِقُهُ وتَهْجُمُ عليه من حالٍ أنتَ فيها » .

قال أبو عليٍّ (رحمه الله) : أمَّا القولُ في « إذا » وضربَيها ، فإنَّا نَذْكُرُهُ مُسْتَقْصًى فيما يُستَقْبَلُ من هذا الكتاب إن شاء الله(٣) .

وأمَّا ما حكاه من قوله: بَيْنَا أنا كذلك إذ جاء زَيدٌ ، **فإن قال قائلٌ** : كيف جاز هذا وما بعد « إذ » لا يَعمَلُ فيما قبلها ؟ وإذا كان كذلك بقي « بين » غيرَ متعلّقٍ بشيء .

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٢ .
(٢) المثال في الكتاب : «بينما أنا كذلك إذ جاء زيدٌ » .
(٣) لم يتحدث المصنف رحمه الله عن (إذا) كما وعد .

فالجوابُ : أنَّ ذلك جائزٌ على أن يُضمَرَ شيءٌ يَعملُ في الظَّرفِ يُفسِّرُهُ ما بعده .

فإن قلتَ : فهل لذلك نظيرٌ يُقوِّيه ؟

فقل : له غيرُ نظيرٍ في التّنزيل والشّعر ؛ فمِن ذلك بَيْتان من أبيات الكتاب ، أحدُهُما قولُهُ[1]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

ألا ترى أنَّ ما بعد « أنْ » لا يَصلُحُ أن يَعمَلَ فيما قبلَها ، كما أنَّ ما بعد المضاف لا يَعمَلُ فيما قبلَه ، وأنَّ « أنْ » تقتضي عاملاً فيها ، كما كان في قوله : « أمّا كُنْتَ مُنطلِقاً انطلَقْتُ معَكَ »[2]، العامل فيها « انطلَقْتُ » ، وقد بيَّنّا ذلك في الكتابِ الآخَرِ[3].

والآخَرُ من البيتَين قولُهُ[4]:

---

(١) من البسيط ، وهو للعبّاس بن مِرداس السُّلمي رضي الله عنه في ديوانه المجموع : ١٠٦ يخاطب خُفاف ابن نُدْبة (نسبة إلى أمه ، انظر الشعر والشعراء ٣٤٧/١) . والبيت في : الكتاب ٢٩٣/١، وكتاب الشعر ٥٨/١ ، والمسائل البغداديات: ٣٠٤، والمنصف ١١٦/٣ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٩/١ ، ١١٤/٢ ، والخزانة ١٣/٤ . وفي حواشي هذه المصادر مزيد من التخريج .
والضَّبُعُ : قيل : هي السنة المجدبة ، وقيل : إنه أراد أن قومه لم يُقتلوا فتأكلهم الضباع . (أمالي ابن الشجري) .

(٢) من أقوال العرب ، انظره في الكتاب ٢٩٣ .

(٣) المسائل البغداديات : ٣٠٣ ـ ٣٤٧ .

(٤) من الطويل ، وهو في الكتاب ١٤٤/٣ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٣٨ ، والمقتضب ٣٥٠/٢ ، الخصائص ٣٩٩/٢ ، والخزانة ٢٦٥/١٠ . وأُرى بضم الهمزة بمعنى أظن متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل ، قال الأعلم: ومعنى قوله: « عبد القفا واللهازم » : أي: إذا نظرتَ إلى قفاه ولهازمه تبينتَ عبوديته ولؤمه ؛ لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز ، وهي مُضيغةٌ في أصل الحنك الأسفل .

وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيْلَ سَيِّداً إِذَا أَنَّـهُ عَبْدُ الْقَـفَـا وَاللَّـهَـازِمِ

ومنه أيضاً قوله[1]:

لله دَرُّ الْـيَـوْمَ مَـنْ لاَمَـهَـا

فـ « إذا » حكمُهَا أنْ تَحملَهَا على شيءٍ يَعمَلُ فيهـا ، يـدلُّ عليـه « أنَّـهُ عبـدُ القَفَا واللَّهازِمِ » ؛ إذ كان ما بعد « أن » لا يَعمَلُ فيما قبلها ، و « إذا » اسمٌ ظرفٌ يقتضي عاملاً فيه ،كما تقتضيه سائرُ الظُّرُوف .

/ ومن ذلك قولُهُ تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّوْرِ فَلاَ أَنْسَـابَ بَيْنَهُـمْ يَوْمَئِـذٍ وَلاَ يَتَسَـاءَلُوْنَ ﴾[2] ، ومنـه قولُـهُ : ﴿ يَـوْمَ يَـرَوْنَ الْمَلاَئِكَـةَ لاَ بُشْـرَى يَوْمَئِـذٍ لِلْمُجْرِمِيْنَ ﴾[3]، ومنه قولُهُ عزَّ وعلا : ﴿ وَقَالَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُـمْ عَلَـى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُـمْ لَفِـي خَلْـقٍ جَدِيْـدٍ ﴾[4]، وهـذه الآيـةُ نَذْكُرُها بعون الله مُسْتَقْصَاةً في موضعها من هذا الكتاب[5] . [٣٨/ب]

فكمـا جـازت هـذه الأشياءُ في التَّنزيل والشِّعر،كذلـك يجوز فيمـا قالـه

---

(١) عجز بيتٍ من السَّريع لعمرو بن قَميئة (شاعرٌ جاهليٌّ صحب امرأ القيس إلى بـلاد الروم) ، والبيـت في ديوانه : ١٨٢ ، وصدره :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ

وانظر : الكتاب ١٧٨/١ ، ١٩٤ ، وتحصيل عين الذهب : ١٤٧ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، واللامات للزجاجي : ١٠٧ ، والمسائل البغداديات : ٥٦٢ .
وساتيدما: جبلٌ متصلٌ من بحر الروم إلى بحر الهند ، وقيل: هو جبلٌ بالهند لا يعدم ثلجه أبداً. انظر: معجم ما استعجم : ٧١١ ، ومعجم البلدان ١٦٨/٣ .

(٢) سورة المؤمنون : آية : ١٠١ .

(٣) سورة الفرقان : آية : ٢٢ .

(٤) سورة سبأ : آية : ٧ .

(٥) لم يفرد لها الفارسي مسألة مستقلة في موضعهـا كمـا وعـد ، بـل ذكرهـا عرضـاً في أمـاكن متفرقـة راجعها في الفهرس .

سيبويهِ[1] من قولهم : « بَيْنَا أنا كذلك إذ جاء زَيدٌ » من الجهة التي ذَكَرْنَا مجازَهَا ، لا على أن يكونَ العاملُ في « بين » ما بعد « إذ » .

ولا تظنُّ أنَّ إثباتَ الألفِ في قولهم : « بَيْنَا » أَمَارَةٌ لهذا الحذف ، ودَلالَةٌ عليه؛ ألا ترى أنَّ البيتَ الذي أنشَدناهُ « بين » فيه غيرُ مضافةٍ إلى الجملة ، وقد ثَبَتَت فيها الألفُ ، وذلك قولُ الأعشى[2]:

فَبَيْنَا تَمَارِيهِمُ أُرْسِلَتْ   عَلَى شَبَهِ الرَّأْيِ لَمْ تَسْتَبِنْ

فهذا ما في هذا .

* * *

(١) الكتاب ٤/٢٣٢ .

(٢) من المتقارب في ديوانه : ٧٣ ، يمدح قيس بن معديكرب الكندي من قصيدة طويلة مطلعها :

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمنْ   عَلَى المرْءِ إلاَّ عَنَاءٌ مُعَنْ

وفي الديوان : « على شبهة الرأي » .

المسألة السَّادسة عشرة[١]

قال[٢] في قوله عَجَلَلُ : ﴿ قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ [البقرة : ٧١] :

« أمَّا نَصْبُ « الآنَ » فهي حركةٌ لالتقاء السَّاكنين . ألا ترى أنَّكَ تقولُ : أنا إلى الآنَ أُكْرِمُكَ ، ومن الآنَ فَعَلْتُ . وإنَّما كان في الأصل مبنيّاً ، وحُـرِّكَ لالتقاء السَّاكنين ، وبُنِيَ وفيه الألفُ واللاَّمُ لأنَّهُمَا دَخَلَتَا لِعَهْدٍ غيرِ متقدِّمٍ ، وإنَّما تقولُ : الغلامُ فَعَلَ لِمَن عَهِدْتَهُ أنتَ ومُخَاطَبُكَ . وهذه الألفُ واللاَّمُ تنوبان عن معنى الإشارة ، المعنى : أنت إلى هذا الوقت تفعلُ ، فلم يُعْرَب (الآنَ) ، كما لم يُعْرَب (هذا) » .

قال أبو عليٍّ :

[العلة في بناء الأسماء]

حُكْمُ ما يُبْنَى من الأسماء أنْ يكونَ لمضارَعَتِهِ الحرفَ ، فلِمُضَارَعَتِهِ له ما يَجِبُ أن يَخرُجَ إلى حُكمِهِ ، (كما أنَّ نوعاً منها لمشابَهَتِهَا الأفعالَ تَخْرُجُ إلى حُكمِهَا)[٣] ، فيمتنعُ ما يكونُ[٤] لها من الجرِّ والتَّنوين، كما تَمْنَعُهما[٥] ، وكذلك « الآنَ » بُنِيَ لِمَا فيه من مضارعة الحرف .

---

(١) تأخرت هذه المسألة في نسخة (ش) عن مكانها فجاءت برقم [٢٠] .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٥٣ .

(٣) ساقط من (ص) .

(٤) في (ش) : « ما لا يكون » .

(٥) أي : كما تمنع الأفعال الجر والتنوين .

فإن قال : وما تلك المضارعةُ ؟ وما جِهَتُهَا ؟

فالقولُ في جِهَةِ الشَّبهِ لها هو تضمُّنُهُ معنى الحرف ، وإذا تضمَّنَ الاسمُ معنى الحرف ، وجبَ بناؤُهُ ، (كما أنَّ خمسةَ عشرَ لما تضمَّن معنى الحرف بُنِيَ)[1] .

فإن قلتَ : وما ذلك التَّضَمُّنُ ؟

قيلَ : هو تضَمُّنُ معنى حرف التَّعريف ؛ لأنَّ التَّعريفَ حُكْمُهُ أن يكونَ بحرفٍ ، فلمَّا تضَمَّنَ معنى الحرف وجَبَ بناؤُهُ ، كما أنَّ « خمسَةَ عَشَرَ » لَمَّا تضمَّن معنى الحرف بُنِيَ .

فإن قلت :كيف يتضمَّنُ معنى الحرفِ والحرفُ نَفْسُهُ فيه ؟ وهلاَّ أَجَزْتَ على هذا بناءَ « الرَّجل » ونحوه ممَّا فيه حرفُ التَّعريف لِجَوازِ تضمُّنِهِ له ، مع ظهوره فيه ، ووُجُودِهِ معه ،كما جاز تضمُّنُهُ له في قولنا: « الآنَ » ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك في الرَّجُلِ والفَرَس ونحوِهِ غيرُ جائزٍ ؛ لكونهما على الوصف الموجِبِ للإعراب، المانِعِ للبناء . والبناءُ في « الآنَ » لتضمُّنِهِ معنى الحرف، والدَّليلُ على ذلك تعرُّفُ « الآنَ » بغيرِ الألف واللاَّمِ ، فلمَّا كان التَّعريفُ يكونُ بحرفٍ ، وتضمَّنَ « الآنَ » معنى الحرفِ المعرِّفِ له ، وجَبَ بناؤُهُ[2].

والدَّليلُ على تعرُّفِ « الآنَ » بغير ما ظَهَرَ فيه من الحرفَين: أنَّ ما فيه الألفُ واللاَّمُ ممَّا يتعرَّفُ به ، يلزَمُ أن يكونَ قبل دخولهما عليه نكرةً كرَجُلٍ والرَّجُلِ ، وليس « الآن » كذلك. ألا ترى أنَّه ليس « آنَ » منكُوراً فيَكْتَسِبَ التَّعريفَ بالحرف كالرَّجُل .

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) وصف ابنُ الشجري في أماليه ٥٩٧/٢ قول الفارسي هذا في بناء (الآن) بأنه أبعدُ الأقوال .

فإن قلتَ : فما يُنكرُ أنْ يكونَ تعريفُ « الآن » كتعريف الجنس ، وإن لم يكن له واحدٌ ، كالرَّجُلِ والفَرَسِ ، و﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[1] ؟

قيلَ : إنَّ ما كان مُعرَّفاً تعريفَ الجنس ليس يَعْرَى من أن يكون له واحدٌ يَعتَقِبُ عليه التَّعريفُ والتَّنكيرُ كرَجُلٍ والرَّجُل ، وإنسانٍ والإنسان ، فهذا هكذا مَجراه ، ثُمَّ تَقصِدُ بالاسم الجنسَ ، وليس كذلك « الآن » ؛ ألا تراه لا يُستَعْمَلُ مَنْكُوراً ، ومع ذلك فلا يصحُّ / في المعنى أن يُرَادَ بـ « الآنَ » تَعريفُ الجنس ، كما [٣٩/أ] جاز أن يُرادَ بالإنسان والرَّجل ونحوِ ذلك ؛ لأنَّه لا يخلو من أحد أمرَين : إمَّا أنْ يكونَ يُرَادُ به جميعُ الزَّمان ، أو يُرَادُ به الأوقاتُ الحاضرةُ أو الآتيةُ ، وبيِّنٌ أنَّهُ ليس يُرَادُ به جميعُ الأوقات ماضِيهَا وآتِيهَا ، ولا يُرَادُ به أيضاً الأوقاتُ المستقْبَلَةُ منها ، إنَّما يُرَادُ به ما في الوقت [الحاضر][2]، وما هو أقلُّ القليل ، فهو تعريفٌ لذلك ، ثمَّ قد تَتَّسِعُ العربُ فتقولُ : أنا أنظُرُ الآنَ في العِلْمِ ، وأنا الآنَ أَصِلُ مَنْ قَطَعَني ، وليس يُرادُ به أنَّه في ذلك الوقت اليسير يَفعَلُ ، ولكن غَرَضُهُ أنَّهُ في وقته ذلك ، وما أتَى بَعْدُ وتَطَاوَلَ يَفْعَلُ هذا الضَّرْبَ من الفعل ، وهذا كقولهم : أنا اليومَ خَارِجٌ، يُرِيدُ الذي هو عَقِيبُ اللَّيلةِ، ثمَّ قالوا: أنا اليومَ شيخٌ، وأنا اليومَ متماسِكٌ، فـ « اليوم » أصلُهُ لِمَا هو عقيبُ اللَّيلةِ ، ثم يُتَّسَعُ فيُستَعْمَلُ لغير ذلك من الزَّمان . حدَّثني أبوبكرٍ عن أبي العبَّاسِ عن أبي عَمْرو[3] أنَّه أنشَدَ[4]:

---

(١) سورة العصر : آية : ٢ .

(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .

(٣) في النسختين : « أبي عمر » ، والتصحيح من الخزانة : « أبو عمرو » .

(٤) أنشده البغدادي رحمه الله نقلاً عن أبي علي في « التذكرة » . انظر الخزانة ٤/٤٧ ، ٦/٤٤١ . قال : « فقال : يوماً في ليالٍ ، أراد المدة دون المعاقب الليل » .

يَا حَبَّذَا الْعَرَصَاتُ يَوْ   ماً في لَيَالٍ مُقْمِرَاتِ

فكذلك « الآنَ » ، أصلُه للوقت الحاضِرِ ، ثمَّ قد يُتَّسَعُ فيه بَعْدُ .

[الكلام عن الألف واللام في (الذي)]

فإن قلتَ : فهل تجدُ الألفَ واللاَّمَ في اسمٍ غيرِ هذا ، والاسمُ الذي هما فيه غيرُ متعَرِّفٍ بهما ،كما قيل في « الآن » : إنَّ المعرِّفَ له غيرُ الألف واللاَّم الموجودَين فيه ؟

فالجوابُ : أنَّ قولَهُم « الذي » فيه الألفُ واللاَّمُ وليس تعريفُ الاسم بهما إنَّما تعريفُهُ بغيرهما ، والدَّليلُ على ذلك تعرُّفُ سائر الموصولات سوى « الذي » ولا ألِفَ ولاماً فيها ، وتعرُّفُها لا يخلو من أحد أمرَين : إمَّا أنْ يكونَ تعرُّفُهَا بالألف واللاَّم ، أو بكونها موصولةً مخصوصةً ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ باللاَّم ؛ لأنَّهُ لو كان بها دون ما ذَكَرْنَا لَوَجَبَ أن تكونَ سائرُ الموصولات المتعرِّيَةِ منها غيرَ متعرِّفةٍ ، وليس الأمرُ كذلك ؛ لأنَّهَا متعَرِّفَةٌ وإنْ كانت من اللاَّم خاليةً ، فإذا كانت متعرِّفَةً و لم يَخْلُ تعريفُهَا من أن يكون بأحدِ أمرَين، وبطَلَ أن يكونَ بواحدٍ منهما، ثبت أنَّهُ بالآخرِ ، فقد وُجِدَت الألفُ واللاَّمُ في هذا الاسم لغير هذا التَّعريف[1] .

(**فإن قالَ** : ما يُنكِرُ أنْ تكونَ الألفُ واللاَّمُ في « الذي » للتَّعريف[2]) عند سيبويه لقوله[3]: « لو سَمَّيْتَ رَجُلاً (الذي رأيتُهُ) لم يجز نِدَاؤُهُ ،كما أنَّكَ

---

(١) في (ص) : « في هذا الاسم أيضاً التعرف » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٣) الكتاب ٣/٣٣٣ .

لوسَمَّيْتَ بالرَّجُلِ والرَّجُلان ، لم يجز نِدَاؤُهُ » . **قال** : « ولو سَمّيتَهُ (الرَّجُلُ منطلِقٌ) جاز نداؤُهُ » . فلمَّا كان (الرَّجُلُ منطلِقٌ) إذا كان اسماً لشيء تعريفُهُ بغير اللاّمِ أجاز نداءَهُ وفيه الألفُ واللاّمُ ، ولَمَّا كان « الذي » تعريفُهُ باللاّم كتعريف الرَّجل مُنِعَ نداؤُهُ ، فإمَّا أن تقولَ: إنَّ تعريفَه باللاّم فتترُكَ قولَكَ ، وإمَّا أن تُجيزَ نِداءَه وفيه الألفُ واللاّمُ إذا كان غيرَ متعرِّفٍ بها ،كما جاز نداءُ مَن سَمَّيتَهُ بـ (الرَّجُلُ منطَلِقٌ) ونحوِهِ وفيه اللاّمُ ، فتخالفُ قولَ سيبويه .

فالجوابُ : أنَّ ما قلناه في « الذي » من أنَّ تَعَرُّفَهُ بغير اللاّم على الحقيقة كما قلنا ؛ للدَّليل الذي قدَّمْنَا ، فأمَّا امتناعُ ندائه إذا سُمِّيَ به ، فالقولُ فيه ما قال سيبويهِ[1]. وإنّما امتنَعَ نِداؤُهُ وإن كان تعريفُهُ بغير اللاّم على الحقيقة لمضارَعَتِهِ ما كان تعريفُهُ باللاّم، وذلك أنَّه يُوصَفُ به المبهَمَةُ وغيرُها ممَّا يُوصَفُ بالألف واللاّم نحو : مررْتُ بهذا الَّذي في الدَّار ، ورأَيْتُ زيداً الَّذي ضرَبْتَهُ ، فلمَّا أُجْرِيَ هذا مُجْرَى ما كان متعرِّفاً باللاّم ، جعَلَهُ سيبويهِ في النّداء أيضاً بمنزلتِهِ ، فمَنَعَ مِن ندائِهِ ،كما مَنَعَ من نِداء « الرَّجل » ونحوِه .

وإنّما حَسُنَ الوصفُ به من بين سائر أخَوَاتِهِ لِمَكَانِ حرفِ التَّعريف فيه، وأنَّهُ وإن كان لم يُحدِثْ تعريفاً، / فهو على لفظِ المُحدِثِ للتَّعريف ، فأُجْرِيَ في هذه الأشياء مُجراه . وأيضاً فإنّهُ قد يقوم مَقَامَ الألفِ واللاّم في أسماء الفاعِلِين، والألِفُ واللاّمُ تقومُ مَقَامَهُ ؛ ألا ترى أنَّ « الضَّارِبُ زَيداً » مَجْرَاه عندهم كمَجْرَى « الذي ضَرَبَ زيداً » في الوصف به ، فلمَّا قام مَقَامَ ما يكون للتَّعريف [٣٩/ب]

(١) الكتاب ٣/٣٣٣ ، قال : « لو سَمّيْتَ رَجُلاً (الذي رأيتَهُ) لم يجز نِدَاؤُهُ » .

في هذه الأشياء وكَثُرَ ، أُجْرِيَ مُجْرَاه في الوصف به ، ولم يُوصَف بسائر أخَوَاتِـهِ؛ لأنَّهُ ليس فيهنَّ ما فيه ، ومَنَعَ سيبويهِ من ندائِهِ إذا سُمِّيَ به لهذه المشابَهَةِ التي بينها (وبين ما هو للتّعريف)[1]، لا لأنّـهُ عنـده للتّعريـف ، ومِن مذهَبِـهِ أنّهُـم يُجْـرُونَ حُكْمَ أحَدِ المتشابهَين على الآخَرِ للمشابَهَة ،كما ذهب إليـه في إعـراب المضـارع من الأفعال لأنّهُ أُعْرِبَ لِمُضَارَعَتِهِ الأسماءَ[2]، بعد أنْ كـان حُكْمُـهُ البنـاءَ ، ونحـو ذلك .

ويدلُّ على المشابَهَة بين الألفِ واللاّم و « الذي » إقامَتُهُم لهما مُقَامَ « الذي » وذلك في :

... ... اليُجَدَّعُ [3]

ونحوِهِ في الأبيات التي أنشَدَها أبو زَيدٍ[4] والمفضَّلُ .

وذهب أبو العبَّاس[5] إلى أنَّ ذلك إنَّما دخل للمشابَهَة بين « الذي » واللاّم ، فكما جاز دخُولُ « الذي » ،كذلك جاز دُخُولُ اللاّم على الفعل للتّشبيه ، قـال : « وقد أجْـرَى البغداذيُّـونَ المبتـدأ والخـبرَ في هـذا مُجْرَى الفعـل ، فـأدخلوا الـلامَ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) انظر الكتاب ١/١٣ - ١٤ ، ٣/٩ .

(٣) سبق ذكره في صفحة : ١٩٣ .

(٤) النوادر : ٢٧٥ . وانظر نحوه من الأبيات في شرح أبيات المغني ١/٢٩٢ - ٢٩٣ ، والخزانة ١/٣٢ - ٣٣ .

(٥) جاء في النوادر : ٢٧٨: « قال أبو الحسن: رواه لنا أبو العباس: فيستخرج اليربوع من نافقائه ، ومن جحره ، والشيحة المتقصع ، قال: هكذا رواه لنا أبو زيد، قال: ذو الشيحة، وكذلك روى : « صوت الحمار اليجدع » ، والرواية الجيدة عنده: المتقصع والمجدع ، وقال: لا يجوز إدخال الألف واللام على الأفعال ، فإن أريد بها الذي كان أفسد في العربية ، وكان لا يلتفت إلى شيء من هذه الروايات التي تشذ عن الاجماع والمقاييس » .

عليهما كما يُدخِلُونَ « الذي » عليهما ، وأنشَدَ عنهم في ذلك بيتاً وأَحْسَبُهُ تابَعَهُم على ذلك . ولم نَذْكُرْ هذا على جهة الاستدلال به ؛ لأنَّ الاستدلالَ بنحو هذا من الشَّواذِّ ليس بسائغٍ ، ولكن ذَكَرْناه لمشابَهةِ كلٍّ واحدٍ من هَذَين الشَّيئَين عندنا لِلاَّم[1] من حيث ذَكَرْنَا ، ولِنُرِيَ أيضاً أنَّ العرَبَ وجَدُوا هذه المشابَهَةَ كما وَجَدْنَاها ، والذي سوَّغَ عنده هذا المسْتَشْنَعَ هو وُجُودُهُ للمشابهة بينهما ، وهم يُجْرُونَ حُكْمَ أحد المتشابِهَين على الآخَرِ ، وإن كان منه ما هو أَبْعَدُ ، ومنه ما هو أَقْرَبُ .

ويدلُّ أيضاً على أنَّ التَّعريف في « الذي » بما ذَكَرْنَاه لا باللاَّم أنَّ كثيراً من العرب يَسْتَعْمِلُ موضِعَ « الذي » ذو ، وهو عندهم معرِفَةٌ ، كما كان « الذي » معرفةً ، ولا لامَ تعريفٍ فيه ، ويَصِفُون به كما يَصِفُون بـ « الذي » ، وكأنَّ « الذي » عندي أَحْسَنُ إذا وُصِفَ به ؛ لمكان حرفِ التَّعريف فيه وإن كان زائداً ، وكونِهِ بذلك على لفظ الصِّفات . أنشَدَ أبو زَيدٍ لقَيسِ بن جِرْوَةَ (جَاهليٌّ)[2] :

فَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ
لأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُوْ أَنَا عَارِقُهْ[3]

فإن قال قائلٌ : في ما ذَكَرْنَا من زيادة اللاَّم في « الذي » وذَهَبْنَا إليه ، أرأيتَ

---

(١) في (ش) : « الآخر » .

(٢) هو قيس بن جروة الطائي ، شاعرٌ جاهليٌّ ، كان من ذوي الحجا والرأي ، وقد هجا عمرو بن هند لغارة له على طَيئ ، فغزا عمرو طيئاً . انظر أخباره في: معجم الشعراء ٢٠٣ ، والخزانة ٤٣٨/٧ وما بعدها ، وشعر طيئ في الجاهلية والإسلام ٤١٢/٢ .

(٣) النوادر : ٢٦٦ . وفيه هو له أو لعمرو بن مِلْقَط .
والبيت من الطويل يخاطب فيه عمرو بن هند . انظر : الحماسة ٣٦٥/٢ ، وسر الصناعة ٣٩٧/١ ، وشرح المفصل ١٤٨/٣ ، وشعر طيئ : ٤١٨/٢ . وبهذا البيت سُمِّيَ قيس بن جِروة عارقاً . ولأنتحين : لأقصدن .

حرفاً زائداً لا يجوزُ إسقاطُهُ[١]. أَوَلاَ ترَى أنَّ الباءَ في « بحسبِكَ زَيدٌ » ونحوِهِ من الحروف الزَّوائد يجوزُ إسقاطُها ، (فلو كان في « الذي » وما ذكرتَ أيضاً زائداً لجاز إسقاطُهُ)[٢] .

قيلَ له : ليس ذلك بلازم في كلِّ حرفٍ زائدٍ . ألا ترى أنَّهم يقولون: « آثِراً ما » ، فلا يُسقِطُونَ هذا الزَّائدَ ، بل يَلزَمُونَه كما يَلزَمُونَ غيرَه من الزَّوائد ، فرُبَّ زائدٍ لازمٌ حتَّى يكونَ بمنزلة ما هو من نفس الحرف[٣]، ومثلُ ذلك « مِن » في : ﴿ كَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾[٤]، و « ما » في « سِيَّمَا » عند الأكثر ، في ما حكاه سيبويهِ من قوله[٥]، فليس لزومُ هذا الحرفِ وامتناعُ حذفِهِ مِمَّا يَمنَعُ من الحكم بزيادتها .

وزعم أبو العبَّاس في « الغَلَط » أنَّ نداءَ « الذي » إذا سُمِّيَ به جائزٌ عنده من طريقٍ آخرَ غيرِ ما ذكرْناه في سؤالنا ؛ فقال[٦] : « قال (يعني سيبويه) : إذا سَمَّيتَ رجلاً (الذي رأيتَهُ) لم تُغيِّرْهُ ، ولم يجز أنْ تنادِيَهُ . قال : وهذا خطأٌ من قِبَلِ أنَّهُ لو كان كذلك لخَرَجَ مِن حدِّ الأسماء ؛ لأنَّ الاسمَ وَقَعَ لِيُقْصَدَ به صاحبُهُ، وقد صار اسماً فخَرَجَ من أن تقولَ فيه : يا أيُّها ، ولكن تقولُ : يا الَّذي رأيتَهُ ، كما تقولُ : يا ألله اغفِرْ لي » .

قال أبو عليٍّ : هذا الذي ذكَره لا يَلزَمُ أن يُنادِيَ « الذي » من أجله ، وليس

---

(١) في (ش) : « حرفاً زائداً لازماً لا يجوز إسقاطه » .
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .
(٣) انظر كلام سيبويه عن الموضوع في الكتاب ١٧١/٢ .
(٤) سورة الحج : آية : ٤٥ ، ٤٨ ، وسورة محمد :١٣ ، والطلاق : ٨ .
(٥) أي الخليل ، ونصه : « وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب : ولاسيما زيدٌ ، فزعم أنه مثل قولك : ولا مثل زيد ، و(ما) لغو ... » .
(٦) نقله ابن ولاد في الانتصار : ٢٠٨ .

حدُّ الأسماء وحُكْمُها أن يجوزَ نداؤها، / ولا ذاك من شرائطِها ؛ ألا ترى أنَّ كـلَّ [٤٠/أ] ما فيه الألفُ واللاّمُ أسماءٌ ، ولا يجوزُ نداءُ شيءٍ منها .

فإن قيل : إنَّ تلك يُتوصَّلُ إلى ندائها بـ « أيٍّ » ، ولا يجوزُ التّوصُّلُ إلى نـداء « الذي » إذا سَمَّيتَ به بـ « أيٍّ » ؛ لاختصاصه .

قيل : يُتوصَّلُ إلى ندائه بشيءٍ آخرَ غير « أيٍّ » ،كما أنَّ ما فيه الألفُ واللاّمُ لَمَّا لم يَجُزْ نداؤُهُ تُوُصِّلَ إليه بـ « أيٍّ » نحـو : يـا أيُّهَـا الرَّجُـلُ ، فكمـا أنَّ « الرَّجل » ونحوَه لَمَّا لم يَجُزْ نداؤُهُ تُوُصِّلَ إليه بما جَوَّزَ نـداءَه ، كذلـك يُتَوَصَّـلُ إلى نداء « الذي » إذا سُمِّيَ به بشيءٍ آخرَ غير « أيٍّ » ، وغير أنْ يَلِيَ حـرفُ التّعريـف حرفَ النّداء ؛ وذلك بأن يُجعَلَ في صلةِ اسمٍ يجوزُ نداؤُهُ .

وأَظُنُّ أنَّ أبا العبَّاسِ لم يقطَعْ بهذا الذي قالَه في كتابه المترجَم بـ « الغَلَـط » ؛ لأنَّ بعضَ مَن أخذَ عنه حَكَى عنه في هذه المسألة أنّه قال: « يجبُ أن يُنظَرَ فيه » ، بل لا أشُـكُّ ؛ لأنّي قرأتُ على أبـي بكـرِ بـنِ السَّـرَّاج في كتـابِ أبـي العبَّـاس المترجَم بـ « **المسائل المشروحة من كتاب سيبويه** » ما يخالفُ هذا ، **وهذا لفظُ ما قال** :

« فأمَّا قولُ سـيبويهِ : إنَّـهُ إنْ سَـمَّى رَجُلاً (الرَّجُلُ منطلِقٌ) ناداه فقـال : يا الرَّجُلُ منطَلِقٌ ، فهو كما قال ؛ لأنَّ هذا ابتداءٌ وخبرٌ سَمَّى بهما رَجُلاً ، ليـس أحدُهما الاسمَ دون الآخـرِ ، والألـفُ والـلاَّمُ بهمـا ثَـمَّ للاسـم كلِّـهِ[1]، وليسَتَا لـ(الرَّجل) دون (منطَلِقٌ) » .

---

(١) في (ش): « ثَمَّ للاسم مع الكلام كله » .

فأمَّا تشبيهُ أبي العبَّاس الألفَ واللاَّمَ في « الذي » بقولهم : « يا أللهُ اغفرْ لي » فيما قاله في « الغلط »[(١)]، و لم يحتجَّ به ، فَلَعَمْرِي إنَّ الألفَ واللاَّمَ في « الذي » غيرُ مفارِقٍ ، كما أنَّها في اسم « الله » غيرُ مفارِقٍ ، إلاَّ أنَّ « الذي » ينفصِلُ من هذا بأنَّهُ جَرَى صفةً كـ(الطَّويل) ونحوِه ، فشابَهَهُ لذلك ، فيمتنعُ نداؤُهُ وفيه الألفُ واللاَّمُ ، كما يمتنعُ نداءُ الصِّفاتِ وفيها اللاَّمُ . ولا يجبُ القياس على هذا الاسم ؛ لأنَّهُ نادِرٌ عن طريق ما عليه كثرةُ الأسماءِ وجمهَرَتُها ، ولذلك جاز فيه ، كما جاز فيه قطعُ الألفِ[(٢)] و لم يجُزْ في غيره .

فإنْ قاسَ هذا فيه قائسٌ فَلْيَقِسْ عليه أيضاً قَطْعَ الألف منه مع حرف النِّداء ، كقطعه من هذا الاسم ، فالقياسُ على هذا غيرُ مستقيمٍ . فأمَّا ما قرأناه على أبي بكرٍ[(٣)] عن أبي العبَّاس[(٤)] من قول القائل[(٥)]:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي

فللضَّرورة والتَّشبيه بالاسم من أجل اللُّزوم ، وهذا في الضَّرورة من باب (ضَنِنُوا)[(٦)]، بل هو أقبَحُ ، فإذا لم يجز هذا في الكلام ، لم يجُزْ ما ذَكَرَهُ في « الذي »

---

(١) انظر الانتصار : ٢٠٨ .

(٢) قوله « قطع الألف » ساقط من (ص) .

(٣) الأصول ٤٦٣/٣ .

(٤) المقتضب ٢٤١/٤ .

(٥) من الوافر ، وانظر الشاهد في : الكتاب ١٩٧/٢ ، واللامات للزجاجي : ٥٣ ، والإنصاف ٣٣٦/١، وضرائر الشعر : ١٦٩ ، والخزانة ٢٩٣/٢ .

(٦) من قول الشاعر :

مَهلاً أعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقي ... إنِّي أجُودُ لأقْوَامٍ وَإنْ ضَنِنُوا

انظر : الكتاب ١١/١ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ٦٣ ، والضرائر لابن عصفور : ٢٠ .

في الكلام من ندائه اسمَ رجُلٍ وفيه اللاّمُ .

فأمّا قولُهم : « مررْتُ بالرَّجُلِ مثلِكَ » ، فقد اختلَفَ الخليلُ وسيبويهِ والأخفشُ فيه ، ونحن نَذْكُرُ ذلك :

قال سيبويه[1]: « مِنَ الصِّفة قولُكَ : ما يَحْسُنُ بالرَّجُلِ مثلِكَ أنْ يَفْعَلَ ذاكَ، وما يَحْسُنُ بالرَّجُلِ خيرٍ منكَ أن يَفْعَلَ ذاكَ ، وزعَمَ الخليلُ أنَّهُ إنّما جُرَّ هذا على نيَّةِ الألف واللامِ ، ولكنَّهُ موضِعٌ لا يَدخُلُهُ الألفُ واللاّمُ ،كما كان « الجَمَّاءَ الغَفيرَ » منصوباً على نيَّةِ إلغاء الألفِ واللاّمِ نحو: طُرّاً وقَاطِبَةً، والمصادرُ التي تُشبِهُهَا ، وزعَمَ (يعني الخليلَ) أنّه لا يجوزُ [في] : « ما يَحْسُنُ بالرَّجُلِ شَبِيهٍ بكَ » الجرُّ ؛ لأنّكَ تَقْدِرُ على الألفِ واللاّمِ فيه » .

وقال أبو الحسنِ عَكْسَ هذه المسألة ؛ وهو أنّه زَعَمَ أنَّ الألفَ واللاّمَ في (الرَّجُل) في قولهم: ما يَحْسُنُ بالرَّجُلِ مثلِكَ » زائدةٌ . قال: ومثلُهُ قولُهم: « الجَمَّاءَ الغَفِيرَ » ، وقالوا : « الخمسَةَ العَشَرَ دِرْهَماً[2]» فهذا لا يكونُ إلاّ زائداً[3].

قال أبو عليٍّ : وكِلاَ الأمرَين مَذْهَبٌ ؛ وذلك أنَّ هذه الصِّفَةَ لا يكونُ هذا

---

(١) الكتاب ١٣/٢ . وانظر الحجة لأبي علي ١٥٤/١ .

(٢) انظر المقتضب ١٧٣/٢ ، والتكملة : ٢٦٢ عن أبي عمر عن أبي الحسن ، وسر الصناعة ٣٦٥/١ . قال المبرد : « وهذا كله خطأ فاحش ، وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية ، لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيراً » .

(٣) قال أبو سعيد السيرافي : « ومن النحويين من قال: إن الألف واللام فيها وفي الأوبر في قول الشاعر: (ولقد نهيتُكَ عن بنات الأوبر) زائدةٌ ، وهذا غلطٌ ؛ لأنهما لو كانت لا تأثير لدخولهما ، وكانتا في نية الطرح ، لكان الاسم الذي يدخلان عليه باقياً على لفظه من التنوين ومنع الصرف ... » شرح الكتاب ١٦٠/٢ (مخطوط) .

موصُوفُها، ولا هذا الموصوفُ هذه صفتُهُ ، فقَدَّرَ كُلٌّ فريقٍ تقديراً ، وتأوَّلَ تأويلاً يصحُّ الكلامُ عليه . ألا ترى أنَّكَ إذا قدَّرْتَ زيادةَ الألفِ واللاّمِ في « الرَّجُلِ » ، صَلُحَ أن يكونَ « مثلِكَ » صفةً له، وكذلك/ إذا قدَّرْتَ الألفَ واللاّمَ في « مثلِكَ » و « خيرٍ منكَ » ، ولم تقدِّرْ زيادتَهَا في « الرَّجُل » صَلُحَ أن يكونَ على هذا موصوفَ هذه الصِّفةِ ، إلاّ أنَّ تقديرَ أبي الحسن ومذهَبَه عندي أقوى ، وذلك أنَّكَ على مذهبه تُقدِّرُ زيادةَ حرفٍ ملفوظٍ به ، وعلى المذهب الآخرِ تَنْوِي حرفاً غيرَ ملفوظٍ ، وزيادةُ الحروف المظهَرةِ أكثرُ من النيَّةِ بالحروف المضمَرَة ، وإن كان قد جاء منه شيءٌ نحو ما حكاه سيبويهِ في القَسَم[1]، وهذا مذهبٌ أضعَفُ منه ؛ لأنَّ الجرَّ يدلُّ على الجارِّ . [٤٠/ب]

فإن قلتَ : فما امتناعُ[2] هذا الصِّفةِ أن يكون هذا موصوفُهَا في الدَّلالة كانجرار الاسم في دلالته على ما هو مجرورٌ ؟

فالجوابُ : أنَّ الدَّلالةَ اللَّفظيَّةَ أبلَغُ وأقوى من الدَّلالة المعنويَّةِ ؛ لأنَّ الدَّلالةَ اللَّفظيَّةَ محسوسةٌ ، والمعنويَّةَ مستَنْبَطَةٌ ، وقد يَعتَرِضُ من الشَّبَهِ على المستَنْبَطِ ما لا يَعتَرِضُ على المحسوس . ألا ترى أنَّكَ قد تتَوَهَّمُ في غير هذا الصِّفةَ ، وهو البدَلُ ، (وليس يعرضُ ذلك في قول أبي الحسن .

وشيءٌ آخَرُ يقوِّي مذهبَ)[3] أبي الحسن وهو أنه لو ظَهَرَت اللاّمُ لم يجُز

---

(١) انظر الكتاب ٤٩٦/٣ وما بعدها .

(٢) في (ص) : « فامتناع » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ش) ، وجاءت العبارة فيها كالتالي : « وهو البدل ، يعرض ذلك في تقدير أبي الحسن .. » .

دخولُها على « مثلِكَ » ، فما لا يجوزُ مظهَراً فهو من الجواز مُضمَراً أَبْعَدُ .

فإن قلتَ : تبطُلُ الإضافةُ إذا دخَلَ التّعريفُ .

فذلك فاسدٌ بعيدٌ من الصّواب ، وما يعترضُهُ النّاسُ في الصِّفات من التّخصيصِ . ألا ترى أنّكَ لو قلتَ: « بالرَّجُلِ المِثْلِ » لَقَبُحَ ؛ لأنّه لا يخلو من أنْ يكونَ مِثْلاً لشيءٍ . فقولُ أبي الحسن في هذا أقوى عندي ، وهو الحكمُ بزيادة اللاّم في « الرَّجُل » .

فإن قلتَ : أفَيَجُوزُ أن يكونَ « مثلِكَ » مُراداً به التّعريفُ ، فيكونُ صفةً للمعرفة الذي هو « الرَّجُل » ؛ إذ هو معرِفَةٌ بلا نيَّةِ الألف واللاّم ؟

فذلك قولٌ ليس في القسمة جوازُهُ ؛ لأنَّ الاسمَ الذي فيه الألفُ واللاّمُ ، لا يُوصَفُ بالمضاف إلى المضمَرِ .

قال أبو عليٍّ : وسألتُ أبا بكر بن السَّرَّاجِ يوماً عن حذف[1] الحروفِ فقال : الحروفُ في الجملة لا يَحسُنُ إضمارُها ؛ لأنَّ الحروفَ إنّما هي للاختصار، إذا قلتَ: أزَيدٌ عندَكَ؟ فهذه الألفُ نابَتْ عن قولك : أستَفْهِمُكَ ، وإذا قلتَ : ما زَيدٌ في الدَّارِ، فقد نابت عن قولك : أنْفِي كونَه فيها .

قال : فإن ذَهَبْتَ تحذِفُ هذا كنْتَ تَختَصِرُ المختَصَرَ ، وكان إجحافاً .

وممَّا يقوِّي زيادةَ الألف واللام فيما ذَكَرْتُ لك أنَّ أبا بكر بنَ السَّرَّاج أخبرني عن أبي العبَّاس عن أبي عثمانَ قال : سألتُ الأصمعيَّ عن قول القائل[2]:

---

(١) في (ص) : « عن حدِّ الحروف » .

(٢) من الكامل ، وهو بغير نسبة في : مجالس ثعلب ٢/٥٥٦ ، والمقتضب ٤/٤٨ ، والمسائل الحلبيات :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً　　　　وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَـرِ

لِمَ أَدْخَلَ الألفَ واللاَّمَ ؟

قال : أَدْخَلَهَا زيادةً للضَّرورة[١]، كقول الآخر[٢]:

بَـاعَـدَ أُمَّ الْـعَـمْرِو مِنْ أَسِـيْـرِهَا

ورَوَيْنَا عن أحمدَ بنِ يحيى عن ابن الأعرابي[٣]:

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْـرِو كَانَتْ صَاحِبِي

مَكَانَ مَـنْ أَنْشَـا عَلَى الرَّكَائِبِ

فكما أنَّ اللاَّمَ في « الذي » ، وفي هذه الحكاية ، وفي قولهم: « الخمسَةَ العَشْرَ درهماً » زائدةٌ ، فكذلك هي في « الآن » زائدةٌ . فلا تَسْتَوْحِشَنْ مِنْ قولنـا فيهـا ؛ فقد قال بزيادتها سيبويه والخليل في قوله[٤]: « كمـا كـان الجمَّـاءَ الغَفِيرَ منصوبـاً

= ٢٨٨ ، والمنصف ١٣٤/٣ ، وسر الصناعة ٣٦٥/١ ، والخصائص ٥٨/٣ ، والمحتسب ٢٢٤/٢ ، والتمام : ٢٥٥، وشرح أبيات المغني ٣١٠/١ . وجنيتك: جنيتُ لك، والعساقل : الكبار الجياد البيض من الكمأة ، مفردها عُسقول ، وبنات أوبر: كمأة لها زغب صغار رديئة الطعم .

(١) انظر المنصف ١٣٤/٣ ، وسر الصناعة ٣٦٦/١ .

(٢) رجز لأبي النجم العجلي في ديوانه : ١١٠ ، وبعده:

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُوْرِهَا

وانظر: المقتضب ٤٩/٤ ، والمسائل الحلبيات : ٢٨٨ ، والمنصف ١٣٤/٣ ، وسر الصناعة ٣٦٦/١، وأمالي ابن الشجري ٥٨٠/٢ ، وشرح أبيات المغني ٣٠٢/١، وشرح شواهد شرح الشافية: ٥٠٦. والشاهد هنا أن (عمراً) إذا دخله اللام لضرورة الشعر لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين عُمَر.

(٣) من الرجز، وقد أنشد أبو عليٍّ الأولَ منهما في المسائل الحلبيات : ٢٨٨ ، وهما بدون نسبة في : إصلاح المنطق : ٢٦٢ ، وفيه (أم الغَمْر) ، وسر الصناعة ٣٦٦/١ ، والمنصف ١٣٤/٣، والإنصاف ٣١٦/١ ، وشرح المفصل ٤٤/١ . وأنشا: أراد أنشأ أي: ابتدأ السير والركوب. (تهذيب إصلاح المنطق : ٥٧٩) .

(٤) الكتاب ١٣/٢ .

على نيَّةِ إلقاءِ الألف واللاَّم » ، وقال سيبويه أيضاً في قولهم: « مررْتُ بهم الجمَّاءَ الغفيرَ »[1]: « زَعَمَ الخليلُ أنَّهم أدخلُوا الألفَ واللامَ على هذه الحروف ، وتكلَّموا به على نيَّةِ ما لم تَدْخُلْهُ الألفُ واللاَّمُ » . وقال به أبو الحسن والأصمعيُّ فيما رَوَيناه عنه ، وقبلَه أبو عثمانَ وأبو العبَّاسِ وأبو بكرٍ ، فلم يدفعوه .

وبعدُ : فإنَّ حرفَ / التَّعريف حرفٌ كسائر الحروف التي تَلزَمُ معنًى ، ثمَّ تُزادُ في موضعٍ آخَرَ مُعَرًّى من ذلك المعنى ،كما ذَكَرْنا في باقي الحروف وغيرِها، وكما جاءت « ما » و « لا » زائدتَين ، ولكلٍّ واحدٍ منهما معنًى يَلزَمُهُ إذا لم يُزَد ، فكذلك حرفُ التَّعريف ، فاعرِف ذلك إن شاء الله . [٤١/أ]

* * *

وهذه مسألةٌ :

تتَّصلُ بهذا الفنِّ الذي ذَكَرْنَاه وهي من غرضِ كتابنا هذا .

قال أبو إسحاقَ[2] في قوله ﷻ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧] فيمَن قدَّرَه صفةً لـ« الذين » :

« إنَّما وقع ههنا صفةً لـ« الذين » ؛ لأنَّ « الذينَ » ههنا ليس بمقصود قصدُهُم، فهو بمنزلة قولكَ : إنِّي لأَمُرُّ بالرَّجُلِ مِثْلِكَ فأُكْرِمُهُ » .

---

(١) الكتاب ١/٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٥٣ .

قال أبو عليٍّ :

« الذين » ليس هو مثل قولهم : « ما يَحْسُنُ بالرَّجُلِ مثلِكَ » ؛ لأنَّ اللاَّمَ في « الرَّجل » زائدةٌ بالدَّلالة التي قدَّمْنا ذِكْرَها .

فإن قال قائلٌ : فما أنكَرْتَ إذا كانت الألفُ واللاَّمُ عندك في « الذي » زائدةً، كما أنَّها في « الرَّجُل » في هذه الحكاية زائدةٌ، أن يَحسُنَ وصفُهُ بـ « غير » ، وإنَّما هو صفةٌ للنَّكرة ، كما حَسُنَ وصفُ « الرَّجل » عندكَ بما هو وصفٌ للنَّكرة .

فالجوابُ : أنَّهُما وإن اجتمَعَا في أنَّ اللاَّمَ فيهما زائدةٌ ، فلا يجوزُ أن يكونَ « الذي » نكرةً من أجل ذلك ، فيَحسُنُ وصفُهُ بالنَّكرة ؛ لأنَّ المعنى المعرِّفَ لـ « الذي » ليس باللاَّم ، وإنَّما هو كونُهُ موصولاً ، والدَّليلُ على ذلك : تَعَرُّفُ أخواتِ « الذي » ولا لامَ فيهنَّ ، إنَّما تَعَرُّفُهُنَّ بصِلاتِهِنَّ .

فإن قال : ما يُنكِرُ أن تكونَ « الذي » كسائر أخواتها ممَّا يُوصَفُ تارةً ويُوصَلُ تارةً ، وصورةُ الصِّفة قد تكونُ كصورة الصِّلَةِ ، فيكونُ ما اتَّصَلَ بـ « الذي » صفةً له لا صلةً ، كما أنَّ ما أنشَدَه سيبويه من قولِ الفرزدق[1]:

كَمَنْ بَوَادِيْهِ بَعْدَ الْمَحْلِ مَمْطُوْرُ

« مَن » فيه نكرةٌ . وكما أجاز في قوله : ﴿ **هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ** ﴾[2] أن يكونَ هذا بمنزلة : هذا شيءٌ لديَّ عَتِيدٌ ، فيجوزُ على هذا أن تكونَ « غيرُ » صفةً لـ « الذين » ؟

---

(١) من البسيط ، في ديوانه : ٢١٣/١ يمدح يزيد بن عبد الملك ويهجو يزيد بن المهلب ، ومطلع القصيدة :

كَيْفَ بِبَيْتٍ قَرِيْبٍ مِنْكَ مَطْلَبُهُ ... فِي ذَاكَ مِنْكَ كَنَائِي الدَّارِ مَهْجُورُ

(٢) سورة ق : آية : ٢٣ .

قيلَ له : لا يجوزُ ذلك أن يكونَ « الذي » كأخواته في أن يُوصَفَ بالجُمَلِ والنَّكرةِ ، كما وُصِفَ « مَن » و « ما » ؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى خلاف الغرض الذي وُضِعَ له « الذي » ، وذلك أنَّ الغرَضَ منه أن يُتَوَصَّلَ به إلى وصف المعارف بالجُمَلِ ، كما أنَّ الغرَضَ في « أنْ » أنْ يُبيَّنَ به المصدَرُ أفي ما مضى هو أم في ما يأتي ، وكما أنَّ الغرَضَ في الفاء في جواب الشَّرط أنْ يُجازَى بالجُمَلِ المركَّبَةِ من الابتداء والخبر ، وكما أنَّ « ذو » الذي بمعنى صاحب صِيغَ لِيُتَوَصَّلَ به إلى الوصف بالجواهر ، ولذلك لم يُضَفْ إلى المضمَر . والدَّليلُ على أنَّهُم اعترضوا به هذا أنَّهُم وَصَفُوا به ولم يَصِفُوا بهنَّ ، فإذا كان الغرَضُ فيه هذا ، لم يَجُزْ أن يُوصَفَ بالنَّكِرة، كما وُصِفَ أخواتُهُ بها ؛ لأنَّهُ يُؤدِّي إلى إبطال الغرض الموضوع له « الذي » .

فإن قالَ قائلٌ : أفَلَيسَ قد جاء عامّاً ، وأجاز أبو العبَّاس[1] لذلك أن يَلِيَ نِعْمَ وبِئْسَ ؟

قيلَ له : إنَّ مجيئَهُ عامّاً ليس ممَّا يُوجِبُ له تنكيراً ، كما أنَّ مجيءَ « مَن » للعموم و « ما » لا يُوجِبُ لهما أنْ يكونا نكِرَتَين إذا كانا موصولَين ، وكما أنَّ الإنسانَ والرَّجُلَ إذا أردْتَ به اسمَ النَّوع والكثرةَ لا تُدخِلُهُ في التَّنكير .

فإن قال قائلٌ: فما وجهُ صِفَةِ « الذي » بـ « غير » في الآية؛ إذ كان « الذي » معرفةً ، و « غيرُ » ممَّا تُوصَفُ به النَّكرةُ ؟

---

(١) المقتضب ٢/١٤١ .

فالقولُ فيه عندنا : ما كان يقولُهُ فيه أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ السَّرِيِّ ؛ وهو أنَّهُ كان يقول في « غير » : إنَّما كانت نكرةً تُوصَفُ بها النَّكراتُ[1] ـ وإنْ كانت مضافةً إلى المعارف ـ / لإبهامها وبُعْدِهَا من الاختصاص . [٤١/ب]

قال : فمتى ارتفَعَت عنها هذه العلَّةُ فصارت مختصَّةً ، جاز أن تكونَ وصفاً للمعارف .

قال : وقد اختُصَّ في هذا الموضع ، فلذلك جاز أن يكونَ صفةً لـ « الذين » وذلك أنه ليس إلاَّ صنفان : المنعَمُ عليهم ، والمغضوبُ عليهم ، فإذا وُصِفَ بغير الذين ، جاز لهذا الاختصاص، وصارت « غير » معرفَةً .

قال : وكذلك كلُّ موضِعٍ تَختَصُّ فيه « غير » كذلك، وترتفعُ عنه الإشاعةُ، كقولك: افْعَل الاجتماعَ غيرَ الافتراق، وعليك بالحركة غيرِ السُّكون ، فـ« غير » في هذه المواضِعِ صفةٌ للمعرفة لاختصاصها .

قال : وكذلك ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ ﴾ صفةٌ لـ « الذين »[2] لاختصاصه ، وهذا قولٌ بَيِّنٌ .

فهذه مسألةٌ اعترَضَت فذَكَرْنَاهَا ، ثمَّ نَرجِعُ إلى المسألة الأُولى ، فنقولُ في قول أبي إسحاقَ[3] في المسألة الأُولى : « ونِيَ[4] وفيه الألفُ واللاَّمُ ؛ لأنَّهما

(١) لم أقف عليه في الأصول ، وفي الحجة لأبي عليٍّ ١/١٤٣: « قال أبو بكر: والذي عندي أن (غير) في هذا الموضع مع ما أضيف إليه معرفةٌ ، وهذا شيءٌ فيه نظرٌ ... » .

(٢) في (ص) : « لذلك » .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١٥٣ .

(٤) أي : الآنَ .

دَخَلَتَا لعَهْدٍ غيرِ متقدِّمٍ ، إنَّما تقولُ : الغلامُ فَعَلَ لِمَن عَهِدْتَهُ أنتَ ومُخاطَبُكَ ، وهذه الألفُ واللاَّمُ تَنُوبان عن معنى الإشارة ، المعنى: أنتَ إلى هذا الوقت تفعَلُ، فلم تُعْرَبِ (الآنَ) ،كما لم يُعْرَبْ (هذا) » .

قال أبو عليٍّ :

قولُهُ : « بُنِيَ وفيه الألفُ واللامُ لأنَّهُمَا دَخَلَتَا لعَهْدٍ غيرِ متقدِّمٍ[1]» اعتلالٌ فاسِدٌ ، يلزَمُ فيه أن تكونَ الألفُ واللاَّمُ متى دَخَلَتَا لعَهْدٍ غيرِ متقدِّمٍ ، بُنِيَ الاسمُ الذي تدخُلُ عليه ، وذلك بَيِّنُ الفساد ؛ ألا ترى أنَّ الألفَ واللاَّمَ تدخُلُ على أسماءٍ لا تقدُّمَ لعَهْدِهَا ، فلا تُبْنَى تلك الأسماءُ ، وذلك كقولك : يا أيُّهَا الرَّجُلُ ، ويا هذا الرَّجُلُ ، ومرَرْتُ بهذا الرَّجُل ، فالألفُ واللاَّمُ في كلِّ هذه لعهدٍ غير متقدِّمٍ ؛ ألا ترى أنَّكَ لا تريدُ في هذا عهداً كان بينَكَ وبين مُخَاطَبِكَ ، ولا بين غيرِهِ .

فالتَّعريفُ بالألف واللاَّم على ضَرْبَين : تعريفٌ معه عَهْدٌ ، وتعريفٌ لا عهدَ معه نحو ما مثَّلْنَا ، فالتَّعريفُ بالألف واللاَّمِ (لغير عهد)[2] أعَمُّ من العهد ؛ إذ كان كلُّ معهودٍ فيهما مُعرَّفاً بهما ، وليس كلُّ معرَّفٍ بهما معهوداً فيهما ، فقولُهُ: « بُنِيَ وفيه الألفُ واللاَّمُ لأنَّهُمَا دَخَلَتَا لعَهْدٍ غيرِ متقدِّمٍ » فاسِدٌ لِما أريتُكَ.

وأمَّا قولُهُ : « لأنَّ الألفَ واللاَّمَ تَنُوبَان عن معنى الإشارة ... » إلى آخرِ الفصل، فلا تخلو الألفُ واللاَّمُ من أنْ تكونَ زائدةً ، أو تكونَ غيرَ زائدةٍ ، أو

---

(١) في (ش) أعاد قول أبي إسحاق بأكمله .

(٢) ساقط من (ش) . وجاءت العبارة في (ص): « فالتعريف بالألف واللام على ضربين لغير عهد ... »

تكونَ نائبةً عن الإشارة ، كما قاله .

فلا يجوزُ أن تكونَ غيرَ زائدةٍ ؛ لأنَّهَا إذا كانت غيرَ زائدةٍ لم تخلُ من أحد أمرَين : إمَّا أن تكونَ تعريفاً معه عَهْدٌ ، أو تعريفاً لا عَهْدَ معه ، ولا يجوزُ أنْ تكون على واحدٍ من هذَين الوجهَين ؛ إذ لو كان على واحدٍ منهما لأُعرِبَ وما بُنِيَ ؛ ألا ترى أنَّ الاسم المعرَّفَ الذي معه عَهْدٌ مُعرَبٌ كالرَّجُلِ والفَرَسِ[١] ، ونحوِ ذلك من أصناف المعرِفَة ، والاسمُ المعرَّفُ الذي لا عَهْدَ معه مُعْرَبٌ أيضاً كقولنا : يا أيَّهَا الرَّجُلُ ، ويا هذا الرَّجُلُ ، ومَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ . والدَّليلُ على إعرابِهِ وأنَّهُ غيرُ مبنيٍّ قولُهُم: « يا أيُّهَا الرَّجُلُ ذو الجُمَّةِ »[٢]، و:

يَا أَيُّـهَا الْجَاهِلُ ذُوْ التَّنَزِّي[٣]

فرفَعَ صفتَهُ لَمَّا كان عنده مرفوعاً .

فأمَّا إعرابُ : « مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ » ، و « ضرَبْتُ هذا الغلامَ » فجَلِيٌّ . فقد دلَّكَ ما ذَكَرْنَاه أنَّهُ ليس بواحدٍ من قِسْمَي غيرِ الزيادة .

فأمَّا قولُهُ : إنَّهما تنوبان عن الإشارة ، فلا يخلو قولُهُ بأنَّ فيه نيابةً عن الإشارة من أن يكونَ المرادُ به أنَّهُ مُعرِّفٌ كما تُعَرِّفُ الإشارةُ ، أو أن يكونَ المرادُ به أنَّ الاسم مُعَرَّفٌ بالإشارة دون الألف واللاَّم ، إلاَّ أنَّ الألفَ واللاَّمَ تدلُّ

---

(١) في (ش) : « الذي لا عهدَ معه والذي معه عَهْدٌ يُعرَّفُ كالرجل والفرس » .

(٢) انظر الكتاب ٢/١٨٩ - ١٩٠ ، ١٩٣ .

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه : ٦٣ ، يمدحُ أبانَ بنَ الوليد البجلي، والشاهد في الكتاب ٢/١٩٢، والمقتضب ٤/٢١٨، والأصول ١/٣٣٧، ٣٧٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٦٩، ٣/٤٥، وشرح المفصل ٦/١٣٨ .

عليها، كما يدلُّ الشَّيءُ على الشَّيء وليس به . وإن كان مُـرَادُهُ أنَّـهُ مُعَـرِّفٌ كمـا تُعَرِّفُ الإشارةُ / ففاسدٌ ؛ لِمَا قدَّمْنَا من أنَّهُ إن كان للتّعريف لم يخلُ من إحدى [٤٢/أ] القِسْمَتَين اللّتين فَسَدَ أن يكونَ على واحدةٍ منهما بما يُستَغْنَى عن إعادته لتقدُّمِ ذِكْرِهِ، فلا يصحُّ أن يكونَ قَصْدُهُ تشبيهَ تعريفِ الألف واللام في هذا الاسم بتعريف الإشارة لذلك، وإن كان قَصْدُهُ أنَّ الاسمَ مُعَرَّفٌ بالإشارة دون الألف واللاّم ، إلاّ أنَّ الألفَ واللاّمَ تدلُّ عليها ، كما يدلُّ الشَّيءُ على الشَّيء وليس به، فذلك لا يصحُّ . ألا ترى أنَّ ما كان مبنيّاً من الأسماء التي فيها إشارةٌ لا أَلِفَ معها ولا لامَ تدلُّ على الإشارة ، (فقد فسد بذلك أن تكونَ الألفُ واللاّمُ تدلُّ على الإشارة)[1]؛ إذ الأسماءُ المبنيَّةُ التي فيها معنى الإشارة لا أَلِفَ ولا لامَ فيها تدلُّ عليها ، ولا افتقارَ أيضاً بها إلى اللاّمِ وكونِهَا دالّةً على الإشارةِ ؛ لأنَّ ما في الأسماء منها يدلُّ عليها ويتعرَّفُ بها ، فيُستَغْنَى بذلك عنها .

فإذا فَسَدَت هذه الأقسامُ التي انقَسَم إليها كونُ الألفِ واللاّمِ في هذا الاسم سوى الزِّيادةِ ، ثَبَتَ أنَّها زائدةٌ فيه ، وقد رأينا مجيئَهَا زائدةً فيما ذَكَرْنَاه ممّا تقدَّمَ[2].

فإن قال قائلٌ : فما تقولُ في تعريف الجنس نحو : ﴿ **إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ** ﴾[3]، و﴿ **إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً** ﴾[4] أتَعْريفُ عَهْدٍ هو ، ومن باب :

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢) العبارة في (ص) : « ثبت أنها زائدة فيما ذكرنا فيما تقدم » .

(٣) سورة العصر : آية : ٢ .

(٤) سورة المعارج : آية : ١٩ .

مرَرْتُ بالرَّجُلِ ؛ أي : الذي تعهَدُ ، أم تعريفُ غير عهدٍ فيكون من باب : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

فالجوابُ : أنَّهُ تعريفُ عَهْدٍ، وليس بتعريفِ غيرِ عهدٍ كـ « يا أَيُّهَا الرَّجُلُ » ؛ ألا ترى أنَّ مَن خاطَبْتَهُ باسمِ الجنس لم تُرِدْ أنْ تُعَرِّفَه ذلك من فَوْرِهِ مِن غير أنْ يكونَ تقدَّمَ له عِلمٌ به ، وأنت قد تقولُ : « يا أَيُّها الرَّجُلُ » لِمَن لا عهدَ بينَكَ وبينَهُ ، ولا تقدُّمَ معرفةٍ ، وإنَّما تعريفُ الجنس تعريفُ ما سبَقَ إلى النُّفُوس وعلِمْتَهُ من الجنس كلِّهِ ، وإن كان لم تشاهِدْهُ بأسْرِهِ ، ولم تَحُسَّ بأجمعه ، فإشارَتُكَ للخبَرِ إلى ما كان معلوماً معهوداً غيرَ محسُوسٍ ،كإشارتِكَ له إلى ما عَهِدَه وعَلِمَهُ محسوساً .

فإن قال قائلٌ : فما تقولُ في هذا الاسمِ المبنيِّ ومعنى الحرف الذي تضمَّنه ، أهو معنَى حرفِ التَّعريف ، أم معنى حرفِ الإشارة ؟

قيلَ له : أمَّا كونُ الألفِ واللاَّمِ فيه زائدَتَين لغيرِ التَّعريف ، فقد دَلَلْنَا على ذلك ، وأَرَيْنَا فَسَادَ ما اعتلَّ به أبو إسحاقَ لبناء هذا الاسم من أنَّهُ بُنِيَ لأنَّ الألفَ واللاَّمَ فيه لعهدٍ غيرِ متقدِّمٍ ، وتجدُ الاسمَ مبنيّاً ، ولا بدَّ في بنائه من تضمُّنِهِ معنى الحرف .

فإن قلتَ : فإنَّهُ متضمِّنٌ معنى الحرف ، وتعرُّفُهُ بذلك (لا بحرف التَّعريف الذي فيه ، كما أنَّ « الذي » فيه حرفُ التَّعريف ، وتعريفُهُ بشيءٍ آخَرَ)[1] ؟

فهو حَسَنٌ .

---

(١)　ما بين القوسين ساقط من (ش) .

فإن قلتَ : فإنَّهُ متضمِّنٌ معنى حرف الإشارة ،كقولنا : هـذا وثَـمَّ وهنا ، فذلك الموجِبُ لبنائِهِ ،كما أنَّهُ مُوجِبٌ لبناء هذه الأسماءِ التي للإشارة .

فهو قولٌ ، والأوَّلُ أقوى عندي .

فإن قلتَ : فهلاَّ قلتَ: إنَّ الوجهَ الثَّانيَ أقوى ؛ لأنَّهُ إن كان متضمِّناً معنى حرفِ التَّعريف ، فما معنى ذِكْرِ حرفِ التَّعريف معه ؟ وهلاَّ استَبْعَدْتَ ذلك فقلتَ : إنَّ ظُهُورَ حرفِ التَّعريف في الاسم يُغني عن تضمُّنِ الاسمِ معناه ؟

فالقولُ : إنَّ ذلك لا يُضعِفُ هذا القولَ ، ولا يمتنع له . ألا ترى أنَّ في قولهم: هذا وهنا ونحو ذلك معنى الإشارة ، وأنَّه لذلك بُنِيَ، وأنت لا تمتنِعُ مع ذلك أن تُدخِلَ عليها حرفَ الإشارة فتقولُ : ههنا ، وهذا ، وهذاك ، فكذلك لا يمتنع هذا الاسمُ أن يتَضَمَّنَ معنى حرفِ التَّعريف ، (ثمَّ يدخُلُ عليه حرفُ التَّعريف)[1] ، بل ذلك في « هذا » وبابِهِ أظْهَرُ . ألا ترى إلى إقامَتِهَا مُقَامَهَا في نحو: ذا قائماً زَيدٌ ، فتنصِبُ الاسمَ عمَّا فيه من معنى الإشارة .

فإن قلتَ : / فهلاَّ كان هذا الاسمُ كـ« هذا »[2] وبابِهِ فيما ذَكَرتَهُ في جواز إدخال الحرف فيه تارةً ، وإخراجِهِ منه أخرى ،كما كان ذلك في « هـذا » إذا قلتَ : ذا و هذا ؟ [٤٢/ب]

فالجوابُ : أنَّا إنَّما أَرَدْنَا بتوفيقنا بين هذا الاسم وأسماءِ الإشارة لِمَا ذَكَرْنَاهُ

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
(٢) في (ص) : « هكذا » .

من أنَّ تَضَمُّنَهُ معنى حرفِ التَّعريف لا يُفْسِدُ أن يَدخُلَ عليه حرفٌ قد يكونُ للتَّعريف،كما لم يُفسِدْ دُخُولَ حرفِ التَّنبيه[1] على هذه الأسماء المتضمِّنة للإشارة.

فأمَّا جوابُ دُخُولِ هذا الحرفِ الذي للإشارة وخُرُوجِهِ ولُزُومِ اللاَّمِ لقولنا : « الآنَ » ، فلأنَّ من الزَّوائد ما يَلزَمُ فلا يَسقُطُ كقولهم: « آثِراً ما » ، ونحو ذلك ، وذلك في لام التَّعريف أَولى ؛ لأنَّهُ أشدُّ اتِّصَالاً بما يَدخُلُ عليه من حرف التَّنبيه . ألا ترى أنَّهُ لم يُفْصَلْ بينهما و لم يُقطَعْ بينهما إلاَّ بمدِّ الصَّوت في باب التَّذكُّر ، وليس ذلك بفصل ، فإذا لَزِمَ من الزَّوائد ما لم يتَّصِلِ اتِّصَالَهُ ،كان لُزُومُهُ أَولى ، وقد ذَكَرْنَا أشياءَ اتِّصَالُهَا بما تَدخُلَ عليه أشَدُّ من اتِّصَالِ غيرِها في مواضِعَ .

فإن قال قائلٌ : إذا كانت اللاَّمُ عندَكَ في هذا زائدةً ، فهلاَّ جَعَلْتَ هذا الاسمَ من الأسماء المنكُورَةِ المبنيَّةِ كـ « أينَ » و « كيفَ » ونحوِهِ ، (و لم تَجْعَلْهُ من باب الأسماء المعرَّفة المبنيَّةِ ؟

فالجوابُ : أنَّ هذا الاسمَ لا يجوزُ أن يكونَ كـ « أينَ »)[2] ونحوِهِ من المنكُورَةِ المبنيَّةِ ؛ لأنَّ هذا مختصٌّ يُشَارُ به إلى واحدٍ بعينه من سائر ما يُخَصُّ ؛ ألا ترى أنَّكَ تَخُصُّ به الوقتَ الحاضر دون الماضي ودون الآتي ، إلاَّ أنْ تتَّسِعَ فستَعْمِلَهُ للآتي متَّسِعاً ، والإشارةُ به والقصدُ فيه إلى المعيَّنِ المخصوصِ يُخرِجُهُ من أن يُرَادَ به الشَّائِعَ المنكُورَ كـ « كيف » وبابِهِ .

---

(١) في (ش) جاءت العبارة هكذا: « حرف التنبيه الذي للإشارة على هذه الأسماء ... » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

فإن قال قائلٌ : إنَّ « ها »[1] حرفُ تنبيهٍ ، وفيما تقدَّمَ من الكلام « ها » فيه كالدَّلالة أنَّهُ حرفُ إشارةٍ .

قيل له : إذا نبَّهْتَ فأنتَ بتَنْبيهكَ مُشِيرٌ ، وما كان للتّنبيه فلا يمتنعُ أن تقولَ فيه: إنَّهُ إشارَةٌ ؛ لتَقَارُبِ المعنى ؛ لأنَّ الإشارَةَ إخراجُكَ ما في نفْسِكَ وإظهارُكَ إيّاهُ ، وهذا يقَعُ تحت التّنبيه ، والتّنبيهُ أبلَغُ منه ؛ لأنَّ معناه كأنّه ارتفاعٌ عن اتّضاعٍ ، ألا تراهم قالوا : نبَّهْتُ فلاناً من رَقْدَتِهِ ، وقالوا الخلافِ الخاملِ: نَبُهَ فُلانٌ فهو نَابهٌ ونَبِيهٌ .

[الكلام على أسماء الإشارة]

فأمّا الإشارةُ فسأذْكُرُها لَكَ مستَقْصاةً ؛ لِمَا فيها من الإشكال لِمَكَان الاعتلال لتَقِفَ على حقيقته إن شاء الله تعالى فأقول :

إنَّ أصلَ هذه الكلمة وهي « شَ وَ رَ » في اللغة : إخراجُ الشَّيءِ وإظهارُهُ من الخفاء[2]، فمِن ذلك: تَشَاوَرْنَا في الأمر ، والمَشُورَةُ إنَّما معناه : إخْرَاجُ كُلِّ واحدٍ منَّا رَأْيَهُ لصاحبه ، وإظهَارُهُ له ما عنده ، والمَشُورَةُ (مَفْعَلَة)[3] منه كالمَعُونَةِ ، ونظيرُهما المَيْسَرَةُ .

وقالوا : شُرْتُ العَسَلَ أَشُورُهُ[4]: إذا أَخرَجْتَهُ من الوَقْبَةِ[5] فأظهَرْتَهُ . أنشَدَنا

---

(١) في (ص) : « هذا » .

(٢) انظر مقاييس اللغة ٣/٢٢٦ .

(٣) قال الفراء : أصله مَشْوَرَة ، ثم نقلت إلى مَشُورَة لخفتها . وانظر العين ٦/٢٨١ ، واللسان (شور) ٤/٤٣٧ .

(٤) كما يقالُ : أشَرْتُ العسلَ ، وأنكره الأصمعي . انظر الجمهرة ٢/٧٣٥ ، ٣/١٢٦٣ ، والصحاح (شور) ٢/٧٠٤ .

(٥) الوَقْبَةُ : نقرةٌ في الصخرة يجتمع فيه الماء ، وكلُّ نقر في الجسد وقبٌ كنقر العين والكتف . انظر البارع : ٥٠٨ ، ومقاييس اللغة ٦/١٣١ ، والمحكم ٦/٣٦٣ ، والمخصص ٥/١٦ ، ١٤/٢٤١ .

أبو إسحاقَ لخالدِ بنِ زُهَير[1]:

وَقَاسَمَهَا بِاللهِ جَهْداً لأَنْتُمُ　　أَلَذُّ مِنَ السَّلْوَى إذَا مَا نَشُورُهَا

قال لنا أبو إسحاقَ: السَّلْوَى طائِرٌ ، فغَلِطَ خَالِدٌ وظَنَّ أنَّهُ العَسَلُ . والذي عندي في ذلك أنَّ السَّلْوَى كأنَّه ما يُسْلِي عن غيره لفضيلةٍ فيه مِن فَرْطِ طِيبِهِ ، أو قلَّةِ عِلاجٍ ومعاناةٍ في اقتِيَاتِهِ ، فالعسل لا يمتنعُ أن يُسَمَّى سَلْوَى بجمعِهِ الأمرَين، كما سُمِّيَ الطَّائرُ الذي كان يَسقُطُ مع المنِّ به[2] .

قال الأصمعيُّ : يقالُ : سَقَيتَني منكَ سَلْوَةً[3]؛ أي : ذَهَلَتْ نفسِي عنكَ ، وأنشَدَ[4]:

لَوْ أَشْرَبُ السُّلْوَانَ مَا سَلِيْتُ

ورَوَى محمَّدُ بنُ الحسن[5] عن أبي حاتم ، عن أبي زَيدٍ لحاتمٍ[6]:

---

(١) الهذلي ، ابن أخت أبي ذؤيب ، وكان رسولَه إلى امرأةٍ يهواها من قومه ، فخانه خالدٌ فيها ، والبيت من قصيدة يجيب فيها أبا ذؤيب ، في شرح أشعار الهذليين ٢١٥/١ . وانظر : الغريب المصنف : ٢١٠ ، والمخصص ١٥/٥ ، قال ابن سيده : « قال أبو حنيفة : أحسبها سُمِّيت سَلوى لأنها تُسلي عن كل حلوٍ ؛ إذ هي فوقه ، وقد قيل مثل ذلك في الطير الذي تُسمى السَّلوى » .

(٢) نقله ابن سيده في المخصص ١٥/٥ عن أبي علي .

(٣) انظر جمهرة اللغة ١٢٣٨/٣ .

(٤) البيت للعجاج في ديوانه: ٤٦٦ برواية الأصمعي، وهي في مدح مسلمة بن عبد الملك ، وهذه الأرجوزة برمتها منسوبة إلى رؤبة بن العجاج ، وهي في ديوانه : ٢٥ ، قال محقق ديوان العجاج الدكتور عزة حسن : والحقُّ أن الأرجوزة للعجاج ؛ لأن الأصمعي رواها له كما ترى ، ولأن رؤبة لا يمكن له أن يمدح مسلمة بن عبد الملك ؛ لأنه كان صغيراً حين مات مسلمة . حاشية ديوان العجاج : ٤٦٤ .

والشاهد في: إصلاح المنطق : ٢١٤ ، وتهذيبه : ٥٠٠ ، وجمهرة اللغة ٨٦٠/٢ ، ١٢٣٨/٣ .

(٥) ابن دريد ، ولم أقف على البيت في الجمهرة .

(٦) ديوان حاتم الطائي : ٢٣٢ ، وروايتُهُ :

وَلَيسَ عَلَى نَارِي حِجَابٌ يَكُنُّهَا　　لِمُسْتَوبِصٍ لَيلاً وَلَكِن أُنِيرُهَا

وانظر النوادر : ٣٥١ ، والمخصص ١٦/٥ .

وَلَيْسَ عَلَى نَارِي حِجَابٌ أَكُفُّهَا   لِمُسْتَقْبِسٍ لَيْلاً وَلَكِنْ أُشِيْرُهَا

قال أبو حاتمٍ[١] والرِّيَاشِيُّ[٢]:/ أُشِيرُهَا : ارفعُهَا . وهذا أيضاً من ذلك ؛ لأنَّهُ أراد أنَّهُ يُوقِدُهَا في البَرَاز والتِّلاع دون الشَّقائق والوِهَاد[٣] ؛ ليقصِدَهَا الغاشِيَةُ من الطُّرَّاقِ والأضياف . [٤٣/أ]

وقال أبو زَيدٍ[٤]: شَوَّرْتُ الدَّابَّةَ ــ وأظنُّهُ حَكَى أيضاً : أَشَرْتُهَا[٥] ـ إذا أَجْرَيْتَهَا لتَستَخْرِجَ جَرْيَهَا ، فهذا بيِّنٌ أيضاً أنه من ذلك ؛ لأنَّهُ إظهارُ قوَّتِهَا على السَّير ، وما يُرَادُ له من الجرْيِ اليسير .

والشِّوَارُ أيضاً مَتَاعُ البيت[٦] ، وهو أيضاً منه ؛ لأنَّهُ ما يَظهَرُ للنَّاظر في البيت من شَارَتِهِ وأثاثِهِ وما فيه من زينَتِهِ .

وقولُهُم : تَشَوَّرَ وشَوَّرْتُهُ إذا خَزِيَ من أمرٍ[٧] ، قيل : أصلُهُ أنَّ رَجُلاً بَدَتْ عَورَتُهُ فظهَرَتْ ، فكأنَّ معنى تَشَوَّرَ : ظَهَرَ ذلك منه ، وشَوَّرْتُهُ فَعَلْتُ به ذلك الفعلَ أو مثلَه ممَّا فيه حِشْمةٌ له وإبَةٌ[٨] .

---

(١) سهل بن محمد السجستاني المتوفى سنة ٢٥٥ هـ تقريباً .

(٢) العباس بن الفرج الرياشي المتوفى سنة ٢٥٧ هـ .

(٣) البَرَز بالفتح : الفضاء الواسع . والتلاع : جمع تَلْعَة ، وهي مجاري أعلى الأرض إلى بطون الأودية . والشقائق : جمع شقيقة وهي الفرجة بين الرمال . والوهاد : جمع وَهْدَة وهي المكان المطمئن .

(٤) النوادر : ٥٤١ ، ونصه: « وشوَّرْتُهَا تشويراً ، وشُرتهَا أَشُورُهَا شَوْراً إذا ركبتَهَا لتَروضَهَا أو تعرضَهَا على البيع » ، وليس فيه : « أشرتُهَا » كما ظن أبو علي .

(٥) أنكر الأصمعي هذه اللغة (أشرتُ) وقال : لا أعرف إلا شُرتُ . انظر الجمهرة ٧٣٥/٢ ، ١٢٦٣/٣ ، والصحاح (شور) ٧٠٤/٢ .

(٦) انظر : إصلاح المنطق : ١٦٥ ، والجمهرة ٧٣٥/٢ .

(٧) في الصحاح (شور): « وشوَّرتُ الرجل فتشوَّرَ ، أي: أخجلتُهُ فخجل » . وفي المقاييس : « شوَّر به إذا أخجله ، إنما هو من الشِّوار ، والشِّوار : فرجُ الرجل » . وانظر إصلاح المنطق : ٣١٨ .

(٨) انظر المخصص ١٦/٥ .

وتسميتُهُم للعضو شَوَاراً[1] يُشْبِهُ أن يكون من ذلك . قال أبو زَيدٍ : يقال للرَّجل إذا دَعَوْتَ عليه : أبْدَى الله شَوَارَكَ[2] ، وشَوارُهُ : مَذَاكِيرُهُ .

والشَّارةُ : هيئةُ الرَّجُل ، من هذا ؛ لأنه ما يَظْهَرُ مِن زِيِّهِ ، ويبدو من زينته . قال قُطْرُبٌ فيما حدَّثَنَا أحمدُ بنُ موسى[3] : رجُلٌ هَيِّئٌ شَيِّرٌ . وزاد يعقوبُ[4]: صَيِّرٌ؛ إذا كان حَسَنَ الهيئَةِ والشَّارَةِ والصُّورَةِ ، فقولهم: شيِّرٌ في انقلاب عينِهِ مثلُ سَيِّد[5]، وأنشَد أبو زَيدٍ[6]:

وَلاَ هِيَ إلاَّ أَنْ تُقَرِّبَ وَصْلَهَا عَلاَةٌ كِنَازُ اللَّحْمِ ذَاتُ مَشَارَتِ

والإشارةُ من ذلك أيضاً ، إنَّما هي إخراجُ ما في نفْسِكَ للمخاطَبِ ، أو إظهارُكَ له ما (تَعْرُو وتَقْصِدُ)[7]، وقد يكون ذلك بالنُّطق وبغيره[8] .

فأمَّا قولُهُم للدِّيار: المَشَارَات ، فيَحْتَمِلُ عندي وجهَين : يَحتَمِلُ أن يكونَ (مَفْعَلَة) من الشَّارَةِ ؛ لأنَّ ذلك أمارةٌ للعِمَارَةِ ، فهو على هذا من الشَّارة ،

---

(١) انظر : إصلاح المنطق : ١٦٥ ، ٣١٨ ، والجمهرة ٢/٧٣٥ .

(٢) الشَّوار : فرج المرأة والرجل . انظر : إصلاح المنطق : ١٦٥ ، ٣١٨ ، والصحاح (شور) ، ومقاييس اللغة ٣/٢٢٦ .

(٣) ابن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤ هـ .

(٤) إصلاح المنطق : ٣٨٣ ، وانظر الصحاح (شير) ، وتهذيب الإصلاح : ٧٨٩ .

(٥) أي : أصله : شَيْوِر .

(٦) النوادر : ٢٢٢ من مقطوعة لزهير بن مسعود ، أولها :

أَلاَ آذَنَتْنِي بِالتَّفَرُّقِ جَارَتِي وَأَصْعَدَ أَهْلِي مُنْجِدِيْنَ وَغَارَتِ

والبيت في اللسان (شور) . وناقةٌ عَلاةٌ : صلبة . وفي (ص): « مشار » ، وفي (ش) : « مشازب » .

(٧) ساقط من (ص) ، ومعنى تعرو : تطَّلبُ .

(٨) في (ص) : « بالنظر وغيره » .

والشّارةُ تَرجعُ إلى الظُّهُور ، ويجوزُ أن يكونَ من الإخراج ؛ لأنّها تُخرجُ الثّمارَ ، وتَظهَرُ بها ، فيكونُ على هذا التّأويل لا واسِطَةَ بينها وبين الأصل ،كالّتي بينهما في الوجه الأوَّل .

وهذا ممَّا ليس يُقصَدُ في هذا الكتاب ، إلاّ أنّهُ ذُكِرَ لاتّصالِهِ بما ذَكَرْنَاهُ .

وذَكَرَ بعضُهُم[1] أنَّ قولَنا : « الآنَ » يجوزُ أنْ يكونَ « آنَ » من قولنا : « آنَ أنْ تَفْعَلَ كذا » ، دخلَت الألفُ واللاّمُ مِثلُ : « مِنْ شُبٍّ إلى دُبٍّ »[2] .

قال أبو عليٍّ :

وهذا قولٌ يَفْسُدُ في اللّفظِ والمعنى، وحُكْمُ مِثلِهِ ألاّ يُعَرَّجَ عليه ؛ فأمّا فسَادُهُ في اللّفظِ فلأنَّ ذلك لا يخلو من أحد أمرَين: إمّا أن يكونَ فِعْلاً مُجَرَّداً من الفاعل، أو يكونَ فعلاً معه فاعلٌ ، فإنْ كان فعلاً مجرَّداً من الفاعل لَزِمَ إعرابُهُ ، وامتَنَعَت حكايتُهُ ، وذلك مذهبُ العرب والنَّحْويِّين أجمعين . ألا ترى أنّهم سَمَّوا العَنْبَرَ بنَ عَمرِو بنِ تميم خَضَّمَ[3]؛ لكثرة أكْلِهِ ، وأعرَبُوهُ ولم يَحْكُوهُ . قال سيبويه[4]: « وسمِعْنَاهم يَصرِفُونَ رَجُلاً يُسَمَّى « كَعْسَباً » ، وهو (فَعْلَلٌ) من

---

(١) وهو قول الكوفيين حيث يقولون : الألف واللام دخلت على فعل ماضٍ من قولهم : آنَ يئينُ . انظر الإنصاف ٥٢٠/٢ .

(٢) ويقال : « من شُبٍّ إلى دُبٍّ » ، يُضْرَبُ لمن يكون في أمر عظيم غير مرضي ، فيمتد فيه ، أو يأتي بما هو أعظم منه. ينظر : الأمثال لأبي عبيد : ١٢٢ ، وجمهرة الأمثال ٥٣/١ ، ومجمع الأمثال ٣٢٥/٢، واللسان (دبب، شبب) . ويراجع المسائل المنثورة : ٢٦٠ .

(٣) انظر الكتاب ٢٠٨/٣ .

(٤) الكتاب ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ . وفيه: « من الكعسبة وهو العدْوُ الشّديدُ مع تداني الخطا » .

الكَعْسَبَة ، وهي شدَّةُ العَدْو » . وإنَّمـا حَكَى سيبويه عـن عيسـى[1] أنَّـهُ كـان لا يَصْرِفُ طَرُفَ وضَرَبَ ودَحْـرَجَ ، ومـا شـابَهَ ذلـك مـن الأفعـال الـتي علـى زِنَـةِ الأسماء، فيُجرِيهِ مُجْرَى ما كان منها على زِنَةِ الأفعال الـتي تختَـصُّ بهـا في امتنـاع الصرف. ورُدَّ ذلك بما حكاه من قولِهم : « كَعْسَبْتُ » . ففي هذا المقدار من هذا الفنِّ اختَلَفَ عيسى والنَّحْوِيُّون[2]. فأمَّا أن يُحكَى الفعلُ حكايةً إذا سُـمِّيَ بـه ولا يُعرَبُ ، فذلك خلافُ مذهبِ العرب والنَّحْوِيِّين ، وإنَّما لم تَجُز حكايةُ الفعـل إذا نُقِلَ فسُمِّيَ به من أجل أنَّ الفعـلَ يَلزَمُـهُ الفـاعلُ فـلا يُفَارِقُـهُ ، (فلـو حُكـي بعـد التَّسمية للزمه الفاعل كما يلزمه قبلُ ؛ لأنَّه لا يخـلو من الفاعل)[3]. فالحكايةُ فيه [٤٣/ب] إذا سُمِّيَ به تُؤدِّي إلى خلافِ الغرض المقصود ؛ لأنَّ المسَمَّى بالفعل / لـو حكـاه في حال التَّسمية لَلَزِمَهُ التَّسـمِيَةُ بالجملـة دون المفـرَدِ ؛ إذ الفعـلُ يَلزَمُـهُ الفـاعلُ لا يُفارِقُهُ في حالٍ ، فلمَّا كان كذلك أُزِيلَ عن الفعليَّةِ بإعرابـه، وتُرِكَـت حكايَتُـهُ ، وصحَّت التَّسميةُ به لذلك دون فاعِلِهِ .

ونظيرُ هذا إظهارُهُم المِثْلَين فيما أُرِيدَ به الإلحاقُ نحو : « ضَرَبَ » ، إنْ بَنَيْـتَ منه مثل جَعْفَر قلتَ: ضَرْبَب ، وكذلك فعلوا في نحو هذا ، فأَظْهَرُوا فيه التَّضعيفَ لأنَّكَ لو أَدْغَمْتَ المِثْلَين و لم تُبَيِّنْ لأدَّاكَ ذلك إلى خـلاف مـا تَقصِـدُ ؛ لأنَّـكَ إنَّمـا

(١) عيسى بن عمر الثقفي أبو سليمان ، شيخ الخليل وسيبويه ، توفي سنة ١٤٩ هـ . وانظر الكتاب ٢٠٦/٣ .

(٢) انظر ماينصرف وما لا ينصرف : ٢٧ ، والتعليقة على الكتاب ٢٤/٣ ، والنكت ٨١٧/٢ - ٨١٨ ، وراجع : شرح المفصل ٦١/١ ، وشرح التصريح ٢٥١/٤ - ٢٥٢ .

(٣) ساقط من (ش) .

تُريدُ أن تجعَلَه بزِنَةِ جَعْفَر ، فإذا أَدْغَمْتَ خَرَجَ من أنْ يكونَ على زِنَتِهِ ، فلمَّا كان كذلك بُيِّنَ و لم يُدْغَم ما كان من الملحقات .

وإنَّما لم يَخْلُ الفعلُ من فاعله لِمَا ذَكَرْناه في هذا الكتاب وفي غيرِهِ من شِدَّةِ اتِّصَالِهِ به ، وكَيْنُونَتِهِ معه بمنزلة الشَّيء الواحد .

ويدُلُّ على امتناع هذه الكلمة[1] أن تكونَ فِعْلاً دُخُولُ لامِ التَّعريف عليها ، وهذه اللاَّمُ يكونُ دُخُولُهَا على الأسماء ،كما أنَّ التَّنوينَ من خواصِّ الأسماء ، فلا يجوزُ لِمَكانِهِ أيضاً أن يكونَ فِعْلاً ، إنَّما هو اسمٌ مبنِيٌّ كـ « أَمْسِ » ونحوِهِ من المبنيَّات ، فلا يجوزُ لكلِّ هذا أن يكونَ فِعْلاً مجرَّداً من الفاعل .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أنْ يكونَ جَوَازُ حكاية الفعلِ مذهبُ سيبويه؛ لقوله بعد ثَمَّ وأَينَ وحَيثُ ونحوهنَّ[2]: « فإن أَرَدْتَ حكايةَ هذه الحروفِ تَرَكْتَهَا على حالها ،كما قالَ[3]: « إنَّ الله يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيْلَ وَقَالَ » ، وفيهم مَنْ يقولُ : عن قِيْلٍ وقَالٍ . قال[4]:

---

(١) أي : الآن .

(٢) الكتاب ٣/٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٣) جزء من حديث ، وهو بتمامه : قال عليه الصلاة والسّلام : « آمركم بثلاثٍ وأنهاكم عن ثلاثٍ ؛ آمركم أن تعبدوا الله ، ولا تشركوا به شيئاً ، وتعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا، وأنهاكم عن قيلَ وقالَ ، وكثرةِ السوال ، وإضاعةِ المال » انظر: مجمع الزوائد ٥/٢٢٠ .

(٤) من الرمل ، وقائله تميمُ بنُ أُبيٍّ بن مقبل في ملحقات ديوانه : ٢٧٥ نقلاً عن سيبويه . وانظر تحصيل عين الذهب : ٤٧٠ . وألوى بهم : أي ذهب و لم يبقَ منهم غير الخبر عنهم ، وأن يقول المخبر : قيل عنهم كذا ، وقال فلانٌ كذا .

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلْوَى بِهِمْ		غَيْرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيْلٍ وَقَالِ

والقوافي مجرورةٌ[1]، وقال[2]:

وَلَمْ أَسْمَعْ بِهِ قِيْلاً وَقَالاً

وفي الحكاية قالوا: مذ شُبَّ إلى دُبَّ ، وإنْ شِئْتَ: مُذْ شُبٌّ إلى دُبٌّ » .

ففي قوله : « تَرَكْتَهَا على حالها » وتشبيهِهِ لها بـ « قِيلٍ وقَالٍ » وهما فعلان، دليلٌ على أنَّ حكاية الفعل عنده جائزةٌ ؟

فالجوابُ : أنَّ حكاية الفعل ممتنعةٌ لِمَا قدَّمْنَا ، وليس هو مذهبُ سيبويه ، بل مذهبُهُ خلافُهُ ، ولو كان ذلك رأيَهُ لَكَانَ فيه إجازةُ إخلاءِ الفعلِ من الفاعل ، ولَجَازَ عنده قَطْعُ[3] همزة الوصل في « اضْرِبْ » ونحوه إذا سُمِّيَ به ، ولجَازَ عنده في رجُلٍ سَمَّيْتَهُ « ضَرْباً » ونحوِهِ ألاَّ تُلحِقَ به النُّونَ ، وكلُّ ذلك لا يُجيزُهُ ، ويرى خلافَهُ .

فأمَّا تشبيهُهُ هذه الحروفَ إذا حُكِيَت بقوله: « يَنهاكُمْ عن قيلٍ وقَالٍ » فمُرادُهُ فيه أنه إذا حَكَى هذه الحروفَ أعني « ثَـمَّ » و « أَيـنَ » فلم يُعرب ، فهي على أصلها ، لم تُجعَل اسماً للكلمة ولا للحرف ، كما أنَّ مَن قال: « قيلَ وقالَ »

---

(١) ردَّ المبرد على سيبويه في قوله: « والقوافي مجرورة » فقال: « وليس في هذا حجة ؛ لأنه جائزٌ أن تكون القوافي مقيدة ، وتكون (قيل) مفتوحاً ، ولا ينكسر البيت » وقد رد على المبرد كلٌّ من الزجَّاج وابن ولاّد. انظر: الانتصار : ١٩٩ - ٢٠٠، وشرح السيرافي ٤/١١٥ (مخطوط)، وتحصيل عين الذهب : ٤٧٠ .

(٢) في شرح السيرافي ٤/١١٥ (مخطوط): « ومَن قال: ينهاكم عن قيلٍ وقال، قال: لم أسمع به قيلاً وقالاً » .

(٣) في (ش) : « ترك قطع » .

فهو فعلٌ على أصله ، فيه ضميرٌ فاعلُهُ ، ولم يُنقَل إلى اسمٍ ، (كما أنَّ كيفَ وغيرَه إذا لم يتعرَّفْ لم يُنقلْ إلى اسمٍ)[1] ، ولم يُسَمَّ به شيءٌ ، فلذلك تفتحُهُ ولا تُعرِبُهُ ، لأنه يحكي الفعل في التّسمية كما كان قبلها .

والدَّليل على أنَّ ذلك غَرَضُهُ : أنَّ « ثَمَّ » و « أينَ » ونحوَه إذا سُمِّيَ (بحرفٍ منهنّ)[2] شيءٌ لم تجز حكايتُهُ عنده ، فلو أراد بهذا التّشبيهِ حكاية الفعل دون ما ذَكَرْنَاه ، لجاز فيه حكايةُ هذه الحروف عنده إذا سُمِّيَ بحرفٍ منهنَّ شيئاً ، وقد نَصَّ على امتناع ذلك . وهذا إنَّما يَتَوَهَّمُهُ مَن لم يُنْعِمِ النَّظَرَ ، وإنَّما ذَكَرَ في هذا الباب ما يجعلُهُ اسماً للكلمة أو الحرف من الأسماء التي هي ظُروفٌ وغيرُ ظُروفٍ ، فلو رأيتَ « ثَمَّ » مكتوباً في موضعٍ فقُلْتَ : هذا ثَمَّ ، فحَكَيْتَ ، ولم تجعلْهُ اسماً ، لكان التّقديرُ : هذا كِتَابَةُ ثَمَّ ، أو ذِكْرُ ثَمَّ ونحوه .

فإن قلتَ : كيفَ يكون فيه ضميرُ الفاعِلِ وقد يقالُ : « أعييتَني مذ شُبَّ إلى دُبَّ »، ولو كان في هذا ضميرُ فاعلٍ لوَجَبَ أن يكون: مُذْ شَبَبْتُ إلى أن دَبَبْتُ ؟

فالجوابُ : / أنَّهُ إنَّما كان كذلك ؛ لأنّه كلامٌ مَخْرَجُهُ مَخْرَجُ الأمثال التي تَلزَمُ طريقةً واحدةً ، ووجهاً واحداً ، كقولك للرَّجُلِ: « أَطِرِّي فَإِنَّكِ نَاعِلَة »[3] و « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ »[4] ، فمعنى هذا: أنتَ عندي مِمَّن يجِبُ أن يقالَ له [٤٤/أ]

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
(٢) ساقط من (ش) .
(٣) مَثَلٌ يُضرَبُ لمن يُؤمَرُ بارتكاب الأمر الشّديد لاقتداره عليه . انظر: الأمثال لأبي عُبيد : ١١٥ ، وجمهرة الأمثال ٥٠/١ ، وراجع: الكتاب ٢٩٢/١ . ويروى: « أَطِرِّي فَإِنَّكِ نَاعِلَةٌ واجمَعِي » .
(٤) مَثَلٌ يُضرَبُ للرجل يضيِّعُ الأمرَ ، ثمَّ يريدُ استدراكه . انظر: الأمثال لأبي عُبيد : ٢٤٧ ، وجمهرة الأمثال ٥٧٥/١ .

هذا . فهذه الأمثالُ وما شُبِّهَ بها إنما تقالُ كما قِيلَتْ حيثُ جَرَت ، ولذلك أيضاً دخل « إلى » على الجملة ،كأنَّهم جعلوها للوقت ، فأرادوا: أَعْيَيْتَنِي مُذْ وقتِ الشَّباب إلى وقتِ الكِبَر والدَّبِّ على العَصَا .

فأمَّا « مُذْ » فإنْ كان حرفاً ، فتأويلُهُ ما تأوَّلْناهُ في « إلى » ، وإن كان اسماً فأسماءُ الزَّمان لا يمتنِعُ أن تضافَ إلى الجمل .

ولا يجوزُ في قولهم: « الآن » أيضاً أن يكونَ فِعْلاً معه فاعِلُهُ غيرَ مُجَرَّدٍ منه ؛ لأنَّ دُخُولَ اللام عليه يمنعُ من ذلك . ألا ترى أنَّ اللامَ لا تدخُلُ على الجُمَلِ ، كما لا تدخُلُ على الفعل . فهذا فَسَادُ ما ذَكَرَهُ هذا القائلُ من جهة اللَّفظ .

وأمَّا من جهة المعنى فقولُهُم: آنَ أنْ تَفْعَلَ كذا ، مقلوبٌ مِن أَنَى يَأْنِي ، وأصلُ هذه الكلمة في اللُّغة: إنَّما هو بلوغُ الشَّيء وانتِهَاؤُهُ ومُكْثُهُ وامتدادُه[1]، فهو خلافُ « الآنَ » وعكسُهُ .

وحدَّثَنا أبو بكرٍ فيما أَمْلَى من « التَّهذيب » عن الفرَّاء وعن الكِسَائيِّ قال : آنَ يئينُ مقلوبٌ مِن « أنى يَأْنِي »[2] .

وأخبرَنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسن (في بابٍ من النَّوادِرِ في الجمهرة)[3] قال :

---

(١) انظر مقاييس اللغة ١/١٤٣ ولـ « لأنى يأني » أربعة معان : البطءُ ، وساعة من الزمن ، وإدراك الشيء ، وظرف من الظروف .

(٢) نسب ابن جني في سر الصناعة ١/٢١١ هذا القلبَ إلى الأصمعي ، وانظر اللامات للزجاجي : ٥٦، واللباب للعكبري ٢/٨٨ .
والذي جاء في معاني القرآن للفراء ١/٤٦٨ : « أن أصل (الآن) : أوان ، قال : وإن شئت جعلتَ الآن أصلها من قولك : آنَ لكَ أن تفعل كذا .

(٣) الذي وقفتُ عليه في باب النوادر من الجمهرة ٣/١٣٣٥ قوله: « وقالوا: إِلًى وآلاء ، وإِنًى وآناء ،

آنَ وإِنَّى وإِنْيٌ بمعنًى واحدٍ[١]، والدَّليلُ على صحَّةِ القلب فيه هذا، وأنَّ « آنَ » مقلوبٌ مِن « أَنى إِنًى » أنَّهُ لا مصدَرَ له[٢]، كما أنَّ قولَهُم : أَيِسَ يَأْيَسُ لَمَّا كان مقلوباً من (يَئِسَ يَيْئَسُ) فيما حكاه أبو الحسن[٣]، لم يكن له مصدَرٌ ، ولو كان له مصدَرٌ لكان من باب (جَبَذَ) و(جَذَبَ)، و لم يكن قَلباً .

فإن قلتَ : فقد قالوا : الإياسُ، وقد سَمَّوا الرَّجُلَ إِيَاساً[٤]، فما ينكر أن يكونَ غيرَ قَلْبٍ ؟

فـ[الجوابُ]: أنَّ إياساً من أُسْتُهُ ؛ إذا أعطَيْتَهُ ، وتسميتُهُم بإِيَاس كتَسْمِيَتِهِم بعَطَاء وعطِيَّة .

ومن هذا الباب قولُهُ ﷻ : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا ﴾[٥]، أي: أمَا بَلَغَ وأمَا حانَ[٦] ، ومنه: ﴿ يَطُوْفُوْنَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيْمٍ آنٍ ﴾[٧] ، فكأنَّ معناه وا لله أعلَمُ:

- ومِعًى وأمعاء ، وإِنْيٌ وآناء » ، وانظر ١٣٠٩/٣ . وجاء في ١٠٩١/٢ قوله: « قد أَنَى لك أن تفعلَ كذا وكذا يأْنِي إِنًى ، مقصور أي: حان وقتُهُ ، وقد أَنَى للطعام يأني له إِنًى ، مقصور ، وقومٌ يقولون: أنالَ يُنيلُ إنالةً ، وبعضُ العرب يقول: آنَ له يئِينُ أَيناً . والمعنى واحدٌ » .
وما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(١) انظر العين ٤٠٠/٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٠/١ .

(٢) قال ابن جني رحمه الله في كتابه الخصائص ٧٠/٢ ما نصه : « غير أنَّ أبا زيدٍ قد حَكَى لـ(آنَ) مصدراً وهو: الأَينُ ، فإن كان الأمر كذلك فهما إذاً أصلان متساويان ، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه » . وانظر سر الصناعة ٢١١/١ .

(٣) لم أقف عليه في المعاني .

(٤) انظر الخصائص ٧٢/٢ : قال ابن جني رحمه الله : « فأما تسميتُهُم الرَّجُلَ أوساً .... » .

(٥) سورة الحديد : آية : ١٦ .

(٦) في (ش): « حاز » .

(٧) سورة الرحمن : آية : ٤٤ .

بَالِغٍ في الإحراقِ لهم وإيصالِ الآلامِ إليهم ، وأنشَدَ أبو بكرٍ لزُهَير[1] :

لأَوْرَدَهُمْ قَوَافِيَ مُحْكَمَاتٍ　　　بِمُرِّ الْقَوْلِ آنِيَـةٌ مِـلاَءُ

قال : آنِيَةٌ بالغةٌ .

ويقال : أَنَى وآنَ فتقلِبُ ، وآنَـى علـى (أَفْعَـل) . وفي الحديـث للـذي أخَّـرَ حُضُور الجمعة[2]: « آذَيْتَ وآنَيْتَ » ، ومنه قيلَ لِذِي المكْثِ في أموره : مُتَـأَنٍّ . ورُوِيْنا للكُمَيت[3]:

قِفْ بالدِّيَارِ وُقُوفَ زَائِرْ　　　وَتَـأَنَّ إِنَّـكَ غَيْرُ صَاغِرْ

فهو (تَفَعَّل) من الأناة . وحَكَى لي بعضُهُم عَمَّن سَمِعَ يعقوبَ[4] يُنشِدُهُ :

وَتَأَيَّ إِنَّـكَ غَيْـرُ صَاغِرْ

وفسَّرَه بمعنى: انظُرْ آياتِها[5]، فهو على هذا (تَفَعَّـل) مـن الآيَـةِ الـتي معناهـا

---

(١) ديوانه : ٧٨ بشرح ثعلب ، و: ١٤١ بشرح الأعلم ، والرواية فيهما :

لَقَد زَارَتْ بُيُوتَ بَني عُلَيمٍ　　　منَ الكَلِمَـاتِ آنِيَـةٌ مِـلاَءُ

وفي شرح ثعلب : أن أبا عمرو رواه برواية الفارسي هنا . وفيه : « أعساسٌ » بدل « آنية » .

(٢) أخرجه ابن ماجه ٣٥٤/٥ (كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء عن تخطي الناس يوم الجمعة) ، وانظر مسند الإمام أحمد ١٨٨/٤ ، ١٩٠ ، وغريب الحديث لابن الجوزي ٤٦/١ ، والنهاية لابن الأثير ٧٨/١ . وتمام الحديث : « أن النبي ﷺ قال لرجلٍ جاء يوم الجمعة يتخطَّى رقابَ الناس : اجلس فقد آذيتَ وآنيتَ » . أي : أخرتَ المجيء وأبطأتَ .

(٣) مطلع قصيدة له في ديوانه ١٨٨/١ . وفي (ص) : « قف بالطلول » . وانظر: العين ٤٠١/٨ ، وإصلاح المنطق : ٣٠٤، والمنصف ١٤٢/٢ .

(٤) إصلاح المنطق : ٣٠٤ ، وفيه : « قد تأيَّيتُ : إذا تلبثت وتحبَّست ، وليس منزلكم هذا بمنزل تئيَّة أي: بمنزل تلبُّث وتحبُّس » وأنشد بيت الكميت . وانظر تهذيب الإصلاح : ٥٦١ .

(٥) النص في إصلاح المنطق : ٣٠٤ : « قد تأيَّيتُ : إذا تلبثت وتحبَّست ، وليس منزلكم هذا بمنزل تئيَّة أي: بمنزل تلبُّث وتحبُّس » وأنشد بيت الكميت . وانظر تهذيب الإصلاح : ٥٦١ .

العلامةُ والأَمارةُ ، والتَّيَّةُ (تَفْعِلَةٌ) من هذا الباب . يدلُّكَ على ذلك ظهورُ الياء والإدغامُ ، ولو كان من باب الحُوَّة والقُوَّة ، لكان كتَقْوِيَة . فإذا ثَبتَ أنَّ العينَ ياءٌ ، ثبتَ أنَّ اللاَّمَ أيضاً ياءٌ .

والآيَةُ وَزْنُهَا (فَعَلَةٌ)[1] ، وقد أُجيزَ فيه أن يكونَ (فَعْلَةً)[2] ، قُلِبَت الألفُ من يائها كطَائِيٍّ وبابِهِ[3] ، فأمَّا عينُهَا فالدَّليلُ على أنَّهَا ياءٌ وليست بواوٍ ما أنشدَه أبو زَيدٍ[4] :

لَمْ يُبْقِ هَذَا الدَّهْرُ مِنْ آيَائِهِ
غَيْرَ أَثَافِيْهِ وَأَرْمِدَائِهِ

فظُهُورُ الياء بعد الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاءٌ[5] ، وصِحَّتُهَا في (هذا التَّكسير يدُلُّ على أنَّ العينَ ياءٌ ليست بواوٍ .

ومِن هذا البناء)[6] قولُهُم : « إِيَا الشَّمسِ[7] » ،

---

(١) وهو قول الخليل . انظر الكتاب ٣٩٨/٤ ، والمقتضب ١٥١/١ ، والتعليقة للفارسي ١٠٦/٥ ، والمنصف ١٤٢/٢ ، ورسالة الملائكة : ١٠٣ ، والممتع ٥٨٢/٢ .

(٢) وهو قول الفراء . وأصلها عنده : أيّة ، واختاره العكبري . انظر : الزاهر ٣٤٢/١ ، والتبيان ٣٢/١. وراجع معجم مفردات الإعلال والإبدال : ٤٣ .

(٣) وهذا غير مقيس ؛ لأن ما كان من الأسماء مثل: طَيِّئ فالنسب إليه أن تحذفَ ثالث حروفه وهو الياءُ المتحركة بالكسر المدغم فيها ، فتقول: طَيْئِيّ .

(٤) البيتان لأبي النجم العجلي في ديوانه : ٥٤ - ٥٥ ، ولم أقف عليهما في النوادر ، ونقلهما أبو عُبيد في الغريب المصنف : ٥٥٢ عن أبي زيدٍ . وانظر المنصف ١٤٣/٢ .
والبيتان في التهذيب للأزهري ١١٥/١٥ ، والصحاح والتاج (أيا) . وآيائه : جمع آية ، وأثافيه : الحجارة التي يوضع عليها القدر ، وأرمدائه : رماده .

(٥) في (ص) : « ياء » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٧) إيا الشمس : شعاعها وضوؤها . انظر أساس البلاغة وتاج العروس (أيا) .

ورَوَينا عن قُطرُبٍ وغيرِه أنَّ « إِيَا الشَّمسِ » إذا فُتِحَ مُدَّ ، وإذا كُسِرَ قُصِـرَ ، وأنشَدَ قُطْرُبٌ وغيرُهُ[1]:

تَنَـازَعَهَا لَوْنَانِ وَرْدٌ وَجُؤْوَةٌ		تَرَى لأَيَاءِ الشَّمْسِ فِيْهِ تَحَدُّرَا

وأقولُ في ألف (إِيَا): إنَّهَا منقلبةٌ عن الياء[2]، والدَّليلُ على ذلك أنَّـه لا يخلـو من أن يكونَ من الياءِ أو من الواو، فالذي يدلُّ على أنَّها من الياء دون الواو:/ أنَّ [٤٤/ب] الواوَ لا تكونُ لاماً والعينُ ياءٌ في شيءٍ من كلامهم ، فأمَّا قولُهُم : حَيْوَة وحَيَوَان فالواو عندنا منقلبةٌ عن الياء ، وقد ذَكَرْنَاه في شرح « المسائل المشكلة »[3]، فإذا لم يجز انقلابها عن الواو ، ثَبَتَ أنَّهُ من الياء .

فإن قال قائلٌ : فما ينكِرُ أن تكونَ الياءُ من قولهـم: « إِيَـا الشَّـمس » منقلبـةً عن الواو ؛ لانكسار ما قبلها ، وإذا جاز أن تكـونَ العـينُ واواً ، جـاز أن تكـونَ الكلمةُ من باب « الحُوَّة » و « القوَّة »[4] .

فالقولُ : إنَّ العينَ ياءٌ لا غير ، ولو كانت واواً لَصَحَّتْ كما صَحَّ (عِـوَض) و(عِوَج) ونحوُه ، والهمزةُ في قولِ مَن مَدَّ منقَلِبَةٌ عن الياء .

فهذا شيءٌ عَرَضَ في هذا الباب ليس منه ، ثمَّ نرجعُ إلى ما هو القصد مـن

---

(١) نسبه ابن جـني رحمه الله في المنصـف ١٤٣/٢ إلى ذي الرمـة ، وهـو في ملحـق ديوانـه ١٨٧٠/٣، واللسـان (جوأ) ، وفيه : الجاءة والجؤوة : لون الجأي ؛ وهو سوادٌ في غـبرة وحمـرة ... أراد : وردٌ وجؤوة فوضع المصدر موضع الصفة .

(٢) انظر المنصف ١٤٢/٢ - ١٤٣ .

(٣) المسائل (المشكلة) البغداديات : ٢٣٢ - ٢٣٤ ، وانظر التعليقة ١٠٨/٥ .

(٤) أي ممّا عينه ولامه واوان . والحوة : سمرة الشّفاه . انظر سر الصناعة ٥٧٨/٢ .

هذا . فمِن ذلك قولُهُ ﷻ : ﴿ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِيْنَ إِنَاهُ ﴾[١] معناه : بُلوغُهُ وإدراكُهُ[٢] .

والدَّليلُ على أنَّ الألفَ منقلِبَةٌ عن ياءٍ هي لامٌ : جوازُ الإمالةِ فيه ، والاشتقاقُ . فهذا مصدَرٌ بمنزلة الشِّبَع .

ومن ذلك : آناءُ اللَّيلِ والنَّهار . رَوَينا في واحِدِهِ : إِنًى وأَنًى وإِنْيٌ ، وحَكَى أبو الحسن[٣] : إِنْوٌ ، وهو من هذا ، كأنَّه صَدْرٌ من الزَّمان له مُكثٌ وامتدادٌ ، فهو خلافُ « الآنَ » ، والوقتُ المتقَضِّي غيرُ الباقي ، وإن كان جملَتَهُ ومتركِّباً منه .

وحُكِيَ لي عن أحمدَ بنِ يحيى : إِنْيٌ وإِنًى ومِعْيٌ ومِعًى وحِسْيٌ وحِسًى[٤] ، فقولُهُم : إِنْيٌ بمعنى « إِنًى » يُبيِّنُ أنَّ انقلابَ الألف عن الياء .

فأمَّا « إِنْوٌ » فمن باب أَشَاوِي[٥] ، وجَبَيْتُ الخَرَاجَ جِبَاوَةً[٦] .

وأمَّا قولُهُم في وصف المرأة : أَنَاةٌ[٧] ، فليس من هذا الباب ، ولكنَّ الهمزةَ منقلبةٌ مثلُ (أَحَد)[٨] . قال سيبويه[٩] : « لأنَّ المرأةَ تُوصَفُ بأنَّها كَسُولٌ » .

---

(١) سورة الأحزاب : آية : ٥٣ .

(٢) انظر مجاز القرآن ١٤٠/٢ .

(٣) قال في معاني القرآن ٢٣٠/١ : « إِنًى مثالُ مِعًى ، وقال بعضهم : واحدها إِنْيٌ وإِنْوٌ » . وانظر الصحاح (أنا) .

(٤) نقله ابن جني في سر الصناعة ٢١١/١ ، وانظر الصحاح (أنا) ٢٢٧٣/٦ . وفي (ص) : وحَشْيٌ وحَشًى .

(٥) وهو جمع « شيء » ، حكى الأصمعيُّ أنه سمع رجلاً من أفصح العرب يقولُ لخلف الأحمر : إن عندك لأشاوي مثال الصحاري ، ويجمع على أشايا وأشياوات . انظر الصحاح واللسان (شيأ) .

(٦) فأبدلت الواو من الياء . انظر سر الصناعة ٢١١/١ ، ٥٨٩/٢ .

(٧) الأناةُ من النساء : هي التي فيها فتورٌ عند القيام لنعمتها وترفها .

(٨) أي : أن الهمزة منقلبة عن واو . انظر الكتاب ٣٣١/٤ ، وسر الصناعة ٩٢/١ ، ٥٧٤/٢ ، ٥٩٥ ، واللسان (أني) ٥٠/١٤ .

(٩) الكتاب ٣٣٢/٤ .

وقولُهُم للمِرْفَقِ المستعمَلِ في الغَسْلِ والتّطهير والأكل والشُّرب وغيرِ ذلك : إِنَاءٌ[١]، مأخوذٌ عندي من هذا الباب ، والهمزةُ منقلبةٌ عن الياء؛ لأنّه ممّا قد بَلَغ بخَرْزٍ أو نجارَةٍ أو طبخٍ[٢] أو صناعةٍ، أو نحو ذلك من العلاج حالةً لم يكن فيها قبلُ دلالةٌ .

وذَكَرَ سيبويه[٣] في جمعِهِ القليل: آنِيَةٌ ،كإزارٍ وآزِرَةٌ ، وجمعُهُ الكثيرُ: أوَانٍ ، ونظيرُهُ ما حكاه سيبويهِ[٤] من قولِهم : أَسْقِيَةٌ وأَسَاقٍ، وفي التنزيل : ﴿ فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ ﴾[٥] ، وفيه : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيْهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾[٦].

قال أبو زَيدٍ[٧]: « قالوا : رَجُلٌ أُسْوارٌ مِن قَومٍ أَسَاوِرَةٍ ، وهو أُسْوارُ المرأةِ وإِسْوارُ المرأة ، وسِوارُ المرأة[٨]، وأَسْوِرَةٌ لِجَمَاعَتِهَا » . وحَكَى سيبويهِ[٩] أيضاً : أَسْوِرَةٌ .

قال أبو زَيدٍ[١٠]: « وهما قُلْبَان يكونان في يَدَيها » . فأَسْوِرَةٌ جمعُ سِوَار،

(١) انظر مقاييس اللغة ١٤٣/١ .
(٢) انظر التاج (أنى) ١٧٢/١٩ .
(٣) الكتاب ٦٠٢/٣ .
(٤) الكتاب ٦١٨/٣ .
(٥) سورة الزخرف : آية : ٥٣ .
(٦) سورة الكهف : آية : ٣١ .
(٧) لم أقف عليه في النوادر . وقد أفرد الفارسيُّ هذه الآية بمسألة خاصة في مكانها .
(٨) في (ص) : وهو أسوار المرأة وسوارها وأسورة لجماعتها .
(٩) الكتاب ٣٥١/٤ .
(١٠) لم أقف عليه في النوادر اعتماداً على فهارسه ، وفي اللسان (سور): « والقُلْبُ من الفضة يسمى سُِواراً ، وإن كان من الذهب فهو أيضاً سُِوار، وكلاهما لباسُ أهل الجنة » .

وأَسَاوِرُ جمعُ أَسْوِرَة .

فأمَّا أَسَاوِرَةُ فارِسَ فقال أبو زَيدٍ في واحِدِهِم : إِسْوَار ، ورَوَيْنا عن غيره أيضاً ضمَّ الهمزة[1]، ولم أسمع فيه الفتحَ . وهو فارسيٌّ مُعَرَّبٌ[2] معناه : عالي الفَرَسِ أو ذو الفَرَس ، وكأنَّ الفتحَ لم يجئْ في أوّله لأنَّهُ بِناءٌ يختصُّ به الجمعُ ، وهو واحدٌ ، فكُرِهَ أن يكونَ على لفظ الجمع .

فإن قلتَ : فقد قالوا : قَمِيصٌ أخلاقٌ ، وبُرْمَةٌ أَعْشَارٌ ونحوه[3] ؟

فإنَّ ذلك قد يرجعُ إلى تأويل الجمع ، ومع ذلك فلو جاء لم يُنكر ؛ لأنَّ الأعجميَّةَ قد تجيءُ على ما لا مثالَ له في العربيَّة ، وقد جاء « سَرَاوِيلُ » ، فلو جاء الفتحُ في هذا لكان أسهَلَ ؛ لأنَّهُ إلى الآحاد أقربُ ، ولو كان عربيّاً لكان وزنُ إِسْوَار (إِفْعَال) مثل إِسْكَاف . وإذا ثبتَ زيادتُها في إِسْوَارٍ وكان أُسْوَارٌ بمعناه ، وجبَ أن تكونَ أيضاً فيه زائدةً .

فإن قلتَ : فهلاَّ حَكَمْتَ أنه (فِعْلالٌ) لأنه ليس في الكلام (إِفْعَالٌ) كما قلتَ: إنَّ إِمَّعَة (فِعَّلَة) لمَّا لم يكن في الصفات (إِفْعَلَة) وفيها (فِعَّلَة) ؟

فالقولُ : إنَّهُ يمتنع أن يُقالُ : إنَّهُ (فِعْلالٌ) لجهتين :

إحداهما : إثباتُ زيادتها في (إِفْعَال) .

---

(١) في اللسان (سور) : « والأُسْوار والإِسْوار: قائد الفُرْس ، وهو الفارسُ من فرسانهم المقاتل ... » .

(٢) انظر المعرَّب : ٢٠ ــ ٢١ ، وقصدَ السَّبيل ١/١٨٨ ــ ١٨٩ ، وفيه : « والأَسوار بالفتح : قريةٌ بأصبهان » . وانظر معجم البلدان ١/١٩٠ .

(٣) البُرْمة : قِدْرٌ من حجارة ، والجمع : بُرام وبِرام وبُرَم . اللسان (برم) .
وأعشار : العظام التي تشعب لكبرها عشر قِطع . أساس البلاغة (عشر) .

والأخرى : أنّكَ إن جعلْتَهُ (فِعْلالاً) حَكَمْتَ بأنَّ الواوَ أصلٌ في الرباعيِّ ، وذلك غيرُ موجودٌ فيه إلاّ في الوَعْوَعَةِ وبابهِ[1]، ومن أجل ذلك حكَمَ سيبويه[2] بزيادة تاءِ[3] « عِزْوِيت » ./ فلو كان عربيّاً لكان كلمةً لا نظيرَ لها . [٤٥/أ]

وإن شئتَ قُلتَ: إسوارٌ (فِعْوَالٌ) كقِرْوَاحٍ[4]،كأنَّهُ من الأسر، وأُسْوَارٌ (فُعْوَالٌ)[5] كعُتْوَارة[6]، وهذا أسهَلُ وأجْوَدُ ؛ لأنَّهُ ليس يُخرِجُكَ إلى ما لا نظيرَ له ، والأوَّلُ غيرُ ممتَنِعٍ . فقد بانَ بما ذَكَرْنَا فسادُ قولِ هذا القائِلِ في « الآنَ » .

فإن قلتَ : أيجوزُ عندك (أن يكون)[7] « الآنَ » مأخوذاً من الأَوَان ، فتكونُ الألفُ منقلبةً عن الواو ؟

فإن ذلك لا ينبغي أن يجوزَ؛ لأنَّ هذه المبنيَّةَ مُشابِهَةٌ للحروف والأصوات لاسيَّمَا التي لم تتمكّن منها في موضعٍ ، فإنَّ هذه في المشابهَةِ[8] بالحروف أقْعَدُ ،

---

(١) انظر الكتاب ٤٠١/٤ ، وسر الصناعة ٧٥١/٢ .

(٢) قال في الكتاب ٢٦٨/٤ - ٢٦٩: « وليس في الكلام (فَعليل) ولا (فُعليل) ، ويكون على (فِعليت) نحو: عِفريت وهو صفة ، وعِزويت وهو اسم » .

(٣) في (ش) : « باء » . والعِزْوِيت : الداهية . انظر المنصف ٢٨/٣ .

(٤) انظر الكتاب ٦٢٠/٢ ، ٢٦٠/٤ . والقِرْواحُ : جَلَدٌ من الأرض وقاعٌ لا يُستمسَكُ فيه الماء ، وفيه إشرافٌ ، وظهره مستوٍ ، ولا يستقرُّ فيه ماءٌ إلا سال عنه يميناً وشمالاً . وهو أيضاً : الأرض العريضة لا نبت فيها ولا شجر . وناقةٌ قِرْواحٌ : طويلة القوائم .

(٥) ساقطٌ من (ش) .

(٦) انظر الكتاب ٢٦٠/٤ . وعُتْوارة : حيٌّ من الكنانة ، وهو عُتوارة بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة . انظر جمهرة أنساب العرب : ١٨٠ - ١٨٢ .

(٧) ساقط من (ش) .

(٨) في (ش) : « فإن في هذه المشابهة » .

وإليها أَقْرَبُ ، فكما لا تكونُ الحروفُ والأصواتُ مشتقّةً ،كذلك لا تكونُ هذه الأسماءُ .

فإن قلتَ : فقد حَكَى سيبويهِ[1] « لَبِّ » بمعنى لَبّيكَ ، ولَبّيكَ[2] عندكم من «أَلَبَّ بالمكان » ؛ إذا أقامَ به ؟

فقد عَلِمْنَا هذا ، إلاّ أنَّ ذلك قليلٌ فلا يجبُ أن يُقاسَ عليه ، وكأنَّ هذه الكلمةَ إنّما بُنِيَت لوقوعِهَا موقعَ الأصواتِ ، وما لايكونُ إلاّ مبنيّاً ،كما بُنِيَ المنادَى المفرَدُ لوقوعِهِ موقع ما الحرفيَّةُ أغلَبُ عليه من الاسميَّة ، ولا يدخُلُ فيما ذَكَرْنَا المبنيَّاتُ في النّداء والنّفي ؛ لأنهما يُشبهَانِ المعرَبَةَ للاطِّرَادِ فيهما، وكذلك ما قَرُبَ منها من الغايات . ويدلُّكَ على ما ذَكَرْتُ لكَ من مشابهة[3] هذه الأسماءِ المبنيَّةِ الحروفَ: ثَبَاتُ الألف في « مَتَى » و « إذا » . ألا ترى أنَّ الألفَ فيها أصلٌ ليست بمنقلبةٍ ، كما أنّهَا في الحروف أصلٌ غيرُ منقلبةٍ . ويدلُّكَ على أنّهَا ليست بمنقلبةٍ أنّهَا ليست في موضعِ حركةٍ ؛ لأنَّ ما قبلها متحرِّكٌ ، فيجبُ سُكُونُ الآخِرِ من « متى » و « إذا » ،كسُكُون الآخِرِ من « كم » و « إذ » .

فإن قلتَ : فكيف جازت الإمالةُ في ألف « مَتَى » ولم تجُز في ألف « إذا » ؟

فلأنَّ « إذا » أَقْعَدُ في الحرفيَّة من « مَتَى » ، و« مَتَى » أَشْبَهُ بالمتمكِّنةِ غيرِ المبنيَّةِ . ألا ترى أنَّ « إذا » لا تُفْرَدُ في كِلاَ وجهَيْهَا (المفاجَأَةِ والإضافةِ إلى

---

(١) الكتاب ٣٥١/١ .

(٢) في (ش): « ليتك » في الموضعين .

(٣) في (ش): « مناسبة » .

الأفعال) ، كما لم تُفْرَد الحروفُ .

فأمَّا ألفُ « عَلاَ » في قوله[1]:

فَهْيَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلاَ

فليست كالتي في « مَتَى » ، لكنَّها عندي منقلبةٌ عن الواو مِن عَلَوْتُ ، وهي في موضعِ حركةٍ ، وموضِعُها ضَمٌّ على الغاية ؛ لأنَّه مُفْرَدٌ . ألا ترى أنَّ المرادَ به إنَّما هو: من أعلى الحوض ، فحَذَفه لمَّا كان معلوماً ، وكذلك[2]:

... ... مِن عَلُ

المحذوفُ منه اللاَّمُ ، وإن شئتَ قلتَ: إنَّ « عَلُ » وزنُهُ (فَعَلٌ) ، واستَدْلَلْتَ بقوله: « مِن عَلا » .

وإنَّما ذَكَرْتُ الكَلِمَ المصَرَّفَةَ[3] من « أَنى » ؛ لأُرِيَكَ أنَّهُ ليس في شيءٍ منه ما

---

(١) رجز لأبي النجم العجلي في ديوانه : ٢١٠ ، قال البغدادي رحمه الله : قال ابن بري في حاشيته على الصحاح : هو لغيلان بن حريث . وبعده :

نوشاً به تقطعُ أجوازَ الفَلاَ

انظر : الكتاب ٤٥٣/٣ ، وشرحه للسيرافي المطبوع بعنوان (السيرافي النحوي): ٤٧١ ، وشرح أبياته ٢٧٧/٢ ، وأدب الكاتب : ٥٠٣ ، والكامل ١٤٣٣/٣ ، والمنصف ١٢٤/١ ، وشرح المفصل ٨٩/٤ ، ورصف المباني : ٤٣٣ ، والخزانة ٤٣٧/٩ ، ١٦٥/١٠ .

وتنوشُ : قال ابن السكيت في إصلاح المنطق : ٤٣٢ : « يقال للرجل إذا تناول رجلاً ليأخذ برأسه أو لحيته: ناشه ينوشه نوشاً » .

(٢) هو نهاية عجز بيت الشنفرى :

إِذَا وَرَدَت أَصْدَرْتُهَا ثمَّ إنَّهَا		تَثُوبُ فَتَأتي مِنْ تُحَيْتُ ومِنْ عَلُ

من لاميته . انظر شرحها للزمخشري : ١١٨ ، والعكبري : ١١٩ ، وهو في الكتاب ٢٩٠/٣ .

(٣) في (ص) : « المعربة » .

يُسَوِّغُ قولَ القائل: إنَّ « الآنَ » مِن آنَ كذا ، ولأنَّ هذا الضَّرْبَ من اللُّغـةِ يدخُـلُ في صناعة الإعراب ، ويتّصِلُ بها أشَدَّ مِن اتِّصَالِ غيرِه ؛ لمكان الاعتلال فيه ، وما يَعرُضُ من الانقلاب في حروفه ، وهذا يحذقُهُ من كان دَرِيّاً بالتّصريف، وقد كان أحدُ إخواننا بفارِسَ سَأَلني عمَلَ المعتلاَّتِ كلِّهَا من اللّغة، فأمليْتُ كثيراً من ذلك، وافتَقَدْنَا الكتابَ مع ما أُصِبْنَا به من الكُتُبِ[1].

فإن قال قائلٌ : هلاَّ بُنِيَ « سَحَر » لتضمُّنِهِ معنى حرف التّعريف ، كما بُنِـيَ «أَمْسِ » لتضمُّنِهِ معنى الحرف ، وكما بُنِيَ « الآنَ » ؟

قيلَ له : « سَحَـرَ » لا يجبُ بناؤُهُ لأنـّه لم يتضمَّن معنى الحرف كما تضمَّنَـهُ « الآن » و « أمسِ » فيمَنْ بنـاهُ ، وإنَّمـا عُـدِلَ عمَّـا هـو معرفـةٌ بـالألف والـلام[2]، فلذلك لم يُصْرَفْ ،كما أنَّ « عُمَـرَ » لَمَّـا كـان معـدولاً عـن عـامرٍ لم يُصرَفْ ، وكما أنَّ « مَثْنَى » لمَّا كان معدولاً عن اثنين اثنين لم يُصْرَف ، فكذلـك « سَـحَرَ » لِسَحَرِ يومكَ ، عُدِلَ عن المعرفة ، والمعرفةُ التي عُدِلَ هـذا عنهـا ينبغـي أن يكـون بالألف واللاّم ، وإن لم يتكلّموا به إذا عَنَوا سَحَرَ ليلَتِكَ إلاّ بغير الألـف والـلاّم ، فجَرَى في ذلك مَجْرَى الأشياءِ التي لها أصولٌ تُختَزَلُ فـلا تُسـتَعْمَلُ ،كتصحيـح

---

(١) قال ابن جني رحمه الله في سر الصناعة ٢/٦٠٦ - ٦٠٧ : « وذكَرَ شيخُنا أبو عليٍّ أن بعض إخوانه سأله بفارس إملاءَ شيءٍ من ذلك ، فأملَّ منه صدراً كبيراً ، وتقصى القولَ فيه ، وأنه هلَـكَ في جملة ما فقدَه وأُصيب به من كتبه . وحدثني أبو عليٍّ أنه وقع حريقٌ بمدينة السَّلام ، فذهب له جميـعُ علم البصريين ، قال : وكنتُ كتبتُ ذلك كله بخطي ، وقرأتـهُ على أصحابنـا ، فلم أجد في الصنـدوق الذي احترق شيئاً البتة ، إلا نصفَ كتاب الطلاق عن محمد بن الحسن ، فسألتُهُ عن سلوته وعزائه عن ذلك ، فنظر إليَّ متعجّباً ، ثم قال : بقيتُ شـهرين لا أكلّمُ أحـداً حزنـاً وهمّـاً ، وانحدَرْتُ إلى البصرة لغَلَبَة الفِكْرِ عليَّ ، وأقمتُ مدّةً ذاهلاً متحيّراً » .

(٢) انظر : الكتاب ٢٩٤/٣ ، و ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٠ .

العين من « قال » و « باع » وما أشبَهَ ذلك ، وللعدل موضعٌ آخَرُ نَذكُرُهُ فيهِ[1] إن شاء الله تعالى .

فـ « سَحَرُ » لا يُتَكَلَّمُ به في الرَّفع والجرِّ[2] إلاَّ بالألف / والـلام ، أو منكـوراً [٤٥/ب] نحو: هذا السَّحَرُ ، وبالسَّحَرِ ، وقد يُنصَبُ على هذا الحـدِّ نحـو: إنَّ السَّـحَرَ خَيرٌ لَكَ من أوَّلِ اللَّيلِ ، ويُنكَّرُ فيُصْرَفُ فيقالُ : سِيرَ عليه سَحَرٌ من الأسحار[3].

فأمَّا « أمسِ » فعلى قول بني تميمٍ مثـلُ « سَـحَرَ » في أنَّـهُ معـدولٌ عـن الألـف واللاَّم ، غيرُ مصروفٍ[4]، ويخالفُ « سَحَرَ » في أنَّهم قد أعربوه بالرَّفع ، و لم يُفعَلْ ذلك بسَحَرَ ، ألا تراهم لم يستعملوا « سَحَرَ » غيرَ مصروفٍ إلاَّ ظرفاً .

فأمَّا أهلُ الحجاز فيَبنُونَه ، فهو عندهم متضمِّنٌ لمعنى حرفِ التَّعريـف ، غـيرَ معدولٍ كسَحَرَ وأَمْسِ في لغة بني تميم ، ولكنَّه بمنزلـة « كيـفَ » في أنَّهـا متضمِّنَـةٌ معنى الحرف ، كما أنَّ « كيفَ » متضمِّنَةٌ معنى الحـرف ، ولذلـك وجَـبَ بنـاؤُهُ ، كما وجَبَ بناؤُهُ .

* * *

---

(١) انظر ٢/١٤٥ .
(٢) في (ص) : « في الرفع والنصب » .
(٣) انظر الكتاب ١/٢٢٥ .
(٤) انظر الكتاب ٣/٢٨٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢٤ .

المسألة السّابعة عشرة[١]

قال[٢] في قوله ﷻ : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ ﴾ [البقرة : ٧٤] :

« ورَوَى بعضُ النَّحْويّين أنَّهُ يجوزُ في « هِيَ » الإسكانُ في الياء ، ولا أَعلَمُ مَنْ قرأ بها » . قال: « ولا يجوزُ إسكانُهَا عندي ولا إسكانُ الواو في (هو) ؛ لأنَّ كُلَّ مُضْمَرٍ فَحَرَكَتُهُ إذا انفَرَدَ الفتحُ نحو: ﴿ أَنَا رَبُّكُم ﴾ ، فكما لا تَسْكُنُ نونُ (أنا) ، لا تَسْكُنُ هذه الواوُ » .

قال أبو عليّ :

لا يمتنعُ إسكانُ الواو والياء من « هو » و « هي » إذا ثبَتَت به روايةُ ثِقَةٍ من أجل كونِ النُّون في « أنا » متحرِّكَةً ، وليس ردُّهُ على النُّون المتحرِّكَةِ من « أنا » بأولى من ردِّهِ على النُّون السَّاكنة من « أنت » .

فلو قال قائلٌ : الجيِّدُ الإسكانُ في ياء « هي » و واو « هو » لسُكُون النُّون في « أنت » ،كما قال أبو إسحاقَ .

[قيل][٣]: لا يجوزُ الإسكانُ فيهما لتحرُّك النُّون في « أنا » لَمَّا كان بينهما

(١) تقدمت هذه المسألة في نسخة (ص) فجاءت برقم [١٥] اللوحة [٣١/ب] .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٥٧/١ .
(٣) ساقطة من النسختين .

فصلٌ ، ولو كانت الحركةُ في الياء والواو من هذَين الاسمين أَجْـوَدَ مـن الإسـكان لَتحَرَّكَ الـنُّـونُ في « أنا » ، فبإزاء النُّونِ المتحرِّكَـةِ مـن « أنـا » النُّـونُ السَّـاكنةُ مـن «أنت » ، فقد تكافأَ إسـكانُ اليـاء والـواو في « هـو » و « هـي » ، وتحريكُهُـمـا في الجُودة من هذه الجهة كما ترى . فليـس السببُ الـذي تُختَـارُ لـه الحركـةُ علـى السُّكون في آخرِ هذَين الاسمَين هذا ، ولكن أن يكونَ أكثَرَ ، وفي اللغات أشهَرَ . فأمَّا من حيث ذِكرِه فالأمران متكافئان .

فإن قلتَ : فقولهم « نحن » من المضمَر المنفصل وآخِرُهُ متحرِّكٌ ؟

فذلك لا يُشبِهُ « هو » و « هي » و « أنا » و « أنت » ؛ لأنَّ آخِرَ « نحن » يـلزَمُ أن يُحرَّكَ لالتقاء السَّاكنين ، و لم / يُحرَّك آخِرُهُ من حيث كـان مضمَـراً مُنفـرداً. [٣٢/أ] لو كان حركةُ آخِرِهِ من هذه الجهة لا لالتقاء السَّاكنَين ، لَمَا جازَ إسكانُ الآخِرِ من « هم » ومن « أنت » ؛ لأنَّهما أيضاً مضمَرَان منفرِدَان ، فسُكُونُ هذا يدلُّ على أنَّ الحركة في آخِرِ « نحن » ليست من جهة أنَّه مضمَرٌ منفرِدٌ ؛ إذ كـان مـا ذَكَرْنـا من « هم » و « أنت » مثلَه في أنَّهُ مضمَرٌ منفصلٌ ، وهو مع ذلـك سـاكنٌ آخِـرُهُ ، فتبيَّنَ مِمَّا ذَكَرْنَـا أنَّ « نحـن » لم يُحـرَّك آخـرُهُ مـن حيـث كـان مضمَـراً منفـرِداً ، وكذلك يقول فيه أبو إسحاق .

والسَّبَبُ الذي يُختارُ[1] له الحركةُ في « هو » و « هي » كونُهُما أفْشَى وأشْيَعَ

(١) في (ش): « يحتاج » .

فِي اللُّغة ، لا لأنَّهُمَا[١] مضمَرَان منفَرِدَان ؛ إذ لا يُوجِبُ كونُهُمَا مضمَرَين منفَرِدَين الحركةَ لوُجُودنا غيرَهما من المضمَرِ المنفَرِدِ ساكناً.

فإسكانُ الياء والواو من « هي » و « هو » إذا ثَبَتَت به روايةُ ثقةٍ غيرُ مدفوعٍ، ولا هنا ما يَرُدُّهُ أو يُفسِدُهُ من نَظَرٍ أو قياسٍ .

فإن قلتَ : فإنَّ آخِرَ « أنت » متحرِّكٌ وليس بساكنٍ ،كما أنَّ آخِرَ « أنا » متحرِّكٌ ؟

فليس هذا بسؤالٍ ؛ لأنَّ آخِرَ الاسمِ في « أنت » إنَّما هو النُّون، والنُّونُ ساكنةٌ، فأمَّا التَّاءُ للخطاب ، وليست من نفس الكلمة ،كما أنَّ الألفَ في « أنا » إنَّما[٢] وقعت لتبيين الحركة في الوقف ، لا من نفس الحرف ، فإن اعتُدَّ بالتَّاء مع أنَّها زائدةٌ في الكلمة ، فلْيُعْتَدَّ بالألف أيضاً في « أنا » مع كونها زائدةً ، فإذا اعتُدَّ بها سَقَطَ الاحتجاجُ بها ؛ لأنَّها حينئذٍ ساكنةُ الآخِرِ ، فاختيارُ الحركة في « هي » و « هو » على سكونهما من هذه الجهة فاسِدٌ بيِّنُ الفساد .

ويدلُّ على أنَّ جوازَ هذا الإسكانِ إذا جاءت به روايةٌ غيرُ ممتنعٍ ، ما أخبَرَنا به أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسن بنِ دُرَيدٍ[٣] عن أبي حاتمٍ عن أبي زَيدٍ أنَّه أنشَدَ[٤]:

---

(١) في (ص) : « في اللغة لأنهما » .

(٢) في (ص) : « إذا » .

(٣) جمهرة اللغة ١٣٠٦/٣ - ١٣٠٧ .

(٤) من الرمل ، ولم أقف على قائله . والشاهد في : مجالس العلماء : ٢٤٩ ، والمسائل العضديات : ٢١٦ ، والمنصف ١٤٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٧/٢ ، وشرح المفصل ٨٤/٥ . وما في

كَأَطُومٍ فَقَدَتْ بُرْغُزَهَا　　أَعْقَبَتْهُ الْغُبْسُ مِنْهُ عَدَمَا
غَفَلَتْ ثُمَّ أَتَتْ تَرْقُبُهُ　　فَإِذَا هِيْ بِعِظَامٍ وَدَمَا

الألف في « دما » منقلبةٌ عن لام الفعل[1] .

* * *

= حواشيها من المصادر . والأطوم : البقرة الوحشية ، والبُرغز : ولدها ، والغُبس : الذئاب .
قال ابن جني في المنصف : « فإنه أوقع المصدر موقع الجوهر ، وتأويله عندي على حذف المضاف ، كأنه قال : فإذا هي بعظام وذي دم » .

(١) هذه الجملة التي بعد البيت ساقطة من (ش) .

المسألة الثّامنة عشرة

قال[1] في قوله ﷻ : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّوْنَ لاَ يَعْلَمُوْنَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ ﴾ [البقرة : ٧٨] :

« ارتفَعَ « أُمِّيُّون » بالابتداء ، و « منهم » الخبرُ ، وفي قول الأخفش يَرتَفِعُ «أُمِّيُّون » بفعلهم ،كأنَّ المعنى: واستقرَّ منهم أُمِّيُّونَ » .

قال أبو عليٍّ :

ليس يرتفع « أُمِّيُّون » عند أبي الحسن[2] بفعلهم ، إنما يرتفعُ بالظَّرف الذي هو « منهم » ، ومذهب سيبويه أنه يرتفعُ بالابتداء ، ففي « منهم » عنده ضميرٌ لقوله: « أُمِّيُّون » ، وموضعُ « منهم » على مذهبه رَفْعٌ ؛ لوقوعه موقع خبر المبتدأ ، فأمَّا على مذهبِ أبي الحسن فلا ضميرَ لقوله: « أُمِّيُّون » في « منهم » ، ولا موضعَ له عنده ،كما أنَّه لا موضعَ لـ « ذَهَبَ » من قولكَ: ذَهَبَ زَيدٌ ، وإنَّما رفَعَ أبو الحسن الاسمَ بالظَّرف في نحو هذا ؛ لأنَّه نَظَرَ إلى هذه الظُّروف فوَجَدَها تجري مَجْرَى الفعل في مواضِعَ ؛ وهي : أنَّها تحتمِلُ الضَّميرَ ،كما يحتملُهُ الفعلُ وما قام مَقامَه من أسماء الفاعلين ، وما شُبِّهَ به ، ويُؤَكَّدُ ما فيها ،كما يُؤَكَّدُ ما في الفعل

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٥٩ .
(٢) لم يتعرض للحديث عنها في معانيه .

وما قام مَقَامَه في نحو : مررْتُ بقومٍ لـكَ أجمعون ، وينتصِبُ عنهـا الحـالُ كمـا ينتصب عن الفعل ، وتُوصَلُ بها الأسماءُ الموصولة ،كمـا تُوصَلُ بـالفعل والفـاعل فيصير فيها ضميرُ الموصول كما يصير ضميرُهُ في الفعـل ، وتُوصَفُ بـه النَّكـرةُ ، كما تُوصَفُ بالفعل والفاعل ، فلمَّا رآهـا في هـذه المواضِعِ تقـومُ مَقَـامَ الفعـل ، أجراها مُبْتَدَأَةً مُجْرَى الفعل، فرَفَعَ بها الاسمَ ،كما يَرفَـعُ بـالفعل ، وقـامت هـذه الظُّروفُ مَقَامَ الفعل في هذه المواضِعِ ، فقال في: عندك زَيدٌ ، وفي الـدار عَمـرٌو ، و﴿ مِنْهُمْ أُمِّيُّوْنَ ﴾ ونحو ذلك: إنَّهُ مرتفعٌ بالظَّرف ؛ إذ كـان الظَّـرفُ قـد أُقِيـمَ مُقَامَ الفعل في غير هذا الموضع ، ومثلُ هذا قولُهُ في أسماء الفاعلين نحو « ضـارب » وما أشبهها لمَّا رآها تجري مَجْرَى الأفعال فـيرتفعُ الاسم بهـا إذا جَـرَتْ خـبراً أو وصفاً أو حـالاً على شيءٍ أَجْرَاهـا مبتَـدَأَةً أيضـاً غـيرَ معتَمِـدَةٍ علـى شـيءٍ نحـو الاستفهام ، يكون اسمُ الفاعل في الاعتماد عليه مثله إذا جَـرَى حـالاً أو خـبراً أو وصفاً ، فأجاز في نحو : « قَائِمٌ زَيدٌ » ، ارتفاعَ الاسم بـ« قـائم » يُجرية مُجْـرَى الفعل غيرَ متقدِّمٍ ،كما أجرى الظَّرفَ متقدِّماً مُجْـرَاه غـيرَ متقـدِّمٍ ، فرفَـعَ الاسـمَ بالظَّرف واسمِ الفاعل وهما متقدِّمان غيرَ جاريَين علـى شـيءٍ ،كمـا رَفَعَـه بهمـا جاريان على ما قبلهما ، وقد قال سيبويه[1] بهذا القول في قوله : « في الدَّار إنَّـكَ قائمٌ » ، ونحو: « مَرَرْتُ برَجُلٍ معه صَقْـرٌ صَـائِداً بـه[2] » ، وقـال أيضـاً الخليـلُ في

---

(١) انظر الكتاب ١٣٩/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٤٩/٢ .

« غداً الرَّحِيلُ[1] » ، وقولُه[2]:

أَحَقّاً بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ الْمَجَالِسِ

إنَّ « التَّهَدُّدَ » و « الرَّحيل » مرتفعان بقولك: « غداً » و « حقاً » .

فإن قال قائلٌ : ما ينكر أن يكون ارتفاعُ الاسم في نحو : « في الـدَّارِ زَيـدٌ » بالفعل دون الظَّرف ، وأنَّ المؤكّدَ في نحو : « مرَرْتُ بقومٍ لك أجمعـون » إنّمـا هـو ما في الفعل دون الظَّرف ، (وليس في الظَّرف)[3] على الحقيقـة شـيءٌ ، وكذلـك الاسمُ في نحو: « في الدَّار زَيدٌ » مرتفعٌ على الحقيقة بـ « استقرَّ » لا بـ « في الدَّار » ؟

/ فالجوابُ : أنَّ المعروفَ المعلومَ من قول أبي الحسن في نحو: في الـدَّار زَيـدٌ [٤٦/أ] أنَّهُ مرتفعٌ بـ « في الدَّار » لا بالفعل ، والمعلوم من قول سيبويه والأخفش وغيرهِمـا أنَّهُم إذا قالوا : « زَيدٌ في الدَّارِ » فالضَّميرُ في الظَّـرف لا في الفعـل المحذوفِ ؛ لأنَّ ذلك الفعلَ مُطَّرَحٌ مختزَلٌ ، ونحنُ ندلُّ علـى أنَّ الضَّمـيرَ إنّمـا هـو في الظَّـرف مـن قولكَ: « زَيدٌ في الدَّارِ » ، لا في الفعل المحذوفِ الذي يُقَدَّرُ ، ونَدُلُّ أيضاً علـى أنَّ الاسمَ في نحو: « في الـدَّارِ زَيـدٌ » و: ﴿ مِنهُـمْ أُمِّـيُّونَ ﴾ إنّمـا يرتفـعُ بـالظَّرف لا بالفعل .

فالدَّليلُ على أنَّ ضميرَ المبتدأ في قولنا: « زَيدٌ في الدَّارِ » إنّما هو في الظَّـرف لا

---

(١) انظر الكتاب ٣/١٣٥ .
(٢) من الطويـل، وهـو للأسـود بـن يَعفُـر في ديوانـه : ٤٢ ، وفيـه : « وعيدُكُـمْ إيـايَ » ، وقـد أنشـده الفارسي في المسائل العضديات: ١٩٥، والمسائل المنثورة : ١٨٥ ، وانظر الكتاب ٣/١٣٥، وشـرح أبياته ٢/٧٨ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ٣/١٩٧ ، والخزانة ١/٤٠١ .
(٣) ساقط من (ش) .

في الفعل[1] ، أنَّه لا يخلو من أن يكونَ في الفعل الذي هذا الظَّرفُ قائمٌ مَقَامَهُ ودالٌّ عليه ، أو في نفس الظَّرفِ ، فلو كان في الفعل لا في الظَّرفِ لَجَازَ تقدُّمُ الحال على الظَّرفِ في نحو: « ما مِن رَجُلٍ في الدَّارِ قائماً » ،كما يجوزُ تقدُّمُهُ إذا انتصَبَ عن الفعل ؛ لأنَّ الفعلَ يَعمَلُ مضمَراً عَمَلَهُ مُظهَراً ، تقولُ لِمَن كان في حالِ الضَّرْبِ : زَيداً ، فتنصبُهُ والفعلُ مضمَرٌ ،كما تنصبُهُ والفعلُ مظهَرٌ ، فلو كان الضَّميرُ في الفعل المختَزَلِ دون الظَّرفِ ، لَجَازَ تقديمُ الحال في هذا وما أشبَهَهُ ، كما يجوزُ عند الجماعة من البصريِّين والكوفيِّين : قائماً استقرَرْتَ ، فلمَّا لم يَجُز تقديمُ الحال ههنا على الظَّرف ، وجاز تقديمها إذا انتَصَبَ عن الفعل ، عَلِمْنَا أنَّ العاملَ الظَّرفُ ، وأنَّ الضَّميرَ في الظَّرف دون الفعل المختَزَلِ ؛ إذ لو كان في الفعل لجَازَ التَّقديمُ والتَّأخيرُ فيها[2] وهو مضمَرٌ ،كما يجوزُ التَّقديمُ والتَّأخيرُ في الحال والفعلُ مُظْهَرٌ ، فلمَّا لم يَجُزْ ذلك ، عَلِمْنَا أنَّ الضَّميرَ في الظَّرفَ وأنَّ العاملَ الظَّرفُ دون الفعل ، وأنَّ التَّقديمَ إنَّما لم يَجُز في نحو: « ما من رَجُلٍ في الدَّارِ قائماً » ؛ لامتناع العامل في الحال من التَّصَرُّفِ ، فبهذا عَلِمْنَا أنَّ العاملَ في الحال الظَّرفُ دون الفعل ، وأنَّ الضَّميرَ إنَّما هو في الظَّرف دون الفعل .

فأمَّا الدَّليلُ على أنَّ الاسمَ في نحو: « ما في الدَّار زَيدٌ » و﴿ مِنْهُمْ أُمِّيُّونَ ﴾ إنَّما يرتفعُ بالظَّرف دون الفعل ، فلو كان مرتفعاً بالفعل الذي هو « استقرَّ » كما أنَّ « أُمِّيُّونَ » مرتفعٌ بـ« استقرَّ » لجَازَ « قائماً في الدَّارِ زَيدٌ » ، كما يجوز « قائماً

---

(١) في (ش) : « في الظرف دون المبتدأ » .

(٢) في (ش) : « تقديم الفعل وتأخيره فيها » .

استقرَّ زَيدٌ عنده » ، فلمَّا لم يجز تقديمُ الجارِّ في هذا ، عُلِمَ أنَّهُ لا مَدخَلَ للفعل هنا ولا موضِعَ ؛ إذ لو كان ارتفاعُ « زَيدٍ » بالفعل المضمَرِ ، لَمَا امتنَعَ تقديمُ الحال والفعلُ مضمَرٌ ،كما لم يمتنع تقديمها والفعلُ مظهَرٌ نحو: « قائماً استقرَرْتُ » ، فامتناعُ تقديم الحال في نحو: « قائماً في الدَّارِ زَيدٌ » يدلُّ على أنَّهُ لا عَمَلَ للفعل ههنا ، وأنَّهُ لا يجوز أن يكونَ الاسمُ في نحو: « في الدَّارِ زَيدٌ » ، و« عندك عمرو » مرتفعاً عند أحَدٍ بالفعل .

وشيءٌ آخَرُ يدلُّ على أنَّ الاسم في نحو : « في الدَّارِ زَيدٌ » لا يجوز أن يكونَ مرتفعاً بفعلٍ مضمَرٍ ،كما ذُكِرَ من أنَّ « أُمِّيُّونَ » ارتفَعَ بفعلهم وهو : أنَّهُ لو كان ارتفاعُ الاسم في نحو هذا بالفعل المضمَرِ ، لَمَا جاز دُخُولُ « إنَّ » عليه ،كما لم يجز دخولُها على الفعل المظهَر نحو: « استقرَّ زَيدٌ » ، فلمَّا دَخَلَت « إنَّ » في نحو: إنَّ في الدَّارِ زَيداً ، و﴿ **إنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِيْنَ** ﴾[1]، عَلِمْنَا أنَّهُ لا فِعلَ مضمَرٌ ههنا؛ إذ لو كان هنا فعلٌ مضمَرٌ لامتَنَعَ « إنَّ » من الدُّخُول عليه ،كما يمتنعُ من الدُّخُول والفعلُ مظهَرٌ . ألا ترى أنَّهُ يمتنع (إنَّ ضرباً زيداً ، وإنَّ سقياً الله زيداً ، كما يمتنعُ)[2] : إنَّ سَقَى الله زَيداً ، وإنَّ اضْرِب زَيداً .

فإن قال قائلٌ : لو كان الاسمُ يرتفع بالظَّرف في نحو: « في الدَّارِ زَيدٌ » لَمَا انتصَبَ بـ « إنَّ » والعاملُ فيه الرَّفعَ موجودٌ / ، وهوَ الظَّرفُ ،كما أنَّهُ إذا ارتفع بالفعل لم تَدخُل « إنَّ » عليه . [٤٦/ب]

---

(١) سورة المائدة : الآية : ٢٢ .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

فهذا كلامُ مَن قال : إنَّ الاسمَ في نحو: « في الدَّارِ زَيدٌ » يرتفعُ بالابتداء على مَن يقول: إنَّهُ مرتفعٌ بالظَّرف ، (وهو موضعُ نَظَرٍ ، فقد قلنا في ذلك شيئاً وسنذكُرُهُ إنْ شاء الله)[1].

فأمَّا ارتفاعُ الاسم في نحو هذا بالفعل المضمَرِ فلا يجوزُ ، ولم يقُلْ به أحَدٌ ، وما قدَّمْنَاهُ من امتناع الحال من التَّقديم في نحو : « في الدَّارِ قائماً زَيدٌ » ودُخُولُ « إنَّ » يُفسِدُ قولَ مَن قالَ : إنَّهُ مرتفعٌ بفعلٍ مضمَرٍ .

* * *

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

المسألة التّاسعة عشرة

قال[1] في قوله ﷻ: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إلاَّ أَيَّاماً مَعْدُوْدَةً﴾ [البقرة:٨٠] :

« (تَمَسَّنَا) نَصبٌ بـ « لن » ، وقد اختلف النّحويُّونَ في تفسير علّة النّصب بـ « لن » ؛ فرُوِيَ عن الخليل فيها قولان : أحدهما : أنّها نَصَبَت كما نَصَبَتْ « أنْ » ، وليس ما بعدها بصلةٍ لها ؛ لأنَّ « لن يَفعَلَ » نَفْيٌ لـ « سيَفْعَلُ » ، فيُقدَّمُ ما بعدها عليها نحو قولك: زيداً لن أَضرِبَ ، وقد رَوَى سيبويهِ عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنّهُ قال: الأصلُ في « لن » : لا أَنْ ، ولكنَّ الحذفَ وقَعَ استخفافاً ، وزعَمَ سيبويهِ أنَّ ذلك ليس بجيِّدٍ؛ إذ لو كان كذلك لَمَا جاز: زَيداً لن أَضْرِبَ » .

قال أبو عليٍّ :

قد تقدَّمَ[2] إفسادُنَا لِمَا ذَكَرَه في « لن » و « لم » ، حيث ذَكَرَ قولَه تعالى : ﴿ فَإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفعَلُوا ﴾[3] ، فأمّا في هذا الموضع ففيه غَلَطٌ في الحكاية ؛ وهو ما ذَكَرَه في « لن » من أنّهُ رُوِيَ عن الخليل فيه قولان ، و لم يُرْوَ عنه إلاّ قولٌ واحدٌ ؛ وهو ما رواه عنه سيبويهِ . قال سيبويه في « لن »[4]: « أمّا الخليلُ فزَعَمَ أنّهَا (لا أَنْ)، ولكنّهم حذَفوا لكثرته في كلامهم ،كما قالوا : ويْلُمِّهِ ، وكما

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٦٠ - ١٦١ .
(٢) في المسألة رقم : [٦] .
(٣) سورة البقرة : آية : ٢٤ . وقد تقدم الحديث عنها مستقلة ، وهي المسألة السابعة .
(٤) الكتاب ٣/٥ .

قالوا: يَومَئِذٍ وحِينَئِذٍ وجُعِلت بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ،كما جعلوا (هَلاَّ) بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، وإنَّما هي (هل) و (لا) » . فهذا ما رُوِيَ عن الخليل في « لن » ، و لم يُروَ عنه فيها غيرُهُ، و لم يُرْوَ عنه فيها أنَّهَا نَصَبَت كما نَصَبَت « أنْ » .

وما ذَكَرَه أيضاً من قوله: « رَوَى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنَّه قالَ : الأصلُ في (لن) : لا أنْ » تَوَهُّمٌ أيضاً ، و لم يَرْوِ سيبويه هذا عن بعض أصحاب الخليل (عن الخليل)[١] ، إنَّما حكاه هو نفسُهُ عن الخليل ، وقد كَتَبْتُ لفظَه عن الخليل قَبْلُ[٢] ، والرِّوايتان عن الخليل إنَّما هما في « إذن » ليسا في « لن » ، فتوَهَّمَهُما أبو إسحاقَ في « لن »، وكذلك رواه سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل، وإنَّما هي[٣] في « إذن » ليست في « لن ». قال سيبويهِ[٤]: « وقد ذكَرَ لي بعضُهُم عن الخليل قال : أنْ مضمَرَةٌ بعد إذَن » ، وأفسَدَ هذا القولَ[٥]، ثمَّ قال : « وأمَّا ما سمعْتُ منه فالأوَّلُ » ، والأوَّلُ هو: أنَّ « إذن » تنصِبُ بنفسها ، لا بإضمار « أنْ » ،كما تنصِبُ « أنْ » بنفسها .

* * *

(١) ساقطٌ من (ش) .

(٢) انظره في الصفحة السابقة .

(٣) أي : عبارة : « وكذلك رواه سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل » .

(٤) الكتاب ٣/١٦ .

(٥) قال: ولو كانت مِمَّا يُضمَر بعده (أنْ) فكانت بمنزلة اللام وحتى لأضمرتَهَا إذا قلتَ: عبد الله إذن يأتيكَ ، فكان ينبغي أن تنصب « إذن » « يأتيك » ؛ لأن المعنى واحدٌ ، و لم يغيِّر فيه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتيَكَ عبدَا الله ، كما يتغيَّرُ المعنى في حتى في الرفع والنصب ، فهذا ما رووَه ، وأما ما سمعتُ منه فالأول » . الكتاب ٣/١٦ .

المسألة العشرون

قال[1] في قوله عز وجل: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِنكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ [البقرة: ٨٣]: « نَصَبَ (قليلاً) على الاستثناء، المعنى: أستثني قليلاً منكم ».

[الكلام على ناصب المستثنى]

قال أبو عليّ:

في هذا التَّمثيل إيهامُ أنَّ الاسم المستثنَى ينتصب عن جملةٍ غيرِ التي فيها الأسماءُ المستثنَى منها، وليس الأمرُ كذلك[2]؛ لأنَّ الاسم المستثنَى ينتصبُ عن الجملة الظَّاهرة الواقعة قبل « إلاَّ » الكائن فيها الأسماءُ المستثنَى منها، إلاَّ أنَّ الاسم المستثنَى ينتَصِبُ عنها بتوسُّطِ حرف الاستثناء، وله معناه، كما أنَّ الاسم في نحو: « ما صَنَعْتَ وأبَاكَ »[3] و « جَاءَ البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ »[4] منتصِبٌ عن الجملة المذكورةِ قبل الواو، إلاَّ أنَّهُ منتصِبٌ بتوسُّطِ الواو، وللواو معنى الاجتماع، فكما أنَّ « الطَّيالِسَةَ » ونحوَها منتصِبٌ عن الجملة التي قبلَ (الواو، كذلك الاسم المستثنَى منتصِبٌ عن الجملة التي قبلَ « إلاَّ »)[5].

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٦٤.

(٢) انظر النكت ١/٦٢١ ـ ٦٢٢.

(٣) انظر الكتاب ١/٢٩٧، والأصول ١/٢١٠ ـ ٢١١، وسر الصناعة ١/١٢٦.

(٤) انظر الكتاب ١/٢٩٨، والأصول ١/٢١٠ ـ ٢١١، وسر الصناعة ١/١٢٧.

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ش).

ويدلُّ على انتصاب الاسم في الاستثناء عن الجملة كما ذَكَرْنا ، وأنَّهُ لا عمَلَ لـ « إلاَّ » ولا لشيءٍ غيرِ هذه الجملة المستثنى منها في المستثنى قولُهُم : جاءني القومُ غيرَ زَيدٍ ،/ ورأيتُ إخوتَكَ غيرَ عَمْرٍو ، ونحو ذلك . أفلا ترى أنَّ « غيراً » منتصبٌ انتصابَ الاسم بعد « إلاَّ » ، وليس في الكلام « إلاَّ » ، فلو كان الاسمُ المستثنى منتصباً بـ « أستثني »[1] لَمَا انتصَبَ « غير » . [٤٧/أ]

فإن قالَ قائلٌ : إنَّه في قولهم : جاءني القومُ غيرَ زَيدٍ ، ورَأَيتُ القومَ غيرَ زَيدٍ منتصِبٌ بأَسْتَثْني غيرَ زَيدٍ ، **فلْيَقُلْ** : إنَّ « الطَّيَالِسَةَ » في قولهم: « جاء البردُ والطَّيالِسَةَ » منتصِبٌ بإضمار فِعلٍ آخَرَ ؟

فإن قال ذلك فقد أزاله عمَّا وُضِعَ له وأُرِيدَ به من معنَى « مع » والاجتماع، وصارت الواو عاطفةً جملةً على جملة .

فإن قالَ : إنَّ « غيراً » في قولكَ : « جاءني القومُ غيرَ زَيدٍ » ونحوِ ذلك ، منتصِبٌ بأَستَثْني ؟

قيل له : كيفَ جاز ذلك عندك و لم تذكُرْ « إلاَّ » الذي يصيرُ عندك بدلاً من « أستثْنِي » ودالاً عليه ؟ وهلاَّ قلتَ على هذا : إنَّ « ضَرَبْتُ القومَ » ونحوَه منتصِبٌ بشيءٍ آخَرَ غيرِ هذا الفعل الظَّاهرِ، وتستدلُّ بما ذَكَرْنا أيضاً من انتصاب « غير »

---

(١) وهو قول أبي العباس المبرد وأبي إسحاق الزجاج . انظر المقتضب ٤/٣٩٠ ، على أن الكوفيين أيضاً قد خالفوا قول سيبويه والمبرد ، فذهب الكسائي إلى أن المستثنى منتصب لمخالفته الأول ، وذهب الفراء إلى أنه منتصب بإنَّ ؛ لأن أصل (إلاَّ) إنَّ المشددة ولا ، انظر ذلك في: سر الصناعة ١/١٢٩ ــ ١٣٩ ، والنكت ١/٦٢١ ، والإنصاف ١/٢٦٠ ـ ٢٦٥ (المسألة ٣٤) .

في الاستثناء أنَّ الأسماء بعد « إلاَّ » في الاستثناء المنقطع[1] منتصبةٌ بالجملة التي قبلها، كما أنَّها في الاستثناء غيرِ المنقطع كذلك ، وليس قولُ مَن قال : إنَّ الاسمَ بعد « إلاَّ » منتصِبٌ كما ينتصب بعد « لكن » ، والخبرُ مضمَرٌ بشيء . ألا ترى أنَّ « غيراً » منتصِبٌ بعد الجملة ، فلو كان الخبرُ بعد « إلاَّ » مضمَراً ، لوَجَبَ أن يكونَ لـ « غير » أيضاً خبرٌ مرفوعٌ، وهذا فاسِدٌ ؛ إذ لا يجوزُ أن يكونَ بعد « غير » خبرٌ مضمَرٌ مرفوعٌ ؛ إذ لا رافعَ له ، وهذا بَيِّنٌ جداً . وهو مذهَبُ سيبويه . وكذلك ما قلناه في الاستثناء المتَّصِل من انتصابه عن تمام الجملة[2] . ولذلك مثَّلَ[3] انتصابَهُ بانتصاب الاسم بعد « عشرين »[4]، وهذا من عادته أن يفعلَه فيما يُريدُ أن يُعلِمَ فيه أنَّ انتصابَه عن المذكورِ نفسِهِ قبلَه، لا عن شيءٍ غيره. ألا تراه مثَّلَ انتصابَ الاسمِ بعد الظَّرفِ والحالِ وغيرِ ذلك من كثير ممَّا أرادَ أنْ يُعلِمَ فيه أنَّهُ منتصِبٌ عن الجملة بانتصاب الدِّرْهَم بعد عشرين ، يريدُ بذلك أنَّ انتصابَ ذلك عن الجملة المذكورةِ قبلها،كما أنَّ انتصابَ الدِّرهَمِ عن تمام الاسم. ومثالُ ما جاء من الاستثناء المنقطِع بـ « غيرٍ » ما أنشَدَنَاه أبو بكرٍ من قول ذي الرُّمَّةِ[5]:

---

(١) في (ص) : « غير المنقطع » .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٠٠ ، ٣١٩ ، والنكت ١/٦٢١ - ٦٢٢ .

(٣) أي : سيبويه . انظر الموضع السابق .

(٤) في قولك : « عشرون درهماً » .

(٥) من الطويل في ديوانه : ٢/٧٢٠ ، من قصيدة طويلةٍ يهجو فيها بني امرئ القيس مطلعها :

أَمِنْ دِمْنَةٍ بَيْنَ القِلاتِ وَشَارِعِ ... تَصَابَيْتُ حتَّى ظَلَّتِ العَيْنُ تَدْمَعُ

وينسب البيت الشَّاهدُ إلى مجنون ليلى ، وهو في ديوانه : ١٤٨ مع بيت آخر ، كما ينسب إلى جران العَود ، وهو في ديوانه : ٧٤ مع ثلاثة أبيات أخرى . جاء في اللسان (خطط) : « فلان يخط في الأرض ، إذا كان يفكر في أمره ويدبره ، وخط الزاجر في الأرض يخط خطاً: عمل فيها خطاً

عَشَــيَّةَ مَـالِي حِيْلَـةٌ غَيْـرَ أَنَّـنِي

بِلَقْطِ الحَصَى وَالخَطِّ فِي الأَرْضِ مُوْلَعُ

ويدلُّكَ أيضاً على أنَّ العاملَ في المستثنَى الجملةُ التي قبلَه دون « إلاَّ » وما تدلُّ عليه من معنى الفعل قولُهُم : ما جاءني إلاَّ زَيدٌ ، فلو كان لـ « إلاَّ » أو لِمَا تدلُّ عليه عَمَلٌ في المستثنَى ، لَجَازَ نَصْبُ هذا ، كما أنَّكَ لو قلتَ : أستثني زَيداً لَنصَبْتَهُ .

فإن قالَ : لا يجوزُ نصبُ هذا ؛ لأنَّ الفعلَ يبقى فارغاً بلا فاعلٍ .

قيلَ : فهلاَّ دلَّكَ امتناعُ هذا من الجواز على أنَّ ما بعد « إلاَّ » متَّصلٌ بما قبلها ، وأنَّه ليس لـ « إلاَّ » فيه عَمَلٌ ولا أثرٌ إلاَّ ما تدلُّ عليه من معنى الاستثناء .

فإن قالَ : فهلاَّ أجَزْتَ أن يكونَ انتصابُهُ بـ « إلاَّ » أو ما تدلُّ عليه ، (فقولهم: ما جاءني إلاَّ زيداً أحدٌ ، ينتصب الاسم الذي بعد « إلاَّ » ، كما رُفِعَ في)[1] قولهم : ما جاءني إلاَّ زَيدٌ ؟

قيلَ : لا يصحُّ أن يكونَ انتصابُ هذا بـ « إلاَّ » ، وإنَّما انتصابُهُ بالجملة كما قلنا . ألا ترى أنَّهُ لا يخلو من أن يكونَ انتصابُهُ بالجملة كما قلنا ، أو بـ « إلاَّ » أو ما تدلُّ عليه ، فلو جاز أن يكونَ انتصابُهُ بـ « إلاَّ » دون الجملة ، لَجَازَ : ما جاءني إلاَّ زيداً ؛ إذ كانت « إلاَّ » لا تخلو من أن تكون هي النَّاصبةُ ، أو ما تدلُّ

بإصبعه ، ثم زجر ... » .

(١)　ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

عليه من معنى الفعل ، وكِلاَ الأمرَين في هذا الموضع موجودٌ ،كما أنَّهُ في غيره من مواضع الاستثناء موجودٌ ، فلمَّا لم يجُزْ ذلك ولم يَسُغْ ، عُلِمَ أنَّها لا عَمَلَ لها ، وأنَّ نصبَ الاسم بعد « إلاَّ » في : « ما جاءني إلاَّ زَيداً أَحَدٌ » منتَصِبٌ عن الجملة، كما أنَّه في غير ذلك منتصِبٌ عنها ، وإنَّما لم يجُزْ فيها / غيرُ النَّصبِ هنا ؛ لأنَّ ما [٤٧/ب] كان يجوزُ فيه من البدل ، لا يجوزُ له الآنَ ؛ لأنَّ البدلَ لا يتقدَّمَ على المبدل منه ، فلم يجُزْ في هذا غيرُ النَّصب ،كما لم يجُزْ في « ما جاءني القومُ إلاَّ زَيداً » غيرُهُ . فهذا يدلُّ أيضاً على أنَّ العاملَ فيما بعد « إلاَّ » غيرُهَا .

ويدلُّ أيضاً على أنَّ العاملَ في المستثنَى ما قبل « إلاَّ » من الجملة : أنَّه لا يخلو من أن يكونَ العاملُ فيها ذلك أو غيرُهُ ، فإن كان غيرُهُ فلا يخلو من أن يكونَ إلاَّ نفسُهَا أو ما دلَّت عليه من معنى الفعل ، فلا يجوز أن تكونَ « إلاَّ » عاملةً ؛ لأنَّهَا ليست بفعلٍ ، ولا اسمٍ شُبِّهَ به ، ولا حرفٍ شُبِّهَ به نحو: إنْ ولا ، فلا يجوزُ إذاً أن يكونَ النَّاصِبُ « إلاَّ » ، ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ ما دلَّت عليه من معنى الفعل الذي هو « أستَثْنِي » ؛ لأنَّ هذه المعانيَ التي تدلُّ عليها هذه الحروفُ لا تَعمَلُ ، كما تَعمَلُ[1] المعاني التي تدلُّ عليها الجُمَلُ نحو : « أنا زَيدٌ مَعْرُوفاً » ، و « الله أكبرُ دُعَاءَ الحقِّ »[2]، ونحو ذلك ، فلو جاز أن يَعمَلَ هذا المعنى الذي دلَّت عليه « إلاَّ » فيما بعدها ، لَجَازَ أن يَعمَلَ ما بعد النَّفي والاستفهام ، وما أشبَهَ ذلك من المعاني التي تدلُّ عليها الحروفُ، فتنصِبُهَا على معنى « أستَفْهِم » و « أَنْفِي » ، ونحو

---

(١) في (ص) : « كما لا تعمل المعاني » ، انظر الكتاب ١/٣٧٨ .

(٢) انظر الكتاب ١/٣٨١ ، ٣٨٢ . وفي (ش) : « دعاء أهل الحق » .

ذلك، ففي تركِهم إعمالَ هذه المعاني الدَّالَّةِ عليها هذه الحروفُ ما يدلُّ على أنَّ « إلاَّ » أيضاً مثلُهَا .

فإن قالَ : لم تَعمَلْ هذه الحروفُ لأنَّ ما بعدها مبتدأٌ ، وليس ما بعد « إلاَّ » مبتدأً .

قيلَ له : لو كان لها عَمَلٌ ، أو استَجَازُوا إعمالَ هذه المعاني لأَزَالَتْ معنى الابتداء ،كما أنَّكَ إذا قلتَ: أستَفْهِمُ كذا أو أستَعْلِمُ كذا ، أَعْمَلْتَ الفعلَ ، فكما لا تعمَلُ هذه الحروفُ مبتدَأَةً ،كذلك لا تعمَلُ غيرَ مبتَدأَةٍ ، فتَرْكُ إعمالِهم لها مبتَدَأَةً وغيرَ مبتَدَأَةٍ كحروف الجرِّ وغيرِها يدلُّ على أنَّ العملَ للجُمَلِ دون إلاَّ وما تدلُّ عليه .

فإن قالَ : فقد أعمَلْتَ معانيَ الحروف في قولهم : ليتَ زَيداً مُنطَلِقٌ . ألا ترى أنَّهم لا يُجيزُون : لَيتَ زَيداً مُنطَلِقٌ وعَمرٌو ،كما أجازوا : إنَّ زَيداً مُنطَلِقٌ وعَمرٌو .

قيلَ : لم يَعْمَلْ هنا معنى الحرف ، ولو أُعمِلَ معنى الحرف لم يرتفع الاسمُ الثَّاني ، ولكنَّه كان ينتصبُ في الأفعال التي تدلُّ عليها هذه الحروفُ . ألا ترى أنَّهُ لو أُعمِلَ معنى الحرف هنا لم يُقَلْ : لَيْتَ زَيداً مُنطَلِقٌ ،كما لا يجوزُ: أَتَمَنَّى زَيداً مُنطَلِقٌ ، فذا يدلُّكَ على أنَّ ما يدلُّ عليه الحرفُ من الفعل غيرُ مُعمَلٍ هنا . فأمَّا امتناعُهُم من : لَيتَ زَيداً مُنطَلِقٌ وعمرٌو ، وإجازَتُهم : إنَّ زَيداً مُنطَلِقٌ وعَمرٌو فلأنَّ « عَمْراً » حُمِلَ على موضع الابتداء ؛ إذ لم تُحدِثْ[1] معنًى سوى

---

(١) أي : إنَّ .

التَّأكيد ، فحُمِلَ « عَمرٌو » على موضع الابتداء ، وليس « ليت » كذلك ؛ لأنَّها تُحدِثُ غيرَ ذلك المعنى ، فليس إحداثُ معنًى فيها إعمالاً للمعنى الدَّالَّة عليه من الفعل .

فإن قالَ : أَفَلَيس قد أجاز سيبويهِ إعمالَ المعنى الذي يدلُّ عليه الحرفُ في ذلك فيما ذَكَرَهُ في « لا »[1] النَّافية إذا دخلَت عليها ألِفُ الاستفهام لمعنى التَّمنِّي، وذلك نحو: ألا غلامَ ، فقال[2]: « ومَن قال: لا غُلامَ أَفْضَلُ منكَ، لم يَقُلْ في « ألاَ غُلامَ أَفْضَلَ منكَ » إلاَّ بالنَّصبِ ؛ لأنَّهُ دَخَلَه معنى التَّمنِّي » . أفلا ترى أنَّ سيبويه لَمَّا دَخَلَ هنا معنى التَّمنِّي أَعمَلَهُ ، ولم يُجزِ الرَّفْعَ في الخبر[3]، كما كان يُجيزُ مِن قَبلُ ؟

قيلَ له : ليس في هذا دلالةٌ على أنَّه عند سيبويه أنَّ المعنى الدالَّ عليه التَّمنِّي مُعمَلٌ ، وإنَّما الكلامُ هنا عنده محمولٌ على إضمار فِعْلٍ ، ولذلك لم يُجز رفعَ الخبر . ألا ترى أنَّ الخبرَ لا يَصِحُّ رفعُهُ لحمل الاسم الأوَّل على فعلٍ مضمَرٍ ، وقد أفصَحَ عن هذا في قوله[4]: « لأنَّهُ دَخَلَ فيه معنى التَّمنِّي وصار مستغنياً[5]

---

(١) في (ش): « ما » .

(٢) الكتاب ٣٠٩/٢ ، وانظر التعليقة ٤٣/٢ ، والنكت ٦١٢/١ ـ ٦١٣ .

(٣) إلاَّ المازني فإنه أجاز فيه الرفع ، قال : الرفع عندي جيدٌ ، أقولُ : ألا غلامٌ ، وألا جاريةٌ ، وأقولُ : ألا رجلٌ أفضلُ منك . وقد عقَّب الفارسيُّ على ذلك بقوله : « قلتُ : من حجته أنه يقولُ : يكون اللفظ على لفظ الخبر في معنى التمني وإن دخله معناه ، كما أنَّ (غفرَ اللهُ لزيد) لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الدعاء » . انظر التعليقة ٤٣/٢ ، وحاشية (٢) من الكتاب ٣٠٩/٢ ، وراجع المقتضب ٣٨٢/٤ ـ ٣٨٣ ، والأصول ٣٩٤/١ ـ ٣٩٥ .

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢ .

(٥) أي : مستغنياً عن الخبر .

كاستغناء اللَّهُمَّ غلاماً ، ومعناه: اللَّهُمَّ هَبْ لي غُلاماً » .

فقولُهُ: « صار مستغنياً » يدلُّكَ على أنَّهُ محمولٌ عنده على الفعل المضمَرِ ؛ إذ لو لم يُحمَل عليه لم يَستَغْنِ إلاَّ بالخبر ،كما لا يستَغْنِي « لا رَجُلَ » إلاَّ بالخبر ، فلمَّا حُمِلَ على الفعل استغْنَى عن الخبر، / ولم يجز رفعُ الخبر ، لكن ما كان يكون خبراً له قَبلُ يكونُ الآن صفةً . [٤٨/أ]

ويدلُّكَ أيضاً على أنَّهُ فِعْلٌ مضمَرٌ عنده تشبيهُهُ له بقوله : « اللَّهُمَّ غلاماً » ، وأنَّ المعنى : اللَّهُمَّ هَبْ لي غلاماً ، فكلُّ ذلك يدلُّ على أنَّ المعنى الذي يدلُّ عليه الحرفُ غيرُ مُعمَلٍ عنده ، وأنَّ المحدِثَ للنَّصب غيرُهُ في هذا الموضع .

وبعدُ ، فلو جاز إعمالُ هذا لَجَازَ ما ذَكَرْنَاه من إعمال ما يدلُّ عليه النَّفْيُ والاستفهامُ ، وما أشبَهَ ذلك .

ويدلُّكَ أيضاً على أنَّهُ لا عَمَلَ لـ « إلاَّ » ولا لِمَا تدلُّ[1] عليه من الفعل قولُهُم: ما جاءني أحدٌ إلاَّ زَيداً ، أفلا تَرَى أنْ لو كان لـ « إلاَّ » ، أو للفعل[2] الذي تدلُّ عليه « إلاَّ » هنا عَمَلٌ ما جاز ارتفاعُ الاسم بعدها ،كما لا يجوزُ أن يرتفعَ « أحدٌ » في قولك: ما جاءني أحدٌ أستَثنِي زَيداً ، فإبدالُهُم ما بعدَ « إلاَّ » مِمَّا قبلها يدلُّ على أنَّ الاسمَ بعدها متَّصلٌ بالجملة التي قبلها ،كما كان بناؤهم للاسم بعدها على الفعل الذي قبلها يدلُّ على اتِّصالِهَا بما قبلها . فالبدَلُ في هذا

---

(١) في (ص) : « تدخل » .

(٢) في (ص) : « أفلا ترى أن لو كان للفعل ... » .

الاسم يدلُّ كما أَرَيْتُكَ على أنَّهُ لا عَمَلَ لـ « إلاَّ » ، ولا للمعنى الذي تدلُّ عليه في الاسم المستثنَى .

ويدلُّكَ أيضاً على اتّصَال ما بعد « إلاَّ » بما قبلها ، وأنَّهُ لا عَمَلَ لـ « إلاَّ » فيما بعدها: امتناعُهُم مِن إجازَةِ : « ما جاء القومُ إلاَّ زَيدٌ إلاَّ عَمرٌو » ، ألا ترى أنَّ الاسمين بعد « إلاَّ » جميعاً لا يجوزُ فيهما الرَّفعُ ، وإنَّما يجوزُ رفعُ أحدِهما ونَصْبُ الآخَرِ ، أو نَصبُهُما جميعاً ، وإنَّما لم يَجُزْ ذلك من حيث لم يَجُزْ أن يرتفعَ بفعلٍ واحدٍ فاعِلاَن إلاَّ على جهة الاشتراك بحرف العطف ، (فلماَّ لم يكن في الكلام ما يشرِكُ بينهما من حروف العطف)[1] لم يجز ارتفاعُهُما . ألا ترى أنَّ ما بعد « إلاَّ » متَّصِلٌ بما قبلَها ، ولو كان على « أستَثْنِي » أو نحوِ ذلك ، لم يمتنع هذا على أن يُقدَّرَ بِنَاءُ الفعل الذي تُقامُ « إلاَّ » مُقَامَه للمفعولِ ، وهذا لم يُجزْهُ أَحَدٌ ولم يَقُلْهُ ، ولو كان الاسمُ الثَّاني هو الأوَّلُ في المعنى لم يمتنع ؛ لأنَّهُ لا يلزَمُ منه أن يرتفعَ بفعلٍ واحدٍ فاعلان ، وذلك قولُكَ : ما جاءني أَحَدٌ إلاَّ زَيدٌ إلاَّ أبو عبد الله ؛ إذا كان « أبو عبد الله » زيداً في المعنى وكنيتَهُ . فكلُّ هذا يدلُّ على فساد قول مَنْ قالَ : إنَّ « إلاَّ » تنصِبُ الاسمَ بعدها على « أستَثْنِي »[2] ، أو على شيءٍ غيرِ الجملة التي قبلَها ، والذي يذهب إليه سيبويهِ ما أعلمتُكَ ، وهو الصَّحيحُ ، وما ذَكَرْنَاه من الأدلَّة يشهَدُ لصحَّتِهِ ، ويدلُّ على فساد خِلافِهِ .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) وهو قول المبرد والزجاج . انظر المقتضب ٤/٣٩٠ ، والكامل ٢/٦١٣ . وانظر الخلاف في الناصب للمستثنى في النكت ١/٦٢١ - ٦٢٢ ، والإنصاف ١/٢٦٠ [مسألة ٣٤] ، وراجع كلام الشيخ عضيمة (رحمه الله) في حاشية المقتضب ٤/٣٩٠ - ٣٩١ .

فإن قال قائلٌ : فإذا كان العاملُ في الاسم بعد « إلاّ » هو ما ذَكَرْتَهُ من الجملة التي قبلها ، فما يكونُ العاملُ فيما بعدَها إذا لم يكن في الجملة التي قبلها معنى فِعْلٍ نحو: الزَّيدُونَ إخوتُكَ إلاّ أبا عبد الله ، (وإخوتُكَ أصحابُكَ إلاّ عمراً ، والزَّيدونَ آباءُ عبد الله)[1] إلاّ زَيدَ بْنَ عَمْرٍو .

قيلَ له : لا يخلو شيءٌ من ذلك من أن يكونَ فيه معنى فِعْلٍ ، وعلى تقدير ذلك ينتصِبُ المستثنى ، وليس يُنْكَرُ تأوُّلُ مثلِ هذه الجُمَلِ على معنى الفعل ؛ ألا تراهُم قالوا: « أنا ابنُ زَيدٍ مَعْرُوفاً »، و « الله أكبرُ دُعَاءَ الحقِّ »[2]، وقال: ﴿ **وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ** ﴾[3]، فكذلك هذه الجُمَلُ يُقَدَّرُ فيها : الزَّيدُونَ يُناسِبُونَكَ[4]، وإخوتُكَ يُصَاحِبُونَكَ ، والزَّيدُونَ يُكَنونَ بكذا ، فالمستثنَى على نحو هذا يُحمَلُ[5]، ويزدادُ هذا قوّةً بانضمام الحرف إليه ، وقد نجدُ الحرفَ إذا ضُمَّ إلى الفعل يجوزُ فيه من التَّسَلُّطِ والتَّعدِّي ما لا يجوزُ إذا لم يُضَمَّ إليه ، كقولهم : « ما صَنَعْتَ وأَبَاكَ »[6] ألا ترى أنَّ الفعلَ فيه قد تَعَدَّى بواسطة الحرف ، ولو لم يكُنْ لم يُعَدَّ ، فعلى هذا يُحمَلُ الاسم المستثنَى ؛ لأنَّ حملَهُ على المعنى يكون كما أَرَيتُكَ ، فأمَّا إذا حَمَلْتَهُ على معنى الحرف فلا يجوزُ ؛ لأنَّ هذه المعانيَ لم تَعمَلْ في موضعٍ من كلامهم ، ولا في شيءٍ ، فلا يجوزُ أنْ يُحمَلَ ههنا أيضاً عليه ؛ لِمَا

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .
(٢) انظر الكتاب ١/٣٨١، ٣٨٢ .
(٣) سورة البقرة : آية : ٩١ .
(٤) في (ص) : « يقدر فيها : يناسبونك إلا زيداً » .
(٥) في (ص) : « الجمل » .
(٦) انظر الكتاب ١/٢٩٧ ، وسر الصناعة ١/١٢٦ .

أَرَيْتُكَ من فساد ذلك ، فاعرِفْهُ إن شاء الله .

فإن قلتَ: إنَّ أبا إسحاقَ لم يصرِّحْ في هذه المسألةِ/ بأنّه ينصِبُهُ بـ(أُستَثْنِي) ؟ [٤٨/ب] فإنّه قد ذَكَرَ ذلك في غير موضعٍ من كتابه[1]، وقد كان يقولُ بهذا ، ويذهبُ إليه .

* * *

(١) انظر منها مثلاً في معاني القرآن وإعرابه ١/١٦٤ ، ٣٢٧ ، ٤/١٢٧ .

المسألة الحادية والعشرون

قال[1] في كلامٍ ذَكَرَه في « نِعْمَ » و« بِئْسَ » من قوله ﷻ : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ بَغْياً ﴾ [البقرة : ٩٠] ، قال :

« وكذلك كانت « ما » في نِعْمَ بغير صِلَةٍ ؛ لأنَّ الصِّلَةَ تُوَضِّحُ وتُخَصِّصُ ، والقصدُ في « نِعْمَ » أنْ يِلِيَهَا اسمٌ منكُورٌ أو اسمُ جنسٍ، فقولُهُ : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ : بئس شيئاً اشتَرَوا به أنفُسَهُم » .

قال أبو عليٍّ :

[وقوع (ما) الموصولة فاعلاً لـ(نعم)]

في قوله : « وكذلك كانت (ما) في نِعْمَ بغير صِلَةٍ ؛ لأنَّ الصِّلَةَ تُوَضِّحُ وتُخَصِّصُ » دلالةٌ على أنَّ « ما » إذا كانت موصولةً لم يَجُزْ عنده[2] أن تكون فاعلةَ نِعْمَ وبِئْسَ، وذلك عندنا لا يمتنعُ ، وجهةُ جوازِهِ : أنَّ « ما » اسمٌ مبهَمٌ يقَعُ على الكثرة ، ولا يَخُصُّ واحداً بعينه ،كما أنَّ أسماء الأجناس كذلك ، وهي تكونُ للكثرة والعموم ،كما أنَّ أسماء الأجناس تكونُ للكثرة، وذلك في نحو قوله: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنَا

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/١ .

(٢) في (ش): « عندنا » .

عِنْدَ اللهِ ﴾[1]، فالقصدُ به ههنا الكثرةُ وإن كان في اللّفظ مُفْرَداً . يدلُّكَ على ذلك قولُهُ : ﴿ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ ﴾ فـ « هؤلاء » لا يكونُ لواحدٍ .

وتكونُ معرفةً ونكرةً ، كما أنَّ أسماءَ الأجناس تكون معرفةً ونكرةً ؛ فأمّا كونُهَا معرفةً فمأنوسٌ به ، وأمّا كونُهَا نكرةً فكثيرٌ أيضاً ، ذَكَرَه سيبويهِ في مواضعَ[2]، وجاء في كلامهم هي[3] و « مَنْ » نكِرَتَين ، وجاء في التّنزيلِ والشّعرِ القديمِ الفصيحِ . أنشَدَ سيبويه[4]:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالْ

وقال الآخَرُ[5]:

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدَيْنْ

وقد أجاز أبو العبَّاس[6] في « الذي » أنْ تلِيَ نِعْمَ وبِئْسَ وذلك إذا كان عامّاً غيرَ مخصوصٍ ، كالذي في قوله: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾[7]،

---

(١) سورة يونس : آية : ١٨ .

(٢) انظر الكتاب ٢/١٠٨ ، ٣١٥ .

(٣) أي: « ما » .

(٤) الكتاب ٢/١٠٩ ، ٣١٥ ، والبيت من الخفيف ، وهو لأمية بن أبي الصلت في شعره: ٣٦٠، وينسب إلى عَبيد بن الأبرص وهو في المنسوب إليه من الشعر في ديوانه: ١١٢ ، وانظر: المقتضب ١/١٨٠ ، والأصول ٢/١٦٩، ٣٢٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٥٤ ، ٥٦٦ ، والخزانة ٦/١١٣ .

(٥) من السّريع ، وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه : ١٩٦ ، ونسب في الوحشيات : ٩ إلى عمرو بن لأي التيميّ ، وصحح الشيخ محمود شاكر (رحمه الله) هذه النسبة ، في حين خطّأ نسبه إلى عمرو بن قميئة قال : «وهو خطأ تابعوا عليه ما جاء في كتاب سيبويه» . والبيت في الكتاب ٢/١٠٨ ، والأصول ٢/٣٢٥، والمسائل البغداديات : ٥٦٦ . وانظر مزيداً من التخريج في حاشية الديوان .

(٦) المقتضب ٢/١٤١ .

(٧) سورة الزمر : آية : ٣٣ . والآية ساقطة من (ص) .

والذي في مثل قوله: ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾[1] . وإذا جاز في « الذي » كان في « ما » أَجْوَزَ ؛ لأنَّ له واحداً منكوراً ،كما أنَّ لأسماء الأجناس المعرَّفَةِ باللاَّمِ آحاداً منكُورَة ، فـ « ما » تكونُ منكُورةً كاسم الجنس ، وتكونُ معرِفَةً ، كما أنَّ اسمَ الجنس كذلك ، (وتكونُ دالَّةً على الكثرة فيما أَرَيتُكَ ،كما أنَّ اسمَ الجنس كذلك)[2]. فإذا كانت مثلَهُ فيما ذَكَرْتُ لكَ ، لم يمتنع أن تكونَ « نِعْمَ » عاملةً فيها فتكونَ فاعلَتَها .

فإن قلتَ : فليس فيها أَلِفٌ ولامٌ ،كما يكونُ[3] في اسم الجنس في نِعْمَ الرَّجُلُ ؟

قيلَ : ليس المعتبَرُ الألفَ واللاَّمَ ، إنَّما المعتبَرُ العمومُ ، ألا ترى أنَّ « نِعْمَ » قد عَمِلَت فيما لا لامَ فيه نحو ما أُضِيفَ إلى ما فيه الألفُ واللاَّمُ كقولهم : نِعْمَ صَاحِبُ القوم زَيدٌ ، فلو لم يَجُزْ أن تعمَلَ إلاَّ فيما فيه الألفُ واللاَّمُ ، لم يَجُزْ هذا، فإنَّما المعتبَرُ هنا العُمُومُ كما أعلَمْتُكَ لا الألفُ واللاَّمُ .

فقولُهُ: ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾[4] يجوزُ عندي أن تكونَ « ما » موصولةً ، وموضعُها رفعٌ بكونها فاعلةً لِبِئْسَ ، ويجوزُ أن تكونَ منكُورةً، ويكونَ « اشتروا » صفةً غيرَ صلةٍ .

---

(١) سورة البقرة : آية : ١٧ .

(٢) ساقطٌ من (ش) .

(٣) في (ص) : « يجوز » .

(٤) سورة البقرة : آية : ٩٠ .

وأمَّـا قولُهُ : ﴿ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾[١]، فقد فسَّرْناهُ في كتابنا في « شرح المسائل المشكلة[٢] »، وكذلك هذه الآيةُ قد شَرَحْنَاها هناكَ ، فلذلك لم نبسُطْهُ هنا .

وأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾[٣] فيحتَمِلُ في اللغة أن تكونَ « ما » معرفةً ، وأن تكونَ نكرةً ، وإذا كانت نكرةً كانت لشيءٍ واحدٍ، وإذا كانت معرفةً جاز أن تكونَ لشيءٍ بعينه،كما تقولُ : رأيتُ مَا عندَكَ / (أي: رأيتُ الذي عندَكَ)[٤] وأنتَ تقصِدُ إلى شيءٍ بعينه ، ويجوزُ أن يُرادَ به الكثرةُ كالآية التي تَلَوناها قبلُ . [٤٩/أ]

وتأوَّلَ سيبويهِ[٥] قولَه ﷻ : ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾[٦]، (على أن تكون معرفةً ، وعلى أن تكون نكرةً مثل: هذا شيءٌ لديَّ عتيدٌ)[٧]. وإنَّما يتخلَّصُ بعضُ ذلك من بعضٍ بدلالةٍ من غير جهةِ اللَّفظ ؛ لأنَّ اللَّفظَ محتَمِلٌ لِمَا أعْلَمْتُكَ في اللُّغةِ ، لا مَدفَعَ لشيءٍ من ذلك فيها .

ويدلُّ على صحَّةِ ما أريناه من القياس في كون (ما) موصولةً فاعلةً لِـ(نِعْمَ):

---

(١) سورة النساء : آية : ٥٨ .

(٢) المسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٥١ ـ ٢٥٢

(٣) سورة النساء : آية : ٤٨ ، ١١٦ .

(٤) ساقط من (ش) .

(٥) الكتاب ١٠٦/٢ .

(٦) سورة ق : آية : ٢٣ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

ما أخبرَنَا به أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسنِ[1] عن أبي حاتمٍ عن أبي زَيدٍ أنَّهُ أنشَدَه[2]:

وكَيفَ أرْهَبُ أمْراً او أُرَاعُ لَهُ ... وَقَدْ زَكَأتُ إلى بِشْرِ بْنِ مَرْوَانِ

فَنِعْـمَ مَزْكأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَنِعْمَ مَنْ هُـوَ فِي سِـرٍّ وَإعْـلانِ

(فقال: « نِعْمَ مَنْ هُوَ » فجعَلَ فاعِلَ نِعْمَ « مَنْ » ، وهي موصولـةٌ ، وأضمَـرَ المخصوصَ بالمدح كأنَّهُ قال: مَنْ هُو فِي سِرٍّ وإعلانٍ هو، فحَذَفَ ،كما حَذَفَ في قوله: ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾[3] .

فإن قلتَ : فلِمَ لا[4] تكونُ « مَن » منصوبةً ويكونَ ما بعده صِلةً لها ؟

فالدَّليلُ على جواز كون موضِعِهِ رفعاً قولُهُ : « فَنِعـْمَ مَزْكأُ مَـنْ ضَـاقَتْ » ؛ ألا ترى أنَّهُ رَفَعَهُ / وأضافَهُ إلى « مَن » ، فلولا أنَّه بمنزلة ما فيـه الألـفُ والـلاَّمُ مـا كان أُضِيفَ إليه بمنزلتِهِ مرفوعاً)[5] .

* * *

---

(١) ابن دريد . انظر الجمهرة ٢/١٠٩٨ ، ٣/١٣٠٨ عن أبي زيدٍ .

(٢) من البسيط، و لم أقف على قائلهما، وانظر البيتين في: كتاب الشعر : ٣٨٠ (تحقيق د. الطناحي) ، وشرح الجمل ١/٦٠١، وشرح التسهيل ٣/١١، والمغني ٤٣٣، ٥٦٩، ٥٧١، وشرح أبياته ٥/٣٣٨، والخزانة ٩/٤١٠.
وزكأ : بمعنى لجأ، يقال: زكأت إليه أي: لجأت إليه، والمَزْكَأُ: (مفعَل) اسم مكان منه بمعنى الملجأ
وبشر : هو بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، كان سمحاً شجاعاً، ولي إمرة العراقين لأخيه عبد الملك، وهو أول أمير مات بالبصرة سنة ٧٥هـ (الخزانة) .

(٣) سورة ص : آية : ٣٠ .

(٤) في الأصل بعد « لا » طمس بمقدار كلمتين ، والكلام متصلٌ بدونهما .

(٥) ما بين القوسين كله ساقط من النسخة (ص) .
وانظر كلام الفارسي مفصلاً عن البيتين في كتاب الشعر ٢/٣٨٠ - ٣٨٢ (تحقيق د. الطناحي) .

المسألة الثّانية والعشرون

قال[1] في قوله ﷻ : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] :

« أي : ما كانت تَتْلُوا ، والذي كانت الشَّياطينُ تَلَتْهُ في مُلْكِ سُليمان كتابٌ من السِّحْرِ » .

قال أبو عليٍّ :

الآية تحتَمِلُ تأويلَين كلٌّ واحدٍ منهما أسْوَغُ مِمَّا ذَكَرَه وذَهَبَ إليه :

فأحدهما : أنْ يكونَ « تَتْلُوا » بمعنى تَلَتْ، فيكونُ كقولِهِ ﷻ : ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ ﴾[2] أي: فلِمَ قَتَلْتُمْ ، إلاّ أنّهُ لَمَّا اتَّصَلَ بقوله: ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ عُلِمَ أنَّ المرادَ بمثال المضارع الماضي ، وكذلك هنا ، كان يُعلَمُ باتّصال الكلام بعهد سليمان فيمَن قال : إنَّ المعنى : على عهد ملك سليمان ، أو زمن مُلْكِ سليمان ، أو مُلْكِ سليمان فيمَن لم يُقدِّرْ حذفَ المضاف ، فكان ذلك يدلُّ على أنَّ مثالَ ذلك المضارعِ يُرَادُ به الماضي .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/١٨٢ ـ ١٨٣ .

(٢) سورة البقرة :آية : ٩١ .

ومن ذلك قولُهُ عَجَلَّ : ﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا وَيَصُدُّوْنَ عَنْ سَبِيْلِ اللهِ ﴾[1] يجوزُ عندي أن يكون المعنى : إنَّ الذينَ كفروا وصدُّوا عن سبيل الله ، فلمَّا كان المعطوفُ عليه ماضياً ، دلَّ على أنَّ المرادَ بالمضارع أيضاً الماضي ، ويُقوِّي هذا قولُهُ : ﴿ الَّذِيْنَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيْلِ اللهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾[2] ، (فخبر اسم « إنَّ » مضمَرٌ هو من نحو ما ظَهَرَ من قوله : ﴿ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾)[3]

وحَسُنَ حذفُ الخبر لطول الكلام بالصِّلَةِ . ويجوزُ أن يكونَ المضارعُ على بابه ،كأنَّهُ : إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا فيما مَضَى وهُمُ الآنَ يَصُدُّونَ ، مع ما تقدَّمَ من كُفرهم . والأوَّلُ كأنّه أقوى[4] .

فأمَّا قولُهُ تعالى:﴿ فَالْمُغِيْرَاتِ صُبْحاً * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾[5]، فقولُهُ: « فأَثَرْنَ » محمولٌ على المعنى ، (ومعطوفٌ على الفعل المقدَّر في الصِّلة)[6]؛ لأنَّ الْمُغِيرَاتِ بمعنى : اللاَّتِي أَغَرْنَ . وأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِ ﴾ فالهاءُ في « بِهِ » يحتَمِلُ أن تكونَ للغَارَةِ ، ودلَّ « المغيراتِ » عليه ، ويجوزُ أن يكونَ للعَدْوِ ؛ أي : أثَرْنَ بالعَدْوِ، ودلَّ ما تقدَّمَ عليه[7]، مثل : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ ﴾[8]

---

(١) سورة الحج : آية : ٢٥ .

(٢) سورة محمد ﷺ : آية : ١ .

(٣) ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٤) انظر تفصيل ذلك في إعراب القرآن للنحاس ٩٢/٣ - ٩٣ .

(٥) سورة العاديات : الآيتان : ٣-٤ .

(٦) في (ش): « ومقدر في الصلة » .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٥/٣ ، وإعراب القرآن ٥٧٨/٥ ، والكشاف ٢٢٩/٤ ، والدر المصون ٥٥٩/٦ .

(٨) سورة آل عمرن : آية : ١٨٠ . و « تحسبنّ » بالتاء قراءة حمزة . انظر السبعة : ٢٢٠ .

والمعنى: فاللاّتي أَغَرْنَ فأَثَرْنَ بغارتِهِنَّ أو بعَدْوِهِنَّ نَقْعاً . وفي هذا إعلامٌ على شدَّةِ تَقَحُّمِ هـذا السَّيرِ في الغـارة ، ويَحتَمِـلُ أن يكـونَ للصُّبح ، ويَحتَمِـلُ أن يكـون للمكان الذي كانت به ، وكَنَى عنه لمعرفة النَّبيِّ ﷺ ومَن معه إذ ذاك به ، وإنْ لم يَـجْـرِ له ذِكْرٌ في الكلام . ومثلُ ذلك قولُهُ تعالى : ﴿ **مَا تَـرَكَ عَلَـى ظَهْرِهَـا مِـنْ دَابَّةٍ** ﴾[1]، وقولُهُ: ﴿ **حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ** ﴾[2] ، ومثلُهُ مـا حكـاه سيبويهِ[3] مِن قولهم: « إِذَا كَانَ غَداً فَأْتِنِي » .

وهذا الذي ذَكَرْتُهُ لكَ من إرادتهم بمثـال المضـارع المـاضيَ مذهـبُ سيبويهِ وقولُهُ . قال سيبويه[4]: « وقد يَقَعُ (نَفْعَلُ) في موضع (فَعَلْنـا) في بعـض المواضـع ، ومثلُ ذلك قولُ رجُلٍ مِن سَلُول[5]:

/ **وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِيْنِي** [٤٩/ب]

قال[6]: « وأَسيرُ بمعنى سِرْتُ إذا أردْتَ بـ(أَسيرُ) معنى (سِرْتُ) » .

وقال في موضِعٍ آخرَ[7]: « يجوزُ أن يُجعَلَ (أَفْعَلُ) في موضـع (فَعَلْـتُ) ، ولا يجوزُ (فَعَلْتُ) في موضع (أَفْعَلُ) إلاّ في مجازاةٍ نحو: إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ » .

---

(١) سورة فاطر : آية : ٤٥ .
(٢) سورة ص : آية : ٣٢ .
(٣) الكتاب ٢٢٤/١ .
(٤) الكتاب ٢٤/٣ .
(٥) من الكامل، وهو أول بيتين ، ثانيهما :

غَضْبَانَ ممتلِئاً عَلَيَّ إهَابُهُ إنِّي وَحَقِّكَ سُخْطُهُ يُرضِينِي

وفي الأصمعيات : ١٢٦ ورد البيت من مقطوعة منسوبة إلى شَمِر بن عمرو الحنفي ، أحد شعراء بني حنيفة باليمامة ، وانظر: الكتاب ٢٤/٣ ، والحجة لأبي علي ٢٠٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٨/٣ ، والخزانة ٣٥٧/١ .
(٦) الكتاب ٢٤/٣ ، وانظر النكت ٧٠٧/١ .
(٧) الكتاب ٥٥/٣ .

[الاتساع في استعمال الماضي موضع المستقبل والعكس]

قال أبو عليٍّ : فسألتُ أبا بكرٍ[1] عمَّا ذَكَرَه سيبويه من هذا فقال : الأفعالُ جنسٌ واحدٌ، فكان يجب أن تكونَ على بناءٍ واحدٍ، ولكنَّهَا غُيِّرَت بتغيير الأزمنة، وقُسِّمَت بتقاسيمها لَمَّا كان ذلك في الإيضاح أبْلَغَ ، فخُصَّ كلُّ قِسمٍ من ذلك بمثالٍ ، لا يقع واحدٌ منها في موضِعِ الآخَرِ إلاَّ أن تَضُمَّ إليه حرفاً يكونُ دليلاً عليه على ما أُريدَ به ، فيصيرُ الحرف كأنَّهُ يقومُ مَقَامَ البناء المرادِ؛ إذ كان يدلُّ عليه،كما يدلُّ البناءُ وذلك نحو قولكَ : وا لله لا فعلْتُ ، فقولُكَ : (فَعَلْتُ) فِعْلٌ ماضٍ وقَعَ في موضعِ مستقْبَلٍ ، فلمَّا كانت قبلَه « لا » عُلِمَ أنَّهُ يُرَادُ به[2] الاستقبالُ ؛ لأنَّ « لا » إنَّما تكونُ نفياً لِمَا يُستَقْبَلُ مِمَّا أُوجِبَ بالقَسَم ، فلمَّا كانت تكونُ نَفْياً للمستَقبَلِ ، ووَقَعَ بعدها ماضٍ ، علِمْتَ أنَّ الاستقبالَ يُرَادُ به[3].

فإن قال قائلٌ : لِمَ غُيِّرَ البناءُ وأُقِيمَ مُقَامَهُ حرفٌ يدلُّ عليه ؟ وما كانت الحاجةُ إلى ذلك والقصدُ فيه ؟

قيلَ له : لِمَا في ذلك من التوسُّعِ والمبالغة ؛ ألا ترى أنَّ « لم » إنَّما هي لنفي ما مَضَى ، وأنَّ « إنْ » إنَّما هي للشَّرط ، والشَّرطُ لا يكونُ إلاَّ بما يُستَقْبَلُ ، والشَّيءُ يُستَقْبَلُ ثُمَّ يمضي، فإذا أَوقَعْتَ الماضيَ هذا الموقعَ، فكأنَّكَ قد أثبتَّهُ وحقَّقْتَهُ فقلتَ: كان ، فكأنه قال[4]: وكذلك النَّفيُ بـ« لم » إنَّما هو لِمَا مضى وإنْ كان اللَّفظُ لفظَ الاستقبال .

(١) ابن السراج . انظر كلاماً يتعلق بهذا في الأصول ٢/١٩٠ .

(٢) في النسختين « قبلها » و « بها » .

(٣) انظر الأصول ٢/١٩٠ .

(٤) أي : ابن السراج . راجع الأصول ١/١٩٠ .

قال : ووجهُ المبالغة في ذلك أنّ الشّيءَ يُستَقْبَلُ ثُمَّ يمضي ، فإذا أخبَرْتَ بنَفْيِ استقباله ـ وحكمُهُ أنْ يكونَ قبل الماضي ـ كان الماضي من الإيجاب أبْعَدَ؛ إذ كان حكمُهُ أن يكونَ بعد المستقبَلِ ، وأنت قد نَفَيتَ المستقبَلَ .

قال : فلِمَا فيه من هذه المعاني ، ولِمَا أرادوا من التوسُّعِ ، جاز وُقُوعُ بعضِ البناء في موضع بعضٍ .

قال أبو عليٌّ : هذا ما قاله في هذا ، ولفظُ كتابي عنه .

فإن قال قائلٌ بعدُ : إنَّ ما ذَكَرَه من المبالغة في: « لم يَقُمْ » ، و « لَنْ يَفْعَلَ » غيرُ موجودٍ في قولِهِ: « وا لله لا فَعَلْتَ » ؛ لأنَّ « لا » نَفْيُ مستقبَلٍ ، ووَقَعَ بعدها ماضٍ ، فقولُهُ غيرُ مطَّردٍ ؟

قيلَ : إنّه لم يقُلْ : إنَّ ذلك لا يُفعَلُ إلاّ للمبالغة ، لكنّه قال : للتّوسُّع والمبالغة، فإن انضَمَّ إلى التّوسُّع مبالغةٌ ، فقوله صحيحٌ، وإنْ انفرد التّوسُّعُ عن المبالغة كان قولُهُ ـ أيضاً ـ صحيحاً ؛ إذ لم يَقُلْ: إنَّ ذلك لم يفعلْهُ إلاّ للمبالغة ، فيكون قولُهُ غيرَ مطَّردٍ متى لم يُوجَد مع الاتّساعِ مبالغةٌ .

وكما أوقَعُوا بناءَ المستَقبَلِ موقع الماضي ،كذلك أوقَعوا بناءَ الماضي موقعَ بناءِ المستقبَلِ ، فجُمْلَةُ هذا يَرجِعُ إلى ما قال من أنَّ هذه الأمثلةَ إنَّما يجوزُ وُقُوعُ كلٍّ واحدٍ منها موقِعَ الآخَرِ متى كان معه دَلالةٌ تدلُّ عليه ، وعلامةٌ تُبينُ عنه .

فإن قال قائلٌ : أليس قد قال سيبويهِ : « إنّه يجوزُ أن يُجعَلَ (أَفْعَلُ) في موضع (فَعَلْتُ) ، ولا يجوزُ (فَعَلتُ) في موضع (أَفْعَلُ) إلاّ في مجازاةٍ »[1]، وقد

(١) الكتاب ٣/٥٥ .

قالوا : « والله لا فَعَلْتُ ذَاكَ أَبداً يريدُ : لا أَفْعَلُ »[1]، فكيف قال : لا يجوزُ أن يقعَ (فَعَلْتُ) موقع (أَفْعَلُ) إلاّ في الجزاء ، وقد جاء في غير الجزاء ؟

قيلَ : ما قدَّمْنَاه من قول أبي بكر يَصلُحُ أن يكونَ تفسيراً لهذا الكلام ، وشرحاً له ، وهو ما ذَكَرَه من أنَّ هذه الأفعالَ يقعُ بعضُهَا موقع بعضٍ إذا دلَّت دلالةٌ على المثال المرادِ به ، وفي الجزاء دلالةٌ على أنَّ الماضيَ يُرَادُ به المستقبَلُ ؛ إذ الشَّرطُ إنَّما يصِحُّ عليه / دون الماضي ، فكأنَّه قال : لا يجوزُ وقوعُ (فَعَلَ) موقع [٥٠/أ] (أَفعَلُ) إلاّ حيث يدلُّ عليه دلالةٌ . ويُبيِّنُ أنَّ ذلك مُرَادُهُ دون كون (فَعَلَ) في موضعَ (أَفْعَلُ) في الجزاء فقط : أنَّه أجازَ بعدُ وقوعَ (فَعَلَ) موقع (أَفعَلُ) في غير الجزاء فقال[2]: « وسألتُهُ (يعني الخليلَ) عن قوله تعالى : ﴿ **وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا** ﴾[3] ، فقال : هي في معنى (لَيَفْعَلُنَّ) ،كأنَّه قال : لَيَظَلُّنَّ ، كما تقول : والله لا فعلتُ ذاك أبداً ، تريد معنى : لا أَفْعَلُ » .

فقد نصَّ كما ترى على أنَّ (فَعَلْتُ) قد وقع موقع (أَفعَلُ) في غير الجزاء ، فإنَّما غرضُهُ في وقوع هذه الأمثلة بعضِها مكان بعضٍ، ما تقدَّمَ حكايتنا له . وهذه المواضع التي جمعناها فيما أردْنَاه من الاتِّساع في هذه الأمثلة متفرِّقةٌ في « الكتاب » غيرُ مجتمعةٍ ، فقِفْ عليها .

---

(١) انظر الكتاب ١٠٨/٣ ، والتعليقة عليه ٢١٤/٢ .

(٢) الكتاب ١٠٨/٣ ، وانظر التعليقة عليه ٢١٤/٢ .

(٣) سورة الروم : آية : ٥١ .

اتساعهم في استعمال الأمر مقام الخبر والعكس

وقد اتّسعُوا في إقامة هذه الأمثلة بعضِها موضعَ بعضٍ اتّساعاً أشدَّ ممّا قدَّمناه؛ وذلك إقامتُهُم المثالَ الذي يختصُّ بالأمر في أكثر أمره مُقامَ الخبر، والمثالَ المختصَّ بالخبر موقع الأمر والدُّعاء. فممَّا أُقيمَ من أمثلة الأمر موقع الخبر قولُهُم: « أَكْرِمْ بِزَيدٍ »، وقولُهُ عَجَلّ: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[١] فمعنى هذا: كَرُمَ زَيدٌ، وسَمِعُوا وأَبْصَرُوا[٢]؛ أي: صار زَيدٌ ذا كرمٍ، وصار هؤلاء المستحقّونَ لأن يُمْدَحُوا[٣] بهذا المدح، ويُثْنَى عليهم بهذا الثناء ذوي[٤] إسماعٍ وإبصارٍ، فهو في المعنى مثل: أسْمَعُوا وأبْصَرُوا، كأنّهم لَمَّا عَمِلُوا بما سَمِعُوا فَوَعَوهُ، واعتَبَرُوا بما رأوا فاستدلُّوا به وعَمِلُوا عليه، قيل فيهم: أَسْمَعُوا؛ أي: صاروا ذَوي أَسْمَاعٍ، خلافَ مَن قِيلَ فيهم: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿ مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالأَعْمَى وَالأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ﴾[٦] فهذا المعنى في هذا، والذي لا يجوزُ غيرُهُ، وموضعُ الباء (وما بعدها من المنجرِّ رَفْعٌ، كما أنَّ موضِعَ الباء في: ﴿كَفَى بِاللهِ ﴾[٧] كذلك، وكما أنّها في قولكَ: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ)[٨] رَفعٌ، ووَقَعَ مثالُ الأمر هنا[٩]، كما وقع مثالُ الخبر[١٠] في مِثل: غَفَرَ اللهُ لِزَيدٍ، وقَطَعَ اللهُ يَدَه،

(١) سورة مريم: آية: ٣٨.
(٢) انظر الأصول ١/١٠١، ومعاني القرآن للنحاس ٤/٣٣١، قال أبو جعفر: « والمعنى عند أهل اللغة ما أسمعهم وأبصرهم يوم القيامة! لأنهم عاينوا ما لا يحتاجون معه إلى فكرٍ ولا رويّةٍ ».
(٣) في (ص): « المستحقون الآن يمدحون ».
(٤) في (ص): « دون ».
(٥) سورة البقرة: آية: ١٨.
(٦) سورة هود: آية: ٢٤.
(٧) سورة النساء: آية: ٦، وآيات أخرى، وانظر الأصول ١/١٠١.
(٨) ما بين القوسين ساقط من (ص).
(٩) أي: موقع الخبر.
(١٠) أي: موقع الأمر.

وجاء في التّنزيل: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً ﴾[1] ، فهذا لفظُهُ كلفظ أمثِلَةِ الأمر ، ومعناه الخَبَرُ ، ألا ترى أنّهُ لا وجهَ للأمر هنا ، وأنَّ المعنى : مدَّهُ الرَّحمنُ مَدّاً ، ويدلُّكَ أيضاً على أنَّ المرادَ في هـذا الخـبرُ: أنـكَ مُخـبِرٌ عن (زيدٍ) بأنّهُ قد كَرُمَ ، وعن الْمُثْنَى عليهم بأنّهُم أسْمَعُوا وأَبْصَـرُوا ،كمـا أنّـكَ في قولكَ : ما أَكْرَمَهُ ، وما أَسْمَعَهُم مُخـبِرٌ ، فمعنـى الكلامَـين واحِـدٌ ، ويدلُّـكَ أيضاً على ذلك أنَّ الكـرمَ ومـا أشبهَه مـن الأحـداث لا يُخـاطَبُ ولا يُؤمَـرُ ولا يُنْهَى، وأنّهُ ليس للأمرِ هنا مُتَوَجَّهٌ ولا معنًى . فهذا ما جاء من إقامتهم مثالَ الأمر مُقَامَ مثال الخبر.

ويَحتَمِلُ أن يكونَ ما أنشَدَه أبو زَيدٍ[2] مِن قوله[3]:

أَلاَ يَا أُمَّ فَـارِعَ لاَ تَـلُـومِي		عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي
وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكِّـرِيْنِي		وَدَلِّي دَلَّ مَـاجِـدَةٍ صَنَاعِ

على هذا ،كأنّه قال : كُونِي بالمكارم تذكريني ؛ أي : مُذَكِّرَةً ودالّةً .

ودلالةٌ أخرى على أنَّ « أَكْرِمْ » وما أشبهه لاضميرَ فيه أنّكَ إذا قلتَ: يا زَيدُ أَكْرِمْ بِعَمْرو، فليس يخلو هذا الفعلُ من أن يكون له فاعلٌ، وفاعلُهُ لا يخلو مـن أن يكون المخاطَبَ أو المتعجَّبَ منه ، فلو كـان المخـاطَبَ لَوَجَـبَ أن يُثَنّـى ويُجمَـعَ الضَّميرُ في الفعل ، وتلحقَ علامةُ التّأنيث ، فلمَّا لم يُفْعَلْ شـيءٌ مـن ذلـك ، بـل

(١) سورة مريم : آية : ٧٥ .
(٢) النوادر : ٢٠٦ .
(٣) البيتان من الوافر لشاعرٍ جاهليٍّ من بني نهشل ، انظر: ضرائر الشعر: ٢٥٨ ، والخزانة ٢٦٦/٩ .

أَجْرَوا هذا الفعلَ بعد المذكّر والمؤنّث والتّثنيـة والجمـع مُجـرًى واحـداً ، عُلِـمَ أنَّ فاعلَهُ المتعجَّبُ منه (دون المخاطَب،/ وبطلَ أنْ يكون المخاطَبُ فاعلاً ، وثبتَ أنَّ [٥٠/ب] فاعلَهُ المتعجَّبُ منه)[1]، وإذا ثبتَ أنَّ فاعلَـهُ المتعجَّـبُ منـه ، ثبـتَ أنَّ الجـارَّ مـع المجرور في موضعِ رفعٍ .

فإن قال قائلٌ : ما يُنكِرُ أنَّ الفاعلَ في هذا لم يُثَنَّ ولم يُجمَعْ ،كما لم يُثَنَّ في التّعجُّب في: « ما أَحْسَنَ زَيداً » ، ولم يُضمَرْ فيه كما لم يُضْمَرْ في نِعْمَ وبِئْسَ ، فلا يكون في تركهم تثنيةَ الفاعلِ وجمعَه فيه دلالةٌ على أنّهُم لا يُريدونَ الأمرَ بـتَركِهِم التّثنيةَ والجمعَ والضّميرَ فيه ،كما لم يكن بتركهم الضّميرَ في « نِعْمَ الرَّجُـلُ » دليـلٌ على أنَّ فاعلَه واحدٌ مختصٌّ ؟

قيلَ : إنَّ الضّميرَ لم يكن في « نِعْمَ الرَّجُلُ » وبابِـهِ ، لكراهيـة[2] الاختصـاص فيه ؛ لأنَّ الضّميرَ يُخَصِّصُ ويُعَيِّنُ ، وهذا موضعُ الأبلَغُ فيه الإشاعةُ ؛ لِمَا يُرادُ من المدح ؛ لأنَّ ذلك فيه أفخَمُ ، وكذلك: « ما أَحْسَـنَ زَيـداً » فاعلُـهُ واحـدٌ ، وهـو ضميرُ « ما » ، وهذا في حيِّزِ الخبر دون الأمر ، وليس في الأمر منه شيءٌ فيَـلزمُ أنْ يكونَ « أَكْرِمْ بِزَيدٍ » إذا كان أمراً بمنزلة نِعْمَ وبِئْسَ في ألاّ يُجمَـعَ فيـه الضّميرُ ولا يُثنّى .

فإن قالَ : إنَّ فاعلَ « أَكْرِمْ » هو الكَرَمُ ونحـوُهُ ، وليـس مـن نحـو زَيـدٍ ومـا أشبهه .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢) في (ش): « لكن لهذا الاختصاص » ، وهو تحريف .

قيلَ : كيف يكونُ الكرَمَ ونحوَه إذا خاطَبْتَ فقلتَ: يا زَيدُ أكْرِمْ بعَمْرٍو، ويا رجالُ[1] أكْرِمْ بعَمْرٍو، وهذا مِمَّا يمتنعُ ؛ لأنَّكَ لم تخاطِبِ الكرَمَ وما أشبهَه ، ولا هو مِمَّا تخاطبُهُ .

فإن قال قائلٌ : إذا قلتَ: يا زَيدُ أكْرِمْ بعَمْرٍو ، فكأنَّكَ قلتَ: يا كَرَمُ أكْرِمْ.

فكَفَى بِقَولٍ يُخرِجُ إلى هذا بَشَاعةً وشَنَاعَةً ، وهذا القولُ حُكِيَ أنَّ أبا إسحاقَ قاله ، و لم أسمَعْهُ منه إلاَّ أنِّي رأيتُ بعض مَن أخذ عنه يحكيه ، وهو عندنا فاسدٌ شنيعٌ .

فأمَّا إقامتُهُم المثالَ المختصَّ بالخبرِ في أكثرِ أمرِه مُقامَ مثالِ الدُّعاءِ والأمرِ فكقولهم : غَفَرَ اللهُ لِزَيدٍ ، وفي التَّنزيل: ﴿ **يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ** ﴾[2] ، ومِمَّا جاء في غير الدُّعاء[3] قولُهُ : ﴿ **لاَ تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا** ﴾[4]، و﴿ **الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ** ﴾[5]، وقال : ﴿ **هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللهِ** ﴾[6]، ثمَّ قال : ﴿ **يَغْفِرْ لَكُمْ** ﴾ ، فيدلُّكَ على أنَّهُ أراد بـ « تُؤْمِنُونَ » آمِنُوا أنَّ قولَهُ : « يَغْفِرْ لَكُمْ » لا يخلو من أحد أمرَين : إمَّا أن يكونَ جواباً لـ « هَلْ أَدُلُّكُمْ » ، أو جواباً لـ « تُؤْمِنُونَ » الذي هو بمعنى آمِنُوا ، فلا يجوزُ أن يكونَ جواباً لـ « هل أدلُّكُم » ؛ لأنَّ المعنى يصير: هل أدلُّكُم إنْ أدلُّكُم

(١) كذا في النسختين .

(٢) سورة يوسف : آية : ٩٢ .

(٣) في (ص) : « النداء » .

(٤) سورة البقرة : آية : ٢٣٣ .

(٥) سورة البقرة : آية : ٢٣٤ .

(٦) سورة الصف : الآيتان : ١٠ - ١١ .

يَغْفِرْ لكم ، كما أنّكَ إذا قلتَ : هل تؤمنون يَغْفِر لكم ، كان المعنى : إنْ تؤمنوا يغفِرْ لكم ، وهذا لا يصحُّ في المعنى والتّأويل ؛ ألا ترى أنّ الكافرَ والفاسقَ مدلولٌ، فلو كان في الدّلالة تجبُ المغفرةُ لَوَجَبَت له ، كما وَجَبَتْ للمؤمن ، فإذا لم يَجُزْ هذا ثَبَتَ أنّهُ جوابُ « تؤمِنُون » ، وأنّ « تؤمِنُون » بمعنى آمِنُوا .

وإنّما شَرَحْنَا هذا لأنّها من مسائل الكتاب ، وهذا لفظُ سيبويه ، قال[1] : « ومّما جاء من هذا الباب في القرآن[2] وغيره قولُهُ : ﴿ **هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيْمٍ * تُؤْمِنُوْنَ بِاللهِ وَرَسُوْلِهِ وَتُجَاهِدُوْنَ فِي سَبِيْلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ** ﴾[3]، فلما انقضت الآية قال: ﴿ **يَغْفِرْ لَكُمْ** ﴾ » .

وقالوا : « اتّقى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيراً »[4]، فمعنى هذا : لِيَتّقِ اللهَ امرؤٌ لِيَفْعَلْ خيراً . كذلك حكاه سيبويه[5]. والدَّليلُ على ذلك أنّهم يُجيبونه بالجواب المنجزم، كما يُجيبون الأمرَ ، وقولُهُم : « اتّقى اللهَ امرؤٌ وفَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه » ، فيدلُّكَ جزمُهُم للجواب على أنّ مثالَ الماضي أُريدَ به الأمرُ ، فهذا كما ذَكَرْتُ لك / [٥١/أ] الاتّساعُ فيه أكثرُ من الاتّساع في إقامة مثال الماضي مُقَامَ المضارع ؛ لأنّهما يجتمعان في أنّهما خبران ، والأمرُ في هذا ليس مثلَهما .

فكذلك « تَتْلوا » في قوله تعالى : ﴿ **وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِيْنُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ** ﴾[6] يجوزُ أن يكونَ بمعنى تَلَتْ ، كهذه الأشياء الذي أريتُكَها .

---

(١) الكتاب ٣/٩٤ .
(٢) قوله: « في القرآن » ساقط من (ش) .
(٣) سورة الصف : الآيتان : ١٠ ـ ١١ . وفي (ش) : « قل هل أدلكم » .
(٤) انظر الكتاب ٣/١٠٠ ، ٥٠٤ .
(٥) الكتاب ٣/١٠٠ .
(٦) سورة البقرة : آية : ١٠٢ .

وأمَّا الوجهُ الآخَرُ فعلى أن يكونَ « يَفْعَلُ » على بابه لا تُريدُ به « فَعَلَ » ، كما أَرَدْتَ في الأوَّلِ ، ولكن تجعَلُهُ حكايةً للحال وإنْ كان ماضياً ، وهذا الوجهُ في السَّعَةِ والكَثْرَةِ كالأوَّلِ أو أسْوَغُ ، كأنَّهُ حَكَى الفعلَ الذي يُحَدَّثُ به عنهم وهو للحال . ونظيرُ هذا قولُهُ تعالى : ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ﴾[1] فقولُهُ : « يَسُومُونَكُمْ » حكايةٌ للحال في الوقت الذي كانت فيه، وإن كان آلُ فرعون مُنْقَرِضِينَ في وقت هذا الخطاب ، وموضعُ الفعل نَصْبٌ بالحال .

فإن قال قائلٌ : ما تُنكِرُ أنْ يكونَ هذا على إضمار « كان » ، كأنه قال : كانوا يَسُومُونَكُم ؟

فذلك بَيِّنُ الفسادِ ؛ لأنَّه لا دلالةَ على هذا المضمَر ، فلا مَسَاغَ لهذا التَّقدير ولا مجازَ . ونظيرُ ذلك أيضاً قولُهُ تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾[2] ، فلو أنَّ « كان » مُرَادٌ في قوله تعالى : ﴿ مَا[3] تَتْلُوا الشَّيَاطِيْنُ ﴾ ، لكان « سيَكُونُ » مُراداً في : ﴿ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ؛ لأنَّها قصَّةٌ آتيةٌ[4]، كما أنَّ هذه حاليَّةٌ[5]، ولو كان كذلك لَمَا دخلت هذه اللاَّمُ عليه ، ولَسَقَطَ موضعُ استدلالِ سيبويه به ؛ لأنَّ هذه اللاَّمَ تختصُّ بالدُّخول على فِعْلِ الحال دون الآتي والماضي ،

(١) سورة البقرة : آية : ٤٩ .
(٢) سورة النحل : آية : ١٢٤ .
(٣) في (ص) : « بما » وهو خطأ .
(٤) في (ش): « قضيَّةٌ آتيةٌ » .
(٥) في النسختين: « خالية » .

وقد شرَحْنا ذلك في هذا الكتاب[١]، وفي الكتاب الآخرِ[٢] بما يُستغنَى به عن الإعادة .

ونظيرُ ما ذكرناه أيضاً من حكاية الحال قولُهُ عَجَّلَ : ﴿ فَوَجَدَا فِيْهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾[٣] فأُشيرَ إليهما كما يُشارُ إلى الحاضر إرادةً لحكايةِ القصَّةِ على جهتها وإن كان متقدِّماً كونُهَا .

ومِن ذلك أيضاً إجازَةُ أهلِ العربيَّةِ: كانَ زَيدٌ سَوفَ يُكْرِمُكَ ؛ أي :كان يُوصَفُ بهذا ، ويُخبَرُ به عنه . فعلى هذا هذه الآيةُ أيضاً، لا على إضمار « كان » وإرادتِهَا .

ومنه أيضاً إضافةُ « إذ » إلى « تقولُ » وإلى جميع المضارع في نحو: ﴿ إِذْ تَقُوْلُ لِلْمُؤْمِنِيْنَ ﴾[٤] أُضيفَ « إذ » إلى فِعْلِ الحال إرادةً لحكايتها ، ولولا ذلك لتنافى هذا الكلامُ ؛ لأنَّ « إذ » لِمَا مَضَى ، و « تقولُ » للمستَقبَلِ . فهذا بابٌ كثيرٌ متّسِعٌ .

ومن هذا أيضاً ما أنشدَه أحمدُ بن يحيى عن ابن الأعرابيِّ[٥] :

جَارِيَةٌ في رَمَضَانَ الْمَاضِي
تُقَطِّعُ الْحَدِيْثَ بِالإِيْمَاضِ

---

(١) انظر ص : ١٣٣ وما بعدها ، و٢/١٧٣ .
(٢) أي: المسائل المشكلة (البغداديات) انظر منه صفحة: ١٠٣ - ١٠٨ .
(٣) سورة القصص : آية : ١٥ .
(٤) سورة آل عمران : آية: ١٢٤ .
(٥) الرجز منسوبٌ إلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٧٦ . وانظر : الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد : ١٣٨ ، والإنصاف ١/١٤٩ ، والمغني : ٩٠٦ ، وشرح أبياته ٨/٩٤ .

وهذا واسعٌ سائغٌ وما ذُكِرَ منه يُغني عَمَّا تُرِكَ . فهذا وجهٌ ثانٍ يَحسُنُ حَمْلُ الآية عليه[١].

[٥١/ب] / فإن قلتَ : ما تُنكِرُ أنْ يكونَ ما ذَكَره من إضمار « كان » أيضاً جائزاً ، فيكونَ ذلك وجهاً ثالثاً ؟

قيلَ : ذلك لا يجوزُ ؛ لأنَّ المضمَرَ لا دلالةَ عليه ، وإنَّما يَسُوغُ الإضمارُ متى كانت عليه دَلالةٌ من الدَّلائل المخصوصة فيما يُضمَرُ يكونُ بها كالمظهَرِ ، فقد مَنَعَ سيبويه إجازَةَ ما عليه دَلالةٌ ما في الإضمار مِن هذا، وهو ما ذَكَرَه مِن قولِهِ : « واعْلَمْ أنَّه لا يجوزُ لكَ أن تقولَ : عبدَ الله المقتولَ ، وأنتَ تُريدُ : كُنْ عبدَ الله المقتولَ ؛ لأنَّه ليس فِعلاً يَصِلُ مِن شيءٍ إلى شيءٍ ، ولأنَّكَ لَستَ تُشيرُ إلى أَحَدٍ[٢] » ، فإذا لم يَجُزْ هذا عنده مع أنَّهُ في موضعِ أَمْرٍ ــ ومواضعُ الأمرِ يَكثُرُ الإضمارُ فيها كما تراه ؛ لأنَّهُ موضِعٌ يَختَصُّ بالفعل فيُعلَمُ وإنْ حُذِفَ مِن اللَّفظِ أنَّهُ مُرَادٌ في المعنى ، ومع أنَّ المنصوب يدلُّ على[٣] ناصِبه ـ فألاَّ يَجوزَ ما ذَهَبَ إليه في الآية أَولى ؛ لأنَّه ثَمَّ ليس فيه شيءٌ من هذا .

وإنَّما كان الفعلُ الواصِلُ من الشَّيء إلى الشَّيء أَسْوَغَ في الإضمار عند

---

(١) جاء هنا في الأصل من نسخة (ص) ما نصه: « كمل السِّفرُ الأول من كتاب الإغفال بحمد الله وعونه ، وصلى الله على محمد نبيه وعبده ، والحمد لله كثيراً كما هو أهله. يتلوه في أول السِّفر الثاني إن شاء الله: فإن قلتَ: ما تنكر أن يكون ما ذكره من إضمار « كان » أيضاً جائزاً ، فيكون ذلك وجهاً ثالثاً. قيل: ذلك لا يجوز لأن المضمر لا دلالة عليه وإنما يسوغ الإضمار متى كانت عليه دلالة » . ثمَّ تابع الحديث في (٥١/ب) دون إشارة إلى أنه الجزء الثاني .

(٢) الكتاب ٢٦٤/١ وفيه: « ولأنك لستَ تشيرُ له إلى أحدٍ » .

(٣) في (ش) : « يدل عليه ناصبه » .

سيبويه ؛ لأنّه أقوى في باب الدَّلالة على الإضمار، وبحَسَبِ قُوَّته في الدَّلالة يَحسُنُ إضمارُهُ .

وإنَّما صار أَسْوَغَ ؛ لأنَّهُ قد يُشَاهَدُ ويُحَسُّ فيُستَغْنَى بمشاهدته عن اللّفظ به . ألا ترى أنّكَ لو رأيتَ رَجُلاً يَرفَعُ سَوطاً أو يُسَدِّدُ سَهْماً فقُلْتَ : زَيداً ، أو: الهدَفَ ، لجازَ لكَ أن تَستَغْنِيَ بما شاهَدْتَ مِن معاناته وعِلاجه عن اللّفظ بالفعل . وليس كذلك « كان » وما أشبهها من الأفعال غير المؤثِّرَة .

فإن قلتَ : فقد أُضمِرَ في قولِهِ[1]: « إنْ سيفاً فَسَيْفٌ، وإنْ خِنْجَراً فَخِنْجَرٌ »؟

فليس ذلك من هذا في شيءٍ ؛ لأنَّ « إنْ » ممـا يُعْلَمُ أنَّهُ لا يليه إلاّ الفعلُ، فالدَّلالةُ وإنْ حَذَفْتَ لفظَهَا على إرادته قويَّةٌ ، وليس شيءٌ من ذلك في الآية ، ولا في قولك: عبدَ الله ، وأنتَ تريدُ : كُنْ عبدَ الله ، فـ « كُنْ » ليس فِعلاً مؤثِّراً ، فيكونُ كما ذَكَرْناه في المسَاغِ إذا أُضْمِرَ من الأفعال المؤثِّرة ، ولا يُشِيرُ أيضاً إلى أحدٍ ،كما يُشِيرُ إلى شَاهِرِ السَّيف ، ومسَدِّدِ السَّهم ، ورافعِ السَّوط ، ونحوِ هذا ممَّا تدلُّ فيه الحالُ المشاهَدَةُ، فيُستَغْنَى عن إظهارِ لَفْظِ الفعل بها . فكذلك الآيةُ ، ليس فيها شيءٌ من ذلك ، فيجبُ أن يكونَ أشَدَّ امتناعاً من الجواز ممَّا مَنَعَ منه سيبويهِ ؛ لِمَا ذَكَرْتُ لكَ .

* * *

(١) انظر الكتاب ١/٢٥٨ وفيه : « المرء مقتولٌ بما قَتَلَ به ، إنْ خِنجراً فخِنجرٌ ، وإنْ سيفاً فسيفٌ » .

المسألة الثالثة والعشرون

قال أبو إسحاق[1] في قوله ﷻ: ﴿**فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا**﴾ [البقرة:١٠٢]:

« ليس (يَتَعَلَّمُونَ) جوابٌ لقولِهِ : « فلا تَكْفُرْ » ، وقد قال أصحابُ النَّحو في هذا قولَين : قال بعضُهــم : إنَّ « فَيَتَعَلَّمُــونَ » عطـفٌ علـى قولـه: « يُعَلِّمُــونَ »[2]، وهذا خطأٌ ؛ لأنَّ قولَه : « منهما » دليلٌ ههنـا علـى التَّعَلُّـمِ مِـن الملَكَـين خاصَّـةً ، وقيلَ : إنَّ « فَيَتَعَلَّمُونَ » عطفٌ على ما يُوجِبُهُ معنى الكلام . المعنى: إنَّما نحـنُ فتنـةٌ فلا تَكْفُرْ فيَأْبَونَ فَيَتَعَلَّمُونَ . وهذا قولٌ حَسَنٌ . والأَجْوَدُ في هذا أن يكونَ عَطْفـاً على « يُعلِّمَانِ » [كأنه على : يعلمان فيتعلمون][3] فيَتَعَلَّمُون ، واستُغْنِيَ عن ذِكْـرِ « يُعلِّمَان » بما في الكلام من الدَّليل عليه » .

قال أبو عليٍّ[4] :

إذا قال: لا تَضرِبَنِّي فَأُهِينُكَ ، ولا تَقْرُبْ مِن الأَسَدِ يأكُلْكَ ، و﴿ **لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَـذَابٍ** ﴾[5] فـالتَّقدير: لا يكـن ضَـرْبٌ فإهانَـةٌ ، ولا يَكُنْ قُرْبٌ من الأسدِ فأَكْلٌ ، ولا يَكُن افتراءٌ فَسُحْتٌ ، هذا التَّقديرُ ، والمعنى: إنْ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٥ .

(٢) وهو قول المبرد . انظر المقتضب ٢/١٩ ، والتعليقة على الكتاب ٢/١٥٥ .

(٣) تكملة من كـلام الفارسـي في التعليقـة ٢/١٥٥ ونصـه هنـاك : « عطفـاً علـى يعلمـون كأنـه علـى: يعلمون فيتعلمون » .

(٤) تحدث الفارسي عن هذه الآية في التعليقة ١/١٥٤ .

(٥) سورة طه : آية : ٦١ .

يكن ضَرْبٌ تَكُنْ إهانةٌ ، وإن يكن افتراءٌ يَكُنْ سُحْتٌ ؛ أي : إنْ تَضْرِبْنِي أَهَنْتُكَ، وإنْ تَقْرَبْ يأكُلْكَ الأسدُ، وإن تَفْتَرُوا يُسْحِتْكُمْ ، هذا المعنى فيما ينتصِبُ في هـذا الباب بعد الفاء وإن كان الكلامُ تقديرُهُ كلاماً واحـداً وجملـةً واحـدةً ؛ وهـو أنْ يكونَ الأوَّلُ سبباً للثَّاني ،كما أنَّ الشَّرطَ سببٌ للجـزاء ، وهـذا التَّقديـرُ في قولـه تعالى : ﴿ **فَلاَ**[1] **تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُوْنَ** ﴾ غيرُ سائغٍ ولا جـائزٍ. ألا تـرى أنَّ كُفْـرَ مَـنْ نُهِيَ عن أنْ يكفُرَ في الآية ليس سبباً لِتَعَلُّمِ مَنْ يَتَعَلَّمُ ما يُفَرِّقُ به بين المرء وزَوجِهِ، وذلك أنَّ الضَّميرَ الذي في قوله : ﴿ **فَيَتَعَلَّمُوْنَ** ﴾ لا يخلو من أحد أمرَين : / إمَّـا [٥٢/أ] أن يكـونَ راجعاً إلى « النَّاس » مِن قـولـه : ﴿ **يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ** ﴾ ، أو إلى « أحدٍ » مِن قوله : ﴿ **وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ** ﴾ .

فإن كان راجعاً إلى « النَّاس » فلا تَعَلُّقَ له بقوله : « فلا تَكْفُرْ »[2]؛ لأنَّ المعنى حينئذ : ولكنَّ الشَّياطينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ فيتَعَلَّمُـونَ، فـلا وجـهَ علـى هـذا ؛ لكونه جواباً لـ « لا تَكْفُرْ » ، وهو عَطْفٌ على فِعْلٍ غيره وكلامٍ سِواهُ .

وإنْ كان راجعاً إلى « أَحَدٍ » مِن قولـه : ﴿ **وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ** ﴾ لم يكـن « فيتَعَلَّمُونَ » أيضاً جواباً لقوله : ﴿ **فَلاَ تَكْفُرْ** ﴾ ؛ لأنَّ التَّقديرَ يصـيرُ : فـلا يكُـنْ كُفْرٌ فتعَلُّمٌ، والمعنى: إنْ يَكُنْ كُفـرٌ يَكُـنْ تَعَلُّـمٌ ؛ أي : إنْ تكفُـرُوا أو إنْ يكفـرُوا يتَعَلَّمُوا ، وهذا غيرُ صحيحٍ في المعنى ؛ ألا ترى أنَّهُ قد يجوزُ ألاَّ يَكفُرَ المنهيُّونَ عن الكفر فيَتَعَلَّمُ ما يُفَرِّقُ به بين المرء وزَوجِهِ مَـنْ يُريـدُ تَعَلُّـمَ ذلـك . وقـد يجـوزُ أن

---

(١) في (ص) : « ولا » .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٨/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٣/١ .

يكفُرَ المنهيّونَ عن الكفر فيَتَعَلَّمُ التفريقَ بين المرء وزَوجهِ مُتَعَلِّمُهُ . فإذا جاز تَعَلُّمُ ما يُفَرَّقُ به بين المرء وزَوجهِ مع الكُفْرِ وتَرْكِهِ ، ووُجُودُهُ من المنهيِّينَ عنه وعدَمُهُ، عُلِمَ أنَّ قولَه : ﴿ **فَيَتَعَلَّمُونَ** ﴾ لا يكونُ جواباً لقوله : ﴿ **فَلاَ تَكْفُرْ** ﴾ وإنْ كان الضَّميرُ فيه لـ « أَحَدٍ » لقوله : « فلا تكفُرْ » . ألا ترى أنَّه ليس هو على حَدِّ ما يكونُ جواباً بالفاء في هذا الباب ، ولا على وَصْفِ ما يكون شرطاً وجزاءً يُعتَبَرُ بهما في هذا الباب هذا المعنى[١]. فقولُهُ : ﴿ **لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ** ﴾[٢] معناه : إنْ تَفْتَرُوا يُسْحِتْكُم ، فالسُّحْتُ يجبُ بالافتراء ، ولا يجب السُّحْتُ أَفْتَرَوا أو لم يَفْتَرُوا . وليس التَّعَلُّمُ لِمَا يُفَرِّقُ بين المرء وزَوجهِ بواجبٍ ولا كائنٍ بكُفْرِ المنهيِّين عن الكفر ، بل قد يجوزُ ذلك كَفَرُوا أو لم يَكْفُرُوا . فإذا كان كذلك عُلِمَ أنَّه ليس بجوابٍ ، ولا يجوزُ أن يُحمَلَ على الجواب .

فإذا لم يَجُزْ حَمْلُهُ على الجواب لِمَا أَرَيْتُكَ ، لم يَخْلُ من أحد أمرين :

إمَّا أن يُجعَلَ الفعلُ معطوفاً بالفاء على فِعْلٍ قبلَهُ ، وإمَّا أن تجعَلَه خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ . والفعلُ الذي قبلَه لا يخلو من أن يكونَ « كَفَرُوا » مِن قوله: ﴿ **وَلَكِنَّ الشَّيَاطِيْنَ كَفَرُوا يُعَلِّمُوْنَ النَّاسَ** ﴾، أو يكونَ « يُعَلِّمُونَ » أو « يُعَلِّمَانِ » مِن قوله: ﴿ **وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ** ﴾ ، أو فِعْلاً مقدَّراً محذوفاً من اللَّفظ يُستَدَلُّ عليه بالمعنى؛ وهو ما قيل من قولِهِ : فَلاَ تَكْفُرْ فيأبَوْنَ فيتَعَلَّمُون[٣].

---

(١)　في (ص) : « في المعنى » .

(٢)　سورة طه : آية : ٦١ .

(٣)　انظر معاني القرآن للفراء ١/٦٤ .

فأمَّا « كَفَرُوا » من قوله: ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِيْنَ كَفَرُوا يُعَلِّمُوْنَ ﴾، فيجوزُ أنْ يكونَ قولُهُ : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾ معطوفاً عليه ؛ لأنَّ « كَفَرُوا » في موضعِ فِعْلٍ مرفوع ، فيُعطَفُ عليه بالمرفوع ؛ لكون موضِعِهِ رفعاً .

فأمَّا « يُعَلِّمُونَ » فيجوزُ أن يكون في موضع نصبٍ على الحال[1] مِن «كَفَرُوا» أي: كَفَرُوا في حال تعليمهم ، ويجوزُ أن يكونَ بدلاً مِن « كَفَرُوا » ؛ لأنَّ تعليمَ الشَّياطين السِّحْرَ كُفْرٌ في المعنى ، وإذا كان كذلك جاز البدلُ فيه ؛ إذ كان إيَّاه في المعنى ،كما أنَّ تضعيفَ العذابِ لَمَّا كان لِقَى جزاءِ الآثَامِ[2] في قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[3]، جاز إبدالُهُ منه، وكما أنَّ البيعَ لَمَّا كان ضَرْباً من الأَخْذِ ، جاز البدلُ فيه في قول الشَّاعر[4]:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبَايِعَا
تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تَجِيْءَ طَائِعاً

فكذلك يجوزُ البدلُ في قوله تعالى : ﴿ يُعَلِّمُوْنَ ﴾ مِنْ ﴿ كَفَرُوا ﴾ . وتجويزُ ما ذَكَرْنَا من عطف قولِهِ : ﴿ فَيَتَعَلَّمُوْنَ مِنْهُمَا ﴾ على ﴿ كَفَرُوا ﴾ قولُ سيبويهِ . قال سيبويهِ[5]: « وقال : ﴿ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُوْنَ ﴾ فارتَفَعَتْ لأنَّهُ لم يُخبِرْ عن الملكين أنهما قالاَ : لا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ، فجعَلاَ كُفْرَه سبباً لتَعَلُّمِ غيرِه ،

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥٢/١ .
(٢) هذه عبارة سيبويه في الكتاب ٨٧/٣ .
(٣) سورة الفرقان : من الآيتان : ٦٨ - ٦٩ .
(٤) رجز لم يُعرَف قائله ، وانظر: الكتاب ١٥٦/١ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، والخزانة ٢٠٣/٥ .
(٥) الكتاب ٣٨/٣ - ٣٩ ، وانظر التعليقة ١٥٥/٢ .

ولكنَّه على كَفَرُوا فيَتعَلَّمُونَ ، ومثلُه : ﴿ كُنْ فَيَكُوْنُ ﴾[1]، كأنَّهُ قال : إنَّما أَمْرُنا ذاكَ فيكونُ ». انقضَى كلامُ سيبويه .

ونقولُ إنَّ ما ذَكَرَه من امتناعِ الكُفْرِ أن يكونَ سبباً لتعلُّمِ غيرِه هو كما قالَ. وقد تقدَّمَ شَرْحُنا لذلك .

[٥٢/ب] **فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ**[2]: « قال / أصحابُ النَّحْوِ في هذا قولين : قال بعضُهُم : إنَّ (فيَتَعَلَّمُونَ) عَطفٌ على قولِه : (يُعَلِّمُونَ) » . فالذي قال : إنَّ قولَه : (فيتَعَلَّمُونَ) عَطفٌ على قولِهِ : (يُعَلِّمُونَ) هو الفرَّاءُ[3]. وقولُ الفرَّاءِ في هذا قريبٌ من قول سيبويهِ ، ولعلَّ أبا إسحاقَ لِقُرْبِ أحدِ القَولَين عنده من الآخَر ، لم يَحْكِ قولَ سيبويهِ . وقربُهما : أنَّ فاعِلَ الفِعْلَين هم الشَّياطينُ ، وأنَّ الفعلَ الثَّانِيَ متعلِّقٌ بالأوَّلِ بما ذَكَرْنَاهُ من الحال والبدل .

فأمَّا ما اعترَضَ به أبو إسحاقَ على هذا القولِ من أنَّه خطأٌ ؛ لأنَّ قولَهُ : «منهما » دليلٌ هنا على التَّعلُّمِ من المَلَكَين خاصَّةً ، فهو يَدخُلُ على قولِ سيبويه كما يدخُلُ على قول الفرَّاءِ ؛ لأنَّهما جميعاً قد قالا بعطفِهِ على فعلِ الشَّياطينُ فاعِلُوهُ ، مع تعلُّقِ المعطوف عندهما بقولِهِ : ﴿ مِنْهُمَا ﴾ . وهذا الاعتراضُ منه ساقِطٌ غيرُ لازمٍ من وجهَين :

---

(١) سورة البقرة : آية : ١١٧ وآيات كثيرة أخرى .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٥ .

(٣) معاني القرآن ١/٦٤ ، وعقب النحاس في إعراب القرآن ١/٢٥٣ على رأي الفراء هذا بقوله : « وقول الفراء: إنه نسقٌ على (يعلِّمون) غلطٌ ؛ لأنه لو كان كذا لوجَبَ أن يكون فيتعلمون منهم ، فقوله: منهما ، يمنع أن يكون التقدير: ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر فيتعلمون ، إلا على قول مَن قال: الشياطين هاروت وماروت ... » .

أحدهما : أنَّ التّعَلُّمَ وإنْ كان من المَلَكَين خاصَّةً لم يمتنعْ أن يكونَ قولُهُ : « فيَتَعَلَّمُون » عطفاً على « كَفَروا » ولا على « يُعَلِّمُونَ » وإن كان متعلقاً بـ « منهما » وكان الضَّميرُ في « منهما » راجعاً إلى المَلَكَين .

فإن قلتَ : كيف يجوزُ هذا ؟ وهل يَسُوغُ أن يُقَدَّرَ هذا التّقديرَ ؟ ويَلزَمُكَ منه أن يكونَ النّظمُ : ولكنَّ الشّياطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النّاسَ السِّحرَ فيَتَعَلَّمُونَ منهما ، فتُضمِرُ المَلَكَين قبلَ ذِكْرِهِما ، والإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ غيرُ جائزٍ . فإذا لَزِمَكَ في هذا القولِ الإضمارُ قبلَ الذّكرِ - وكان ذلك غيرَ جائزٍ - لَزِمَ ألاّ تُجيزَ العطفَ على واحدٍ من الفِعْلَين اللّذَين هما « كَفَرُوا » و « يُعَلِّمُونَ » ، بل تعطفُهُ على فعلٍ مذكورٍ بعد ذِكْرِ المَلَكَين ،كما ذهب إليه أبو إسحاقَ في استحسانه[1] أن يكونَ عطفاً على ما يُوجبُهُ معنى الكلام عند قوله: ﴿ فَلاَ تَكْفُرْ ﴾ [وهو][2]: فيأْبونَ[3] فيَتَعَلَّمُونَ ، أو « يُعَلِّمَان » مِن قوله: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ ؛ لأنّهما فِعلان مذكُوران بعد المَلَكَين ؟

قيلَ : أمّا النَّظْمُ فعلى ما ذَكَرْتَهُ ، وهو صحيحٌ . وعلى ما ذَكَرْتَه من النَّظمِ يكون قولُ سيبويه .

فأمَّا الإضمارُ قبل الذِّكْرِ فساقطٌ هنا ؛ إذ ليس يَلزَمُ على تقديره في قولِ سيبويه الإضمارُ قبل الذِّكرِ . ألا ترى أنَّ « منهما » في قوله تعالى : ﴿ **فَيَتَعَلَّمُونَ**

---

(١) قال في معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٥ : « وقيل : (فيتعلمون) عطف على ما يوجبه معنى الكلام ، المعنى : إنما نحن فتنة فلا تكفر فلا تتعلم ولا تَعمل بالسحر ، فيأبون فيتعلمون ، وهذا قولٌ حسن » .

(٢) تكملة يستقيم بها السياق .

(٣) في (ص) : « فيأتون » .

﴿مِنْهُمَا﴾ إذا كان ضميراً عائداً إلى المَلَكَين فإنَّ إضمارَهُمـا بعـد تقـدُّم ذِكْرِهمـا ، وذلك سائغٌ جائزٌ ، ونظيرُهُ قولُهُ تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾[1]. ألا ترى أنَّ إبراهيم لَمَّا تقدَّم ذِكْرُهُ حَسُـنَ إضمـارُ اسمه ، ولـو قلـتَ: ابتلَـى ربُّـهُ إبراهيمَ ، لكان إضمـاراً قبـل الذِّكْـرِ ، فـإذا أضمَرْتَـهُ بعـد تقـدُّم ذِكْـرِهِ حَسُـنَ ، وكذلك لو كان : ولكنَّ الشَّياطينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ فيَتَعَلَّمُونَ منهمـا ، فيقـعُ الإضمارُ عن المَلَكَين قبل جَرْيِ ذِكْرِهمـا ، (لكـان إضمـاراً قبـل الذِّكْـرِ)[2]، وإذا أُضْمِرَ بعد جَرْيِ ذِكْرِهما ، لم يقع إضمارٌ قبلَ الذِّكْـرِ ؛ (كمـا لم يقـع في ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ إضمارٌ قبل الذِّكْرِ)[3] ؛ لِجَرْيِ ذِكْـرِ إبراهيـمَ ، وهـذا بَيِّـنٌ جدّاً ، والاعتراضُ على ذلك في قولِ سيبويهِ والفرَّاءِ ساقِطٌ .

فإن قالَ قائلٌ : إنَّ حُكْمَ المعطوفِ ومَرْتَبَتَـهُ أنْ يَلِـيَ المعطـوفَ عليـه ، فـإذا كان كذلك لَزِمَ أن يكون الإضمارُ قبل الذِّكْرِ ؟

قيلَ : وكذلك حُكمُ الفاعل ومَرْتَبَتُهُ أن يكونَ إلى جنب الفعـل ، فـإذا قُـرِّرَ إلى جنب الفعل وَقَعَ الإضمارُ قبل الذِّكْرِ . ولا فَصْلَ بين الموضعَين بوجْهٍ .

فإن قالَ : إنَّ المعطوفَ على قول سيبويه بَعِيدٌ من المعطـوفِ عليـه ، وليـس على قولِ غيرِهِ وما احتملت الآيةُ من غير تأويله كذلك ؟

قيل له : إنَّ بُعْدَ المعطوفِ من المعطوف عليه وتراخِيَه عنه لا يمنع من عطفـه

---

(١) سورة البقرة : آية : ١٢٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ش) .

عليه وإتْبَاعِهِ إيَّاه . ألا ترى أنَّ النَّـاس حَمَلُوا قولَـهُ تعـالى : ﴿ وَقِيْلِهِ يَا رَبِّ إنَّ هَؤُلاَءِ قَوْمٌ لاَ يُؤْمِنُوْنَ ﴾[1] فيمَنْ جرَّ على: ﴿ وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾، و « عِلْمُ » قبلَهُ . وليس بُعْدُهُ من المعطوف / عليه وتراخِيه عنه بأقَلَّ من هذا ، وهذا كثيرٌ في التَّنزيل وسائرِ الكلام ، فليس ذلك مِمَّا يمتنعُ من أجله هذا القولُ ، فقد بَانَ سُقُوطُ ما اعترَضَ به أبو إسحاقَ من هذه الجهة . [٥٣/أ]

وأمَّا الجهةُ الأخرى التي منها يَسقُطُ ذلك أيضاً فهي أنَّهُ حَكَى[2] في قولـه : ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ ﴾ ثلاثةَ أقوالٍ :

أحدها : ـ وهو عنده أثبتُهَا ـ أنَّ المَلَكَـين كانـا يُعلِّمَـان السِّـحْرَ ، ويأمُـرَان باجتنابِهِ ، فلا يكون على ذلك تَعَلُّمُ السِّحْرِ كُفْراً ، إنَّما يكون العملُ به كُفْراً .

وقولٌ آخَرُ : وهو أنَّ ا لله امتحَنَ بالمَلَكَين النَّاسَ في ذلـك الوقـت ، وجعَـلَ المحنةَ في الكُفْرِ والإيمان أنْ يُقتَلَ القائِلُ بعلم السِّحْرِ ، فيكونَ بتعَلُّمِهِ كافراً ، وبتركِهِ التَّعلُّـمِ مؤمنـاً ؛ لأنَّ السِّـحْرَ قـد كـان كـثُرَ في كـلِّ أُمَّـةٍ ، فمُمْكِـنٌ امتحـانُ ا لله به،كامتحانه بالنَّهْرِ في قوله : ﴿ مُبْتَلِيْكُمْ بِنَهَرٍ ﴾[3] .

وقولٌ آخَرُ : وهو أنَّه قال : قد قِيلَ : إنَّ السِّحْرَ لم ينزلْ على المَلَكَين ، ولا أَتَى به سليمانُ ، ولا أَمَرَ به ، فتكون « ما » جَحْداً[4]، ويكونُ هارُوتُ ومـارُوتُ من صفةِ الشَّياطين ، ويكونُ قولُهُ : ﴿ إنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ ﴾ ،كقول الخليـع

(١) سورة الزخرف : آية : ٨٨ .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٨٣/١ ـ ١٨٤ .

(٣) سورة البقرة : آية : ٢٤٩ .

(٤) أي: نافية .

الغاوي: أنا في ضَلالٍ فلا تَرِدْ مَا أنَا فيه .

قال : والوجهان الأوَّلان أشبَهُ ، والثّالثُ له وجهٌ .

قال أبو عليٍّ : فقَولان من هذه الأقوال الثّلاثة تَعَلُّمُ السِّحْرِ فيهما من المَلَكَين ، وقولٌ منهما تَعَلُّمُهُ من الشّياطين دون الملَكَين ، فيكونُ نَظْمُ الكلام على هذا : ولكنَّ الشّياطينَ هاروتَ وماروتَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النّاسَ السِّحْرَ فيتعلَّمُونَ منهما ، وما أُنْزِلَ على المَلَكَين ببَابِلَ ؛ أي : لم ينزل ، وما يُعَلِّمَان ؛ أي : ما يُعَلِّمُ هاروتُ وماروتُ مِن أحَدٍ ، فـ « منهما » مِن قوله: ﴿ **فَيَتَعَلَّمُوْنَ مِنْهُمَا** ﴾ على هذا القول الذي حكاه لا يَرجِعُ إلى الملَكَين ، إنما يرجع إلى هاروتَ وماروتَ اللّذَين هما الشّياطينُ في المعنى ؛ لأنَّ الملَكَين على هذا القول[1] لم يَنزِلْ عليهما السِّحْرُ ، فإذا لم ينزِلْ عليهما ، لم يُعَلِّمَانِهِ ، وإذا لم يُعَلِّمانِهِ حَصَلَ أنَّ هذا التّعلُّمَ من الشّياطين الّذين هم هاروتُ وماروتُ في المعنى على هذا القول ، كما أنَّ الشّياطين هم المعلِّمُونَ للسِّحر لقوله : ﴿ **وَلَكِنَّ الشَّيَاطِيْنَ كَفَرُوا يُعَلِّمُوْنَ النَّاسَ السِّحْرَ** ﴾ ، فلا يجب إذ كان كذلك أن يقولَ أبو إسحاقَ : إنَّ « منهما » من قوله : ﴿ **فَيَتَعَلَّمُوْنَ مِنْهُمَا** ﴾ دَلالةٌ على أنَّ التّعلُّمَ من الملَكَين خاصَّةً ؛ إذ قد حَكَى من الأقوال في ذلك ما لا يكونُ التّعلُّمُ فيه إلاّ من غير الملَكَين .

فإن قلتَ : إنّه قد قَدَّمَ القَولَين الآخَرَين على هذا القول ، فكانا عنده أجْوَدَ من هذا .

قلنا : إنّه لم يَحْكِ القولَ بأنَّ : ﴿ **فَيَتَعَلَّمُوْنَ مِنْهُمَا** ﴾ عطفٌ على :

(١) في (ص) : « القانون » .

﴿ **يُعَلِّمُونَ** ﴾ عن رأيهِ ونفسِهِ ، وإنّما نسبَهُ إلى غيره[1]، فلم يكن يجب أنْ يحكَم عليه بالخطأ ، وأنّهُ لا يتوجّهُ « منهما » إلاّ إلى الملَكَين خاصّةً ، مع جوازه عنده أن يكونَ لغيرهما . وتوجُّهُهُ إلى سواهما ممّا يصِحُّ القولُ عليه ، ولعلَّ القائلَ له ذَهَبَ هذا المذهبَ ، أو صحَّ عنده هذا القولُ الثّالثُ بضَرْبٍ من الصِّحَّةِ ، فحُمِلَ قولُهُ عليه، ورُدَّ تأويلُهُ إليه . فسُقُوطُ ما اعترَضَ به من هذا الوجه أيضاً بيِّنٌ .

فإن قيلَ : كيف تحمِلُ الكلامَ على التّثنيةِ ، و « الشّياطين » في المعنى جمعٌ في قولِهِ: ﴿ **فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا** ﴾ ؟

قيلَ : الحملُ على التّثنية والجمعِ في ذا ونحوه شائعٌ ، يُحمَلُ الكلامُ على المعنى فيُجمَعُ ، وعلى لفظِ هاروتَ وماروتَ فيُثنّى . ونظيرُهُ قولُهُ تعالى: ﴿ **وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا** ﴾ ، ثمَّ قال : ﴿ **فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى** ﴾[2] فكذلك هذه الآيةُ ، تُحمَلُ تارةً على اللّفظ ، وتارةً على المعنى .

فإذا لم يَخلُ الضّميرُ / في قولِهِ : « فَيَتَعَلَّمُونَ » من أن يكون للمَلَكَين أو للشّياطين في المعنى، وكان في كِلاَ الوجهَين والتّأويلَين لا يمتنعُ عطفُ ﴿**فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا** ﴾ فيه على « كَفَرُوا » ولا على « يُعَلِّمُونَ » ؛ لِمَا أرَيْنَا في ذلك وذَكَرْنَا ، وثَبَتَ صحّتُهُ وجَوازُهُ وخَطَأُ رَادِّهِ ، وما بقي ممّا احتَمَلَتْهُ القِسمَةُ ممّا قدّمْنا ذِكْرَه أيضاً يجوزُ أن يكونَ هذا الفعلُ معطوفاً عليه، فتقديرُ عطفه عليه أيضاً سائغٌ جائزٌ؛ [٥٣/ب]

(١) وهو قول المبرد . انظر المقتضب ٢/٢٠ ، والتعليقة على الكتاب ٢/١٥٥ .
(٢) سورة الحجرات : آية : ٩ .

وهو قولُهُ تعالى : ﴿ **يُعَلِّمَانِ** ﴾ من قوله : ﴿ **وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ** ﴾ فيكون التَّقديرُ: وما يُعلِّمان مِن أحدٍ)[1] فيتعَلَّمُونَ منهما ، فيكونُ الضَّميرُ الذي في « يتعَلَّمُونَ » على هذا التَّأويل لـ « أَحدٍ »، إلاَّ أنَّهُ جُمِعَ[2] لَمَّا حُمِلَ على المعنى، كقوله تعالى في موضعٍ آخَرَ : ﴿ **فَمَا مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِيْنَ** ﴾[3] .

فإن قال قائلٌ : كيف يَسُوغُ هذا التَّأويلُ؛ وهو عطفٌ على منفِيٍّ بـ « ما » ؟ وهلاَّ دلَّكَ ارتفاعُ[4] الفعل على أنَّهُ غيرُ معطوفٍ على هذا الفعل الذي ذَكَرْتَ ؟

قيلَ : ارتفاعُ الفعل لا يمنع عطفَكَ إِيَّاه على هذا الفعل الذي ذَكَرْنا ؛ لأنَّ هذا الفعلَ وإن كان منفيّاً في اللَّفظ ، فهو مُوجَبٌ في المعنى ؛ ألا ترى أنَّ معنى قولِهِ : ﴿ **وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ** ﴾: يُعلِّمَانِ كلَّ أَحدٍ إذا قالا له: إنَّما نحنُ فتنةٌ فلا تَكْفُرْ ، وبعد أنْ يقولا له ، فليس « يُعَلِّمَان » وإنْ وَقَعَ حرفُ النَّفْيِ عليه بمنفيٍّ في المعنى ، بل موجَبٌ ، وإذا كان مُوجَباً و لم يكن منفيّاً لم يلزم نَصْبُ المعطوف عليه بالفاء ، بل لم يَجُزْ ذلك إلاَّ في ضرورةِ الشِّعر . ألا ترى أنَّ قولَه تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً** ﴾[5] لَمَّا كان المعنى التَّنبيه ، وكان التَّقديرُ: انتَبِهْ أو اعتَبِرْ أنـزَلَ اللهُ من السَّماء ماءً فكان كذا وكذا ، لم يُنصَبِ الفعلُ المعطوفُ عليه

---

(١) من قوله تعالى: « حتى يقولا » من الآية إلى هذا المكان ساقطٌ من (ش) .

(٢) في (ش): « حُمل » .

(٣) سورة الحاقة : آية : ٤٨ .

(٤) في (ص): « وذلك ارتفاع الفعل » .

(٥) سورة الحج : آية : ٦٣ .

بالفاء[1]، كما أنَّ قولَه : « حَسِبتُهُ يشْتُمُني فَأَثِبَ عليه »[2] لَمَّا كـان في المعنـى غـيرَ مُوجَبٍ ، نُصِبَ المعطوفُ عليه ، فكذلك قولُهُ : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ لَمَّـا آلَ إلى الإثبات بالتَّأويل الذي ذَكَرْنَا لم يَجُزْ نصبُ المعطوف عليه بالفـاء ، والتَّقديرُ: يُعَلِّمَان كلَّ أَحَدٍ بعد أنْ يَقُولا له : إنَّما نحن فتنةٌ فـلا تَكْفُرْ فيَتَعلَّمُون ؛ أي : يُعلِّمَان كلَّ أحَدٍ فيَتَعَلَّمُونَ .

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ في ذلك[3]: « الأجوَدُ في هـذا أن يكونَ عطفاً على «يُعلِّمَان » [كأنه على : يعلمان][4] فيتَعَلَّمون ، واستُغْنِيَ عن ذِكْرِ « يُعلِّمَان » بما في الكلام من الدَّليل عليه »، فلا يخلـو قولُهُ: « استُغْنِيَ عن ذِكْرِ يُعلِّمَان » من أن يكونَ أراد أنَّ « يُعلِّمَان » الذي في قوله: ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾ معطوفٌ عليه ، محذوفٌ في اللَّفظ مُرَادٌ في المعنى، أو يكونَ أراد أنَّه معطوفٌ على « يعَلِّمَان » المذكورِ في الكلام في قوله : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾، ولا يُفْهَمُ من قوله: « واستُغْنِيَ عن ذِكْرِ يُعَلِّمَان » هذا المعنى، بل الذي يُفهَمُ منه أنَّهُ مُرَادٌ في المعنى محذوفٌ في اللَّفظِ . وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّ «يُعلِّمَان » مذكورٌ في هذا الكلام غيرَ محذوفٍ ، والعطفُ عليه سائغٌ جائزٌ بما أَرَيْنَاه وبيَّنَّاه ، فلا يجوزُ أنْ يُقدَّرَ حذفُهُ وهو مُثْبَتٌ ، ولا إضمارُهُ وهو مُظْهَرٌ ، ولا حاجةَ إلى ذلك ، ولا فائدَةَ فيه .

وإن أرادَ أنَّ « يُعلِّمَان » وإنْ كان مذكوراً في اللَّفظِ أُضمِرَ أيضاً في المعنى ليُعطَفَ عليه ، فذلك أيضاً فاسدٌ ؛ لأنَّ إظهارَه يُغنِي عن إضماره ، وليس في الكلام حاجةٌ إلى ذلك ، ولا في التَّقدير افتقارٌ إليه ولا ضرورةٌ ، بل ذلك عكسُ

(١) انظر الكتاب ٣/٤٠ ، والأصول ٢/١٨١ ، والتعليقة ٢/١٥٧ .
(٢) انظر الكتاب ٣/٣٦ ، والتعليقة عليه ٢/١٥٤ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٥ .
(٤) تكملة يستقيم بها الكلام ، راجع أول المسألة .

ما عليه الكلامُ ومَجرى الخطاب في باب الحذف والاختصار ؛ لأنَّ الذي عَلِمْنَا من الخطاب في مثل هذا أنْ يُحذَفَ الشَّيءُ إذا دلَّتْ عليه الحالُ فيُستَغنَى بإضماره عن إظهاره؛ لقيام الدَّلالةِ عليه، وذلك كقوله: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ ﴾[1] ، ولم يَذْكُرْ « فَضَرَبَ » للدَّلالة عليه . ونحوُ هذا في التَّنزيل وسائرِ الكلام كثيرٌ كقوله[2] :

إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا

[٥٤/أ] ولم يذكُرْ « فَشَرِبْنَا » / ، لِمَا يُعلَمُ مِن أنَّهَا إذا مُزِجَتْ شُرِبَتْ .

فأمَّا أنْ يُضْمَرَ الشَّيءُ من غير ضرورةٍ ، ولا حاجةٍ باعثةٍ عليه ، ولا اختلالٍ في تَرْكِ إضمارِهِ لاحِقٍ للكلام ، فلا معنى له ، ولا فائدةَ فيه ، ولا نَعلَمُ له في شيءٍ من الكلام وجهاً ولا مجازاً . فهذا أيضاً من طريفِ ما في هذا الفصل ، ومِمَّا لا اتِّجاهَ له .

وأمَّا جوازُ عطفِ ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾ على ما ذَكَرَه أبو إسحاقَ من قوله[3]: « وقيلَ: إنَّ (فيتَعَلَّمُون) عطفٌ على ما يُوجِبُهُ معنى الكلام ، المعنى : إنَّمَا

---

(١) سورة الشعراء : آية : ٦٣ ، وفي (ص) : « وأوحينا » وهو خطأ .

(٢) عجز بيت من الوافر لعمرو بن كلثوم من معلقته في ديوانه : ٣٠٨ ، وانظر شرحها لابن كيسان : ٤٤ ، وشرح السبع الطوال الجاهليات : ٣٧٢ ، وشرح القصائد العشر : ٣٢١ . وصدره :

مُشَعْشَعَةً كَأَنَّ الْحُصَّ فِيهَا

المشَعْشَعَةُ : الممزوجةُ بالماء ، والحُصُّ : الوَرْسُ ، ويقال : أراد الزَّعفران ، يريد أنها صفراءُ اللَّون .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٥ .

نحنُ فتنةٌ فلا تَكْفُرْ فَيَأْبونَ فيَتَعَلَّمُون ، وهذا قولٌ حَسَنٌ » ، فهذا القولُ للفرَّاء[1]، وهو عندي جائزٌ ؛ وإنّما جاز عندي ذلك لأنّه من المضمَرِ الذي فُهِمَ للدَّلالة عليه. ووجهُ الدَّلالةِ على هذا المضمَر: أنّهُ لَمَّا قال : ﴿ فلاَ تَكْفُرْ ﴾ ،كان ذلك نَهْياً لمتعَلِّمِي السِّحْرِ عن الكُفْرِ بتعلُّمِهِ ، فلمَّا قال : ﴿ فَيَتَعَلَّمُوْنَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُوْنَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾ ، عُلِمَ أنّهُم لم يَنْتَهُوا بتعَلُّمِهِ عن الكفر الذي نُهُوا عنه ، وإذا لم يَنْتَهُوا فقد أَتَوا ما نُهُوا عنه، فدلَّ ذلك على « يَأْبونَ » الذي يُقَدَّرُ إضمارُهُ، وعَطَفَ « فيَتَعَلَّمُونَ » عليه ، فيكونُ على هذا مَنْ أَوهَمَ أنَّهُ يُفَرِّقُ بين المرء وزَوجِهِ بالسِّحْرِ، وما يتعاطاه من ذلك كافرٌ .

ويدلُّ على إبائِهم لِمَا نُهُوا عنه من الكفر قولُهُ: ﴿ وَيَتَعَلَّمُوْنَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ ﴾ ، وقولُهُ : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾[2] وقولُهُ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ ﴾[3]. فقولُهُ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا ﴾ دليلٌ على أنّهُم لَمَّا تَعَلَّمُوا من المَلَكَين لم يَنْتَهُوا عمَّا نُهُوا عنه من الكفر، بل فرَّقُوا بذلك بين المرء وزوجِهِ ، وفَعَلُوا أفاعيلَ كَفَرُوا بها، ولم يتَّقُوا اللهَ فيها ، فلذلك قال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُوْنَ ﴾ وقد قال: ﴿ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾ فمِن هنا جاز هذا الوجهُ عندي ، وكان داخلاً فيما انقسمت إليه الأفعالُ التي جاز أن يكونَ ﴿ فَيَتَعَلَّمُوْنَ ﴾ عطفاً عليها ، وهو آخِرُ هذه القِسْمة .

---

(١) معاني القرآن ١/٦٤ .

(٢) سورة البقرة : آية : ١٠٢ .

(٣) سورة البقرة : آية : ١٠٣ .

قال أبو عليٍّ : وقد كُنّا ذَكَرْنَا أنَّ هذا الفعلَ إذا لم يجُزْ أن يكونَ جواباً لقوله: ﴿ **فَلاَ تَكْفُرْ** ﴾ لا يخلو من أنْ يكونَ عطفاً على فعلٍ ، أو خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ ، وقَسَّمْنا الأفعالَ التي جاز أنْ يكونَ ذلك عطفاً عليها ، وذَكَرْناها كلَّها. فأمَّا كونُهُ خبراً للمبتدأ المحذوف ، فعلى أنَّ تقديرَه: فهُمْ يتعَلَّمُونَ منهما ، وذلك غيرُ ممتنعٍ ، والوجوهُ الأُخَرُ إلينا أعجَبُ ؛ لأنَّ القائلين بها أكثَرُ .

فقد ذَكَرْنَا جميعَ ما في هذه المسألة ، ومواضِعَ الإغفال منها، وا لله الموفِّقُ للصَّواب .

قال أبو عليٍّ : فأمَّا ما ذَكَرَهُ سيبويه[1] من هذه الآية من قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ **كُنْ فَيَكُونُ** ﴾[2]، وتشبيهُهُ كلَّ واحدٍ منها بالآخَرِ، وتوفيقُهُ بينهما ، فجهةُ الشَّبَهِ : أنَّ قولَه : « فيكونُ » لا يجوزُ[3] أنْ يكونَ جواباً لـ « كُنْ » ،كما لم يَجُزْ أن يكون « فيَتَعَلَّمُون » جواباً لقوله : ﴿ **فَلاَ تَكْفُرْ** ﴾، إنَّما هو محمولٌ على غير العطف على « كُنْ » ،كما كان « فيَتَعَلَّمُونَ » محمولاً على غير قولِهِ : ﴿ **فَلاَ تَكْفُرْ** ﴾ . ألا ترى أنَّه قال[4] في تمثيله : « إنَّما أَمْرُنَا ذاكَ فيكونُ » ، وإنَّما لم يَجُزْ أنْ يكونَ هذا جواباً لقوله: « كُنْ » ؛ لأنَّ الجوابَ بالفاء إنَّما يكونُ لغير الموجَبِ نحو: النَّفي والأمر والنَّهي والتَّمنّي والعَرْض ، ولم يتقدَّم الفاءَ شيءٌ غيرُ موجَبٍ فيكونُ

(١) الكتاب ٣/٣٨ - ٣٩ .

(٢) سورة البقرة : آية : ١١٧ ، ولأبي عليٍّ رحمه الله كلام طويل حول هذه الآية في كتابه الحجة ٢/٢٠٣ - ٢٠٩ .

(٣) في (ص) : « لا يخلو » .

(٤) أي : سيبويه . انظر الكتاب ٣/٣٩ .

هذا الفعل ـ الذي هو « فيكونُ » ـ منتصباً من أجله على جهة الجواب .

فإن قلتَ : فقد تقدَّمَ « كُنْ » ، وهذا لفظُ أمرٍ ، فهلاَّ جازَ انتصابُ قولِهِ «فيكونُ » على أنْ يكونَ جواباً لقوله: « كُنْ » ،كما ينتصبُ بعد سائر ما يكونُ أمراً نحو : ائْتِنِي فأُعْطِيَكَ ؟

فالجوابُ : أنَّ قولَه : « كُنْ » وإنْ كان على لفظ الأمر فليس بأمرٍ، والدَّليلُ على ذلك: أنَّهُ لا يخلو من أن يكونَ خبراً أو أمراً ، فلا يجوزُ أن يكونَ أمراً ؛ لأنَّ الأمر يقتضي مأموراً موجوداً ، ولأنَّ هذا الأمرَ بإيجاد / الشَّيء لا يخلو إذا وَرَدَ [٥٤/ب] مِنْ أن يكونَ المأمورُ موجوداً أو معدوماً ، فإن كان موجوداً فلا وجهَ للأمر لكونه ووُجُودِهِ ، كما لا وجهَ لأمر السَّماء والأرض الآن وهما موجودان أن يخرُجا إلى الوجود .

وإن كان معدوماً فلا يجوزُ أن يؤمرَ المعدومُ بالكون والحدوث، فيخرُجَ بهذا الأمر إلى الوجود ؛ لأنَّ ذلك امتثالٌ للأمر ، وتَلَقٍّ له بالقَبول والطّاعة ، وهذا إنّما يكونُ من المأمور الموجود غيرِ المعدوم ، ولو كان ذلك كذلك لم يدلَّ على اختراعٍ ولا ابتداعٍ ، ولكان يجبُ أن يكونَ المأمورُ المعدومُ فاعلاً لنفسه ،كما يكونُ المتلقّي بالقبول لِمَا يؤمَرُ به فاعلاً لِمَا أُمِرَ به ، وذلك فاسدٌ ؛ لأنَّ المعدومَ لا يَقْدِرُ على فعلِ نفسِهِ ولا على فعلِ غيره . فإذا لم تَخْلُ هذه اللَّفظَةُ من أن تكونَ أمراً أو خبراً، و لم يَجُزْ أن تكونَ أمراً ، ثَبَتَ أنّها خبرٌ[1]، وإذا كانت خبراً لم يَجُز

(١) انظر الحجة لأبي علي ٢/٢٠٥ .

انتصابُ الفعل بعدها على حدٍّ ما تنتصبُ الأفعالُ إذا دخلت عليها الفاءُ بعد هذه الأشياء الذي ليست بموجَبَةٍ .

فإن قلتَ : فهل جاء شيءٌ في غير هذا الموضع لفظُهُ لفظُ الأمر،ومعناه معنى الخبر ، فيكونُ هذا مثلُهُ ؟

قلنا : نَعَمْ ، قد وقعَ لفظُ الخبر للأمر، ولفظُ الأمر للخبر . فأمَّا لفظُ الخبر في موضع الأمر فنحو: لقيتَ خيراً ، والدُّعاء نحو : قَطَعَ الله يَدَه ، و﴿ **يَغْفِرُ الله لكم** ﴾[١]، وما أشبه ذلك، ونحو: ﴿ **لاَ تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا** ﴾[٢]، و ﴿ **يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ** ﴾[٣].

وأمَّا لفظُ الأمر في موضع الخبر فقد جاء في بابٍ مطَّرِدٍ ؛ وذلك في التَّعجُّبِ نحو : أَكْرِمْ بزيدٍ[٤]، و﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ﴾[٥]، وفي التَّنزيل : ﴿ **فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً** ﴾ ، فكمَا جاءت[٦] هذه الألفاظُ التي للأمر للخبر في هذه الأشياء ، كذلك يكونُ في الآية لفظُ الأمر للخبر، وحَسُنَ ذلك لأنَّهُ لا يلتبسُ بالأمر؛ لأنَّهُ لا وجهَ له بالدَّلالة التي ذَكَرْنَا، وقد قدَّمْنَا فيما ذَكَرْنَاه أنَّ هذه الأمثلةَ إذا لم تُلبِس جاز وُقُوعُ بعضها موقع بعضٍ، وهذا مذهبُ النُّظَّارِ من أهل العربيَّةِ وغيرِهم ، وهو واسعٌ في كلامهم كثيرٌ .

(١) سورة يوسف : الآية : ٩٢ .
(٢) سورة البقرة : آية : ٢٣٣ .
(٣) سورة البقرة : آية : ٢٣٤ .
(٤) انظر الحجة ٢/٢٠٥ .
(٥) سورة مريم : آية : ٣٨ .
(٦) في (ص) : « حازت » .

فكأنَّ المعنى[١] والله أعلَمُ : فإنّما يكونُهُ فيكُونُ ، ففاعلُ الفعل وضميرُهُ اسمُ الله تعالى ذِكْرُهُ دونَ الشّيء المعدوم .

فأمَّا القولُ فليس يُرادُ به اللّفظُ ؛ لأنَّ القولَ له غيرُ جائزٍ،كما كان أمرُهُ كذلك ، وقد جاء في كلامهم القولُ والمرادُ به غيرُ اللّفظِ . والكلامُ في ذلك واسعٌ ؛ فمِن ذلك ما أنشَدَه أبو زيدٍ[٢] لبعض الرُّجّاز :

حَنَّتْ وَقَالَتْ نِيبُهَا حَتَّى مَتَى
تُبَشْرِي بالرِّفْهِ وَالْمَاءِ الرِّوَى
وَفَرَجٍ مِنْكِ قَرِيبٌ قَدْ أَتَى

وقال العجّاجُ[٣] في صفة ثَورٍ :

وَفِيهِ كَالإعْرَاضِ لِلْعُكُورِ
مِيلَيْنِ ثُمَّ قَالَ فِي التّفْكِيرِ
إنَّ الحَيَاةَ الْيَوْمَ فِي الْكُرُورِ

وأنشَدَ أهلُ اللغة[٤]:

---

(١) أي في الآية المتقدمة : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ .

(٢) النوادر : ٦٠٤ ـ ٦٠٥ . وبعدها أربعة أبيات أخرى . وانظر : المقصور والممدود للفراء : ٥٠ ، والمقصور والممدود لابن ولاد : ٤٦ ، والنوادر لأبي مسحل ٢/٥٠٠ .

(٣) ديوانه : ٢٣٥ . وقد أنشده أبو علي في الحجة ١/٣٣١ ، ٢/٢٠٤ . يقول : الثورُ يفرُّ وهو كالمعرض ؛ أي : ينظر ليعكُرَ أي : يعطف على الكلاب . والمعرض : الذي ينظر بعُرض ، يقال : عَكَرَ يعكُرُ عُكُوراً إذا عطَفَ . يقول : فعل ذلك ميلَين ثم فكّرَ ، وإنما فكّرَ في الحياة فقال : إن كررْتُ فهو أدنى إلى أن أعيشَ .

(٤) لم أقف على قائله ، وقد أورده الزمخشري في أساس البلاغة (حنق) منسوباً إلى أبي النجم ، وهو غير =

قَدْ قَالَتِ الأَنْسَاعُ لِلْبَطْنِ الْحَقِ

وذلك كثيرٌ ، فعلى هذا المذهب يكونُ ما في الآية من ذِكْرِ القول .

قال أبو عليٍّ : وإنْ شئتَ حَمَلْتَ القولَ على التّحقيق دون هذا المجاز ، ويكونُ معنى ﴿ أَنْ يَقُولَ لَهُ ﴾[1]: أنْ يقولَ مِن أجلِه للملائكة على وجه الإعلام منه لهم ، وإخبارِه إيَّاهم عن الغيب: كُنْ ؛ أي : يقولُ كُن[2] فيكُونُ ، ففاعل «كن» : الله، وهو في معنى الخبر كما ذَكَرْنا ، وإنْ كان اللَّفظُ لفظَ الأمر . « فيكونُ » أي : فيكونُ على ما أخبَرَ به الملائكةَ وأعلَمَهم إيَّاه . وقد يجوزُ على هذا أنْ يكونَ فاعلُ « كُنْ » الشَّيءَ المعدومَ المرادَ كونُهُ ، كأنَّه يقولُ من أجله للملائكة : يكونُ شيءٌ كذا ، فيكونُ ذلك على ما يُخبرُ به ، ولا تَخلُّفَ له ولا تبديلَ عمَّا يُخبرُ به . والمعدومُ يُسَمَّى في اللُّغة شيئاً . قال سيبويه[3]: « الشَّيءُ ذِكْرُهُ يقَعُ على كلِّ ما يُخبَرُ به عنه ، والمعدومُ يُخبَرُ عنه » . فيجب على هذا الذي قال أنْ يكونَ شيئاً كما قال : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيْمٌ ﴾[4] .

[٥٥/أ] فأمَّا وُقوعُ بعضِ الأمثلة موقعَ بعضٍ فكثيرٌ ، قد قدَّمْنا طرفاً منه ومن /

- موجود في ديوانه . وأنشده أبو عليٍّ في الحجة ١/٣٣١، ٢/٢٠٤ . وانظر : الخصائص ١/٢٣ . والأنساع : جمعُ نِسْعٍ وهو سَيْرٌ يُضفَرُ على هيئة أعنَّة النعال ، تُشدُّ به الرحال . (اللسان - نسع) .

(١) سورة البقرة : آية : ١١٧ من قوله تعالى : ﴿ أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُوْنُ ﴾ ، وقد وردت في آيات كثيرة .

(٢) في (ص) : « أكون » .

(٣) لم أقف عليه في مظانه من الكتاب .

(٤) سورة الحج : آية : ١ .

القول فيه ، فمن ذلك قولُ الحطيئة[١]:

شَــهِدَ الْحُطَيْئَةُ حِيْنَ يَلْقَى رَبَّهُ أَنَّ الْــوَلِــيْــدَ أَحَــقُّ بِالْــعُــذْرِ

فقال: « شَهِدَ » في موضع يشهد . وقال آخرُ[٢]:

وَإِنِّي لآتِيْــكُمْ تَــشَــكُّرَ مَا مَضَى

مِنَ الأَمْرِ وَاسْتِيْجَابَ مَا كَانَ فِي الْغَدِ

أراد : يكونُ[٣]. وقال بعضُهم : المعنى : واستيجابَ ما كان أمسِ في الغَدِ ، وهذا بَعيدٌ ، وإضمارٌ على غير الحدِّ الذي يكون عليه العُمُــومُ والكثرةُ . والقــولُ في ذلك ما قدَّمْناهُ . وقال زيادُ الأعجم[٤]:

---

(١) من الكامل ، وهو في ديوانه : ٢٥٩ ، وانظر الأضداد للسجستاني : ١٣١ ، والأضداد لابن الأنباري : ٦٢ ، وسر الصناعة ٣٩٨/١ .

(٢) من الطويل ، والبيت منسوب إلى الطِّرِمَّاح بن حكيم ، وهو في ذيل ديوانه : ٣١٢ ، ثاني بيتين أولهما :

فَمَنْ كَانَ لاَ يَأْتِيْكَ إِلاَّ لِحَاجَةٍ يَرُوحُ لَهَا حَتَّى تَقَضَّى وَيَغْتَدِي

وانظر : معاني القرآن للفراء ٢٤٤/١ ، والأضداد للسجستاني : ١٣٢ ، وحماسة البحتري : ١٦٠، والأضداد لابن الأنباري : ٦١، والخصائص ٣٣١/٣ ، وسر الصناعة ٣٩٨/١ . وفي (ص) : « بشكري لما مضى » .

(٣) قال الفراء : « يريد به المستقبل ، لذلك قال : (كان في غد) ، ولو كان ماضياً لقال : ما كان في أمس ، ولم يجز ما كان في غد » . معاني القرآن ٢٤٤/١ .

(٤) زياد بن سَلمى مولى عبد القيس ، من شعراء الدولة الأموية ، كانت فيه لُكنة فلذلك قيل فيه الأعجم . انظر الشعر والشعراء ٤٣٠/٢ ، والمؤتلف والمختلف للآمدي : ١٣١، والخزانة ٧/١٠ .
والبيت من الكامل ، وهو في شعره : ٥٤ ، من قصيدة طويلة يرثي فيها المغيرة بن المهلب بن أبي صُفرة ، وينسب بعض القدماء هذه القصيدة إلى الصَّلَتَان العَبْدي كما في الأضداد لابن الأنباري : ٦١ . انظر مقدمة شعر زياد الأعجم : ٧ ـ ١٠ . وفي نسخة (ش) : « كوم العشار » .

وَإِذَا مَــرَرْتَ بِقَبْرِهِ فَـانْحَرْ لَهُ ... كُوْمَ الْهِجَانِ وَكُلَّ طَرْفٍ سَابِحِ
وَانْضَحْ جَوَانِبَ قَبْرِهِ بِـدِمَائِهَا ... فَـلَـقَـدْ يَكُـوْنُ أَخَـا دَمٍ وَذَبَائِحِ

فقال: « يكونُ » في موضع كانَ ؛ لأنّه يَرثي مَيتاً .

قال أبو عليٍّ: وفي كتابي[1] عن أبي بكرٍ عن أبي العبَّاس في تفسير هـذه الآية ما أُثْبِتُهُ لكَ لِتَقِفَ عليه ، قال أبو العبَّاس : ذَكَرَ القاسمُ[2] عن الكِسَائيِّ : ﴿ كُنْ فَيَكُوْنُ ﴾[3] عَطفٌ على قولِهِ : ﴿ فَإِنَّمَا نَقُوْلُ لَهُ ﴾ ، قال[4]: « وأمَّا التي في (النَّحْل)[5] ﴿ كُنْ فَيَكُوْنَ ﴾، فقد سمعتُهُ مـن العرب أكثرَ مـن خمسين مـرَّةً بالنَّصْب ، وكذلك التي في (يس)[6]، والقُرَّاءُ يَرفَعُونَهُما على الابتداء[7] .

فأمَّا قولُهُ : ﴿ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ ﴾[8] فإنه يُقْرَأُ بالرَّفع، ولو قُرِئَ بالنَّصْبِ لكان صواباً ؛ لأنَّ « كأنَّمـا » شَـكٌّ ، والعـربُ قـد تُجَـاوِبُ عنـد

---

(١) لم أقف على المقصود منه ، وقد كرره كثيراً .

(٢) في (ص) فراغ في مكان (القاسم) . وهو القاسم بن محمد بن بشار الأنباري أبو محمد (والد أبي بكر ابن الأنباري) . كان صدوقاً أميناً موثقاً في الرواية ، عالماً بالأدب . توفي سنة ٣٠٤ هـ ببغداد . انظر طبقات النحويين واللغويين : ٢٠٨ ، وإنباه الرواة ٢٨/٣ .

(٣) سورة البقرة : آية : ١١٧ ، وآيات كثيرة أخرى .

(٤) أي : الكسائي ، والنص في معاني القرآن للفراء ٧٤/١ - ٧٥ .

(٥) الآية : ٤٠ .

(٦) الآية : ٨٢ .

(٧) انظر الحجة لأبي علي : ٦٥/٥ . وهذه قراءة الكسائي ووافقه ابن عامر قارئ الشام . انظر : معاني القرآن للفراء ٧٥/١ ، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢٤١/٢ .

(٨) سورة الحج : آية : ٣١ .

الشَّكِّ بالفاء ، يقولون : كأنَّكَ بي قد وَلِيتُ فتُصِيبَ[1]، وكذلك قولُهُ تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[2] يقرأ رفعاً ونصباً »[3].

قال أبو العبَّاس : الذي ذَكَرَهُ من قوله : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ بالرَّفع ، لا يجوزُ غيرُهُ ؛ لأنه إنَّما هو : يقولُ فيكونُ[4]، فهما مشتركان في الخبر عنه ﷻ ، وإنَّما يكونُ النَّصبُ إذا خالف الثَّاني الأوَّلَ على ما نشرَحُهُ من مذهب الخليل إنْ شاء الله تعالى .

فأمَّا في (النَّحْل) فالرَّفعُ على قوله : فهو يكونُ ؛ لأنَّ المعنى ليس على جواب الأمر كقولكَ: قُمْ فأُعطِيَكَ ؛ لأنَّ الكلامَين للأمر ، فالأوَّلُ أَمْرٌ ، والثَّاني ضَمَانٌ، وقوله: « كُنْ » للآمرِ تعالى ، وقولُهُ: « فَيَكُونُ » ما يقَعُ من المأمورِ ، فالتَّأويلُ : إذا أَمَرَ كَانَ ، فليس بجوابٍ . والنَّصبُ على العطف ؛ أي : أنْ يقولَ فيَكُونَ[5] .

وأمَّا قولُهُ[6] : في « كأنَّ » و « لعلَّ »[7] النَّصبُ والرَّفعُ ، ولم يذكُرْ علَّةً. فإنَّ وجهَ ذلك : أنَّ الذي يقولُ: كَأَنَّكَ تَأْتِينا فتُحَدِّثَنَا ، معناه: كَأَنَّكَ تَأْتِينَا

---

(١) في (ص) : « كأنك قد وليت بنصب » وانظر كلام الفراء على هذه الآية في معاني القرآن ٢/٢٢٥.

(٢) سورة غافر : من الآيتين : ٣٦ - ٣٧ .

(٣) قرأ جميع القرَّاء بالرفع (فأطَّلعُ) ، وقرأ عاصم في رواية حفص بالنصب (فأطَّلعَ) . انظر السبعة : ٥٧٠ . وراجع معاني القرآن للفراء ٣/٩ ، والحجة لأبي عليّ ١١١/٦ .

(٤) انظر المقتضب ١٧/٢ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) أي : الكسائي في النص المتقدم .

(٧) في الآيتين المتقدمتين : ﴿ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ، و﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ .

وكأنَّكَ تُحَدِّثنا ، عَطَفَ الثّاني على الأوَّلِ . فإذا أخرجه عن هـذا المعنى فجَعَلَ التّشبيهَ للأوّلِ ، وجعلَ الثّانيَ مضموناً ، فقد وجَبَ النّصْبُ ؛ وذلك قولُكَ : كأنَّ زيداً يَقْدِمُ في هذا الشّهرِ فيُعطِيَكَ دِرْهَماً ، لستَ تريدُ : كأنّه يُعطِيكَ دِرْهَماً ولكنَّكَ تُريدُ :كأنّه قد قَدِمَ ، أي: فمَتى قَدِمَ فَعَلَ هذا ، فجَعَلَ ذلك مضموناً عند هذا القدوم ، واقعاً متى قَدِمَ .

وكذلك إذا قال : لعلَّ زيداً يَقدِمُ فتَفْرَحَ ، فإنَّما تَمَنّى القُدُومَ، وضَمَّنَ الفَرَحَ إذا كان القُدُومُ . فكلُّ شيءٍ بالفاء ما كان يكونُ جواباً أو عطفاً فهذا مَخرَجُهُ .

قال أبو عليّ : وفي كتابي أيضاً عن أبي بكرٍ عن أبي العبّاس في تفسيره هذه الآيةَ : ﴿ **فَإنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ** ﴾[1] رَفعٌ ولا يجوزُ النّصبُ ؛ لأنَّهُ ليس مثل قوله : ﴿ **لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ** ﴾[2]؛ لأنَّ الأوَّلَ منهم ، والثّانيَ من غيرهم ، فوَجهُ النّصبِ هنا على الجواب[3]. فأمّا إذا كان الأوَّلُ والثّاني من واحدٍ ، فلم يكن إلاّ العطفُ ، فقولُهُ : ﴿ **كُنْ فَيَكُونُ** ﴾ ليس منه القولُ « كُنْ » ومن المخلوق شيءٌ آخَرُ ، وليس هو أكثَرَ من التّكوين والإيجاد . وكذلك لم يصِحَّ النّصْبُ في الآية على الجواب .

وفيه أيضاً قال أبو العبّاس : ليس قولُهُ تعالى : ﴿ **كُنْ** ﴾ مثلَ قولِكَ : قُمْ

---

(١) سورة البقرة: آية : ١١٧ ، وآل عمران : ٤٧، ومريم : ٣٥، وغافر : ٦٨ .

(٢) سورة طه : آية : ٦١ .

(٣) في (ش) : « فوجب النصب بالفاء على الجواب » .

فأُعطِيَكَ ؛ لأنَّ « كُنْ » هنا للآمر تعالى ، وقولُكَ : « قُمْ فَأُعطِيَكَ » أحَدُ الفِعلَين / [٥٥/ب] من المخاطَب ، والآخَرُ منك ، فليس هذا مثلَهُ[1] .

فأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُوْنُ ﴾[2] فمَن قرَأَ: « فيَكُونُ »، فهو على ما ذَكَرْنَا، ومَن نَصَبَ فعلى « أنْ » ، ليس على الجواب .

* * *

(١) انظر الحجة لأبي علي ٢/٢٠٥ .

(٢) سورة يس : آية : ٨٢ .

المسألة الرَّابعة والعشرون

قال أبو إسحاق[١] في قوله ﷻ : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾ [البقرة : ١٠٢] :

« ودخولُ اللاَّمِ على (لقد) على جهة القَسَم والتَّوكيد، وقد قال النَّحويُّون في قوله : ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾ قولَين : جَعَلَ بعضُهُم « مَنْ » بمعنى الشَّرطِ[٢]، وجعَلَ الجوابَ : « مَا لَه في الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ » ، (وهذا[٣] ليس بموضعِ شرطٍ وجزاءٍ ، ولكنَّ المعنى: ولقد علموا للَّذي اشتراه ما له في الآخرة مِن خلاق)[٤]،كما تقولُ : وا لله لقد عَلِمْتُ لَلَّذِي جَاءَكَ ما له مِن عَقْلٍ . فأمَّا دخولُ اللاَّمِ في الجزاء في غير هذا الموضع[٥]، وفيمَن جعَلَ هذا موضعَ شرطٍ وجزاءٍ نحو قوله : ﴿ وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا ﴾[٦] ، ونحو قوله : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِيْنَ أُوْتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾[٧]، فاللاَّمُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٨٦/١ .
(٢) وهو قول الفراء . انظر معاني القرآن ٦٥/١ .
(٣) في الأصل : « وجعل ليس » والتصويب من معاني القرآن وإعرابه ١٨٧/١ .
(٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ش) .
(٥) في النسختين : « وفي غير هذا الموضع » .
(٦) سورة الروم : آية : ٥٨ .
(٧) سورة البقرة : آية : ١٤٥ .

الثّانيةُ هي لامُ القَسَم في الحقيقَةِ ؛ لأنّكَ إنّما تحلِفُ على فعلِكَ لا على فعل غيرِكَ في قولكَ : « وا للهِ لَئِنْ جئتَني لأُكرِمَنَّكَ » ، فزعَمَ بعضُ النّحويّين أنّ اللاّمَ لَمّا دخلت في أوّلِ الكلام أشبَهَت القَسَم ، فأُجيبت بجوابه ، وهذا خطأٌ ؛ لأنّ جوابَ القسَم ليس يشبهُ القَسَمَ، ولكنّ اللاّمَ الأُولى دخلت إعلاماً أنّ الجملةَ بكمالها معقودَةٌ بالقَسَم ؛ لأنّ الجزاءَ وإنْ كان المقسَمَ عليه فقد صار للشّرط فيه حَظٌّ[1]؛ فلذلك دخَلَت اللاّمُ ».

قال أبو عليٍّ :

[أقسام الجمل: خبرية وغير خبرية]

الجمَلُ تنقسم قسمَين : خبريَّةٍ وغير خبريَّةٍ . فغيرُ الخبريَّةِ مثلُ الأمر والنّهي والنّداءِ والتّمنّي والاستفهام وسائرِ المعاني التي ليست بخبرٍ وكانت كلاماً تامّاً ؛ لأنّ قولنا: « جملة » اسمٌ يلزَمُ كلَّ كلامٍ تامٍّ .

فأمّا الخبريَّةُ فتنقسمُ إلى ضربَين: مبتدأ وخبر، وفعل فاعل . وكلُّ واحدةٍ منهما مثلُ الأخرى في المعنى ؛ لتضمُّنها المحدَّثَ عنه والحديثَ ، إلاّ أنّ الفاعلَ عكسُ المبتدأ ؛ لأنّ الحديثَ فيه يتقدَّمُ المحدَّثَ عنه ، والمركَّبَةُ من المبتدأ والخبر يتقدَّمُ فيها المحدَّثُ عنه الحديثَ . ولَمّا كانت الجمَلُ الخبريَّةُ تنقسم إلى المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل ، وكان القَسَمُ خبَراً ، وَجَبَ ألاّ يَخرُجَ عمّا عليه أقسامُ الجمَلِ الخبريَّةِ ، فلذلك كان ضَرْبٌ منه فِعْلاً وفاعلاً ، وضَرْبٌ مبتدأ وخبراً . وإنّما لم يكن بنفسه جملةً مستقلّةً ـ وإنْ كان خبراً ـ ؛ لأنّ الغرض فيه إنّما هو توكيدُ

(١) في (ص) : « فقد صار الشرطُ فيه خطأ » .

المقسَم عليه ، فلذلك لم يكن إلاّ متعلّقاً بالمقسَم عليه . ونظيرُ ذلك من الجمَل المتركّبة الشّرْطُ والجزاءُ ، ألا ترى أنَّ كلَّ واحدٍ منهما جملةٌ ، ولا تستغني إحداهما[1] عن الأخرى . ونظيرُهُ من المفرَدِ « أجمعون » . ألا تراه لا يكون مبنيّاً على شيءٍ كسائر الأسماء ، وأنّه لا يكونُ إلاّ تابعاً أو جارياً عليه[2]. فأمّا ما أنشَدَه سيبويه من قوله[3]:

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَماً

فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسِلَكُ

فـ « لَعَمْرُ اللهِ » مرتفعٌ بالابتداء ، واللاّمُ لامُ الابتداء ، وخبرُ المبتدأ الذي هو من الجملة التي هي القَسَمُ محذوفٌ ،كما أنَّهُ مِن قوله[4]:

---

(١) في النسختين : « أحدهما » .

(٢) في (ش) : « فإنها لا تكونُ إلا تابعة أو جارية » .

(٣) من البسيط لزهير بن أبي سُلمى . شرح ديوانه لثعلب : ١٨٢ . من قصيدته الكافيّة التي قال عنها الأصمعي: ليس في الأرض قصيدةٌ على الكاف أجودَ من قصيدة زهير التي مطلعها :

بَانَ الخَلِيْطُ وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكُوا　　وَزَوَّدُوْكَ اشْتِيَاقاً أَيَّةً سَلَكُوا

وقد أنشده سيبويه في الكتاب ٣/٥٠٠ ، ٥١٠ ، وانظر: المقتضب ٢/٣٢٢ ، والخزانة ٥/٤٥١ .
وفي (ص) : « فاقدر بذرعك » ، وهي رواية الأصمعي كما في شرح ثعلب ، ومعناه : قدِّرْ خطوَكَ، والذَّرعُ : قَدْرُ الخَطْوِ ، والمعنى : لا تَكَلَّفْ ما لاتطيقُ مني ، قال الأصمعي : قيل لرجلٍ من أهل البادية : هل أضرَّ بك السلطان ؟ قال : لا ، وسوف يفعلون ويُبطرونني ذَرعي ، أي : يحملونني على ما لا أريد . (شرح الديوان) .

(٤) صدر بيتٍ من الطويل ، لامرئ القيس في ديوانه : ٣٢ ، وعجزه :

وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

وقد أنشده سيبويه في الكتاب ٣/٥٠٤ .

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ... ...

محذوفٌ ، وكما أنّهُ مِن قولهم[1] : « ايْمُنُ اللهِ » محذوفٌ ، والجملةُ المقسَمُ عليها بقولهم : « لَعَمْرُ اللهِ » محذوفٌ منها أيضاً ، إلاَّ أنَّ المحذوفَ منها الابتداءُ ، فكذلك المحذوفُ من الجملة المقسَمِ عليها من قولهم[2] : « لا ها اللهِ ذا » الابتداءُ ، ويدلُّكَ على أنّهُ الابتداءُ دون الخبر أنّه لا يخلو من أن يكونَ المحذوفُ / الابتداءَ [٥٦/أ] أوالخبرَ، فلو كان المحذوفُ الخبرَ دون الابتداء لَلَزِمَ أن يَثْبُتَ في المتبقّي من الجملة المقسَم عليها اللاّمُ لِتُوصِلَهُ بالقسَمِ . ألا ترى أنَّ اللاّمَ الموصِلَةَ بالقَسَم تَدخُلُ على الابتداء ، فلمَّا لم يكنْ في المبَقّى من الجملة المقسَم عليها اللاّمُ ، وكانت لا يتّصِلُ القَسَم إلاّ بها ، عَلِمْتَ أنَّ المحذوفَ هو المبتدأُ الذي دخَلَتْ عليه اللاّمُ ، فحُذِفَ لدلالة ما بقي عليه وعليها ، فتقديرُ قولِهِ :

... ... لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَماً

تامّاً غيرَ محذوفٍ: لَعَمْرُ اللهِ قَسَمِي للأمر هذا ، فحذَفَ من القسَم الخبرَ، ومن المقسَمِ عليه المبتدأَ ، وكذلك « لا ها اللهِ ذا » ، التّقديرُ: للأمر هذا .

وقال أبو العبَّاس[3]: « التّقديرُ: لا واللهِ هذا ما أُقسِمُ بِهِ ، فحَذَفَ الخبرَ » .

والصَّحيحُ فيه ما ذَكَرْتُ لكَ بالدَّلالةِ التي أَعْلَمْتُكَ . وليس قولُهُ تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ مثلَ قولِهِ : ﴿ وَلَئِنْ

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٠٣ .

(٢) انظر الكتاب ٢/١٦٠ ، ٣/٤٩٩ ، ٥٠٣ ، والمقتضب ٢/٣٢١ .

(٣) المقتضب ٢/٣٢١ .

جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا ﴾[(١)]، ولا مثلَ : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِيْنَ أُوْتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾[(٢)]؛ لأنَّ في كلِّ واحدةٍ من الاثنتين جملةً واحدةً مُقْسَماً عليها . وفي قولِهِ تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾[(٣)] جملتان: إحداهما مُقسَمٌ عليها، والأخرى مؤكَّدَةٌ بغير قَسَمٍ. ويَحتَمِلُ أنَّ الجملَتَين كلتاهما مُقسَماً عليهما . وأمَّا الجملةُ المقسَمُ عليها في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾ فقولُهُ: « ولقد عَلِمُوا » ، مقسَمٌ عليه لدخول اللاَّم في « لقد » ، وهذه اللاَّمُ إذا جاءت في الفعل الماضي والمستقبَل فإنَّما تجيءُ على نيَّةِ اليمين ،كانت مذكورةً معهما أو محذوفةً .

قال سيبويه[(٤)]: « سَأَلْتُ الخليلَ عن قولِهِ : « لتَفْعَلَنَّ » إذا كانت مبتدَأَةً ؟ فقال : هي على نِيَّة القَسَم » .

واللاَّمُ التي تدخُلُ على الماضي هي هذه التي إذا دخَلَتْ على المستقبَل[(٥)] لَزِمَتْهُ النُّونُ في الأمرِ الأكثَرِ ، فتقديرُ قوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا ﴾ : والله لَقَد عَلِمُوا[(٦)].

والأخرى المؤكَّدَةُ غيرُ المقسَم عليها قولُهُ : ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ

(١) سورة الروم : آية : ٥٨ .
(٢) سورة البقرة : آية : ١٤٥ .
(٣) سورة البقرة : آية : ١٠٢ .
(٤) الكتاب ١٠٦/٣ ، ونصه: « وسألتَهُ [يعني الخليل] عن قوله: (لتفعلنّ) إذا جاءت مبتدأةً ليس قبلها ما يُحلَفُ به ؟ فقال: إنما جاءت على نية اليمين وإن لم يتكلم بالمحلوف به » .
(٥) في (ش) : « على القسم » .
(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٨/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٣/١ .

مِنْ خَلَاقٍ ﴾ إذا جَعَلْتَ « مَنْ » بمعنى « الذي » كانت اللامُ للتّأكيد دون القَسَم ؛ لِمَا نَذْكُرُهُ بَعْدُ .

وأمّا احتمالُ الكلامِ لأن تكونَ فيه جملتان كلتاهما مقسَمٌ عليها ، فالأُولى منهما قولُهُ تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ ، والأخرى المقسَمُ عليها قولُهُ: ﴿ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ وذلك فيمَن جَعَلَ « مَنْ » شرطاً، ولم يجعلْهُ بمنزلة « الذي » ، وأنا أَذْكُرُ جميع ذلك فيما بَعْدُ إنْ شاءَ الله تعالى مُفَصَّلاً .

فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾، فقول سيبويهِ[1] فيه : إنّه بمعنى الذي ،كأنّه قال: للذي اشتراه ما له في الآخرة مِن خَلاقٍ ، فموضع « مَنْ » رفعٌ بالابتداء على قوله[2]، وموضعُ « ما له في الآخرة مِن خَلاقٍ » رفعٌ على أنّهُ خبرُ الابتداء .

فأمَّا قولُ مَن زَعَمَ أنَّ « مَنْ » في قوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ جزاءٌ[3] فَبَعيدٌ ؛ لأنّه إذا كان جزاءً فاللامُ في قوله: « لَمَنِ اشْتَرَاهُ » سببُ دُخُول القَسَم ، كالتي في قوله: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾[4] و﴿ لَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ ﴾[5]، ونحوِ هذا ، فيقتضي ذلك قَسَماً،

---

(١) لم أقف على نص سيبويه في ذلك في مظانه ، مع أنه ذكر الآية مرتين في ١/٢٣٦ ـ ٢٣٧ ، وفي ٣/١٤٨.

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١/١٤٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٥٣ .

(٣) وهو قول الفراء في معاني القرآن ١/٦٥ .

(٤) سورة البقرة : آية : ١٤٥ .

(٥) سورة الإسراء : آية : ٨٦ .

والقَسَمُ الذي يقتضيه قولُهُ : ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَـهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ إذا حَمَلْتَ « مَنْ » على أنَّهُ جزاءٌ ، لا يخلو من أن يكونَ (قولُهُ « عَلِموا »[1]؛ لأن العلمَ والظَّنَّ قد يُقامان مُقامَ القَسَم ، أو يكونَ)[2] مضمَراً بين قوله : « عَلِمُوا » وقولِهِ : « لَمَن اشْتَرَاه » . ولا يجوزُ أن يكونَ المضمَرُ قبل قوله: « عَلِمُوا » ؛ لأنَّ ذلك جوابُهُ « لَقَدْ عَلِمُوا »، وليس قولُهُ : « لَقَدْ عَلِمُوا » جزاءً يقتضي شرطاً فتكونَ اللامُ في « لَقَدْ » كالتي في قولِهِ: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ﴾[3]، و﴿ لَئِنْ شِئْنَا ﴾[4]. فقد ثَبَتَ أنَّهُ لا يخلو من أن يكونَ القَسَمُ قولُهُ: « عَلِمُوا » ، أو يكونَ مضمَراً بين قولِهِ: ﴿ عَلِمُوا ﴾ و﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾[5] .

[٥٦/ب] / فبعيدٌ أنْ يكونَ « عَلِمُوا » قَسَماً ، وقولُهُ : « لَمَنِ اشْتَرَاهُ » جوابُهُ هنا، وإنْ جاز أنْ يكونَ « عَلِمُوا » في غير هذا الموضع بمنزلة القَسَم ، ومُجَاباً بجوابه ؛ لأنه في هذا الموضع محلوفٌ مُقسَمٌ ، والمقسَمُ عليه وما يكونُ جواباً لقسَمٍ لا تجدُهُ قَسَماً ؛ لأنَّهُ يلزَمُ مِن هذا أن يَدخُلَ قَسَمٌ على قَسَمٍ[6]. ألا ترى أنَّكَ إذا جعَلْتَ « عَلِمُوا » قَسَماً مُجاباً بقوله: « لَمَنِ اشْتَرَاهُ » في قول مَن جعل اللامَ ابتداءً ، وبقوله : « مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ » في قول مَن جعل « مَن » للجزاء ، فقد أدخلْتَ قَسَماً على قَسَمٍ ؛ لأنَّ في أوَّلِ الكلام قَسَماً ، وهو المضمَرُ الجالِبُ اللامَ

---

(١) أي : يكون القسم قوله « علموا » .

(٢) أي : القسم الذي تقتضيه الآية ، وما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٣) سورة البقرة : آية : ١٤٥ .

(٤) سورة الإسراء : آية : ٨٦ .

(٥) في النسختين : « بين قوله : ﴿ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ » .

(٦) وهو لا يجوز عند سيبويه كما سيمر قريباً .

في « لَقَدْ » . فهذا هو القَسَمُ الأوَّلُ .

والثّاني هو الذي يَدخُلُ عليه هذا القَسم المضمَرُ الأوَّلُ ، وهو قولُهُ: « قَدْ عَلِمُوا » إذا أَجَبْتَهُ باللاّمِ في مَن جعلَه ابتداءً ، وبالنَّفْيِ في مَن جعَلَ « مَنْ » جزاءً ، ودُخُولُ القَسَم على القَسَم يَبْعُدُ عند سيبويهِ[١]، ولا يَسُوغُ . فَمِن أجلِ هذا بَعُدَ عنده أن يكونَ « عَلِمُوا » بمنزلة القَسَم ، وأن يُجابَ بجوابه .

قال الخليلُ وسيبويهِ[٢]: « لا يَقْوَى أن تقولَ : وحَقِّكَ وحَقِّ زَيدٍ لأفْعَلَنَّ ، والواوُ الآخِرَةُ واوُ قَسَمٍ ، لا يجوزُ إلاّ مُسْتَكْرَهاً[٣]؛ لأنَّهُ لا يجوزُ هذا في محلوفٍ عليه إلاّ أنْ تَضُمَّ الآخِرَ إلى الأوَّلِ ، وتَحلِفَ بهما على المحلوف عليه » . انتهى كلامُهُ .

قال أبو عليٍّ : ولهذا جَعَلَ هو والخليلُ الحرفَ في قوله تعالى : ﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى** ﴾[٤] للعطف دون القَسَم ، فلمّا كان ذلك بعيداً عنده ، حَمَلَ اللاّمَ في قوله: « لَمَنِ اشْتَرَاهُ » على أنّها لامُ ابتداءٍ دون قَسَمٍ ؛ لأنَّ هذه اللاّمَ قد تكونُ تأكيداً ، وقد تكون لغير القَسَمِ (أعني لامَ الابتداء)، فليست كاللاّمِ الأخرَى في أنها تقتضي قَسَماً لا محالةَ.

---

(١) انظر الكتاب ٥٠١/٣ ، والأصول ٤٣٦/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٥/٤ (مخطوط) ، والتعليقة ٩/٣ .

(٢) الكتاب ٥٠١/٣ .

(٣) قال السيرافي : « يعني بتأويلٍ ضعيفٍ ، بأن يُضمر للأول مقسمٌ عليه محذوفٌ يدلُّ عليه الثاني » . شرح الكتاب ٢٣٥/٤ (مخطوط) .

(٤) سورة الليل : الآيات : ١ - ٣ .

يدلُّكَ على ذلك قولُهُم: « لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ »[1]. فلمَّا تأوَّلَهُ على هذا التَّأويل لم يلزَمْ على تأويله دُخُولُ قَسَمٍ على قَسَمٍ، لكن « مَنْ » في اللاَّم مع الجملة التي بعدهـا في موضع نصبٍ كالاستفهام في نحو: عَلِمْتُ أَزَيدٌ في الدَّارِ أم عَمْرٌو . فبَعُدَ أن يكونَ « عَلِموُا »[2] بمنزلة القَسَم في هذا الموضع ، وبَعُـدَ أيضاً أن يكـونَ القَسَـم مضمَـراً بين « عَلِمُوا » و « لَمَنِ اشْتَرَاهُ » ؛ لأنَّ « عَلِمُوا » يقتضي مفعولَيْهِ ، وإذا وقع قَسَمٌ بينه وبين مفعولَيْهِ لم يجب، وكان لَغْواً ،كما أنَّهُ في نحو قولِكَ : زَيدٌ وا للهِ مُنطَلِقٌ، وإنْ تَأْتِنِي وا للهِ آتِكَ[3] لغوٌ لا جوابَ له . والدَّليلُ على ذلك : أنَّهُ لا يخلو من ألاَّ يُجابَ القَسَمُ ـ كما لا يُجابُ إذا وقع حيث ذَكَرْنَا ـ أو أن يُجابَ، فلا يجـوزُ أنْ يُجابَ ؛ لأنَّه إن أُجيبَ لَزِمَ اعتمادُ « عَلِمْـتُ » عليـه ، فصـار القَسَـمُ في موضـع نصْبٍ ؛ لوقوعه في موقع مفعول « عَلِمْتُ » ، وذلك ممتنـعٌ ؛ لأنَّ القَسَـمَ لا يخلـو من أن يكونَ مِن فعلٍ وفاعلٍ ، أو من ابتداء وخـبرٍ ، فمُحَـالٌ أنْ يَقَـعَ الـذي مِـن فعلٍ وفاعلٍ بعد « عَلِمْتُ »؛ لأنَّ ذلك ليس ممَّا يَعمَلُ فيه « عَلِمْتُ »، ومُحالٌ أيضـاً أن يقَعَ الذي مِن ابتداءٍ وخبرٍ؛ لأنَّهُ يصيرُ في موضع مفعولَيْهِ ، فيَخرُجُ عن القَسَمِ.

ويمتنعُ أيضاً من وَجهٍ آخَرَ ؛ وهو أنَّ القَسَمَ لا يكونُ مبنيّاً على « عَلِمْتُ » في موضع مفعولَيْهِ ؛ لأنَّكَ لو جعَلْتَهُ في موضعِ مفعولَيْهِ لأخْرَجْتَهُ عمَّا وُضِعَ له ؛ لأنَّه إنَّما وُضِعَ لِيُؤَكِّدَ به غيرُهُ ، فلو جَعَلْتَهُ في موضعِ المفعولَين لأخْرَجْتَهُ عـن أنْ يكـونَ

(١) انظر الكتاب ٣/٥٠٢ .

(٢) في (ش) : « علمت » .

(٣) كلمة « آتك » ساقطة من (ص) .

تأكيداً لغيره ، وجعلْتَهُ قائماً بنفسه . وجاز أنْ يُجتزأَ به عن غيره ، ويُقتَصرَ عليه، كما يُقتَصرُ على غيره مِمَّا يكونُ في موضع مفعولَيْهِ ، ولو جاز أن يكونَ في موضعِ « عَلِمْتُ » وبابِهِ لَجَازَ أن يُوصَلَ به « الذي » ، ولَجَازَ أن تُوصَفَ به النَّكرةُ، وهذا شنيعٌ ممتنعٌ .

فمعلومٌ إذاً أنَّ القَسَمَ بعد « عَلِمْتُ » لا يلزَمُ أن يكونَ له جوابٌ ، فإضمارُ القَسَمِ بعد « عَلِمُوا » غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّهُ ليس يجوزُ أن يكونَ له جوابٌ يدلُّ عليه / [٥٧/أ] إذا حُذِفَ ،كما يدلُّ « لَيَفْعَلَنَّ » ونحوُهُ من الجواب على القَسَمِ إذا جاء محذوفاً . وهذا مِمَّا يدلُّ على أنَّ « عَلِمْتُ » في قوله: عَلِمْتُ لَيَفْعَلَنَّ ، وما أنشدَه من قوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي[(١)]

أُجْرِيَ مُجرَى القَسَم نفسِه ،كما ذهب إليه سيبويه[(٢)]، وليس على إرادة قَسَمٍ وإضمارِهِ بعده ، وكذلك « ظَنَنْتُ » في قوله: ظَنَنْتُ لَتَسْبِقَنَّنِي[(٣)].

فإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ له جوابٌ ، لم يَجُزْ حذفُهُ وإرادتُهُ ، فقد بَعُدَ أيضاً أن يكونَ القَسَمُ مضمَراً بعد « عَلِمْتُ » ، فلمَّا كان « عَلِمُوا » مُقْسَماً عليه في هذا

---

(١) صدر بيتٍ من الكامل للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣٠٨ ، وهو من معلقته ، وعجزه :

إنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيْشُ سِهَامُهَا

ورواية البيت في الديوان :

صَادَفْنَ مِنْهَا غِرةً فَأَصَبْنَهَا　　　إنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيْشُ سِهَامُهَا

وانظر : الكتاب ١١٠/٣ ، والخزانة ١٥٩/٩ .

(٢) الكتاب ١١٠/٣ .

(٣) انظر الكتاب ١١٠/٣ .

الموضع، وكنتَ إذا جَعَلْتَ « مَنْ » بغير معنى « الذي »، لَزِمَكَ أن يكونَ « عَلِمْتُ » قَسَماً يكونُ قولُهُ : ﴿ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ ﴾ جوابُهُ . إذاً بَطَلَ جوازُ كونه جواباً لغيره ، وكان دُخولُ القَسَمِ على القَسَمِ غيرَ سائغٍ عند سيبويه[١]، حَمَلَ اللامَ في « لَمَن » على أنَّهُ لامُ ابتداءٍ، و« مَن » بمعنى «الذي » ؛ لئلاَّ يلزَمَ ما لا يَستجيزُهُ ويَستَحْسِنُهُ من دُخولِ قَسَمٍ على قَسَمٍ ؛ لأنَّهُ لو جَعَلَ اللامَ في « لَمَن » غيرَ ابتداء لَلَزِمَ أن يكونَ « عَلِمُوا » قَسَماً ، وجوابُهُ : ﴿ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾[٢]، وليس يَدخُلُ على تأويله قَسَمٌ على قَسَمٍ . فمذهب سيبويهِ في هذا هو الجَيِّدُ البَيِّنُ .

وإنْ شئتَ أَجزْتَ الجزاء في : ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ ، فجَعَلْتَ اللامَ غيرَ ابتداء، وجعَلْتَ « لَمَنْ » الجزاءَ ، لا بمعنى « الذي » ، وقلتَ: إنَّ « عَلِمْتُ » و « ظَنَنْتُ » وما أشبه ذلك أشياءُ أُقِيمَتْ مُقامَ القَسَمِ ، وليست كالجُمَلِ المختصَّةِ بالقَسَم التي لا معنى لها غيرُهُ ، نحو قولكَ : « لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ » ، و « با للهِ لأقُومَنَّ » ، فليس يَدخُلُ على هذا قَسَمٌ على قَسَمٍ على الحقيقة ، إنَّما يَدخُلُ على شيءٍ أُقيمَ مُقَامَ القَسَمِ ، وأصلُهُ غيرُ ذلك ، وقلتَ : إنَّ إجازةَ ذلك ـ وإن لم يكن لسيبويه فيه نصٌّ ، بل كان نصُّهُ على خلافه ـ يُخرَّجُ على ما أجازَهُ ، وهو أنَّهُ أنشَدَ[٣]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي

---

(١) انظر الكتاب ٥٠١/٣ ، والأصول ٤٣٦/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٥/٤ (مخطوط) ، والتعليقة ٩/٣ .

(٢) في (ص) : « ما له من خلاق » .

(٣) الكتاب ١١٠/٣ ، وقد سبق ذكره .

فحَمَلَ « عَلِمْتُ » في البيت على معنى اليمين فقال[1]: « كأنّه قال : وا للهِ لتأتِيَنَّ » . وقد دخَلَت لامُ القَسَم على « قد عَلِمْتُ » كما ترى ، فمِن حيث كان غيرَ ملازِمٍ للقَسَمِ ، صَلُحَ أن يكونَ جواباً للقَسَمِ، ومِن حيث استُعمِلَ استعمالَ القَسَمِ ، صَلُحَ أن يكونَ له جوابٌ ،كما يكونُ للقَسَمِ، وساغ أن يكونَ النَّفْيُ جواباً له في الآية .

فمَن أجاز الجزاءَ فيها ، فهذا وجهُهُ وإجازتُهُ ، وقولُ سيبويه في هذا هو الوجهُ الواضحُ ، ولا أرى حَمْلَ الآية على القول الآخَرِ حتى أرى مجيئَهُ في نَثْرٍ غير شِعْرٍ .

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ[2]: « ليس هذا موضعُ شَرْطٍ وجزاءٍ » ، فلم يأتِ عليه بدلالةٍ ، و لم يَقُلْ أمِنْ أجل المعنى يمتنعُ ذلك أم مِن جهةِ اللّفظ . (فالقولُ في ذلك: أنَّ امتناعَهُ من جهة اللّفظ)[3]؛ لِمَا ذَكَرْتُهُ لَكَ ، فأمَّا مِن جهة المعنى فلا يمتنعُ[4]؛ لأنَّ معنى « لَمَنِ اشْتَرَاهُ » إنْ قَدَّرْتَهُ جزاءً يكونُ: لَئِن اشتراه زَيدٌ أو عَمْرٌو أو إنسانٌ أو شيطانٌ ما له في الآخِرَةِ مِنْ خَلاَق ، وذلك غيرُ ممتنعٍ ، بل سائغٌ جائزٌ ، إلاَّ أنَّهُ قال[5] في قوله ﷻ : ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ ا للهُ مِيْثَاقَ النَّبِيِّيْنَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ** ﴾[6] : (ما)

---

(١) الكتاب ٣/١١٠ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٧ .

(٣) ساقط من (ص) .

(٤) في (ص) : « فلا يسغ » .

(٥) أي الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٤٣٦ ـ ٤٣٧ .

(٦) سورة آل عمران : آية : ٨١ . وقد أعاد المصنف الحديث عنها حيث أفردها بمسألة خاصة في مكانها برقم [٤٣] .

ههنا على ضربَين : يَصلُحُ أن تكونَ للشَّرْطِ والجـزاء[1]، وهـو أجْـوَدُ الوجهَـين ؛ لأنَّ الشَّرطَ يُوجِبُ أنَّ كلَّ ما وقَعَ من أمرِ الرُّسُلِ فهذه طريقتُهُ .

قال أبو عليٍّ: فعلى هذا الاعتلال يَلزَمُهُ أن يكونَ الجزاءُ في قولِهِ : ﴿ **لَمَنِ اشْتَرَاهُ** ﴾ أجْوَدَ من جهة المعنى ؛ لأنَّ الشَّرطَ ينبغي أن يُوجِبَ عنده أنَّ كـلَّ مَـنْ اشترى ما يَضُرُّهُ ولا ينفعُهُ مِن السِّحْرِ ومَا يُفرِّقُ به بـين المـرءِ وزَوجـهِ فمـا لـه في الآخرةِ مِنْ خَلاقٍ ،كما يُوجِبُ أنَّ كلَّ ما أُوتِيَ الرَّسُولُ مِن كتـابٍ وحكمـةٍ ثُـمَّ جاءهم رسولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا معهم آمَنُوا به ، فيجبُ على هـذا الاعتـلال أن يكـونَ الجزاءُ حيث قال: إنَّهُ / ليس بموضع شَرطٍ وجـزاءٍ أَجْـوَدَ مـن جهـة المعنـى ؛ لأنَّ الذي لـه اختـار الجـزاءَ علـى الصِّلَـةِ في قولـه ﷻ : ﴿ **لَمَـا آتَيْتُكُـمْ مِـنْ كِتَـابٍ وَحِكْمَةٍ** ﴾ قائمٌ فيه وموجودٌ معه . [٥٧/ب]

وقولُ الخليل وسيبويهِ[2] في هذه الآية (أعـني : ﴿ **لَمَـا آتَيْتُكُـمْ مِـنْ كِتَـابٍ وَحِكْمَةٍ** ﴾): إنَّهُ[3] بمعنى « الذي » ، ولا يتقدَّمُ الجزاءُ على هذا من حيـث ذهـبَ إليه أبو إسحاقَ ؛ لأنَّ الصِّلَةَ قد تدلُّ على العمومِ والكثرةِ وغـيرِ الواحـد المعيَّـنِ ، كما يدلُّ الجزاءُ عليه ،كما أرَيْنَا في كثيرٍ من ذلك ، فليس لتأويلِ الجـزاءِ فيـه مـن

---

(١) فصَّل أبو عليٍّ هذا القول في كتابه الحجة ٦٤/٣ ، وفيه : « قال أبو عثمان فيما حكى عنه أبو يعلى ابن أبي زرعة : زعم سيبويه أن (ما) ههنا بمنزلة الذي ، ثم فسَّر تفسير الجزاء » ، وقـد ردَّ أبـو عليٍّ ذلك ، وفسَّر مُرَادَ سيبويه ، وانظر التعليقة ٢١٣/٢ . وقـد نسـب أبـو جعفـر النحـاس في إعراب القرآن ٣٩١/١ هذا القولَ إلى الكسائي .

(٢) الكتاب ١٠٧/٣ .

(٣) أي (ما) .

هذا الوجه قوَّةٌ على قول[1] الخليل و سيبويهِ ، بل كلا القولَين جائزٌ في هذه الآيـة خاصَّةً، و كلاهما حَسَنٌ .

وأمَّا قولُهُ ﷻ : ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ فتَوَجُّهُ معنى الجزاءِ فيه على ما أَعْلَمْتُـكَ مِن جهة المعنى في الجواز ، وذَكَرْنَا ما في لفظِهِ .

فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ[2] في نحـو: « وا لله لئـن جئْتَنِـي لأُكْرِمَنَّـكَ » و﴿ لَئِـنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[3]: إنَّ اللاَّمَ الثَّانيةَ هي لامُ القَسَمِ في الحقيقة، فهو صحيحٌ ، وقـولُ سيبويه ، إلاَّ أنَّ اعتلالَـهُ هـو[4] في ذلـك بـأنَّكَ إذا قلـتَ : (وا لله لَئِنْ جِئتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ ، تَحلِفُ على فِعْلِكَ لا على فعـلِ غـيرِكَ، فاسـدٌ غـيرُ صحيحٍ ؛ وذلك أنَّه لو قال)[5]: وا لله لَئِنْ جِئتَنِي لَيَقُومَنَّ زَيدٌ، ولَئِنْ قُمْتَ لَيَغْضَبَنَّ عَمْرٌو، لكان الذي يَعْتَمِدُ عليه القَسَمُ اللاَّمَ الثَّانيةَ ، مع أنَّ الحالفَ لم يحلِـفْ علـى فِعْلِ نفْسِهِ ، إنَّما حلَفَ على فعل غيرِهِ ، فهذا عندي وعندَ مَـنْ تأمَّلَـهُ أدنـى تـأمُّلٍ بَيِّنُ الفسادِ .

وبهذا أيضاً اعتـلَّ[6] في قولـه تعـالى : ﴿ وَإِذْ أَخَـذَ ا لله مِيْثَـاقَ النَّبِيِّـيْنَ لَمَـا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾[7] فقال[8]: « واللاَّمُ دَخَلَت في (ما) كما تدخُلُ في

---

(١) في (ص) : « قوة » .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٨٧/١ .
(٣) سورة الروم : آية : ٥٨ .
(٤) أي الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ١٨٧/١ .
(٥) ساقط من (ص) .
(٦) سورة آل عمران : آية : ٨١ . وفي نسخة (ص) « آتيناكم » وهو خطأ .
(٧) سورة آل عمرن : الآية : ٨١ .
(٨) أي الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٣٦/١ ـ ٤٣٧ .

(إنْ) الجزاء إذا كان في جوابها القَسَمُ ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾[1]، و﴿ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا ﴾[2]، ثُمَّ قال : ﴿ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ ، فاللاَّمُ في (إنْ) دخلت مؤكِّدةً موطِّئةً للامِ القَسَمِ، ولامُ القَسَمِ هي اللاَّمُ التي لليمين ؛ لأنَّ قولَكَ : والله لَئِنْ جئتني لأُكرِمَنَّكَ إنَّما حَلِفُكَ على فعلِكَ ، إلاَّ أنَّ الشَّرطَ مُعَلَّقٌ به ، فلذلك دخلَت اللاَّمُ على الشَّرط . فإذا كانت (ما) في معنى الجزاء فمَوضِعُهَا نَصْبٌ بقوله: ﴿آتَيْتُكُمْ﴾، والجزاءُ قولُهُ: ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ﴾ » . فهذا لفظُهُ على وجهِهِ . واعتلالُهُ في هذا الفصل بقوله: « حَلِفُكَ على فعلِكِ » ، مثلُ قوله في الآية الأخرى ، وفسادُهُ كفسادِهِ . أَوَلاَ ترى أنَّ قولَه: ﴿ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[3]، وعامَّةَ هذه الآيِ تدلُّ على فساد ما ذَكَرَهُ من هذا الاعتلال . ولكن ممَّا يدلُّ عندي أنَّ الاعتمادَ على اللاَّمِ الثَّانيةِ أو ما يقومُ مَقَامَهَا ممَّا يُتلَقَّى به القَسَمُ قولُ كُثَيِّرٍ[4]:

لَئِنْ عَادَ لي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا ... وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذاً لاَ أُقِيلُهَا

فلو كان الاعتمادُ على اللاَّمِ في « لَئِنْ » دون « لا » ، لوَجَبَ أن ينجزمَ الفعلُ

---

(١) سورة الإسراء : الآية : ٨٦ .

(٢) سورة الإسراء : الآية : ٨٨ .

(٣) سورة الروم : آية : ٥٨ .

(٤) ديوانه : ٣٠٥ ، من الطويل ، وانظر : الكتاب ١٥/٣ ، والمسائل البغداديات : ٢٣٦ ، وسر الصناعة ٣٩٧/١ ، والخزانة ٤٧٣/٨ . والمذكور في البيت هو عبد العزيز بن مروان (أمير مصر) ، وكان قد جعل لكُثَيِّر أن يتمنى عليه بعد أن مدحه ، فتمنى أن يجعله عاملاً مكان عامل له كان كاتباً، وكُثَيِّرٌ أُمِّيٌّ ، فاستجهله عبد العزيز وأبعده ، فقال هذا البيت ، ويقال : بل أعطاه جائزة استقلها فردَّها عليه ثم ندم . ويروى : « لا أقيلها » أي : لا أفيل رأيي فيها (تحصيل عين الذهب : ٣٨٩) .

بعد « لا » بالجزاء ، فلمّا ارتفعَ الفعلُ الذي هو « لا أُقِيلُها » ، عَلِمْتَ أنّ معتَمَدَ اليمين إنّما هو على اللاّم الثّانية في نحو هذا ، أو على ما أشبَهَ اللاّمَ ، فمِن هنا يُعْلَمُ أنّ اعتمادَ القسَم على الثّانية لا من حيث ذَكَرَ[١].

ويدلُّ أيضاً على أنّ اعتمادَ القَسَمِ على الفعل الثّاني دون الأوّل في نحو : ﴿ **وَلِئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا** ﴾[٢]، و﴿ **لَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِيْنَ أُوْتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا** ﴾[٣] وما أشبَهَ ذلك: أنّه لا يخلو من أن يكونَ اعتمادُ القَسَمِ على الفعل الثّاني أو على الفعل الأوّل ، فالدّليلُ على أنّه على الثّاني دون الأوّلِ حذفُهُم اللاّمَ الأُولى في نحو هذا . ألا ترى أنّهُ لو كان اعتمادُ القَسَمِ عليها دون الثّانية لم تُحذَفْ ،كما لم تُحذَف[٤] الثّانيةُ في موضعٍ . فممّا جاءت فيه هذه اللاّمُ الأُولى محذوفةً في التّنزيل قولُهُ: ﴿ **وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا** ﴾[٥]،/ و﴿ **إِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُوْنَنَّ** ﴾[٦]، وقال في موضعٍ آخَرَ: ﴿ **لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُوْنَ وَالَّذِيْنَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ** ﴾[٧]، ثمَّ قال : ﴿ **لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ** ﴾، فَيدُلُّكَ حذفُهُم لها أنّ الاعتمادَ على الثّانية لا عليها . ومثلُ هذه الآيِ في حذف اللاّمِ منها تارةً وإثباتُها أخرى من الشّعْرِ ما أنشَدَهُ أبو زَيدٍ[٨] لقَيسِ بنِ

[٥٨/أ]

(١) انظر المسائل البغداديات : ٢٣٥ ـ ٢٣٦ وفيه النص بألفاظه .
(٢) سورة الروم : آية : ٥٨ .
(٣) سورة البقرة :آية : ١٤٥ .
(٤) في (ص) : « كما تحذف » .
(٥) سورة المائدة : آية : ٧٣ .
(٦) سورة الأعراف : آية : ٢٣ .
(٧) سورة الأحزاب : آية : ٦٠ .
(٨) النوادر : ٢٦٦ ، وفيه : « ويقال : هو لِعَمْرِو بنِ مِلْقَط » .

جِرْوَةَ الطَّائيِّ[١] (جاهليٌّ) :

فَأَقْسَمْتُ لاَ أَحُلُّ إلاَّ بِصَهْوَةٍ حَرَامٍ عَلَيَّ رَمْلُهُ وَشَقَائِقُهْ
فَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ لأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ

فهذا مثلُ ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾[٢] .

ومثلُ ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ ... لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ﴾[٣] ما أنشَدَهُ أبو زَيدٍ[٤] أيضاً لهذا الشَّاعرِ نفْسِهِ :

أَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٌ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لاَ يَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضُ
فَإِنْ أَبَاهَا مُقْسِمٌ بِيَمِينِهِ لَئِنْ نَبَضَتْ كَفِّي وَإِنِّي لَنَابِضُ
ثُمَّ رَآنِي لأَكُونَنْ ذَبِيحَةً وَقَدْ كَثُرَتْ عِنْدَ الأَعَمِّ الْمَضَائِضُ

قال أبو زَيدٍ : الأَعَمُّ : الجماعَةُ .

---

(١) وهو مشهور بـ (عارق الطائيّ) لقوله في البيت الثاني « ذو أنا عارقه » ، ويقال له: الأجئيُّ لإقامته وأولاده بأجأ (أحد جبلَي طيِّئ وهما : أجأ وسَلمى)، وهو شاعرٌ جاهلي، وهو أحد خمسة نفر من ذوي الحجا والرأي من طيِّئ، وقد هجا عمرو بن هند لغارةٍ له على طيِّئ، فغزا عمروٌ طيئاً . انظر أخباره في ألقاب الشعراء : ٣٢٧ (ضمن نوادر المخطوطات) ، والأغاني ١٨٦/٢٢ ، والمزهر ٤٣٨/٢، والخزانة ٤٤٠/٧ .

والأبيات في شعر طيِّئ ٤١٦/٢ - ٤١٨ ، والحماسة ٣٦٥/٢ — ٣٦٦ ، وانظر شرحها للمرزوقي ١٧٤٢/٤ ، وسر الصناعة ٣٩٧/١ . وصهوة كل شيءٍ : أعلاه ، والشقائق : جمع الشقيقة ، وهي: قطعة غليظة بين حبلَي رملٍ ، وهي مكرمة للنبات ، وذو: هي عند طيِّئ التي بمعنى (الـذي) ، ولأنتحين : لأقصدنْ في مقالتك كسر العظم الذي صرتُ أعرقُهُ فينْتَزِعُ اللّحمُ منه .

(٢) سورة المائدة : آية : ٧٣ . وفي نسخة (ص) : « وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا لَيَمَسَّنَّ » .

(٣) سورة الأحزاب : آية : ٦٠ .

(٤) النوادر : ٢٦٦ ، وهو في شعر طيِّئ ٤١٥/٢ . وقد سقط من (ص) الشطر الأول من البيت الثالث.

فإن قلتَ : ما يُنكِرُ أنْ يكونَ اعتمادُ القَسَمِ في نحو ذا على اللاّمِ الأُولى دون الثّانية ، إلاّ أنَّ اللاّمَ حُذِفَت ،كما حُذِفت من قولـه: ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا** ﴾[1] فلا يكون في حَذْفِهِم اللاّمَ مِن نحو[2] هذا دلالةٌ على أنَّ اعتمادَ القَسَمِ على الفعل الثّاني ؟

قيل : هذا لا يجوزُ ؛ لأنَّ اللاّمَ في « لقد » إنّما جاز[3] حذفُهَا لِطُولِ الكلام بما اعتَرَضَ بين القَسَمِ والمقسَمِ عليه،ولم يَطُلْ في هذه المواضعِ كلامٌ فيُستَجازُ حذْفُهَا، كما استُجيزَ حذفُهَا هناك ، فإنَّ هذه اللاّمَ بمنزلة « أنْ » في قولكَ: واللهِ أنْ لو فَعَلَ لَفعَلْتُ[4]، تُثبتُهَا تارةً ، وتحذِفُهَا أخرى ، والقَسَمُ لا يَعتَمِدُ على هذه اللاّمِ ، كما لا يَعتَمِدُ على « أنْ » هذه . أنشَدَ سيبويهِ[5]:

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ   لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

فالمعتَمِدُ عليه « أُقسِمُ » قولُهُ : « لَكَانَ » دون « أنْ » . ألا ترى أنّكَ تقولُ : لو جئتَ لجئتُ ، فتَحذِفُ « أنْ » كما تحذِفُ هذه اللاّمَ ، ولا تُثبتُهَا كما لا تُثبتُهَا، فمَجْرَى هذه اللاّمِ عندي مَجْرَى الزّيادات التي إذا دخلت أكّدَتْ ، وإذا سَقَطَت لم يُخِلَّ سُقُوطُهَا بكلامٍ ، ولا أَخلَّ بمعنًى مُرادٍ . إلاّ أنَّ زيادتَهَا في القَسَمِ

---

(١) سورة الشمس : الآيتان : ٩ ـ ١٠ .في نسخة (ش) : « وخاب من دساها » .

(٢) في (ش) : « من غير هذا » .

(٣) في (ص) : « يستحسن » .

(٤) انظر الكتاب ١٠٧/٣ .

(٥) الكتاب ١٠٧/٣ ، والبيت من الطويل ، وهو للمسيّب بن علَس في أشعاره : ٣٥٨ (الصبح المنير) ، وانظر : شرح أبيات سيبويه ١٨٥/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٢٦ ، وشرح المفصل ٩٤/٩ .

دون غيره ، وقد يَخُصُّونَ بزيادةِ الحرفِ موضِعاً بعينه لا يُجاوِزُون به غيرَه ، وليس كذلك « أنْ » في : وا للهِ أنْ لو جئتَ ؛ لأنَّها زِيدَت في القَسَم ، كما زِيدَت هذه اللاَّمُ ، ثمَّ عُدِّيَ بها إلى غيرِه ، ولم يُقتَصَرْ بها عليه ، كما اقتُصِرَ باللاَّمِ ، وذلك قولُهم : لَمَّا أنْ جئتَ جئتُ ، وفي التَّنزيل : ﴿ **وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً** ﴾[(١)] .

قال أبو عليٍّ : وأمَّا قولُ أبي إسحاقَ[(٢)] : « زَعَمَ بعضُ النَّحْوِيِّينَ أنَّ اللاَّمَ لَمَّا دخلت في أوَّلِ الكلام، أشْبَهَت القَسَمَ، فأُجِيْبَت بجوابه، وهذا خطأٌ ؛ لأنَّ جوابَ القَسَمِ ليس يُشبِهُ القَسَمَ » . ففي قوله : « وهذا خطأٌ ؛ لأنَّ جوابَ القَسَمِ ليس يُشبِهُ القَسَمَ » إيهامُ أنَّ ما تَلْحَقُهُ هذه اللاَّمُ جَوابَ القَسَمِ ، وليس الأمرُ عندنا كذلك ؛ لأنَّ الجوابَ هو الفعلُ الثَّاني دون هذا. وقد قَدَّمَ ذلك في هذا الفصل فقال[(٣)]: « الثَّانيةُ هي لامُ القَسَمِ في الحقيقة » ، إلاَّ أنَّ هذا كأنَّهُ اضطرابٌ وقَعَ في العبارة ، ألا ترى أنَّه ليس في أنَّ جوابَ القَسَمِ لا يُشبِهُ القَسَمَ ما يدلُّ على خطإِ هذا القولِ ؛ لأنَّ هذا القائلَ لم يَقُلْ : إنَّ جوابَ القَسَمِ يُشبِهُ القَسَمَ ، وليس عند أبي إسحاقَ ولا عند هذا القائلِ أنَّ هذه اللاَّمَ الأُولى دخلت على جوابِ قَسَمٍ ، بل قد اتَّفقَا جميعاً أنَّ الأُولى ليست بجوابٍ ، وأنَّ الجوابَ هو الثَّانيةُ . وإنَّما اختلفا فيما هذا جوابُهُ ./ فأبو إسحاقَ ذهَبَ إلى أنَّ هذه اللاَّمَ [٥٨/ب]

---

(١) سورة العنكبوت : آية : ٣٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/١٨٧ .

(٣) انظر أول المسألة صفحة : ٣٩٣ ، وصفحة : ٤٠٥ .

(الثَّانيةَ جوابُ قَسَمٍ ، وهذا القائلُ ذهَبَ إلى أنَّ اللاَّمَ)[1] لَمَّا دخَلَتْ على هذا الجزء الأوَّل من الكلام الذي هو « لَئِنْ »[2] أشبَهَ بدخول هذه اللاَّمِ عليه القَسَمَ ، فأُجيبَ بجوابه . وكونُ الجزاءِ الثَّاني من قولهم: « لَئِن جئتَنِي لأُكرِمَنَّكَ » جواباً على الجملة موضعُ وفاقٍ، وكونُ الجزاءِ الأوَّلِ غيرَ جوابٍ أيضاً موضِعُ وِفاقٍ بالنَّصِّ من قول أبي إسحاقَ، وبدلالةِ أنَّ هذا القائلَ إذا لم يُشَبِّهْهُ بالقَسَمِ حتى صار له جوابٌ ،كما يكونُ للقَسَمِ ، عُلِمَ أنَّها ليس بجوابٍ عنده ،كما أنَّ القَسَمَ ليس بجوابٍ عنده ، لكنَّهُ مُجَابٌ بجوابِ القَسَمِ ،كما كان القَسَمُ مجاباً عنده ، والذي كان يجبُ أنْ يُخطِّئَ فيه هذا القائلَ ويُفسِدَهُ من قوله تشبيهُهُ الجزاءَ الأوَّلَ بالقَسَمِ ؛ إنْ كان ذلك عنده خطأً ؛ لأنَّهُ إذا أفسَدَ ذلك و لم يكن له وجهٌ ثالثٌ ولا قِسْمَةٌ ثانيةٌ في أنَّ الجزاءَ الثَّانيَ جوابُ القَسَمِ كما قاله ، أو في أنَّ الجزاءَ الأوَّلَ لَمَّا دَخَلَت عليه اللاَّمُ أشبَهَ القَسَمَ فأُجيبَ بجوابه ، صحَّ قولُهُ ، وثبَتَ فسادُ خِلافِهِ .

وأمَّا إذا قال في إفساد ذلك وتخطئتِهِ : إنَّ جوابَ القَسَمِ ليس يُشبِهُ القَسَمَ، لم يَفْسُدْ به قَولُ هذا القائل ؛ إذ لم يَقُلْ : إنَّ هذا الجزاءَ الأوَّلَ جوابُ قَسَمٍ ، وكيفَ يُظَنُّ به هذا وهو قد جعله بمنزلة القَسَمِ حتى أُجيبَ بجوابه ، فلا يُظَنُّ بهذا القائلِ مع هذا أنَّ ذلك جوابُ قَسَمٍ عنده ،كما لا يُظَنُّ أنَّ ما أشبَهَ ذلك وقَامَ مَقَامَهُ من القَسَمِ جوابُ قَسَمٍ .

---

(١) ساقطٌ من (ص) .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ جِئْتَهُم بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الروم : ٥٨ .

والذي يجبُ أن يُفسَدَ ـ إنْ كان فاسداً ـ موضِعُ الخلاف ؛ وهو ما الفعلُ الثّاني جوابُهُ ، وما ادَّعَاه القائلُ من مشابهةِ الجزاءِ الأوَّلِ للقَسَمِ حتّى أُجيبَ بجوابِهِ ، فصار الثّاني جواباً له ،كما يكونُ جواباً للقَسَمِ .

قال أبو عليّ : والدَّليلُ عندي على فساد هذا التّشبيه الذي ادَّعاه القائلُ في الجزاء الأوَّل لَمَّا دخلت عليه اللاّمُ بالقَسَم حتّى أُجيبَ بجوابه: **أنّهُ** لا يخلو من أنْ يكونَ من جهة اللّفظ أو من جهةِ المعنى ، فلا يجوزُ أن يكونَ من جهةِ اللّفظِ؛ لأنَّ لفظَ الشّيءِ من القَسَم لا يكونُ باللاّم ولا بالحروف ، إنّما يكونُ بالجمل كما ذَكَرْنَا ، والحروفُ لا تُشبهُ الجُمَلَ ، ولا يجوزُ أيضاً أنْ يكونَ من جهةِ المعنى ؛ لأنَّ هذه اللاّمَ لم تدخُلْ على المقسَمِ به في المعنى ، لكنّها قد تدخُلُ على ما له تعلُّقٌ بما يتعلّقُ بالمقسَمِ عليه ، وقد لا تدخُلُ . ألا ترى أنّها تدخُلُ على الشَّرْطِ وليس بمقسَمٍ به ، كما أنَّ « لَعَمْرُكَ » مقسَمٌ به ، والشَّرطُ يتعلّقُ بالجزاء الذي يدلُّ عليه « لَيفْعَلَنَّ » في قولكَ : لَئِنْ فَعَلَ لَيفْعَلَنَّ ؛ (لأنَّ تقديرَ ذلك : لَيَفْعَلَنَّ)[1] إنْ فَعَلَ، فيُستَغْنَى عن ذِكْرِ جزاءِ الشَّرْطِ بـ « لَيَفْعَلَنَّ » ، فـ « لَئِنْ فَعَلَ » متعلّقٌ بما يدلُّ عليه « لَيَفْعَلَنَّ » ، فليس له إذاً شَبَهٌ بالقَسَمِ فيُجَابُ[2].

فإن قالَ قائلٌ: ما يُنكِرُ أن يكونَ قد شَبَّهَ الشَّرْطَ بالقَسَم من جهة التّوكيد ، وذلك أنَّ هذا الحرفَ حرفُ توكيدٍ ، (كما أنَّ القَسَمَ توكيدٌ)[3] ، فمِن حيثُ

(١) ساقطٌ من (ص) .
(٢) في (ص) : « فيلزم » .
(٣) ساقطٌ من (ش) .

اجْتمَعَا فِي التّوكيدِ لَزِمَ أنْ يكونَ له جوابٌ ،كما كان للقَسَمِ جوابٌ ؟

قيلَ له : لا يصحُّ هذا ؛ وذلك أنَّ القَسَمَ لا يخلو إذا أُجيبَ من أن يكونَ أُجيبَ لأنَّهُ توكيدٌ ،كما أنَّ هذه اللاّمَ توكيدٌ ، أو يكونَ أُجيبَ لأنّها جملةٌ أُريدَ بها توكيدُ ما بعدها . فلو أُجيبَ لكونه توكيداً دون كونه جملةً ، لوَجَبَ أنْ يُجَابَ كلُّ حرفٍ للتّوكيد ، فلمَّا لم يُجَبْ كلُّ حرفٍ للتّوكيد ، وأُجيبَ القَسَمُ، عُلِمَ أنّهُ لم يُجَبْ لكونه للتّوكيد مُعَرًّى من كونه جملةً . فالتّوكيدُ لا يَلزَمُ إذاً أن يكونَ له جوابٌ ،كما كان للقَسَم ، وإذا لم يلزَمْ أن يكونَ للتّوكيدِ جوابٌ ، ولا كان لهذا الجزاء الأوَّلِ من قولهم : « لَئِنْ جِئْتَنِي لأَفْعَلَنَّ » مشابَهَةٌ بالقَسَم في لفظٍ ولا معنًى، / ثبتَ أنَّ قولَ القائلِ : إنَّ اللاَّمَ لَمَّا دخلَتْ في أوَّلِ الكلام أشْبَهَ القَسَمَ فاسدٌ ، وإذا فَسَدَ أن يكونَ جواباً لهذا الذي ذَكَرَهُ لشبَهِهِ بالقَسَمِ ، ثَبَتَ أنّهُ جوابٌ للقَسَمِ . [٥٩/أ]

وشيءٌ آخَرُ يُفسِدُ قولَ هذا القائِلِ وهو: أنَّ « لأفْعَلَنَّ » من قولهم: لَئِنْ جئْتَنِي لأَفْعَلَنَّ ، لو كان جواباً لـ « لَئِنْ » لِشَبَهِهِ بالقَسَمِ لدُخُولِ اللاّمِ عليه لَلَزِمَ ألاّ يُجابَ إذا لم تدخُلِ اللاّمُ عليه ، وذلك نحو قوله تعالى ذِكْرُهُ : ﴿ **وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا** ﴾[1] . ألا ترى أنَّ « ليَمَسَّنَّ » قد دخلَهُ ما يتلقَّى القَسَمَ مع اختزال اللام مِن « لَئِنْ » وحذفِهَا ، فلو كان باللاّمِ أشبَهَ القَسَمَ فأُجِيبَ بجوابِهِ ، لَوَجَبَ ألاّ يُجابَ إذا حُذِفَت اللاّمُ ، فلمَّا كان حذفُ اللاّمِ هنا

---

(١) سورة المائدة : آية : ٧٣ .

كإثباتها في ذلك ، عُلِمَ أنَّ هذا لا تَعَلُّقَ له باللامِ ، وإنَّما تَعَلُّقُهُ بالقَسَم كما يَقُولُ.

فإن قال قائلٌ : ما تنكِرُ أن تكونَ اللاَّمُ مضمَرَةً ،كما يُضمَرُ القَسَمُ في نحو: با للهِ لأَفْعَلَنَّ ، وكما أَلْزَمُوا الحذفَ خبرَ الابتداء منه ، فأُجيبَتْ مُضمَرَةً ،كما تُجابُ مُظهَرَةً ،كما أنَّ القَسَمَ يُجابُ مُضمَراً ،كما يُجابُ مُظهَراً ؟

قيل : إنَّ إضمارَ الحروف على الجملة ضعيفٌ ، وليس في القوَّةِ كإضمارِ الأفعال،وقد جاء مع ذلك شيءٌ منه مضمَراً،وذلك ما كان عليه منها دَلالةٌ عاملةً كانت أو غيرَ عاملةٍ ، فمِنَ العاملة حرفُ الجرِّ في القَسَمِ ، والجزْمُ في :

... ... **يَبْكِ مَنْ بَكَى**[1]

وغيرُ العاملة نحو ما يُتَلَقَّى به القَسَمُ في نحو قولكَ : وا للهِ أفعَلُ ، وكلُّ هذا جاء لأنَّ على إضماره دَلالةً تقومُ مَقامَ إظهاره، ألا ترى أنَّ الجرَّ في القسَم[2] والجزمَ في الفعل يَدُلاَّنِ على الجارِّ والجازِمِ ، وأنَّ خُلُوَّ الفعل في قوله[3]:

---

(١) جزء بيتٍ من الطويل ، لمتمِّم بن نُوَيْرَةَ في ديوانه : ٨٤ ، وتمامه :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمُشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

وانظر : الكتاب ٣/٨ ـ ٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/٩٨ ، والمقتضب ٢/١٣٠ ، والأصول ٢/١٥٧، ١٧٤، وسر الصناعة ١/٣٩١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/١٥١، والإنصاف ٢/٥٣٢ ، والخزانة ٩/١٢ . والبعوضة : ماءة في حمى فيد، وعن الأصمعي: رملة في أرض طيِّئ ، والقولان متقاربان ؛ لأنَّ فيد شرقي سلمى، وسلمى: أحد جبال طيئ . (معجم ما استعجم ١/٢٦١) وفي ذلك المكان قُتِلَ أخوه مالك بن نويرة وجماعة من قومه .

(٢) في (ش) : « الاسم » .

(٣) من البسيط ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٢٢٧ ، وينسب البيت مع قصيدته إلى مالك بن خالد الخناعي ، انظر شرح أشعار الهذليين ٢/٤٣٩، وإلى أمية بن أبي عائذ الهذلي، كما في الكتاب ٤/٤٩٧، وقيل لغيرهم ، انظر تفاصيل ذلك في : شرح أشعار الهذليين ٣/١٣٩٨ .، والخزانة ٥/١٧٨ ـ ١٧٩ . والرواية في أشعار الهذليين :

تَا للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ   بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

من اللاّم وإحدى النّونَين ، أواللاّمِ وحدَها يَدُلُّ على أنَّ « لا » مُرَادَةٌ ؛ لأنّهُ خبرٌ، والخبرُ لا يخلو من أن يكونَ نفياً أو إيجاباً ، فلو كان إيجاباً لَزِمَهُ ما ذَكَرْنَا في جواب القَسَمِ . فلمَّا لم يلزَمْهُ ذلك ، عُلِمَ أنّهُ نَفيٌ ، وإذا كان نَفْياً كان « لا » مُرَاداً ، وليس على اللاّم في قولهم : « لَئِنْ فَعَلْتَ لأَفْعَلَنَّ »[1]، دليلٌ من نحو ما ذَكَرْنَا يدلُّ عليها إذا حُذِفَت ،كما يدلُّ ما ذَكَرْنَا على ما حُذِفَ من الحروف . ألا ترى أنّها ليست بعاملةٍ يَدُلُّ عملُهَا عليها ، ولا هي جوابُ قَسَمٍ فيكونُ كالبيت الذي ذَكَرْنَا . فإذا كان ذلك كذلك ، لم يَجُزْ إضمارُها كإضمار القَسَمِ؛ لأنَّ القَسَمَ إذا أُضمِرَ ، دَلَّ المبتدأُ منه على خبره[2]، والمتعلِّقُ بالجملة على سائرها، وليست هذه اللاّمُ كذلك .

فإن قال قائلٌ : إذا كانت الحروفُ عليها من الدَّلالة إذا أُضمِرَت مثل ما في الأفعال إذا أُضمِرَت ، فهلاَّ كَثُرَ إضمارُهَا وساغَ ،كإضمار الفعل ؟

- يَا مَيُّ لاَ يُعْجِزُ الأَيَّامَ ذُوْ حَيَدٍ

ولا شاهد في هذه الرواية . والشاهد في : المقتضب ٣٢٣/٢ ، والأصول ٤٣٠/١ ، وكتاب الشعر ٥٤/١، وأمالي ابن الشجري ١٤٠/٢ ، والخزانة ٩٥/١٠.

وحِيَدٌ : جمع حَيْدة كحِيَض وحَيضة ، ويروى « حَيَد » : وهو اعوجاجٌ يكون في قرن الوعل (وهو التيس الجبلي، وأنثاه: أرويَّة ، وربما قالوا: وعِلَة). المشمخرُّ : الجبل الشامخ العالي . الظَّيَّانُ : شجر الياسمين، والآسُ : الرَّيحان ، وقيل: هو أثر النحل إذا مرت فسقط منها بعض نقط من العسل . الخزانة ١٧٧/٥ - ١٧٨ .

(١) انظر الكتاب ١٠٧/٣ .

(٢) في (ص) : « غيره » .

قيلَ : لا يجوزُ أن يكونَ مَساغُها في الإضمار كمَساغِ الأفعال؛ لأنَّ الأفعالَ يَجتَمِعُ إلى دلالةِ ما يَعمَلُ فيها عليها إذا أُضمِرَت دَلالةُ الأحوالِ أيضاً عليها ، وليست الحروفُ كذلك ، ألا ترى أنَّ الأحوالَ لا تدلُّ على الحروف ،كما تدلُّ على الأفعال ، فلا يجب إذاً أنْ تكونَ مثلَها[١]، وأيضاً فإنَّها أكثرُ من الحروف ، فيجبُ أنْ يكونَ الاتِّساعُ فيها أكثرَ من الحروف ؛ لكَثْرَتِها وزيادَتِها على الحروف . وقد ذَكَرْنا طَرَفاً من ذلك فيما سَلَفَ من هذا الكتاب[٢] .

قال أبو عليٍّ : فأمَّا قولُ أبي إسحاقَ[٣]: « ولكنَّ اللاَّمَ الأُولى دَخَلَت إعلاماً أنَّ الجملةَ بِكَمَالها معقودةٌ بالقَسَمِ ؛ لأنَّ الجزاءَ وإنْ كان المُقْسَمَ عليه ، فقد صار للشَّرطِ فيه حظٌّ ، فلذلك (دخلت اللاَّمُ)[٤] » .

[٥٩/ب] **وقالَ**[٥] فيما كَتَبْنا / من كلامه في قوله : ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّيْنَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ** ﴾[٦] في هذه اللاَّمِ : « إنَّها دخلت على أنَّها مؤكِّدةٌ مُوطِّئَةٌ لِلاَمِ القَسَمِ، ولامُ القَسَمِ هي اللاَّمُ التي لليمين » .

وقالَ[٧] في قوله تعالى : ﴿ **لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ** ﴾[٨] : « هذه

---

(١) في (ص) : « منها » .
(٢) سبق لأبي علي حديثٌ عن الاتساع في المسألة [٢٣] .
(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٧ .
(٤) ساقط من (ش) .
(٥) أي الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٤٣٧ .
(٦) سورة آل عمران : آية : ٨١ .
(٧) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٥ .
(٨) سورة الأعراف : آية : ١٨ .

اللاّمُ لامُ القَسَمِ تَدخُلُ تَوطِئَةً للأمر في قوله: ﴿ لأَمْلأَنَّ ﴾، والكلامُ بمعنى الشَّرْطِ والجزاءِ ،كأنَّه قالَ : مَنْ تَبِعَكَ أُعَذِّبْهُ ، فَدَخَلَت اللاّمُ للمبالغة والتّوكيدِ ، فلامُ « لأملأنَّ » هي لامُ القَسَمِ ، ولامُ ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ ﴾ تَوطِئَةٌ لها ، يجوزُ في الكلام : وا للهِ مَنْ جاءَكَ لأَضْرِبَنَّهُ ، ولا يجوزُ حذفُ لامِ (لأَضْرِبَنَّهُ) » .

فقد قال في موضعٍ : « إنَّها دخلَت لتَعْلَمَ أنَّ الجملةَ بكَمَالِهَا معقودةٌ بالقَسَمِ » ، وفي موضِعَين آخرَين : « إنَّها دخلَت مُوَطِّئَةً للقَسَم » .

وقولُهُ : (إنَّها مُوطِّئةٌ للام القَسَم)[١] أبْعَدُ من قوله: إنَّها دخلت لِتَعْلَمَ انعقادَ الجملة بالقَسَم ؛ وذلك أنَّ ما كان تَوطِئةً لشيءٍ ، فحكمُهُ أن يكونَ قبلَه ؛ ليكونَ مُوطِّئاً لِمَا يجيءُ بَعْدُ ، ومُسَهِّلاً له ، ومُؤْنِساً به . فأمَّا إذا كان المُوَطِّئ بعد المُوَطَّأِ له فبَعِيدٌ ، وعلى عكس ما يجبُ أنْ يكونَ ، وحكمُ المقيسِ عليه عنده أنْ يكونَ قبلَ ما دخلَت هذه اللاّمُ عليه ، وهو أنْ يدُلَّكَ على أنَّ ذلك كذلك عنده تمثيلاً به في هذه الفصول التي كتبناها من كلامه . وتقديرُ التَّقديم في هذا أيضاً مذهبُ سيبويه .

فأمَّا قولُهُ[٢]: « هذه الجملةُ معقودَةٌ بالقَسَم » ، فحقيقةُ ذلك عندي أنَّ المعقودَ بالقَسَم في قولكَ : لَئِنْ أَتَيْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ ، إنَّما هو « لأُكْرِمَنَّكَ » ، وليس قولُكَ : « لَئِنْ أَتَيْتَنِي » بمنعقِدٍ بالقسَم انعقادَ « لأُكْرِمَنَّكَ » ، لكنَّ الشَّرطَ كالاستثناء من هذه الجملة[٣] المعقودة بالقَسَمِ ،كأنّه أراد أنْ يُقسِمَ على إثبات[٤]

---

(١) الجملة ساقطة من نسخة (ش) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٧ .

(٣) في (ص) : « الأشياء » .

أنْ يُكرِمَكَ ، ثمَّ بَدَا له إرادةُ ذلك ، ثمَّ علَّق إكرامَه إيَّاهُ بإتيانِهِ له ، فصار التَّقديرُ: والله لأُكْرِمَنَّكَ إنْ أَتَيْتَنِي ؛ (أي : إنْ أَتَيْتَنِي)[1] أُكْرِمُكَ ، فاسْتَغْنَى عن ذِكْرِ الجوابِ لتقدير تَقَديمِ ما يَدُلُّ عليه ، فـ « لَئِن أَتَيْتَنِي » متّصِلٌ بما يدلُّ عليه « لأُكْرِمَنَّكَ » من الجواب هذا الاتّصالَ .

والقولُ عندي في هذه اللاَّمِ ما قدَّمْتُهُ من أنَّهَا زِيدَتْ للتّوكيد ، كسائر ما يُزَادُ له ، ألا ترى أنَّهُ لو كان دخولُها لتُؤذِنَ بهذا الاتّصال والانعقادِ لَوَجَبَ ألاَّ تُحذَفَ ، كما لا يُحذَفُ ما يعتَمِدُ عليه القَسَمُ . فهذه زيادةٌ إلاَّ أنَّهَا زيادةٌ خُصَّ بها هذا الموضعُ ، كما خُصَّ النَّفيُ بـ « إنْ » في قولهم: ما إنْ ، ولا يُنكَرُ أن تلزَمَ زيادةٌ موضعاً تُقصَرُ عليه .

* * *

(٤) في (ش) : « البنات » .

(١) الجملة ساقطة من (ص) .

المسألة الخامسة والعشرون

قال[1] في قوله عَجَلَّ : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ ﴾ [البقرة: ١١٥] :

« (ثَمَّ) موضِعُهُ نَصْبٌ ولكنَّهُ مبنيٌّ على الفتح، لا يجوز [أن تقولَ][2]: ثَمَّا زَيدٌ ، و إنَّما يُبنى على الفتح لالتقاء السَّاكنَين ، و(ثَمَّ) في المكان إشارةٌ بمنزلة: هُنَا زَيدٌ ، فإذا أَرَدْتَ المكان القريبَ قلْتَ: هنا زَيدٌ ، وإنْ أَرَدْتَ المكانَ المتَراخِيَ عنكَ قلْتَ: ثَمَّ زَيدٌ ، وهناكَ زَيدٌ ، وإنَّما مُنِعَتْ (ثَمَّ) الإعرابَ لإبهامها . ولا أَعْلَمُ أحداً شَرَحَ (ثَمَّ) هذا الشَّرْحَ ؛ لأنَّ هذا غيرُ موجودٍ في كُتُبِهِم » .

قال أبو عليٍّ :

[الأسماء من حيث الإعراب والبناء]

الأسماءُ تَنقَسِمُ في الإعراب والبِنَاء على ضَرْبَين : مُعرَبٍ ومبنيٌّ .

والمعرَبُ على ضَرْبَين : مُنْصَرِفٍ وغيرِ مُنْصَرِفٍ ، فغيرُ المنصرِفِ : ما شابَهَ الفِعْلَ من وجْهَينِ، والمُنْصَرِفُ منهما : ما كان بخلافِهِ .

والمبنيُّ: على ضَرْبَين : مبنيٌّ على حركةٍ ، ومبنيٌّ على سُكُونٍ . والمبنيُّ منها على الحركة على ضَرْبَين :

أحدهما : ما يكونُ بنَاؤُهُ على الحركةِ ؛ لِتَمَكُّنِهِ قبلَ حالِهِ المفضِيَةِ به إلى بنَائِهِ ، وذلك نحو: مِنْ عَلُ[3]، و يا حَكَمُ ، وأَوَّلُ ، وما أَشبَهَ ذلك .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٩٧ .

(٢) تكملة من معاني القرآن وإعرابه ١/١٩٧ ليستقيم الكلام .

(٣) في (ش) : « من ، وعلٌ » . وهي من قول الشاعر :

إِذَا وَرَدَت أَصْدَرْتُهَا ثُمَّ إِنَّهَا ... تَثُوبُ فَتَأتي مِنْ تُحَيْتُ ومِنْ عَلُ

وانظر ما تقدم صفحة : ٣٢٢ .

[٦٠/أ] والآخَرُ: ما يكونُ بناؤُهُ على / الحركة لالتقاء السَّاكِنَين نحو: كَيْفَ ، وأَيْنَ، وأَيَّانَ ، وثَمَّ ، وأُولاءِ ، وحَذَارِ ، وبَدَارِ ، ومُنْذُ . وحركَةُ ذلك تنقسِمُ إلى الحركات الثَّلاثِ؛ فأمَّا المبنيُّ على السُّكُون فنحو: « كَمْ » ، و « مُذْ » ، و « إذْ » ، وكلُّ هذه الأسماء المبنيَّةِ على اختلافها فالعلَّةُ الموجبَةُ لبنائها إنّما هي مشابَهَتُهَا للحروفَ ومضارَعَتُهَا لها ، و لذلك بُنِيَ (هذا الاسمُ أيضاً لا لإبهامٍ ؛ ألا ترى أنَّ بناءَه لا يخلو من أنْ يكونَ للإبهام ، أو)[١] للإشارة ، أو لتضمُّنِ معنى الحرف ، فمَنْعُ إعرابِهَا وبنائِهَا للإبهام غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ الإبهامَ لا يُوجِبُ البناءَ ، ألا ترى أنَّ قولَنَا : « شيءٌ » من أعَمِّ ما يُتَكَلَّمُ به وأَبْهَمِهِ ، وهو مُعْرَبٌ غيرُ مبنيٍّ ، و « مَكَان » أَبْهَمُ من قولنا: ثَمَّ ، وكذلك « مَوضِعٌ » ؛ لأنهما يقعَان على المواضع الدَّانِيَةِ والقاصِيَةِ، فكلُّ ذلك مبهَمٌ ، وهي مع إبهامها مُعْرَبَةٌ ، وكذلك الإشارَةُ ، لا يجوزُ البناءُ لها ومَنْعُ الإعرابِ من أجلها ؛ لأنَّ جميعَ الألفاظ مُعْرَبِهَا ومبنيِّهَا لا يخلو من أنْ يكونَ مُشَاراً بها إلى المعارف ، فالإشارةُ لا تُوجِبُ البناءَ ،كما لا يُوجِبُهُ الإبهامُ، وإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ بناؤُهُ لواحِدٍ من هذَين ، ثَبَتَ أنّهُ لتضَمُّنِهَا معنى الحرف؛ لأنَّ ذلك معنًى مانعٌ للإعرابِ ، مُوجِبٌ للبناء . ألا ترى أنَّ « كَمْ » و « كيفَ » و « أينَ » ونحوَ ذلك مبنيَّةٌ متضمِّنَةٌ لمعنى الحرفِ ، وأنَّ الحرفَ مختَزَلٌ معهُنَّ لتَضَمُّنِ الاسم له ، فكذلك هذا الاسمُ ، لَمَّا كانَ معرفَةً ، وكان حُكْمُ التَّعريفِ أن يكونَ بحرفٍ ، ولم يُذْكَرْ هنا لِمَا ذَكَرْتُ لكَ ، بُنِيَ ولم يُعْرَبْ ؛ لتضَمُّنِهِ معنى الحرف الذي به يكونُ التَّعريفُ والعَهدُ . ألا ترى أنَّ « ثَمَّ » لا تُستَعْمَلُ إلاَّ في مكانٍ معهودٍ معروفٍ لِمُخاطَبِكَ ، فإنْ لم تَعْرِفْهُ لم تُعَبِّرْ عنه بذلك .

---

(١) ساقطٌ من (ش) .

فإن أرادَ بقولِهِ : « مُنِعَتْ (ثَمَّ) الإعرابَ لإبهامها » هذا ، ففاسِدٌ، ولم يكن ما ذكَرَهُ شَرْحاً له ، ولا إخباراً بالعلّة التي تُوجبُ بناءَهَ ، وإنْ أرادَ بالإبهام فيه أنّهُ كالحرف في أنّهُ لا يَثْبُتُ لشيءٍ بعينِهِ ، إنّما يكونُ لِمَا يَقْصِدُهُ المتكلّمُ من الأماكن ويُريدُهُ ،كما أنَّ الحرفَ لا يكونُ لشيءٍ بعينِهِ ، إنّما يكونُ لِمَا بعدَهُ ـ ألا ترى أنَّ « في » لا يختصُّ لوعاءٍ بعينِهِ[1]، إنّما يكونُ لِمَا عُلّقَ به من الأسماء وأُضيفَ إليه ، وكذلك « مِن » و « إلى » وما أشبه ذلك ـ فهذه استعارةُ لَفْظٍ لِمُنَاسَبَةٍ بينه وبين الحرف ، وليس بذِكْرٍ للعلّةِ الموجِبَةِ للبِنَاءِ ، ولا شَرْحٍ للمعنى المانع للإعراب . والنّاظرُ في ذلك والمتأمِّلُ له أنْ يقولَ : « مكان » أيضاً ليس لموضِعٍ بعينِهِ ، ولا مستقَرٌّ متميِّزٍ من غيره ممّا أشبَهَهَ ، فإذا أَوْجَبَ هذا المعنى البِنَاءَ في « ثَمَّ » لمشَابَهَتِهِ الحرفَ من طريق الإبهامِ[2]، وعَدَمُ التّخصيص فيه كعدَمِهِ في الحرف وامتناعِهَا من التّخصيص ، لَزِمَ أن يُوجِبَهُ في « مكان » وما أشبَهَهُ ممّا هو في الإبهام مثلُهُ ، بل أشَدُّ منه . ألا ترى أنَّ « ثَمَّ » يقَعُ على المكان المتراخي دون المتداني ، و « مكان » يعُمُّ الأمرَين ، فيقول المتأمِّلُ لذلك : فهذا المعنى في « مكان » ونحوِهِ من المبهَمَة غيرِ المختصَّةِ أولى وأَوْجَبُ ، فتحقيقُ العلّةِ في هذا وشَرْحُهُ هو ما ذَكَرْنَا في بنائِهِ من تضَمُّنِهِ معنى الحرفِ ، دون ما ذَكَرَه من الإبهام المؤدِّي إلى الفَسَادِ والإلباسِ .

* * *

---

(١) في (ص) : « ألا ترى أنه لا يخفى شيئاً بعينه » . .
(٢) في (ص) بياضٌ مكان قوله : « من طريق الإبهام » .

المسألة السَّادسة والعشرون

قال[١] في قوله ﷻ: ﴿ أَيْنَمَا تَكُوْنُوا يَأْتِ بِكُمُ اللهُ جَمِيْعاً ﴾ [البقرة: ١٤٨] : « (أَيْنَمَا) تَجْزِمُ ما بعدها ، لأنها إذا وُصِلَتْ بـ « ما » جَزَمَتْ ما بعدها ، وكان الكلامُ شَرْطاً ، وكان الجوابُ جزماً كالشَّرْطِ » .

قال أبو عليّ :

لا فائدةَ تحت قولِهِ في « أينما » : « إنَّهَا إذا وُصِلَت بـ « ما » جَزَمَتْ ما بعدها » ؛ لأنَّهَا تَجزِمُ ما بعدها في الشَّرْطِ والجزاءِ وُصِلَتْ بـ « ما » أو لم تُوصَلْ بها ، فقولُهُ / إذاً لا فائدَةَ تحتَهُ ، كما لا فائدَةَ في قول القائِلِ: الفعلُ يَرْفَعُ الفاعلَ [٦٠/ب] إذا كان ماضياً؛ لأنَّ الفعلَ يرفعُ الفاعلُ بعده ماضياً كان أو آتياً أو حاضراً، كما أنَّ « أينَ » تجزِمُ الفعلَ في الجزاء موصولةً كانت بـ « ما » أو غيرَ موصولةٍ بها .

فإن قلتَ : ما ينكِرُ أن يكونَ قال هذا لئلاَّ يُظَنَّ أنَّ « ما » كافَّةٌ يمتنعُ لها (الجزمُ ، كما يمتنعُ لها)[٢] الجرُّ في « بَعْدُ » ونحوِهِ ، والنَّصْبُ في نحو قولِهِ[٣]:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٢٦/١ .

(٢) ساقط من (ص) .

(٣) من الكامل، وهو للمرّار الأسديّ ، في ديوانه (ضمن شعراء أمويُّون ٤٦١/٢)، ويقال له المرّار الفقعسي، وفَقْعَسٌ من بني أسد ، وهو أحد آبائِهِ الأدنَين ، وأسَدٌ جدُّهُ الأعلى . انظر الخزانة ٢٨٨/٤ .

أَعَلاَقَـةَ أُمِّ الْوُلَيِّـدِ بَعْدَ مَا　　أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

ونحو: « كَأَنَّمَا زَيدٌ يَقُومُ » مِمَّا إذا دَخَلَتْ عليه « ما » كفّتْهُ عن العمل الذي كان له ، فكذلك كان يُظَنُّ أنَّ « ما » إذا أُدخِلَتْ على « أين » كَفّتْهُ عن الجزم ؟

قيلَ : إنَّ ذلك لا يُظَنُّ هنا، ولا يُتَوَهَّمُ ؛ لأنَّ « ما » الكافّةَ عن العمل تُهَيِّئُ في باب الجزاء الجزمَ وتُسَهِّلُهُ ، فمُحَالٌ أنْ يُظَنَّ أنَّها تَمنَعُ الجزمَ ، وهي تهيِّئُهُ له في الجزاء ، وتُسهِّلُهُ فيه بعدَ أنْ لم يكُنْ يجوزُ ، وإذا كان كذلك استحالَ هذا الظَّنُّ ، وامتنَعَ هذا التّوهُّمُ .

فإن قلتَ : أين (هيَّأَتْ « ما » في هذا)[1] البابِ الكلمةَ لعمَلِ الجزْمِ ، وجَوَّزَتْ ذلك فيها ، بعد امتناعِهِ منها ؟

قلنا : في قولهم: إذ وحيثُ ، ألا تراهما لا يُجَازَى بهما حتّى تُكَفَّ كلُّ واحدةٍ منهما بـ « ما » ، وذلك لجريهِمَا مُضَافَين إلى ما بعدَهُما قبلَ المجازاةِ بهما ، فلمَّا كانتا كذلك ، أُلْزِمَتَا « ما » في المجازاة ؛ لتَكُفَّهُمَا عن الإضافة ، فتَسْهُلُ المجازاةُ بعدهما ، ولولا ذلك لم يَجُزِ الجزاءُ بهما ؛ لمنْعِ الإضافةِ له . ألا ترى أنَّ الفعلَ إذا وَقَعَ في موضع اسمٍ ارتَفَعَ ، والمضافُ إليه في موضع الاسم المجرور ،

= وقد ورد البيتُ في كثير من المصادر ، انظر الكتاب ١/١٦٦، وشرحه للسيرافي ١/٢٢٦ (مخطوط)، والنكت عليه ١/٢٥٠، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٩٢ ، وشرح التسهيل ٣/١٢٦ .

والأفنانُ : جمعُ فَنَن وهو الغصنُ ، وأراد بها ذوائب الشَّعْر على سبيل الاستعارة . قال البغداديُّ - رحمه الله - : « قال السيرافيُّ : الروايةُ الصَّحيحةُ « أمّ الوَلِيد » بالتكبير، ويكونُ مُزَاحَفاً بالوقص (وهو إسقاطُ الحرف الثّاني من متفاعلن بعد إسكانه) ، قال : وإنّما الروايةُ بالتّصغير ؛ لأنّه أحسَنُ في الوزن . والوُلَيِّدُ : الصّبيُّ » .

(١) مكانه بياضٌ في (ص) .

وموضعُهُ جرٌّ بالإضافة ، والشَّرْطُ يجبُ جزْمُهُ بالكلمة المجازيةِ ، وجزْمُهُ كان يمتنعُ مع وُجُودِ شرط الرَّفْعِ فيه والعلّةِ الموجبةِ له ، فلَمَّا كان كذلك كُفَّ الاسمان بـ « ما » فهيَّأَتْهُمَا لجزمِ فعلِ الشَّرط ، وكذلك كان يَلزَمُ عندي الشَّاعِرَ في « إذا » إذا جَازَى بها مضطَرّاً ، إلاَّ أنَّ الضَّرورةَ يُستَجَازُ فيهما ما لا يجوز في الاختيار ، فلذلك لم يُجَازَ بـ « إذْ » و « حيثُ » حتَّى تُضَمَّ إليهما « ما » .

فبَيِّنٌ مِمَّا ذَكَرْنَا أنَّ « ما » في هذا الباب تُهَيِّئُ الجزمَ ، وليست في ذلك بمنزلة كفِّهَا « بَعْدَ » و « إنَّ » عن عملهما ، وإذا كان ذلك كذلك ، لم تَخْلُ من أحد أمرَين في « أينما » إذا جُوزِيَ بها : إمَّا أن تكونَ كافَّةً ، وإمَّا أنْ تكونَ زائدةً . فالزَّائدةُ دُخُولُهَا بمنزلة خُرُوجِهَا ، والكافَّةُ تُجَوِّزُ الجزْمَ في هذا الباب بعد امتناعِهِ من الجواز ، فكيف يُظَنُّ بها مع ذلك مَنْعُهَا للجزم . فقولُ الشَّاعِرِ[1]:

أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدْنَا　　　نَصْرِفُ الْعِيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلاَقِي

في عَمَلِ « أينَ » الجزمَ ، فـ « أينَ » وإنْ لم تدخُلْ « ما » عليها ، بمنزلتها إذا دخَلَتْ « ما » عليها في نحو قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾[2]،

---

(١) من الخفيف ، وهو لعبد الله بن همَّام السَّلولي في : الكتاب ٥٨/٣ ، وانظر : المقتضب ٤٧/٢ ، والنكت ٧٢٩/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٠٧ ، وشرح المفصل ١٠٥/٤ ، ٤٥/٧ ، وانظر شعره المجموع : ٨٣ عن الكتاب .

والمعنى : إن تضرب بنا العداة في موضعٍ في الأرض نصرف العيس نحوها للقاء . والعيس : البيض من الابل ، وكانوا يرحلون على الابل ، فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ، ولم يُرِد أنهم يلقون العدو على العيس (تحصيل عين الذهب) .

وفي مكان (أين تضرب بنا) بياضٌ في (ص) ، وفيها أيضاً (الغداة) بدل (العداة) .

(٢) سورة النساء : آية : ٧٨ .

و﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ ا للهُ جَمِيْعاً ﴾[١]، فتقْييدُهُ « أين » بهذه الشَّـرِيطَةِ إذا جزَمَتْ لا فائدَةَ تحته ، ولا وَجْهَ لذِكْرِهِ ؛ لِمَا قلناه .

قال أبو عليّ : وقد استقْصَيْنَا هـذه المسـألَةَ أعـني « مـا » إذا كـانت كافّـةً وغـيرَ كافّـةٍ ، وذَكَرْنَـا وُجُوهَهُمَـا في كتـابٍ آخَـرَ[٢]، فترَكْنَـا تَقَصِّيْهـا ههنـا ، (وتقسيمِهَا إلى وجوهها لذلك)[٣].

تَمَّ الجزءُ الأوّلُ من كتاب الإغفال بلُطْفِ ا للهِ وعَوْنِهِ ، ويتلُوهُ في الجزء الثّاني[٤]: قال في قوله تعالى : ﴿ اسْتَعِيْنُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ إنَّ ا للهَ مَعَ الصَّابِرِيْنَ ﴾[٥] . والحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، وصلّى ا للهُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآله الطّاهرين وسلَّم .

* * *

(١) سورة البقرة : آية : ١٤٨ .

(٢) يقصد المسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٤٩ وما بعدها ، وانظر (مـا) الكافّة في صفحة : ٢٨٦ ـ ٣٠١ منه .

(٣) ساقطٌ من (ص) .

(٤) هذا التقسيم من نسخة (ش) ، بينما المسائل متصلة في نسخة (ص) .

(٥) سورة البقرة : آية : ١٥٣ .